

تمت التصويبات المطلوبة
حسب توجيهات لجنة المناقشة
عبد الحليم

تمت التصويبات المطلوبة
عبد الحليم
تمت التصويبات المطلوبة
عبد الحليم

المملكة العربية السعودية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

كلية اللغة العربية

شعبة اللغويات

شرح الملل في النحو

تأليف

الشيخ الأستاذ أبي نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي النحوي الضدير

«من علماء القرن الخامس الهجري»

دراسة وتحقيق

محمد الطهري حميد الحجي حبيبار

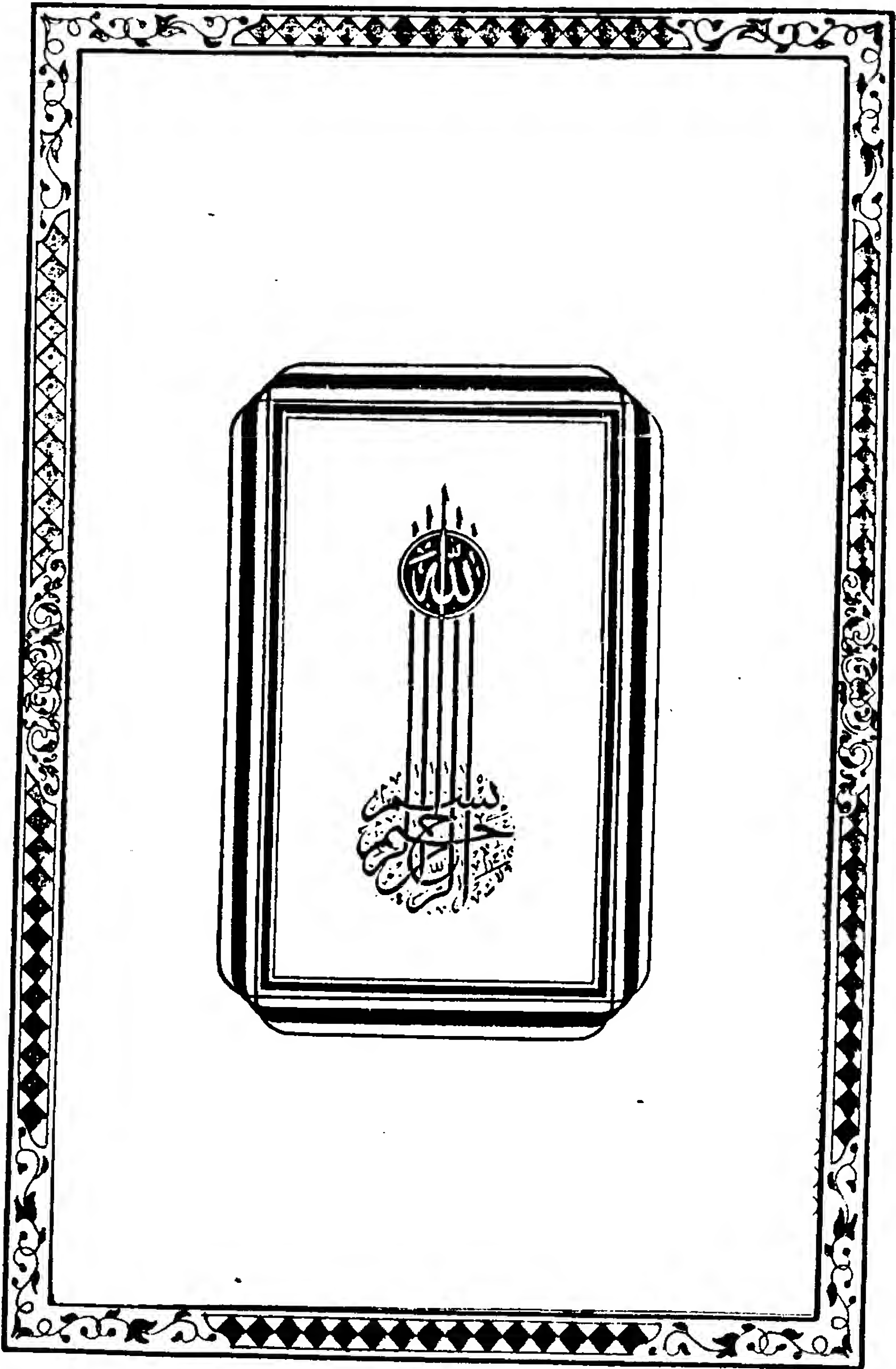
رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية العالية الدكتوراه

إشراف

الدكتور الدكتور عبد الله الهاشمي

المجلد الأول

العام الجامعي ١٤١٢ هـ



المقدمة

موضوع البحث وسبب الاختيار
مصري على نسف المنظومة
نزهة البحث والدلائل

بسم الله الرحمن الرحيم

((المقدمة))

الحمد لله رب العالمين أحمدُه حمد الشاكرين وأصلى وأسلم على أشرف المرسلين ، وإمام النبيين ، وأفصح الخطباء ، والمتكلمين سيدنا ونبينا محمد الذي أنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين .
وبعد فإننى اشكر الله العليّ القدير على أن هيا لى الفرصة وفتح أمامى الطريق لأن انتمى إلى هذا الصرح العظيم الذى هو كلية اللغة العربية وأشارك القائمين عليه فى خدمة اللغة التى اختارها الله لكتابه المبين فحفظها بحفظ كتابه إلى يوم الدين : ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)) .

هذا ولما كانت تجربتى الأولى فى البحوث العلمية التى حصلت بها على الماجستير تدور حول دراسة وتحقيق مخطوط من تراثنا العربى فقد أحببت أن أجعل التجربة الثانية فى مرحلة الدكتوراه تدور حول دراسة وتحقيق كتاب آخر، ليكون ذلك إسهاماً منى فى إحياء بعض هذا الكم الضخم من تراثنا العربى الاسلامى الذى مازال حبيس المكتبات وسجين الرفوف ينتظر من ينفذ عنه الغبار ويخرجه من الظلمات إلى النور .
وبناءً على ما رغبت به وتنفيذاً لما اعتزمته فقد توجهت إلى فهارس المخطوطات أبحث وأفتش عن مخطوط له قيمة علمية تؤهله لأن يكون موضوعاً لدراسة علمية تستحق من الباحث بذل الجهد وتحمل المشقة من أجل البحث والدراسة ، وبينما كنت اتصفح فهارس الميكرو فلم فى مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى إذا بى أقف على ذكر شرح للمع منسوب إلى أبى نصر الواسطى فعنئذ طلبت ذلك الشرح واطلعت عليه فوجدت فيه مادة علمية نفيسة رغبتنى فى دراسته وتحقيقه .

ولكن بقيت أمامي نقطتان مهمتان :-

إحداهما : معرفة أخبار الشارح ، وهل هو من العلماء الذين لهم مكانة علمية تشد همة الباحث في نبش بعض كنوزه وَلَمْ ماتناثر من أخباره ،
النقطة الثانية : معرفة ما إذا كان هذا الكتاب ، قد سبق له أن حقق أو لا ، وهل توجد منه عدة نسخ أو النسخة التي اطلعت عليها يتميمه ،
من أجل ذلك بدأت استنطق كتب التراجم عن صاحب الشرح فوجدتها تذكر أنه من كبار نحاة القرن الخامس الهجري ، وأنَّ له عدة مؤلفات في النحو من بينها شرح للمع ، فزاد ذلك من اهتمامي بالكتاب وحرصى على تحقيقه ودراسته ، لأننى بذلك أفيد أسرة اللغة العربية بفائدتين كبيرتين إحداهما إخراج نص من التراث العربى محققا تحقيقا علميا .

والثانية كشف الستار عن علم من أعلام اللغة العربية قد خفيت أخباره وغابت عن كثير من العلماء بله المتعلمين .
ثم توجهت إلى المتخصصين فى إحياء التراث العربى أسألهم عن الكتاب أهو محقق أم لا ؟ فبدأت بسؤال منسوبى كليه اللغة العربية بجامعة أم القرى التى وجدت بها المخطوط ، فأفادونى بأنه لم يسجل عندهم ولم يعلموا بأنه حقق فى مكان آخر ، ثم جئت إلى أساتذتى وسألتهن عنه فأخبرونى بأنهم لم يطلعوا على ما يفيد أنه قد حقق ، فعند ذلك عقدت العزم على تحقيقه وتقدمت به إلى رئيس شعبة اللغويات بقسم الدراسات العليا فاسترضاه وأحاله إلى مجلس القسم الذى أصدر موافقته على تسجيلى له موضوعا لرسالة الدكتوراه فى اللغويات ، وأكرمونى بتعيينى مشرفا على السابق الأستاذ / الدكتور احمد عبداللاه هاشم مشرفا على فى هذه الرسالة أيضا .

فقت بالاتصال به لاستئير برأيه وأسأله عن الخطوة الأولى التى انطلق منها ، فكلفنى بجمع مخطوطات الشرح وتصويرها فقت بتنفيذ ذلك وأنشئت على فهارس المخطوطات افتش فيها عن نسخ الشرح وأماكنها فى مكتبات العالم وقد دلتنى على نسختين منه إحداها فى المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية والثانية فى مكتبة جوتا بألمانيا .

وقد وجدت ميكروفيلما للنسخة الألمانية فى مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى وحصلت على صورة منه ، كما حلق على صورة من النسخة التيمورية بواسطة استاذ مشرفى جزاء الله خيرا ، وبعد ما أوشكت على الانتهاء من القسم الخاص بالتحقيق عثرت على نسخة ثالثة من الشرح نسبت خطأ إلى أحد شارحي اللمع هو اسعد بن نصر العبرتى ، قمت بمقابلتها بالنسختين الآخرين فوجدتها مطابقة لهما ، وأصل هذه النسخة فى مكتبة برلين بألمانيا الغربية ومنها ميكرو فيلم فى مركز البحث العلمى بجامعة أم القـيرى .

وبعد ما قضيت ثلاث سنوات فى عملى وقاربت الانتهاء ، إذا بى أفاجا بخبر مفاده أن الكتاب سبق له أن حقق وألّه ماجستير فى كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٣م قام بتحقيقه باحث يدعى : حسن عبدالكريم الشرع . فهرعت إلى مشرفى الذى هو فى نفس الوقت رئيس شعبة اللغويات وأخبرته بالخبر ، فعنئذ طلب منى أن أسافر إلى القاهرة وأطلع على الرسالة المذكورة واسجل ملاحظاتى عليها وآتية بتلك الملاحظات .

(١) انظر ترجمته فى ص ٣٠ من هذه الدراسة .

فتوكلت على الله وسافرت إلى القاهرة مصطحبا معي ما يفيد تسجيلي لهذا الكتاب رسالة للدكتوراه ، ونهبت إلى الكلية التي توجد بها الرسالة وطلبت من مسئولها السماح لي بالاطلاع على الرسالة فأخبروني أن النظام يمنع ذلك إلا بموافقة صاحبها فسألتهم عنه فقالوا: إنهم لا يعرفون أين هو ، فقد فارقهم منذ سبعة عشر عاما ، وبعد الدلاح والاثيان بمن شفع لي عندهم سمحوا بأن أطلع عليها في مكتب مديرة أمن المكتبة ولمدة ساعتين فقط .

وقد ظهر لي خلال تينك الساعتين بعض الملاحظات فقامت بتسجيلها وجئست بها إلى المشرف فلما اطلع عليها قال: إن الكتاب لم يحقق تحقيقا علميا متقنا ، وكلفني بمواصلة عملي فيما كنت قد بدأت به .

وفيما يلي إيجاز لتلك الملاحظات التي سجلتها على الرسالة خلال ساعتين فقط ، ولوطالت المدة . كانت الملاحظات أكثر وأعمق .

(١) في ص ٢ ، من ذلك التحقيق تحدث الواسطي عن كيف فقال : ((كيف اسم من وجهين : أحدهما ما حكاه قطري في شوارد اللغة انظر إلى كيف يمنع)) اكتفى المحقق بالترجمة لقطرب ، فلم يوثق الحكاية ، ولم يتحدث عن صحة نسبة الكتاب المذكور إلى قطرب .

(٢) في ص ٣ ، ٤ تحدث الواسطي عن بعض المسائل النحوية من مثل ، إذ ، وإذا ، والمعرب والمبنى ونعم وبئس ، وفعل التعجب وعسى ، ونحو ذلك من المسائل التي وقعت فيها خلاقات نحوية .

وقد أهمل الشارح التعليق على هذه المسائل ولم ينسب الآراء التي ذكرها الشارح إلى أصحابها .

(٢) قال الواسطي في مبحث الكلام :

((كان سيبويه حد الفعل وعدد الحروف وهي نيف وسبعون حرفا))

لم يعلق المحقق على هذه المقولة ولم يوثقها .

(٤) في ص ١٤ ، ١٥ من ذلك التحقيق استشهد الواسطي ببعض الآيات التي

وردت فيها بعض القراءات نحو : ^(١)وَسَلَّالًا ^(١)وَأَغْلَالًا ^(٢)وَقَوَارِيرًا ^(٣)الرسول

وَإِنَّ هَذِينَ لَسَاحِرَانِ ^(٤)

ولم يزد المحقق على ذكر رقم الآية وسورتها ولم يتعب نفسه بالحديث

عن القراءات الواردة في هذه الآيات ونسبتها لأصحابها وتوثيقها من

كتب القراءات .

(٥) ذكر الشارح في مواضع كثيرة من الكتاب بعض آراء العلماء ونسبها

لأصحابها .

وكان من عمل المحقق أن يذكر موضع هذه الآراء من كتب أصحابها

إن وجدت ، وإلا فمن كتب أخرى وردت فيها هذه الآراء ، ولكن المحقق

لم يفعل ذلك فهو في أكثر الأحوال يتركها بدون تعليق وتارة يحيل

إلى بعض المراجع بدون أن يذكر منها مثالا .

(١) سورة الانسان الآية (٤)

(٢) سورة الانسان الآية ١٦ ، ١٧

(٣) الاحزاب الآية ٦٦

(٤) طه الآية ٦٣

(٦) ورتت عبارة ((منهم وبعضهم)) فى مواضع كثيرة من الشرح فمن ذلك قوله فى ص ٨٤ : ((ومنهم من يقول : الحرف الأخير حرف الإعراب ؛ إذ لو كان فى الكلمة حرف إعراب لكان فى هذا)) وكان من تمام عمل المحقق أن يعرفنا بمن أراهم الشارح بقوله : ((ومنهم ، وبعضهم)) ولكنه لم يفعل ذلك ولم يعلق عليه .

(٧) فى ص ٤٧ قال الشارح وهو بصدّد الحديث عن اسم كان وخبرها : ((ومثله قوله تعالى : لَمْ يَكُنْ لَهُمْ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ^(١) نَصَبَ)) حجتهم أجود من وجهين))

لم يعلق المحقق على كلام الشارح ولم يوثقه .
(٨) فى ص ٢٢ ذكر الشارح أن النصب محمول على الجر ، ولم يوثق المحقق قول الشارح ولم يعلق عليه .

(٩) نسب بعض الآراء وذكر بعض التعليقات فى الحاشية ولم يذكر مراجعه فى ذلك كما فى حاشية ص ٢١٤٤ .

(١٠) فى ص ١٨ وغيرها ذكر الشارح بعض لغات العرب ولم ينسبها إلى أصحابها ، وكان من عمل المحقق أن ينسبها ولكنه لم يفعل ذلك .

(١١) ذكر المحقق فى خطة الدراسة أنه سيقوم بعمل خاتمة وفهارس فنية ، وعند الاطلاع على الرسالة لم أجد فيها لاختمة وفهارس .

وقد جاء القسم الخاص بالدراسة فى ٤٨ صفحة والقسم الخاص بالتحقيق فى ٣٣٢ صفحة ، ولذا أن ذلك قصور من المحقق حفزنى على أن أشر عن ساعد الجد وأمضى قدما فى تحقيق الكتاب .

خطة البحث

• حصرت على في مقدمة وقسمين وخاتمة •

(أ) المقدمة تحدثت فيها عن طريقة اختياري للموضوع وخطة البحث •

(ب) أما القسمان فقد جعلت أولهما للدراسة وثانيهما للتحقيق •

القسم الأول الخاص بالدراسة

وقد جعلت هذا القسم في خمسة فصول تحت كل فصل منها عدة مباحث •

الفصل الأول : ابن جنى صاحب اللمع •

وقد اختصرت الحديث عن ابن جنى لشهرته وكثرة الدراسات التي عملت

حوله فجاء الكلام عنه في خمسة مباحث : -

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته •

المبحث الثاني : مولده ونشأته ووفاته •

المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه

المبحث الرابع : ثقافته ومنهجه النحوي

المبحث الخامس : مؤلفاته

الفصل الثاني : كتاب اللمع لابن جنى ويشمل خمسة مباحث :

المبحث الأول : تحقيق اسمه وتوثيق نسبه •

المبحث الثاني : بيان قيمته العلمية ،

المبحث الثالث : منهج الكتاب ومحتواه ،

المبحث الرابع : اللمع في كتب المتأخرين ،

المبحث الخامس : شرح اللمع •

(ح)

الفصل الثالث: أبو نصر الواسطي شارح اللمع وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبته

المبحث الثاني: ميلاده ونشأته ورحلاته ووفاته.

المبحث الثالث: مكانته العلمية ومنهجه النحوي.

المبحث الرابع: شيوخه وتلامذته.

المبحث الخامس: آثاره العلمية.

الفصل الرابع: شرح اللمع لأبي نصر الواسطي وفيه مبحثان.

المبحث الأول: توثيق نسبه.

المبحث الثاني: تحقيق اسمه وبيان زمن تأليفه والغاية منه.

الفصل الخامس: دراسة الشرح وقد جاءت في عشرة مباحث

المبحث الأول: منهجه

المبحث الثاني: أسلوبه

المبحث الثالث: مصادر الشرح

المبحث الرابع: شرح اللمع لأبي نصر في كتب النحاة المتأخرين

المبحث الخامس: شواهد الشرح

المبحث السادس: موقف الشارح من السماع والقياس والشذوذ والضرورة.

المبحث السابع: موقفه من العلة والعامل

المبحث الثامن: موقف الشارح من النحاة عامة وابن جنى خاصة

المبحث التاسع: موازنة بين شرح اللمع للواسطي وشرحين آخرين هما شرحه

للأصفهاني وشرحه لابن برهان.

المبحث العاشر: ملاحظات واستدراكات على الشارح

أما القسم الثانى الخاص بالتحقيق فقد سرت فيه على النحو التالى :

- (١) قمت بتحرير النص وحاولت أن آتى به صحيحا كما وضعه صاحبه .
 - (٢) اعتمدت إحدى النسخ أصلا ثم قمت بمقابلة النسختين الآخريين معها ، وأثبت ما رأيت أنه صواب فى المتن وأشارت إلى الخلاقات الحاصلة بين النسخ فى الحاشية .
 - (٣) استعنت فى تقويم متن اللمع ببعض نسخه المطبوعة وبعض شروحه مثل : شرحه لابن برهان وشرحه للثمانينى والأصفهانى وابن الخباز وأبى البركات العلوى .
 - (٤) نسبت الآيات القرآنية إلى سورها وذكرت أرقامها وبينت ما فيها من قراءات مع نسبة تلك القراءات إلى أصحابها وتوثيقها من كتب القراءات .
 - (٥) ورد فى الشرح حديث واحد فقت بتخريجه .
 - (٦) خرجت الأمثال العربية الواردة فى الكتاب ووثقتها من كتب الأمثال
 - (٧) خرجت الشواهد الشعرية فنسبتها إلى قائلها إن كانوا معروفين وبينت موضعها من دواوينهم ما أمكننى ذلك ، وإلا فمن الكتب الأخرى التى أوردتها مع بيان ما فيها من الروايات وإكمال ما وقع الاستشهادية ناقضا وشرحت ما فيها من الغريب وذكرت بحورها وبينت موضع الشاهد منها .
 - (٨) ترجمت للأعلام الواردة فى النص وكذلك لشعراء الشواهد الشعرية .
 - (٩) وثقت آراء العلماء الواردة فى الكتاب منسوبة إليهم بإرجاعها إلى كتب أصحابها إن كانت لهم كتب وأمكننى الوصول إليها وإلا فمن أقرب مصدر لأصحابها وإلا فمن أى كتاب يوردها .
 - (١٠) نسبت الآراء التى ذكرها الشارح ولم يسبها واكتفى بقوله ((ومنهم أو بعضهم ، أو قال بعضهم))
- فقد بحثت عن أصحاب هذه الآراء وعرفت بهم ووثقتها من المراجع التى وردت فيها .

- (١١) علقت على المسائل التي رأيت أنها تحتاج إلى تعليق كتلك التي فيها آراء وخلافات ولم يستونها الشارح فذكرت تلك الخلافات ومناقشة العلماء لها وبينت مراجعتها .
- (١٢) صوبت ما وقع في النص من الأخطاء النحوية التي حلت بسبب سهو الشارح أو جهل الناسخ .
- (١٣) تتبعت الإحالات التي ذكرها الشارح وبينت مواضعها من التحقيق .
- (١٤) وضعت بعض العناوين الجانبية التي رأيت أن المقام يستدعيها ففى بعض المواضع ونهيت على ذلك فى الحاشية .
- (١٥) قمت بعمل الفهارس الفنية للآيات والأحاديث، والأمثال والأقوال العربية والأشعار، والأعلام الواردة فى النص، وشعراء الشواهد الشعرية .
- والقبائل والجماعات والمنسوبات والأماكن والكتب الواردة فى النص ومصادر ومراجع البحث التى استفدت منها وأعقبت ذلك كله بفهارس لموضوعات الدراسة والشرح .
- أما الخاتمة فقد وضعتها بعد التحقيق وقبل الفهارس هذا ولايفوتنى هنا أن أتوجه بخالص الشكر وعميق الامتنان لشيخى ومشرفى فضيلة الأستاذ الدكتور احمد عبداللاه هاشم على ما وهبني من وقته الثمين وقدم لى من التوجيه والإرشاد مما جلب الخير الكثير لهذه الرسالة التى رعاها منذ أن كانت فكرة وتمهيدا إلى أن صارت حقيقة ماثلة ، فلطالما سهر الليالى وجفا نوم القيلولة بسبب قراءة ما أقدمه له من أوراقها التى كان يقرأها حرفا حرفا، ثم يقوم بمناقشتى فيما كتبتة ، ويوجهنى فيه إلى الطريقة المثلى، كل ذلك يصدر وحي يملؤه العلم والإيمان وتشع منه المحبة والوقار .

فأسأل الله العلى القدير أن يديم عليه الصحة والعافية وأن يبارك
 فى عمره وعلمه إِنَّه على ذلك قدير وبالإجابة جدير .
 كما أشكر كل من مد لى يد العون والمساعدة باسداء رأى استنير به ،
 أو إغارة مرجع استفيد منه ، واخص بالشكر الجزيل منسوبى كلية اللغة
 العربية وفى مقدمتهم عميدها السابق الدكتور / محمد بن حمود الدعجانى
 وعميدها الحالى الدكتور / عائض الحارثى ، كما أشكر وكيلها الدكتور /
 محمد عوض السهلى، وأسأل الله أن يديم على الجميع نعمه وأن يختتم
 لنا ولهم بالمالحات إِنَّه نعم المولى ونعم النصير .
 وهأنذا أقدم ذلك العمل راجيا من الله أن يجعله خالما لوجهه الكريم
 فإن أكن قد أصبت فمن الله وبفضله، وإن تكن الثانية فما أنا بالابشر
 خطأ وخير الخطائين التوابون ، وأرجو من الله المغفرة والحمد لله
 رب العالمين .

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

الفصل الأول : ابن جنى صاحب اللمع
وفيه خمسة مباحث^(١)
=====

المبحث الأول : اسمه - نسبه - كنيته

اسمه ونسبه :

أبو الفتح عثمان بن جنى الرومى الأزدي الموصلى .

هذا ما ذكرته المراجع عن اسمه ونسبه .

وجنّى بكسر الجيم وتشديد النون وبعدها يا " مُعَرَّبٌ رَكْنٌ ومعناه : فاضل
كريم نبيل جيد التفكير^(٢) ، وكان جنى هذا روميا مملوكا لسليمان بن فهد
ابن احمد الأزدي الموصلى .

(١) لقد اختصرت الكلام فى هذا الفصل بسبب شهرة ابن جنى وغناؤه عن

التعريف، بالإضافة إلى كثرة الدراسات التى عملت عنه .

فقد كتب عنه الدكتور السامرائى دراسة بعنوان : ابن جنى النحوى،

وكتب عنه الدكتور محمد على النجار دراسة وافية فى مقدمة الخصائص،

كما كتب عنه حسن هنداوى دراسة فى مقدمة موشاة الاعراب، وتوجد

دراسة فى مقدمة المحتسب بقلم لجنة من العلماء ، وأخرى فى مقدمة

اللمع بقلم حسين شرف وأخرى بقلم حامد المؤمن ، وأخرى فى مقدمة

شرح اللمع للأصفهاني بقلم إبراهيم أجي عباة

(٢) انظر مقدمة الخصائص ١ : ٨ ، والمحتسب ١ : ٥

أما نسبته إلى الروم فقد ورد في شعره ما يؤكد أنه يؤول إلى ملوك الروم ، وذلك في أبيات يذكر فيها أنه إذا لم يكن نسبه مشهورا فإن في علمه ما يرفع نسبه مع أنه ينتمي إلى القباصة ملوك الروم ، وذلك إذا يقول :-

فإن أصبح بِلَانَسَـ	فَعِلِمِي فِي الْوَرَى نَسَبِي
عَلَى أَنِّي أَوَّلُ إِلَسِي	قُرُومَ سَادَةِ نُجُـ
قَبَاصَةِ إِذَا نَطَقُوا	أَرَمَ اللَّهْرُ ذُو الْخُطْبِ
أُولَاكَ نَعَا النَّبِيَّ لَهُمْ	كَفَى شَرَفًا نَعَا نَبِيَّ (١)

-
- (١) انظر في ترجمته الكامل لابن الأثير حواشي سنة ٤١١ ، وتاريخ بغداد ١١ : ٣١١ ، ومعجم الأدباء ١٢ : ٨١ ، ووفيات الأعيان ٣ : ٢٤٦ ، وإنباء الرواة ٢ : ٣٣٥ ، والبلغة ١٢٧ ، وشذرات الذهب ٣ : ١٤٠ ، وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢ ، وتاريخ الموصلة ١ : ٥١ ، والكنى والألقاب ١ : ٣٣٦ ، والبداية والنهاية ١١ أحداث سنة ٣٩٢ والفهرست لابن خبَر ٣١٧ وأعيان الشيعة ٣٩ : ٣٠٩ ، والذريعة ١١٤ : ٤٧ ، وروضات الجنان ٤٤٦ ، والأعلام ٤ : ٣٠٤ ، وأعلام النحو العربي ٨٧ ، وكشف الظنون ٢ : ١٥٦٢ .
- وانظر مقدمة الخصائص ١١ : ٨ ، والمحتسب ١ : ٥ ، وسر صناعة العراب ١ : ٧ ، والمذكر والمؤنث ص ٩ ، واللمع ص ٦ تحقيق حسين شرف .

كنيته

كنيته هي ((أبو الفتح)) فقد ورد التصريح بها في بداية بعض مؤلفاته من ذلك ما جاء في أول اللمع :

((قال أبو الفتح عثمان بن جنى رحمه الله : الكلام كله ثلاثة أضرب ^(١)))

وفي المحتسب ((قال أبو الفتح : قد قلنا في كتابنا ^(٢)))

وفي المنصف ((قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون الذي يريده الخليل في هذا الموضع ^(٣))) وقد وردت هذه الكنية في أغلب الكتب التي ترجمت ^(٤) عليه ولم يذكر من بين أولاده من اسمه ((الفتح)) فلعل هذه الكنية أسبغت عليه قبل أن يكون له ولد .

أما أبنائه المذكورون فهم : علي ^(٥) ، وعال ، وعلاء ، وكلهم علماء أدباء فضلاء أدبهم والهم وخرجهم .

(١) انظر اللمع ص ٩٠

(٢) انظر المحتسب ١ : ٦٢

(٣) انظر المنصف ١ : ٢٠٣

(٤) انظر المراجع السابق في الحاشية ١ ص ٢

(٥) انظر المراجع السابقة في الحاشية ١ ص ٢

المبحث الثاني : مولده ونشأته ووفاته

مولده

يختلف المؤرخون في تحديد تاريخ ميلاده إلا أن أكثرهم يرجح أنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة « واعتمدوا في ترجيحهم لهذا التاريخ على أمرين :-

أحدهما ما ذكره ابن قاضي شهبه من أنه توفي وهو في السبعين ، فإذا كان الراجح في تاريخ وفاته أنه سنة ٣٩٢ هـ فمعنى ذلك أنه ولد سنة ٣٢٢ هـ .

والأمر الثاني هو القصة التي وقعت له مع أبي عليّ الفارسي فقد ذكروا أن أبا عليّ قدم الموصل سنة ٣٢٢ هـ ، ودخل مسجدا فوجد فيه ابن جنبي جالسا مجلس العلماء يدرس العربية فوجه إليه بعض الأسئلة فعجز عنها فقال له : ((ربيبت وأنت حُرْم))^(١)

فلو اعتبرنا ميلاده سنة ٣٢٢ فمعنى ذلك أن سنة عندما لقي أبا عليّ لا تتجاوز خمس عشرة سنة وهي سن يصعب على صاحبها التمكن من علوم العربية .

(١) انظر نعيم الأدباء * ١٢ : ١٠ ومقدمة الخائص ١ : ١٤ ومقدمة اللمع ١١

وهو ملاحظه أبو علي عليه عندما قال له مقولته التي كان لها الأثر العميق في مسار حياة ابن جنى فيما بعد .

نشأته

ولد ابن جنى بالموصل ونشأ بها وتلقى بداية علومه في مساجدها ، ثم جلس مجلس العلماء يدرس اللغة العربية في جامعها ، وفيه حصلت له القصة السابقة مع أبي علي الفارسي التي خرج على أثرها من الموصل طالبا للعلم مستزيدا من المعارف ، فرحل إلى أقطار كثيرة كحلب ، وواسط وشيراز والشام وانتهى به التطواف إلى بغداد التي أقام بها إلى أن مات . وخلال ترحاله بين الأمصار الإسلامية التقى بكثير من العلماء الذين نهل وعد من معارفهم المختلفة^(٢) ، وسنذكر بعضهم فيما بعد إن شاء الله .

-
- (١) انظر الفهرت لابن النديم ص ١٢٨ ، ومعجم الادباء ١٢ : ٨٣ ، ووفيات الأعيان ٢ : ٤١٢ ، وبغية الرواة ٢ : ١٣٢ وشذرات الذهب ٣ : ١٤١ .
- (٢) انظر معجم الادباء ٤ : ٨٣ ، ٨٩ ، وانباء الرواة ٢ : ٣٤ وابن جنى النحوص ١٤ ومقدمة الخصائص ١ : ٥٧ .

وفاته :

تكاد المصادر التي تحدثت عنه تجمع على أنه توفي في بغداد ليلة الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة^(١) .
ويذكر ابن الأثير أن وفاته كانت سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة^(٢) ، والأول هو
الراجح ، لكثرة من ذكره من المؤرخين^(٣) .

(١) انظر نعيم الأدباء ٢ : ٨٣ ، ودمية العصر ٣٩٧ ، وانباء الرواة ٣ : ٣٣٦
والفهرست لابن التديم ١٢٨ ، ونزهة الألباء ٣٢٤ ، ووفيات الأعيان ٢ : ٤١٢
وإشارة التعمين ٢٠١ ، والمنظوم ٧ : ١٢١ ، وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢ وشذرات
الذهب ٣ : ١٤٠ ، والنجوم الزاهرة ٤ : ٢٠٥ .

(٢) انظر الكامل ٧ : ٢١٩

(٣) انظر المراجع السابق في الناشئة (١)

المبحث الثالث شيوخه وتلاميذه

شيوخه

ما لشك فيه أنَّ من بلغ المكانة التي وصل إليها ابن جنى من سعة العلم وتنوع المعارف لابد أنَّه قد تتلمذ لكثير من العلماء المبرزين في مختلف الفنون ، وهذا هو ما حصل لابن جنى بالفعل ، وفيما يلي بعض المشاهير من شيوخه تعتمد الله الجميع برحمته:

- (١) أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني^(١).
- (٢) أبو علي أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧^(٢).
- (٣) أبو العباس أحمد بن محمد لموصلي المعروف بالأخفش الثاني^(٣).
- (٤) أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ^(٤).

-
- (١) روى عنه ابن جنى في كل من المحتسب ١ : ٣٥ ، وسر صناعة الاعراب .
 - (٢) ١ : ١٣٥ ، ١٥٥ ، وانظر طبقات ابن الجزري ١ : ٧ .
 - (٣) روى عنه ابن جنى في أغلب كتبه وهو غني عن التعريف به .
 - (٤) انظر ترجمته في بغيقة الوعاة ١ : ٣٨٩ ومقدمة الخصائص ١ : ٢٠ .
 - (٥) انظر مقدمة اللمع ص ٨ تحقيق حسين محمد محمد شرف .

تلاميذه

بدأ ابن جنى يَدْرُسُ في مسجد الموصل وهو صغير السن، وفيه حصلت له الحادثة المشهورة مع أبي عليّ الفارسي، وبعد ذلك رحل طلباً للعلم، ثم أقام في بغداد التي تَصَدَّرَ فيها للتدريس في مجلس شيخه أبي عليّ بعد وفاته، وقد تخرج على يديه عدد كبير من الأُعراف والعلماء في شتى فنون الأدب، واللغة والنحو والصرف، ومن أشهرهم :

(١) أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني الأندلسي النحوي المتوفى سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة^(١).

(٢) أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن نصر الذي أجاز له ابن جنى رواية مصنفاته وكتبه^(٢).

(٣) عبدالسلام بن الحسن بن محمد البصري اللغوي القرميسيني^(٣).

(٤) عال بن عثمان بن جنى^(٤).

(١) انظر ترجمته في معجم الادباء ٢ : ١٤٥ وبغية الوعاة ١ : ٤٨٢ والصلة ١١٢٥

(٢) معجم الادباء ١٠٩/١٢ ومقدمة اللمع ص ١٤

(٣) معجم الادباء ٨ : ٩١

(٤) ذكر أكثر المترجمين لابن جنى أنه أدب ابناؤه الثلاثة وخرجهم .

- (٥) علاء بن عثمان بن جنى .
- (٦) أبو الحسن على بن عبدالله السمسى اللغوى النحوى^(١).
- (٧) على بن عثمان بن جنى^(٢).
- (٨) على بن زيد القاشانى^(٢).
- (٩) أبو انقاسم عمر بن ثابت الثمانينى أحد شارحى اللمع^(٣).
- (١٠) محمد بن احمد بن سهل الواسطى المعروف ببشران^(٤).
- (١١) الشريف الرضى أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الشاعر المعروف^(٥).
- (١٢) محمد بن الحسين المعروف بأبن وحشى^(٦).
- (١٣) أبو الحسين محمد بن عبدالله بن شاهويه^(٧).
- وبالاضافة إلى هؤلاء العلماء تخرج على يديه كثير من أمراء آل بويه
الذين لازمهم وكان من المقربين إليهم^(٨).

- (١) ياقوت ٨ : ٩١ ونزهة الألباء ٣٣٩
- (٢) معجم الأدباء ١٣ : ٢٨ ، وبغية الوعاة ٢ : ١٦٢
- (٣) انظر نزهة الألباء ٣٣٩ ووفيات الاعيان ١ : ٤١٩ ومقدمة اللمع ص ١٣ تحقيق
حسين محمد شريف .
- (٤) انظر إنباء الرواة ٣ : ٣٣٩
- (٥) انظر ابن جنى النحوى ٧٨ وحقائق التأويل ٥ : ٣٣٢
- (٦) انظر معجم الأدباء ١٣ : ٢١٨ ومقدمة اللمع ص ١٤
- (٧) انظر بغية الوعاة ١ : ١٢٩ ومقدمة اللمع ص ١٣
- (٨) إنباء الرواة ٢ : ٣٣٩

المبحث الرابع ثقافته ومنهجه النحوى

ثقافته

إنَّ من يُعْنِ النظر فى الكم الهائل من المؤلفات التى خلفها ابن جنى يدرك أنَّه كان عميق الثقافة واسعها متنوعها ، فقد كتب فى القراءات والنحو ، واللغة والصرف ، والعروض والأصوات والأدب واللهجات ، وغير ذلك من المعارف الأخرى ، وكانت كتابته فى هذه الفنون تدل على أنَّه كان يتميز بذكاء خارق ونبوغ واضح مكنه من تمحيض الآراء واستقصائها والتعمق فى كل ما يعرض له من القضايا مع الدقة فى التعبير والأخذ بالمنهج الدقيق ، ولسنا هنا بصدد تفصيل هذه المسألة فقد كفانا مؤثقتها من سبقنا من الباحثين^(١) .

منهجه النحوى

كانت المذاهب النحوية فى عهد ابن جنى ثلاثة : المنهج البصرى والمنهج الكوفى وهما منهجان قديمان ، ومنهج ثالث هو المنهج البغدادي . الذى يُعد خليطاً من المنهجين السابقين ، وبالنظر فيما كتبه ابن جنى يتضح لنا أنَّه سار على نهج نهضة البصرة يأخذ بأصولهم وينتسب إليهم وينافح عن آرائهم . إلا أنَّه مع ذلك لم يكن من المقلدين تقليداً أعمى بل كان متحرراً الفكر يقف مع الحقيقة أين كانت ، والأمثلة على ميوله البصرى منتشرة فى كتبه^(٢) .

(١) انظر مقدمة اللمع ص ٣٠ تحقيق حسين شرف وص ١٠ تحقيق حامد المؤمن ومقدمة

شرح اللمع للأصفهاني ص ٨ ومقدمة سر صناعة الاعراب ١ : ٩

(٢) انظر أمثلة من ذلك فى الخصائص ١ : ١٦٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢ : ٩ ، ١٠ ، ٤٦٢ ،

وسر صناعة الاعراب ١ : ١٦١ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، والمحتسب ١ : ٨٤ ، ٢٠٣ .

المبحث الخامس مؤلفاتــــه

حفلت المكتبات العالمية بكثير من مؤلفات ابن جنى مابين مطبوع ومخطوط
 فى شتى العلوم العربيه مما يشهد له بسعة الاطلاع وغزارة العلم .
 وقد تصدى لأحصاء مؤلفاته وذكر أما كلها عدد من الباحثين من بينهم
 محمد النجار فى مقدمة الخصائص ، وحسين محمد شرف فى مقدمة اللمع^(١) ،
 وحامد المؤمن فى مقدمة اللمع^(٢) ، وابراهيم أبو عباءة فى مقدمة شرح اللمع
 للأصفهاني^(٤) ، وطارق نجم فى مقدمة المذكر والمؤنث^(٥) ، وفاضل السامرائى فى كتابه
 ابن جنى النحوى^(٦) ، فمن أراد الاطلاع على مؤلفاته فليرجع إلى هذه الكتب .

- (١) انظر مقدمة الخائص ص ٦٠ ، وما بعدها .
(٢) انظر مقدمة اللمع ص ٢٩ وما بعدها .
(٣) انظر مقدمة اللمع ص ٣٠ وما بعدها .
(٤) انظر مقدمة شرح اللمع للأفهانى ص ١٠ وما بعدها
(٥) انظر مقدمة المذكر والمؤثث ص ١٤ وما بعدها
(٦) انظر ابن جنى النحوى ص ٨٤ وما بعدها .
وانظر معجم الادباء ١٢ : ١٠٩ ، وما بعدها ، والفهرست ١٢٨ ، وهديّة العارفين
١ : ٦٥٢ ، ووفيات الأعيان ٢ : ٥١٢ ، وشذرات الذهب ٣ : ١٤٠ ، وتاريخ بغداد .
١١ : ٣١١ ، وانباء الرواة ٢ : ٣٣٦ ، وتاريخ آداب اللغة العربية ٢ : ٣٠٣ ،
ونزهة الألباء ٣٣٢ ، والخزانة ٢ : ٥٢٠ ، ٥ : ٦٠ ، والجهود اللغوية خلال القرن
الرابع عشر الهجرى ص ١٩٨ .

آلْفَصْلُ الثَّانِي

الفصل الثانى : كتاب اللمع لابن جنى
ويشمل خمسة مباحث
=====

المبحث الأول : تحقيق اسمه وتوثيق نسبته

تحقيق اسمه

صرح ابن جنى نفسه باسم كتابه فقال فى إجازته للشيخ أبى عبدالله الحسين
ابن احمد بن نصر برواية كتبه ومصنفاته فقال : ((وكتابى اللمع فى
العربية)) (١) . وقد ورد هذا العنوان فى شرح اللمع لابن برهان ، وهو الموجود
على نسخ المتن المحققة (٢)

-
- (١) انظر نعيم الأدبا * ١٢ : ١٠٩ ، وبر. وكلمات ٢ : ٢٤٧ ،
 - (٢) شرح اللمع لابن برهان مخطوط منه ميكرو فلم فى جامعة أم القرى .
 - (٣) انظر متن اللمع فى العربية تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف ،
وانظر نسخة ثانية بتحقيق الدكتور فائز فارس ، وثالثة بتحقيق حامد
المؤمن وانظر شرح اللمع للأصفهاني تحقيق الدكتور إبراهيم أبى عباة .

وسماه بعض المترجمين لابن جنى ((اللمع فى النحو ^(١))) وهذه التسمية هى الموجودة على غلاف شرحه للواسطى نسخة دار الكتب المصرية ، التى أخذناها أصلاً ، وتوجد نسخة من المتن بهذه التسمية فى مكتبة بلدية الاسكندرية ^(٢) ، ولعلمهم أخذوا هذا الاسم من مضمون الكتاب حيث إنه يتحدث فى النحو ، أما النسخة ج من شرحه للواسطى فقد جاء على غلافها ((شرح نعم ابن جنى فى البلاغة تأليف الشيخ الأديب أبى منصور اسعد بن نصر بن اسعد العبري ^(٣))) وما لشك فيه أن هذه التسمية خاطئة ، لأن الكتاب ليس فى البلاغة وإنما هو فى النحو والصرف ، كما أن نسبة هذا الشرح إلى اسعد بن نصر ابن أسعد خطأ لما سأليناه فيما بعد إن شاء الله ^(٤) . وعلى ذلك فالراجح عندى أن اسم الكتاب هو اللمع فى العربية كما صرح به فى الإجازة السابقة والله أعلم .

(١) السيوطى فى بغية الوعاة ٢ : ١٣٢

(٢) انظر مقدمة شرح اللمع للأفهانى ص ٢٢

(٣) يوجد منه ميكرو فلم فى مركز احياء التراث بجامعة أم القرى وقد صورت منه نسخة .

(٤) انظر ص ٣٠ من هذه الدراسة .

توثيق نسبته

يكاد المترجمون لابن جنى يجمعون على أنَّ له كتاباً اسمه ((اللمع)) بل إنَّ ابن جنى قد صرح بأنَّ له كتاباً بهذا الاسم^(١)، يضاف إلى ذلك أنَّ أكثر نسخ اللمع وشروحه المطبوعة والمخطوطة الموجودة مفتوحة بما يدل على نسبته إلى ابن جنى من مثل قولهم : قال الشيخ أبو الفتح عثمان بن جنى وقال ابن جنى ، وقال أبو الفتح^(٢) . ولم أعر على خلاف في نسبته إليه .

-
- (١) انظر نعيم الأدباء ١٢ : ١٩ وتاريخ العلماء النحويين ٢٤ والفهرست لابن النديم ١٢٨ ، وتاريخ بغداد ١ : ٣١١ ، وأبناء الرواة ٢ : ٣٣٥ ، ونزهة الألباء ٣٣٢ ، ووفيات الأعيان ٣ : ٢٤٦ وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢ .
- (٢) انظر من نسخ اللمع المطبوعة نسخة حسين محمد محمد شرف ونسخة الدكتور فائز فارس ونسخة حامد المؤمن ومن نسخ المخطوطة نسختين بدار الكتب المصرية إحداها تحت رقم ١٧١٩ نحو الدار والثانية تحت رقم ٥٧٨٢ ، وهناك نسخة ثالثة محفوظة برواق المغاربة في الأزهر برقم ٤٩٤٨ نحو ومن شروحه شرحه للأصفهاني تحقيق إبراهيم أبي عباة وشرحه لأبى البركات العلوى مخطوط وتوجيه اللمع لابن الخباز مخطوط .

المبحث الثاني : بيان مكانته العلمية

يعد كتاب اللمع من الكتب التعليمية الموجزة ولكن إيجازه لم يكن ليط من قدره ويقلل من قيمته العلمية، وذلك لما امتاز به من وضوح الأسلوب، وسلسلة العبارة، وشمول الفكرة، وحسن التقسيم، مع البعد عن التعقيد وتحاشي الخلقات النحوية ما أمكن ذلك.

وقد برزت مكانته وظهرت قيمته من خلال عناية المتقدمين به، فقد كان موضع اهتمام المعلمين والمتعلمين على السواء، يظهر ذلك من انكباب بعضهم على دراسته كما فعل ابن خلكان^(١) والنووي^(٢)، واختيار آخرين له منهاجاً للتدريس في حلقاتهم كما فعل ابن عيش^(٣)، هذا بالإضافة إلى ما حظي به من توافرهم على شرحه وتوضيح معانيه وإبراز نفائسه^(٤)، فكل هذا يدل على علو قدره وعظم فائدته . وسنذكر بعض شروحه فيما بعد إن شاء الله .

(١) انظر وفيات الأعيان ٧ : ٤٨

(٢) انظر مقدمة رياض الصالحين .

(٣) انظر وفيات الأعيان ٧ : ٤٨

(٤) إنباه الرواة ٢ : ١٦١ . وانظر مقدمة اللمع تحقيق حسين محمد محمد شرف

ص ٥٠٢ وشرحه للأصفهاني تحقيق الدكتور إبراهيم أبي عبا، ص ٢٤

المبحث الثالث : منهجه ومحتواه

يتبين من أسلوب كتاب اللمع أنَّ ابن جنى قصد من تأليفه أن يكون كتاباً تعليمياً مختصراً، ولذلك وضع له منهاجاً يتفق مع الغرض الذى ألفه من أجله ، وقد أبرز الدكتور حسين محمد محمد شرف فى دراسته لللمع أهم الأسس التى أقام عليها ابن جنى منهج كتابه هذا .

ونحن هنا نكتفى بإيراد ما ذكره الدكتور حسين وهو قوله : ((ويقوم منهجه على الأسس الآتية :

أولاً : الاقتصار على علاج القضايا الهامة التى رآها أحق بالذكر من وجهة نظره فى أبواب النحو والتصرف^(١).

ثانياً : الاقتصار على عرض^(٢) الرأى الذى اقتنع بصوابه وإغفال تفصيل الآراء المختلفة والتعليل لها .

ثالثاً : الأخذ بما وافق القياس وترك التمثيل لما ليس بمقيس^(٣) .

رابعاً : الاهتمام بدقة العبارة والحرص على أن يكون التعريف جامعاً مانعاً وقد ظهر ذلك بوضوح فى تعريف المبتدأ والوصف^(٤) .

(١) انظر الأمثلة التى ضربها المحقق لذلك فى مقدمة اللمع ص ٥٢ ، ٥٣

(٢) انظر أمثلة ذلك فى ص ٥٣ من المرجع السابق .

(٣) انظر المرجع السابق ص ٥٤

(٤) انظر أمثلة ذلك فى دراسة اللمع ص ٥٥ ، ٥٦

خامساً : الطابع الغالب على تمثيل ابن جنى فى اللمع تمثيله بما لا يحتج به حتى إن الكتاب لم يحو غير ثمانين شاهداً من الشعر ، وأربعين شاهداً من القرآن والقليل النادر من كلام العرب^(١)

سادساً : نهج ابن جنى منهج غيره من المؤلفين فلم يتناول بالتفصيل مسألة سبق له أن تناولها أو رأى تأخير الحديث عنها إلى موضع من الكتاب أكثر مناسبة من التكرار ، وأكتفى بالإشارة إلى ذلك فى الكتاب^(٢) .

سابعاً : الأخذ بمنهج أهل المنطق فى عرض بعض المسائل وقد تجلّى هذا واضحاً فى حديثه عن مراتب النكرة حيث قال : ((واعلم أنَّ بعض النكرة أعم وأشيع من بعض ، فأعم الأشياء وأبهمها شئ ، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ فسامها شيئاً ولن كانت معدومة .^(٣)

ثامناً : التزم ابن جنى فى ترتيب أبواب الكتاب نهج النحاة المتقدمين إلا قليلاً ، فقد ذكر أبواباً فى أماكن من الكتاب كان الأجدر أن تذكر فى غيرها ومن ذلك عقد ابن جنى فى الأبواب الأخيرة من الكتاب باباً للموصول ولم يذكره مع المعارف جرياً على تبويب الأقدمين ، وكان الأجدر أن يذكره مع المعارف ، لأن الموصول يأتى بعد الإشارة^(٤) .

(١) المرجع السابق ص ٥٦

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة

(٣) مقدمة اللمع ص ٥٦

(٤) المرجع السابق .

تاسعا : التجديد فى بعض الأبواب ومن ذلك جمع التأنيث ، وهى تسمية جديدة سبق بها وشاعت عنه وأصبحت الاصطلاح المستعمل الآن ، وكان المتقدمون يقولون : الجمع بألف وتاء ^(١) (مزيدتين) وقد انحصرت مباحثه فى ستة وستين بابا اشتملت على أغلب مسائل النحو والصرف ، والجمع بين النحو والصرف فى مؤلف واحد منهج متعارف عليه عند متقدمى النحاة ^(٢) .

والمطلع على كتاب اللمع يلاحظ أن خطة ابن جنى فى ترتيب أبواب كتابه مغايرة لما تعارف عليه المتأخرون فى تصنيف أبواب النحو والصرف وهو المنهج المتمثل فى ترتيب أبواب ألفية ابن مالك وشروحها .

(١) انظر مقدمة اللمع تحقيق الدكتور حسين شرف ص ٥٦ ، ٥٧ ، وص ٢٢ من

النسخة التي بتحقيق حامد المؤمن .

(٢) انظر على سبيل المثال الكتاب لسبويه والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج

والايضاح العضدى للفارسى والجمال للزجاجى •

المبحث الرابع : اللمع فى كتب المتأخرين

يعد ابن جنى إماماً مبرزاً فى شتى علوم اللغة العربية، ولذلك حفلت مصنفات من جاء بعده من العلماء بآرائه وأقواله ، فلا يكاد يوجد كتاب فى النحو أو الصرف أو اللغة أو التفسير أو القراءات إلا وبه أقوال منسوبة إلى ابن جنى ، ولكن هذه الأقوال والآراء منها ما يصرح بالكتاب الذى أوردها ابن جنى فيه ومنها ما لا يصرح بالكتاب الذى ذكرت فيه ، وقد تتبعنا كثيراً ، من أقواله فى المراجع التى ذكرتها وحاولت التعرف على مصادرها لعله يكون من بينها كتابه اللمع ، ولكننى لم أعثر على رأى صريح بأن مصدره هو اللمع إلا ما وقع من البغدادى فى شرحه لأبيات معنى اللبيب فقد ذكر اللمع فى أربعة مواضع^(١) ، ولكن ما سبق أن ذكرناه من حرص العلماء على هذا الكتاب وشدة عنايتهم به يجعلنا شبه متأكدين من وجود بعض المراجع التى استقت جزءاً من معلوماتها منه ونسبتها إليه ، وإن كنا لم نعثر عليها .

(١) انظر شرح أبيات معنى اللبيب للبغدادى ٢ : ١٩٢ ، ٣ : ١٤٣ ، ٧ : ١٨٥

كما أنه من المحتمل أنَّ قسماً من آراء^(١) ابن جنى التى وردت غير منسوبة إلى مصدر معين إنما هى من هذا الكتاب والله اعلم .

-
- (١) من تلك الأقوال التى نسبت لابن جنى ولم يذكر كتابه الذى وردت فيه ما جاء فى شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلى ١ : ٧٦٩ . وهو يعرف عطف البيان إذا قال :
- ((وقال أبو الفتح : هو أن تقيم الاسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة منها))
- وهذا الكلام يكاد يكون مطابقاً لما فى اللمع ص ١٤٨ ، فقد قال فيه ابن جنى : ((ومعنى عطف البيان أن تقيم الاسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل))
- ومنها أيضاً ما ذكره أبو البقاء العكبرى فى التبیین عند حديثه عن رافع الخبر حيث قال : ((وقال أبو على وابن جنى : يرتفع بالمبتدأ))
- التبيين ص ٢٢٩ ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ صرح به ابن جنى فى اللمع ص ٧٢ . فقال : ((وإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ فى المعنى وهو مرفوع بالمبتدأ))

وقد جاء قوله في الخصائص مخالفا لما في اللمع ولمناسبة في التبيين فقد قال فيه:
 ((أما المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ولم نمار رافعه

الابتداء والمبتدأ جميعا (٠) الخصائص ٢: ٣٨٥

وهذا يرجح أن مصدر العكبري فيما نسب لآبن جنس هو اللمع لموافقته لمافيه ومخالفته
 لمافى الخصائص.

المبحث الخامس شرح اللمع

سبق أن ذكرنا أن كتاب اللمع لقي عناية فائقة من علماء أجيال وفسي
عصور مختلفة .

فقد قام بعضهم بشرحه وبسط معانيه وتوضيحها ، وقام فريق آخر باختصاره ،
وتناول فريق ثالث أبياته ففسر معانيها وأزال غامضها ، وفيما يلي عرض
لأولئك العلماء الذين توافروا على خدمته .

(١) الثمانيني :

وهو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني المتوفى سنة ٤٤٢ هـ وقد تقدمت
ترجمته عند الحديث عن تلامذة ابن جني^(١) ويعد شرحه من أفضل شروح اللمع .

(٢) ابن برهان :

^(٢)
هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن برهان العكبري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ،
كان إماما في النحو والصرف واللغة ملما^(٣) بأنساب العرب وأخبار المتقدمين ،
عارفا بالتنجيم ، شرح اللمع شرحا متوسطا .

(٣) أبو نصر الواسطي :

هو أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي ، وهو صاحب الشرح الذي
نعمل على دراسته وتحقيقه وسوف نفرد للحديث عنه بابا مستقلا^(٤) .

(١) انظر ص ٨٠ من الدراسة وإشارة التعيين ص ٢٣٨

(٢) انظر في ترجمته معجم الأدباء ١٦ : ٥٨ ، ونزهة الألباء ص ٢٥٦ ، وابين

فلكان ٢ : ١١٦ ، وبغية الوعاة ٢ : ٢١٧ ، وكشف الظنون ١٥٦٣ ومن شرحه

نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٧٠ نحو ومنه نسخة ==

- === في مكتبة عبد الله آل عبد القادر الانصارى الخاصة برقم ٦٩ ، وتوجد مصورتان من النسختين في مركز البحث العلمي و احياء التراث بمكة المكرمة وقد حقق هذا الشرح الدكتور فتحي علي وحصل به علي درجة الدكتوراة في النحو والصرف من كلية اللغة العربية بجامعة الازهر الشريف عام ١٤٠١هـ
- (٣) قام بتحقيق هذا الشرح الدكتور فائز فارسي محمد ، وحصل به علي درجة الماجستير في الآداب من كلية الاداب جامعة القاهرة عام ١٣٩٤ هـ وقد طبعت هذه الرسالة في الكويت سنة ١٤٠٤ هـ
- وانظر ترجمة ابن بريهان في تاريخ بغداد ١١ : ١٧ ونزهة الألباء ص ٢٥٩
- وانبأه الرواه ٢ : ٢١٣ والبداية والنهاية ١٢ : ٩٢ ،
- (٤) انظر ص ٣٥ من الدراسة

٤) الفارقي :

وهو أبو نصر حسن بن أسد بن حسن الفارقي المتوفى سنة ٤٨٢^(١) كان إماماً في اللغة، بارعاً في النحو، شاعراً مجيداً، له تصانيف عدة منها شرح للمع أو أبياته على الخلاف في ذلك بين المترجمين له، فمنهم من قال إنه شرح للمع^(٢) ومنهم من قال إنه شرح أبيات للمع^(٣) ويحتمل أن يكون له كتابان أحدهما شرح للمع والآخر شرح لأبياته، وذكر محقق كتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب أنه أشار إلى كتابه شرح للمع في مواضع كثيرة من الإفصاح^(٤).

٥) الطائسي :

وهو أبو بكر الحسن بن علي بن محمد بن محمد بن عبدالعزيز الطائسي الفقيه الشاعر، كان نحويًا محققًا وشاعراً مفلحاً، توفي سنة ٤٩٨ هـ له عدة مصنفات منها شرح للمع الذي سماه المقنع في شرح كتاب ابن جنى^(٥).

-
- (١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٨ : ٥٧ وهدية العارفين ١ : ٢٧٧ ، والبلغة ٥٤ وإشارة التعمين ٨٥ ، وطبقات ابن قاضي شهبه ١ : ٢٩٨ ، وشذرات ، النخب ٣ : ٣٨ وانباء الرواة ٢٩٤ وبغية الوعاة ١ : ٥٠٠ وقوات الوفيات ١ : ١٤٩ ، والاعلام ٢ : ١٩٨ وكشف الظنون ١٥٦٣ وبر وكلمان ١ : ٢٥٥
- (٢) ياقوت في معجم الأدباء ٨ : ٥٧ والقفطي في انباء الرواة ١ : ٢٩٤ ، وعبدالباقى اليماني في إشارة التعمين ص ٨٥
- (٣) البغدادى في هدية العارفين ١ : ٢٧٧
- ولم أعر في كتب الفهارس التي اطلعت عليها على ما يشير الى مكان نسخة منه .

- (٤) انظر مقدمة الإفصاح ص ٢٢ تحقيق سعيد الافغانى .
- (٥) انظر ترجمته في انباء الرواة ١ : ٣١٢ وبغية الوعاة ١ : ٥١٥ وإيضاح الكنون ٢ : ٥٤٨ .
- (٦) انظر المراجع السابقة .

٦) المها باذى :

وهو احمد بن عبدالله المها باذى الضير، تلميذ عبدالقاهر الجرجاني، له شرح اللمع، كان حيا سنة ٥٠٠ هـ^(١)

٧) الكرمانسى : (عبدالمحسن)

وهو محمود بن حمزة بن نصر الكرمانسى النحوى، كان دقيق الفهم، حسن الاستنباط، فقيها نبيلاً، له عدة مؤلفات منها : مختصر اللمع أو شرحه كما فى كشف الظنون^(٢) ويسمى كتابه ((النظامى فى النحو^(٣)))

٨) الخطيب التبريزى :

وهو أبو زكريا يحيى بن على بن محمد الشيبانى أبو الخطيب التبريزى، أحد أئمة النحو واللغة والأدب، صاحب التصانيف الجمة المفيدة، التى من ضمنها شرحه للمع، توفى سنة ٥٠٢ هـ^(٤) وقد رجع الدكتور حسين محمد شرف محقق اللمع أن من هذا الشرح نسخة فى دار الكتب المصرية برقم ٥٤٧ نحو تيمور تمت كتابتها سنة ٥٨٤ هـ ، وبآخرها إجازة من مؤلفها^(٥) الذى زعم أنه التبريزى كتبها سنة ٤٧٧ هـ

(١) انظر فى ترجمته معجم الأدباء * ٣ : ٢١٩ وبغية الوعاة ١ : ٣٢٠ وكشف الظنون ١٥٦٣

(٢) انظر كشف الظنون ١٥٦٣

(٣) انظر ترجمته فى معجم الادباء * ١٩ : ١٢٥ وبغية الوعاة ٢ : ٢٧٧ وكشف الظنون ١٥٦٢

(٤) انظر ترجمته فى نزهة الألباء * ٢٧٠ ومعجم الأدباء * ٢٠ : ٢٥ ، وهديّة

العارفين ٢ : ٥١٩ وإشارة التعيين ٣٨٢ والبداية والنهاية ١٢ : ٢ ،

والنجوم الزاهرة ٥ : ١٩٧ ، ولنباه الرواة ٤ : ٢٢ والأعلام ٩ : ١٩٧ ،

ومعجم المؤلفين ١١٣ : ٢٤٤ .

(٥) انظر مقدمة اللمع ص ٣٣ .

وقال إن اسم المؤلف محى من الصفحة الأولى وكتب عليها بخط حديث (شرح اللمع فى النحو تأليف الأستاذ أبى نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطى النحوى الضرير توفى فى مصر) واستدل لرأيه بأن صاحب كشف الظنون لم يذكر أباً نصر الواسطى ضمن الذين شرحوا اللمع ، وقال أيضاً : إن صاحب معجم الأدباء* ، وصاحب بغية الوعاة لم يذكر أبى نصر الواسطى شرحاً على اللمع^(١) ، وليس ما ادعاه الدكتور شرف صحيحاً فإنَّ النسخة المذكورة صحيحة النسبة لأبى نصر الواسطى فقد قابلتها مع نسخة أخرى من شرح اللمع للواسطى فجاءت مطابقة لها ، وسنتحدث عنها فيما بعد إن شاء الله .

أما وجود الإجازة عليها فليس بحجة فقد يكون التبريزى أطلع على شرح اللمع لأبى نصر الواسطى ودرسه لبعض تلامذته وأجازه عليه .

أما كون صاحب كشف الظنون لم يذكر هذا الشرح ضمن شروح اللمع فليس بحجة لأنه لم يستوف شروح اللمع^(٢) .

وقد أخطأ الدكتور فى دعواه أنَّ صاحب معجم الأدباء* وصاحب البغية لم يذكر أبى نصر الواسطى شرحاً على اللمع ، فقد صرح كل واحد منهما بأن لأبى نصر شرحاً على اللمع .

قال ياقوت فى معجم الأدباء* ((القاسم بن محمد بن مباشر الواسطى أبو نصر النحوى .. وله من الكتب كتاب شرح اللمع^(٣)))

(١) انظر مقدمة اللمع ص ٣

(٢) لم يذكر شرح اللمع للأصفهاني وكذلك شرحه للمعبرتي ، وانظر مقدمة شرح اللمع للأصفهاني ص ٢٨ فقد تنبه محققه الى الخطأ الذى وقع فيه الدكتور شرف وانضج حجه وصحح أن النسخة المذكورة من شرح اللمع لأبى نصر الواسطى .

(٣) انظر معجم الأدباء* ١٢ : ٥

وقال السيوطي في بغية الوعاة ((القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي
أبو نصر النحوي الضرير ... وصنف كتابا في النحو ، وشرح اللمع وجمال
الزجاجي^(١)))

ولم أعثر في كتب الفهارس التي اطلعت عليها على إشارة إلى مكان نسخة
من شرح اللمع للتبريزي .

(٩) الشيرازي الخوبى

ناصر بن احمد بن بكر القاضي الفقيه الاديب شيخ النحو في ديار انريجان
بلا منازع، أخذ العربية من علي بن طاهر الشيرازي، له مصنفات منها شرح
اللمع توفي سنة ٥٠٧ هـ .^(٢)

(١٠) أبو البركات الكوفي العلوى .

عمر بن إبراهيم بن محمد العلوى الزيدى الكوفى أحد البارعين فى النحو
واللغة والحديث والفقه، أخذ النحو عن أبى القاسم زيد بن على الفارسى عن
أبى الحسين عبدالوارث عن خاله أبى على الفارسى، وأخذ عنه ابن الشجرى^(٣)
وغيره، توفي سنة ٥٣٩ هـ .

(١١) ابن الشجرى

أبو السعادات هبة الله بن على بن محمد حمزه العلوى الحنفى كان لا يجارى^(٤)
فى النحو واللغة فصحا له مصنفات منها شرح اللمع . توفي سنة ٥٤٢ هـ .

(١) انظر بغية الوعاة ٢ : ٢٦٢ وانظر مقدمة شرح اللمع للأصفهاني بتحقيق
الدكتور إبراهيم أبى عباة .

(٢) انظر ترجمته فى معجم الادباء ١٩ : ٢١١ وانباء الرواة ٣ : ٣٤١ والبغية ٢ : ٣١٠

(٣) انظر فى ترجمته نزهة الألباء ٣٩٩ : ١٩٠ ومعجم الادباء ١٩ : ٢١١ وانباء الرواة ٢ : ٣٤٢
وبغية الوعاة ٢ : ٢١٥ ومن هذا الشرح نسخة فى مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى
بمكة .

(٤) انظر ترجمته فى نزهة الألباء ٤٠٤، ووفيات الاعيان ٤٥ : ٦٠ ومعجم الادباء ١٩ : ٣٨٣

(١٢) على جامع العلوم الاصفهاني؛

على بن الحسين بن علي الضرير المعروف بالباقولي كانت له اليد الطولى في النحو وغيره من العلوم، استدرك على أبي علي والجرجاني له مؤلفات كثيرة ومفيدة منها شرحه للمع توفي ٥٤٣هـ (١)

(١٣) ابن حميدة الحلي

محمد بن علي بن احمد أبو عبيد الله المعروف بابن حميدة، كان ذا معرفة جيدة بالنحو واللغة، قرأ على ابن الخشاب له شرح على المع توفي سنة ٥٥٥هـ (٢)

(١٤) ابن الخشاب؛

عبدالله بن احمد الخشاب كان فريد نهره وامام عصره في النحو واللغة والشعر وغير ذلك من العلوم، تخرج به، خلق كثير، وصنف تصانيف عدة منها شرحه للمع توفي سنة ٥٦٢هـ (٣)

(١٥) ابن الدهان :

هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي المعروف بابن الدهان، يعد من أعيان النحاة وأئمة اللغويين، شرح المع شرحا مطولا سماه الغرة، وهو من أفضل شروح المع وأطولها، توفي سنة ٥٦٩هـ (٤)

(١) انظر ترجمته في انباء الرواة ٣ : ٢٤٧ ، والبغية ٢ : ١٦٠ ومقدمة شرحه تحقيق د/ أبي عباة ص ٣٨

(٢) انظر ترجمته من انباء الرواة ٣ : ١٨٥ وبغية الوعاة ٣ : ١٧٣ وكشف الظنون ١٥٦٣

(٣) انظر ترجمته في انباء الرواة ٢ : ٩٩ وبغية الوعاة ٣ : ٢٩ ، وكشف الظنون ١ : ١٥٦٣

(٤) انظر ترجمته في انباء الرواة ٢ : ٤٧ والبلغة ٨٥ ومعجم الأدباء ١١ : ٣١٩

والنجوم الزاهرة ٦ : ٧٢ ، ونكت الهميان ١٥٨ ، وخريدة القصر ١ : ٨٢ وشذرات

الذهب ٤ : ٢٣٣ ، وبغية الوعاة ١ : ١٨٧ ، ومسالك الابصار ٤ : ٢٥٥ والاعلام

٣ : ١٥٣ ومعجم المؤلفين ٤ : ٢٢ ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة

شهيد على باشا تحت رقم ٩٣٩ ومنه نسخة ناقصة بمكتبة قليح رقمها

٩١٤٩ وفي المكتبة التيمورية أجزاء منه .

(١١) العبرتي :

وهو أبو منصور اسعد بن نصر بن اسعد العبرتي المتوفى سنة ٥٨٩هـ^(١) .
 قال عنه السيوطي ((كانت له معرفة تامة بالنحو والأدب أخذ النحو عن
 ابن الخشاب وأبى البركات الأنباري ، واللغة عن ابن القصار ، وتصدر بمسده
 بجامع السير للقراء^(٢))) له شرح على اللمع^(٣) .
 وذكر أبو كلثان أن من هذا السير نسخة في مكتبة برلين تحت رقم ٦٤٦٢ وفي مركز البحوث العلمي
 بجامعة أم القرى ميكروفيلم لنسخة برلين تحت رقم ٥٩٦ وبعد الإطلاع عليها ومقارنتها بشرح اللمع
 للواسطي تبين لي أن نسبتها للعبرتي خاطئة وإنها هي نسخة من شرح اللمع للواسطي .

(١) انظر في ترجمته التكملة ١ : ١٩١ وانباء الرواة ١ : ٢٣٥ وبغية الوعاة

١ : ٤١١ ، والوافي بالوفيات ٩ : ١٦ وبر وكلثان ٢ : ٢٤٧ وأن تاريخ العرب

تاريخ العرب في القرنين الرابع والخامس للهجرة ، تأليف ابن خلدون ، مطبوع في المطبعات
 المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات
 المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات
 المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات
 المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات المطبوعة في المطبعات

(٢) انظر بغية الوعاة ١ : ٤٤١

(٣) انظر تاريخ الأدب العربي لبر وكلثان ٢ : ٢٤٧ .

(١٧) شميم الحلى :

هو أبو الحسن على بن الحسن بن عنتر بن ثابت المعروف بشميم الحلى ،
قرأ النحو على ابن الخشاب وملك النحاة له عدة مصنفات منها : شرح اللمع ،
توفى سنة ٦٠١ هـ^(١)

(١٨) أبو البقاء العكبرى :

وهو أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبرى ، كان إماماً في النحو واللغة
والأصول والحساب والفرائض ، وكانت له معرفة بعلوم القرآن والجبر والمقابلة
وغوامض العربية ، له مؤلفات كثيرة منها شرح للمع سماه : المتبع في شرح
اللمع : توفى سنة ٦١٦ هـ^(٢) .

(١) انظر ترجمته في معجم الادباء ١٣ : ٥٠ ، ٧٢ ووفيات الاعيان ٤ : ٣٢٩ ،
وبغية الوعاة ٢ : ١٥٦ وانباء الرواة ٢٥ : ٢٤٣ والفلاكة والمفلوكين ١١٩
وكشف الظنون ١٥٦٣ .

(٢) انظر ترجمته في نكت الهميان ١٧٨ ووفيات الاعيان ١ : ٣٢٤ وانباء
الرواة ٢ : ١١٦ وإشارة التعمين ١٧٣ وبغية الوعاة ٢ : ٣٨ ، وشذرات
الذهب ٥ : ٦٧ والنجوم الزاهرة ٧ : ٢٤٦ ، ومن هذا الشرح نسخة في
المكتبة البلدية بالاسكندرية تحت رقم ٣٣ ونسخة في بطربرغ ثالث
تحت رقم ٩١٣ .

(١٩) أبو محمد الواسطي :

هو أبو محمد القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطي كان مبرزاً في النحو واللغة، أديباً فاضلاً ، ألف كتباً كثيرة منها : شرح اللمع ، وشرح التصريف (١) الملوكي ، توفي سنة ٦٢٦ هـ

(٢٠) ابن الخباز :

هو شمس الدين أحمد بن الحسين ابن أحمد بن أبي المعالي النحوي الضير المعروف بابن الخباز البلدي ، لم يُر في زمانه أسرع منه حفظاً ، بَدَأَ أقرانه في النحو واللغة والعروض والقوافي والفرائض والحساب ، وكان يحفظ متوناً كثيرة منها : الإيضاح ، والتكملة ، والمفصل ، ومجمل اللغة وله عدة مؤلفات منها : شرح للمع سماه توجيه اللمع (٢) توفي سنة ٦٣٧ .

-
- (١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٦ : ٢٩٧ ، وبغية الوعاة ٢ : ٢٦٠ ، وانباء الرواه ٣ : ٣١ وكشف الظنون ١٥٦٣ .
- (٢) انظر في ترجمته شذرات الذهب ٥ : ٢٠٢ ومعجم الادباء ١ : ٢٠٠ ، والنجوم الزاهرة ٦ : ٣٤٢ ونكت الهميان ٦ وواشارة التعمين ٢٩ وبغية الوعاة ١ : ٣٠٤
- (٣) حقق لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف من كلية اللغة العربية - جامعة الازهر الشريف .

(٢١) الخفاف المالقى :

هو أبو بكر بن عبدالله الجذامى المالقى النحوى المعروف بالخفاف ، كان نحويا بارعا ، ورجلا صالحا ، شرح كتاب سيبويه وإيضاح أبي علي ، ولعم ابن جنى ، وكتب بخطه كثيرا من كتب النحو ، توفي سنة ٦٥٢ هـ^(١)

(٢٢) ابن هشام الأنصارى :

هو جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن احمد بن عبدالله بن هشام الأنصارى إمام العربية وصاحب المؤلفات الكثيرة المفيدة المباركة له شرح على شواهد اللمع ، توفي سنة ٧٦١ هـ^(٢)

-
- (١) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ١ : ٤٧٣ وكشف الظنون ١٥٦٣
 - (٢) انظر ترجمته فى الدر الكامنة ٢ : ٤٥٦ مفتاح السعادة ١ : ١٥٩ ، النجوم الزاهرة ١ : ٣٣٦ بغية الوعاة ٢ : ٦٨ ، البدر الطالع ١ : ٤٠٠ ، تاريخ آداب اللغة العربية ٣ : ١٥٤ حن المحاضرة ١ : ٥٣٦ روضات الجنان ٣٤٦ الاعلام ٤ : ٢٩١ هدية العارفين ١ : ٤٦٥ كشف الظنون ٢ : ٤٩ ، ٢٩٦ ، ذكر محقق شرح اللمع لابن بوهان أنَّ منه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٧٠ ونسب الدكتور حسين شرف إلى الشيخ محى الدين القول بأنَّ منه نسخة فى برلين ، وقد نفى الدكتور أبو عبادة كـون ابن هشام شرح شواهد اللمع وقال إنَّه اطلع على النسخة الموجودة فى برلين والتي يقال إنها شرح شواهد اللمع لابن هشام فوجدها نسخة من الاقتراح للسيوطى . انظر مقدمة شرح اللمع للأصفهاني ٣٦

(٢٣) شرح لم يذكر مؤلفه وهو فى دار الكتب المصرىة تحت رقم ٢٥١^(١)

(٢٤) شرح آخر لم يذكر مؤلفه وهو فى مكتبة بايزيد باستنبول فى تركيا
تحت رقم ١٩٩٢^(٢) .

(١) انظر فهرس النحو للمصورات الميكرو فلميه بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الاسلامى جامعة أم القرى بمكة المكرمة ص ٢٤٣ ، ومقدمة شرح اللمع لابن برهان ص ٥٢

(٢) انظر تاريخ الأئمة العربى لجر وكلمان ٢ : ٢٤٧ .

الفصل الثالث

الفصل الثالث : أبو نصر الواسطي شارح اللمع وفيه خمسة مباحث

لقد أظلت البحث والتنقيب في كتب التراجم عن أبي نصر هذا لعلى أقف على خبر عنه أو إشارة إليه ولكننى لم اجد على بفتى، فالرجل حياته مضمورة لم تذكر المراجع منها إلا انتفاً موجزة، تكاد تكون مكررة يأخذها اللاحق عن السابق، وهاكم ما وقفت عليه من أخباره مصنفاً حسب المباحث التالية :

المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه ونسبه :

اسمه ونسبه :

هو أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي، هكذا ورد اسمه ونسبه في معجم الأدباء وبغية الوعاة وكشف الظنون ومعجم المؤلفين^(١). وجاء في إنباء الرواة : القاسم بن مباشر الواسطي^(٢) بحذف ((محمد)) من نسبه فلم يتركه اختصر ونسبه إلى جده .

وخالف بر وكلمان في اسم جده فسماه ((منانر)) وقال إنه أرجح من مباشر، لأنه يوافق الاسماء العربية، وكلامه غير مسلم، لأن مباشراً أيضاً من الاسماء العربية وقد ذكره أقدم مرجع يترجم له وهو معجم الأدباء^(٤).

(١) انظر معجم الادباء * ١٧ : ٥ وبغية الوعاة ٢ : ٢٦٢ ومعجم المؤلفين ٨ : ١٣٣

وكشف الظنون ١ : ٦٩٢

(٢) انظر انباء الرواة ١ : ٧

(٣) انظر تاريخ الأئمة العربى لبروكلمان ٢ : ٢٤٧

(٤) انظر معجم الادباء * ١٧٥ : ٥

كنيته :

أجمع المترجمون له على تكنيته بأبى نصر^(١) ، ولكنهم لم يذكروا شيئاً عن نصر هذا ، بل إنَّ كل ما ورد عن حياة أبى نصر الاجتماعية هو أنه لَمَّا قدم مصر استقر بها وتزوج باخت ابن بابشاذ^(٢) .

لقبه وصفاته الجسانية :

لم يذكر المترجمون لأبى نصر لقباً اشتهر به ، كما أنَّهم لم يذكروا من صفاته الجسانية إلا أنه كان ضريراً^(٣) ، ولكنهم لم يخبرونا عن هذا العمى الذى اشتهر وصفه به أهو مولود بدمٍ أم طارئ عليه بعد الولادة ؟ ولربنا كان قد وقع له بعد الميلاد فهل كانت إصابته به فى المفاصل أو فى الكبر ، وما سببه ؟ كل هذه الاستفسارات تحتاج إلى جواب . ولم يعمقنى البحث والتنقيب ، بجواب عنها ، فبقيت طي الغموض .

(١) انظر معجم الأدباء ١٢ : ٥ وانباء الرواة ١١ : ٧ ، والبغية ٣ : ٢٦٢ ومعجم

المؤلفيين ٨ : ١٢٣ ، وكشف الظنون ١ : ٦٩٢

(٢) انظر معجم الأدباء ١٢ : ٥

(٣) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١)

(٢) واسط نوقان وتسمى أيضا واسط اليهود ، وهي قرية على باب نوقان طوس ،
منها أبو بكر محمد بن الحسين الواعظ^(١)

(٤) واسط مرزاباذ ، وهي قرية بالقرب من مطير أباد ، تنسب إليها جماعة من
الفضلاء منهم أبو عبدالله أحمد بن علي الواسطي ، وأبو النجم عيسى بن
فابك الواسطي^(٢) .

(٥) واسط بلخ وهي قرية قرب بلخ وينسب إليها محمد بن محمد بن إبراهيم
الواسطي ، ونور بن محمد بن علي الواسطي ، ومحمد بن الصديق الواسطي^(٣) .

(٦) واسط كُجِيل وهي قرية قرب كُجِيل على ثلاثة فراسخ من بغداد ينسب لها
القاضي أبو عبدالله محمد بن أحمد بن شاه الأصبهاني الواسطي ، ومحمد بن
بن عمر بن علي العطار الحربي الواسطي^(٤) .

هذه المواضع الستة هي المشهورة بهذا الاسم ،

(١) المراجع السابقة في الحاشية ٤ ص ٣٧

(٢) المراجع السابقة

(٣) المراجع السابقة

(٤) انظر معجم البلدان ٥ : ٢٥١

وهناك مواضع أخرى تحمل هذا الاسم ، وهي واسط بحلب ، وواسط بين العذيبية
والصفراء* ، وواسط قرية في شرقي نجله ، وواسط في نواحي الموصل^١ وواسط
نجد ، وواسط مكة ، وواسط الحجاز ، وواسط الجزيرة وواسط اليمامة ، وواسط
الأندلس بليدة من أعمال فيرة ، وواسط باليمن بسواحل زبيد قرب العنبرة .
فكل هذه الأماكن النسبة إليها واسطي بفتح الواو وسكون الالف وكسر السين
وبعدها طاء مهمله مكسورة^(١) .
ولكن من المرجح أن صاحبنا منسوب إلى إحدى الست الأول لما لها من الشهرة
ولكثرة من نسب إليها من العلماء* ، ولعلها واسط الحجاج لأنها أشهرها .

(١) انظر معجم البلدان ٥ : ٣٤٢ ، ٣٥١

المبحث الثاني : ميلاده ونشأته ورحلاته ووفاته

تاريخ ميلاده ومكانه :

لم أَعثر في كتب التراجم التي اطلعت عليها على ذكر لتاريخ ميلاده أو مكانه، وإن كان إجماعهم على نسبته إلى واسط^(١) يدل على أنه كان من أهلها، وهذا يعطى احتمالاً راجحاً بأنه ولد فيها أو في إحدى ضواحيها .
أما عدم تحديد تاريخ ميلاده فهو أمر طبيعي ؛ لأن الإنسان لا يكون مشهوراً عند ولادته لعدم ترتب أمر عليها ، فإذا كبر وخاض غمار الحياة واشتهر بأمر ما عرفه الناس وذاع أمره بينهم .

(١) انظر معجم الأدباء : لياقوت ١٧ : ٥ وبغية الوعاة للسيوطي ٢ : ٢٦٢ ومعجم

المؤلفين لكحالة ٨ : ١٢٣ .

ويمكن أن يستخلص من مضمون كلام المؤرخين تاريخاً تقريبياً لميلاده .
 فهم يذكروا أنه دخل بغداد ولقى بها أصحاب أبي علي^(١) فاتصاله بأصحاب أبي
 علي يدل على أن قدومه بغداد وقع بعد وفاة أبي علي إذ لو كان حياً
 لكان اللقاء به هو نفسه وليس مع أصحابه ، خاصة أن آباء علي أقام^(٢)
 ببغداد إلى أن توفي بها ، فإذا كانت وفاة أبي علي حلت في سنة ٢٧٧ هـ
 فمعنى ذلك أن قدوم أبي نصر إلى بغداد كان بعد هذا التاريخ .
 وأيضاً ذكر المؤرخون أنه أخذ النحو عن علي بن عيسى الرّبيعي^(٣) ، وهو من
 أصحاب أبي علي وكان يقيم ببغداد وقد توفي بها سنة ٤٢٠ هـ^(٤)
 فإن أخذنا في الحسبان أن النضج الفكري الذي يمكن الشخص من أخذ المعارف
 وفيها فهما صحيحاً لا يصلح له عادة إلا إذا بلغ عمره قرابة عشرين سنة
 عرفنا أن عمر أبي نصر عند وفاته شيخه الرّبيعي كان في حدود العشرين سنة
 وعلى ذلك يكون أبو نصر مولوداً في آخر القرن الرابع الهجري ، ولا يمكن
 أن يكون قبل ذلك بكثير لما سيذكر فيما بعد من أن وفاته كانت قريبة
 من سنة ٤٦٩ هـ^(٥) والله اعلم .

-
- (١) انظر معجم الادباء - ١٧ : ٥ وبغية الوعاة ٣ : ٣٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ : ١٢٣
 (٢) انظر نزهة الألباء - ص ٣٣٢ ، وانباء الرواة ١ : ٢٧٣
 (٣) انظر انباء الرواة ١ : ٣٥٦ وانظر ترجمة أ في ص من هذه الدراسة
 (٤) انظر انباء الرواة ٢ : ٢٩٧ ونزهة الألباء - ٣٥٠ ، ومعجم الادباء - ١٤ : ٧٨ ،
 والنجوم الزاهرة ٤ : ٢٧
 (٥) انظر ص ٤٣ من هذه الدراسة .

نشأته

لم تتحدث المراجع التي تيسر لي الاطلاع عليها عن نشأة أبي نصر الأولى ،
إلا أنه من المرجح أنه نشأ كما ينشأ الفلماني في ذلك العصر ، إذ كانوا
يبدأون بحفظ القرآن الكريم ، وتعلم الكتاب والقراءة في الكتاتيب ، ثم بعد
ذلك يبدأ من كان منهم له طموح ورغبة في العلم بالارتداد المساجد
وحضور حلقات الدرس فيها ، والقراءة على العلماء الموجودين في بلدته ، وقد
يخرج منها إلى أماكن أخرى ليلتقي بعلمائها ويأخذ عنهم ، وهو ما فعله
أبو نصر رحمه الله (١) .

رحلاته في طلب العلم :

لقد كان أبو نصر من المهتمين بطلب العلم الجادين في تحصيله ، يتضح
ذلك من خلال ما قام به من الترحال والتنقل بين العواصم الإسلامية في عصره ،
طلباً للعلم ، فقد خرج من واسط ودخل بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية وموطن
المشاهير من العلماء ، ولقى بها أصحاب أبي علي الفارسي الذين هم من
أشهر علماء العربية بذلك البلد وفي تلك الحقبة ، ثم واصل رحيله واستمر
في تنقله إلى أن وصل به المطاف إلى مصر التي أقام بها إلى أن وافاه
الأجل المحتوم (٢) ، تغمد الله برحمته واسكنه فسيح جناته .

(١) انظر ص ٤١ من هذه الدراسة .

(٢) انظر معجم الأدباء ١٧ : ٥ والبنية ٢ : ٦٢ ومعجم المؤلفين ٨ : ١٣٣ ،

وتاريخ الأئمة العرب ٣ : ٢٤٧ .

تاريخ وفاته ومكانها :

ترجم له كل من الدكتور إبراهيم أبو عبا^(١) في مقدمة شرح اللمع للأصفهاني والدكتور فائز فارس في مقدمة شرح اللمع لابن برهان ، وذكرنا أنه توفي سنة تسع وستين وأربعمائة هجرية^(٢) ، ولكن بعد الاطلاع على المراجع التي اعتمدا عليها وهي معجم الأدباء ، وبغية الوعاة ومعجم المؤلفين لم أجد فيها مذكراه من أنه توفي في هذه السنة، بل المذكور فيها هو أنه كان حيا قبل سنة تسع وستين وأربعمائة من الهجرة^(٣) .

ولكن ماسبق أن قررناه من أن ولادته كانت في آخر القرن الرابع^(٤) يرجح أن وفاته كانت قريبة من هذا التاريخ الذي نص على أنه كان حيا قبله إنا الغالب في أعمار أمة محمد صلى الله عليه وسلم أن تكون بين الستين والسبعين ، أما مكان وفاته فهو مصر كما صرح بذلك المترجمون^(٥) .

(١) انظر كلام مقدمة شرح اللمع للأصفهاني ص ٢٢ ، وشرحه لابن برهان ص ٤٧

(٢) انظر معجم الأدباء ١٧ : ٥ وبغية ٢ : ٢٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ : ١٢٣

(٣) انظر ص ٤١ من هذه الدراسة

(٤) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٢)

المبحث الثالث : مكانته العلمية ومنهجه النحوى

مكانته العلمية

كان أبو نصر رحمه الله -، إماماً في النحو خبيراً بمذاهبه حافظاً لآراء أئمة عارفاً بلغات العربية، لما بالقراءات القرآنية، مشاركاً في الأنبياء. أما علمه بالنحو فقد صرح به المترجمون له الذين اجتمعوا على وصفه بالنحوى^(١)، فاقتران هذه الصفة باسمه دليل قاطع على علو المنزلة التي وصل إليها في هذا الفن، فإننا أضفنا إلى ذلك ما ذكر من أنه ألف ثلاثة كتب في النحو كان ذلك دليلاً آخر على معرفته لهذا الفن. وسأتحدث فيما بعد عن كتبه ونبين قيمة الكتاب الوحيد الذي وصلنا منها وهو شرحه للمعنى الذى نحن بصدده دراسته وتحقيقه^(٢).

-
- (١) انظر معجم الأدباء ١٧ : ٥ ، والبغية ٣ : ٢٦٢ ومعجم المؤلفين ٨ : ٢٣ ،
وتاريخ اللب العربى ٣ : ٢٤٧ ، وكشف النطنون ١ : ٦٩٢ .
(٢) انظر ص ٥٦ من هذه الدراسة . .

يخاف إلى الأمرين السابقين أمر ثالث أقوى منهما دلالة على علو كعبه
في هذا الفن، وهو أنَّ المصريين يعدونه حلقة في سلسلة السند العالي
للنحو عندهم .

قال القفطي : ((وأهل مصر قاطبة يرون بعد النقل والتصحيح أنَّ أول
من وضع النحو على بن أبي طالب كرم الله وجهه، أخذ عنه أبو الأسود
الدؤلي، وأخذ عن أبي الأسود نصر بن عاصم البصري، وأخذ عن نصر أبو عمرو
بن عيسى، وأخذ عن أبي عمرو الخليل بن أحمد، وأخذ عن الخليل
سيبويه أبو بشر، وأخذ عن سيبويه أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط،
وأخذ عن الأخفش أبو عثمان بكر بن محمد المازني الشيباني، وأبو عمر الجرمي،
وأخذ عن المازني والجرمي أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وأخذ عن المبرد
أبو إسحاق الزجاج، وأبو بكر بن السراج، وأخذ عن ابن السراج أبو علي
الحسن بن عبد الغفار الفارسي، وأخذ عن الفارسي أبو الحسن علي بن عيسى
الربيعي، وأخذ عن الربيعي أبو نصر القاسم بن مباشر الواسطي، وأخذ عن
ابن المباشر طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري^(١) فوضع في هذا السند بين
أئمة النحو ورؤسائه يؤكد ما ذكرناه من أنه إمام وحجة فيه .

(١) انظر انباء الرواة ١ : ٣٢٦

أما معرفته للغات العرب فقد تجلت في كتابه هذا فقد ذكر فيه كثيرا منها، نسب بعضه إلى أهله وترك بعضا بدون نسبة، واكتفى بأن قال: وفي لغة بعض العرب (١)

وبالنسبة للقراءات فقد ظهرت من خلال ما ذكره من أوجه القراءات في كثير من الآيات التي استشهد بها على ما سأبينه فيما بعد، إن شاء الله (٢).
وقلنا إنه مدارك في الألب وعمدتنا في ذلك ودليلنا عليه هو أنه قام بشرح الحماسة، وكتاب الحماسة كتاب أبي مشهور له مكانته المرموقة عند الأدباء، ولا يستطيع خوض غماره والتصدى لشرحه وبيان معانيه إلا من كان واسع الاطلاع على فنون الأبي عارفا لأغراضه يمتلك ثروة لغوية هائلة تمكنه من فهم المعاني وتفسير المفردات .

(١) انظر امثلة ذلك في الصفحات : ١٠٢، ١٤٦، ٢٧٥، ٢٨٠، ٤٣٤، ٤٦٥، ٥٧٢، ٥٨٥.

(٢) انظر ص ٨٣، ٨٤ من الدراسة .

منهجه النحوى

لم تسعنا كتب التراجم ببيان المدرسة التى كان ينتمى إليها ولا المنهج الذى كان يختاره ، ولكن المتصفح لشرح للمع يتضح له أنه كان يفهم نهج البصريين ويقول بقولهم ، يتجلى ذلك فى الأمور التالية :

أولا : اطلق كثيرا من الأحكام التى توافق المنهج البصرى على أنها مسلمة ، بدليل أنه لم يُشر إلى رأى المخالفين الذين هم الكوفيون والليكم أمثلة على ذلك :

- (١) قال وهو يتحدث عن تعريف الاسم وما اشتق منه :
 ((ولانما كان كذلك ، لأنهم رأوا شيئا يخبر به ويخبر عنه فسموه اسما ،
 وهو من سما يسمو ، لأنه زاد على غيره بأن يخبر به ويخبر عنه .))^(١)
 وهذا الذى ذكره إنما هو رأى البصريين أما الكوفيون فيرون أنه مشتق
 من الوسم بمعنى العلامة^(٢).
- (٢) وقال أيضا : ((نعم وبئس وليس وفعل التعجب وعسى أفعال ، لئصال الضمير
 المتصل بالأفعال بها .))^(٣)
 وما ذكره من أن نعم وبئس وأفعل التعجب أفعال هو منهج البصريين ، أما
 الكوفيون فيرون أنها اسما .^(٤)

(١) انظر التحقيق ص ١

(٢) انظر اشتقاق اسما الله الحسنى للزجاج ص ٢٥٥ والصاح ((سمو)) والاشتقاق
 ١ : ٦ والتبيين ص ٣٢ .

(٣) انظر ص ٩ من التحقيق .

(٤) انظر الانصاف ١ : ١٢٥ ، ٣١١ ، وانظر بقية المراجع المذكورة الحاشيتين ١ ، ٢ ، ٣
 وص ٥٤٤ من التحقيق

وقال وهو يتحدث عن الاعراب والبنا* :

(٣) ((وما عدا الاسم المتمكن والفعل المضارع فمبنى ، وهو الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع والحروف كلها ^(١)))

وبنا* ما عدا المضارع من الأفعال منهج بصرى ، أما الكوفيون فيرون أنَّ فعل الأمر معرب هو الآخر ^(٢).

والأمثلة من هذا القبيل كثيرة منتشرة في الكتاب .

ثانيا : ذكره لأقوال الفريقين ثم يحضه لرأى الكوفيين وترجيحه لرأى البصريين تارة وسكوته عنه أخرى .

(١) من ذلك قوله : ((فإن قلت : قائم زيد فهو عند البصريين «زيد» مبتدأ وقائم خبره مقدم عليه اتساعا ، والكوفيون يرفعون زيدا بقائم ، والتقدير عندهم : يقوم زيد ، وهذا غير صحيح ، لأن اسم الفاعل لضعفه لا يعمل عمل الفعل أو يعتمد على كلام قبله ^(٣) نحو أن يكون خبرا لمبتدأ نحو : زيد قائم أبوه ، فأبوه مرتفع بقائم ارتفاع الفاعل بفعله لما اعتمد على المبتدأ قبله .

أو يكون صلة لموصول نحو قولك : قام الذى قائم غلامه .

أو صفة لمصوف كقولك : مررت بجمل قائم صاحبه .

أو حالا لذى حال كقولك : جئنى زيد ضاحكا غلامه .

أو يعتمد على ((ما)) النافية كقولك : ما قائم أبوك .

أو على همزة الاستفهام كقولك : أقائم صاحبك ^(٤) ؟

(١) انظر ص ١٨ من التحقيق .

(٢) انظر البسيط ١ : ٢٢٤ ، والتصريح ١ : ٥٥ والشموع ١ : ٦٦ .

(٣) انظر ص ٨٥ من التحقيق وانظر الحاشية (٨) منها .

(٤) انظر ص ٨٧ من التحقيق .

(٢) وقال أيضا : ((والمصدر أصل الفعل أخذ منه عند البصريين ، وعند الكوفيين أنَّ المصدر مأخوذ من الفعل ، واستدلوا على ذلك بأنه يجىء بعده تقول : قام قيامًا ، وبأنَّ الفعل عامل فيه ، وبأنَّه يعتل باعتلاله ، واستدل البصريون بأن الاسم يفيد مع مثله والفعل لا يفيد مع مثله ، وأيضًا تسميتهم له بالمصدر دليل أنه قد صدر عنه كل شيء ، كما تقول : مصدر الإبل ، وأيضًا فإن الواجب أن يكون في الفرع ، ما في الأصل وزيادة ، فالفعل يدل على زمان مخصص والمصدر يدل على زمان مبهم ، فالفعل أشد تخصيصًا فكان الفرع)) .

ذكر أدلة الفريقين ثم بدأ يرد قول الكوفيين فقال :-

((وأما ما قالوه من أنه يجىء بعد الفعل فلا دليل فيه ، فقد يجىء الاسم بعد الحرف وليس بأصل له .

وأما قولهم : يعتل باعتلال الفعل ، فقد نرى المستقبل يعتل باعتلال الماضي وليس هذا أصلًا لهذا (١) .

(٣) وقال أيضا :

((وايمين عند البصريين اسم مفرد ، وألفه ألف الوصل ، وعند الكوفيين أنه جمع يمين وألفه ألف قطع .

والذى يدل على أنه واحد أنَّ أَفْعُلًا لا يكون جمعًا إلا لما كان مؤنثًا نحو : شِمَالٌ أَشْمَلٌ (٢) .

ويدل على أن ألف ايمين ألف وصل وصل الشاعر لها في قوله :

لَا يَمِينُ اللَّهُ مَا نَدْرِي (٣)

والأمثلة على هذا النوع كثيرة مبثوثة في طبقات الكتّاب .

(١) انظر ص ١٩٠ ، ١٩١ من التحقيق . وانظر آراء الفريقين وحججهم في المراجع المذكورة في الحاشية (١) من ص ١٩٠ من التحقيق .

(٢) انظر التحقيق ص ٢٤٩ وانظر رأى الفريقين في المراجع المذكورة في الحاشية (٤) ص ٢٤٩ .

(٣) انظر التحقيق ص ٢٢٠ وانظر الحاشية (٥) منها .

ثالثا : استعماله لمصطلحات البصريين من مثل :

(١) اسم الفاعل R

قال :

((يرفعون زيدا بقائم وهذا غير صحيح) لأن اسم الفاعل
لضعفه لا يعمل عمل الفعل أو يعتمد على كلام قبله^(١)))
و ((اسم الفاعل)) مصطلح بصرى يقابله عند الكوفيين ((الفعل الدائم^(٢)))
(٢) ((الظرف))

قال :

((الضرب الثالث من القسم الأول من المفعولات المفعول فيه وهو الظرف
وهو على ضربين ظرف^(٣)))
والتعبير بالظرف مصطلح بصرى يقابله عند الكوفيين المحل أو الصفة^(٤) .

(١) انظر ص ٨٥ من التحقيق .

(٢) انظر مدرسة البصرة ٢٤٦ ، ومدرسة الكوفة ٣١٠ .

(٣) انظر التحقيق ص ٢١٠ ، ٢١١ .

(٤) قال الانبارى فى الانصاف ١ : ٥١ ((نهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع
الاسم إنا تقدم عليه ، ويسمونه المحل ، ومنهم من يسميه الصفة)) .

(٣) رد المفعول معه ١٤

قال :

((باب المفعول معه والفرق بين هذا الفصل وبين المفعول له حيث عوض من نهاب ((مع)) الواو ولم يعوض في المفعول له أن المفعول له أكثر في كلامهم من المفعول معه^(١)))

(٢)

والتعبير بالمفعول معه مصطلح بصرى^(٢) يقابله عند الكوفيين شبه المفعول

(٤) البدل ١٤

قال :

(٤)

((البدل يجرى مجرى التأكيد في التحقيق))

(٥)

والتعبير بالبدل مصطلح بصرى يقابله عند الكوفيين الترجمة والتبيين

هذه بعض الحجج على نزعة البصرية ، ولكن مع ذلك لم يكن تقليده للبصريين تقليدا أعمى يجعله يستحسن كل ما استحسنوه ، وينفر من كل ما كرهوه ، بل كان يعتمد في ترجيحاته على التدقيق في المسائل ومناقشة الآراء مناقشة علمية خالية من التعصب والشذوذ^(٦) ، وسأعرض لذلك في مبحث مستقل إن شاء الله .

(١) انظر التحقيق ص ٢٢٥ ، ٢٢٨

(٢) انظر مدرسة البصرة ص ٣٤٦

(٣) انظر مدرسة الكوفة ص ٣١٠

(٤) انظر التحقيق ص ٣٤٠

(٥) انظر مدرسة الكوفة ص ٣١٠

(٦) انظر على سبيل المثال التحقيق ص ٩٩

المبحث الرابع : شيوخه وتلامذته

شيوخه :

إنَّ مما لاشك فيه أن من يمل إلى المكانة العلمية العالية التي وصل إليها أبو نصر لابد أنَّه يكون قد تتلمذ لعلماء أجلاء في فنون شتى، ولكن غموض أخبار هذا الشيخ، وخفا حياته حال دون التعرف على شيوخه الذين استقى منهم معارفه وآدابه، فلم تصرح المراجع التي اطلعت عليها إلا بواحد من شيوخه. وإن كانت قد أشارت إلى بعضهم إجمالاً بدون ذكر اسمائهم .

أما الذي صرح باسمه فهو : علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح الرّبعي النحوي، كان من أكابر النحويين، أخذ عن أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي ولازمه نحواً من عشرين سنة فقال له أبو علي ما بقي لك شيء تحتاج أن تسأل عنه .

وكان أبو علي يقول له : لو سرت الشرق والغرب لم تجد انحنى منك، له عدة مؤلفات منها شرح كتاب الايضاح لأبي علي الفارسي، وشرح كتاب الجرمي شرحاً شافياً، وألف مقدمة صغيرة، وصنف كتاباً في النحو حسناً جداً يقال له البديع، ويحكى أنه شرح كتاب سيبويه ثم غسله، وسبب ذلك أن بعض بني رضوان سأله يوماً في مجلسه عن مسألة فأجابها فيها فنازعه في الجواب فقام من فورهِ مغضباً ودخل البيت وأخذ الشرح وجعله في إجازة وجعل يصب عليه الماء ويقلعه ويلطم به الحيطان ويقول : اجعل أولاد البقالين نعاة . ويروى أنه كان متشيعاً لأن البيت .

(١) نزهة الألباء ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ وانظر انباء الرواة ٢ : ٢٩٧ وتاريخ بغداد

١٢ : ١٧ ومعجم الادباء ١٤ : ٧٨ والنجوم الزاهرة ٤ : ٢٧١ .

أما أخذ أبي نصر عنه فقد صرح به القفطي في إنباء الرواة فقال :
 ((وأخذ عن الربيعي أبو نصر الواسطي ^(١)))

وكذلك صرح ابن بابشاذ بمشيخة الربيعي لشيخه فقال في شرح المقدمة المحسبة :
 ((وكان شيخ شيخنا ، رحمه الله ، وهو الربيعي يميل إلى هذا القول ويستحسنه ^(٢)))
 أما الذين أشارت المراجع إليهم ولم تصرح باسمائهم فهم أصحاب أبي علي ^(٣)
 الفارسي ، فقد ذكر ياقوت أن أبا نصر قدم بغداد والتقى بأصحاب أبي علي ^(٤)
 وأصحاب أبي علي كثيرون منهم : ابن جني صاحب اللمع ^(٥) ، ومنهم أبو طالب
 أحمد بن بكر السعدي ^(٦) ، ومنهم الحسين الزعفراني ^(٧) ومنهم علي بن عيسى الربيعي
 الذي تقدم ذكره والشارة إلى أن أبا نصر أخذ عنه .
تلاميذه :

لم تصرح المراجع التي اطلعت عليها باسم أحد من تلامذته غير ابن بابشاذ
 الذي ذكروا أنه خدم أبا نصر وتخرج به ^(٨) ، ولكنها - أي المراجع - ذكرت أنه
 لما قدم مصر أخذ عنه أهلها .
 وابن بابشاذ هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، كان من أكابر النحاة
 المشهورين بحسن السيرة مما رغب في الانتفاع به ، ويعده المصريون حلقته
 في سند النحو عندهم ، ألف رحمه الله عدة مصنفات منها : شرح كتاب الجمل
 لأبي القاسم الزجاجي ، وصنف مقدمة في النحو سماها المقدمة المحسبة أو المحتسب ^(٩) .

-
- (١) انظر إنباء الرواة ١ : ٧
 - (٢) انظر شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٢٢
 - (٣) انظر معجم الأدبا ١٧٥ : ٥
 - (٤) تقدم الكلام عليه في ص ١ من الدراسة
 - (٥) انظر نزهة الألباء ٢٤٦ ومعجم الأدبا ١ : ٣٨١١
 - (٦) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ١ : ٢٦٥ وانظر نزهة الألباء ٢٣٣
 - (٧) انظر ص ٥٢ من الدراسة .
 - (٨) انظر معجم الأدبا ١٧ : ٥ والبغية ٢ : ٢٦٢ ، وإنباء الرواة ١ : ٦ ، ٧
 ومعجم المؤلفين ٨ : ٢٣ ، وتاريخ الأئمة العرب ٢ : ٢٤٧
 - (٩) انظر في ترجمته نزهة الألباء ٢٦٣ وإنباء الرواة ٢ : ٩٥ وروضات الجنان
 ٢٣٨ ، ومعجم الأدبا ١٢ : ١٧ والنجوم الزاهرة ٥ : ١٠٥

المبحث الخامس آثارة العلمية

لم تفصح كتب التراجم التي اطلعت عليها عن اسماء كثير من مؤلفات أبى نصر الواسطى ، وهذا حصر لما توفر لدى الوقوف عليه من اسماء مصنفاته ، ولا أدري أهذا هو كل ماله من النتاج العلمى أم له مؤلفات أخرى أغفل المترجمون له ذكرها :

- (١) شرح جمل الزجاجى ، ذكره السيوطى فى البغية ولم يذكر شيئاً من صفاته ولم أجد فى فهارس المخطوطات والمصورات ذكراً لمكان نسخة منه .
 - (٢) شرح الحماسة ذكره حاجى خليفة فى كشف الظنون ولم يذكر عنه شيئاً ، ولم أجد ذكراً لمخطوطاته فى مكتبات العالم .
 - (٣) شرح اللمع ذكره ياقوت فى معجم الأدباء والسيوطى فى بغية الوعاة وكحاله فى معجم المؤلفين وهو موضوع الدراسة والتحقيق وللحديث عنه ^(٢) مبحث مستقل .
 - (٤) كتاب فى النحو رتبه على أبواب الجمل ، وشرح من كل باب مسألة .
- ذكر هذا الكتاب ياقوت فى معجم الأدباء والسيوطى فى بغية الوعاة وبر وكلمان فى تاريخ الألب العربى وكحاله فى معجم المؤلفين ولم ^(٤) اهتمد إلى ذكره فى فهارس المخطوطات التي اطلعت عليها .

ذلك ماتوفر لدى العلم به من مؤلفات أبى نصر الواسطى والذي ذكرته كتب التراجم التي اطلعت عليها .

(١) انظر بغية الوعاة ٢ : ٣٦٢ وبر وكلمان ٣ : ٢٤٧ .

(٢) انظر كشف الظنون ١١ : ٦٩٢

(٣) انظر معجم الادباء ١٧ : ٥ ، والبغية ٢ : ٢٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ : ١٢٣ ،

وبر وكلمان ٢ : ٢٤٧ وانظر ص ٥٥ من الدراسة .

(٤) انظر معجم الأدباء ١٧ : ٥ ، وبغية الوعاة ٣ : ٢٦٢ وتاريخ الألب العربى

لبر وكلمان ٣ : ٢٤٧ ومعجم المؤلفين ٨ : ١٢٣ .

أَفْصَلُ الرَّابِعِ

الفصل الرابع شرح اللمع لأبى نصر الواسطى وفيه مبحثان

المبحث الأول: توثيق نسبه

اجمع المترجمون لأبى نصر الواسطى على أن له شرحا على لمع ابن جنسى^(١)
قال ياقوت وهو يترجم له : ((وله من الكتب كتاب شرح اللمع))
وقال السيوطى ((صنف كتابا فى النحو وشرح اللمع وجمل الزجاجى))^(٢)
وقال كحاله فى معجم المؤلفين : ((من تصانيفه شرح اللمع))^(٣)
كذلك وردت نسبه له على غلاف نسختي دار الكتب المصرية ومكتبة جوتا الألمانية .
المبحث الثانى تحقيق اسمه وبيان زمن تأليفه

لم يذكر المترجمون لأبى نصر أنه سعى شرحه للمع باسم خاص، ولم يثبت له ذلك على خلاف نسخ المخطوط .
كذلك لم أعثر على تحديد زمن تأليفه ولا ذكر الغرض الخاص الذى صنف من أجله .^(٤)

(١) معجم الادباء * ١٧ : ٥

(٢) بغية الوعاة ٢ : ٢٦٢

(٣) معجم المؤلفين ٨ : ١٢٣ وانظر تاريخ الأئمة العربى لبر وكلمان ٢ : ٢٤٧

(٤) انظر المراجع السابقة .

الفصل الخامس

الفصل الخامس دراسة الشرح وفيه غنية مباحث

المبحث الأول منهجه:

لم يشتمل شرح اللمع لبي نصر على مقدمة ، ولذلك لانجد فيه ذكرا للمنهج الذى اتخذه فى ترتيب أبوابه وعنواناتها ، ولا الطريقة التى سلكها فى الشرح ، ولكن بعد دراسة الشرح تبين لى أنه سار فيه على منهج ثابت واضح وهو على النحو التالى :

أولا ترتيب الأبواب وعناوينها

التزم فى الغالب بالترتيب العام لأبواب اللمع ، بل إنه لم يخرج عن ذلك الترتيب إلا فى بابين اثنين فقط وهما باب الإضافة وباب حبذا ، فباب الإضافة قدمه على بابى ((مَذُّ وَمُنْذُ ، وَحَتَّى)) وهو فى المتن مسدود بعدهما . وكذلك ((باب حبذا)) وقع فى المتن بعد ((باب نعم وبئس)) أما الشرح فقد جاء فيه قبله .

وكما التزم بترتيب الأبواب كذلك حرص على التمسك بأغلب عناوين الموضوعات وإن كان قد غير بعضها وحذف بعضا واستحدث عناوين جديدة .

أما العناوين التي هل فيها تغيير فهذا جدول يبينها قبل التغيير وبعده :

المتن	الشرح
(١) باب إعراب الاسم المعتل	(١) باب المنقوص . باب المقصور
(٢) باب التثنية	(٢) باب التثنية والجمع
(٣) ذكر الجمع	(٣) باب الجمع
(٤) باب المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه وهو مالم يسم فاعله .	(٤) باب مالم يسم فاعله .
(٥) معرفة الاسماء المنصوبة	(٥) باب معرفة الاسماء المنصوبة
(٦) باب المفعول المطلق	(٦) باب المصدر
(٧) باب المفعول فيه	(٧) الضرب الثالث من القسم الأول من المفعولات وهو المفعول فيه
(٨) باب حروف الجر	(٨) باب الجر
(٩) باب العطف	(٩) باب حروف العطف
(١٠) باب الحروف التي تنصب الفعل	(١٠) باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية .
(١١) معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف	(١١) باب ما لا ينصرف
(١٢) باب الموصول والملة	(١٢) باب الموصولات
(١٣) باب ألفات القطع والوصل	(١٣) باب الألفات .

وأما العناوين التي استحدثها فهي فصول تحدث فيها عن بعض الجزئيات وفيما يلي هـر لها :

في باب الوصف زاد فصلاً تحدث فيه عن انقسام النعت إلى حقيقي وسببي^(١)

(١) انظر ص ٢٢٩ من التحقيق .

وفى باب عطف البيان زاد فلا تكلم فيه على إعراب بعض الأمثلة
فقال : ((فعل من الصفة تقول : مررت برجلين مسلم وكافر ومسلم وكافر ،
فالجبر على البدل وإن شئت على الصفة والرفع على القطع من الأول كأنك
قلت : أحدهما مسلم والآخر كافر^(١)))

وفى باب حروف النسق زاد فلا قال فيه ((فعل ويعطف المظهر على المظهر
كقولك : قام زيد وعمرو ، والمضمر على المضمر كقولك : رأيتك وإيَّاه .
والمظهر على المضمر : رأيتك وزيدا ، والمضمر على المظهر كقولك قام زيد وأنت^(٢) .

وفى باب المعرفة والنكرة زاد فلا قال فيه : ((والمضمرات معارف وكلها
مبنية ؛ لأنك لاتضمها إلا وقد تقدم ذكر ما هي عائدة إليه فأشبهت ببعض
الاسم وذلك لا يستحق إعرابا^(٣) .

وقد أطلال الحديث عن هذا الموضوع ثم زاد بعده فلا تحدث فيه عن آراء
العلماء فى الضمير المتصل بـ «ي» ولولا ، وكذلك تحدث فيه عن دخول نون
الوقاية مع «يا» المتكلم على إن وأخواتها^(٤) .

(١) انظر	٣٤٧ من التحقيق
(٢) انظر	٣٧٩ من التحقيق
(٣) انظر	٣٩٥ من التحقيق
(٤) انظر	٤٠٦ من التحقيق

وفى باب الشرط وجوابه زاد فصلين تحدث من خلال الأول عن أقسام أدوات
الجزاء فقال: ((فصل والجزاء يكون بحروف واسماء وظروف ^(١))) .

وتحدث فى الفصل الثانى عن أضرب الشرط وجوابه فقال: ((فصل الشرط وجوابه
على أربعة أضرب: مستقبليين: ^(٢) إن تكرمنى أكرمك، وهذا هو الأصل، لأنك تعده
بإيقاع الفعل ...))

وفى باب التعجب زاد ستة فصول، تحدث فى الأول عن دخول ((كان)) بين
فعل التعجب وما ^(٣) .

(٤)
وفى الثانى عن الفصل بين "ما" وفعل التعجب بالظرف . وقال فى الثالث
((فصل إذا كانت ما للتعجب وردت الفعل إلى نفسك قلت: ما أَحْسَنَنِى؟
بنونين ويا، وإن كانت للنفى قلت: ما احسنت، فإن كانت للاستفهام قلت:
ما أَحْسَنَنِى؟ كأنك قلت: أى شئ منى حسن ^(٥))) .

وفى الفصل الرابع قال: ((فصل فإن قيل: ما فى التعجب عندكم معناها
شئ فما المعنى فى قول الناس:

((ما أعظم الله؟ وما الشئ؟ قيل: الشئ هو الناس،
ويجوز أن يكون الشئ هو البارى جل وعز ^(٦))) .

(١) انظر التحقيق ص ٤٩٧

(٢) انظر ٤٩٨ من التحقيق

(٣) انظر فى التحقيق ٥١٠

(٤) انظر التحقيق ص ٥١٢

(٥) انظر التحقيق ص ٥١٤

(٦) انظر التحقيق ٥١٥

وقال في الخامس : ((فصل قد ذكرنا أن ما كان أكثر من ثلاثة أحرف لايجوز التعجب منه إلا بأشد ونحوه فنذكر الآن الألوان والعيوب^(١)))

وقال في السادس :

((فصل فأما أَفْعَل به نحو أَكْرَم به ، لِـ وَاسْمِع بِهِمْ^(٢) وَأَبْصُرْ^(٣)) ومعناه :
ما أسمعهم وأبصر بهم . فلفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر^(٤)))

وزاد فصلا في باب ما لا ينصرف تحدث فيه عن حكم صرف أسماء البلاد فقال :

((فصل وأسماء البلاد على ثلاثة أضرِب ، ضرب اعتزموا على صرفه كحنين وبدر ،
وضرب اعتزموا على ترك صرفه كعمان وأصبهان وضرب صرفوه مرة^(٥) ولم يصرفوه أخرى
كقيار ودابق ونحوهما ، فمن اعتقد أنه اسم بلدة لم يصرفه ...))

وزاد بعد باب الجمع خمسة فصول قال في الأول :

((فصل وأما الثلاثى بزيادة ، ان كان على فِعَال كِحَمَار أو فَعَال كُغَرَاب^(٦) .. الخ))

وقال في الثانى :

((فصل فأما فَاعِل فهو على ضربين اسم وصفة^(٧) ،))

وقال في الثالث :

((فصل والرباعى له مثال واحد فى الجمع وهو مَفَاعِل ، وفَعَايِل أيهما شئت
حملته عليه^(٨) .))

(١) انظر التحقيق ص ٥١٥

(٢) انظر التحقيق ص ٥١٦

(٣) انظر التحقيق ص ٥٨٥

(٤) انظر التحقيق ص ٦٠٦

(٥) انظر التحقيق ص ٦٠٧

(٦) انظر التحقيق ص ٦٠٩

وقال في الرابع :

((فصل إذا كان في الاسم زائدان فهو على ثلاثة أضرب :
(١) أحدهما أن يزداد لغير معنى نحو : دلنطى .

وقال في الخامس :

((فصل فإن كان الاسم على فُعْلَةٍ وجمعه جمع السلامة فلك فيه ثلاثة أوجه :
ضم العين للاتباع وفتحها لأنها أخف الحركات وسكونها ؛ لأن السكون أخف من
(٢) الحركة ...))

أما العناوين التي حذفها فهي كما يلي :

(١) جاء في المتن : باب جمع التذكير ، وهذا العنوان غير موجود في الشرح ،
فالشارح تحدث عن جمع التذكير تحت باب الجمع (٣) .

(٢) جاء في المتن عنوان جعل توطئة للحديث عن الاسماء المجرورة والعنوان هو :
(٤) ((معرفة الاسماء المجرورة))

وهذا العنوان لا يوجد في الشرح .

(٣) جاء في المتن عنوان هو : ((معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه (٥) .))

وهذا العنوان لا يوجد في الشرح .

(٤) جاء في المتن ((باب الحروف الموصولة))

وهذا العنوان لا يوجد في الشرح ، فالشارح تحدث عن الحروف الموصولة تحت باب
(٦) الموصولات ولم يفرد لها باباً مستقلاً .

هذه هي العناوين التي وردت في المتن ولم ترد في الشرح .

(١) انظر التحقيق ص ٦١٢

(٢) انظر التحقيق ص ٦١٩

(٣) انظر المتن ص ٦٣ والشرح ص ٣٣ وما بعدها .

(٤) انظر المتن ص ١٢٢

(٥) انظر المتن ص ١٣٨

(٦) انظر المتن ص ٢٥٤ والشرح ص ٦٥ من التحقيق .

ثانيا : طريقته فى الشرح

إنَّ من يتتبع مناهج العلماء وطرق شرحهم للمتون يجدهم يكونون عدة اتجاهات فمنهم من يبدأ حديثه بقطعة من المتن مسبوقة بـ قال : فلان ، أو بـ ((ص)) وأحيانا غير مسبوقة بشئ ثم يتبع ذلك بالشرح والتفسير مسبوقة بـ قال ، الشارح أو المفسر . أو فلان ، أو بـ ش ، وأحيانا غير مسبوقة بشئ .

وقد سار على هذا المنهج الذى هو ذكر المتن أولاً ثم الشرح ثانياً السيرافى فى شرحه لكتاب سيبويه ، وأبو البركات العلوى فى شرحه للمع -

وعبدالقاهر الجرجانى فى كتابه المقتصد فى شرح الايضاح .

ومنهم من يمزج الشرح بالمتن ويقطعه بكلماته ، وقد سلك هذه السبيل ابن عقيل فى كتابه المساعد على تسهيل الفوائد ، والجامى فى الفوائد الضائية ، والسيرافى الغالى فى شرحه للباب والاشمونى فى شرحه للألفية .

ومنهم من يشرحه بالمضمون فيتناول أبواب الكتاب ومائله بدون أن يربط نفسه بنصوص المتن وقد أخذ بهذه الطريقة الثمانينى فى شرحه للمع وابن عصفور فى شرحه لجمال الزجاجى وابن هشام فى شرحه للألفية ابن مالك الذى سماه أوضح المسالك .

أما أبو نصر فلم يلتزم فى شرحه بمنهج واحد من هذه المناهج بل إنه تناول المتن من جميع هذه الطرق وان كان أكثرها عنده الشرح بالمضمون فهو يقول فى أول مبحث من الكتاب وهو ((الكلام)) :

((قال أبو الفتح عثمان بن جنى رحمه الله :- الكلام كله ثلاثة أشياء :

اسم وفعل وحرف جا لمعنى))

قال المفسر : الكلام كله عريبه وعجميه (....)

فهذا المبحث يمثل منهج الذين يبدأون بالمتن ثم يتبعونه بالشرح .

وقال في ((باب إنَّ وأخواتها))

((وهي : (إنَّ ولكن) وهما يغيران اللفظ دون المعنى و ((كَأَنَّ ، وليت
ولعل) وهى تغير اللفظ والمعنى))^(١)

فقوله : ((إنَّ ولكن)) من المتن وما بعدها من الشرح .

وقوله : « كَأَنَّ وليت ولعل » من المتن وما بعدها من الشرح ، فهذه المقطوعة

تمثل منهج مزج المتن بالشرح ،

أما منهج الشرح بالمضمون فهو السائد فى الشرح وغالبية أبواب الكتاب
تتلح مثالا له ،

ومما يلاحظ في الشرح أَنَّ أُنْصَرَ لم يجعله على مستوى واحد من حيث البسط والاختصار فبعض الأبواب أَوْجَزَ شرحه له إيجازاً يكاد يكون معه عديم الفائدة كما فعل في باب الأفعال^(١) فعند موازنة الشرح بالمتن في هذا الباب نجد أنهما متساويين أو قريبين من ذلك . بينما نجد في أبواب أخرى قد استرسل في الشرح وبسط الكلام وأتى بمباحث لم تكن موجودة في المتن ، فمن ذلك مثلاً في باب ((كان ، ذكر أقسامها وفسر كل قسم وذكر أحكامه^(٢) ، وكذلك ((ما)) تحدث عن انقسامها إلى اسمية وحرفية . ثم ذكر أنواع كل منهما وبسط القول في ذلك^(٣) .

والموجود في المتن من هذه الأنواع هو : ((ما)) المشبهة بليس فقط . وفي باب الوصف استحدث فصلاً تحدث فيه عن إعراب بعض الأمثلة^(٤) وهي أمثلة غير موجودة في المتن .

(١) انظر ص ٨١ من التحقيق

(٢) انظر ص ١٢٧ من التحقيق

(٣) انظر التحقيق ص ١٤٤

(٤) انظر التحقيق ص ٣٤٧

وفى نهاية باب المعارف زاد فصلاً تحدث فيه عن إعراب الضمير المتصل
بعضى ولولا ، وعن النون الداخلة على "إنَّ" وأخواتها قيل "يا المتكلم" (١)
وفى باب إعراب الأفعال وبنائها تحدث عن أوزان الفعل الثلاثى والرباعى
واسم الزمان والمكان والمصدر (٢) وهذه المباحث لا توجد فى المتن ،
ومن الأبواب التى اتسم الشرح فيها بالطول باب الحال ، وباب التعجب (٤)
وباب النسب (٥) وباب ما يدخل على الكلام فلا يغيره . (٦)
أما بقيه الأبواب فقد جعل الشرح فيها وسطاً بين الاختصار والبسط وإن كان
إلى الاختصار أقرب .
وقد نتج عن إيجاز الشارح حذفه لبعض الآيات التى استشهد بها ابن جنى
فى اللمع .

(١) انظر التحقيق ص ٤٠٦

(٢) انظر التحقيق ص ٤٥٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٨

(٣) انظر التحقيق ص ٢٣١

(٤) انظر التحقيق ص ٥٠٤

(٥) انظر التحقيق ص ٦٦١

(٦) انظر التحقيق ص ٣٦ وهذا العنوان مأخوذ بنصه من كتاب سبويه

وقد حصل الحذف فى كثير من أبواب الكتاب ففى باب كان حُذف عدة أبيات
 ذكرت فى اللمع^(١)، وكذلك فى باب لا فى النفى^(٢)، وباب الاستثنا^(٣)، وباب النداء^(٤)
 وباب الحروف التى تنصب الأفعال^(٥) المستقبل، وباب القسم^(٦) وباب الموصولات^(٧)،
 وباب النونين^(٨) وباب الألفات^(٩).

وهناك أبواب كثيرة حُذف منها البيت والبيتان .

-
- (١) انظر التحقيق ص ٨٩ وما بعدها وانظر متن اللمع ص ٨٨ ، ٨٩
 (٢) انظر التحقيق ص ١٧٩ وما بعدها // ص ٩٨ ، ٩٩
 (٣) انظر التحقيق ص ٢٦٥ = // ص ١٢٢ ، ١٢٦
 (٤) انظر التحقيق ص ٤٠٩ ، وما بعدها وانظر متن اللمع ص ١٦٨ ، ١٧٥
 (٥) انظر التحقيق ص ٤٧٤ وما بعدها // ١٨٦ ، ١٩٠
 (٦) انظر التحقيق ص ٦٢٢ // ٢٤١ ، ٢٤٥
 (٧) انظر التحقيق ص ٦٣٤ // ٢٥٤ ، ٢٥٨
 (٨) انظر التحقيق ص ٧٠٤ // ٢٥٩ ، ٢٦٤
 (٩) انظر التحقيق ص ٧٠٤ // ٢٨٧ ، ٢٩٣

وقد تجلى في هذا الشرح ما لأبى نصر من سعة الاطلاع وحدة الذهن ، فقد
عرض مسائله عرضا ينبىء عن توقد القريحة وتنظيم الفكرة ، فما كان يخرج
من باب إلى باب ولا ينتقل من مسألة إلى أخرى حتى يوفى السابقة حقها
بذكر ما فيها من أوجه وبيان ما يتطرق إليها من احتمالات مستعينا في ذلك
بالحجج الدامغة والبراهين الواضحة^(١) ، مستعملا أسلوب المحاورة التي غالبا
ما يستعمله المعلم مع المتعلم ، من مثل قوله : فإن قيل كذا ، قلت كذا^(٢) ،
أو فإن قيل : كذا . فالجواب كذا^(٣) .

وكل هذا يشهد على تمكنه من مادته وطول نفسه في التأليف ، ومعرفته
لآراء العلماء واستشهاداتهم ومقدرته على مناقشة تلك الآراء وبيان الصحيح
منها من السقيم ، والقوى من الضعيف كل ذلك بأسلوب علمي مقنع واضح .

(١) انظر على سبيل المثال ص ٥

(٢) انظر التحقيق ص ٤٢ ، ٨٨

(٣) انظر التحقيق ص ٥٠ ، ٧٨

المبحث الثاني أسلوبه

لقد امتاز أسلوب أبي نصر في هذا الشرح بالسهولة وعذوبة الألفاظ ووضوح العبارات ✓

فقد تناول المسائل تناولا سهلا واضحا لاغموض فيه بعيدا عن التعقيد ،
أما ما أورده من التعليقات والمعاورات والحجج العقلية فإنما جاء به لأمر
يتطلبه من تثبيت قاعدة أو تقوية رأى أو تضعيف آخر ، ومع ذلك ففسد
صاغها صياغة واضحة جلية لابس فيها ولا خفاء • وإليك أمثلة على ذلك :

(١) انظر التحقيق ص ٥

قال في مبحث الكلام عند حديثه عن كيف ، ((والوجه الثاني يسمى دليل
التحليل وهو الجيد ، وذلك لأنه لا تخلو أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا ،
فلا تكون فعلا ، لأنها ليست على أوزان الفعل ولأنَّ فعلا لا يلى فعلا ، وأنت
تقول : كيف تصنع ؟

ولتكون حرفا لأنَّ الحرف مع الاسم لا يفيد إلا في النداء وأنت تقول :
كيف زيدا ؟ فتفيد ، فبقى أن تكون اسما ^(١) .

وقال في حديثه عن الممنوع من الصرف :- ((فإن قيل : حرف الجر من
خواص الاسماء فألا صرفته لدخول الباء عليه ؟

ففيه أوجه : أحدها : أنه لو فعل ذلك لم يبق في الاسماء ما لا ينصرف •
والثاني : أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين وحروف الجر ليست كذلك ،
فإن الاسم بدخول الألف واللام والإضافة عليه منون والمنون منصرف ^(٢))

(١) انظر التحقيق ص ٥

(٢) انظر التحقيق ص ٤٢

وقال في باب جمع التأنيث : فإن قيل أنتم تقولون في جمع حَبَلَى، حَبَلِيَّاتٍ ،
فقد جمعتم تأنِيثِينَ وهو الباء، والألف والتاء ، فالجواب أَنَّ الألف في حَبَلَى
للتأنِيثِ، فَلَمَّا جمعناها انقلبت ياء * لثلاثا يُجْمَعُ بين ألفين ، فألف التأنِيثِ
قد زال بقلبها ياء * أن تكون للتأنِيثِ ، فإن قال لم قلبتم الألف في
حَبَلَى ياء * إذا جمعتموها ولم تحذفوها فتقولوا : حَبَلَاتٍ ؟ قيل : كرهنا أن
تلتبس بالواحد إذا أضفتم^(١) .
فأنت ترى أَنَّ هذه المحاورات والمجادلات لا تقلل من حسن أسلوبه لما امتازت
به من الوضوح وعدم التعقيد .

(١) انظر التحقيق ص ٧٨

المبحث الثالث مصادر شرح اللمع

لم يصرح أبو نصر الواسطي باسم مصدر من مصادره غير كتاب واحد هو شواذ اللغة لقطرب^(١) ولكن من الواضح في الشرح أنه قد اطلع على مؤلفات أئمة النحوة واللغة والقراءات الذين سبقوه وأفاد منها إفادة كبيرة ، واستقى منها أغلب مادته العلمية ، فقد أُورد في شرحه أسماء أكثر النحاة المتقدمين عليه ، ونسب إليهم آراء^(٢) وأقوالاً جمّة ، وبعد العودة إلى مؤلفاتهم وجدنا أن أغلب ما نسب إليهم موجود بها .

فمثلاً أكثر من ذكر سيبويه ونسبة الآراء^(٣) إليه فقد ورد اسمه في الشرح حوالي ستين مرة .

وكذلك ذكر كلا من يونس والخليل ونسب إليهما بعض الآراء^(٤) والأقوال ، وبما أن الكتاب الأول الذي يتجه الذهن إلى أن يكون مصدراً لهذه الآراء^(٥) هو كتاب سيبويه فقد رجعت إليه ووجدت أغلبها موجوباً فيه صراحة أو ضمناً ، وفيما يلي أمثلة على ذلك :-

ذكر أن يونس يقف على المنقوص المنون بالياء^(٦) .
وهذا الرأي ذكره سيبويه في الكتاب منسوباً إلى يونس^(٧) .

(١) انظر التحقيق ص ٤

(٢) انظر التحقيق ص ٥١

(٣) انظر الكتاب ٤ : ٨٣

ونسب له أيضا القول بحذف الياء من المنقوص إنا نودى^(١)
وهذا الرأي ورد في الكتاب منسوبا إليه^(٢).

وهناك آراء كثيرة وردت في صفحات مختلفة من التحقيق منسوبة إلى يونس
وكثير منها موجود في كتاب سيبويه^(٣).

ونسب إلى الخليل القول بأنَّ الألف واللام مقدرة في ((مثلك)) من
قولنا : مررت بالرجل مثلك^(٤).

ومانسبه للخليل صرح سيبويه في الكتاب بنسبته للخليل^(٥).

ونسب له أيضا القول بأنَّ أداة التعريف هي الألف واللام معا فهما كالحرف
الواحد مثل هل وبلى^(٦).

وهذا القول ورد في الكتاب منسوبا إلى الخليل وهناك آراء أخرى وريت في
عدة صفحات من الشرح منسوبة إلى الخليل وبعضها مذكور في الكتاب^(٧)
^(٨).

(١) انظر التحقيق ص ٥٢

(٢) انظر الكتاب ٤ : ١٨٤

(٣) انظر التحقيق ص ٤٤٨ ، ٥٨٠ ، ٦٣٠ ، ٨٤١ ، ٦٥٨ ، وانظر حواشي تلك الصفحات
لتتبين ما ذكر منها في الكتاب والأجزاء والصفحات التي ورد فيها .

(٤) انظر التحقيق ٣٥٠

(٥) انظر الكتاب ٢ : ١٣

(٦) انظر التحقيق ص ٣٦٣

(٧) انظر الكتاب ٣ : ٣٢٤

(٨) انظر التحقيق ص ٤٧٦ ، ٤٩٣ ، ٥١٦ ، ٦٣٦ ، ٦٤١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٨ ، ٦٨٣ ،

وانظر حواشيتها لتتعرف على ما ورد منها في الكتاب .

كذلك حفل الشرح بالأقوال والآراء المنسوبة إلى سيبويه ، فقد ورد اسمه فيه مقرونا بآراء منسوبة إليه عدة مرات وأكثر تلك الآراء والأقوال موجودة في الكتاب ونكتفي هنا ببعض الأمثلة التي تؤكد ما قلناه والباقي يرجع لأرقام صفحاته في فهرس الاعلام .

- (١) قال أبو نصر : ((فأما الاسم فلا حد له عند سيبويه وله علامات يعرف بها))
وسيبويه قد تكلم على الاسم في كتابه فقال : ((فالاسم رجل وفرس وحائط))^(٢)
وقال أيضا : ((وقد اختلف الناس في اليا ، والألف في التثنية والجمع ماهي ؟ فمنهيب سيبويه أنها حروف إعراب لا إعراب فيها))^(٣)
وهذا المنهيب الذي نسبه الشارح لسيبويه موجود في كتابه^(٤) .
وقال أيضا : ((فإن قلت : ألا رجل ، فإن كانت الألف للاستفهام فدخولها وخروجها واحد ، وإن كانت للتمني فسيبويه يزيل معنى الابتداء فلا يصف على الموضع ولا يعطف ولا يجعل له خبرا ، لأن معناها : أتمنى رجلا))^(٥)
وهذا الرأي الذي نسبه الشارح لسيبويه موجود في كتابه^(٦) .

-
- (١) انظر التحقيق ٣
(٢) انظر الكتاب ١ : ١٢
(٣) انظر التحقيق
(٤) انظر الكتاب ١ : ١٢ ، ١٨
(٥) انظر التحقيق ١٨٥
(٦) انظر الكتاب ٢ : ٣٠٦ ، ٣٠٧

وقال أيضا : ((باب حتى وهي على أربعة أقسام : قسم تكون فيه بمعنى «إلى» فتجر الاسم بعدها على معنى إلى تقول : قام القوم حتى زيد وقوله تعالى : ﴿لَا سَلَامَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ هذا منهي سيبويه^(١) والقول بمعنى حتى بمعنى إلى صرح به سيبويه في كتابه^(٢) .
وقال أيضا :

((وابن وقفت على هذه الأشياء المذكورة فالخيل وسيبويه يردان المحذوف وهو الواو والنون والياء والنون التي كانت للرفع .
وأما يونس فيقول : اضربى وانهبوا^(٣)))
وهذه الآراء التي ذكرها الشارح موجودة في الكتاب^(٤) هذه بعض الأمثلة على اعتماده على كتاب سيبويه وغيرها كثير مبثوث في الشرح^(٥) .
ومن مراجعه أيضا كتب الأخفش وبخامة شرح كتاب سيبويه ومعاني القرآن ، فقد نسب الشارح إلى الأخفش كثيرا من الآراء النحوية وقد تبين لنا أن أغلبها موجود في كتابيه السالفي الذكر ومن أمثلة ذلك :
قال : إنه يقول : لنَّ الأفعال أدلة على المصادر وعلى الزمان وليس لها معنى في أنفسها^(٦) .

(١) انظر التحقيق ٣١٥

(٢) انظر الكتاب ٢٣١

(٣) انظر التحقيق ٦٥٨

(٤) انظر الكتاب ٣ : ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ،

(٥) انظر ارقام صفحاته في فهرس الاعلام

(٦) انظر التحقيق ص ٢٣

وهذا القول الذى نسبه إليه الشارح موجود فى تعليقاته على الكتاب^(١) .
وقال أيضا :

((وقال الأخفش : لا هى إعراب ولا فيها إعراب ولا انقلابها دليل الإعراب وإنما^(٢) هى دليل الإعراب)) .

وكلام الأخفش هذا موجود فى تعليقاته على الكتاب فقد قال فيها :
((ليس فى الاثنين ولا فى الجمع الياء ولا الواو ولا ألف بحرف إعراب ولا إعراب ، لأنه لا يكون إعراب فى غير حرف إعراب ولو كان واحد منهما حرف إعراب ولا إعراب فيه لم يعلم السامع بشئ من هذا أنه رفع ولا نصب ولا جر^(٣)))
وقال أيضا وهو يتحدث عن زيادة ((مِنْ))

((وهى عند سيبويه تزداد فى النفى دون الإيجاب تقول : ما جاءنى من أحد ولا يجوز عنده : جاءنى من أحد ، والأخفش يجيزه^(٤)))

وقول الأخفش بجواز زيادة ((مِنْ)) فى الإيجاب ذكره فى معانى القرآن^(٥) .

(١) انظر حاشيته على الكتاب ١ : ١٥

(٢) انظر التحقيق ص ٦٦

(٣) انظر تعليقاته على الكتاب ١ : ١٨

(٤) انظر التحقيق ٢٨٩

(٥) انظر معانى القرآن ص ٩٩ ، ١٠٠

ومن مصادره أيضا كتب أبي عليّ فقد ذكر الشارح اسم أبي عليّ أكثر من
عشرين مرة ونسب له آراء كثيرة وأقوالا وافرة، وقد وجدت بعض مانسب
إلى أبي عليّ في مؤلفاته ونكتفي هنا بأمثله منها:

أورد الشارح قولهم : ((هذا بسرا أطيب منه ولبا ، ثم قال : إِنَّ أبا عليّ

يرى أَنَّ العامل في ((بسرا)) هو اسم الإشارة ((هذا)) لا غير .

وهذا القول الذى نسبته الشارح إلى أبي عليّ موجود فى الحلبيات .

وكذلك نسب إليه توجيهها لقوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَبُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾

ومانسب لأبي عليّ صحيح النسبة فهو فى الايضاح .

وقال أيضا إِنَّ أبا عليّ لا يجعل ((إِمَّا)) من حروف العطف وذكر علة ذلك عنده .

وهذا الرأى وعلته صرح بهما أبو عليّ فى الايضاح العضدى .

وقال أيضا :

((وقال أبو عليّ : لم أر على كثرة ما فى القرآن مصدرا أعمل فيه اللف
والسلام))

(١) انظر التحقيق ٢٥١

(٢) انظر الحلبيات ص ١٣٨

(٣) انظر التحقيق ص ٢٩٦

(٤) انظر الايضاح العضدى ص ٢٥٤

(٥) انظر التحقيق ص ٣٢٥

(٦) انظر الايضاح العضدى ص ٢٨٩

(٧) انظر التحقيق ص ٦٥٤

وهذا الكلام الذى نسبته الشارح إلى أبى عليٍّ موجود فى الإيضاح العضدى
 فقد جاء فيه ((ولم اعلم شيئاً من المصادر بالآلف واللام معهما فى التنزيل))^(١)
 وفى الشرح آراء أخرى منسوبة لأبى عليٍّ ولم أعثر عليها فى كتبه التى
 تحت يدي فلعلها فى بعض كتبه الأخرى التى مازالت مفقودة وقد بينت
 ذلك فى التحقيق وأشارت إلى الكتب التى أوردتها ما أمكنتى ذلك^(٢) .
 ومنها أيضاً كتب أبى العباس المبرد وبخاصة المقتضب والكامل .
 فقد نسب الشارح إلى أبى العباس أقوالاً كثيرة وقد عثرت على أغلبها فى
 كتبه وفيما يلى أمثله ذلك :

ذكر قول المبرد فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ إِنَّهَا دَعَاءٌ
 عَلَيْهِمْ^(٣) ((

وقول المبرد هذا موجود فى المقتضب^(٤) .
 وذكر أيضاً قول المبرد بأن المستثنى منصوب بالابتدائى استثنى^(٥) .
 وما نسب لأبى العباس موجود فى المقتضب والكامل .^(٦)

-
- (١) انظر الإيضاح العضدى ١ : ١٦٠
 (٢) انظر التحقيق ص ٢٥٥ ، ٤٧٥ ،
 (٣) انظر التحقيق ص ٢٥٥
 (٤) انظر المقتضب ٤ : ١٢٤ ، ١٢٥
 (٥) انظر التحقيق ص ٢٦٦ .
 (٦) انظر المقتضب ٤ : ٣٩٠ ، والكامل ٢ : ٨٩

وذكر أيضا أَنَّ أبا العباس يوافق سيبويه في كون المضمَر المتصل بعسى
موضعه . نصب إلا أَنَّهُ يضمَر الفاعل ^(١) .

ورأى أبى العباس في هذه المسألة موجود في المقتضب ^(٢) .

وقال أيضا :

((فَأَمَّا لَوْلَا وَلَوْلَا فموضع المضمَر عند الأخفش رفع كما يكون المظهر بعد

لولا وقال سيبويه هو جر بلولا ^(٣) .

وقال أبو العباس المذهبان خطأ ، والأجود أن يأتى بالمنفصل كما في التنزيل

﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ ﴾ فأتى بالمنفصل ^(٤) وتخطئة المبرد لمذهبى الأخفش وسيبويه .

ذكرها في الكامل والمقتضب ^(٥) .

ومن مصادره أيضا كتب ابن السراج ، فقد نسب الشارح إليه بعض الأقوال

والأراء وقد وجدت بعضها في كتابه الأصول ، وإليكم أمثلة على ذلك :

قال وهو يتحدث عن حد الاسم ((وقد حده ابن السراج فقال : هو لفظ يدل

على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محل ^(٥) .))

(١) انظر التحقيق ص ٤٠٦

(٢) انظر المقتضب ٧١ ، ٧٢

(٣) انظر التحقيق ص ٤٠٧

(٤) انظر رغبة الأمل بشرح الكامل ٨ : ٤٨ والمقتضب ٣ : ٣٣ ،

وانظر صفحات الأراء التي نسبها لأبى العباس في فهرس الأعلام ، وانظر

حواشيها للتبيين مصادرها .

(٥) انظر التحقيق ص ٣

ومانسبه الشارح مزيج من حد ابن السراج . للام وشرحه لذلك الحد كما في
الأصول^(١).

ونسب إليه أيضا القول بوجوب تقديره كان قبل المضارع الواقع بعد رب^(٢)
ومانسبه إليه موجود في الأصول^(٣).

وقال أيضا :

((والذي فيه خلاف ((فَعَلَّلَ)) هُنْدَلَع ، فهذا مثال لا يوجد عند سيبويه ،
وقد ذكره ابن السراج^(٤) .

وهذا المثال الذي ذكره الشارح موجود في الأصول^(٥) .

ومن مصادره أيضا شرح الكتاب للسيراني فقد نسب للسيراني عدة آراء وقد

عثرت على بعضها في حاشيته على الكتاب منها قوله :

((فَأَمَّا جَمْعُ فَلَايَنْصَرِفُ أَيْضًا لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ ، وقد اختلف عن أي شيء عدلت
فقال أبو سعيد : عدلت عن جَمْعِ كَحْمَرَاءَ وَحُمْرٍ^(٦) .

وهناك آراء أخرى منسوبة إليه فلعلها في شرحه للكتاب الذي لم اطلع عليه
كاملا لعدم وجود بعض أجزائه .

(١) انظر الأصول ١ : ٢٧

(٢) انظر التحقيق ص ٢٩٦

(٣) انظر الأصول ١ : ٤١٩

(٤) انظر التحقيق ص ٦٠٢

(٥) انظر الأصول ٣ : ٢٢٥

(٦) انظر التحقيق ص ٣٣٥ ، وانظر مانسب لابي سعيد في حاشيته على الكتاب

٣ : ٢٢٤ الحاشية (١)

ومن مصادره أيضا معانى القرآن للفراء ، فقد ذكر الشارح بعض الأراء منسوبة
إلى الفراء وقد عثرت على بعضها فى معانى القرآن له .

قال الشارح :

(١) ((والفراء يقول الالف فى هذان ألف هذا))

ومانسبه الشارح للفراء صرح به الفراء نفسه فى معانى القرآن (٢)

وقال أيضا وهو يتحدث عن قولهم : «اللَّهُمَّ

(٣) ((وقال الفراء معنى الميم امنا بخير))

وهذا القول صرح به الفراء فى معانى القرآن فقال :

((ونرى أنَّها كانت كلمة ضم إليها أم تريد أمنا بخير)) فكثرت فى الكلام

(٤) فاختلطت فالرفعة فى الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها .

(١) انظر التحقيق ص ٢٠

(٢) انظر معانى القرآن للفراء ٢ : ١٨٤

(٣) انظر التحقيق ص ٤٣٣

(٤) انظر معانى القرآن ١ : ٢٠٣

ومن معادره أيضا كتب ابن جنى وبخاصة الخصائص وسر صناعة الإعراب .
 والمحتسب وإن كان لم يرد في الكتاب أى قول منسوب إلى ابن جنى غير
 متن اللسع إلا أنني وجدت أكثر الآراء والخلافات التي يذكرها الشارح مذكورة
 إما في الخصائص، وإلّا في سر صناعة الإعراب ووجدت بعض القراءات التي أوردها
 مذكورة في المحتسب .

هذه بعض المصادر التي استطعت الوصول إليها بعد مطابقة الآراء التي وردت
 في الشرح منسوبة لأصحابها بما فيها .
 وهناك آراء لم استطع تحديد مصادرها لعدم توفر كتب لأصحابها يمكن الرجوع
 إليها .

(١)
 وقد وريت نسبة بعضها إلى أصحابه في مراجع أخرى وقد بينت ذلك في التحقيق .

المبحث الرابع : شرح اللمع لأبي نصر في كتب النحاة المتأخرين

لقد رجعت إلى كثير من كتب النحاة المتأخرين عن أبي نصر أبحث عن قول منسوب إليه ، أو رأى معزواً إلى كتبه ، ولكنني لم أظفر بمطلبي ولم احصل على بغيثي فلم أعثر على شيء منسوب إليه عدا رأى واحد نسبته إليه ابن هشام ومن بعده السيوطي .

قال ابن هشام في معنى اللبيب وهو بصد الحديث عن حذف المبتدأ والخبر: ((وإذا نار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبراً فأيهما أولى ؟)) قال الواسطي : الأولى كون المحذوف المبتدأ ؛ لأنَّ الخبر مط الفائدة .^(١) وما ذكره ابن هشام أورده السيوطي في الهمع^(٢)

ولعله اعتمد فيه على ما ذكره ابن هشام . وهذا القول الذي نسب للواسطي موجود في شرحه للمع فقد قال فيه :

((وقد اختلف أي الحذفين أجود ؟ فقال قوم : حذف المبتدأ أولى ؛ لأنَّ الخبر به تقع الفائدة ، وقال قوم حذف الخبر أولى ؛ لأنَّ المبتدأ هو الذي يخبر عنه فتبقيته أولى .))^(٣)

وكلام الشارح هنا صريح في أنَّ هذا القول ليس له وإنَّما هو راوٍ له فقط . هذا كل ما عثرت عليه منسوباً للواسطي ، ولعل حركة إحياء التراث المعاصرة تكشف لنا عن كتب تحمل في طياتها أقوالاً وآراء منسوبة لأبي نصر الواسطي مأخوذة من شرحه للمع .

(١) انظر معنى اللبيب ٣ : ٦٨٣

(٢) انظر مع الهوامع ٢ : ٣٨ ، ٣٩

(٣) انظر التحقيق ص ٩٨

المبحث الخامس شواهد الشرح

لقد حرص أبو نصر على أن تكون شواهد شرحه فصيحة ناصعة ومتنوعة ، فشواهد تدور بين الكتاب الكريم وماصح من كلام العرب منظومه ومنثوره ، فقد استشهد بمجموعة من الآيات وعدد من الأبيات وبعض الأمثال والأقوال العربية ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

الشواهد القرآنية

لأنك أنه ينبغي لمن أراد تطبيق قاعدة نحويه أو توثيق مسأله لغوية أو ترجيح رأى ارتأه أن يجعل فى مقدمة أدلته وحججه القرآن الكريم الذى أنزله الله بلسان عربى مبين .

وهنا هو ما فعله أبو نصر الواسطى فى شرحه هذا فقد أورد فيه قرابة ((١٧٠)) سبعين ومائة آية . بعضها كان موجودا فى المتن وبعضها الآخر زاده أبو نصر وقام ببيان ما فيها من أوجه الإعراب . ومن بين تلك الآيات قسم فيه قرآت مختلفة .

نسب الشارح بعضها وترك بعضا بدون نسبة ، وقد حرص على توجيه تلك القراءات إعرابيا ، وذكر أقوال العلماء السابقين فيها وفيما يلي أمثلة ذلك :

تحدث الشارح عن حذف المبتدأ والخبر ثم قال : ((وأما قوله : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ وقوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ فجائز أن يكون حذف المبتدأ فيكون تقديره : أمرنا طاعة ، يدلك على أن تقديره ذلك : إظهار الشاعر له فى قوله :-

فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ حَمَلْتُ مَا لَمْ أَعْلَمْ
وجائز أن يكون حذف الخبر فيكون تقديره : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما (١)))

وقال أيضا في حديثه عن إضمار ضمير الشأن في «كان» :

((ومنه قراءة ابن عامر : ^(١) لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ) فان يعلمه

مبتدأ ، وآية الخبر ، واسمها مضر))

وقال أيضا ((ومثله قوله تعالى : ^(٢) لَمْ يَكُنْ لَهُمْ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) نصب حجتهم

أجود من وجهين : - أهدهما أَنَّ النفي يتناول الاخبار وحجتهم نفى .

والثاني أَنَّ «أَنْ قَالُوا» ، جرى مجرى المضر من قبل أنه لا يوصف والمضمر ^(٣)

من أعرف المعارف ، فلهذا جعل ((أَنْ قَالُوا)) الاسم وحجتهم الخبر))

وقال أيضا : ((وَأَمَّا قوله تعالى : ^(٤) وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ

وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ) يقرأ البحر رفعا ونصبا ، فمن نصبه عطفه على اسم

((أَنْ)) ومن رفعه جعل البحر مبتدأ ويمده خبره ، يعنى والبحر هذه حاله

والجملة في موضع الحال ، ولايجوز أن يكون على موضع ((أَنْ)) لزوال معنى

الابتداء ولا على المضر في الخبر ، لأن الأقسام ليس فيها معنى الفعل ^(٥) .

وقال أيضا : وقد تكون إِنَّ بمعنى نعم فلا تحتاج إلى اسم ولاخبر كقوله تعالى :

لَمْ يَنْزِلْ هَٰذَا نَزْلًا لَّسَّاحِرِينَ فهذان مبتدأ وساحران خبره .

ويجوز أن تقلب الياء ألفا من هذين على لغة بلحارث بن كعب ، ويجوز أن

يكون اسمها مضرا . وهذه الجملة خبرها ^(٦) .

وقال أيضا : ((فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(٧) لَمْ يَكُنْ لَهُمْ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)

عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)

(١) انظر التحقيق ص ١٢٩

(٢) انظر التحقيق ص ١٣٨

(٣) انظر التحقيق ص ١٦٤

(٤) انظر التحقيق ص ١٦٧

فيجوز أن يكون معناه كفروا فيما مضى وهم الآن يصدون ، ولا يكون معطوفاً على الأول .

وبجوز أن يكون أراد يكفرون ثم اسقط حرف المضارعة تخفيفاً وجاز هذا ، لأنَّ ((الذى)) فيها معنى الجزاء * والجزاء * يقرب الماضى إلى المستقبل ^(١) ((الذى))
وقال أيضاً : ((ولايجوز فى الأكثر عطف الفعل على الاسم وقد جاء فى قوله تعالى : ﴿ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ فاعطف ((يَقْبِضْنَ)) على ((صَافَّاتٍ))
وهو اسم ، ولأنَّما جاز ذلك ، لأنَّ قوله تعالى : ((وَيَقْبِضْنَ)) فى معنى ((قابضات))
وقال أيضاً : ((فأما قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

فالرفع الوجه ، كأنَّه قال : كن فهو يكون ، ومن نصب فهو ضعيف ، لأنَّه لا يخلو أن يأمر معدوماً أو موجوداً .
ولا يكون موجوداً إذ لا فائدة فى أمر الموجود ، ولا يكون معدوماً ، لأنَّ المعدوم لا يؤمر .

(١) انظر التحقيق ص ٣٧٧

(٢) انظر التحقيق ص ٣٧٨

وإنما نصب ابن عامر على اللفظ لأنَّ لفظ ((كن)) لفظ الأمر ، وهذا لفظه
لفظ الأمر ومعناه الخبر ، كما قال الله سبحانه ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(١)
فالبارئ سبحانه لا يأمر نفسه ، وإنما معناه : مَدَّ اللَّهُ لَهُ ، كما تقول : بعكسه
غَفَرَ اللَّهُ لِزَيْدٍ ، ومعناه : لِيُغْفِرَ اللَّهُ لِزَيْدٍ ، فكما جاء لفظ الأمر ومعناه
الخبر كذلك جاء لفظ الخبر ومعناه الأمر في غَفَرَ اللَّهُ لِزَيْدٍ ، وجاز هذا ،
لأنَّ الأفعال كلها جنس واحد .^(١)

ومن يُعْمِنُ النظر في موقف أبي نصر من القراءات القرآنية يجده يسلم بها
ويستشهد بجميعها سواءً عنده في ذلك ما كان منها سبعياً أو غير سبعياً .
وسواءً عنده المتواتر والشاذ وإن كان قد حلت منه بعض الهنات فهي قليلة
من مثل قوله : « إِنَّ النِّصْبَ فِي ((يَكُونُ)) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ »
ضعيف مع أَنَّ النِّصْبَ قِرَاءَةٌ سبعية متواترة قرأ بها ابن عامر كما صرح هو
نفسه بذلك ، وكذلك قرأ بها الكسائي ، فلعله قوله بضعفها حصل منه سهواً .
هذه بعض الأمثلة التي توضح طريقة تعامله مع الآيات القرآنية بصفة عامة
والتي فيها أوجه من القراءات بصفة خاصة .
ومن أراد الزيادة فليتصفح الكتاب ففيه بغيته ومطلوبه .

(١) انظر التحقيق ص ٤٨٣ ، ٤٨٤ .

الشواهد الشعرية

استشهد الواسطي في شرحه بحوالى ستين بيتاً من الشعر نسب بعضها إلى قائله وترك بعضها بدون نسبة ، وقد توصلت إلى نسبة أكثر الباقي ، وقد اتضح لى أَنَّ الشعراء الذين استشهد بأشعارهم كانوا من فحول الشعراء الجاهليين . وبعض المسلمين الذين اشتهروا بالفصاحة وصحة اللغة ، فلم يكن من بينهم مولد ولا من هو مشهور بفساد اللغة . وهذا يعطى شواهد قيمة علمية ترفع من منزلة هذا الشرح .

وأغلب شواهد من الأبيات المشهورة التي استشهد بها أئمة النحو السابقين عليه من أمثال سيبويه والمبرد والزجاج وابن السراج وأبي عليّ والسيرافى ، غير أَنَّ منها أبياتاً قليلة لا تكاد توجد عند غيره .

ومما تجدر الإشارة إليه أَنَّهُ كان يهتم بذكر الأوجه والاحتمالات الممكنة فى الشاهد ويوضح ذلك مع التعليل لكل كلمة يقولها وفيما يلي أمثلة ذلك :
أورد قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سَلَفَهُ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
فَقَالَ :
الافى ذلك خمسة أوجه :

أحدها : أَنَّهُ إِنَّمَا جاز أَن يجعل اسمها نكرة وخبرها معرفة ، لِأَنَّ الْعَسَلَ وَالْمَاءَ نوعان ولا فرق بين تعريف النوع وتنكيره فلذلك جاز .
الثانى : أَنَّكَ تضر فى كان ضمير الشأن والقصة ويكون مزاجها مبتدأ وعسل الخبر وماء عطف على العسل .

الثالث : أَنَّكَ تضر فى ((كان)) السلاف وترفع ما بعدها على ما مضى فى إضمار الشأن ، والأجود أن تقول فى تكون ضمير يرجع إلى السلافة .

الرابع : أَنَّكَ ترفع مزاجها وتنصب عسلا على خبير كان وترفع ماء • بفعل
آخر كأنَّكَ قلت : وخالطها ماء •

الخامس : أن تكون كان زائدة فيكون مزاجها مبتدأً ^(١)وعلى خبر المبتدأ وما عطف على الخبر والجملة في موضع رفع، لأنها خبر ((كَأَنَّ)) .

وقال أيضا :

((وأما قول الشاعر :-

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاهــــــــــــــ
فيروى برفع النعل ونصبها وجرها ، فمن رفعها احتمل الرفع وجهين : أحدهما
أن تجعل "حتى" حرفا من حروف الابتداء وترفع الفعل بالابتداء ، وتكون
((ألقاها)) خبره .

والوجه الثانى أن تكون على منعب من قال : ضريت زيدا وعمرو كلمته بالرفع فيكون قد عطفه على ((ألقى الصحيفة))

ويكون قد عطف جملة من مبتدأ وخبر على جملة من فعل وفاعل ولم يشاكل .
والنصب من وجهين أيضا : أحدهما أنه يعطفها على ((الزاد)) ويكون
((ألقاها)) توكيدا .

والثانى : أن يكون نصبها بفعل دل عليه ((ألقاها)) وتقديره : ألقى نعله ألقاها ، ولا يظهر هذا المضمرة لدلالة ((ألقاها)) عليه ، ولا يجوز حذف ألقاها فى هذا الوجه كما جاز فى الوجه الذى قبله ، لأن ذلك تأكيد وفضلة فجاز أن يحذف ، وفى هذا الوجه هو مفسر للفعل الناصب فلم يجر حذفه .

والجر من وجه واحد وهو على معنى ((إلى)) فتكون ألقاها تفسيراً أو
تأكيداً^(١) وانظر كلامه على قول جريـر :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمَجُّ دِمَاءَهَا يَنْجَلَةُ حَتَّى مَاءُ نَجَلَةٍ أَشْكَلُ^(٢)

وانظر أيضا إعرابه لقول الأعشى :

وَكَأَنَّهُ لِهَقِّ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَحَاجِبِيهِ مَعِينٌ بِسَوَادِ^(٣)

أما شواهد النثرية من الأمثال والأقوال العربية فهي الأخرى ليست
بالكثيرة وهي مبثوثة في طبقات الشرح^(٤)

ومن الملاحظ أن الشارح لم يستشهد بأى حديث في مسائله اللغوية والنحوية
وذلك يضمننا أمام احتمال أن يكون من الذين لا يرون الاستشهاد بالحديث
على المسائل اللغوية . وهو أحد رأيين للنحاة في الاستشهاد بالحديث
النبوى الشريف في هذا المضمار^(٥) .

(١) انظر التحقيق ٣١٧ ، ٣١٨

(٢) انظر التحقيق ص ٣١٩ ، ٣٢٠

(٣) انظر التحقيق ص ٣٤١

(٤) انظر التحقيق ص ١٠٠ ، ١٤٧ ، ٢١٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٣

(٥) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتور خديعة الحديثى

ص ٣٦٧ ، والحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور محمود فجال ص ٩٩ .

المبحث السادس

موقف الشارح من السماع والقياس والشذوذ والضرورة

إِنَّ المتأمل في كلام أبي نصر يتضح له أَنَّهُ كَانَ يَحْذُو حَذْوَ النحاة السابقين
وينهج نهجهم في الاعتماد على ما صح من كلام العرب وقياس ما لم
يسمع عنهم على ماسمع، لا اشتراكهما في علة اقتضت ذلك، والحكم على ما خالف
القياس بالشذوذ إن كان في النثر والضرورة إن كان في الشعر،
وإليك أمثلة ذلك:

قال وهو يورد على الأخفش في قوله: إِنَّ الاسم المرفوع بعد الظرف مرتفع به:
((فَإِنْ قَالَ الْأَخْفَشُ: قَدْ اجْتَمَعَ عَامِلَانِ «إِنَّ» وَالظَّرْفُ فَاعْمَلْتَ إِنَّ دُونَ الظَّرْفِ .
قِيلَ لَهُ : هَذَا خَطَأٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا لَسَمِعَ إِعْمَالَ الظَّرْفِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ،
فَلَمَّا لَمْ يُسَمِعْ هَذَا عِلْمَ أَنَّ الظَّرْفَ لَا يَرْفَعُ شَيْئاً ^(١))
وقال أيضا :

((وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي ((سَوَى)) أَنْ تَكُونَ كَثِيرًا إِلَّا أَنَّهُمْ لَوْ أَعْرَبُوهَا كَمَا
أَعْرَبُوا غَيْرًا لَتَمَكَّنْتَ فِي الْأَسْمِيَةِ وَهِيَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا ^(٢))) .

(١) انظر التحقيق ٨٨

(٢) انظر التحقيق ص ٢٢٩

وقال أيضا :

((والواو توجب الجمع بين الشيئين ولا توجب الترتيب ، وهذا منهي الأكثر ،
ودليله من طريق القياس والسمع ، فمن طريق القياس أنها نظيرة التثنية
فكما أنَّ التثنية لا ترتب فكذلك العطف لا يرتب ، وإنَّما كان العطف نظير
التثنية من قبل أنَّ اليمين إذا اتفقا لم يجر إلا التثنية كقولك : جاءني
الزيدان ولا ثقل جاءني زيدو زيد .

فإن اختلف الاسمان قلت جاءني زيدٌ وعمروٌ ولم يجر إلا العطف لاختلاف

اليمين فهذا دليله من طريق القياس .

وأما من طريق السماع فقوله تعالى : ﴿ اَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ ^(١) وَقُولُوا حِطَّةً ^(٢)
وقال عز وجل في موضع آخر ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً ﴾ ^(٣) وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ^(٤) ،
والقصة واحدة ، فلولا أنَّ الواو لا ترتب لم يجر هذا ^(٥) .

وقال أيضا :

((ولك في النسب إلى ابن واثنين واثنتين وجهان : إن شئت قلت ابْنِي ^(١)
وإن شئت حذفت همزة الوصل وردت المحذوف فقلت : بَنَوِي ، وإن شئت قلت :
في بنت : ابْنِي ^(٢) وَبَنَوِي ^(٣) ، فعلى هذا يجرى قياس ما حذفت فاؤه وعينه ولامه ^(٤) .

(١) الآية ٥٨ من سورة البقرة

(٢) الآية ١٦١ من سورة الاعراف

(٣) انظر التحقيق ص ٣٥٤ ، ٣٥٥

(٤) انظر التحقيق ص ٦٧٥

وقال أيضا :

((وَرَبِّمَا حَذَفَت الْعَرَبُ مِنْ حُرُوفِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَرَكِبَتْهُ وَجَعَلَتْهُ أَسْمَاً
وَاحِداً ، قَالُوا : فِي عَبْدِ الْقَيْسِ ، وَعَبْدُ الدَّارِ ، عَبْدُ رِي ، وَفِي حُزْمُوتِ حُزْمِي
وَفِي عَبْدِ شَمْسٍ عِبْشَمِي ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ فِيمَا سَمِعَ
وَهِيَ هَذِهِ الْأَحْرُفُ ^(١)))

وقال أيضا :

((فَإِنْ نُسِبَتْ إِلَى بَائِعِ الْخَبْزِ وَالْبِزْرِ وَمَا أُشْبِهَ ذَلِكَ صِفَتِ أَسْمَاً عَلَى فَعَّالٍ
فَقُلْتُ : كَخَبَّازٍ وَبَزَّازٍ وَهُوَ كَثِيرٌ وَمَعَ كَثْرَتِهِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، لِأَنَّهُ قَوْلٌ فِي بَائِعِ
الدَّقِيقِ دَقَّاقٌ وَإِنَّمَا تَقُولُ : دَقِيقِي عَلَى الْقِيَاسِ ^(٢)))

وقال أيضا :

((وَرَبِّمَا جَمَعُوا بَيْنَ الْأَلْفِ وَبَيْنَ يَاءِ النِّسْبِ فَقَالُوا يَمَانِي وَشَامِي وَتَهَامِي
وَهُوَ ضَعِيفٌ ، فَكُلُّ هَذَا مَعَ كَثْرَتِهِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ وَإِنَّمَا يَتَّبَعُ فِيهِ السَّمَاعُ وَكُلُّهُ
إِذَا سُمِّيَتْ بِهِ كَانَ عَلَى الْقِيَاسِ ^(٣)))

وقال أيضا :

((وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّدُوزَ فِي النِّسْبِ كَثِيرٌ وَلِهَذَا قَدِمَهُ سِيبَوَيْهٌ عَلَى مَا هُوَ قِيَاسٌ ^(٤)))

(١) انظر التحقيق ص ٦٧٨

(٢) انظر التحقيق ص ٦٧٩

(٣) انظر التحقيق ص ٦٧٦ ، ٦٧٧

(٤) انظر التحقيق ص ٦٨٠

وقال أيضا :

((فَإِنْ كَانَتْ مِنْ يَاءٍ رَدَدْتُهَا إِلَى الْيَاءِ تَقُولُ فِي نَائِبٍ يُتَيَّبُ كَقَوْلِكَ : أَنْيَابٌ ،
وَفِي عَائِدٍ يُعَيَّبُ كَقَوْلِكَ : أُعَيِّبُ ، وَقَدْ شَذَّ حَرْفُ فَجَاءَ بِالْيَاءِ ، وَالزَّمُوهُ ذَلِكَ وَهُوَ
شَاذٌ ، قَالُوا فِي عِيدٍ يُعَيَّدُ وَأَعْيَادٌ ، وَكَانَ أَصْلُهُ الْوَارِ لَأَنَّهُ مِنْ عَادٍ يَعُودُ^(١)))
وقال أيضا :

((فَأَمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْاسْمَ نَكْرَةً وَالْخَبَرَ مَعْرِفَةً فَهَذَا عَكْسٌ مَا يَجِبُ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ
إِلَّا فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ .

قال القطامي :

قَفَى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعًا — وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَنَاعَا^(٢) —
وقال أيضا :

((وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجَازِيَ بِإِذْنٍ وَإِذَا إِلَّا أَنْ تَلْمُقَ إِلَيْهِمَا)) ((مَا)) إِلَّا فِي ضَرْوَةِ
الشَّعْرِ قَالَ :

تَرْفَعُ لِي خَنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي — نَارًا إِنْ خَمَلَتْ نِيرَانَهُمْ تَقِيدُ^(٣) —
وقال أيضا :

((فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَالْحَقَّ بِالْحَجَّازِ فَاسْتَرِيحَا —
(٤)

فَإِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِي الشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ ،))

(١) انظر التحقيق ص ٦٨٩

(٢) انظر التحقيق ص ١٤٠

(٣) انظر التحقيق ص ١٤٨

(٤) انظر التحقيق ص ٤٨٣

المبحث السابع : موقفه من العلة والعامل

العلقة

ظهرت العلة النحوية صاحبة للدرس النحوى منذ نشأته ، وقد كثرت تعليقات العلماء وتنوعت وتفاوتت من حيث القوة والضعف تبعاً لاختلاف معارفهم وتفاوت مداركهم وقد تجلّى فى هذا الشرح بدة عناية أبى نصر بالتعليل وقوة حرصه عليه ، فهو لا يكاد يذكر حكماً إلا ويصطحب معه علة ولا يورد قولاً لعالم إلا ويرفق معه علة ، ولا يدلل على صحة قول أو ضعفه إلا ويأتى بالعلقة فى ضعفه أو قوته .

وقد بدأ الشارح تعليقاته من أول الكتاب واصطحبها معه إلى آخره ، وفيما يلى بعض الأمثلة من تعليقاته وهى غيض من فيض .

قال معللاً تقسيم النحاة الكلام إلى اسم فعل وحرف :

((وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ، لَأَنَّهُمْ رَأَوْا شَيْئًا يَخْبَرُ بِهِ وَيَخْبَرُ عَنْهُ فَسَمَوْهُ اسْمًا ..
ورأوا شيئاً يخبر به ولا يخبر عنه فسموه فعلاً ...))

ورأوا شيئاً لا يخبر به ولا يخبر عنه وَإِنَّمَا يُعْلَقُ هَذَا بِهَذَا فَسَمَوْهُ حَرْفًا^(١) .))

وقال أيضاً :

((إِذَا وَلِئِذَا اسْمَانِ لِإِضَافَتِهِمَا إِلَى الْجُمْلِ وَأَنَّ مَعْنَاهُمَا زَمَنٌ كَذَا^(٢)))

وقال أيضاً :

((وَفَعَلَ الْأَمْرُ لَانْدِخَلَ عَلَيْهِ السَّيْنُ وَلَاقِدَ ، أَمَّا قَدْ فَلَانْهَا تَقْرِبُهُ مِنَ الْحَالِ

وَفَعَلَ الْأَمْرُ مُسْتَقْبَلٌ فَلَا يَجْتَمِعَانِ .

وسوف والسین لا یدخلانه أيضاً ، لأنّهما یختمان بالاستقبال .

(١) انظر التحقيق ص ١ ، ٢

(٢) انظر التحقيق ص ٦

وهذا مستقبل فلا يجمع بين علامتى استقبال فى فعل واحد .))
 وقال أيضا فى سبب اختصاص المضارع بدخول حروف أنيت عليه ، ((وإنما خص
 المستقبل بهذه الأحرف ، لأنَّ أولى ما زيد حروف المد واللين : الواو والياء
 والألف .

فالألف تمكن زيادتها لسكونها ولا يبتدأ بالساكن فأبدلوا منها الهمزة ، لأنها
 من مخرجها ————— .

والواو لم تمكن زيادتها ، لأنه ليس فى كلامهم واو زبدت أولا فأبدلوا منها
 التاء ، لأنها قد تبدل منها كثيرا نحو : تراث وتخمه ، والياء لم يعرض
 فيها شئ فزبدت فاحتاجوا إلى حرف آخر فزادوا النون ، لأنها تشبه حروف المد
 لأن فيها غنة كما أن فى تلك مدا ، ولأنها تصحب حروف المد كثيرا فى نحو :
 الزبدىين^(١) .

وقال فى تعليل كون حرف الإعراب يقع فى آخر الاسم والفعل :
 ((وحرف الإعراب يقع فى آخر الاسم والفعل دون أوله ووسطه ، وإنما لم يقع
 فى أوله ، لأن من الإعراب ما يكون بسكون والعرب لا يبتدئ بساكن ، ولا يقع
 وسطا لأن الإعراب يأتى بعد تمام الكلمة وصيغتها ، وأيضا من الاسماء ما لا وسط
 له نحو جعفر وما أشبهه ، فبقى الأخير فجعل حرف الإعراب^(١) .

١٢ انظرا لتحقيق ص ١٦

٢ انظر التحقيق ص ١٨

وقال أيضا معلا لمنع إضافة الفعل وتنوينه :

((وإن قيل : أضف الفعل إلى اسم فقل : يضرب غلام .

قلنا لا يجوز ، لأنَّ المضاف إليه يقع موقع التنوين والفعل لاتنوين فيه ،
ولنَّ لم يدخله التنوين ؛ لأنَّ التنوين زائد والفعل ثقیل فلا يحتمل الزائد
لثلا يفصل بين الفعل والفاعل وهما كالشيء الواحد^(١) ،

وقال معلا لبناء حيث :

((وعلة بنائها لزومها الجملة المبنية لها كلزوم صلة الذى للذى فاشبهت
الذى وبنيت على حركة الساكن قبل آخرها وضمت تشبيها بقبل وبعد ومن عمل
لقطعها عن الإضافة^(٢) .))

وقال أيضا :

((فأما الوقف على ما فيه التنوين فمنهيب سبويه أنَّه يقف بلا يا* ، وعلته
أنَّه يجرى الوقف مجرى الوصل .

ومنهيب الأخفش أن يقف باليا* وعلته أنَّه لَمَّا كان الوقف لاتنوين فيه ، رد
البا* ، لأنَّه لم يلتق ساكنان^(٣) .

(١) انظر التحقيق ص ١٨

(٢) انظر التحقيق ص ٣٢

(٣) انظر التحقيق ص ٥١

وقال معللاً زيادة الألف والتاء في جمع المؤنث ((وإنَّما زدت حرفين؛ لأنك لو زدت ألفاً وحدها لالتبس بالتثنية، فاحتجت إلى حرف آخر من حروف المد، لأنها أولى ما زيد فلم يمكن ذلك فزدت حرفاً يشبه الواو وهو التاء، لأنها تبدل منها ألتري أنك تبدلها من الواو في تراث (١))
 وإنَّما الماضي فلا يقع حالا لبعده من فعل الحال فإذا أدخلت عليه قد جاز أن تجعله حالا، وعند الأخفش يجوز أن تقدرها ولانطق بهاء؛ لأنها تقرب الماضي إلى الحال (٢))
 وقال أيضا :

((وإنَّما استحق الماضي البناء؛ لأنه الأصل وبني على حركة؛ لأنه وقع موقع المضارع في الصفة والجزاء، فالضم نحو : مررت برجل يقوم وبرجل قام والجزاء إن تكرمني أكرمك وإن أكرمتني أكرمتك، وجعلت حركته الفتح؛ لأنه لم يخل من أن يضم أو يفتح أو يكسر، فلم يضم لثقل الضمة، ولم يكسر؛ لأن الكسر الطارئ لا يدخل على الفعل فأولى أن لا يدخل عليه اللزم، واللام حركة البناء (٣))
 والطارئ حركة الإعراب (٤)

١٠

(١) انظر التحقيق ص ٧٦

(٢) انظر التحقيق ص ٢٥٤

(٣) انظر التحقيق ص ٤٥٢ ، ٤٥٣

وقال أيضا :

((وإنَّما حذفت حرفا من نفس الكلمة في الجزم ؛ لأنَّ الجازم مثله مثل الدواء الحاد إن وجد خلطا رديئا أخذه وإلا أخذ من نفس الذات وكذلك الجازم إن وجد حركة حذفها وإلا حذف جزءا من الأصل^(١) .

وقال أيضا :

((وإنَّما انجزم الفعلان ؛ لأنَّ حرف الشرط جعلهما كالشيء الواحد فطال الكلام فخفف بالسكون))

هذه بعض تعليقاته ومن أراد الزيادة فليرجع إلى أى صفحة من الكتاب فسيجد فيها مطلوبه ومراده^(٢)

العامل

لم يكن العامل أقل أهمية عند الواسطي من العلة ، فقد تكلم عليه في عدة مواضع من هذا الشرح ولم يقتصر في حديثه على نوع مخصوص من العوامل بل شمل العوامل المعنوية واللفظية واليكم أمثلة ذلك .

ذكر تعريف ابن جنى للمبتدأ ثم قال :

((فهذا المعنى هو الإبتداء وهو الرافع للمبتدأ إذا قلت : زيد منطلق ، والذي يكون عامله معنويا شيئا بخلاف وهما المبتدأ والفعل المضارع^(٣) .

(١) انظر التحقيق ص ٤٥٥

(٢) انظر التحقيق ص ٤٩٧

(٣) انظر التحقيق ص ٨٣

وأما الصفة في قولك : مررت برجل ظريف فعند أكثر النحويين أَنَّ العامل في الصفة ، هو العامل في الموصوف ؛ لأنَّهما كالشيء الواحد .
وقال الأخفش : عامل الصفة معنوى كالمبتدأ^(١) .

وقال أيضا :
((فأما العامل في الخبر ففيه ثلاثة أقوال : قيل الابتداء عمل في المبتدأ والخبر جميعا كما تعمل إِنَّ وكان في اسمين تقتضيانهما .

وقيل : الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر ، وقيل الابتداء والمبتدأ جميعا عملا في الخبر بالشركة ؛ لأنَّ كل واحد يقتضيه الآخر فأشرك بينهما في العمل^(٢) .
وقال أيضا :

« والعامل في الحال على ضربين : فعل ومعنى فعل ، فالفعل قولك : جاء زيد ماشيا فيجوز تقديم الحال على الفعل لأن الفعل متصرف قال تعالى : ﴿ خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ فقدم ((خشعا)) على يخرجون .

والثاني من العاملين في الحال : المعنى تقول : هذا زيد قائما ، وزيد في الدار واقفا ، فالعامل في الحال ((ها)) التي للتنبيه أو ((ذا)) التي للإشارة ، ولايجوز تقديم الحال على العامل إذا كان معنى ؛ لأنه لايتصرف وليس بفعل^(٣) .

وقال أيضا في ناصب المستثنى بالا .

((والعامل فيه على قول المبرد ((إلا)) بتقدير ((استثنى^(٤) ...)))

وأمثلة ذكره للعامل منتشرة في طيات الشرح .

(١) انظر التحقيق ص ٨٥

(٢) انظر التحقيق ص ١٠٤

(٣) انظر التحقيق ص ١٤٠ ، ١٤١

(٤) انظر التحقيق ص ١٦٦

المبحث الثامن : موقف الشارح من النحاة عامة وابن جنى خاصة

أورد أبو نصر في هذا الشرح كثيرا من آراء النحاة وأقوالهم ومذاهبهم وقد نسب بعضها إلى أصحابه وترك بعضها بدون نسبة واكتفى بقوله : وقال : بعضهم أو قال قوم ، أو ومنهم من قال كذا .
وقد وقف من هذه الآراء والأقوال مواقف مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي :
(أ) سرىها وعدم التعليق عليها بما يدل على القبول أو الرفض ومن أمثلة ذلك :
قال :

((فأما الاسم فلا حد له عند سيبويه وله علامات يعرف بها منها دخول الألف واللام وحرف الجر والتنوين والاضافة ونحو ذلك عليه ، وقد حـدده ابن السراج فقال : هو لفظ يدل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان مصـل))^(١)

وقال أيضا :

(٢)
((وقد قال سيبويه الإعراب ما تغير بعامل وزال بزواله والمبنى بضد ذلك)
وقال أيضا :

((وأما الآن فقد اختلف فى علة بنائه . فقال الزجاج : بنى لتضمنه معنى الإشارة .

وقال ابن السراج : إنما بنى ، لأنه لم تسمع له نكرة فخالف ما عليه الاسماء .

(١) انظر التحقيق ص ٣

(٢) انظر التحقيق ص ٢١

وقال أبو عليّ : حذفت الألف واللام منه وضمن الاسم معناها فبنى ، وزيدت
ألف ولام أخرى ، وبنى على حركة لسكون ما قبل آخره ، وفتح إمّا ؛ لأنّ
الفتحة أخف الحركات أو لأنّ الفتحة من الألف ^(١) ((
ذكر الشارح هذه الآراء ولم يعلق عليها بأى شيء .

وقال أيضا :

((فأما الوقف على ما فيه التنوين فمنهيب سيئويه أنّه يقف بالياء * وعلته
أنّه يجرى الوقف مجرى الوصل . ومنهيب يونس أن يقف بالياء * وعلته أنّه
لما كان الوقف لاتنوين فيه رد الياء * لأنّه لم يلتق ساكنان ^(٢)))
لم يعلق الشارح على هذا الكلام :

وقال أيضا :

((فأما دخلت البيت فمنهم من ينصبه على حذف حرف الجر ويحتج بالنظير
والنقيض ، أمّا النظير ففُتِرَتْ ، وأمّا النقيض فخرجت وكلاهما لايتعدى الفعل
إليه إلا بحرف الجر فتقول : دخلت البيت وفُتِرَتْ فيه .

ومنهم من ينصبه **فُضِبَ الضَرْفُ** ويكون قد جاء * شاذّا كمناط الثريا * ^(٣) ((

(١) انظر التحقيق ٢١

(٢) انظر التحقيق ص ٥١

(٣) انظر التحقيق ص ٢١٨ ، ٢١٩

وقال وهو يتحدث عن تقدم التمييز المحول عن الفاعل على فعله :

((وقد اختلف النحويون في تقديم هذا المميز على الفعل فمنهم من يجيزه ؛

لأنه فعل متصرف ومنهم من لا يجيز لعلتين : إحداهما أنه كان الأصل : تفقأ

شحمي فلما ثقل من الفاعل إلى المفعول ضعف .

والثانية أنه كان فاعلا في الأصل والفاعل لا يتقدم على الفعل^(١) (٠٠)

وقال أيضا : وهو يتحدث عن فعلية ((عدا))

((وأما عدا فهي عند سيبويه فعل لا غير ، وغيره تجوز فيها الحرفية أيضا^(٢)))

وقال أيضا : في حديثه عن ((رَبِّ))

فأما قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَؤُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾^(٣)

فأولها المستقبل ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها ما قاله ابن السراج يقدر ((كان)) فيكون المعنى رَبِّمَا كان يود الذين

كفروا .

والثاني : ما قاله الرماني : لما كان الله تعالى صادقا فيما وعد جرى ذلك

مجرى الماضي .

والثالث : ما قاله أبو عليّ على حكاية الحال ، كأنه حكى كما قال الله تعالى :

﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾^(٤) فنحن نشير الساعة إلى شيء قد مضى .

وقبل هذا كان مشارا إليه^(٥) .

هذه بعض الأمثلة من ذكره للآراء والأقوال بدون أن يصرح برأيه فيها .

(١) انظر التحقيق ص ٢٦٣

(٢) انظر التحقيق ص ٢٨١

(٣) الآية ٢ من سورة الحجر .

(٤) الآية ١٥ من سورة القصص

(٥) انظر التحقيق ص ٢٩٦

ب) يذكر الآراء ويناقشها ثم يعلن موقفه من قبولها واختيارها أو وردها وتخطئتها ، وإليك أمثلة ذلك :

قال :

((وقد اختلف الناس في اليا * والألف والواو في التثنية والجمع ما هي فمنهم من سبويه أنها حروف إعراب لا إعراب فيها . وإنما لم يكن فيها لثلاث تنقلب اليا * لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفا ، فلا يفرق بين تثنية المنصوب والمرفوع .^(١)

وأيا فإن هذه الحروف زبدت لعمان كما زبدت يا * النسب وتاء * التأنيس وهاتان امكنت الحركة عليهما فأعربتا ، وهذه حروف علة لم تمكن الحركة عليها ، لأن الحركات منها فلم تعرب ، وهذا المنهج الصحيح .

وقال الجرمي : الانقلاب هو الإعراب والألف والواو عنده كقول سيبويه واليا * نفسها إعراب وهذا غير صحيح ، لأنها لو كانت إعرابا لما احتاجوا أن يعوضوا النون ، لأن النون عوض من الحركة والتنوين .^(٢)

وقال الأخفش لاهي إعراب ولا فيها إعراب ولا انقلابها دليل الإعراب ، وإنما هي دليل الإعراب وهذا غير صحيح .

واحتج من جعلها حرف إعراب بأنه لو كان في الكلمة إعراب لكان في هذا الموضع .

(١) انظر التحقيق ص ٦٤

(٢) انظر التحقيق ص ٦٥

ونصب الزيادة والفراء إلى أَنَّ هذه الحروف انفسها إعراب وهذا غير صحيح من قبل أَنَّ الإعراب من شأنه أَنَّهُ إذا حذف لم يخل حذفه بمعنى الكلمة وهذه الحروف إذا حذفت سقط علم التثنية والجمع فيصيران واحداً ،

.. وأيضاً فَإِنَّ الإعراب يدل على نفسه نحو : زيد ، وهذه

الحروف تدل على ذات الكلم والتثنية والجمع فلا تكون إعراباً^(١) .

وقال أيضاً :

والفراء يقول : الألف في ((هذان)) ألف وليس ذلك بصحيح لأنها لو كانت

ألف هذا لما انقلبت في النصب والجر يا^(٢) في قولك : مررت بهذين

وَلَوْ أَنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ

وقال أيضاً :

((فإن قلت : خَلَفَكَ زَيْدٌ، وفي الدار زَيْدٌ، رفعت زيدا عند سيبويه بالابتداء

وجعلت الظرف قبله خبراً عنه ،

وقال الأخفش : ((زيد)) مرتفع بالظرف فكأنك قلت : استقر خلفك زيدٌ ،

فالرافع لزيد خلفك ، وهذا غير صحيح ، لأنه لو كان هكذا لقلت إِنَّ خَلَفَكَ زَيْدٌ

فترفع زيدا بالظرف .

فإن قال الأخفش قد اجتمع عاملان ((إِنَّ)) والظرف فاعملت ((إِنَّ)) دون

الظرف .

(١) انظر التحقيق ص ٦٦

(٢) الآية ٦٣ من سورة طه وانظر التحقيق ص ٢٠

قبل له : هذا خطأ ؛ لأنه لو كان هذا لسمع إعمال الظرف في بعض الأحوال ،
فلما لم يسمع هذا علم أنَّ الظرف لا يرفع شيئاً^(١) .
ورد قول الأخفش إنَّ ((ما)) في « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » بمعنى الذي فقال :
« فأما قول الأخفش إنَّ ما بمعنى الذي فلا يصح ، لأنَّ الخبر محذوف ولم يظهر هذا
الخبر في قرآن ولا شعر ، ولو كان كما ذكر لظهر في بعض المواضع^(٢) .
وقال وهو يتحدث عن معنى « أو » في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(٣)
((وقد قال قوم معنى أو ههنا معنى الواو ، وقال قوم معناها معنى ((بل))
وهذا لا يجوز ، لأنَّ الحرف إذا أمكن حمله على لفظه لم يحمل على غيره^(٤)))
وقال أيضا في حديثه عن ضمير الغائب المنفصل :
((والهاء والواو من هو بجموعهما الاسم ، وقال الكوفيون : الاسم الهاء
وحدها وهذا غير صحيح .
فإن استدلوا بحذف الواو من التثنية فإنَّما حذفت تخفيفا لأنها زائدة^(٥) .
هذه أمثلة على مناقشته لأراء النحاة واختياره لبعضها ورده لبعض آخر .

(١) انظر التحقيق ص ٨٨

(٢) انظر التحقيق ص ٥٠٦

(٣) الآية ١٤٧ من سورة الصافات

(٤) انظر التحقيق ص ٣٦٨

(٥) انظر التحقيق ص ٤٠٠

(ج) أن يذكر الرأي ثم يتبعه برده من قبل أحد العلماء السابقين وفيما يلي أمثلة ذلك :

قال وهو يتحدث عن الآراء في العامل في المستثنى : ((والعامل فيه على قول المبرد ((إلا)) بتقدير : استثنى قال أبو علي وهذا خطأ من وجوه :

أحدها أن معاني الحروف لا تعمل إذا لم عملت لقلت : ما زيدا على تقدير : انفى زيدا .

والوجه الثاني أن الكلام إذا كان جملة واحدة كان أجود من كونه جملتين ، وعند أبي العباس الكلام جملتان : قام القوم ، جملة ، واستثنى زيدا جملة أخرى ،^(١) والثالث يبطل أن العامل استثنى إذا قلت : ما قام أحد إلا زيد فرفعت ، فلو كان باستثنى منصوبا لكان النصب لاغير .

والوجه الرابع أنك تقول : قام القوم غير زيد ، فلو قدرت ههنا استثنى لكان الكلام على غير ما وضع له .

ووجه خامس : قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾^(٢) فلو كان استثنى مقدرا لكان حرف العطف قد ثبت مع المفعول وأنت لا تقول : ضربت وزيدا ، فقد ثبت أن ما قاله أبو العباس ليس بصحيح^(٣) .

(١) انظر التحقيق ص ٢٦٦

(٢) الآية ٤ من سورة الحج

(٣) انظر التحقيق ص ٢٦٦ ، ٢٦٧

وقال أيضا :

((وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ ﴾ ^(١) فتقديره : قوما حَصْرَت صُدُّوهُمْ ، فَحَصْرَت صفة لقوم ، وقد حذف ((قوم)) وعند الأخفش أَنَّهَا حال على تقدير ((قد)) .

وعند أبي العباس أَنَّ هَذَا دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ وَأَبُو عَلِيٍّ يَرِيدُ ذَلِكَ لِفَسَادِ الْمَعْنَى فِيمَا بَعْدَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ وَنَحْنُ لَانْدَعُوا عَلَيْهِمْ أَنْ تَضِيقَ قُلُوبُهُمْ عَنْ قِتَالِ قَوْمِهِمْ ^(٢) .

وقال أيضا :

((وَتَقُولُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، فَأَيُّ مَنَادَى ، وَهِيَ عَوْضٌ مِمَّا مُنِعَتْهُ أَيْ مِنَ الْإِضَافَةِ ، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ إِلَّا مِزَاجَةٌ وَالرَّجُلُ صِفَةٌ لَأَيٍّ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الِرْفَعُ . وَإِنْ جَازَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمِزَاجِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ ، وَالْمَازِنُ يَجِيزُهُ وَهُوَ عِنْدَ النُّحَاةِ خَطَأً ،

بِرِى الدُّكُورِ الْمَازِنِ
عَمَّا يَجِيزُ الْمَازِنُ

(١) الآية ٩٠ من سورة النساء

(٢) انظر التحقيق ص ٢٥٥

قالوا : لأنَّ الجمل على الموضع حمل على التأويل ولا يحمل على التأويل ما لم يتم الكلام دونه ، وأيضاً فقد صار ((أى)) الرجل كاسم واحد ولو ناديت اسماً مفرداً لم يكن إلا مضموماً ، وأيضاً فإنَّ النداء كان يجب أن يكون للرجل إلا أنَّه منع من ذلك مانع وهو كون الألف واللام فيه ، فأدخلت ((أيا)) للتوصل إلى ندائه كما أدخلت الألف التى للتوصل إلى النطق بالسكان فل هذه الأوجه لم يجر فى صفة أى إلا الرفع .

كل ما سبق بيان لموقفه من آراء النحاة بصفة عامة .

أما موقفه من ابن جنى خاصة فيصعب التأكد منه لأنَّ الشارح لم ينسب رأياً لابن جنى ولم يذكر اسمه إلا فى بداية الكتاب ، ولكن يبدو لى أنَّ آراءه كانت مقبولة عنده بدليل أنَّه لم يعترض على شىء مما ذكره ابن جنى فى المتن ولو كانت لابن جنى آراء لا يرضيها لذكرها كما فعل مع غيره من النحاة . كذلك وجدت كثيراً من الخلاقات النحوية التى يوردها الشارح مبيته فى كتب ابن جنى ، وقد بينت ذلك فى التحقيق وأشارت إلى مواضعها من كتب ابن جنى . وذلك يدل على استفادة الشارح منها مما يرفع منزلة ابن جنى عند الواسطى .

والله اعلم .

المبحث التاسع

موازنة بين ثلاثة من شروح اللمع هي : شرحه للواسطي^(١) ، وشرحه لابن برهان^(٢)
 وشرحه للأصفهاني^(٣)

(٤)

السمات البارزة في الشروح الثلاثة :

الحجم

يُعد شرح الأصفهاني أكبرها حجماً ، أمّا الشرحان الآخران فحجمهما متقارب
 ، إذ يبلغ شرح الأصفهاني ١٦٩ ورقة من الحجم المتوسط^(٥) وتبلغ إحدى نسخ شرح الواسطي
 ١٣٨ ورقة من الحجم المتوسط والنسختان الأخريان إحداهما تزيد عن ذلك
 والأخرى تنقص عنه^(٦) .
 ويبلغ شرح ابن برهان ١٣٥ ورقة من الحجم الكبير^(٧) .

(١) هو موضوع الدراسة

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٢٣ من هذه الدراسة

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٢٣ من هذه الدراسة

(٤) اعتمدت في المعلومات والاحصائيات التي ذكرتها عن شرح اللمع لابن برهان
 على ما ذكره محققه الدكتور فائز فارس في دراسته له .

وكذلك اعتمدت فيما ذكرته عن شرح اللمع للأصفهاني على ما ذكره محققه

الدكتور إبراهيم أبو عبادة في دراسته له .

(٥) انظر شرح اللمع للأصفهاني مخطوطة نسخة مكتبة مركز البحث العلمي
 بجامعة أم القرى تحت رقم ١٨٦٣ .

(٦) انظر هذه الدراسة ص ١٣٣

(٧) انظر شرح اللمع لابن برهان مخطوط في مكتبة الامير وزيانا بايطاليا

برقم ٥٢ وفي مركز البحث العلمي ميكروفلم منها تحت رقم ٦٩٨ .

الأسلوب

تقدم أن ذكرنا أنَّ أسلوب أبي نصر يمتاز بالوضوح والسهولة ، أمَّا الشرحان الآخريان فقد كان يشوب أسلوبيهما شيء من الغموض والتعقيد وذلك نتيجة لتأثر صاحبيهما بأسلوب المناطقه ، ولا غرابة في ذلك فابن برهان كان إماما في المنطق والتنجيم قبل أن يكون نحويا ، وكذلك الأصفهاني كان ملما بعلوم كثيرة من بينها علم الكلام والجدل^(١) .

المنهج

حرص الثلاثة على التمسك بترتيب اللمع وساروا عليه عدا ما سبق أن ذكرناه من تقديم الواسطي لبابين عن موضعهما ، واتفق النهج الذي سلكه الواسطي والأصفهاني في طريقة شرحهما ، فقد استعملا عدة طرق في الشرح فتارة يشرحانه بالقول ، وتارة يمزجان^(٢) المتن بالشرح وتارة أخرى يشرحانه بالمضمون بدون أن يعولوا على المتن^(٣) .

أمَّا ابن برهان فقد شرحه شرحا حرا لم يتقيد فيه بالمتن^(٣) .

(١) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص ٣٣ ، ٥٨ وشرحه للأصفهاني ص ٣٩ ،

٤٦ ، ١١٦ وهذه الدراسة ص ٦٨

(٢) انظر دراسة شرح اللمع للأصفهاني ص ١١٥ وهذه الدراسة ص ٥٦

(٣) انظر شرح اللمع لابن برهان ص ٥٥ ، ٥٦

الشواهد

القرآن :

اتفقت الشروح الثلاث في الاستشهاد بالقرآن الكريم كما حرص ثلاثتهم على ذكر بعض القراءات القرآنية وإن كان عدد الآيات فيها متفاوتاً ، ففي شرح ابن برهان حوالي (٧٥٠) خمسون وسبعمائة آية وهو أكثرهم إيراداً للقراءات القرآنية وذكر أصحابها .

وفي شرح الأصفهاني قرابة ((٤٠٠)) أربعمائة آية ، وهو الذي يلي الأصفهاني في كثرة إيراد القراءات القرآنية . أمّا عدد الآيات في شرح الواسطي فهو لا يتجاوز ((١٢٠)) سبعين ومائة آية ومن بينها آيات فيها قراءات مختلفة وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .^(١)

الحديث الشريف

الأصفهاني :

أورد في شرحه حوالي خمسة عشر حديثاً استشهد بها على بعض المسائل النحوية واللغوية .^(٢)

ابن برهان :

أورد في شرحه سبعة أحاديث مستشهداً بها على بعض المسائل اللغوية ، أمّا المسائل النحوية فلم يستشهد عليها بالحديث الشريف دأبه في ذلك دأب متقدمي نحاة البصرة الذين كانوا يتحاشون الاستشهاد بالحديث على المسائل النحوية لجواز روايته بالمعنى .

(١) انظر شرح اللمع لابن برهان ص ٧٢ ، ٧٨ وشرحه للأصفهاني ص ١٢٠ وهذه الدراسة ص ٦٨

(٢) انظر دراسة شرح اللمع للأصفهاني ص ١٢١

(٣) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص ٧٨ ، ومتممه ص ١١٥ ، ١٦٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥

الواسطى :

لم يستشهد بالحديث لا فى المسائل النحوية ولا اللغوية وقد سبق التنبيه على ذلك ^(١) .

الشعر

ابن برهان :

أورد فى شرحه أكثر من ((٤٠٠)) أربعمائة بيت من الشعر نسب بعضها وترك بعضا بدون نسبة ، كما قام ببيان معانى بعضها ^(٢) .

الأصفهاني :

أورد فى شرحه حوالى (٣٤٠) أربعين وثلاثمائة بيت نسب أكثرها إلى قائلها واهتم بشرح لغتها وبيان معانيها ، وذكر أوجه إعرابها ورواياتها ^(٣) .
الواسطى :

لم يورد فى شرحه إلا قرابة ستين بيتا نسب بعضها إلى أصحابه واعتنى ببيان أوجه الإعراب المحتملة فيها كما سبق بيانه ^(٤) .

الأمثال والأقوال العربية

اتفقت الشروح الثلاثة على الاستشهاد ببعض أقوال العرب وأمثالهم التى كانوا يضربونها ويتداولونها فيما بينهم ^(٥) .

(١) انظر هذه الدراسة ص ٨٨

(٢) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص ٧٨ ، ٧٩

(٣) انظر دراسة شرح اللمع للأصفهاني ص ١٢٢ وما بعدها .

(٤) انظر هذه الدراسة ص ٨٦

(٥) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص ٧٩ ودراسة شرحه للأصفهاني ص ١٢٦

وهذه الدراسة ص ٨٨

النحاة وآرائهم

اشتركت الشروح الثلاثة في ذكر أسماء كثير من النحاة المشهورين وحفلت بأقوالهم وآرائهم واختلافاتهم .

وقد وردت في شرح الواسطي وابن برهان أسماء نحاة لم يرد ذكرهم في شرح الأصفهاني من أمثال قطرب وابن درستويه وابن كيسان وغيرهم^(١)

أصول اللغة

تبرز في الشروح الثلاثة شدة عناية أصحابها بأصول اللغة من سماع وقياس وعلة وعامل واستحسان واستطراد وضرورة وشذوذ، وإن كان ابن برهان يفوق صاحبيه في هذا المجال بسبب تأثره بالذکر المنطقي الفلسفي^(٢) .

مذاهب أصحابها النحويين

كثيرا ما تتفق اتجاهات مجموعة من العلماء وتتوحد أفكارهم كما هو حاصل لأصحاب هذه الشروح من الميل إلى المذهب البصري وترجيحه مع المحافظة على حرية الرأي والابتعاد عن التقليد الأعشى .

(١) انظر شرح اللمع لابن برهان ص ٣٨٢ ، ٦٨٥ ، ١٧ ، ١٧ ، ٥٤ ، ١٣٨ ،

٥٠٥ ، و ٢٨١ ، والتحقيق ص ٤ ، ٢٤٦ ، ٤٥٢

(٢) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص ٨٣ وما بعدها ودراسة شرح اللمع للأصفهاني ص ١٢٦ وما بعدها وهذه الدراسة ص ٨٩ وما بعدها .

= فهم جميعا يرون رأى البصريين فى الغالب ولكنهم مع ذلك يذكرون آراء الكوفيين ويناقشونها مناقشة علمية ، ولربما استحسنوا بعضها وأخذوا به^(١) .

نماذج من الشروح الثلاثة

سنورد هنا نصين مختلفين من كل واحد من هذه الشروح نستشف من خلالهما ما فى هذه الشروح من نقاط اختلاف أو اتفاق ، وما تميز به بعضها من نقص أو زيادة أو إيجاز أو إطناط وإليكم تلك النصوص والتعليق عليها :

(١) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص ٨٣ وما بعدها ودراسة شرح اللمع للأصفهاني ص ٩٨ ، وما بعده وهذه الدراسة ص ٤٧ .

النص الأول

باب جمع التأنيث :

ابن برهان :

جمع المؤنث السالم :

((فأما المؤنث فتجمعه بالالف والتاء تقول : هند وهنداء ومسلمة ومسلمات وكان القياس : مسلمتات، ولكنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفي تأنيث في لفظ واحد فحذفوا الأولى .

وتقول : حبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فتقلب الألف ياء ، والهمزة واوا ولاتحذفهما ، لأنك لاتجمع بين علامتي تأنيث بلفظ واحد .

إذا رمت الرفع ضمت التاء ، وإذا رمت النصب والجرف فأكسر التاء ولاثفتحها لئلا يكون الفرع أو سع من أصله ، وتنون التاء وليس ذلك تنوين المصروف لأنه تعالى قال : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ^(١) ﴾ فنون وهولا ينصرف ولكن التنوين في هذا رسيل النون في زَيْدِينَ تقول : جاءني مسلماتٌ زيدٍ ^(٢) .

ورأيت مسلماتٍ زيدٍ ، فتكسر التاء وإن كانت منصوبة ، والالف والتاء علامة الجمع والتأنيث ، والواو في «زيدون» علامة الجمع والتذكير والرفع والعقل لأنك تقول حمامٌ وحماماتٌ وهو مذكر ^(٣) .))

(١) الآية ١٩٨ من سورة البقرة

(٢) الرسيل الموافق . السالم " رسيل " ١٢ : ٢٠٢

(٣) انظر شرح اللمع لابن برهان ص ٢٦

((باب جمع التأنيث))

(إذا جمعت المؤنث جمع السلام زنت فى آخر الاسم ألفا وتاء) وإنما زنت حرفين ؛ لأنك لوزنت ألفا وحدها لالتبس بالتثنية فاحتجت إلى حرف آخر من حروف المد ؛ لأنها أولا ما زيد ، فلم يمكن ذلك ، فزنت حرفا يشبه الواو وهو التاء ؛ لأنها تبدل منها ، الأثرى أنك تبدلها من الواو فى ((تراث)) فإذا ثبت هذا فالتاء مضمومة فى الرفع مكسورة فى الجر والنصب ، وإنما حمل النصب على الجروقد وكان يمكن أن تفتح التاء فى النصب ؛ لأن هذا الجمع يشبه الزيديين ونحوه والياء ثم علامة الجر والنصب ، فلذلك جعلت الكسرة فى مسلمات تدل على النصب والجر .

ووجه شبه مسلمات بالزيديين من قبل أنه جمع كما أنه جمع ، وجمع سلامة كما أنه جمع سلامة ، والعلامة فى آخره كما أن العلامة فى آخر مسلمات . والمؤنث فرع على المذكر فخشوا أن يعطوا المؤنث حكما ليس للمذكر مثله لأنه فرع عليه .

فالألف والتاء والضمة عليها بمنزلة الواو فى الزيدون ، والتنوين فيها بمنزلة النون فى ((الزيدون))

فكما أن الواو تدل على الرفع والتذكير والجمع فكذلك الألف والتاء والضمة تدل على الرفع والتأنيث والجمع .

فإن كان فى الاسم المؤنث تاء التأنيث حذفها فى الجمع ؛ لثلاث جمع بين تأنيثين تقول فى مسلمة : مسلمات وكان الأصل مسلمات فحذفت التاء الأولى وكانت أولى بالحذف ؛ لأن الثانية تدل على الجمع والتأنيث .

فإن قيل : أنتم تقولون فى جمع ((حبلَى)) حَبَلِيَّات فقد جمعتم بين تأنيثين وهى الياء والألف والتاء .

فالجواب أن الألف في حبلى للتأنيث فلما جمعناها انقلبت ياء لثلاث جمع بين ألفين ، فألف التأنيث قد زالت بقلبها ياء أن تكون للتأنيث .
فإن قال : لم قلبتم الألف في ((حبلى)) ياء ، إذا جمعتموها ولم تحذفوها فتقولوا حبلات ؟

قيل له : إنما لم تحذف حملا على التثنية ، إذا قلت : حبلان ، لأن المزيد في جمعها ألف كما أن المزيد في التثنية ألف ، ولم تحذف الألف في التثنية ، لأننا كرهنا أن يلتبس بالواحد إذا أضفته .

وإذا جمعت ما في آخره همزة قبلها ألف وهي للتأنيث نحو : حمراء قلبتها واوا فقلت : حمراوات .

وإنما قلبتها واوا ، لأنه لم يخل أن تقلبها ياء أو همزة أو واوا ، فلم تقلب ياء ، لأن الياء مما يؤنث بها وهي أقرب إلى الألف من الواو ، ولم تقلب همزة لثلاث تجتمع الأمثال فقلبت واوا لذلك ، فجمعوها بالواو دون الياء والهمزة ، وقد تجمع بالهمزة ، ولا خلاف أن الواو أجود^(١) .

الألفان

((باب جمع التأنيث))

((اعلم أن الاسم المؤنث على ثلاثة أضرب مؤنث بالتاء ومؤنث بالألف المقصورة ومؤنث بالألف الممدودة .

فما كان من ذلك مؤنثا بالتاء فنحو : مسلمة وعمة ،

تقول : فى جمعه مسلمات وعمات ، والأصل مسلمتات وعمتات ، فحذفت التاء الأولى كيلا تجتمع فى الاسم الواحد علامتا تأنيث ، ولأنها لو أثبتت لكان علامة التأنيث حشوا وهى لا تكون ، الاطرفا ، ألا ترى أنَّ من قال : علقات لم يحكم على ألفها بألف التأنيث كما حكم عليها فى ((علقى)) لأنَّ علامة التأنيث لا تنفع حشوا .

وهذه التاء تكون فى الرفع مضمومة وفى النصب والجبر مكسورة تقول : هذه مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُفَسِّدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ۖ ﴾^(١) . وإنما كسرت فى موضع النصب ولم تفتح لأنَّ هذا جمع سلامة المؤنث ، والمؤنث فرع للمذكر .

وقد أثبتنا بالدليل قبل أنَّ المذكر يستوى نصبه وجره إذا قلت : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين ، فالمؤنث تابع له ، وسوى هين نصبه وجره كما كان فى المذكر بأن كسرت التاء منه والكسرة بعض الياء ، والتنوين الذى بعد الكسرة والضمة هاهنا بمنزلة النون هناك ، ألا ترى أنَّ عرفات من قوله تعالى : (فَإِذَا أَفْضْتُمْ^(٢) مِنْ عَرَفَاتٍ) اسم مؤنث معرفة يجب ترك صرفها ولم تصرف ، والتنوين الذى فيها ليس بالتنوين التى للفرق بين الصرف وتركه وإنما هو بأزاء النون .

(١) الآية ٤١ من سورة فاطر

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٨

فإن قال قائل : وكيف تدعون هذا وأنتم تقولون : المسلمات فتحذفون التنوين مع الألف واللام ولا يجوز حذف النون معها ، ألا ترى أنكم تقولون المسلمون ، فكيف يكون التنوين بأزاء النون ؟

فالجواب أن التنوين بأزاء النون ، وإنما حذفت لسكونها فهي مشابهة للتنوين الذى للفرق بين الصرف وتركه ، فأما النون فتثبت مع الألف واللام ، لأنها تحركت للالتقاء الساكنين ، فتحركها قواها ، فلم تتسلط المعرفة على حذفها فالتنوين هناك كالنون .

فأما إذا سميت بمسلمات قلت : هذه مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات ، فتكسر التاء وتبقى التنوين كعرفات . ((

ومنهم من يفتح التاء فى النصب والجرح فيحذف التنوين فيقول : رأيت مسلمات ومررت بمسلمات .

وقد روى بيت امرئ القيس :

تنورتها من أذرع^{٢٥} رعات^{٢٦} وأهلها^{٢٧} بيثرب^{٢٨} أدنى دارها^{٢٩} نظر^{٣٠} عالى^{٣١} الى

ومنهم من يكسر التاء ويترك التنوين وهو قول أبى إسحاق والمبرد وليس بالصواب والوجه الفتح مع ترك التنوين قال لأنه كطلحة ولا اعتداد بالألف كما لا اعتداد بها فى هيات حيث فتحت التاء .

فإن كان المؤنث بألف مقصورة قلبتها ياء فى الجمع كقولك : حُبَلَى تقول فى جمعها : حُبَلَيَات ، وَسَكْرَى تقول فى جمعها سَكْرَيَات ، ولم تحذف الألف ها هنا كما حذفت التاء فى مسلمة ، لأن الألف ها هنا تغيرت صورتها إلى الياء فلم يكن ذلك مؤديا إلى جمع بين علامتى تأنيث ، فإن كان المؤنث بألف ممدودة قلبتها واوا فى الجمع تقول فى صحراء : صحراوات ، ولم تقلبها ياء للفرق بين المقصور والممدود ولاندعها همزة كما كانت فى المفرد ، لأنه يجتمع ثلاث ألفات ، وكان قلبها هذا واوا أولى من قلبها ياء والياء المقصورة

أولى لقولهم : مَكْرِي ، وَحُبْلَى بِالْإِمَالَةِ ، وَالْإِمَالَةُ مَمْتَنَةٌ فِي الْمَمْدُودَةِ فَاعْرِفْ ذَلِكَ .^(١)

التعليق

(١) لم يذكر ابن برهان والأصفهاني شيئا من متن اللمع ، أمّا الواسطي فقد جاء بفذلكة من المتن ثم اتبعها بالشرح .

(٢) انفرد الواسطي بذكر سبب زيادة الألف والتاء دون غيرها من الحروف .

(٣) اتفقوا على حذف التاء مّا كان مختوما بها عندما يجمع ، نحو مسلمات

قالوا إن أصله مسلمتات حذفت منه التاء الأولى لثلاثي يجمع بين حرفي

تأنيث في كلمة واحدة ، زاد الأصفهاني سببا آخر وهو أنّها لو اثبتت لكانت

علامة التأنيث حسوا .

وعلى الواسطي لحذف الأولى بأنّ السبب هو أنّ الثانية تدل على الجمع

والتأنيث ، وذكر اعتراضا قد يرد عليه ثم أجابه عنه .

(٤) اجمعوا على قلب الألف المقصورة ياء ، وقالوا إنّها لا تحذف ، لأنها بعد القلب

لم تعد علامة للتأنيث ، وعليه فلا يحصل بها الجمع بين علامتي تأنيث .

(٥) تطرق ابن برهان والواسطي عرضا إلى الحديث عن وار الجمع وقالوا : إنّها

تدل على الجمع والتذكير والرفع وزاد ابن برهان ((العقل)) أمّا الأصفهاني

فلم يتحدث عنها في هذا الموضع .

(٦) أجمعوا على أَنَّ هذا الجمع يرفع بالضة وينصب بالكسرة وذكروا أَنَّ السبب في ذلك هو كون هذا الجمع فرعاً لجمع المذكر السالم وعلامة النصب والجبر في جمع المذكر واحدة ، وقالوا لِمَنْ فتحها يجعل الفرع أوسع من أصله ، وانفرد الواسطي بذكر وجه الشبه ، بين ((مسلمات والزيدتين))

(٧) كذلك أجمعوا على أَنَّ التنوين في هذا الجمع ليس تنوين صرف وإنما هو لمقابلة النون في جمع المذكر السالم ، وقد أطنب في ذلك الأصفهاني وجاء ببعض الافتراضات ثم أجاب عنها .

(٨) انفرد الأصفهاني ببيان إعراب ماسمى به من هذا القبيل فقال إِنَّ الإعراب المشهور فيه هو نصبه وجره بالكسرة مع التنوين فيقول : رأيت مسلمات ومررت بمسلمات .

وقد روى بهذا بيت امرئ القيس

تنورتها من اذرعات وأهلها
بيثرب أدنى دارها نظر عالى
وقال إِنَّ أبا إسحاق والمبرد يكران الثاء في النصب والجبر ويحذفان التنوين وقد رد عليهما في ذلك .

(٩) أجمعوا على قلب همزة التأنيث الممدودة واوا في الجمع وذكر الواسطي والأصفهاني السبب في اختيار الواو عن غيرها من الحروف .

وزاد الواسطي القول بأنها قد تجمع بالهمزة وَأَنَّ قلبها واوا أجود .

النص الثاني

المفعول له

ابن برهان :

((المفعول له هو غرض الفعل وعذره ، ولذلك يجاب به من

يقول : لأى علة فعلت ؟ فتقول : لإكرامك ،

ومن شرطه أن يكون مصدرا ، لأنَّ الداعى إنمَّا يكون حدثا دون أن يكون عينا ،

وينبغى أن يكون العامل فيه فعلا من غير لفظه ، لأنَّ الشئ لا يتوصل به إليه

وإنمَّا يتوصل به إلى غيره ، وينبغى أن يكون باللام نحو جئت لإكرامك .

ولك أن تحذف المصدر وتقيم ما أضيف إليه مقامه على حد . :

﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ^(١) ﴾ فتقول : جئت لزيد ، فإن حذفت اللام لم يكن بد من

إثبات المصدر فتقول : جئت إكرامَ زيدٍ .

قال حاتم :

﴿ وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَخْبَارَهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللَّثِيمِ تَكْرِمًا ^(٢) ﴾

وقد جمع هذا البيت من مكارم الأخلاق ، لأنه قد صرح عن الكرام ليكونوا

خيرة ، إذ لا يضيع العرف في الكريم لزكاة الطبيعة فيه .

﴿ وَأَصُونُ نَفْسِي عَنْ مُقَاَنَعَةِ اللَّثِيمِ ^(٣) ﴾

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف

(٢) هذا البيت من بحر الطويل وهو لحاتم الطائي ، انظره في ديوانه ص ٨١

والحماسة البحترية ١٧١ .

(٣) يبدو أنه عجز بيت من الكامل ولم اعثر عليه في غير شرح اللمع

لابن برهان ص ١٢٦ ولم ينسب فيه إلى قائله .

كما قال :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِنِي فَمَضَيْتُ شَتَّ قُلْتُ لِيَعْنِينِي
 غَضَبَانِ مُتَلْتَلَيْنِ عَلَى إِيَّاهَا بَسُّهُ لِيَنِي وَجَدَكَ سَخَطُهُ يَرْضِينِي (١)
 وقال الله تعالى ﴿ وَاعْرُضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ (٢) ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا
 عَنْهُ ﴾ (٣) ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾ (٤) وقال النبي صلى الله عليه وسلم :
 أصبحت يا ابن مسعود كريما على الله (٥)

وليس لك أن توالى بين حذف اللام والمصدر فتقول فى جئت لإكرام زيد ،
 أو جئت إكرام زيد : ((جئت زيدا)) فتنبه نصيب المفعول به .

(١) البيت الأول من البيتين "من الشواهد الشائعة وقد نسب سيبويه إلى رجل
 من بنى ملول ونسب فى الأصمعيات إلى شمر بن عمرو الحنفى ، وفى الحماسة
 عميرة بن جابر الحنفى وهو من بحر الكامل ،

والثانى ذكره ابن برهان فى شرحه للمع ، وانظر الكتاب ١ : ٤١٦ ،
 والكامل ٢ : ٨٠ ، والخصائص ١ : ٢٣٠ ، والامالى الشجرية ٢ : ٣٠٢ والأصمعيات
 ١٢٦ ، والحماسة ١٧١ ، وشرح المع لابن برهان ص ١٢٦ ، ١٢٧

(٢) الآية ١٩٩ من الاعراف

(٣) الآية ٥٥ من القصص

(٤) الآية ٧٢ من الفرقان

(٥) ذكر محقق شرح المع أنه لم يهتد إلى مكانه من كتب الحديث وقد
 بحثت أنا أيضا عنه فلم أعثر عليه .

واعلم أَنَّ الباء تقوم مقام اللام قال الله تعالى : ﴿ فَبُظِّلَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ^(١) ﴾ ومن ذلك قوله سبحانه ، ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ^(٢) ﴾ ولا فرق بين تنكير المصدر وتعريفه قال العاج :
 يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جَهَنَّمَ مَخَافَةَ "وَزَعَلِ الْمَجِيدُ" —————
 وَالْهَوَلُ مِنْ سَهْوٍ الْهَبَسُ

وَأَنشُد :

قَدْ كُنْتُ دَايِمْتُ بِهَا حَسَنًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانِ —————
^(٣)

واعلم أَنَّ العاقل أو من يعلم علمه لا يفعل فعلاً إلا لغرض قال تعالى :
 ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ وكى معناها الغرض ، وقد ترد حتى بذلك
 المعنى .

وكذلك الكاف في قوله ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ^(٤) ﴾ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَالَهُ تَكُونُوا
 تَعْلَمُونَ ^(٥)

وعلى هذا يكون التقدير في قول الخليل وسيبويه : ﴿ وَبِئْسَ كَانَتْ أَيْ عَجِيبٌ
 لَّأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ .

وحكى سيبويه : كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ ، والتقدير : لَّأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ
 فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ ، وما زائدة بين الكاف وأن .

وتقول : قمت عليه يقوم معي ، فتكون على بمعنى كى ، قال ابن دريد : وكلمة
 أهل اليمن يقولون : فعلت ذاك من جفرك ، أى من أجلك ^(٧) .

(١) النساء الآية ١٦٠

(٢) المائدة الآية ٥٢

(٣) المؤمنون الآية ١١٥

(٤) البقرة الآية ١٥١

(٥) البقرة الآية ٢٣٩

(٦) القصص الآية ٨٢

(٧) شرح اللمع لابن برهان من ص ١٢٦ الى ص ١٢٩

الواسطى

((باب المفعول له))

((وهو قولك : جئتكَ مخافة الشر ، وكراهية المأثم ، تقديره : لمخافة الشر
ولكراهية المأثم .))

ولهذا سمي المفعول له ، ثم حذفوا اللام استخفافا ، ويكون معرفة ، ولا يقام
مقام مالم يسم فاعله ، لما قد لحقه من التغيير الذى قد حصل فيه من
الحذف .

وأىضا فإنه غرض للفعل فإذا رُفِعَ زال عن ذلك المعنى ويحتاج إلى أربعة
شروط :

أن يكون مصدرا ، وأن يكون فعله الذى عمل فيه من غير لفظه ، وأن يكون
عذرا لوقوع الفعل جوابا لمن سألَكَ لم فعلت؟^(١) .

الأصهانى

((باب المفعول له))

(اعلم أنَّ المفعول له لا يكون إلا مصدرا ويكون العامل فيه فعلا من غير لفظه
وإنما يذكر المفعول له ، لأنه عذر وعلة لوقوع الفعل قبله ، تقول : زرتك
طمعا فى برك ، وقصدتك ابتغاء لمعروفك ، أى : زرتك للطمع ، وقصدتك لابتغاء
المعروف ، قال الله تعالى : **لَيَجْعَلُنَّ أَصَابِعُهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ**
الْمَوْتِ أى لحذر الموت .

(١) التحقيق ص ٢٢١ ، ٢٢٣

قال حاتم الطائي :

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَخَا رَهْ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرَامَا
أى ، لا تخاره وللتكريم ، فلما حذف اللام منه نصبه بالفعل الذى قبله ^(١)

قلت : المفعول له مصدر لعله وقوع الفعل قبله ، وسبب فى إيجاده وهو فى الحقيقة جواب : " لَمْ " وذلك ؛ لأن القائل إذا قال : جئتكَ كأنه قيل له :
لم جئت ؟ فقال : لطمع فى برك ، فحذفت اللام فأفضى الفعل إلى ما بعده
فنصبه ..

وقد يكون هذا المصدر معرفة ونكرة خلافا لأبى عمر ، فإنه لم يجوز فيه ، إلا
النكرة ، وقوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ حجة عليه ، وكذلك بيت حاتم :
وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَخَا رَهْ
حجة عليه .

فإن قال : أكثر ما فى هذا أن المصدر مضاف وإضافة قد يجوز أن تكون فى ^(٢)
تقدير الانفصال كما هو فى اسم الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾
وقوله : ﴿ عَارِضٌ مُّطِرْنَا ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ ثَانِي عَطِفِهِ ﴾ ^(٤)
فالجواب : أن هذا فى اسم الفاعل جائز ولا يجوز فى المصدر .

(١) ما بين القوسين () من متن اللمع

(٢) الفاتحة الآية ٣

(٣) الأحقاق الآية ٢٤

(٤) الحج الآية ٩

لأن اسم الفاعل يجرى على الفعل ويشبهه في حركاته وسكناته ، فالإضافة فيه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال في تقدير الانفصال فأما المصدر وإن كان يعمل بشبه الفعل فإنه اسم غير جار على الفعل لاقى حركاته ولاقى سكناته ، ثم هذا الكلام لا يصح من أبى عمر لأنه جاء :

فَلَبِيتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَدُّوا الْإِغَارَةَ فَرَسَاناً وَرُكْبَاناً

فنصب الإغارة ؛ لأنه مفعول له ، وهو معرفة .

ولا يكون منصوباً بشدوا ؛ لأن شَدُّوا لازم ومعناه : وثبوا كقوله :

وَأَنْذِرْ إِنْ لَقِيتُ بِأَنْ أَشَدَّ . فافهم .

والمفعول له وإن كان مصدراً فإنه لا يجوز أن يقوم مقام الفاعل كما جاز ذلك في سائر المصادر .

لأقول : جئ ابتغاء الخير كما تقول : سير عليه سيرٌ شديدٌ ، والاختش يجيز ذلك وليس بالسهل لقلة تصرف هذا الباب .

فلا يجوز قياسه على سائر المصادر ولا على الظروف ؛ لأن الظروف قد اتسع فيها وأجيز فيها ما لا يجوز في الأسماء الصرفية ، ألا ترى أنه فصل بها بين العامل والمعمول في نحو قولهم : كان قبك زيد راغباً ، وإن في الدار زيدا ، وقالوا : كل يوم لك ثوب^(١) .

(١) شرح اللمع لأصفهاني ص ٤٧٦ ، ٤٧٨

التعليق

(١) انفرد الأصفهاني بذكر متن اللمع في هذا الباب ،
 (٢) صرح ابن برهان باشتراط كونه مصدرا ثم قال :
 « وينبغي أن يكون العامل فيه فعلا من غير لفظه - - - - - »

وينبغي أن يكون باللام نحو جئت لإكرامك (١٠)

أما الواسطي فقد صرح باحتياجه إلى أربعة شرائط وهي :

١- أن يكون مصدرا ، وأن يكون فعله من غير لفظه ،

٢- وأن يكون عذرا لوقوع الفعل ، وأن يكون جوابا لمن سالك لم فعلت ؟ ،

وأما الأصفهاني فقد أورد متن اللمع وهو متضمن للشروط ثم شرحه وفصله ،

(٣) علل ابن برهان لاشتراط كونه مصدرا ، وكون العامل فيه من غير لفظه

ولم يعلل الآخران لذلك .

(٤) ذكر ابن برهان أنه يجوز أن يحذف المصدر ويقام ما أضيف إليه مقامه

واستشهد على ذلك ببیت من الشعر ٤

وقد قاده الحديث عن هذا البيت إلى الخروج عن الموضوع والدخول في الحديث
 عن مكارم الأخلاق فذكر أنبياء وآيات وحديثا تدل على مكارم الأخلاق وتحث
 عليها .

أما الشارحان الآخران فلم يتحدثا عن حذف ذلك المصدر .

(٥) انفرد ابن برهان بذكر جواز قيام الباء ومن مقام اللام ، وذكر أيضا
 أن معنى كي هو الغرض وقد ترد بذلك المعنى ((حتى ، والكاف ، وعل ، وجفر))
 وذكر أيضا توجيهها من الخليل وسيبويه لقوله تعالى ﴿ وَيَكْفُرْ ﴾

٦) تحدث الثلاثة عن حكم تعريفه فقال ابن برهان :

((ولا فرق بين تنكير المصدر وتعريفه))

وقال الواسطي :

((ويكون معرفة))

أما الأصفهاني فقد بسط القول في ذلك وذكر أنَّ أبا عمر يمنع تعريفه

وقد رد الأصفهاني هذا القول : وذكر بعض الاعتراضات ثم أجاب عنها ،

وقد قاده ذلك إلى الحديث عن نوع الإضافة مع اسم الفاعل .

٧) صرح الواسطي والأصفهاني بمنع إقامة المفعول له مقام الفاعل وذكر كل

منهما علة لم يذكرها الآخر .

وقال الأصفهاني إنَّ الأخفش يجيز إقامته مقام الفاعل ، قال الأصفهاني : لا وليس

ذلك بالسهل ((ثم أفاض في الموضوع .

وتطرق إلى التوسع الذي يجوز مع الظرف والمجرور .

المبحث العاشر مأخذ وملاحظات

لقد سبق أن بينا المكانة العالية والدرجة الرفيعة التي تبوأها الشارح وأوضحنا أن كتابه هذا هو أعظم شاهد على ذلك لما اشتمل عليه من المباحث النحوية والصرفية وما تضمنه من أقوال كبار النحاة وآرائهم .
ولكننى من خلال مصاحبتى له فى هذه الحقبة الطويلة تنبعت إلى بعض الأمور الطفيفة التى يمكن أخذها عليه، ولم يكن ذلك ليحيط من قدر الشارح ولا ليقبل من قيمة الكتاب، فالعمل الإنسانى مهما بلغ من الجودة والاتقان محل نقص كالإنسان نفسه، فالكمال المطلق لله العلى القدير وحده .
والىكم تلك المآخذ والملاحظات :

(١) قال بضعف قراءة النصب فى قوله تعالى : ﴿ كُنَّ فَيَكُونَنَّ ﴾ وهى قراءة سبعة متواتره قرأ بها ابن عامر كما صرح بذلك هو نفسه وكذلك قرأ بها الكيسانى من السبعة^(٢) . ولعل ذلك حصل منه سهواً .

(٢) نسب إلى سيبويه القول بإثبات ياء المنقوص عند مناداته . فقال :

((واختلفوا فى قاض ونحوه إذا نودى فسيبويه يثبت الياء، لأنه لاثنوين فيه فزارع ما فيه اللام .

(١) انظر التحقيق ص ٤٨٣ ، ٤٨٤ .

(٢) انظر حجة القراءات ص ٦٠٣ والنشر ٢ : ٢١٢ .

وأما يونس فيحذف الياء قال : لأنَّ النداء باب حذف وتغيير فحذفت الياء
كما حذفت التنوين^(١) .

ونسبة هذا الرأي إلى سيبويه خاطئة فماحب هذا الرأي هو الخليل وليس
سيبويه كما صرح بذلك سيبويه في كتابه إذ يقول :
((وسألت الخليل عن القاضى فى النداء فقال : اختار ياقاضى كما اختار
هذا القاضى^(٢))) .

أما سيبويه فيرجح حذف الياء الذى هو اختيار يونس، قال فى الكتاب أيضا :

((وأما يونس فقال : ياقاضٍ وقول يونس أقوى ؛ لأنه كما كان من كلامهم
أن يحذفوا فى غير النداء كانوا فى النداء أجدر ؛ لأنَّ النداء موضع حذف
يحذفون التنوين ويقولون : يا حارٍ ويا صاحٍ ويا غلامٍ أقبل^(٣))) .

(٣) تحدث عن ألف الاثنين ووار الجمع المتصلتين بالفعل فقال :

((والألف فى تضريان والوار فى تضربون هما الفاعلتان بلا خلاف^(٤))) .
ونفى الخلاف فى هذه المسألة غير صحيح فقد خالف فيها أحد أبرز أئمة
النحو وهو المازنى فقال إنَّهما حرفان يدلان على التثنية والجمع والفاعل
ضمير مستتر^(٥) .

(١) التحقيق ص ٥٣

(٢) انظر الكتاب ٤ : ١٨٤

(٣) انظر الكتاب ٤ : ١٨٤

(٤) التحقيق ص ٤٥٧

(٥) نسب له القول بذلك العلوى فى شرحه للمع ق ١٥٩ ، وابن جيمه فى

— شرحه لألفية ابن معط ١ : ٣٦١ ، والدمايينى فى تعليق الفرائد ص ١ : ١٦٠

(٤) نسب لأبى على القول بأن ألف الوصل زيدت متحركة فقال :
 ((فأبو على ينهيه إلى أنها زيدت متحركة قال : لأنها لو زيدت ساكنة
 لاحتاجت إلى متحرك يتوصل به إليها فكان يتسلسل فزادوها متحركة بالكسر لذلك^(١) ،

وما نسب لى على لم أعر عليه فى كتبه التى تحت يدى ، وقد نسب له فى
 كتب النحو خلاف ذلك وهو القول بأنها زيدت ساكنة^(٢) .
 (٥) عطف بأم بعد هل فى موضعين من الشرح^(٣) .

والواجب عليه أن يعطف بأو لأن ((أم)) لا يعطف بها إلا بعد همزة التسوية
 أو الهمزة النائية عن لفظ ((أى)) كما قال ابن مالك فى ألفيته :

وأم بها اعطف ، اثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أى مغنية

(٦) ذكر أن المصدر الميمى واسم الزمان والمكان من المثال يكون بفتح
 العين فى المصدر وبكسرها فى اسم الزمان والمكان^(٤)

وما ذكره ليس على إطلاقه فقد ذكر الصرفيون أن المثال الواوى يكون منه
 المصدر الميمى واسم الزمان والمكان على ((مفعِل)) بالكسر ومثلوا لذلك
 بالمؤعد مكسور العين فى الثلاثة قال سيبويه فى الكتاب :

((هذا باب ما كان من هذا النحو من نبات الواو التى الواو فيهن فاء
 فكل شئ كان من هذا ، فعلم فإن المصدر منه من نبات الواو والمكان يبنى على
 مفعِل وذلك قولك للمكان :

المؤعد والموضع والمورد ، وفى المصدر المؤجدة والمؤعدة))^(٥)

(١) التحقيق ص ٧١٢

(٢) صرح بذلك المرادى فى شرحه للألفية ٥ : ٢٧٤ وخالد الأزهرى فى التصريح ٢ : ٣٦٥

(٣) انظر التحقيق ص ١٦٦ ، ١٢٠

(٤) انظر التحقيق ٤٦٣

(٥) الكتاب ٤ : ٩٢ وانظر أنبى الكاتب ٥٥٤ ، وابن يعيش ٦ : ١٠٨ والتبصرة

والتذكرة ٢ : ٧٧٩ وشرح الشافية للرضى ١ : ١٢٠ والمفتاح فى الصرف ٦٠

- (٧) قال وهو يتحدث عن إعراب قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾ قال سيبويه : لا يقرأ بالرفع إلا من جهل كيف هي في المصحف^(١) .
- ومقولة سيبويه ليست هكذا فقد قال في كتابه :
- ((ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾ في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف^(٢) .))
- (٨) ذكر أن الأسماء تبني إذا وجد فيها أكثر من علتين^(٣) .
- وما قاله فيه نظر ؛ لأننا وجدنا بعض الأسماء فيه خمس علل ومع ذلك لم يقل أحد ببنائه نحو : ﴿ أَذَرَّ بَيْجَان ۖ ﴾ فيها العلمية ، والعجمة ، وزيادة الألف والنون والتأنيث المعنوي والتركيب .
- فلو كان وجود أكثر من علة من موجبات البناء لكانت هذه الكلمة مبنية . وأعود فأكبر أن هذه المأخذ قليلة وسهلة ولا تخفى من قدر الشارح ولا تنقص من قيمة الشرح . والله اعلم ...

(١) التحقيق ص ١٥٣

(٢) الكتاب ١ : ٥٩

(٣) انظر التحقيق ص ٥٧٢ ، ٥٧٦

وَصَفَ النَّسْخَ

وصف المخطوطات

لقد اعتمدت في تحقيقى لهذا الشرح على ثلاث نسخ منه مخطوطة وهى :

(١) نسخة دار الكتب المصرية

توجد هذه النسخة فى المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم ٥٧٦ نحو تيمور وتقع فى ١٢٥ ورقة وفى الورقة سبعة عشر سطرا، وفى السطر حوالى ثمانى عشرة كلمة ، وهى مشتملة على الشرح كاملا ، وقد مى العنوان من غلافها واعيدت كتابته بخط مغاير للقلم الذى كتب به الشرح . والعنوان المكتوب عليها هو : ((شرح اللمع فى النحو تأليف الشيخ الأستاذ أبى نصر القاسم بن محمد بن المباشر الواسطى النحوى الضرير توفى .. بمصر)) وهى مكتوبة بخط نسخ جيد وواضح ومشكولة ومقابلة ، وقد كتبت فى حواشيهـا بعض التصويبات كذلك كتب فى نهاية أغلب أبوابها كلمة ((بلغ)) وقد أثبت فى نهايتها تاريخ نسخها وهو شهر ذى القعدة من سنة أربع وثمانين وخمسمائة ، ولم يثبت عليها اسم الناسخ . وفى الورقة الأخيرة منها إجازة كتبها يحيى بن على الخطيب التبريزى لأحد تلامذته ونصها :

((قرأ على الشيخ الرئيس أبو المعالى احمد بن الحسن بن على ابن أبى عيسى بلغه الله محابه هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءه فهم ومعرفة وتبين ، وكتب يحيى بن على الخطيب التبريزى حامدا الله ومصليا على رسوله محمد وآله سنة سبع وسبعين وأربعمائة فى شهر رمضان منها)) .

وقد دفعت هذه الإجازة الدكتور حسين محمد شرف إلى القول بأن هذا الشرح للتبريزى وليس للواسطى . وقد بينت عدم صحة قوله عند حديثى عن شروح اللمع .

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً ورمزت لها ب (أ) وجعلت عنوانها هو عنوان الرسالة .
والذى دفعنى إلى اختيارها أصلاً عدة أمور منها :

- (١) كمالها وقلة السقط منها .
 - (٢) كونها مشكولة ومقابلة .
 - (٣) قدم تاريخ نسخها فزمن كتابتها ليس بعيدا من تاريخ وفاة الشارح الذى توفى فى القرن الخامسة وهى مكتوبة فى القرن السادس .
 - (٤) وجود تلك الإجازة بها فكونها قرئت على هذا الإمام الجليل يوثقها ويرفع من قيمتها ويعلى من شأنها .
- (٢) نسخة جوتا : _____ :

توجد هذه النسخة فى مكتبة جوتا بألمانيا تحت رقم ٢١٠ ومنها ميكرو فلم فى مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى .

وعدد أوراقها ١٣٨ ورقة فى كل ورقة ١٥ خمسة عشر سطرا وفى كل سطر ١٤ أربعة عشر كلمة ، وهى مكتوبة بخط نسخ عادى وقد وقع فيها سقط فى الأول منها والوسط ، وحصل تقديم بعض أوراقها الأولى على بعض .

فقد سقطت الورقة الثالثة والثامنة وقرابة نصف الثانية عشره ، هذا من أولها ، أما وسطها فقد حصل فيه سقط كبير شمل عدة أبواب من المنصوبات وهى : باب المصدر وباب المفعول به ، وباب ظرف الزمان ، وباب ظرف المكان وباب المفعول له ، وقد اشرت إلى ذلك فى مكانه من التحقيق .

وبعض أوراقها حصل بها طمس .

أما عنوانها فهو : كتاب شرح اللمع شرحه الشيخ الامام العالم أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطى رحمه الله .

وفى ورقة الغلاف كتابات أخرى مطموسة لم استطع قراءتها .

أما الورقة الأخيرة فقد كتب عليها ما يلي :

تم شرح أبي نصر رحمه الله كتبه على بن محمد نسختها من نسخة ذكر كاتبها
أنه نسخها من نسخة قرأها الرئيس هبة الله بن محمد بن علي ابن السراج على
الشيخ الامام أبي منصور بن الجواليقي رحمه الله [ت ٥٤٠ هـ م]

وكان تاريخه لواحد وعشرين وخمسمائة .

ولم أتمكن من التعرف على النسخ لأن اسمه واسم والده من الاسماء الشائعة
التي لا يتميز بها أحد دون أحد .

وقد رمزت لها ب ((ب)) .

(٣) نسخة برلين

وهي موجودة في مكتبة برلين بالمانيا الغربية برقم ٥٩٦ ومنها ميكروفيلم
في مركز البحث العلمي .

وقد كتب على غلافها : شرح للمع ابن جنى في علم البلاغة تأليف الشيخ الأديب
الشاعر أبي منصور اسعد بن نصر ابن اسعد العبرتي وهو بخطه رحمه الله تعالى .
وكتب في نهاية الكتاب ما يلي :

((تم الكتاب بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين علقه
الاسعد بن نصر بن اسعد ابن العرتي بخطه .))

وفي الورقة الأخيرة كتبت ترجمة اسعد بن نصر ، وقد بينت عند حديثي عن شروح
اللمع خطأ نسبة هذه النسخة لاسعد بن نصر العبرتي وأثبت أنها نسخة من شرح اللمع
لأبي نصر الواسطي وذكرت أدلة ذلك .

وهي مكتوبة بخط نسخ جيد ومشكولة ومقابلة وتقع في ١٤٠ أربعين ومائة ورقة في كل
ورقة ١٥ خمسة عشر سطرا وفي كل سطر ما بين ١٥ و ١٧ كلمة وقد رمزت لها ب ((ج)) .
وسنرفق مع هذا الوصف صورا لبعض أوراق النسخ الثلاثة .

الکلیج یمنیہ

دوسرے

نسخہ الحیدر علیہ السلام
بازار الحیدر علیہ السلام
اور اسکی کتب و نسخہ

کتاب الحیدر علیہ السلام

نسخہ الحیدر علیہ السلام



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل القرآن

موسى بن جعفر بن محمد بن

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

لهذا الحروف ولا تمال الأسماء المنبهة لا تقول إذا وقع

لا تهمز الواو في أمانه فاجعلها على نحو الأسماء وقد انما

أسماء على غير ما سرفاهو بعدد الحجاج والعجاج وأما أمانه

أشبهه الاشتقاق ولاز الحجاج والعجاج على الألف

بشبهه ما به وتسمى الألف في أمانه مع اسماء الألف

في الحساب

والسنة على التي المصطفى والاه والسلام

انقول المراج من سنة

في القعدة سنة اربع ومانه وخمس مائة

في شهر ربيع الثاني سنة اربع ومانه وخمس مائة

في شهر ربيع الثاني سنة اربع ومانه وخمس مائة

في شهر ربيع الثاني سنة اربع ومانه وخمس مائة

في شهر ربيع الثاني سنة اربع ومانه وخمس مائة

في شهر ربيع الثاني سنة اربع ومانه وخمس مائة

في شهر ربيع الثاني سنة اربع ومانه وخمس مائة

في شهر ربيع الثاني سنة اربع ومانه وخمس مائة

المولى الهوى

الشيخ الامام العالم ابو بصير

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وآله الطيبين الطاهرين

الذين هم ائمة المرسلين

ورثة بعد نبيهم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو الفتح عثمان بن جني رحمه الله الكلام كله ملته اُضْرِبَ
اعلم ان الكلام كله عرْبِيَّةٌ وَعَجَمِيَّةٌ لا يخلو من ان يكون اسما او
فعلا او حرفا وانما كان كذلك لانهم راوا شيئا يخبر به وتخبر عنه
فسموا شيئا وهو من مما يسمى ولانه قد زاد على غيره ان يخبر
به وتخبر عنه وراوا شيئا يخبر به ولا يخبر عنه فسموه فعلا
وانما سموه فعلا لانه ما حوِّد من المصدر والعرب في المصدر
فعلا وراوا شيئا لا يخبر به ولا يخبر عنه وانما تعلق هذا بالاسم
حرفا هـ فاما الاسم فلا حذله عند سيبويه وله علامات
يعرف بها منها دخول الالف واللام في حروف الجر والتووين
والإضافة وقد جده ابن السراج فقال هو لفظ يدل على
معنى في نفسه غير متغير بزمانٍ مُحْصَلٍ كقوله اسمر
من وجهين احدهما ما حكاه نظربني كاب شواد الفقه
انظر الى كيف تصنع فاو لا ما حرف الجر والوجه الثاني
سبح ليل الخليل وفي الخبر لانه لا يخلو ان يكون اسما

نصفه الاو كاسم شبه جونا

شرح لمع ابن جني في علم البلاغة

تأليف الشيخ الأديب الشاعر

إلى منصور أسعد بن نصر

ابن أسعد القرني

وهو بخط

محمد

م



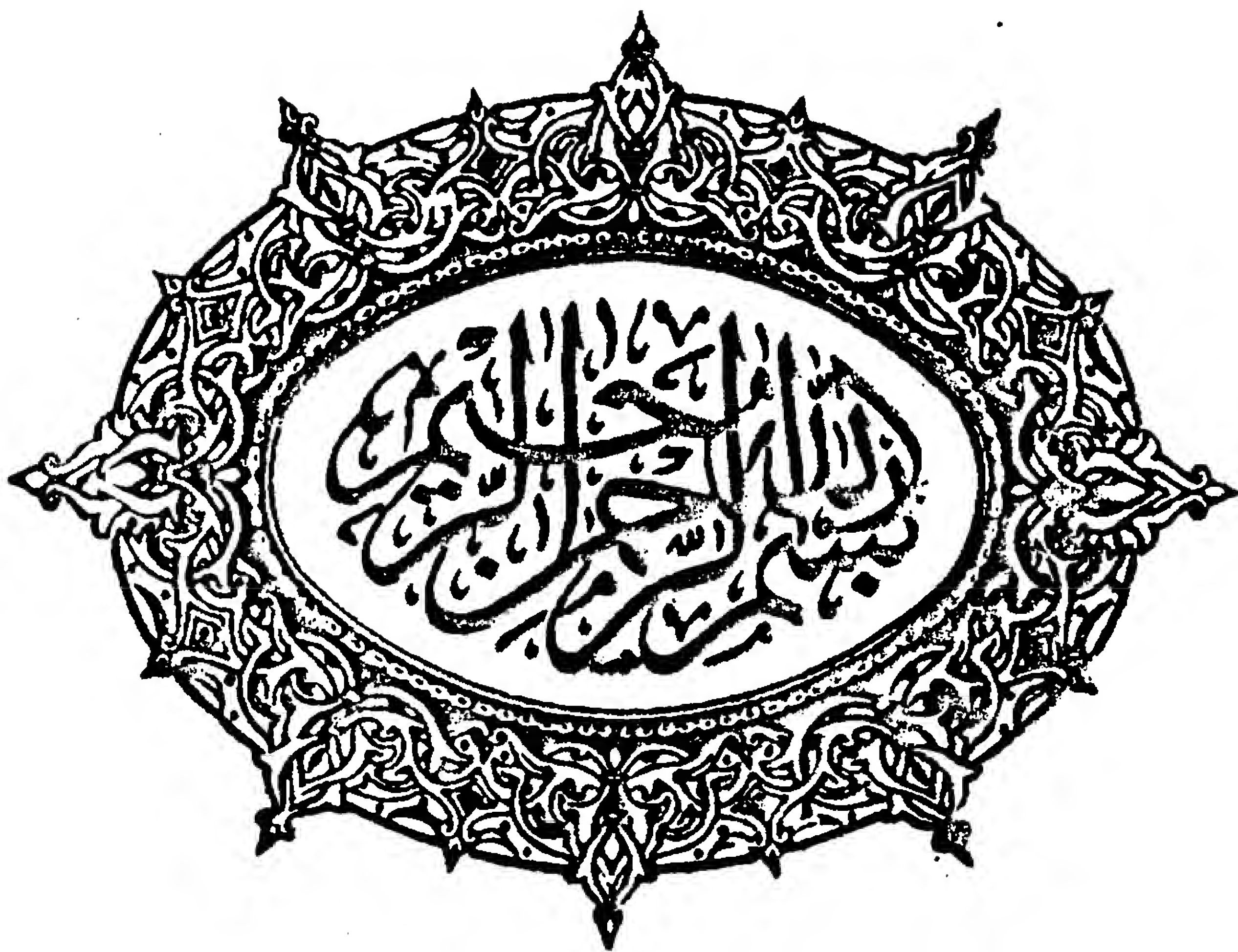
ورقة الغزاة مكره لشمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ عَزَّ وَجَلَّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْكَامِلُ
ثَلَاثَةُ أَصْرِبِ الْبَابِ قَالَ الْمُفَسِّرُ اعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ
عَرَبِيٌّ وَعَجَمِيٌّ لَا يَخْلُوْهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَشْأًا أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا وَإِنَّمَا
كَانَ كَلَامًا لَمْ يَمْزُجْ رَأْيًا شَيْئًا خَبَرُ بِهِ وَخَبَرُ عَنْهُ فَسَمَوْهُ أَشْأًا
وَقَوْمٌ سَمَّوْهُ لَاتِيَّةً زَادُوا عَلَى غَيْرِهِ بِأَنْ خَبَرُ بِهِ وَخَبَرُ عَنْهُ
فَوَعَدُوا شَيْئًا خَبَرُ بِهِ وَلَا يَخْبُرُ عَنْهُ فَسَمَوْهُ فِعْلًا لِأَنَّهُ مَأْخُودٌ
مِنَ الْمَعْدَرِ وَالْعَرَبِ فَدَلَّسُوهُ الْمَصْدَرُ فِعْلًا وَرَأَوْهُ شَيْئًا لَا يَخْبُرُ
بِهِ وَلَا يَخْبُرُ عَنْهُ وَإِنَّمَا يَعْطَى هَذَا بِأَنَّهُ حَرْفًا فَإِنَّمَا الْإِسْمُ
وَلَا يَحْدَلُهُ عِنْدَ سَبْيُوهِ وَلَهُ عِلَامَاتٌ يُعْرَفُ بِهَا مِنْهَا دُخُولُ
الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَجُرُوفُ الْجَرِّ وَالنُّونِ وَخُذْ أَلِفَ عَلَيْهِ وَقَدْ
حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرَّاجِ فَقَالَ هُوَ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِيهِ نَفْسُهُ غَيْرُ
مَعْنَى فِيهِ مَا يَحْتَمِلُ كَيْفَ أَسْمَى مِنْ وَجْهِهِ أَيْ
أَحَدَهُ فَوُطِرَ فِي كِتَابِ تَعْوِذِ اللَّهِ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى ذَلِكَ
أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرِّ وَالْأَمْرُ الْبَاقِي لِلَّهِ وَذَلِكَ

هَذِهِ مَعْنَى سَبْيُوهِ

القسم الثاني

التحقيق



اب

بسم الله الرحمن الرحيم

[الكلام^(١)]

قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله :

(الكلام كله ثلاثة أضرب^(٢)) (اسم وفعل وحرف جاء لمعنى^(٣)) ()قال المفسر^(٤) : اعلم أن^(٥) الكلام ((كله^(٦)) : عربيه وعجميه لا يخلو ممن أن يكون اسما ، أو فعلا ، أو حرفا .ولنما كان كذلك^(٧) ، لأنهم رأوا شيئا يخبر به ويخبر عنه فسموه اسما ، وهو من سما يسمو ؛ لأنه « قد »^(٨) زاد على غيره بأن يخبر به ويخبر عنه^(٩) .

(١) العنوان زدناه للتوضيح .

(٢) في أ ((ثلاثة أشياء)) والمثبت هو ما في بقية النسخ ومتن اللمع

(٣) ما بين الاقواس لما ساقط من ب وج .

(٤) قوله ((قال المفسر)) ساقط من ب

(٥) قوله : اعلم أن ، ساقط من ب

(٦) كلمة ((كله)) ساقطة من ب // لـ في « كذا »

وفي تعريف الكلام يقول ابن برهان :

((اسم المفيد من الكلام في عرف سيبويه : الكلام ، وما كان جزءا له إما

اسما ، وإما فعلا ، وإما حرفا ، فله اسمان : أحدهما كلمة والآخر قول)) (شرح

اللمع ق (٢) وقال العلوي : ((اعلم أن الكلام مصدر تكلمت تكلما وكلاما

كما تقول : سلمت تسليما وسلاما ، والكلام عند التنحويين : ما كان مفيدا ، فإذا

تعرى من الفائدة لم يكن عندهم كلاما)) (شرح اللمع ق (٣) // ٨ - قوله « قد » ساقط من ب

(٩) اختلف النحاة في المصدر الذي اشتق منه الاسم فذهب البصريون

إلى أنه مشتق من السمو بمعنى العلو ،

قال أبو البركات العلوي : ((وسموه اسما من السمو ، واشتقاقه من

سما يسمو ، إذا علا ، فالاسم في المعنى يعلو على المسمى ، ويدل عليه ،

الآثر أنهم يقولون : وقع هذا الشيء تحت هذا الاسم .

ورأوا شيئا يخبر به ولا يخبر عنه ، فسموه فعلا ، ((وارثنا سموه فعلا)) (١) لأنهم
 مأخوذ من المصدر ، والعرب تسمى (٢) المصدر فعلا (٣) ،
 ورأوا شيئا لا يخبر به ولا يخبر عنه ، وارثنا يعلق ((هذا (٤) بهذا فسموه
 حرفا (٥) ،

== قال شيخنا : رحمه الله :- واشتقاق الاسم من السمو في المعنى «غير
 ظاهر عند من لم ينعم النظر في علم الاشتقاق ، وذلك أن السمو هو العلو
 والارتفاع ، والاسم لا يجتمع مع هذا المعنى ، إذ ليس في حده ما يدل على
 ذلك ولكن إذا انعمت النظر وانصفت نفسك تبين لك معناه في الاسم ، وذلك
 أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولا خاملا لا يذكر ولا يعرف فيكون الاسم
 فيه معنى السمو)) شرح اللمع ق - ٢ -
 ونهب الكوفيون إلى أنه مدقق من الوسم بمعنى العلامة ، انظر في هذا
 الخلاف : اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٢٥٥ والصاحح ((سمو)) والانصاف ١ : ٦
 والتبيين ٣٢ ، وابن يعيش ١ : ٣٢ ، والرضي ٢ : ٢٥٨ ، والفوائد الضيائية ١ : ١٧٣
 (١) ما بين الاقواس (()) ساقطة من جـ
 (٢) في جـ ((قد تسمى))
 (٣) انظر الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٤٤ ، وشرح الكافي للرضي ١ : ٢٠٦
 (٤) في جـ ((يعلق هذا بهذا))
 (٥) الحرف في اللغة يطلق على طرف الشيء وآخره
 قال أبو البركات الكوفي ((وسمى حرفا لكونه أخيرا ، لأن حرف الشيء آخره ،
 ومنه حرف الجبل وحرف الرغيف .
 وقيل : إنهم سموه حرفا لدقته وقلة حروفه ، ولهذا قالوا للناقاة الضامرة :
 حرف لدقتها وهزا لها)) شرح اللمع ق ((٢))
 وانظر الفوائد الضيائية ١ : ١٧٢ واسرار العربية ٦

[الاسم]

فأما الاسم فلا حد له عند سيبويه^(١) وله علامات يُعرف بها ، منها : دخول
الألف واللام ، وحرف الجر والتنوين والإضافة^(٢) ونحو ذلك عليه^(٣)
وقد حده ابن السراج^(٤) فقال :-
((هو لفظ يدل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان محصل^(٥)))

(١) لم يحد سيبويه الاسم وإنما مثل له فقال :
((فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط)) الكتاب ١ : ١٢
قال الزجاجي في الإيضاح ((فقال أصحابه : ترك تحديده هنا منه أنه
غير مشكل وحد الفعل ؛ لأنه عنده أصعب من الاسم)) الإيضاح فى علل النحو
ص ٤٩

(٢) كلمة ((والإضافة)) ساقطة من وج
(٣) قوله : ((ونحو ذلك عليه)) ساقط من ((ب))
(٤) هو محمد بن السري السراج ، أخذ النحو عن المبرد وانتهت إليه رئاسة
النحو بعده ، تتلمذ عليه خلق كثير ، منهم ، الزجاجي والسيراجي ، والفارسي
والرمانى توفى سنة ٣١٦ هـ انظر فى ترجمته اخبار النحويين البصريين
للسيرافى ص ١١٤ وطبقات الزبيدي ص ١٢٢ ، ونزهة الألباء ص ١٨٦ ، ومعجم
الأدباء ١٨ : ١٩٧ وانباء الرواة ٣ : ١٤٥
(٥) هذا الكلام مزيج مما حد به ابن السراج الاسم وما شرح به ذلك الحمدة
فى الأصول ١ : ٣٧ ((الاسم ما دل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصا
وغير شخص ،

وقال أيضا وهو يشرح حده للاسم ((وإنما قلت : ما دل على معنى مفرد
لائرق بينه وبين الفعل إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان))
وقال أيضا : ((وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهى فعل)) وقد اعترض
الزجاجي على ما حد به ابن السراج الاسم وقال إنه غير صحيح فقال فى
الايضاح فى علل النحو ص ٥٠ :

((وهذا أيضا حد غير صحيح ؛ لأن قوله : ((الاسم ما دل على معنى))
يلزمه منه أن يكون ما دل من حروف المعانى على معنى واحد اسما ،

((كيف)) اسم من وجهين :-
 أحدهما : ما حكاه قطرب^(١) في كتاب شواذ اللغة^(٢) :
 ((انظر إلى كيف يصنع^(٣))) فأولاها حرف الجر .

== نحو أن ، ولم ، وما أشبه ذلك . وليس قوله : (وذلك المعنى يكون شخصا
 وغير شخص)) بمخرج له عما ذكرنا ، بل يؤكد عليه الالتزام ، لأنه إن جعل
 أحد قسمي المعنى الذي دل على الاسم واقعا على غير شخص فحروف المعاني
 داخلة معه . وهذا لازم له ((

وقد حد الاسم كثير من النحاة بحدود مختلفة الألفاظ متفقة في بعض المعاني
 من ذلك حد المبرد له إذ يقول : ((أما الأسماء فما كان واقعا على معنى
 نحو : رجل و فرس ، وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ،

وتعتبر الأسماء بوحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن
 امتنع من ذلك فليس باسم (المقتضب ١ : ٣ وحده الأخصن فقال)) (الاسم مآجاز
 لك أن تدخله حرف الجر ، أو تجعله فاعلا ، أو مفعولا نحو زيد وحائط وحمار)
 شرح اللمع لأبي البركات ق (٤)

وانظر في حده أيضا الإيضاح في علل النحوص ٤٩ ، والمقتصد ١ : ٦٩ ، والصلحي
 ٤٩ ، والاشباه والنظائر ٤ : ١٣٢

(١) هو محمد بن المستنير المعروف بقطرب مولى مسلم بن زياد كان إماما
 في اللغة حافظا لها كثير النوادر . وهو تلميذ سيبويه تولى سنة ٢٠٦ انظر
 في ترجمته طبقات النحاة للزبيدي ص ٩٩ ، ومراتب النحويين ١٠٩ وبقية الوعاة
 ١ : ٢٤٢ وانباء الرواة ٣ : ٣١٩

(٢) لم أجد اسم هذا الكتاب بين الكتب المنسوبة لقطرب ما لم يكن هــ
 المسمى بالنوادر .

(٣) هذا المثال أورده الزمخشري في المفصل ونسبه إلى قطرب . وكيف تأتي
 على نوعين ١- تأتي اسم شرط فتقتضى فعلين متفقين في اللفظ والمعنى ، غير
 مجزومين عند جمهور البصريين وأجاز الكوفيون وقطرب من البصريين مخالفة
 جوابها لشرطها وجزم الفعلين بهاء واشترط بعض النحاة لذلك سبقها بما .
 النوع الآخر : كيف الاستفهامية وهي الغالبة والكثيرة ، وفيها ثقة أخبرى
 وهي : ((كي)) انظر المفصل ١٧٥ وابن يعيش ٤ : ١٠٩ والقاموس ((الكيف))
 ومعنى البيب ١ : ٢٢٤ والتبيين ١٢٩ .

والوجه الثاني^(١) يسمى : دليل التحليل^(٢) ، وهو الجيد^(٣) ((وذلك)) لأنـه لا يخلو أن تكون اسما ، أو فعلا ، أو حرفا ، فلا تكون فعلا ، لأنها^(٤) ليست على أوزان الفعل ، ولأن فعلا لا يلى فعلا ، وأنت تقول : كيف تصنع^(٥) .
ولاتكون حرفا ، لأن الحرف مع الاسم لا يفيد إلا فى النداء وأنت تقول : كيف زيد؟ فتفيد ، فبقى أن تكون اسما .

(١) فى ج ((الدليل الثانى))

(٢) ذكر ابن برهان هذا الدليل فقال : (كيف اسم ، لأنك تقول : كيف زيد)
فيكون ذلك كلاما تاما ، وقد صح أن زيدا اسم ، فبقى الكلام فى (كيف)
فلو كانت حرف معنى كانت الجملة نداء وليست نداء ، ولو كانت فعلا
انبنى أن يحسن قبلها (قد) أو السين أو سوف ، أو يكون امـرا
أو نهيا ، وليس الأمر فيها كذلك ، فبقى أن تكون اسما ، لأن الاسم
هو الأصل ، والفعل هو الفرع فردوها إلى الأصل)) شرح اللمع ق (٢)

(٣) قوله : ((وذلك)) ماقط من أ - وب .

(٤) فى أ ((لأنه ليس))

(٥) فى ج زيادة ((فتفيد))

((إذا (١) ، وإذا (٢)) اسمان ؛ لإضافتهما إلى الجمل ، وأنَّ معناهما : زمن كذا ،
 ((أَيْيَان (٣) ، بمعنى : متى)
 قال الله تعالى : ﴿ أَيْيَانَ مَرَسَاهَا ﴾ (٤) .

١) قال ابن برهان في شرحه للمعصره ((إذا اسم ؛ لأنك تقول : الرحيل إذا قدم زيد)) فيكون الرحيل مبتدأ وما بعده خبر عنه ، ففي الخبر ضمير ((الرحيل)) مستكن يرجع إلى المبتدأ ، وقد تضمن ذلك الضمير ((إذا)) فلا يصح أن يكون ((إذا)) حرف معنى بمنزلة ((مِن)) في قولك : زيد من بغى تميم)) ؛ لأن حرف الجر لا يتحمل الضمير إلا وهو جار ، وإذا يليها الفعل ، وحروف الجر لا يليها الفعل ، ولا تكون ((إذا)) فعلا لما ذكرناه ، ولأنَّ الفعل لا يضاف إلى الفعل ، وإذا مضافة إلى الفعل بعدها بدلالة أنه مخصص زمان قدوم زيد من قدوم عمرو ، وطلوع الشمس من طلوع القمر))

وإذا قسمان : شرطية وهذه متفق على اسميتها ، وفجائية وهذه محل خلاف بين النحاة .

فالمبرد وابن السراج والزجاج وآخرون يرون أنها اسم ظرف زمان أو مكان .

ونهب الكوفيون وابن مالك من البصريين إلى أنها حرف ، واستدلوا على ذلك بعدة أدلة .

انظر المقتضب ٢ : ٥٤ ، والأضد الأدل أنباري ١١٨ ، وابن يعيش ٤ : ٩٥ -
 والتسهيل ٩٤ ، ووصف المباني ١٤٩ والجنى الداني ٣٦٥ ، والمغنى ١ : ٩٢ ،
 والهي ١ : ٢٠٦ .

٢) في ج ((إذ وإذا))

و ((إذ)) قريبة من ((إذا)) فهي مثلها في كونها تنقسم إلى قسمين قسم متفق على اسميته وقسم مختلف فيه ،

فالمتفق على اسميتها هي التي تكون ظرفا للزمان الماضي ، أو المستقبل أما المختلف في اسميتها فهي التي تكون للتعليل أو المباشرة =

= أو الشرط عندما تقترب بـ ((ما))

فهذه الأنواع محل خلاف بين النحاة ، فبعضهم يرى أنها حرف ، وبعضهم الآخر يرى أنها اسم ، ولكل فريق أدلة وحجج يضيق المقام عنها .
انظر سيبويه ٣ : ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٥ ، ١١٩ ، ٤ : ٢٢٩ ، والمقتضب ٢ : ٥٤ وابن يعيش ٤ : ٩٥ ، وشواهد التوضيح : ٩ ، والتسهيل ٩٣ ، ورفض المباني ١٤٨ والجنى الدانى ٢١٢ والمغنى ١ : ٨٤ .

(٣) قال المبرد فى المقتضب ١ : ٥٢ ((ومنها «أَيَّانَ»)) وأصله الثلاثة
وان زانت حروفه ، ومعناه : متى))

وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ٤ : ١٠٦ ((وأما أَيَّانَ فظرف من ظروف الزمان يُهمهم بمعنى ((متى)) والفرق بينها وبين ((متى)) أن ((متى)) لكثرة استعمالها صارت أظهر من أَيَّانَ فى الزمان ، ووجه آخر من الفرق أن ((متى)) يستعمل فى كل زمان ، وأَيَّانَ لا يستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره ، وتعظيمه))

وقال ابن مالك فى التسهيل ص ٢٣ ((ومتى وأَيَّانَ وهما ظرفا زمان ، وكسر همزة أَيَّانَ لغةٌ سليمة ، وقل ما يجازى بها ، وتختص فى الإستفهام بالمستقبل ، بخلاف ((متى)) وربما استفهم بهما ، وانظر شفاء الغليل ٣ : ٩٥٢ ، والرضى ٢ : ١١٦ .

(٤) من الآية ٤٢ من سورة النازعات .

[الفعل (١)]

وأما الفعل / فحده : ما أخذ من مصدر ودل على زمان (٢) / أ

ومن علاماته : حسن دخول ((قد ، والسين ، وسوف)) عليه .

وفعل الأمر لا تدخل عليه السين ولا قد (٣)

أما قد ؛ فلأنها تقربه من الحال (٤) ، وفعل الأمر مستقبل (فلا يجتمعان) (٥)
وسوف والسين (٦) لا يدخلانه أيضا (٧) ؛ لأنهما يختصان بالاستقبال (٨) وهذا مستقبل

فلا يجمع بين علامتي استقبال في فعل واحد .

(١) هذا العنوان زدناه في الحاشية للتوضيح .

(٢) حد سيبويه الفعل فقال : ((وأما الفعل فأمثلة . أخذت من لفظ أحداث
السماء ، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع))
الكتاب ١ : ١٢٠ .

وحده الزجاجي فقال : ((الفعل على أوضاع النحويين : ماض على حدث
وزمان ماض أو مستقبل)) الإيضاح في علل النحوص ٥٢ وحده الثمانيثي
فقال ((الفعل ما أخبر به ولم يُخبر عنه ، وُحِثَّ به ولم يُحَدَّث عنه ،
وأُسند ولم يُسند إليه)) شرح اللمع ص ٧

وقد اعترض أبو البركات العلوي على حد ابن جني للفعل فقال :
((أعلم أن هذا أيضا ليس يحد للفعل ؛ لأن في الأفعال ما لا يحسن قبله
« قد » ولا يكون أمرا وذلك نحو : نعم وبئس ، و ((ليس)) على منهيه أيضا
فعل ولا يحسن قبلها ((قد)) ولا يكون منها أمر ، وكذلك التعجب نحو قولهم :
أحسن يزيد وأكرم بعمر)) شرح اللمع ق ٦

(٣) في ج ((لا تدخل عليه قد والسين))

(٤) في ب : أما قد فلا تدخل عليه ؛ لأنه يقربه إلى الحال وفعل الأمر مستقبل
وفي ج ((أما قد فلا تدخل عليه ؛ لأنها تقرب إلى الحال .

(٥) قوله ((فلا يجتمعان)) ساقط من (أ)

(٦) في ج : لا والسين وسوف *

(٧) كلمة ((أيضا)) ساقطة من ج

(٨) في ج ((بالمستقبل .

نعم ، وبئس (١) ، وليس (٢) ، وفعل التعجب (٣) ، وعسى (٤) أفعال ، لاتصال الضمير المتصل بالأفعال بها ، كقولك : لست ، ولستنا ، ولستنَّ ،

(١) نعم وبئس محل خلاف بين النحاة ، قال بصريون والكسائي من الكوفيين يرون أنهما فعلا لإنشاء المدح والذم ، وهما جامدان لا يتصرفان . أما الكوفيون فيرون أنهما اسمان ، ولكن من الفريقين أدلة مبسطة في أماكنهما ، وليس هذا مقامها ، فسيأتي الحديث عنهما في باب مستقل . انظر في هذا الخلاف وحجج كل فريق ورد الآخرين عليه الانصاف ١ : ٣١١ وشفاء الغليل في إيضاح التسهيل ٢ : ٥٨٥

(٢) خالف أبو علي الفارسي في فعلية ((ليس)) وقال إنها حرف انظر الحلبيات ٢١٠ ، ٢٢١ ، والمسائل المفتورة ٢٠٧ ، وانظر الرضى ٢ : ٢٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٧٨ ، والبسيط في شرح الجمل ١ : ١٦٣ ونصف المباني ٣٠٠ ، والجنى الدانى ٤٩٤ ، والتصريح ١ : ٤١٠ .

(٣) اختلف النحاة في ((أفعل التعجب)) فذهب معظم الكوفيين إلى أنها اسم ، وذهب البصريون والكسائي من الكوفيين إلى القول بأنها فعل ، ولكن من الفريقين أدلتهم المذكورة في ملاحظتها . انظر أراء الفريقين وأدلتهم في الأمالي الشجرية ٢ : ١٣١ والانصاف ص ١٢٥ وأسرار العربية ١١٣ ، والمقتضب ٤ : ١٧٣ ، ١٩٥ ، والأصول ١ : ٥٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٨٧ وشرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ١٧٤ ، وسيأتي الكلام عليهما في باب مستقل . ص ٤٠٤ .

(٤) اختلفت أراء النحاة حول ((عسى)) فذهب الجمهور إلى القول بفعلتيتها مطلقا ، واستدلوا على ذلك باتصالها بضمائر الرفع البارزة ، وبقبولها لتاء التانيث الساكنة ،

ونهب ابن السراج من البصريين وثعلب وغيره من الكوفيين إلى أنها حرف في جميع الأحوال وهي بمعنى ((لعل)) / ونهب سيبويه إلى أنها تأتي حرفا وتأتي فعلا ، فتكون حرفا ، إذا اتصل بها ضمير نصب نحو : عساك .

وتكون فعلا جامدا دالا على الترجي فيما عدا ذلك .

== وسيتكلم الشارح على ((عسى)) في باب مستقل انظر ص ٤٤٠ وانظر فـسـى
 هذه الآراء * أسرار العربية ١٢٦ ومغنى اللبيب ١٦٢ والجنى ٤٣٤ ، وأوضح
 المسالك ١ : ٣٢١ ، والتصريح ١ : ٤١ ، وانظر رأى سيبويه في الكتاب ٢ : ١١ ، ٠٩٩

الحرف

(وأما الحرف فهو ما لا^(١) التحسن فيه علامات الاسم والفعل ويدل على معنى فى غير^(٢)) ولا يكون أحد جزأى الجملة نحو : هل زيد منطلق ؟ ، فهل لا تحسن فيها علامة الاسم والفعل ، وقد أفادت فيما بعدها الاستفهام بعد أن كانت الجملة خبرا ، ((وليست من المبتدأ ولا من الخبر^(٣) فعلى هذا قيل :
 ((الحرف معدود ، والفعل محدود وما بقى الاسم))
 ((كان سيبويه حد الفعل وعد الحروف ، وهى نيف وسبعون حرفا^(٤) ، وجعل ما بقى اسما ، فهو كالحد للاسم))^(٥)

(١) فى ج ((فأما الحرف فهو مالم))
 (٢) نص كلام ابن جنى كما فى المتن المحقق هو ((والحرف مالم تحسن فيه علامات الاسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى فى غيره نحو هل ويل ، وقد ، لاتقول : من هل ولا قد هل ولا تأمر به . اللع ٩١
 حد سيبويه الحرف فقال : ((وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))
 وقال أيضا : ((وأما ما جاء لمعنى : وليس باسم ولا فعل فنحو : ثم وسوف ...)) الكتاب ١ : ١٢

وقال ابن السراج ((والحروف ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرا نحو : من وإلى)) الأصول ١ : ٣٧
 وقال الزجاجى : ((الحرف ما دل على معنى غى غيره)) الإيضاح فى علل النحو ص ٥٤ وقد ذكر النحويون للحرف حدودا كثيرة ((انظر بعضها فى الإيضاح فى علل النحو ص ٥٤ وابن يعيش ٢٠٨ ، والجنى الدانى ٨٥ وشفاء الغليل ١ : ٩٧ .

(٣) فى ((بوج)) وليست من الابتداء والخبر)

(٤) قال ابن الخباز فى شرحه لألفية ابن معط : ((لا يخلو الحرف من أن -
 يكون آحاديا ، أو ثنائيا ، أو ثلاثيا ، أو رباعيا ، أو خماسيا ، =

= فالأحادى أربعة عشر حرفا ، يجمعها قولك : بكشف سألتهمونيهاء والثنائى ثلاثة وعشرون حرفا ، والثلاثى تسعة عشر حرفا ، والرباعى خمسة عشر حرفا ، والخماسى حرف واحد ، وهو ((لكن)) فهذه ثلاثة وسبعون حرفا ، المتفق عليه والمختلف فيه) شرح الألفيه لابن الخبار ق ٦

وقال المرادى ((ذكر بعض النحويين أنَّ جملة حروف المعانى ثلاثة وسبعون حرفا ، وزاد غيره على ذلك حروفا آخر مختلفا فى حر فيه أكثرها ، وثكر بعضهم فيها وتسعين حرفا ، وقد وقفت على كلمات آخر مختلف فى حرفتها ترتقى بها عدة الحروف على المائة)) الجنى الدانى ٩٣

وقال المالقي ((اعلم أنَّ جملة الحروف فى هذا الكتاب خمسة وتسعون حرفا ، منها : ثلاثة عشر مفردة ، واثنان وثمانون مركبة)) رصف المبانى ٩٩
 ٥) ما بين الاقواس (()) ساقط من جـ

((بناب المعرب^(١) والمبنى^(٢)))

قال أبو الفتح : (الكلام على ضربين^(٣) :- معرب ومبنى ،
فالمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع^(٤) - فالمتمكن ما تغير آخره لتغير العامل فيه^(٥))

والاسماء على ثلاثة أضرب :-

((أمكن ، وهو ما دخله الحركات الثلاث والتنوين ، و^(٦))) متمكن)) وهو ما دخله
الرفع والنصب ، ولم يدخله جر ولانوين وهو الذى لا ينصرف^(٧) ،

(١) تعريف المعرب هو ما ذكره ابن جنى هنا عند قوله :

((فالمتمكن ما تغير آخره لتغير العامل فيه .))

(٢) المبني : هو الذى لا يتغير آخره بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه))

(٣) فى اللمع ص ٩١ ((الكلام فى الاعراب والبناء على ضربين))

(٤) فى اللمع ((فالمعرب على ضربين أحدهما الاسم المتمكن ، والآخر الفعل
المضارع))

(٥) فى ب وج ((لتغير العامل فى أوله))

وفى هذا المبحث يقول الطوسى فى شرحه للمع ق ٩ ((اعلم أن الاسم

المتمكن ما تغير آخره بتغير ما قبله من العوامل لفظاً أو تقديراً فاللفظ

نحو قولنا : هذا زيدٌ ورأيت زيدا ، ومررت بزيدٍ ، ألا ترى إلى التبدل

كيف تغيرت بالضم والفتح والكسر ، وأما التغير فى التقدير فنحو

قولنا : هذه عصا ورأيت عصا ، ومررت بعصا ، فالالف فى حال الرفع عليها

ضمة مقدرة وفى حال النصب عليها فتحة مقدرة وفى حال الجر عليها

كسرة مقدرة)) // (٦) هكذا فى جميع النسخ ولعلها " وغير أمكن "

(٧) سيأتى الحديث عن موانع الصرف فى مبحث مستقل ص ٤٧٠

وغير متمكن^(١) : وهو المبنيات، ولا يخلو المبنى من أن يتضمن معنى الحرف
 نحو : (أين ، وكيف) ((تضمنا معنى ألف^(٢) الاستفهام، أو يقع موقع المبنى
 نحو : ((تراك^(٣)) وقع موقع ((اترك^(٤))،

(١) فى أ وب ((وغير المتمكن))

(٢) فى ب حرف الاستفهام ،

(٣) فى ب زيادة ((وحذار))

(٤) ذكر النخاة أن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف فى واحد من أربعة أمور ،
 الاول : أن يشبهه فى الوضع وذلك بأن يكون الاسم موضوعا على حرف أو -
 حرفين، ومن هذا القليل جميع الضائرات المتصلة .

الثانى: أن يشبهه فى المعنى وذلك بأن يدل الاسم على معنى من المعانى
 التى من حقها أن تؤتى بالحروف كالاستفهام والشرط ونحو ذلك ، وهذا ما عناه
 الشارح بقوله : ((من أن يتضمن معنى الحرف ... الخ .

الثالث : أن يشبه الاسم الحرف فى نيابة عن الفعل مع عدم تأثره
 بالعوامل، ومن أمثلة هذا النوع أسماء الأفعال نحو شَتَّانَ وَصَّةٌ وهيهات
 شَتَّانَ نائبة عن افتراق وصه نائبة عن اسكت ، وهيهات نائبة عن يتعد ،
 فهذه الأسماء قد أشبهت ((لعل)) و ((ليت)) فى نيابتهما عن الأفعال وعدم
 تأثرهما بالعوامل ، لأن «لعل» نائبة عن ((أترجى)) و «ليت» نائبة عن
 ((اتمنى)) وهذا ما عناه الشارح بقوله : ((أو يقع موقع المبنى))

الرابع : الشبه الاقتقارى وهو أن يكون الاسم مفتقرا افتقارا متأصلا إلى
 جملة بعده كإِذَا وَحَيْثُ والمومولات ، فهذه الأسماء أشبهت الحرف فى
 افتقارها إلى شيء بعدها يتم معناها ، كما أن الحروف لا يتم معناها
 إلا فيما بعدها . انظر شروح الألفية عند قول ابن مالك

والاسم منه مخرب ومبنى	لشبه من الحروف مدنى
كالشبه الوضعى فى اسمى جئتفا	والمعنوى فى متى وفى هنا
وكنيابة عن الفعل بلا	تأثر وكا افتقار أصلا

(والفعل المضارع) : (هو المشابه^(١) للاسم^(٢)) (وهو^(٣)) : (ما في أوله إحدى الزوائد الأربع) الياء : للغائب ، والتاء : للمخاطب ، وللغائبة ، والهمزة : للمتكلم ، والنون : للواحد إذا كان معه غيره^(٤) ، وقد تكون للواحد إذا كان ملكاً^(٥) .

(١) (هو المشابه) .

(٢) للنحاة في شبه المضارع بالاسم آراء كثيرة ، فقال بعض البصريين : أشبهه في إبهامه وتخصيصه ، فهو يصلح للحال والاستقبال ، وينصرف إلى أحدهما بأمور مخصوصة كما أن الاسم يكون مبهما بالتفكير ، ويتخصص بالتعريف ، وقال آخرون : أشبهه في دخول لام الابتداء عليه إذا كان خبراً ، لأن ، - ولذلك لم تدخل على الأمر والماضي ، وقال آخرون : أشبهه في جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته .

وقال الكوفيون : إنما أشبهه في كونه يصلح للمعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة من الحال والاستقبال ، والماضي ، نحو : يضرب الآن ، لن يضرب غدا ولم يضرب أمس ، كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة .

انظر هذه الآراء في البسيط ١ : ٢٢٨ ، وشرح عمدة الحافظ ١٠٩ : ٢٢٩ ، والهمع ١ : ١٨ ، الأشمونى ٣ : ٢٠٩ .

(٣) من هنا بدأ السقط من ب .

(٤) هذه الزوائد تسمى بأحرف المضارعة ، ويرى ابن جنى أن سبب مجيئها في أول الفعل إنما هو اهتمام العرب بالمعنى أكثر من اهتمامهم باللفظ فهو يقول : ((ويدلك على تمكن المعنى وتقدمه عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة ، وذلك لقوة العناية به . فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم ، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل ، إذ كن دلائل على الفاعلين من هم ؟ ، وما هم ، وكم عندهم)) ، الخصائص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

وينسب إلى الكسائي القول بأن هذه الحروف هي الرافعة للمضارع ورد بأن جز

- الشئ لا يعمل فيه . انظر التصريح ٢ : ٢٢٩ ، والأشمونى وحاشية الصبان ٣ : ٢٠٩ .

(٥) أى : إذا كان مقطوعاً .

وإنما خصَّ المستقبل بهذه الأحرف ، لأنَّ أولى ما زيد حروف المد واللين^(١) :

الواو ، والياء ، والالف ، فالألف لا يمكن زيادتها السكونها ، ولا يبتدأ بالسكون فأبدلوا منها الهمزة ، لأنها من مخرجها^(٢) .

والواو لم تمكن زيادتها ؛ لأنه ليس فى كلامهم واو زيمت أولا ، فأبدلوا منها التاء ، لأنها قد تبدل منها كثيرا ، نحو : تراث ، وتخم^(٣) والياء لم يعرض فيها شيء فزيدته فاحتاجوا إلى حرف آخر ، فزادوا النون ، لأنها تشبه حروف المد^(٤) ، لأنَّ فيها غنة كما أنَّ تلك مدا ، ولأنها تصحب حروف المد كثيرا^(٥) فى نحو : الزيدتين^(٦) .
وجميع الأفعال المضارعة معربة ، إلا أن تدخلها النون الخفيفة ، أو النون الشديدة للتأكيد ، أو نون جماعة النساء ، فإنه يبنى^(٧) نحو : لَيَقُومَنَّ ، وَلَيَقُومَنَّ وَيَقُومَنَّ ،
وإنما بنى مع هذه النونات لأنها زوائد فى الفعل لمعنى ، فثقل وصار آخر الفعل حشا ، وحشا الكلمة لا يستحق إعرابا كالفاء من جعفر ،

(١) قال أبو البركات العلوى : ((فإن قال قائل : لم اختاروا هذه الحروف للمضارعة دون سائر حروف الزيادة ؟ قيل له :
أولى الحروف بالزيادة فى هذه الأفعال حروف المد واللين ، لأنها أخذت منها الحركات ، أو هى مأخوذة من الحركات على الاختلاف الواقع فيها)) شرح
اللمع ق ٩ .

(٢) فى المرجع السابق ((فأما الألف فلا سبيل إلى وقوعها ألاسكونها ، ولا يمكن النطق بالساكن فجعلوا مكانها أقرب الحروف منها وهى الهمزة ، ولأنَّ الهمزة تقع زائدة أو لا كثيرا ، فأوقعوها موقع الألف))

(٣) قال الجوهري : ((والتراث أصل التاء فيه واو))
وقال أيضا : ((والاسم التُّخْمَةُ بالتحريك)) الصحاح ((ورث)) و ((ونخم))
وقال العلوى : ((وأما الواو فإنها لا تقع زائدة أولا فى حكم التصريف فأبدل منها حرف تبدل عنها كثيرا ، وهى التاء ، ألا ترى أنَّهم قالوا :
تُخْمَةٌ ((والأصل فيها)) وخم ، لأنه من الوخامة ، وقالوا : - تراث ، -
والأصل ((وراث)) ؛ لأنه من ورث ، وقالوا : اتعد ، وهو افتعل من الوعد ،

(٤) فى ج حروف المد واللين

(٥) كلمة ((كثيرا)) ساقطة من ج

(٦) قال أبو البركات العلوى :

((محتاجوا إلى حرف رابع فجاؤوا بالنون ؛ لأنها تكون إعرابا فى قولك ؛ يفعلون وتفعلان وتفعلين، كما تكون حروف المد واللين إعرابا، وفيها غنة فى الخيشوم تجرى فيه كما تجرى حروف المد واللين، وتبدل منها الألف فى الوقف نحو : رأيت زيدا ، فجرت مجرى حروف المد واللين.))

شرح اللمع ق ١٠

(٧) فى ج ((فإنه يبنى أيضا)) وقد ذكر النحاة لبنائه حينئذ عدة علل

منها ؛ حملة على الماضى الذى اتصلت به هذه النونات، ومنها نقصان شبهه بالاسم ؛ لأن النون من خصائص الأفعال .))

وقد نازع فى بنائه بعضهم ، فقال السهلي وبعض النحاة ؛ إن الفعل الذى اتصلت به نون النسوة يكون معربا بإعراب منع من ظهوره شبهه بالماضى فى صيرورة النون جزء منه.))

وقال بعض النحاة إن الذى اتصل به نون التوكيد يكون معربا دائما وقال الأخفش ؛ إنه مبنى دائما سواء اتصلت به النون أو انفصلت عنه .

انظر الرضى ٢ : ٢٢ ، وابن عقيل ١ : ٣٦ والتصريح ١ : ٥٦ والشمونى ١ : ٦٧

السمع ١ : ١٨ .

وما عدا الاسم المتمكن ، والفعل المضارع فمبنى ، وهو الاسم غير المتمكن ، والفعل غير المضارع (١) والحروف كلها ، نحو : مَنْ ، وَكَمْ ، وَضَرَبَ ، وانطلق ، وهل ، وأن (٢) .

وحرف الإعراب يقع آخر الاسم والفعل دون أوله ووسطه ، وإنما لم يقع فـ في أوله ؛ لأن من الإعراب ما يكون بسكون ، والعرب لا يبتدئ بساكن (٣) ، ^{لذلك لم يقع حرف الإعراب أولاً} ولا يقع وسطاً (٥) ؛ لأن الإعراب يأتي بعد تمام الكلمة وصيغتها ، وأيضاً فمن الأسماء ما لا وسط له نحو : جعفر ، وما أشبهه . فبقى الأخير فجعل حرف الإعراب (٦) وما ليس بمعرب فليس فيه حرف إعراب (٧) ومنهم من يقول :

الحرف الأخير حرف الإعراب ، إذ لو كان في الكلمة حرف إعراب لكان في هذا (٨) .

(١) خلافاً للكوفيين والأخفسن من البصريين الذين يرون أَنَّ فعل الأمر معرب ، وأنه مجزوم بلام الأمر التي حذفت حذفاً مستمراً هي والتاء لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالتاء عند الوقف ،

وقالوا : إن أول الفعل بقي بعد الحذف ساكناً فأتوا له بهمزة وصل .

انظر البسيط ١ : ٢٢٤ ، والتصريح ١ : ٥٥ ، والشموني ١ : ٦٦ .

(٢) في أ و ب ((نحو : من وضرب ، وان))

(٣) في ج ((بالساكن))

(٤) ما بين الأقواس ((« لساكن من » وهو ساكن))

(٥) في ج ((ولم يقع في الوسط))

(٦) في ج ((حرف إعراب))

وفي هذه المسألة يقول أبو البركات في شرحه للمعنى (١١)

((فإن قال قائل : لم كانت حروف الإعراب في أواخر الكلم دون أوائلهما وأواسطهما ؟

قيل له : إن حركة الأول حركة بناء ، فلو غيرت لمارت حركته حركة إعراب فتغير البناء إلى غيره .

وأما الأوساط فإن حركة العين بالفتح والضم والكسر ، فارقة بين أوزان

((قَعْلَ وفَعْلَ ، وقَعِيلَ فلو جعلوا العين حرف إعراب لأتتبت الأوزان ، فلم يبق =

=== إلا الحرف الأخير فجعلوه حرف الإعراب والله اعلم.))

(٧) في ج ((حرف الاعراب))

(٨) في ج إذ لو كان في الكلمة إعراب لكان هذا الحرف محلا له .
 وفي شرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ١٠ ((أعلم أنَّ حرف الإعراب عند
 سيبويه آخر الكلمة ، معربة كانت الكلمة أو مبنية غير معربة ، ذكر
 ذلك أبو سعيد في السيرافي قال : وإنما سميت حروف إعراب ، وإن لم
 تكن الكلمة معربة على كل حال ، لأن الإعراب يكون في هذه الحروف دون
 غيرها)) .

باب الإعراب (١) والبناء (٢)

الإعراب قد يخالف البناء من وجه ويوافقه من وجه، فوجه موافقته أَنَّ فتحة الإعراب كفتحة البناء وضمته كضمته ، ووجه مخالفته إِيَاء أَنَّ حركة الإعراب تكون بعامل وتتغير بتغيره ، والبناء لا يتغير وإن تغيرت العوامل .

(١) الإعراب في اللغة يطلق على عدة معانٍ منها: الإبانة ، والإفصاح ، والتحسين ، يقال: أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها ، وأعربت الشيء حسنته وفي الاصطلاح: هو كما عرفه ابن مالك حيث قال:

((الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون أو حذف)) التسهيل ص (٧)

ويرى جمهور البصريين أَنَّ الإعراب حركة تدخل على الكلام بعد تمام بنائه ، أما الكوفيون فيرون أَنَّ الإعراب يكون حركة وحرفا ، فإذا كان حرفا قام بنفسه وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف ، انظر الإيضاح في علل النحوص ص ٧٢

وقال السمعاني في شفاء العليل: ((ونهب بعض المتأخرين إلى أن الإعراب معنوي وهو تغير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها ، فالحركات دلائل الإعراب ، وهو ظاهر كلام سيبويه)) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١ : ١١٣

(٢) البناء هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة بحيث لا يتغير شكلها بتغير العوامل الداخلة عليها .

(٣) متن اللمع في هذه المسألة هو ما يلي: ((الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله ، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته)) متن اللمع ص ٩٢

قال ابن برهان: ((والإعراب قد أشبه البناء ، فالبناء ضم وكسر

- وفتح ووقف)) شرح اللمع ق ((٣))

((وقد (١) قال سيبويه (٢) : الإعراب ما تغير بعامل وزال بزواله (٣) والمبنى بضد (٤) ذلك (٥) .

= = وقال أبو البركات الكوفي : ((أعلم أنه لما ذكر المعرب والمبنى ذكر بعدهما الإعراب والبناء ، لأن الإعراب يكون في المعربات ، والبناء يكون في المبنيات ، وقد ذكرنا أن الإعراب هو الحركات وأن أصله البيان . ولما كان الإعراب حركة والبناء سكونا صارا ضدین ؛ لأن الحركة ضد السكون والشيء لا يكون متحركا ساكنا في حالة واحدة ، فهذا محال ، فهذه المضادة بينهما ، وأما كون البناء ، مثل الإعراب في اللفظ ؛ لأن المبنى حديث فيه حركات من نفس الكلمة لا يعامل أوجب ذلك كما يجي ببيانه ، فساوى الإعراب في الصيغة وإن كان الإعراب ينتقل والبناء لا ينتقل)) شرح اللمع ق ١٠ ، ١١

(١) قوله ((وقد)) ساقط من حـ

(٢) هنا نهاية السقط من ((ب))

(٣) في ((ب)) ((وزال العامل بزواله))

(٤) في ((الاصل)) يعكس ذلك ((

(٥) لم أهتم في كتاب سيبويه إلى مكان هذا القول الذي نسب له الشارح .

(والإعراب أربعة أضرب : رفع، ونصب، وجر، وجزم،) (١)
 وإنما ينقسم أربعة أقسام ؛ لأنه ليس يمكن بالحركة أو سكون ، والحركة : ضمة
 أو فتحة أو كسرة ، والسكون صوت أضعف من الحركة .

فالرفع والنصب يدخلان على الأسماء والأفعال ،
 والجر يدخل على الأسماء ، ولا يدخل على الأفعال ، وإنما لم يدخل عليها ؛ لأن الجر
 يكون بشيئين : بحرف جر أو بالإضافة (٢) فحروف الجر لا تدخل الأفعال ؛ لأنها من
 خواص الأسماء .

(١) قال سيبويه في الكتاب ((هذا باب مجارى أو آخر الكلم من العربية .
 وهى تجرى على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم . والفتح
 والضم والكسر والوقف .
 وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح
 فى اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ،
 والجزم والوقف)) الكتاب ١ : ١٣
 وقال أبو البركات الكوفى ((أعلم أن الإعراب لما كان ينقسم أقساما -
 احتاجوا أن يلقبوا كل قسم منه بلقب يتميز به من الآخر ، ولما كان البناء
 ينقسم أقساما تشابه هذه الأقسام لقبوه القابا غيرها وإن كانت مقاربة لها
 فى المعنى ، فقال الإعراب رفع ونصب وجر وجزم ، والبناء : وقف وفتح وكسر وضم .
 وإنما بدأ بالرفع ؛ لأنَّ الرفع لابد للكلام منه ، ولا يوجد كلام مفيد خاليا مسن
 مرفوع ظاهراً أو مضمراً ، فلما افتقر الكلام إليه قدم فى الرتبة)) شرح اللمع ق ١١
 وقال أيضا ((فإن قال قائل لم كان الإعراب بالحركات دون الحروف ؟
 قيل له : لما كان القصد من الإعراب الإيجاز ، والإيجاز فى الحركات أكثر
 من الإيجاز بالحروف ؛ لأنَّ الحركات أبعاض الحروف التى هى حروف المسد
 واللين ، وبعض الشيء أقل من كله ، فلذلك جعلوا الإعراب بالحركات)) -
 شرح اللمع ق ١١

(٢) فى أو ، (أو بالإضافة)

والإضافة تؤثر تعريفاً أو تخصيصاً . والفعل في غاية التنكير .
 ((فلا يتعرف ولا يتخص)) (١) ، وأيضاً فإن المضاف إليه يقع موقع التنوين :
 إذا قلت : « غلامٌ زيدٌ » فزيدٌ قد وقع موقع التنوين من « غلامٌ » فلو أضفنا
 إلى الفعل لوقع الفعل والفاعل موقع التنوين ، والتنوين حرف فلا يقوم مقامه /
 شيئان (٢) .

ر . وأيضاً قال الأخفش (٣) : ((الأفعال أدلةٌ على المصادر ، وعلى الزمان وليس
 لها معنى في أنفسها ،

(١) في ج . ((فلا يعرف ولا يخص)) .

(٢) قال سيبويه : ((وليس في الأفعال المضارعة جر ، كما أنه ليس في السماء
 جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه
 الأفعال الكتاب ١ : ١٤

وقال أبو البركات « فأما الجر فلا يدخل الأفعال ؛ لأن الجر يكون بحروف
 لا يحسن دخولها على الأفعال أو بإضافة ، وإضافة لا تجوز في الأفعال ، وأيضاً
 فإن الجر يتبعه التنوين ، والتنوين إنما يكون في السماء لخفتها ، والأفعال
 ثقيلة فلا يدخلها جر ولا تنوين)) شرح اللمع ١٢

(٣) جرت عادة النحاة أنه إذا أطلق الأخفش ، فالمراد به الأخفش الأوسط سعيد ابن
 مسعدة أبو الحسن المجاشعي ولا الهلخي البصري المعتزلي العالم النحوي
 الذي يعتبر أحفظ تلامذة سيبويه ، وأعلمهم بكلامه ، توفي سنة ٢١٥ هـ وله عدة
 مصنفات منها : معاني القرآن ، والأوسط في النحو ، والمقاييس وهو الذي زاد في
 عروض الخليل بحر المتدارك .

انظر ترجمته في مراتب النحويين ص ١١١ ، أخبار النحويين ص ٥٠ .

إنباء الرواة ٢ : ٣٦ ، طبقات النحويين ص ٧٤ نزهة الألباء ص ١٠٧

قال الأخفش في تعليقه على كتاب سيبويه : ((ليس الجر في هذه الأفعال لأن
 الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشئ الذي يدل عليه ، وأما « زيد وعمرو » وأشياء
 ذلك فهو الشئ بعينه ، وإنما يضاف إلى الشئ بعينه . لا إلى ما يدل عليه
 وليس يكون جر في شئ من الكلام إلا بالإضافة))

- وقال أيضاً : ((لا يدخل الأفعال الجر ؛ لأنه لا يضاف إلى الفعل والمضاف إليه ==

فلو أضفنا إليها ونحن نريد الزمان والمصدر لكنا قد أضفنا إلى شيء ونحن نريد غيره ، ((وذلك لايجوز^(١))) فكما^(٢) لايجوز ((غلام الضارب)) وأنت تريد غلام المضروب^(٣) كذلك لايجوز أن تضيف إلى الفعل وأنت تريد المصدر والزمان^(٤) فإن قيل : أضف الفعل إلى اسم فقل : يضرب غلام .

قلنا : لايجوز^(٥) لأن المضاف إليه يقع موقع التنوين ، والفعل لاتنوين فيه ، وإنما ((لم^(٦) يدخله)) التنوين لأن التنوين زائد ، والفعل ثقيل^(٧) ((فلا يحتمل^(٨))) الزائد ولثلا يفصل بين الفعل والفاعل وهما كالشيء الواحد^(٩) «ولأنها»^(١٠) لاتقع إلا مواضع النكرات كالخير ، نحو قولك : زيد قام أبوه ، والصفة نحو قولك : مرتت برجل قام أبوه . والحال نحو : هذا زيد يقوم رأبوه ،

ودليل آخر أنها لاتضمر ولا يخبر عنها ، ولا تجعل فاعلة ، ولو جعلت فاعلة أضمرت فتعرفت وهي لاحظ لها في التعريف^(١١)))

== يقوم مقام التنوين وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة ، فلم يجز أن تقيم الفعل مقام التنوين ، لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، فلم يحتمل الفعل زيادتين ، ولم يبلغ من قوة التنوين وهو واحد أن يقوم مقام اثنتين ، كما لم يحمل الاسم الألف واللام مع التنوين ، «ليس ذلك في هذا المسألة»
حاشية الكتاب ١ : ١٥

- (١) قوله : ((وذلك لايجوز)) ساقط من الأصل . وفي ب ((وهذا لايجوز))
- (٢) في الأصل ((كما لايجوز)) وفي ب وكما لايجوز ((
- (٣) في ب ((غلام زيد الضارب وأنت تريد المضروب))
- (٤) انظر في هذه المسألة الايضاح في علل النحو ص ١٠٢ وما بعدها فقد اطال فيه الزجاجي الحديث عنها فشرح الأقوال وبينها .
- وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ : ١٨٣ ، ١٨٤
- ٥ - في الأصل وب ((فلا يجوز)) باسقاط ((قلنا))
- (٦) في الأصل وج ((وإنما لايدخله))
- (٧) يرى بعض النحاة : أن الفعل ثقيل ، لأنه يدل على الحدث والزمان ويحتاج إلى الفاعل . وقيل : غير ذلك ، انظر الكتاب ١ : ١٥ والايضاح في علل النحو ص ١٠٠ ، ١١١
- (٨) في ب ((لا يحتمل))
- (٩) من هنا بدأ السقط من الأصل ، وج والمثبت من ب « ٦٠ // » أي الأفعال .
- (١٠) هذا المكان انتهى السقط من الأصل وج
- وانظر في هذه المسألة الايضاح في علل النحو : ص ١٦ وما بعدها وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ : ١٨٣ ، ١٨٤

() والبناء أربعة ((أضرب^(١))) : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف^(٢) .
فهذه الأربعة هي الأصول ، وحركات الإعراب فروع^(٣) ، وإنما كانت فروعاً
لتغيرها من حال إلى حال .
وقد قرق بين حركات الإعراب^(٤) ((وحركات)) البناء في التسمية^(٥) . فسمى
ما كان بناءً ضمًا وفتحًا وكسرًا ووقفًا ، وما كان إعرابًا رفعًا ونصبًا وجراً وجزماً .
فإذا ثبت هذا فقد بني من الاسماء ومن الأفعال .
والحروف كلها مبنية .

-
- (١) كلمة ((أضرب)) ساقطة من ج .
(٢) قال سيبويه : ((وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلا أسماء غير المتمكنة)) .
المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو سوف وقد
وللأفعال التي لم تجر مضارعة وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال
ولم تجر إلا للمعنى . ((الكتاب ١ : ١٥)
(٣) اختلف النحاة في حركات الإعراب والبناء أيها أسبق ،
فقال قوم : إنَّ حركات البناء هي الأصل واحتجوا لذلك بأنَّ حركة البناء لازمة ،
وحركة الإعراب منتقلة ، واللازم أصل للمنتقل وسابق عليه .
وهذا هو مارجحه الشارح هنا ، وقد ضعفه العكبري في التبيين ص ١٧٢
ونهب آخرون إلى أنَّ حركة الإعراب هي الأصل واحتجوا لذلك بعده "حجج" ،
ونهب فريق ثالث إلى أن كل واحد منهما أصل ، فهما متساوقان غير
متساويين . انظر هذه الآراء تفصيلها في التبيين ص ١٢٠ وما بعدها .
والمصول في شرح الفصول ق ١٨ ، والأشباه والنظائر ١ : ١٥٩
(٤) كلمة ((وحركات)) ساقطة من ((ب)) .
(٥) قال أبو البركات ((وإنما وضعوا للمعرب ألقاباً وللمبنى ألقاباً ليفرقوا
بين ما ينتقل من الحركات وبين ما لا ينتقل ، وأصل البناء أن يكون ساكناً ،
لأنه ضد الإعراب ، والإعراب بالحركات فوجب أن يكون البناء بالسكون))
شرح اللمع ق : ١٣

(فَأَمَّا الِضْمُ ((فَإِنَّهُ يَكُونُ)) فِي الْاسْمِ ^(١) نَحْوُ : حَيْثُ ^(٢) وَفِي الْحَرْفِ فَفِي
 ((مُنْذُ)) فِي لَفظةٍ مِنْ جَرِبِهَا ^(٣) .
 وَالْفَتْحُ يَكُونُ فِي الْاسْمِ ^(٤) نَحْوُ : ((أَأَيْنَ ، وَكَيْفَا)) وَفِي الْفِعْلِ ^(٥) نَحْوُ : ضَرَبَ
 وَقَتَلَ ، وَفِي الْحَرْفِ نَحْوُ : إِنْ ، ثُمَّ))

(١) فِي مَتْنِ اللَّيْمِ ((فَالِضْمُ يَكُونُ فِي الْاسْمِ)) وَفِي ب ((فَالِضْمُ فِي الْاسْمِ :
 وَفِي ج ((فَأَمَّا الِضْمُ فِي الْاسْمِ فَنَحْوُ :
 (٢) فِي الْمَتْنِ زِيَادَةٌ ((وَمِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ))

وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ جَنَى هُنَا اللُّغَةَ الْأُخْرَى الَّتِي فِي ((حَيْثُ)) وَهِيَ فَتْحُهَا
 بَيْنَمَا ذَكَرَهَا سَبِيوِيهَ مَرَّةً فِي الْمَبْنِيِّ عَلَى الْفَتْحِ وَمَرَّةً أُخْرَى فِي الْمَبْنِيِّ
 عَلَى الِضْمِ ((انْظُرِ الْكِتَابَ ١ : ١٥

وَابْنُ جَنَى تَابَعَ فِي ذَلِكَ لِشَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ ، فَإِنَّهُ ذَكَرَهَا فِي الْإِيضَاحِ ضَمْنَ
 الْمَبْنِيَّاتِ عَلَى الْفَتْحِ . لَكِنِ الْجَرَجَانِي ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ لِلْإِيضَاحِ أَنَّ فِيهَا
 الِضْمَ وَهَنُوا شَيْعَ بَلْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ قَالَ :

((وَقَدْ حَكَى الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْكَسْرَ عَنْ قَطْرِبَ وَلَيْسَ بِالْأَعْرَفِ .
 وَحَكَى الْبَغْدَادِيُّونَ : حَوَتْ ، وَحَوْتُ)) الْمَقْتَصِدُ ١ : ١٣٥ .

وَانْظُرِ الْمَقْتَضِبَ ٣ : ١٧٨ وَتَهْذِيبَ اللُّغَةِ وَاللِّسَانِ ((حَيْثُ))

(٣) فِي ج ((وَفِي الْحَرْفِ مِنْذُ فَيَمُنْ جَرِبِهَا)) وَالْكِتَابَ ٣ : ٢٩٢ ، ٤ : ٢٨٦
 وَمُنْذُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ النَّحَاةِ ، فَالْبَصْرِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَرْكَبَةً ، وَقَالُوا
 إِنَّ الْاسْمَ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا فَهِيَ مُبْتَدَأٌ وَهُوَ خَبَرٌ عَنْهَا ، وَمَعْنَاهَا
 حِينَئِذٍ : الْأَمْرُ ، أَمَّا فِي حَالَةِ جَرِّهِ فَيَرَى الْجُمْهُورُ أَنَّهَا حِينَئِذٍ حَرْفٌ جَرٌّ بِمَعْنَى
 ((مِنْ)) فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي ، وَ«فِي» ((فِي الزَّمَنِ الْحَاضِرِ ، وَمِنْ «وَالسِّي»
 مَعَ الْمَعْدُودِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهَا اسْمٌ وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ .
 وَنَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فَذَهَبَ أَكْثَرُهُمْ
 إِلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ ((مِنْ)) «وَإِذْ»

وَقَالَ الْفَرَلَاءُ : إِنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ ((مِنْ)) وَ ((ذُو)) الْمَوْصُولِيَّةِ ==

اد
 م
 انه شرح وتعليقه وليس في نسخة

== وفي حالة جر ما بعدها فجمهورهم يرى أنَّها جارة باعتبار ((من)) أما في حالة رفعه فهو مرفوع بفعل محذوف تقديره ((مضى)) وذلك ؛ لأنَّ الفعل بحسن بعد ((إذ))

وقال القراء : إنَّ الاسم المرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف والمبتدأ المحذوف مع خبره صلة للموصول الذي تركبت منه مع ((من))

فإن وليتها جملة فعلية ، أو اسمية فالمشهور أنَّها ظرف زمان مضاف إلى الجملة ، وقيل : إنها مبتدأ فيقدر له زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر .

انظر سيبويه ٣ : ١١٢ ، ٢٨٨ ، ٤ : ٢٢١ ، ٢٢٨ ، والمقتضب ١ : ٣١ ،

والانصاف ١ : ٣٨٢ ، والمغنى ١ : ٣٧٢ والرضى ٢ : ١١٠ والملخص ١ : ١٢٦

والتصريح ٢ : ٢١ والاشمون وحاشية الصبان ٢ : ١٩٨

(٤) في ب ((في السماء))

(٥) في ب وج ((وفي الأفعال))

(٦) في متن اللمع ((نحو : قام وقعد .

(٧) في ب وج ((وفي الحروف))

والكسر يكون في الاسم^(١) نحو : ((أَمْسِ)) وَهُوَ لَا ،
 وفي الحرف^(٢) في ((جَيْر))^(٣) وفي باء الإضافة ، ولامها . ((ولا كسر في الفعل))^(٤)
 والوقف يكون في الاسم^(٥) نحو : مَنْ ، وَكَمْ ، وفي الفعل^(٦) نحو خَذْ وَكُلْ
 وفي / الحرف^(٧) نحو : هَلْ ، وَبَلْ ،
 أ ٤ /

(١) في ب ((في السماء))

(٢) في ب ((في الحروف))

(٣) كلمة ((جير)) ساقة من ب . وموقعها في ج ((بعد)) باء الإضافة ولامها .
 وقد اختلف النحاة في ((جَيْر)) فنهب بعضهم إلى أنها حرف جواب ، بمعنى
 ((نعم)) ورجح ابن مالك وابن هشام والمرادى هذا الرأي ،
 ونهب آخرون إلى أنها اسم ، وحينئذ إما أن يكون معناها ((حقا)) فتكون
 مصدرا . أو يكون معناها : أبدا فتكون ظرفا ، ويجوز فيها فتح الجيم
 وكسرها .

ونسب البغدادى إلى أبى عليّ القول بأنها اسم فعل ،

انظر المغنى ١ : ١٢٨ ، والجنى الدانى ٤١٢ ، والرضى ٢ : ٣٤١

وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١ : ٣٦١ ، والخزانة ٤ : ٢٣٨

(٤) قوله : ((ولا كسر في الفعل)) ساقط من أ وب

(٥) في ج ((السماء))

(٦) في ب وج ((وفي الأفعال))

(٧) في ب ((وفي الحروف))

ولكل شيء من المبنيات علة إن كان على حركة أو سكون فأما ((أَيْنَ وَكَيْفَ))
فبنيا لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، وحركا ؛ لأن ما قبل آخرهما ساكن^(١) ،
وبنيا على الفتح لخفته ، وأما ((الآن)) فقد اختلف في ((علة^(٢))) بنائه ،
فقال السزاج^(٣) : بنى لتضمنه معنى الإشارة^(٤) .
وقال ابن السراج^(٥) : إنما بنى ؛ لأنه لم تسمع له نكرة فخالف ما عليه
الأسما^(٦) .

(١) في أ وب ((لأن قبل آخرهما ساكنا)) .

(٢) ساقط من أ وب

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج النحوي اللغوي .
أحد تلامذة المبرد ، ومن أقدمهم قراءة عليه ، توفي سنة ٣٩١ هـ انظر
ترجمته في طبقات الزبيدي ١٢١ ، الفهرست ٦٠ ، معجم الأدباء ١ : ١٣٠ -
، إنباه الرواة ١ : ٥٩ تاريخ بغداد ٦ : ٨٩ ، نزهة الألباء ٢٤٤ ، بغية
الوعاة ١ : ٤١١ .

(٤) صرح بنسبته للرضي في شرحه للكافية ، وذكر الأنباري وابن مالك القول
منسوبا إلى البصريين ((انظر الرضي ٢ : ١٢٦ ، والإنصاف ٢ : ٥٢١ وشفا
العليل ١ : ٤٧٥ ، وابن يعيش ٤ : ١٠٣ والتسهيل ص ٩٥

(٥) تقدمت ترجمته في ص ((٢)) الحاشية ((٤))

(٦) في الأصول ٢ : ١٣٧ ((فأما الآن فقال أبو العباس رحمه الله : إنما بنى ؛
لأنه وقع معرفة ، وهو مما وقعت معرفته قبل نكرته ، لأنك إذا قلت :
« الآن » فإنما تعنى به في الوقت الذي أتت فيه من الزمان . فليس له
ما يشركه ، ليس هو آن وآن فتدخل عليه الألف واللام للمعرفة ، وإنما
وقع معرفة لما أنت فيه من الوقت)) وانظر الإنصاف ٢٧٢ والرضي ٢ : ١٤١

وقال أبو علي^(١): حذفت الألف واللام منه ، وضمن الاسم معناهما ، فبنى
وزيدت ألف ولام أخرى^(٢) وبنى على حركة ، لسكون ما قبل آخره ، وفتح^(٣) إِمَّا
لأنَّ الفتحة أُلْحِقَ الحركات ، أو لأنَّ الفتحة من الألف .

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ابن أبيان
الفارسي أحد أئمة النحو في زمنه حتى قال بعض تلامذته إنه أعلم
من المبرد . له مؤلفات كثيرة منها الإيضاح المصنوع والتكملة والبغداديات
وغيرها ، توفي سنة ٣٧٧ هـ انظر في ترجمته بغية الوعاة ١ : ٤٩٦ طبقات
القراء ١ : ٢٠٦ معجم الأدباء ٧ : ٢٣٢ إنباء الرواة ١ : ٢٣٣ .
(٢) لم أعثر على هذا القول في كتب أبي علي التي بين يدي ،
وقد وردت نسبة هذا القول إلى أبي علي في الانصاف ٢ : ٥٢٣ ، وشرح
الكافية للرضي ٢ : ١٢٦

وورد بثون نسبة في ابن يعيش ٤ : ١٠٣ ، ١٠٤ ،
والإيضاح في شرح المفصل ١ : ٥١٥ .
وقد ذكر النحاة في سبب بنائها أوجه أخرى ، فقال السيرافي : إن سبب
بنائها لزومها حالة واحدة وموضعا واحدا ، فأشبهت بذلك الحرف الذي يلزم حالة
واحدة ، انظر ما نسب إليهم في الانصاف ، وانظر بقية المراجع السابقة .
ورجح ابن يعيش أن علة بنائها إيهامها ووقعها على حاضر من الأزمنة
شرح المفصل لابن يعيش الصفحة السابقة .

وقال القراء إن أصلها ((آ ن)) ماضى ((يثين)) دخلت عليه الألف
واللام وترك على بنائها الأصلى بعد ما استعمل استعمال السماء))
انظر المراجع السابقة . في الصفحات نفسها .

(٣) كلمة ((إِمَّا)) ساقة من ب

وَأَمَّا حَيْثُ) فقد بنيت على الفتح والضم والكسر^(١) وبالواو^(٢) والياء^(٣) والضم أكثر .

وعلة بنائها : لزومها الجملة المبينة لها كلزوم صلة الذي للذي^(٤) فأشبهت الذي^(٥)

وبنيت على حركة ((للساكن^(٦))) قبل آخرها . وضمت تشبيها ب ((قَبْلُ ، وَبَعْدُ ومن عَلُّ)) لقطعها عن الإضافة .

وأما ((أَمْسِي فَبْنَى)) لتضمنه معنى الألف واللام وبني على حركة للساكنين قبل آخره وكسر على أصل حركة الالتقاء الساكنين^(٧) ((

(١) تقدم الكلام عليها في ص ٤٤ الحاشية (٢)

(٢) في وجه ((جعلت))

(٣) في أ وب ((وبالياء والواو))

(٤) في ب وج ((وتبيين صلة الذي للذي))

(٥) في أ وب ((فأشبهتها))

(٦) في ((لأن الساكن)) وفي ب ((الالتقاء الساكنين))

(٧) في أ وب ((وكسر على أصل الحركة لالتقاء الساكنين))

ولزوم ((أَمْس)) للكسر هو لغة أهل الحجاز ، أما بنو تميم فيضمونها ففي حالة الرفع ، ويكسرونها فيماعداء ذلك .

انظر الكتاب ٣ : ٢٨٣ ، والمقتضب ٣ : ١٧٣ ، واسرار العربية ٣٢

وابن يعين ٤ : ١٠٦

ويشترط في بناء ((أَمْس)) أن تكون مجردة من الإضافة والتعريف ، فإذا دخلت عليها الألف واللام أعربت بالضمه رفعا ، والفتحة نصبا والكسرة جرا ، وكذلك إذا أضيفت إلى مفرد ،

فإذا أضيفت إلى جملة جاز إعرابها وبنائها ، قال ابن مالك ففي شرح الكافية الشافية ٢ : ٦٨٠ ((وأخرجت بقولي : ((حتم البناء))

وما يعنى في حال دون حال كَأَمْسٍ وَحِينَ ، فَإِنَّهُ إِنْ أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ جَازَ بِنَاوَهُ وَإِعْرَابَهُ))

ولم يمثل ابن مالك في إضافة أَمْسٍ وَحِينَ إلى الجملة ،

((وَأَمَّا قَبْلُ وَبَعْدُ فَبِنَيْتَا ، لِقَطْعِهِمَا عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَالْأَصْلُ قَبْلُ ذَلِكَ ^(٢)))
 وبنيت على حركة ، لأنَّ لها أصلاً في التمكن ، وجعلت حركتها الضم ، لأنَّ
 الضمة ^(٣) حركة لا تكون لها إعراباً ؛
 لأنَّ النصب والجر قد يدخلانها ، تقول : جئت قبلك ، ومن بعدك ^(٤) ^(٥) .

-
- (١) في ب (فبنيت كل واحدة لقطعها)
 (٢) قوله ((الأصل قبل ذلك)) ساقط من أ وج (وما بين الأقواس وقـع
 في ب قبل الكلام على ((حيث))
 (٣) في ج ((لأن الضمة))
 (٤) في ج ((جئت قبلك وبعدهك ، وجئت من قبلك ومن بعدك))
 (٥) قال أبو البركات العلوي في شرحه للمعقبي ١٤ ((فأما قبل ، وبعـد
 فظرفان من ظروف الزمان ، وأصلهما أن يكونا معربين ، تقول أتيتك
 قبل يوم الجمعة)) .
 قال الله تعالى : ((مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ)) ، ويدخل عليهما
 التنوين فتقول : جئت قبلاً وبعداً ، إلا أنَّهما لما منعاً الإضافة صار
 معناهما فيما كان مضافاً إليهما ، فأشبهها الحروف التي معانيها في
 غيرها ، وبنيتا على الضم ليكون الضم عوضاً لهما من المحذوف منهما ؛
 لأنهما جعلتا غاية))

وانظر في هذه المسألة الكتاب ٣ : ٨٦ ((والمقتضب ٣ : ١٧٤ والمقتصد
 ١ : ١٤٥ وأسرار العربية ٣١ ، والألمالي الشجرية ١ : ٣٢٨ وابن يعيش
 ٤ : ٨٨ والرضي ٢ : ٩٥ وشرح الكافية الشافية ٢ : ٦٨٠ .

وأما ((هو *)) فبنى ؛ لأنه من أسماء ^(١) الإشارة ، وبنى على حركة —
وعلى الكبير كما قلنا في ((اُمِّ ^(٢)))

(١) يرى أكثر النحاة أن سبب بناء أسماء الإشارة هو شبهها بالحرف من
جهة المعنى ، وفي ذلك يقول ابن مالك في الخلاصة :

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا

وقد خالف عيد القاهر الجرجاني في سبب بناء ((هُوَ))

فقال في المقتصد ١ : ١٤٠ ((وسبب بناء هُوَ لَمْ أَنَّهُ لَا يَلِيزُ الْمُسَمَّى ، الْآتِرِ
أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هُوَ لَمْ إِخْوَتِكَ فَأَشْرَفْتَ إِلَى جَمَاعَةِ حَاضِرِينَ ، ثُمَّ زَالَ عَنْ حَضْرَتِكَ
لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِمُ الْاسْمُ :: إِذَا قُلْتَ : هُوَ لَمْ إِخْوَتِكَ وَهُمْ غُيِّبُوا ، وَالْأَسْمَاءُ
أَصْلُهَا أَنْ تَلِيزَ الْمُسَمَّيَاتِ ، الْآتِرِ أَنَّ الرَّجُلَ وَالْفَرَسَ لَازِمَانِ لَمَّا وَضَعَا عَلَيْهِ
فِي أَوَّلِ الْأَحْوَالِ وَكَذَا نَحْوُ : زَيْدٌ وَعَمْرُوهُ لَأَنَّكَ إِذَا سَمِيتَ إِنْسَانًا يَزِيدُ
لَمْ تَنْتَقِلْ عَنْهُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ .

فلما خالف هو * سائر الأسماء وخرج عن موضوع الاسم غير لفظه وعدل به
عن منهاج الاعراب الذي يكون للأسماء الأصلية إلى منهاج الحرف وهو البناء ،
وهذا هو موجب البناء في جميع أسماء الإشارة))

(٢) انظر ص ٣٣

وَأَمَّا نَزَالٌ^(١) فبنى ، لأنه وقع موقع ((انزال^(٢))) وبنى على حركة ؛ لأن قبل آخره ساكناً^(٣) ،

وكسر على أصل الحركة لإلتقاء الساكنين^(٤) ،

وَأَمَّا «حَذَامٍ وَقَطَامٍ»^(٥) فبنيا لمسابهتهما لتزَال^(٦) // والمسابهة من أربعة أوجه :- ١/

اللفظ كاللفظ ، ومعرفة ، ((وموئ^(٨) نث)) ، ومعدول ، كما أَنَّ^(٩) «تزال^(٩)» ((كذلك ،

(١) فى أ ج (نزال)

(٢) فى أ وج ((انزل))

(٣) فى ج ((ساكن)) وهو خطأ من الناسخ .

(٤) قال ابن مالك فى الخلاصة :

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق :-

وانظر الكتاب ١ : ٢٤١ ، ٣ : ٢٢٠ وما بعدها والمقتضب ٣ : ٣٦٨ والتيسرة

والتذكرة ١ : ٢٥١ ، والأمالى الشجرية ٢ : ١١٠ والرضى ٢ : ٧١ ، ٧٢ .

(٥) بناء ما كان على وزن ((قَعَال)) على الكسر مما ليس آخره را * هو لفظة

أهل الحجاز ، أمّا بنو تميم فيعربونه إعراب الممنوع من الصرف .

أمّا ما كان آخره را * مثل : كَوْبَارٍ وَسَفَارٍ فهو مبنى على الكسر عند

الجميع .

انظر الكتاب ٣ : ٢٧٧ ، وما بعدها والمقتضب ٣ : ٣٧٣ ، والملخص ١ : ٦٢١

(٦) فى أ ج (نزال)

(٧) فى ((ب)) أحدها أن اللفظ كاللفظ :

(٨) فى ((أ)) وموئ^(٨) ((// ٩ - فى أ ج ((كما أن نزال :

وَأَمَّا : ((يَزِيد ، وَلِيزِيد ^(١))) فَكَسْرُ الْيَاءِ وَاللَّامُ لِلزُّومِهَا الْحَرْفِيَّةِ وَالْجُزْءِ ^(٢)
وَأَمَّا ((جَيْر)) ^(٣) فَبِنَى عَلَى الْكَسْرِ وَإِنْ كَانَ الْكَسْرُ بَعْدَ الْيَاءِ مُتَثْقِلًا
لَقُلْتَهُ ، وَلَمْ تَبْنِ عَلَيْهِ ((أَئِنَّ ، وَكَيْفَ)) لَكَثْرَتِهَا ،

وَمَا بِنَى عَلَى السَّكُونِ فَهُوَ : كَمَنْ ، وَكَمْ ، وَخَذَ)) وَجَمِيعَ الْحُرُوفِ ،
فَأَمَّا ((مَنْ)) فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : - اسْتِفْهَامٍ وَبِمَعْنَى الَّذِي ^(٤) وَلِلْجُزْءِ ^(٥)

فَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى اسْتِفْهَامٍ وَالْجُزْءِ ، فَإِنَّمَا بَنَيْتَ لِتَضَمْنِهَا مَعْنَى حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ ^(٦)
وَحَرْفِ الْجُزْءِ .

وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى ((الَّذِي)) فَلَا يَدُلُّهَا مِنْ صِلَةٍ كَالَّذِي ، فَأُشْبِهَتْ بِبَعْضِ الْأَسْمَاءِ
((وَبِغَضِّ الْأَسْمَاءِ)) ^(٧) لَا يَسْتَحِقُّ إِعْرَابًا .

(١) فِي ج ((لَزِيد وَيَزِيد))

(٢) قَالَ أَبُو الْبَرَكَاتِ الطَّوْى فِي شَرْحِهِ لِلْمَعْقُودِ ٨

((فَأَمَّا لَامُ الْإِضَافَةِ وَيَاوُهَا فَيُعِينُنَا عَلَى الْكُسْرِ وَكَانَ مِنْ حَقِّهَا أَنْ
يَبْنِيَا عَلَى الْفَتْحِ نَحْوَ وَاءِ الْعَطْفِ وَفَاءِ ، وَأَلْفِ اسْتِفْهَامٍ ، وَإِنَّمَا
بَنَيْتَ هَذِهِ الْحُرُوفَ عَلَى الْفَتْحِ ، لِأَنَّ حُكْمَ كُلِّ حَرْفٍ كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ
أَنْ يَبْنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ، وَلِأَنَّهُمْ أَرَادُوا الْإِبْتِدَاءَ بِهَا فَلَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَبْتَدَأَ
بِسَاكِنٍ ، فَلَمَّا اضْطَرُّوا إِلَى تَحْرِيكِهَا حَرَكَةً خَفِيفَةً))

(٣) تَقْدِيمُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فِي الْحَاشِيَةِ ص ٢٩

(٤) فِي ب « وَمَعْنَى الَّذِي »

(٥) فِي (ب) وَالْجُزْءِ .

(٦) فِي أ (حُرُوفُ اسْتِفْهَامٍ)

(٧) فِي (أ) وَالْبَعْضُ لَا يَسْتَحِقُّ .

وَأَمَّا ((كَمْ)) فتكون استفهاماً ، وخبراً ، فلذا كانت استفهاماً فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ،

وإذا كانت خبراً فقد أشبهت ((رَبِّ)) ، لأنها نقيضتها فَإِنَّ ((رَبِّ)) للتقليل و((كَمْ)) للتكثير، والشيء يُحْمَلُ على نقيضه كما يُحْمَلُ على نظيره ،

• وكلاهما حرفاً ^(٢) ونسباً ^(٣) للحروف ^(٤) مبنية ، وكذلك سائر المضمرات ، والمبهمات ((نحو هذا ذلك وتلك)) ^(٥) لأنها لاتقوم بأنفسها .

وكل مبنى فأصله أن يبنى على السكون إلا أن يكون قبل آخره ساكن كَأَيْنَ ^(٥) أو يكون له أصل في التمكن ، وإنما كان السكون الأصل ، لأن الحركة زائدة فلا يقطع عليها ، إلا بدليل ^(٦) .

١) ذهب الكوفيون إلى أن ((كَمْ)) مركبة من كاف التشبيه وما استفهامية محذوفة الألف ، وسكنت ميمها لكثرة استعمالها ، وخالفهم في ذلك البصريون فقالوا : بعدم تركيبها .

انظر رأى كل فريق وحجه في التبيين ٤٢٣ ، والانصاف ١ : ٢٩٨ والرضى ٢ : ٩٥ ، والجنى الدانى ٢٧٥ ، والمغنى ٢٠١ والشمونى ٤ : ٧٠ ، والهمع ٢ : ٧٥ ولسان العرب ((كَمْ م))

٢) في هذا المصنف زيادة ^(١) لعلها كانت حاشية وهي « أين رب وهزة الاستفهام »

٣) ما بين الاقواس ((ساقط من أ وب))

٤) في ج ((ما قبل آخره))

٥) في ج زيادة ((وكيف))

٦) في ((أ)) زيادة لعلها كانت حاشية وانخلها الناسخ في الشرح وهي : ((قال : قوله : أو يكون لها أصل في التمكن لقول سيبويه : يا حكم في النداء مثل : هذا ، ولم يمثل بيازيد)) لئلا يقول فائل إن هذه الحركة لأجل التقاء الساكنين ((

وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَاضِي فَيَبْنِي ^(٢) عَلَى الْفَتْحِ ؛ ((لَأَنَّهُ ^(٣))) أَخْفَ الْحَرَكَاتِ ^(٤)
 وَيَبْنِي / عَلَى الْحَرَكَةِ ^(٥) ؛ لَأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمَضَارِعَ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ مَوْقَعُهُ / ٥ أ
 فِي الصِّفَةِ ^(٦) ، وَالْجَزَاءِ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرِينَا ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ
 بِرَجُلٍ يَضْرِينَا ، وَتَقُولُ : إِنْ قَمْتُ قَمْتُ ، كَمَا تَقُولُ : إِنْ تَقُمَ أَقُمَ ^(٧) ،
 وَحَرَكَةُ الْمَاضِي تُشَبِّهُ حَرَكَةَ الْمَعْرَبِ مِنْ وَجْهَيْنِ :-
 أَحَدُهُمَا : أَنَّكَ لَا تَلْحَقُهُ هَاءُ السَّكْتِ كَمَا تَلْحَقُ ((كَيْمُهُ ^(٨))) وَ ((لَمُهُ ^(٩)))
 وَالثَّانِي : أَنَّ التَّشْدِيدَ الَّذِي يَلْحَقُ الْمَعْرَبَ قَدْ يَلْحَقُهُ كَمَا يَلْحَقُ جَعْفَرٌ فِي الْوَقْفِ ^(١٠)
 وَتَقُولُ : ((أَخْصَبَتْ)) فَلَمَّا شَدَّدَ ^(١١) ((فِي الْوَقْفِ ^(١٢))) وَلَمْ تَلْحَقْ هَاءُ السَّكْتِ ^(١٣)
 ((كَمَا تَلْحَقُ كَيْمُهُ ، وَلَمُهُ ^(١٤))) أَشْبَهَ الْمَعْرَبَ ،

-
- ١) فِي ج ((فَأَمَّا))
 - ٢) فِي ج ((مَا يَبْنِي))
 - ٣) فِي ب ((لَأَنَّ الْفَتْحَ))
 - ٤) سِيذَكَرُ الْخَارِجَ فِي بَابِ ((إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ وَبَنَائِهَا)) أَنَّ الْمَاضِيَ يَبْنِي عَلَى الضَّمِّ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْجَمْعِ وَيَبْنِي عَلَى السَّكُونِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ تَاءُ الْفَاعِلِ وَنُونُ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ ، انْظُرْ ص ٩٢ مِنْ التَّحْقِيقِ ، وَمَا بَعْدَهَا .
 - ٥) فِي ب وَج ((وَيَبْنِي عَلَى حَرَكَةِ))
 - ٦) فِي أ ((لَأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقَعُهُ فِي الصِّفَةِ))
 - ٧) انْظُرْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْبَسِيطِ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ١ : ٢٢٠ وَابْنُ يَعِيشَ ٧ : ٥٠٤
 - ٨) فِي أ وَب ((كَيْفُهُ))
 - ٩) فِي ب ((قَدْ لَحِقَهُ))
 - ١٠) « نَحْنُ يَرِيبُ وَجْهٌ » فَيَقُولُ : « أَخْصَبَتْ » كَمَا تَقُولُ : « جَعْفَرٌ فِي الْوَقْفِ »
 - ١١) « أَخْصَبَتْ » وَرَدَّتْ فِي شَرْحِ رُوحِ حَيْتَ قَالَ :
 لَقَدْ خُشِيتُ أَنْ أَطْرُقَ جَدًّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدِ مَا أَهْمَصْنَا
 - ١٢) الْكِتَابُ ١٧٠ : ٤
 - ١٣) مَا بَيْنَ الْأَقْوَاسِ (()) سَاقِطٌ مِنْ أ وَب .
 - ١٤) مَا بَيْنَ الْأَقْوَاسِ (()) سَاقِطٌ مِنْ أ وَب .

وفعل الأمر على ضربين : معرب ، ومبني ، فالمعرب الذي في أوله اللام
وحرف المضارعة نحو : ((لِيَقُمْ^(١))) وماليس في أوله ذلك فمبني نحو
((خُذْ ، وَكُلْ))

(١) في ج ((لننعم)) وهو تحريف .

والمعروف عند النحاة أنَّ ما لحقَّه اللام فعل مضارع وليس فعل أمر ،
والدلالة على الأمر إنَّما جاءت من اللام ، هذا عند البصريين
أما الكوفيون فيرون أنَّ جميع أفعال الأمر أصلها أفعال مضارعة داخلية
عليها اللام التي قد حذفت مع حرف المضارعة ،
وقد نبهت على ذلك في الحاشية ١ ص ١٨ فأرجع إليها .

(باب إعراب الاسم الواحد)

(وهو على ضربين :- صحيح ، ومعتل^(١)) فالمعتل ثلاثة ((أنواع^(٢))) :-

ما في آخره ألف مفردة نحو : ((عَصَا)) و ((وَرَحَلِي^(٣))) و ((حُبَلِي)) .

والثاني^(٤) : ما آخره ياء^(٥) خفيفة قبلها^(٦) كسرة نحو : القاضي ، والداعي ،

والثالث^(٧) (ما آخره^(٨) واو وهي ((السماء^(٩))) الستة :-

((أبوك ، وأخوك ، وحموك وهنوك وفوك ، وذو مال))

ولكل واحد من هذه ((المعتلات^(١٠))) باب يذكر فيه^(١١) ،

ولنما قال :- إعراب الاسم الواحد احترازاً . من التثنية والجمع .

(١) في اللمع ص ٩٤ ، وشرحه لأبى البركات الطوى ق ٨

((الاسم المعرب على ضربين صحيح ومعتل))

(٢) في ج ((ثلاثة أبواب))

(٣) ساقطة من أ و ج

(٤) في ج ((الثاني))

(٥) في أ و ب ((في آخره))

(٦) في أ و ج ((وقبلها))

(٧) في ج ((الثالث))

(٨) في أ و ب (ما في آخره))

(٩) كلمة ((السماء)) ساقطة من أ

(١٠) في ((أ)) ((العلامات))

(١١) سيذكر النوع الأول وهو ما آخره ألف في باب المقصور ص ٥٤

وسيذكر الثاني وهو ما آخره ياء قبلها كسرة في باب المنقوض ص ٤٩ .

ويذكر النوع الثالث وهو ما آخره واو في باب إعراب السماء الستة ص ٥٩

وما بقي بعد هذه ((الثلاث ^(١))) فهو الصحيح ^(٢) وتدخله الحركات الثلاث، والتنوين
 إن كان ^(٣) منصرفا ، وإن لم يكن منصرفا امتنع منه الجر والتنوين ، وجميع
 ما لا ينصرف إنما لم ينصرف لشبهه ^(٤) ((بالفعل)) من وجهين مثل ((إبراهيم))
 لم ينصرف للتعريف والعجمة ^(٥) ، لأنَّ الفعل فرع من وجهين :-

أحدهما : أنَّه لا يفيد مع مثله ^(٦) ((كلما)) /

والثاني : أنَّه مشتق من المصدر ^(٧) ،

((فكل ^(٨))) اسم لا ينصرف فلحدوث ^(٩) علتين ، أو علة تجرى مجرى علتين ،
 فإبراهيم لا ينصرف ^(١٠) ((للتعريف والعجمة)) ^(١١) فإن ذكرته صرفته ^(١٢) ((لزوال إحدى علتين)) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥)

(١) في ج ((المعتلات))

(٢) في ج ((صحيح))

(٣) في ج ((إذا))

(٤) ((فان))

(٥) في الأصل ((لشبه الفعل))

(٦) في ج للعجمة والتعريف

(٧) كلمة ((كلما)) ساقطة من ب

(٨) القول باشتقاق الفعل من المصدر قول بصرى ،

أما الكوفيون فيرون أنَّ الفعل هو أصل المشتقات ،

انظر الايضاح في علل النحوص ٥٦ ، والخصائص ١ : ١١٣ ولأصول ١ : ١٦٢

والانصاف ١ : ٢٣٥ وبدائع الفوائد ١ : ٢٧

(٩) في أ و ب ((وكل))

(١٠) في ج ((فيحدث))

(١١) في ب ((وإبراهيم))

(١٢) قوله ((للتعريف والعجمة)) ساقطة من أ وج

(١٣) انظر في هذا شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١ : ١٠٦

(١٤) في ب ((انصرف))

(١٥) ما بين الأقواس (()) ساقطة من أ ب

وإنَّ أضفت جميع ما لا ينصرف، أو أدخلت عليه ألفاً، ولأما امتنع منه التنوين
 وبخله الجر في موضع الجر^(١) لأنه قد زال شبه الفعل منه^(٢)، لأنَّ الألف والسلام
 وإضافة من خواص الأسماء .
 فإن قيل : حرف الجر لا أيضاً^(٣) من خواص الأسماء فلا صرفته ((لدخول)) الباء عليه ؟
 ففيه أوجه : -

أحدها أنه لو فعل ذلك لم يبق في الأسماء ما لا ينصرف .
 والثاني : أنَّ الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين .
 ((وحرف)) الجر ليس كذلك، فكأنَّ الاسم يدخل الألف واللام والإضافة عليه
 منوناً، والمنون منصرف .
 والتنوين ((يدخل الكلام)) على أربعة أوجه^(٤) :

أحدها أن يدخل فرقا بين المضاف والمفرد ،
 الثاني : فرقا بين المعرفة والذكر^(٥) ، نحو : صَهْ وَصَهْ^(٦)

(١) في اللمع ص ٩٥ ((فإن أضيف أو دخلته الألف واللام فأحسن فيه التنوين
 بخله الجر في موضع الجر)) وانظر شرح المقدمة المحسنة ١ : ١٠٨
 وشرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٣٤ والمساعد ١ : ٢٣ وشروح الألفية عند قول
 ابن مالك : وجرب بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يصف أو يك بعد ال ردف
 (٢) في ج ((قد زال عنه شبه الفعل))

(٣) في ج ((فحروف الجر))

(٤) كلمة ((أيضاً)) ساقطة من أ و ب ،

(٥) في ب و ج (بدخول)

(٦) في أ و ج ((وحروف الجر))

(٧) في أ ((يدخل في الكلام))

(٨) في ج ((أقسام))

(٩) في أ و ب ((والثاني))

(١٠) هذا النوع يدخل الأسماء المبنية ، فما كان منها منونا فهو النكرة .
 وما كان بدون تنوين فهو المعرفة ،

(١١) في ب (صه معناه اسكت ، وتأويله في التذكير افعلسكوتنا

- وفي التعريف)) ما بعد هذا ساقطه من النسخة .

(١) الثالث : عوضا من محذوف في ((إِنْ)) (٢) دخل (٣) التنوين عوضا من حذفهم
الجملة ((يعني في)) يومئذ (٤) .
(٥) الرابع : يدخل في القوافي ((فيكون)) (٦) في الاسم والفعل في نحو :
((دَايَنْتُ أَرْوَى)) (٧) والَّذِينَ تَقْضَى (٨)
وعلى هذا حمل قوله تعالى ﴿ سَلَا سَلَا ﴾ (٩)

(١) في ((أ)) والثالث . ومن هذا المكان بدأ السقط من ب
(٢) تنوين العوض ثلاثة أنواع :-

أ - عوض عن حرف في مثل ((غواش وجوار : اصلها غواش وجواري

ب - عوض عند كلمة في ((كن وبعض))

ج - عوض عن جملة . وهو ما ذكره الشارح هنا ،

(٣) في ج (ا دخل)

(٤) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب .

ومن أمثله ما كان فيه التنوين عوضا من جملة محذوفه .

قوله تعالى ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفِرْحُ الْمُؤْمِنُونَ بِبِنَايَةِ اللَّهِ ﴾
أي يوم إذ ينتصر الروم .

(٥) في أ و ب ((والرابع))

(٦) كلمة ((يكون)) ساقطة من أ و ب .

(٧) ما بين الأقواس (()) ساقط من ج .

(٨) هذا بيت من مشطور الرجز ، وهو لرؤية بن العجاج

==

== كما في ديوانه ص ٧٩ وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٤ : ٢١٠
 وانظره في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ١٠٧ ، والأصول ٢ : ٣٨٩ والخصائص
 ٢ : ٩٦ والمنحص ٧ : ١٥٥ ، وشرح شواهد الشاهيه ٣٣٣ ، العيني ٣ : ١٣٩ ، -
 واللسان ((دى ن))

و ((أروى)) اسم امرأة ، وموضع الشاهد هو تنوين ((تقضى)) وهي فعل .
 (٩) من الآية ((٤)) من سورة الانسان ، وقراءة التنوين قرأها نافع وأبو بكر
 والكسائي وهشام ، وقرأها بقية السبعة (سَلَّاسِلًا) بغير تنوين ، لأنها
 ممنوعة من الصرف لمجيئها على صيغة منتهى الجموع .
 وحجة من صرفها ثلاثة أمور :

أحدها : ما ذكره الكسائي ، والقراء من أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف
 ، إلا "أَفْعَلَنَّكَ" ،

الثاني : أن بعض أهل العلم والنظر يقولون إن كل ما يجوز في الشعر
 فهو جائز في الكلام ، لأن الشعر أصل الكلام العربي .

ومادام كذلك فكيف نتحكم في كلامهم ونجعل الشعر خارجا عنه ،
 الثالث : أنه لما كان بعده جمع ينصرف أتبع الأول للثاني ، يضاف إلى
 ذلك أنها مكتوبة في المصحف بالالف ، انظر معاني القرآن للفراء ٣ : ٢١٤
 وإعراب القرآن للنحاس ٣ : ٥٧٣ وحجة القراءات ٧٣٧ والكشف عن وجوه
 القراءات السبع ٢ : ٣٥٢ ، والتبصرة ٧١٦ .

وَلَمْ يَقْوَارِيرًا ^(١) وَلَمْ يَرْسُولًا ^(٢) .

فإذا وقفت على اسم حذفت الحركة والتنوين ، إن كان فيه ، وإنما حذفت التنوين منه ، لأنه زائد ، ولا يوقف عليه ، فكان يلتبس بالنون الأصلية .

(١) من الآية ١٦ من سورة الإنسان ، والكلام فيها مثل الكلام في الآية السابقة : انظر الحاشية ((٩)) ص ١٤٤ والمراجع المذكورة فيها .

(٢) من الآية ((٦٦)) من سورة الأحزاب ،

وقراءة ((الرُّسُولَا)) بإثبات الالف في الوصل والوقف قرأ بها نافع وابن عامر وأبو بكر ، وقرأ ابن كثير والكسائي وحفص بإثباتها في الوقف دون الوصل ، وقرأ الباقون بغير الالف في الوصل والوقف ،

وحجة من أثبت الالف في الوصل والوقف هي : أَنَّ بعض العرب يقف على المنصوب الذي فيه الالف واللام باللف .

فيقولون : ضربت الرجل .

وأيضاً فإنها تكون فاصلاً بين الآية السابقة واللاحقة ،

وأيضاً بها تتفق فواصل الآيات ، وهو موافق للمصحف .

قال ابن النحاس ((وأولى الأشياء في هذا أن يوقف عليه بالالف ولا يوصل ،

لأنه إن وصل بالالف كان لاحقاً وإن وصل بغير الالف كان مخالفاً للمصحف ،

ولذا وقف بالالف كان متبعاً للسواد موافقاً للإعراب .

لأن العرب تثبت هذه الالف في القوافي وتثبتها في الفواصل ليتفق الكلام ،

إعراب القرآن ٢ : ٦٢٥ وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ : ٢٣٧

والحجة في القراءات السبع ص ٢٨٩ وانظر الكشف عن وجوه القراءات ٢ : ١٩٥

وتفسير النسفي ٣ : ٢٩٦ .

فإن كان مرفوعاً ^(١) وقبل آخره ساكن - وهو حرف مد كزيد - ففي الوقف أربعة أوجه ^(٢) :

السكون : وهو أجود ؛ (لأن العرب إنما تبتدىء بالمتحرك وتقف على الساكن .
ويليه : الإشمام / وهو أن تضم شفتيك ولا تتبعه صوتاً ،) (في الرفع دون الجر) ^(٥) /

وبعده : الروم ^(٦) / وهو صَوِّتٌ يَسْمَعُ - والرابع : أن تبدل من التنوين واوا ^(٧) ،

والمجور كالرفوع ، إلا أن الإشمام لا يدخل ^(٨)

(١) في أ و ب ((قبل آخره)) بدون الواو .

(٢) في ج ((هو)) بدون الواو .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٩ ، ٤ : ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، والمقتضب ٣ : ١٧ والتبصـره

ص ٣٢٤ ، والاقناع ١ : ٥٠٤ والمساعد ٤ : ٣١٢

(٤) قال سيبويه ((فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل

وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال)) الكتاب ٤ : ١٦٨

وانظر شرح المقدمة المحببة ١ : ١٠٤

(٥) ما بين الأقواس ساقط من أ و ب

(٦) قال سيبويه : ((وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص

على أن يخرجوها من حال ما يلزمه إسكان على كل حال وأن يعلموا أن

حالتها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال)) الكتاب ٤ : ١٦٨

وذلك أراد الذين أشموا ، إلا أن هوأ أشد تأكيداً)) الكتاب ٤ : ١٦٨

(٧) انظر الكتاب ٤ : ١٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ٤ : ١٩٨١ ، والمساعد ٤ : ٣٠٣

وشفاء العليل ٣ : ١١٢٩

(٨) في المساعد ٤ : ٣١٤ ((وما روى عن بعض القراء من الإشارة إلى حركة الجر

وتسميته إاشها ما محمول على الروم فهو الذي يستقيم ، إلا أنه حصل تجزؤ

في الاطلاق)) وانظر الاقناع ١ : ٥٠٥

وتبدل من التنوين ياء^(١)، وأما النصب فعلى الألف لاغير

وإنما ضعف أن تبدل من التنوين واوا فى الرفع، وياء فى الجر^(٣) وأبدل^(٤)

فى النصب ألفا لخفة الألف، ولأنه ليس فى كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة^(٥)، ولم يبدلوا فى الجرياء^(٦)، لئلا يلتبس^(٧) المفرد بالمضاف إلى نفسه^(٨)، فإذا قلت: زيدى^(٩)

فإن كان قبل آخره^(١٠) ((حرف متحرك فهو مثل ما تقدم))

- (١) يرى جمهور النحويين أن المنصوب يدخله الروم ، قال ابن مالك فى التسهيل ص ٣٢٩ ((إن كان الموقوف عليه متحركا غيرها • تأنيث سكن وهو الأصل ، أو ريمت حركته مطلقا))
- قال ابن عقل شارحا كلام ابن مالك ((فيكون فى الحركات كلها ، ويحتاج فى المفتوح والمنصوب إلى زيادة لخفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ، ولذا منعه القراء فى الفتحة •
- وأما النحويون فجمهورهم على جوارزها فيها .
- وقال أبو الحسن ابن الباننى : زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون فى المنصوب لخفته والباننى على خلافه)) المساعد ٤ : ٣١٣ ، وانظر شفاء العليل ٣ : ١١٣ والإقناع لابن الباننى ١ : ٥٠٤ وما بعدها ، وشرح شفاء العليل ٤ : ١٩٨٩ .
- (٣) فى ج ((فى الرفع واوا فى الجرياء)) ليس على الهمزة فريضة تقع عليه بالسكون .

(٤) فى ج ((وأبدلت :))

(٥) فى ج حرف علة قبله ضمة •

(٦) فى ج ((يلبس))

(٧) فى ج ((نفسك))

(٨) فى ج ((وإذا))

(٩) لغة ازد السراة إبدال التنوين ياء فى المجرور •

قال سيبويه ((وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو

وهذا عمرو ، ومررت بزيدى ، وبعمرى ، جعلوه قياسا واحدا فأثبتوا الياء •

والواو كما أثبتوا الألف •)) الكتاب ٤ : ١٦٢

وقال أبو البركات العلوى ((وليس عليه العمل)) شرح اللمع ق ((١٠))

وقال ابن عقيل : ((وقال المازنى : هى لغة قوم من اليمن ، وليسوا

فصحاء •)) المساعد ٤ : ٣٠٢

(١٠) ما بين الأقواس ((ساقط من ج))

((١)) ونزيده وجهها (٢) آخر وهو : التشديد ، تقول في خالد : خالدٌ (٣)
فإن كان الاسم لاتنوين فيه وقبل آخره (٤) متحرك كَعَمْرٍ (٥) والرجل (٦)
جاز فيه السكون ، والإشهام ، والروم ، والتشديد . وفي النصب والجُر (٧) ينقص الإشهام .

(١) من هنا بدأ السقط من ج

(٢) في أ وج ((ونزيده وجه)) وهو خطأ ((

(٣) قال سيبويه ((وأما التضعيف فقولك : هذا خالدٌ ، وهو يجعل
وهذا فرجٌ ، حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثم قالت العرب في

الشعر في القوافي : ((سَبَبًا)) يريد السبب)) الكتاب ٤ : ١٦٩

وقد وضع النحاة علامة للتضعيف وهي : شين فوق الحرف

قال سيبويه : ((ولهذا علامات والتضعيف الشين))

الكتاب الصفحة السابعة . وانظر المساعد ٤ : ٣١٤ ، وشفاء العليل

٣ : ١١٣١ ، وشرح الكافية الشافية ٤ : ١٩٨٩ ،

وقال أبو البركات : وأما التضعيف فائما يكون إذا كان ما قبل حـرف

الإعراب متحركاً نحو قولك : هذا خَالِدٌ ، وَجَعْفَرٌ)) شرح اللمع ١٠

(٤) هنا نهاية السقط من ج

(٥) ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الغذل .

(٦) يمتنع فيه التنوين ، لأنه محلى بـأل

(٧) في أ وج ((وفي الرفع والجـر)) وما أثبتناه هو ما في ب وحاشية : أ ،

وهو الصواب ، لأن الإشهام من خواص الرفع ، فأقول بأنه زائد فيه خطأ .

(١)
باب المنقوص

(وهو كل اسم وقعت في آخره ياء خفيفة (٢) كسرة نحو (٣) القاضي والداعى يكون في الرفع والجبر ساكنا وفي النصب مفتوحا .

تقول : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورايت قاضيا ، وإنمالم يعرب في الرفع (٤) والجبر ، لثقل الضمة والكسرة ، فتجتمع في الجبر أربع كسرات إذا قلت : مررت يقاضى معك ، كسرت الضاد ، والياء تجرى مجرى كسرتين ، والكسرة التى على الياء (٥)

وكذلك في الرفع تجتمع ثلاث كسرات وضمة (٦) ، وهى أثقل من الكسرة (٧)

(١) العنوان والسطر الذى بعده ساقطان من ب . قال أبو البركات الكوفى : اعلم أن المنقوص إنما سمي منقوصا ، لأنه دخله بعض الإعراب وهو النصب ، ولم يدخله رفع ولا جبر ، فنقص بعضه ، فنقصه نقص إعراب لا نقص الحروف (١) شرح اللمع ق ١٠ (٢) فى (١) ((وقبلها)) وما أثبتته هو ما فى المتن المطبوع (((٣) فى هذا المكان ((انتهى السقط من ب (٤) أى : لم يرفع بالضمة الظاهرة ، ويجر بالكسرة الظاهرة . (٥) قال أبو البركات العلوى : ((وإنمالم تحتل كسرة ، لأن الياء من جنس الكسرة وقبل الياء كسرة ، فكان يودى إلى اجتماع ثلاث كسرات ، وذلك ثقل فى كلامهم فخففوها بحذف الكسرة)) شرح اللمع ١١ وانظر سيبويه ٣ : ٤١٤ والتمهدة والتذكرة ١ : ٨٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ : ٢١٢ وتعليق الفرائد ١ : ١٧٤ وهما العليل ١ : ١٢٢ وشرح الألفية عند قول ابن مالك :

والثانى منقوص ونصبه ظهر ورفع يبنى كذا أيضا يجر

(٦) فى ((وضمة هى أثقل من الكسرة)) (٧) قال أبو البركات الكوفى ((وإنمالم تحتل ضمة ، لأن الضمة فى الثقل كالكسرة ، والضمة أخت الكسرة ، ألا ترى أنهم يجيزون اختلاف القوافى بالرفع والنصب ، ولا بالجبر والنصب)) شرح اللمع ق ١١ وانظر المراجع السابقة فى الحاشية ((٥))

وَأَمَّا ((فَي))^(١) النصب فلم تستثقل الفتحة فأعرب به .

فإن قيل : الحركات كلها تستثقل على حروف المد .

الآثرى أنهم قلبوا الواو/ألفا ، وإن كانت مفتوحة في ((باب)) ونحوه ٦

وأصله : ((بَيَّوب))

فالجواب أَنَّ الفتحة على ياء ((قَاض)) عارضة ، وليست بالزمة^(٢) .

وَأَمَّا في قول^(٣) : وَيَبَّعْ فهي لازمة ، وحذفت الياء * من ((قَاض)) في الوصل

مع التنوين ، لأنها ساكنة والتنوين ساكن فحذفت للتقا * الساكنين ، وكانت

أولى بالحذف من التنوين لأنَّ التنوين^(٤) ((دخل))^(٥) لمعنى ((وهو الصرف))

ولأنَّ الياء * إذا حذفت بقيت الكسرة^(٦) تدل عليها .

فَأَمَّا المضاف وما فيه الألف واللام فالضمة والكسرة تستثقل عليه أيضا ، والفتحة

تستخف كما كان ذلك في ((قَاض))

تقول : هذا القَاضِ ومررت بالقَاضِ ((وهذا قاضيك))^(٨) ومررت بقاضيك ،

فالأصل فيه^(٩) هذا القَاضِ ، ومررت بقاضيك ، ورأيت قاضيتكم^(١٠) بفتح الياء * في النصب ،

(١) كلمة ((في)) اساقطة من ب وج

(٢) في أ عارضة ليست بالزمة ، وفي ج ((ليس))

(٣) في ب وج ((وأما قول))

(٤) كلمة ((دخل)) اساقطة من أ و ب

(٥) قوله : ((وهو الصرف)) ساقط من ب :

(٦) في ج ((بقيت كسرة

(٧) جملة هذا القَاضِ)) ساقطة من ب

(٨) قوله : ((وهذا قاضيك ، ومررت)) ساقط من أ و ب

(٩) في ج ((والأصل فيه)) وفي اللمع ((وكان الأصل فيه)) اللمع ص ٩٨

(١٠) من هنا بدأ الطبرسي في ((ب)) .

فَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى مَا فِيهِ التَّنْوِينُ فَمِنْهُبٌ سَبَبِيهِ أَنََّّهُ يَقِفُ بِالْيَاءِ ، وَعَلْتَهُ
 أَنَّهُ يَجْرِي الْوَقْفُ مَجْرَى الْوَصْلِ^(١)
 وَمِنْهُبٌ يَوْشُنُ^(٢) ((أَنْ)) يَقِفُ بِالْيَاءِ ، وَعَلْتَهُ أَنََّّهُ لَمَّا كَانَ الْوَقْفُ لِاتَّنْوِينِ فِيهِ رَدُّ
 الْيَاءِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ مَا كُنَّ^(٤) .
 هَذَا فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ وَأَمَّا النَّصْبُ فَلَا خِلَافَ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْأَلِفِ .

(١) قَالَ سَبَبِيهِ : ((هَذَا بَابٌ مَا يَحْتَفِ مِنْ أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ فِي الْوَقْفِ ،
 وَهِيَ الْيَاءُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا قَاضٍ ، وَهَذَا غَازٍ وَهَذَا عَمٌّ ، تَرِيدُ الْعَمَى ،
 أَنَّهُبُوهَا فِي الْوَقْفِ كَمَا نَهَبْتَ فِي الْوَصْلِ ، وَلَمْ يَرِيدُوا أَنْ تَظْهَرَ فِي الْوَقْفِ
 كَمَا يَظْهَرُ مَا يَثْبُتُ فِي الْوَصْلِ ، فَهَذَا الْكَلَامُ الْجَيِّدُ الْكَثِيرُ)) الْكِتَابُ ٤ : ١٨٣
 (٢) هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ مَوْلَى بَنِي ضُبَيْعَةَ أَحَدِ مُتَقَدِّمِي النُّحَاةِ ،
 أَخَذَ النُّحُو عَنْ الْأَخْفَشِ الْأَكْبَرِ ، وَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ ، لَهُ النُّوَادِرُ فِي اللُّغَةِ
 وَالْأَمْثَالُ تُوُفِيَ سَنَةَ ١٨٢ هـ

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي أَخْبَارِ النُّحَاةِ الْبَصْرِيِّينَ لِلْسَّيْرَانِيِّ ٢٧ ، وَمَرَاتِبِ النُّحَوِيِّينَ
 ٢١ وَمَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ ٧ : ٣١٠ ، وَفَرْهَةِ الْأَلْبَاءِ ٤٩ ، وَطَبَقَاتِ الزُّبَيْدِيِّ ص ٤٨
 وَنُورِ الْقَيْسِ ٤٨ ، وَرِجَالِ الْوَقْفِ ١٢١

(٣) فِي ج ((أَنَّهُ يَقِفُ))

(٤) قَالَ سَبَبِيهِ : ((وَحَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ ، وَيُونُسُ أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَوْثُقُ بِعَرَبِيَّتِهِ
 . مِنْ الْعَرَبِ يَقُولُ : هَذَا رَامِي ، وَغَازِي ، وَعَمِي ، أَظْهَرُوا أَنَّ الْوَقْفَ

حَيْثُ نَصَرَتْ فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ تَّنْوِينٍ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَضْطَرُّوا هَهُنَا إِلَى مِثْلِ .
 مَا اضْطَرُّوا إِلَيْهِ فِي الْوَصْلِ مِنَ الِاسْتِثْقَالِ)) الْكِتَابُ ٤ : ١٨٣

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْمُسَاعَدِ ((وَجاءَ الْوَقْفُ بِالْيَاءِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَوَرِثَنِ

فِي أَحْرَفِ مِنَ الْقُرْآنِ)) الْمُسَاعَدُ : ٣٠٨ / ٤

فإن كان ((هذا ^(١))) الاسم لاتنوين فيه فلا اختيار أن نقف في الرفع والجر
بالياء لأنه قد زال التنوين ^(٢)
ومن العرب من يقف بلا ياء ^(٣) ، كأنه حذف الياء قبل دخول الألف واللام ثم
أدخلها عليه ^(٤) ، وقد وجب له الحذف ^(٥) .
((فأما ^(٦)) النصب فالوقف على الياء لاغير ، تقول : رأيت القاضي ،
((ومثله)) : قوله تعالى : ^(٧) لَمْ يَكُنْ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ^(٨))
وإنما ثبتت هذه الياء في النصب لأنها قد تحركت فجرت مجرى الباء
من ((ضارب)) ^(٩) ونحوه ^(١٠) ،

-
- (١) كلمة ((هذا)) ساقطة من ج
- (٢) قال ابن يعيش ((فإن كان فيه ألف ولام نحو الرامي والغازي والعمى
فإن إثباتها أجود فتقول في الوقف : هذا الرامي والغازي والقاضي
يستوى فيه حال الوصل والوقف)) ابن يعيش ٩ : ٧٥
وانظر التبصرة ٢ : ٧١٨ ، والمساعد ٤ : ٣٠٨ ، ٣٠٩
- (٣) قال ابن يعيش أيضا : ((ومنهم من يحذف هذه الياء في الوقف كأنهم شبهوه
بماليس فيه ألف ولام ثم أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب الحذف))
الصحيفة السابقة ، وانظر المراجع السابقة .
- (٤) في أ ((أدخلها))
- (٥) كلمة ((له)) ساقطة من ((ب))
- (٦) في ب (وأما النصب)
- (٧) الآية ٢٦ من سورة القيامة
- (٨) // (٧) في ج ((ومنه))
- (٩) // (٩) في ج ((في ضاب))
- (١٠) قال سيبويه : ((ومع هذا أنه لما تحركت الياء أهبطت غير المعتل) .
٤ : ١٨٤ وقال الزجاجي في اشتقاق أسماء الله ص ٨٥ ((ومن العرب من يترك
إعراب المنصوب أيضا فيجعله ساكن الآخر كما يفعل ذلك في المخفوض
والمرفوع فيجعله في الأحوال الثلاثة ساكن الآخر فيقول : رأيت القاضي
والغازي والداعي ، والكافي ، وما أشبه ذلك ، وأكثر ما يجيء هذا في
الشعر وليس بمستعمل في منشور الكلام)

واختلفوا في قاضي^(١) ((ونحوه)) إذا نودي / فسيبويه يثبت الياء ،
لأنه لاتنوين فيه ، فزارع ما فيه الألف واللام^(٢) ،
وأما يونس^(٣) ((فَيَحذف)) الياء^(٤) قال : لأنَّ النداء باب حذف وتغيير ،
((فَحذفت الياء كما حذفت التنوين))^(٥)

(١) في ((أ)) و بابه ((

(٢) القول بإثبات الياء قول الخليل بن أحمد روى ذلك عنه سيبويه ،
أما سيبويه فقد اختار ، رأى يونس الآتي ، قال سيبويه في الكتاب ٤ : ١٨٤
((وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال اختار : يا قاضي
كما اختار هذا القاضي)) وانظر التيسره ٢ : ٧١٨ والمساعد ٤ : ٣٠٨
وقال ابن يعش ، فأما إذا ناديت فالوجه إثبات الياء وهو قول الخليل
وذلك أنَّ المنادى المعرفة لا يدخله تنوين لاقى حال وقف ولا وصل ، والذي
يسقط الياء هو التنوين)) ابن يعش ٩ : ٧٥

(٣) في ج ((فحذف))

(٤) ١ وقد اختار سيبويه هذا الرأي فقال في الكتاب ((وأما يونس فقال
يا قاض وقول يونس أقوى ، لأنه لما كان من كلامهم أنَّ يحذفوا في غير
النداء كانوا في النداء أجدر ، لأنَّ النداء موضع حذف ،
يحذفون التنوين ويقولون : يا حارٍ ويا صاح ويا غلام أقبل))
الكتاب الصفحة السابقة ، وانظر المراجع السابقة في الصفحات نفسها
والمقرب ٢ : ٩٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ، وشرح الشافعية للرضي ٢ : ٣٠٠
(٥) في ج ((حذف الياء كما حذف التنوين))

((باب : المقصور))

(وهو كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة ^(٢) كعصا ^(٤) ورحى ^(٥))
 وهو على ضربين : منصرف وغير منصرف ، فالمنصرف يدخله التنوين ،
 وغير المنصرف لا يدخله التنوين ، وكله لا يدخله حركة ، لخفاء ^(٦) الألف ؛
 وكان الأصل في ((عصا)) عَصَو ((وفي)) رَحَا ((رَحِي)) فقلبت الواو
 والياء ألفا : لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وحذفت في الوصل ، لسكونها
 وسكون التنوين ((بعدها ^(٧)))

(١) في المتن المطبوع ((وأما المقصور فكل اسم)) اللمع ص ٩٩

(٢) في أ ((وقعت آخره))

(٣) في بعض نسخ المتن التي اعتمد عليها محققه ^(٧) زُيَادَةٌ ((مفتوح ما قبلها))

(٤) في ب ((نحو عصا))

(٥) درج سيبويه في كتابه على تسمية المقصور بالمنقوص وقد علل لتسميته بالمنقوص

بقوله : ^(٧) فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واؤه

بعد حرف مفتوح ، ولأنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو

ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر ((الكتاب ٣ : ٥٣٦

وقال السيرافي في تعليقه على الكتاب ((ويقال للمقصور أيضا منقوص

فأما قصرها فهو حبسها عن الهزمة بعدها ، وأما نقصانها فنقصان الهزمة

منها : حاشية الكتاب الصفحة السابقة وانظر الكتاب ٣ : ٣٨٦ ، ٣٩٠ ،

٣٩١ ، ٤١٣

وقال ابن برهان في سبب تسمية هذا النوع بالمقصور :

== ((المقصور سمي مقصورا لأنه حبس عن الإعراب ، والقصر الحبس
قال الله تعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ ﴾ أي محبوسات غير متبرجات ولا متبذلات ،
قال كثير ، :

وأنت التي حببت كل قصيرة ، التي وما يدرى بذاك القمائر
عنبت قصيرات الحجال ولم أورد قصار الخطى شر النساء الباقرة
شرح اللمع ق ٥

وقال أبو البركات الكوفي ((أعلم أن هذا الاسم المعتل إنما سمي مقصورا ،
لأنه قصر عن جميع الإعراب ، فصار على حالة واحدة ، فلا يدخله رفع ولا نصب ولا جر)

شرح اللمع ق ١٢

(٦) قال المبرد ((إذا كان الاسم مقصورا فإنما تأويل قصره أن يكون آخره
ألفا والألف لا تدخلها الحركات))

وقال أيضا ((فهذه الألف لا يدخلها إعراب ولكنها تنون إذا كان الاسم منصرفا
ويترك تنوينها إذا كان مالا ينصرف)) المقتضب ١ : ٢٥٨

وقال ابن برهان ((فإذا قلت : قام المثنى ، ورأيت المثنى ، ومررت بالمثنى
لم تظهر في الألف حركة ، وهذا الضرب منه منصرف وهو الذي لحقه منه
التنوين

وهو قوله تعالى ﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا ﴾ فالأول مرفوع
والثاني مجرور .

ومنه مالا ينصرف نحو : ولدت حبلى ، ورأيت حبلى ، ومررت بحبلى ،
فهذا النحو بألف في الوصل والوقف .

وأما النحو الأول فقد حذفت ألفه للقاء التنوين وبقيت الفتحة قبلها
دالة عليها ، فلام الكلمة تحذف في الوصل في الأحوال الثلاث الرفع والنصب والجر (

شرح اللمع ق ٥

وانظر كلام سيبويه في الحاشية ((٥) من ، الصفحة السابقة ،
(٧) كلمة ((بعدما)) ساقطة من أ و ب

فإنَّ وقفت على المنون من هذا الباب فقد اختلف النحويون فيه ، فسيبويه
يحمل المعتل على الصحيح ، فيقف في الرفع والجرح على الألف التي هي من
نفس الكلمة ، وفي النصب على الألف التي هي بدل من التنوين^(١)
((ويحذف الأولى لسكونها وسكون الألف بعدها^(٢)))
والمازني يقف على^(٣) الألف التي هي بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ،
وعلمته : أنه رأى الألف التي في ((عصا)) ما قبلها مفتوح أبداً ،
والألف المبدلة من التنوين في ((رأيت زيدا ونحوه)) تأتي بعد فتحة ،
فأجرى ((عصا ، ورعا)) على الصحيح^(٥) .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ : ٣٠٩ ((واعلم أن كل ياء أو واو كانت
لما وكان الحرف قبلها مفتوحاً فإنَّها مقصورة تبدل مكانها الألف ، ولا تحذف
في الوقف وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل
إلا أن الألف تحذف لسكون التنوين ويتمون السماء في الوقف))
وقال أبو البركات ((الكوفي)) ((أعلم أن جمهور النحويين كسيبويه وأصحابه
وابن جنى يقولون إن الألف في الوقف في حالة الرفع والجرح هي حرف
الإعراب ، لأنها إنَّما تسقط في درج الكلام ، لأجل التنوين فإذا زال التنوين
يثبت الألف ، فإذا صاروا إلى الغصب أبدلوا من التنوين ألفاً ،
كما يفعلون في قولهم : رأيت رجلاً ، فيجتمع ألفان الألف التي هي حرف الإعراب
والألف المبدلة من التنوين فيحذفون الألف التي هي حرف الإعراب لأجل اجتماع
الساكنين وتبقى الألف المبدلة من التنوين فيقفون عليها ، وإنَّما لم يحذفوها ،
لأنَّها دخلت لمعنى وما يدخل لمعنى لا يحذف)) شرح اللمع ق ١٣
وانظر التبيين ص ١٨٦ والتسهيل ٣٢٨ وابن يعيش ٩ : ٧٦
والمساعد ٤ : ٣٠٤ - واللمع ٢ : ٢٠٥ والفصول الخمسون ٢٦٧
(٢) ما بين الأقواس (()) ساقط من أوج

(٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني ينتمي إلى مازن بن شيبان ،
- أحد متقدمي النحاة وأئمة البصرة له عدة مؤلفات منها التضييف
==

وقال أبو سعيد^(١) : الوقف في الأحوال الثلاث على الألف التي هي من نفس الكلمة^(٢) :

== وما تلحن فيه العامة ولألف واللام، وكتاب العروض أخذ عن أبي عبيدة ،
والأصمعي ، وأخذ عنه المبرد توفي سنة ٢٤٧ هـ وقبل ٢٤٩ انظر في ترجمته السيرافي
٧٤ ، ومعجم الأدباء ٢ : ٣٨٠ وطبقات الزبيدي ٥٧ ، ونزهة الألباء ٤٨٣ وتاريخ
بغداد ٢ : ٩٣ وإنباء الرواة ١ : ٢٤٦ وبغية الوعاة ١ : ٤٦٣

(٤) في ب ((وقال المازني الوقف على الألف)) (مَوْج) ومنه المازني أنه يقف ،
(٥) قال ابن برهان ((وقال القراء وأبو عثمان المازني وأبو علي الفارسي الألف
التي نقف عليها في الأحوال الثلاث هي عوض من التنوين بمنزلة الألف في
" رأيت زيداً ، وبمنزلة الألف في ((لَنَسْفَعاً)) "وَلَيَكُونَنَّ" ، لأن العلة في الكل
واحدة ، لأنه تنوين قبله فتحة)) شرح اللمع ق ٥

وقال أبو البركات الكوفي ((فأما غير سيبويه فعنده أن الألف في حال الرفع
والنصب والجرب بدل من التنوين)) شرح اللمع ق ١٣

وقال ابن يعيش ((وقال قوم : وهو من المازني لأنها بدل من التنوين))

ابن يعيش ٩ : ٧٧

وانظر التسهيل ٣٢٨ ، والتبيين ١٨٦ والمساعد ٤ : ٣٠٤ واللمع ٢ : ٢٠٥
(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي كان أبوه مجوسياً
فأسلم وقدم بغداد وأخذ عن العلماء الموجودين بها من أمثال ابن دريد من الشهر
آثاره شرح كتاب سيبويه وأخبار النحويين البصريين توفي سنة ٣٦٨ هـ انظر ترجمته
في معجم الأدباء ٤٨٣ ، ١٢٥ ونزهة الألباء ٣٢٨ الوفيات ٢ : ٧٨ ، ٧٩
البيعية ١ : ٥٠٧

(٢) قال ابن برهان ((فإن وقفت عليها حذفت التنوين وردت الأصلية التي هي لام

الكلمة في قول أبي عمر بن العلاء . وأبي الحسن الكسائي ، وأبي الحسن

ابن كيسان ، وأبي سعيد السيرافي في الرفع والنصب والجرب به أقول شرح

شرح اللمع ق ٥

وانظر ابن يعيش ٩ : ٧٦ ، والتبيين ١٨٦ ، والمساعد ٤ : ٣٠٤

قال : لأننى رأيت القراء قد أمالوها فى قوله تعالى :

لَمْ نَسْمَعْنا فَتَى لَّا يَذْكُرُهُمْ يُقالُ لَهُ (١) إِبْرَاهِيمُ (٢) وَأَمَّا : كساء (٣) ((وردا (٤) ، وجميع الممدود فإنه يجرى عليه الإعراب كما يجرى على الصحيح ؛ لأن آخر الاسم همزة وهى حرف صحيح (٥) وكذلك اليا المشددة ككرسى (٦) ، وصبى وكذلك إن كانت اليا خفيفة وقبلها ساكن كظبى ،

(١) من الآية ٦٠ من سورة الانبياء والجزء الذى بين الأقواس ساقط من أوب واحتجاج السيرافى على أصالة هذه ألف بإمالة لها رده بعض النحاة بقوله : إِنَّ الألف المعاقبة للأظهير يجرى عليها حكمها أنظر ذلك وبعض الردود الأخرى فى التبيين ص ١٩١ ، ١٩٢ والمساعد ٤ : ٣٠٤ ، ٣٠٥

(٢) فى الأصل زيادة لعلها كانت حاشية فأدخلها الناسخ فى الشرح وهى ((فى الأمر العام لا تمال الألف التى فى قولك ((زيدا ، وقد جاءت مماله فى نحو رأيت زيدا ،

(٣) فى ج ((فأما))

(٤) كلمة ((ردا)) ساقطة من ب

(٥) أهمل الشارح هنا الكلام على المهموز مع أن ابن جنى ذكره فى المتن

فقال : ((والمهموز كله يجرى عليه الإعراب كما يجرى على الصحيح ،

تقول : هذا قارئ ، ومبتدى ، ورأيت قارئاً ، ومبتدئاً ، ومررت بقارئ ،

ومنشئ لا اللمع ص ١٠٠ ، ١٠١ ، قال أبو البركات العلوى فى شرحه للمع

ق ١٠١٣ ((والمهموز كل اسم وقع فى آخره همزة قبلها ألف فكل ممدود

مهموز وليس كل مهموز ممدودا))

وانظر سيبويه ٢ : ٢٨٦ ، والمقتضب ٣ : ٨٥ ، والأصول ٢ : ٣٧٦

(٦) أ : يجرى عليه الإعراب

الاسماء الستة (١)

وليس في الاسماء المفردة ما يعرب بحرف الستة اسما ،
وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، ودو مال ،
(٢) (٣) (٤)
(رفع هذه الاسماء بالواو ، ونصبها بالالف ، وجرها بالياء)
وإنما أعربت هذه الاسماء بالحروف توطئة للتثنية والجمع .
هذه الحروف دليل الأعراب وليست أعرابا في انفسها (٥) (٦)

(١) العنوان زدناه للتوضيح .

- (٢) الحم أبو الزوج وغيره من أقاربه ، وقد يطلق على أقارب الزوجة ،
(٣) الهن يطلق على الفئ المستهجن الذكر من العورة والفعل القبيح ،
(٤) يشترط في "ذو" أن تكون بمعنى "صاحب" أما ذو الموصولة فهي مبنية
في الغالب ، وقد تعرب كقول الشاعر :: فحسبي من ذي عندهم ما كافيتي .
(٥) ما بين الأقواس (()) ساقط من ب

ويشترط في إعراب هذه الاسماء بالحروف أمور منها :
أ - أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ،
ب - أن تكون مفردة .

ج - أن تكون مكسبة .

(٦) قال ابن بابشاذ ((وإنما أعربت بالحروف وهي على هذه الحالة أعني إذا
كانت مضافة لأنها أسماء حذفت لاماتها وضمت معنى الإضافة فجعل إعرابها
بالحروف كالعوض من حذف لاماتها ،

وقيل : جعل إعرابها بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف ،
حتى لا يستوحش من الإعراب بالحروف ، لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ،
لأبالحروف وقيل : إن إعرابها بالحروف على طريق الهدوء ، لأنه لا يقاس على
هذه الستة غيرها من نحو ((يد)) و ((دم)) ونحوه من المحذوف اللام))

شرح المقدمة المحببة ١ : ١١٩

(٧) قوله : ((في انفسها)) ساقط من أ وج .

يدلك على ذلك أنَّ منها ما هو على حرفين وهو ((فوك)) و ((ذو مال))
 ولوجعلنا الواو إعراباً لبقى اسم ظاهر على حرف واحد ، وذلك غير موجود^(١)
 فإذا بطل أنَّ تكون إعراباً ثبت أنَّها دليل الإعراب^(٢) .

(١) فى ج ((فلو))

(٢) فى أ ((فان))

(٣) اختلف النحاة فى إعراب هذه الاسماء الستة، وهذا إجمال لبعض آرائهم
 الرأى الأول : أنَّها معربة بحركات مقدرة فى الحروف وأتبع فيها ما قبل
 الآخر للآخر ، وهذا هو رأى سيبويه وجمهور البصريين، وهو مفهوم كلام الشارح هنا .
 الثانى : أنَّ هذه الحروف انفسها علامات إعراب ، قالوا علامة للرفع والالف
 للنصب ، والياء علامة للجزم ، وهذا ما رجحه ابن مالك فى التسهيل))
 الثالث : أنَّها معربة بالحركات التى قبل الحروف والحروف إشباع
 وهذا هو اختيار المازنى والزجاج .

الرابع : أنَّها معربة بالحركات المنقولة من حروف العلة إلى ما قبلها
 ومن قال بهذا الرأى واستحسنه السرى شيخ الشارح .
 الخامس : أنَّها معربة بالحركات التى قبل الحروف ، وهذه الحركات هى التى
 كانت لها قبل الإضافة ، وثبتت الواو فى الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء
 فى الجر ، لأجل الكسرة ، وألفاً فى النصب لأجل الفتحة .
 السادس : أنَّها معربة من مكانين ، فهى معربة بالحركات التى قبل الحروف
 وبالحروف نفسها وإلى هذا ذهب الكسائى والغراب .

السابع :- أنَّ هذه الحروف زوائد دوال على الإعراب وليست إعراباً ولا أحرف
 إعراب .

الثامن : أنَّ هذه الحروف حروف إعراب ودوال على الإعراب ،

انظر الكتاب ١ : ٤٣٠ ، ٢ : ٧٠٥ ، ٣٣٦ ، ٨٠٦ ، ٣٦ : ٤١٢ والمقتضب ١ : ٣٤ ، ٢٣٤٤ ،

٢ : ١٥٥ ، ٣ / ١٢ وشرح المقدمة المحسبة ١ : ١٢١ ، ١٢٢ ، والتبصرة

والتذكرة ١ : ٨٤ والملخص ١ : ١٠٨ والبسيط ١ : ١٨٩ والرضى ١ : ٢٧ ، وابن
 يعينى ١ : ٥٢ والانصاف ١ : ١٧ ، ٣٣٦ ، والتبيين ١٩٣ والمساعد ١ : ٢٥ والارتشاف

١ : ٤١٥ ، وتعليق الفرائد ١ : ١٤١ ، واللمع ١ : ٣٨

((باب التثنية والجمع ^(١)))
=====

(التثنية ^(٢) للسماء دون الأفعال والحروف)
 وإنَّما لم تثنَّ الحروف ؛ لأنه ليس لها معنى في أنفُسها ^(٣)
 ولم تثنَّ الأفعال ؛ لأنَّها بلفظها تدل على القليل والكثير ، فاستغنى
 عن تثنيتهما وجمعها ^(٤)
 (فإذا تثنيت الاسم في الرفع ^(٥) زدت ^(٦) ((عليه)) ألفا ونونا)
 فالألف لشئيين : للرفع والتثنية ، وإنَّما خصوا التثنية بالألف .
 والجمع بالواو ^(٧) ، لأنَّ كل شيء يثنى في الأكثر ، وليس كل شيء ^(٨) ((يجمع))
 جمع السلامة ، فصارَت التثنية أكثر فحَصَّت بالألف لخفتها / ٨ أ

(١) كلمة والجمع ((ساقط من ب

(٢) في المتن المطبوع ((اعلم أن التثنية ... الخ)) اللمع ص ١٠٢

قال ابن برهان : ((المفرد عين لازم فيها ولا اقتران ، والتثنية ضم مفرد

إلى مفرد ، والجمع ضم غير المفرد إلى المفرد وهذه معانٍ محقولة يقتضى

القياس إفراها بصيغه مفترقة)) شرح اللمع ص ٢٤

(٣) قال أبو البركات الكوفي ((وإنَّما كان كذلك ، لأنَّ الحرف معناه في غيره

وما يكون معناه في غيره لاتصح تثنيته ولا جمعه ؛ لأنَّه لا يفهم معناه ،

فيثنى أو يجمع .)) شرح اللمع ق ٢٨

(٤) قال أبو البركات أيضا ((وأما الأفعال فهي تدل على القليل وعلى الكثير

بمنزلة أسماء الجناس والتثنية والجمع هو زيادة شيء على شيء من جنسه

ليكثر ، والجنس لا يحتاج إلى زيادة ، لأنَّه يدل بصيغته على القليل والكثير ،

المرجع السابق ق ٢٨

(٥) في المتن المطبوع : فإذا تثنيت الاسم المرفوع .)) اللمع ص ١٠٢

(٦) في المتن المطبوع ((زدت في آخره ألفا ونونا)) اللمع ص ١٠٢

(٧) في أ و ب ((وإنَّما خصوا الألف بالتثنية ، والواو بالجمع .))

(٨) كلمة ((يجمع)) ساقطة من (أ)

وجمع السلامة قليل فخف لذلك فأعطى الواو لثقلها ،
 فلم يبق إلا اليا * ، فجعلت في التثنية ^(١) والجمع علامة للجـ ^(٢)
 ثم حمل النصب عليه ^(٣) ،
 وإنما حمل النصب على الجر ، لأنه ((يشبهه ^(٤))) من أربعة أوجه :-
 أحدها : أنهما يشتركان في الكتابة تقول : مررت بك ، ورأيتك ،
 والثاني : أن معناهما واحد ، فمعنى «مررت بك و . جزتك» سواء .
 والثالث : أنهم أرادوا أن يحملوا النصب إنما على الرفع أو على الجر
 فلم يحملوه على الرفع ، لأن الرفع يكون في السماء والأفعال ،
 والجر مختص بالاسماء فحملوه على الجر ، لأنه مختص ^(٥) .

(١) في ج ((للتثنية)) // ٢ - في أ وب ((علامة الجر))
 (٣) قال أبو البركات الكوفي ((وإنما جعلوا إعراب هذا الاسم المثنى والمجموع
 بالحروف ، لأن الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة قد استوعبها الاسم
 المفرد لما كانت الحركات أقل وأوجز ، وكان الاسم المفرد أكثر وأورد ،
 فعمدوا إلى الحروف المأخوذة من الحركات والحروف التي هي أصول الحركات
 على الاختلاف فألفوا موها مقام الحركات ، لأنها أولى من سائر الحروف فجعلوا
 الألف علامة الرفع في التثنية ، واليا * علامة النصب والجر . الخ

شرح اللمع ق ١٤

وقال ابن بابشاذ ((والعلة في إعراب التثنية بالحروف أن المثنى أكثر
 من الواحد فجعل إعرابه بشي * أكثر من إعراب الواحد ، ولا أكثر
 من الحركة إلا الحرف ، والعلة في اختصاص المرفوع بالألف دون الواو التي
 هي علامة الرفع أنهم لو أعربوا في الرفع بالواو لالتبس بالجمع ، ولو
 بقوا الفتحة قبل الواو في التثنية كما بقوا الضمة قبل الواو في الجمع
 لالتبس بجمع المقصور ، لأن جمع المقصور يكون ما قبل الواو مفتوحا))

شرح المقدمة المحبسية ١ : ١٢٨

وانظر سر صناعة الإعراب ٢ : ٦٩٥ ، ٦٩٧ والمساعد ١ : ٤١ وتعليق الفرائد

١ : ١٨٨ / ١٥ وشرح الألفية عند قول ابن مالك ،

بالألف ارفع المثنى وكلا إذا بمضمر مضافا وصلا

٤ في ب ((يشبه :

٥ في ب ((يختص))

والرابع^(١) : أَنَّ الرفع أثقل من الجر، فحملوه على الأخف^(٢) فإذا نصبت أو جررت جعلت مكان الألف يا* ، مفتوحا ما قبلها ،
 وإنما فتحت ما قبل اليا* لتفرق بين ما قبل يا* التثنية^(٣) ويا* الجمع^(٤) .
 لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحا، ثم حملوا اليا* في التثنية على الألف حتى لا يختلف معنى^(٥) التثنية^(٤) .

(١) كلمة ((الرابع)) ساقطه من ج

(٢) قال أبو البركات العلوي : ((واحتاجوا أن يحملوه إمّا على الرفع وإمّا على الجر، فكان حمله على الجر أولى ؛ لأنّ الجر فرع ، كما أنّ النصب فرع ، وحمل الفرع على الفرع أولى من حمل الفرع على الأصل ، وأيضا فإنّ اليا* التي هي علامة الجر أخف من الواو التي هي علامة الرفع ، فحمل النصب على الأخف إذ لا ضرورة في حمله على الأثقل))
 شرح اللمع ق ١٥ وانظر الكتاب ١ : ١٧

(٣) كلمة ((يا*)) ساقطه من ((أ))

(٤) في ب ((يختلف في معنى التثنية))

(٥) انظر الكتاب ١ : ١٧ والمقتضب ١٥٣ : ٢ وشرح المقدمة المحببه ١ : ١٢٨

والبسيط ١ : ١٩٨

وقد اختلف الناس فى اليا * والألف والواو ^(٢) فى التثنية ^(٣) ((والجمع))

ماهى؟

فمنهم ^(٤) سيبويه : أنها حروف إعراب لا إعراب فيها ^(٥) ،

ولنما لم يكن فيها لثلا تنقلب اليا * لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفا ، فلا يفرق بين تثنية المنصوب والمرفوع ^(٦) .

١) فى ج ((فقد))

٢) فى ج ((فى الألف والواو واليا *))

٣) قوله ((والجمع)) ساقط من ج

٤) فى ج ((فقال سيبويه))

٥) فى الكتاب ١ : ١٧ ((واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان

الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ،

يكون فى الرفع ألفا ، ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذى

على حد التثنية ، ويكون فى الجرياء مفتوحا ما قبلها ولم يكسر ليفصل

بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، ويكون فى النصب كذلك ...))

وانظر المقتضب : ١٥٣

ويقول سيبويه قال الزجاج وابن كيسان ، وابن السراج وأبو عليّ ((

انظر الخصائص ٣ : ٧٣ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٨٨ ، والرضى ١ : ٨٥

وابن يعين ٤ : ١٣٩ ، وينسب هذا الرأى إلى عامة البصريين ،

كما فى الإنصاف ١ : ٣٣ ، ٣٩

٦) فى ج ((المرفوع والمنصوب))

وأيضاً فإن هذه الحروف زيدت لمعانٍ كما زيدت ياء النسب وتاء التأنيث ،
وهاتان أمكنت الحركة عليهما فأعربتا .^(١)

وهذه حروف علة لم تمكن الحركة عليها ، لأن الحركات منها ، فلم تعرب^(٢)
وهذا المنهج الصحيح .^(٣)

وقال الجرجسي : الانقلاب هو الإعراب^(٤) ، ((والألف))^(٥) والواو عنده كقول سيبويه ،^(٦)

والياء نفسها إعراب ،

وهذا غير صحيح ، ((لأنها))^(٧) لو كانت إعراباً لما احتاجوا أن يعوضوا النون ،
لأن النون عوض من الحركة ، والتنوين .

-
- (١) ج ((فهاتان))
(٢) كلمة ((علة)) ساقطة من ب // ٣ في ج ((وهو المنهج الصحيح))
(٣) من هنا بدأ السقط في ب
(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرجسي أخذ النحو عن الأخفش الأوسط واللغة
عن الأصمعي وأبي عبيده وأبي زيد توفي سنة ٢٢٥
له مؤلفات منها كتاب ((الفرخ)) وهو مختصر لكتاب سيبويه وله مختصر يعرف
باسمه ((مختصر الجرجسي)) انظر ترجمته في الفهرست ٥٦ طبقات الزبيدي ٤٦
نزهة الألباء ١٩٨ إنباء الرواة ٢ : ٨٠ أخبار النحويين للبرقي ٥٥ :
بر وكمات ٢ : ١٦٤
(٥) نسب له هذا القول في المقتضب ٢ : ١٥١ ، والتبيين ٢٠٤ وشرح المقدمة
المحسبة ١ : ١٢٩ ، والخصائص ٣ : ٧٣ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٦٩٥ واختار
ابن عصفور هذا الرأي وقال : إنه هو الصحيح .
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٢٤ والمغرب ١ : ٤٨ ونسب
ابن أبي الربيع هذا القول إلى المازني انظر البسيط ١ : ١٩٨ وهذه النسبة
خاطئة ، لأن رأي المازني في هذا المسألة موافق لرأي شيخه الأخفش
وسيدكر الشارح رأي الأخفش فيما بعد ، قال المبرد في نقده لكتاب سيبويه :
((وليست الألف في التثنية وما ذكر معها إعراباً ، لأن الإعراب حركة
في حرف إعراب ، ولكنها دلائل على الإعراب وهذا قول أبي الحسن الأخفش ،
وأبي عثمان المازني)) انظر حاشية المقتضب ٢ : ١٥٣
(٧) في ج ((فالألف))
(٨) في ج ((لأنه))

وقال الأخفش : لاهى إعراب ولا فيها إعراب ولا انقلابها دليل الإعراب ،

وإنما هي دليل الإعراب^(١) وهذا غير صحيح .

وأحتج من جعلها حرف إعراب بأنه لو كان فى الكلمة إعراب لكان فى هذا الموضع^(٢) ،

ونهب الزيادى والفراء^(٥) إلى أن هذه الحروف أنفسها إعراب^(٦) ،

وهذا غير صحيح من قبل أن الإعراب من شأنه أنه إذا خُفِى لم يُخْلَ حذفه

بمعنى الكلمة ، وهذه الحروف إذا حذفت سقط علم التثنية والجمع فيصيران

واحدا .

وأىضا فإن الإعراب يدل على نفسه نحو : زيد ، ((وهذه الحروف))^(٧) تدل على ذات

الكلم ، والتثنية ، والجمع ، فلا تكون إعرابا .

(١) كلمة ((الإعراب)) ساقطة من ج

(٢) قال الأخفش فى شرحه لكتاب سيبويه ((ليس فى الاثنين ولا فى الجمع

الياء ولا الواو ولا الألف يحرف إعراب ولا إعراب ، لأنه لا يكون إعراب

فى غير حرف إعراب ولو كان واحد منهما حرف إعراب ولا إعراب فإنه لم

يعلم السامع بشئ من هذا أنه رفع ولا نصب ولا جر حاشية الكتاب

١ : ١٨ ونسب له هذا القول فى المقتضب ٢ : ١٥٥ وقال المبرد : إنه

هو المختار عنده ، ونسب له أيضا فى سر صناعة الإعراب ٢ : ١٩٥ والانصاف ٣٣

(٣) انظر المراجع السابق فى ص (٦٤) الحاشية (٥) . / نوال النبيين ص ٢٠٤

(٤) فى ج الزماني ((

والزيادى هو : إبراهيم ابن سفيان الزيادى كان لغويا نحويا أخذ عن

الأصمى وأبى عبيده ، له مصنفات منها نكت كتاب سيبويه ، والنقط والشكل ،

وكتاب الامثال ، وتنميق الأخبار . توفى سنة ٢٤٩٠ انظر ترجمته فى انباء -

الرواة ١ : ١٦٦ ومعجم الأباء ١ : ١٥٨ ، والمعروف بالوفيات ٥ : ٣٥٦ .

٥) == هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمي المعروف بالفراء ، أشهر أصحاب الكسائي ، وأحد أئمة الكوفة في النحو ، له عدة مؤلفات منها : معاني القرآن ، والمقصود والممدود ، توفي سنة ٢٠٧ انظر ترجمته في الفهرست ١٨٠ ، معجم الأدباء ٢٠ : ١١ ، مرآة الخبان ٢ : ٣٨ ، وفيات الأعيان ٥ : ٢٢٥ ، نزهة الألباء ٩٨ طبقات الزبيدي ١٤٣ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٣٣ .

٦) انظر نسبته لهما في سر صناعة الإعراب ٢ : ٦٩٥

ونسب العكيري هذا الرأي إلى الفراء وقطرب ، انظر التبيين ص ٢٠٤ ونسبه ابن بلشاذ والرضي والأنياري إلى عامة الكوفيين وقال الأنياري ، ((ولله نهب أبو علي وقطرب بن المستنير ، وزعم قوم أنه منسوب سيبيويه وليس بصحيح)) الإنصاف ١ : ٣٣ ، وانظر شرح المقدمة المحسبه ١ : ١٢٩ وشرح الكافية للرضي ١ : ٣٠ ،

وقال السيوطي في الهمع ١ : ٦١ ؛ ((ونسبه أبو حيان إلى الكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي))

وانظر هذه الآراء وحجج أصحابها وتفنيد بعضها وترجيح بعضها الآخر في سر صناعة الإعراب الصفحة السابقه وما بعدها .

٧) قوله ((وهذه الحروف)) ساقطه من ب

وَأَمَّا النون في التثنية والجمع فعلى ثلاثة أضرب؛ دخلت عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد^(٢)، وحركت الالتقاء الساكنين، وكسرت نون الاثنين، فرقا بينها وبين نون الجمع. وللتعديل وذلك قولك: زيدان ورجلان.

الثاني: دخلت عوضاً من الحركة حسب قولك: العمران^(٣).

الثالث: دخلت عوضاً من التنوين حسب قولك عصوان فأما: ((هذان)) فالنون دخلت ((فيه))^(٤) عوضاً من الحركة المقدرة؛ لأنَّ بالتثنية قد زال معنى البقاء^(٥).

(١) في ج فأما

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ : ١٧ : (لا تكون الزيادة الثانية كأنَّها عوض

لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر) وقال المبرد في المقتضب ١ : ٥ ((وَأَمَّا النون فَإِنَّهَا بَدَلُ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ اللَّذَيْنِ كَانَا فِي الْوَاحِدِ))

وقال ابن جنى بعد ما ذكر المواضع الثلاثة التي ذكرها الشارح هنا :

((أَمَّا كَوْنُهَا عَوْضًا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ فَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَكُونُ السَّمُّ

الْمُتِمِّكِنُ فِيهِ مِثْلُهَا وَلَا مَعْرِفًا بِلَامِ الْمَعْرِفَةِ وَذَلِكَ نَحْوُ رَجُلَانِ وَفَرَسَانِ))^(٣) في ج ((الرجلان)) // سر صناعة الأعراب ٢ : ٤٤٩

قال ابن جنى ((وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ نُونُ التَّثْنِيَةِ عَوْضًا مِنَ

الْحَرَكَةِ وَحَدَّثَهَا فَمَعَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ وَذَلِكَ نَحْوُ الرَّجُلَانِ الْفَرَسَانِ الزَّيْدَانِ -

العمران ٠٠٠)) المرجع السابق الصفحة نفسها .

وانظر الصفحات التي بعدها فقد ذكر فيها بعض الاعتراضات وربها .

وقال ابن باشار ((فكل : ما لا يكون في واحد إلا الحركة فالنون

فيه عوض من تلك الحركة مثل : يازيد ، يازيدان وجاءني الرجل والرجلان

(٤) كلمة ((فيه)) ساقطة من ج // شرحه للمقدمة المحببة ١ : ١٢٩ ، ١٣٠

(٥) قال ابن جنى ((وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ نُونُ التَّثْنِيَةِ عَوْضًا ==

من التنوين وحده فمع الإضافة ، وذلك نحو : قولك : قام غلاما زيد، ومررت
بصاحبي عمرو، ألتراك حذفها كما تحذف التنوين للإضافة ، ولو كانت هنا
عوضا من الحركة وحدها لثبتت، فقلت : هذان غلامان زيد ، كما تقول : قام غلام
زيد ، فتضم الميم من « غلام » :
سر صناعة الاعراب ٢ : ٤٦٣

وقال ابن بابشاذ : ((وما لم يكن في واحد إلا تنوين فقط مثل عصا ، ومثل لحتى فالنون
عوض من ذلك التنوين وحده مثل : هذا فتى)) وفتيان ، ورأيت فتى وفتيين))
شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٣٠

وقال العكبري : النون في التثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين الذين
كانا في الواحد .

وقال بعض البصريين هي عوض من الحركة في موضع ، وهو مع الألف واللام ، وفيما
لا ينصرف ومن التنوين وحده نحو فتى ((ورحى)) .

وقال آخرون : هي بدل من الحركة وحدها ، وقال آخرون من التنوين وحده ،
وقال الفراء : فرق بها بين ألف التثنية وبين ألف النصب في الواحد))
التبيين ٢١١ وانظر ابن يعيش ٤ : ١٤٠ اللمع ١ : ١٦٣

والفراء يقول : الألف في ((هذان)) ألف ^(١) ((هذا)) وليس ذلك بصحيح ؛
لأنها لو كانت ألف هذا ؛ لما انقلبت في النصب والجريا * في قولك : مررت بهذين .
وَلَمْ يَنْ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ^(٢))

(١) قال الفراء في توجيهه لقراءة لَمْ يَنْ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ)
((والوجه الآخر أن تقول : وجدت الألف من ((هذا)) دعامة ، وليست بلام فعله
فلما ثنيت زدت عليها نونا ثم تركت الألف ثابتة على حالها لاتزول على كل
حال كما قالت العرب :- الذي ، ثم زادوا نونا تدل على الجماع فقالوا :
الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا ((هذان)) في رفعه ونصبه
وخفضه)) معاني القرآن ٢ : ١٨٤ ، وانظر حجة القراءات ص ٤٥٦

(٢) في أوب ((وليس بصحيح لانقلابهما في النصب))

(٣) من الآية ٦٣ من سورة طه ،

وهذه الآية فيها عدة قراءات :

أحدها : لَمْ يَنْ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ) بتشديد ((يَنْ)) وبالياء * في " هذين " : وهذه هي
قراءة أبي عمرو بن العلاء ، وهي الموافقة لإعراب المثني بالحروف ،
الثانية : لَمْ يَنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) بتخفيف " يَنْ " والألف في " هذان " : مع تخفيف
نونها وهي قراءة حفص ،

قال الأخفش ((خفيفة في معنى ثقيلة ، وهي لغة لقوم يرفعون ويدخلون
اللام ليفرقوا بينها وبين التي في معنى ((ما)) ، معاني القرآن ٢ : ٤٠٨ .
وقال ابن يعيش ((وأبطل عملها لنقص لفظها وخروجها لذلك عن شبه الفعل

وهو المختار في ((يَنْ)) المكسورة إذا خفت)) ابن يعيش ٣ : ١٢٩
وقال ابن زئجله : ((وقرأ حفص لَمْ يَنْ هَذَانِ) بتخفيف)) ، يَنْ بمعنى ((ما))
واللام بمعنى ((إلا)) التقدير : ما هذان إلا ساحران) حجة القراءات ص ٤٠٦

قال ابن يعيش ((وقال الكوفيون)) يَنْ ، ههنا بمعنى النفي ، واللام بمعنى
((إلا)) والتقدير : ما هذان إلا ساحران)) وهو حسن على أصلهم غير أن -
أصحابنا لا يثبتون مجيء اللام بمعنى ((إلا)) شرح المفصل ٣ : ١٣٠

وانظر التفسير ١٥١ =

= الثالثة : ﴿ إِنْ هَٰذَا كَسَاحِرٌ ﴾ بتخفيف ((إِنْ)) وتشديد النون من ((هَٰذَا)) وهي قراءة ابن كثير ، وإعرابها كإعراب سابقتها . انظر المراجع السابقة ، الرابعة :- ﴿ إِنْ هَٰذَا كَسَاحِرٌ ﴾ بتشديد ((إِنْ)) وتخفيف نون هَٰذَا مع الألف ، وهي قراءة الجمهور ، ولهم في إعرابها : آراء :-
 الأول : أنَّها على لغة بني الحارث وكفاية الذين يُلزمون المعنى الألف في جميع الحالات ، فهذان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ،
 الثاني :- أنَّ اسم ((إِنْ)) ضمير الشأن ، أي : إِنَّهُ ، وهذان ساحران ، مبتدأ وخبره ، واللام لام التوكيد داخلة على الخبر ،
 الثالث : أنَّ أصلها ((إِنَّهَا)) كَإِنْ كَسَاحِرٌ ، فإلها * الموجودة ها * القصة وليست ها * التنبيه ، وهي اسمٌ إِنْ ، وذان كَسَاحِرَانِ مبتدأ وخبره الجملة خبر « إِنْ » ،
 الرابع : أنَّ ((إِنْ)) بمعنى ((نعم)) حرف جواب ، وهذان ساحران ، مبتدأ وخبره ، واللام للتوكيد داخلة على الخبر .

انظر معاني القرآن للفراء ٢ : ١٨٤ ، وشرح المقدمة المحسبة ١ : ٢٦٦

والبحر المحيط ٦ : ٢٥٥ ، وشفاء العليل ١ : ١٣٨ ، وانظر المراجع السابقة النحاسين
 الخامس : أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو (هذا) - جعل كذا لك في التثنية ليكون المثنى
 كالْمُفْرَدِ ، لأنه فرع عليه ، قال ابن هشام في شرح شذوذا الذهب : (ويزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرداً مبنياً أفصح من إعرابه)

وقد اختار ابن تيمية هذا الرأي ، ولابن هشام رأي في مدخول اللام فهي عند غيرنا خلسة
 على خبر المبتدأ أو انما (ساحران) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : لهما ساحران ، انظر شرح الشذوذ ص ٤٦ ، ٤٩ ،

وقد شِدَّتْ النون في ((هذان ^(١))) وتشديدها يحتمل على وجهين ^(٢) :-
أحدهما : أن يكون عوضا من حذف الألف في ((هذان ^(٣))) /

والوجه الثاني : ((أنهم ^(٤))) جعلوا ذلك عوضا من منعها الإضافة ، لأن هذه
الاسماء معارف فلا تجوز إضافتها ، والدليل على أنها معارف أنها لا تنكر ^(٥) .

ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث ^(٦) لأن التثنية ضم واحد إلى واحد لا غير ،
فلما لم يختلف معناها لم يختلف لفظها ،

والجمع : ليس كذلك لأنه يكون قليلا وكثيرا ، فلما اختلف معناه اختلف لفظه
وإذا أضفت المثنى أسقطت نونه للإضافة ^(٧) كما تسقط التنوين للإضافة ^(٨) .

والتنوين ولام التعريف لا يجتمعان في كلمة لثلاث يجتمع في اسم واحد زائدان ،

(١) وهي قراءة ابن كثير كما سبق بيانه في الحاشية ٣ ص : ٤٩

(٢) في جـ يحتمل وجهين ((

(٣) في جـ (قِنْ هذا)) وانظر حجة القراءات ٤٠٦ ، وتنسب هذه اللفظة إلى تميم

وقيس ، والبصريون يجعلونها خاصة بحالة الرفع ، بينما يجعلها الكوفيون

عامة ، ويقول الكوفيون قال ابن هشام ، انظر ضياء السالك ١٠٤ : ١ ١٠٥ ،

(٤) كلمة ((أنهم : ساقطة من أ و ب

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ٢ : ٤٦٦ وما بعدها .

(٦) في جـ ((المؤنث والمذكر ،

(٧) في جـ ((سقطت ،

(٨) في جـ ((يسقط ،

(٩) قال ابن مالك ،

نونا تلى الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا ،

وانظر شروح الألفية عند هذا البيت .

((باب الجمع))

(وهو على ضربين : جمع سلامة ^(١) ، وجمع تكسير ، فجمع السلامة ^(٢) ما سلم فظوره ^(٣))
وأنت العلامة في آخره .

وهو ^(٤) في الأمر العام للمذكرين من الأعلام ^(٥) ((ممن يعقل ،
وإنما خص من يعقل بجمع السلامة تفضيلا لهم)) ولثلاثا ^(٦) تبثذل ((صيغة الكلمة
بالتكسير .

وهذا الجمع يسمى ((جمع السلامة)) ^(٧) ، وجمعا على هجائين ^(٨) ، وجمعا على حد
التثنية ^(٩))) ، وذلك قولك في جمع زيد : " زِيدُونَ " .
ففي الواو ثلاث علامات : الرفع ، والتذكير ، والجمع ^(١٠) ، وهي حرف الإعراب
وقد مضى الكلام فيها ^(١١) .

- ١) في متن اللمع ((جمع تصحيح))
- ٢) في المتن ((فجمع التصحيح))
- ٣) في باب آخر ((ما سلم فظوره)) وفي متن اللمع ((ما سلم فيه نظم الواحد وبنائه))
والمراد بالنضد ((الصورة وترتيب الحروف .
- ٤) كلمة ((وهو)) ساقطة من أ
- ٥) كلمة ((الأعلام)) ساقطة من ج
- ٦) في أ و ب ((وأن لا تبثذل))
- ٧) سمي بذلك لسلامة بنية مفردة
- ٨) في حاشية يس على التصريح ١ : ٦٩ ((قوله : وهو الجمع الذي على هجائين :
قال الدنوشري : ألي : على حرفين وهما الواو رفعا ، والياء في غيره -
وقد يقال : الهجاءان الواو والنون رفعا والياء والثون نصبا وجرا .
- ٩) ألي على حد المثنى باعتبار سلامة الواحد فيه كسلامته في المثنى ولحق
حرف علة ونون بآخره .
- ١٠) قال ابن برهان ((والواو في ((زيدون)) علامة الجمع والتذكير والرفع
والعقل)) ق ((٧))
- ١١) تقدم في ص ٦٤ وما بعدها .

وتجعل مكان الواو في النصب والجريا مكسورا ماقبلها ^(١) .
 وقد دخلت النون عوضا من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، وحُرِّكت ^(٢) /
 للقاء الساكنين ، وفتحت للفرق ^(٣) والتعديل ، ومعنى التعديل : أن الألف خفيفة
 والواو ثقيلة ، والفتحة أخف من الكسرة ، فأُعْطِيَ ^(٤) الألف الثقيل الذي هو
 الكسرة ^(٥) ، وأُعْطِيَت الواو الثقيلة ^(٦) الفتح ، ليعتدل الكلام .

-
- ١) كسر ماقبلها للتفرقة بينها وبين يا* المثنى التي يفتح ماقبلها .
 - ٢) كلمة ((قد)) ساقطة من ج
 - ٣) الكلام في نون الجمع مثل الكلام في نون- التثنية وقد تقدم في ص ٦٥
 - وانظر حواشيهـا .
 - ٤) في ج ((الأثقل))
 - ٥) في ج ((الكسر))
 - ٦) في ج ((الفتح))

وقد شبه بهذا الجمع ثلاثة أشياء : أسماء العدد مثل ((عشرين)) (٢)
 وما شبه بمن يعقل كقوله تعالى :-
 ﴿ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ لما أخبر عنهم بالسجود الذي لا يكون إلا ممن يعقل
 جمعهم (٥) جمع من يعقل (٦) ((الها)) نحو ((سنين / و ثُبَيْن)) جمع كذلك عوضا من
 وما حذف منه ((الها)) (٦) نحو ((سنين / و ثُبَيْن)) جمع كذلك عوضا من
 الها المحذوفة .

- (١) في ج ((وهي أسماء العدد))
- (٢) وهي ألفاظ العقود من عشرين إلى التسعين .
- (٣) في أ و ب ((بما يعقل))
- (٤) من الآية ٤ من سورة يوسف .
- (٥) في ج ((جمعها :))
- (٦) كلمة ((الها)) ساقطة من أ و ج .
- (٧) هذا النوع يسميه بعض النحاة : باب سنين)) ويطرد في كل اسم ثلاثي حذفت
 لامه وعوضت منها ها . التانيث ولم يكسر تكسيرا يجعله يعرب بالحركات
 الظاهرة .

وهناك أنواع أخرى من الأسماء تلحق بجمع المذكر السالم وهي :
 أ - أسماء جمع قتل ، أولو ، وعالمون ، ومنها عشرون التي ذكرها الشارح .
 ب - جمع تكسير تغيرت فيها بنية الواحد ولم تعرب بالحركات نحو :
 بنون ، وأرضون ، تفتح الرا ، جمع أرض ومنها ((سنون وبابه الذي ذكره الشارح .
 ج - جمع تصحيح لم تستوف الشروط التي تكون لجمع التصحيح نحو :
 أهلون ووا بلون :

د - مسمى به من هذا الجمع وما ألحق به نحو : زيدون وعليون
 انظر في هذا المبحث شروح ألفيه ، عند قول ابن مالك .

وارفع بواو وبيا اجروا نصيب	سالم جمع عامر ومذنب
وشبه ذين وبه عشرون	وبابه الحق والأهلون
أولو وعالمون عليون	وأرضون شد والسرون
وبابه ومثل حين قديرد	ذا الباب وهو عند قوم يطرد .

(٢٨) (١)
باب جمع التأنيث
=====

(٢) إذا جمعت المؤنث جمع السلامة زدت في آخر الاسم ألفاً (٣) وتاء (٤) .
وإنما زدت حرفين ؛ لأنك لو زدت ألفاً وحدها ، لالتبس بالتثنية ، فأحتجت إلى حرف آخر من حروف المد ؛ لأنها أولى ما زيد ، فلم يمكن ذلك ، فزدت حرفاً يشبه الواو وهو التاء ؛ لأنها تبدل منها ، ألا ترى أنك تبدلها من الواو في ((تراث)) فإذا ثبت هذا فالتاء مضمومة في الرفع مكسورة في الجر والنصب ،
(٤)

وإنما حمل النصب على الجر وقد كان يمكن أن تفتح التاء في النصب ؛ لأن هذا الجمع يشبه ((الزيدتين)) (٥) ونحوه والياء ثم علافة (٦) الجر والنصب ،

(١) يسميه بعض النحاة ((ما جمع بتاء وألف)) (٢) يسميه بعض النحاة ((ما جمع بتاء وألف)) وهذه التسمية أعم من "جمع التأنيث" ، وأفق ؛ لأن بعض الأسماء التي تجمع هذا الجمع ليست مؤنثة مثل نهيرات وحبيبات مصخر نهر وجبل ، وكذلك حمامات وسراقات وإصطبلات . أسماء خماسية لم يسمع لها تكسير ؛ فظهر في هذا الباب شروح الألفية عند قول ابن مالك ؛

وما يتأو ألف قد جمعاً يكر في الجر وفي النصب معاً

(٢) في المتن المطبوع ((الاسم المؤنث))
(٣) في المتن المطبوع ((في آخره ألفاً وتاء))
(٤) قال أبو حيان ؛ ((هذا خلاف لمن زعم أن ما جمع بالألف والتاء المزيدتين مبنى حالة النصب معرب حالة الرفع والجر ، وهو منزه الأخفش والزجاج ، وخلافاً لمن أجاز نصبه بفتحة أيضاً ،

فيقول : رأيت الهندات ، وهم الكوفيون ، النكت الحسان ص ٣٦ ، أنظر اللمع

٢٢ : ١

(٥) يشبهه في عدم تغيير بنية مفردة .

(٦) كلمة ((ثم)) ساقطة من أ و ب

(١) فلذلك جعلت الكسرة في مسلمات تدل على النصب والجر ،
 ووجه شبه مسلمات بالزبيدين من قبل أنه جمع كما أنه جمع ، وجمع سلامة
 كما أنه جمع سلامة ، والعلامة في آخره كما أن العلامة في آخر مسلمات
 والمؤنث فرع على المذكر / فخشوا أن يعطوا المؤنث حكما ليس للمذكر مثله ، لأنه ١٠/أ
 فرع عليه .
 فالألف والتاء والضمة عليها بمنزلة الواو في ((الزيدون))
 والتنوين فيها بمنزلة النون في ((الزيدون)) (٢)
 فكما أن الواو تدل على الرفع والتذكير والجمع ، فكذلك الألف والتاء
 والضمة تدل على الرفع والتأنيث والجمع .

(١) في ج ((ولذلك /

(٢) لذلك يسميه النحاة تنوين المقابلة أي : مقابلة النون في جمع المذكر
 السالم .

أوقال الربيعي : إنه تنوين الصرف بدليل أنه يسقط بالألف واللام وبالوقف ،
 فكان ثبوته علامة للصرف كالاسم المفرد ، وبهذا يبطل كونه مقابلا للنون
 في ((مسلمون)) فإن تلك النون لا تسقط في الألف واللام ، ولا في الوقف .
 انتهى من التبیین ص ٢١٥ ، ٢١٦ يتصرف .
 وانظر شرح اللمع لأبي البركات الكوفي ق ٣٥

فإن كان في الاسم المؤنث تاء التانيث حذفها في الجمع ،
 لئلا تجمع بين تأنيثين ، تقول في جمع سلمة : سلمات ، وكان الأصل :
 (سلمات) (فحذفت التاء الأولى ، وكانت أولى بالحذف ، لأن الثانية تدل على
 الجمع والتانيث)
 فإن قيل : أنتم تقولون في جمع (حبل) : حبلات ، فقد جمعت بين تأنيثين
 وهما الياء والألف والتاء (٢)
 فالجواب أن الألف في حبل للتانيث ، فلما جمعناها انقلبت ياء لئلا يجمع بين
 ألفين ،
 (فألف التانيث قد زالت) (بقيها ياء أن تكون) (للتانيث) (٥) .

(١) قال ابن برهان : (وكان القياس (سلمات) فكر هو أن يجمعوا
 بين حرفي تانيث بلفظ واحد فحذفوا الأولى) (شرح اللعق ٧)
 وقال أبو البركات الكوفي : (فإن قال قائل فهلا حذفوا التاء الثانية وتركوا
 الأولى ؟ ، قيل له : لا يجوز ذلك ، لأمرين أحدهما : أن التاء الثانية تدل
 على التانيث والجمع ، فلو حذفوها لزلت علامة الجمع ،
 والثاني : أنهم لو حذفوا الثانية واكتفوا بالأولى لوقع علامة التانيث حشوا
 في الكلمة ، وذلك ما لا نظير له لهذا اكتفوا بالثانية وحذفوا الأولى)

شرح اللعق ٣٦

(٢) في أ (وهو الياء والألف والتاء) (وفي ب (وهو الياء والألف)
 (٣) في ج (والألف للتانيث قد زالت) (٤) في ب (أن تكون للتانيث)
 (٥) قال ابن برهان : (تقول في حبل حبلات وصحراء صحراوات ، فتقلب
 الألف ياء والهمزة واوا ولا تحذفهما لأنك لا تجمع بين علامتي تانيث بلفظ

واحد) (شرح اللعق ٧)

وقال أبو البركات الكوفي : (أعلم أنهم لو زادوا على الألف المقصورة ألفا

(١) (٢)

فإن قال : لم قلبتم الألف في ((حبل)) إذا جمعتها ولم تحذفوها فتقولوا : حبيلات ؟

قيل له : ((إنما لم تحذف حملا على التثنية إذا قلت : حبليات ، لأن المزيد في جمعها (٣) ألف كما أن المزيد في التثنية ألف ، ولم تحذف الألف في التثنية لأنا)) كرهنا أن يلتبس بالواحد إذا أضفته ، وإذا جمعنا ما في آخره همزة وقبلها ألف وهي للتأنيث نحو حمراء قلبتها واوا فقلت : حمراوات ، وإنما قلبتها واوا ، لأنه لم يخل أن تقلبها ياء ، أو همزة ، أو واوا ، فلم تقلب ياء ، لأن الياء مما يؤنث بها (٤) وهي أقرب إلى الألف من الواو ، ولم تقلب همزة لثلاث (٥) تجتمع الأمثال ، فقلبت واوا لذلك فجمعوها بالواو دون الياء ، والهمزة . ((وقد تجمع بالهمزة)) ولا خلاف أن الواو أجود .

= وتاء لاجتماع ألفان ساكنان ولا بد من تحريك أحدهما أو حذفه فلما كانت علامة التأنيث لا يمكن حذفها ، لأنها قد جعلت بمنزلة حرف من حروف الكلمة لبناء الاسم عليها ، ولا يمكن تحريكها لما بينا أن الألف لا تتحرك قلبت ياء ، إلا أن الياء قد تكون علامة ((شرح اللمع ق ٣٧

(١) في ب و ج فإن قيل :

(٢) في ج ((فلم))

(٣) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب ومضاف في حاشية ج عند التصحيح مع الإشارة إليه في الطلب .

(٤) قال أبو البركات العلوي ((فأما إذا كانت الألف ممدودة قلبتها واوا لأنك لو بقيتها ، لاجتمع ثلاث ألفات ، وقلبوا إحداهن واوا تفصل بين الالفين ولم يقلبها ياء ، لأن المقصور قد قلبته ياء فكان يشبهه المقصور بالمدود وقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ليس في الخهراوات صدقة)) فإن قيل : فهلا قلبوا ألف المقصور واوا ، وألف المدود ياء ؟ قيل له : الألف الممدودة هي همزة ، والهمزة يكثر إبدالها من الواو وإبدال الواو منها ((شرح اللمع ق ٣٦ .

(٥) في ج ((ولذلك يجمعونها بالواو والياء دون الهمزة))

(٦) قوله : ((وقد تجمع بالهمزة)) ساقط من ج

(٧) في ج لا خلاف ((بدون الواو ، وما بين الأقواس)) ساقط من أ

(٨) في أ ((لأن الواو))

((باب جمع التكسير)) /

٢١٠

هذا الجمع يشبه الأحاد من قبل أن إعرابه جارٍ على آخره كما يجرى
 على الواحد ، تقول : رجل ((فاللام حرف الإعراب ، ثم تقول : رجال)) فهو
 كذلك ((

وسمى تكسيرا ((تشبيها)) بتكسير الآنية ، لما يلحقه من التغيير ،

وهذا التغيير فى جمع التكسير على ثلاثة أقسام :-
 أحدها : أن يكون الواحد بَعْدَ الجمع نحو : أسد ، وأسود :
 ويكون الواحد أكثر من الجمع نحو : إزار ، وأزر ((
 أو يكون الواحد أقل من الجمع نحو : درهم ، ودراهم .

- (١) متن اللمع فى هذا الباب هو كما يلى :
- ((وهو كل جمع تغيير فيه نظم الواحد ، وبناءً ، يكون لمن يعقل ولما لا يعقل وإعرابه جارٍ على آخره كما يجرى على الواحد الصحيح تقول : هذه دور وقصور ، ورأيت دورا وقصورا ، ومررت بدور وقصور))
- المتن المطوع ١٠٧ وشرح اللمع الكوفى ق ٣٠٢
- قال ابن بريhan ((وهو منصرف وغير منصرف ، فالمنصرف : هذه افرخ وأجبال ، ورأيت افرخا وأجبالا ، ومررت بافرخ وأجبال ، ومثال غير المنصرف : هذه مساجد وقناديل ، ورأيت مساجد وقناديل ، ومررت بمساجد ، وقناديل آخره غير منون وهو فى الرفع مضموم وفى النصب والجزم مفتوح)) شرح اللمع ق ٧
- وقال الثمانينى ((وجمع التكسير على أربعة أصناف : منصرف وضرب غير منصرف وضرب مضاف وضرب فيه الالف واللام .
- (٢) فى ب (وهى كذلك)) وفى ج فهى كذلك ،
- (٣) كلمة ((تشبيها)) ساقطة من ج
- (٤) قال أبو البركات الكوفى : ((وسمى تكسيرا تشبيها بتكسير الآنية ، لأن تكسيرها إنما هو لإزالة التثام أجزاءها التى كانت لها ، وكذلك هذا الجمع يزيل التثام أجزاءه وفك التضدد عما كان عليه واحده)) ق ٣٧
- وقد أقننى الشارح هنا أثر ابن جنى فى قصر حديثه عن جمع التكسير فى هذا المكان على الناحية النحوية ، وسيعودان ويتحدثان عنـــــــــــــــــه من الناحية الصرفية .

((باب الأفعال))

وهي تنقسم ثلاثة أقسام بأقسام الزمان^(١) :

ماضي : وهو ما حسن معه أمس نحو : ضرب وعلم ومكث ، ومستقبل : وهو ما كان
أمرا ، أو نهيا ، أو شرطا^(٢) أو اقترن به^(٣) ((غدا والسين أو سوف))
فكل هذا مستقبل لاغير ، وما في أوله إحدى الزوائد الأربع مشترك يصلح^(٤)
للحال والمستقبل ، إلا أن الحال أولى به ، فإن أُرئت^(٥) إخلاصه للحال أدخلت
عليه الآن والساعة .

والأمر على ضربين : - ما في أوله لام : أو حرف المضارعة نحو : (ليقم)
فهو معرب^(٦) ، وما ليس في أوله ذلك فهو مبني^(٧) .

والله اعلم بالصواب

١) في المتن المطوع : وهي على ثلاثة أضرب تنقسم بأقسام الزمان ماضى
وحاضر ومستقبل))
وقال ابن برهان ((الأزمنة مساوية للأفعال فلا ينفك فعل من الزمان ،
فإذا وجد الزمان كان الفعل موجودا لوجوده وإذا عدم كان معدوما لعدمه ،
والزمان منه ماضى ومنه حاضر ومنه مستقبل ، وكذلك الأفعال ،
فالماضى ما عدم بعد وجوده ، والمستقبل ما لم يكن له وجود قط ، والحاضر
هو الذى يصير إليه المستقبل ويسرى منه الماضى)) شرح اللمع ق ٧
وقال الثمانيني : ولما كانت الأزمنة ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة
يختص كل فعل منها بزمان ، والأزمنة ماضى وحاضر ومستقبل فالماضى
أمس وما كان فى معناه ، والحاضر الآن والساعة ، والمستقبل غدا ، والأفعال
ثلاثة ماضى لاغير ومستقبل لاغير ، ومشارك يصلح للحال والمستقبل))

شرح اللمع ص

٢) فى ج ((أو جزاء)) وفى ب ((أمرا ونهيا وشرطا وجزاء))

٣) فى أ وب ((واقترن))

٤) فى أ ((كل هذا))

٥) فى أ ((وإن أُرئت))

٦) لأنه مضارع دخلت عليه لام الأمر .

٧) عند البصريين وقد تقدم الخلاف فى فعل الامر ص ١٨ والحاشية (١)

((معرفة الاسماء المرفوعة ^(١)))
=====

(هي خمسة أضرب : مبتدأ ، وخبر مبتدأ ، وفاعل .
 ((ومالم يسم فاعله ^(٢))) وما يشبهه بالفاعل وهو اسم ((كان))
 وخبر إن ^(٤) .

وتتبعها خمسة وهي : المفة ، والبدل ، والتأكيد ، وعطف البيان ، والنسق
 وكلها تتبع الأول بلا توسط حرف إلا النسق ^(٥) : /
 ١١ أ

(١) في متن اللمع ص ١٠٩ ((باب معرفة الاسماء المرفوعة))

(٢) في المتن المطبوع : ومفعول جعل الفعل حد يثا عنه ((المتن ١٠٩

(٣) في المتن ((ومثبه في اللفظ //

(٤) في المتن ((وهو قسمان اسم كان واخواتها وأخبار إن واخواتها))

(٥) عطف النسق هو ما وقع بعد حرف من حروف العطف وسيذكر الشارح حروف

العطف في باب مستقل فانظر ص / ٣٥٨

((باب المبتدأ))

(وهو كـ اسم ابتدأته وَعَرَّيْتَهُ من العوامل اللفظية ^(١) وعرضته لها)
فهذا المعنى هو الابتداء ، وهو الرفع للمبتدأ ، إذا قلت : زيد منطلق ^(٢) .

(١) يفسر النحويون العوامل اللفظية في باب المبتدأ بأنها النواسخ سواء كانت أفعالا أو حروفا ،

قال السيرافي العالي : ((وإنما قيد النحويون العوامل اللفظية بدواخل المبتدأ والخبر من أفعال القلوب ونحو كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، لأنها التي تتعرض للدخول على المبتدأ والخبر وأما غيرها من العوامل اللفظية لمالم تكن عرضة للدخول على المبتدأ والخبر لم يشترطوا التجريد عنها لظهوره)) شرح اللباب القسم الثاني ص ١٢١

وانظر ابن يعين ١ : ٨٣ وشرح اللمع لابن برهان ق ٨ والمخلص ١ : ١٥٨ والرضي ١ : ٨٦ وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٢٩٠ .

(٢) أي المضموم من تعريف المبتدأ ،

(٣) هذا أحد الآراء في رفع المبتدأ ، وهو اختيار جمهور البصريين من قبل سيبويه والمبرد والزجاج وغيرهم .

ونهب الجرمي إلى أن العامل فيه هو التجرد للأسناد ،

ونهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالابتداء وكونه أول لثان يكون خبرا عنه ،

ونهب آخرون إلى أنه مرفوع بإسناد الخبر إليه ،

وقال آخرون : بأن رافعه هو ما في النفس من معنى الاخبار ،

هذه بعض آراء البصريين في رفع المبتدأ .

أما الكوفيون فلهم فيه رأيان :

أحدهما : أن المبتدأ مرفوع بالخبر والخبر مرفوع بالمبتدأ ، ويسمونهما المترافعين .

الثاني : أنه مرفوع بالعائد من الخبر ، قال السيوطي في اللمع ١ : ١٠٩

((ووافق الكوفيون ابن جنى وأبو حيان)) وما نسب لابن جنى مخالف لما

صرح به في اللمع حيث قال : ((وهو مرفوع بالابتداء ، تقول : زيد قائم

ومحمد منطلق . فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما))

اللمع ص ١٠٩ ، . انظر في هذه الآراء الكتاب ٢ : ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٦٠ ، والمقتضب ٢ : ٤٨

٤ : ١٢٦ ، والخصائص ٢ : ٣٨٥ ، والأصول ١ : ٥٨ ، والإيضاح العضوي ١ : ٢٩ ، والتبصرة

١ : ٩٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ٧ ، وشرح اللمع للكوفي العلوي ق ٣٨ ،

والتبيين ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، والانصاف ١ : ٤٤ - ٥١ ، وابن يعين ١ : ٨٣ ، والرضي ١ : ٨٧

وشرح الحمل لابن هشام وابن عقيل ١ : ١٨٩ ، والتصريح ١ : ١٥٨ ، والشموني ١ : ١٩٢ .

والذى يكون عامله ((معنويا))^(١) لا لفظيا شيثان بلا خلاف^(٢) ،
 وهما : المبتدأ^(٣) والفعل المضارع^(٤) ، فأى موضع رأيتهما وليس قبلهما عامل
 لفظي كـ (كان وظننت ، وكان ، وأن ولم^(٥) فارفعهما))
 وأما الصفة^(٦) فى قولك : مررت برجل ظريف)) فعند أكثر النحويين أن العامل
 فى الصفة هو العامل فى الموصوف ، لأنهما كالشيء الواحد ،
 وقال الأخفش : عامل الصفة ((معنوى))^(٧) كالمبتدأ^(٨) ، والدليل على ذلك قولهم
 فى النداء : يا زيد الظريف ، فلو كان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف
 لم يجز نصب الصفة ، لأنها وفق الموصوف أبدا ،
 واستحق المبتدأ الرفع ، لأنه أول ، فأعطى أول الحركات ، ولأنها جملة مفيدة^(٩)
 مع الخبر فاشبهت الفعل والفاعل .

(١) فى الاصل ((معنى))

(٢) ثالثهما الخبر عند من يرى أنه مرفوع بالابتداء انظر المساعد ١ : ٢٠٥

(٣) انظر الآراء فى رافع المبتدأ فى الحاشية (٢) ص ٨٢

(٤) اختلف النحاة فى رافع الفعل المضارع :

فقال البصريون إن رافعه وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم ،

وقال جمهور الكوفيين إنه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم .

وقال الكسائى من الكوفيين إنه مرفوع بأحرف المضارعة التى فى أوله .

انظر الكتاب ٣ : ١٠ ، والمقتضب ٤ : ٣١٥ ، والانصاف ١ : ٥٤٩ ، والنصيره ١ : ٣٩٥

والرضى ١ : ٢٩٩ ، والتسهيل ٢٢٨ ، اللباب فى علم الاعراب ٦٣٦ ،

وشرح اللباب القسم الثالث ص ٥٦٧ وشرح الفريد ١٧١

(٥) فى ب ((ظننت وأن ولم)) وفى ج ((وظننت ، وان ، ولكن ، وأن ولم :

(٦) فى أ ((وأما))

(٧) فى أ وج ((معنى :

(٨) انظر الكلام على عامل الصفة فى شرح الكافية للرضى ١ : ٢٩٩

(٩) انظر فى باب المبتدأ

(٩) أى : المبتدأ ،

ولا يبتدأ إلا باسم معرفة ^(١)؛ لأنك إذا أخبرت عن معرفة نهبت النفس إلى معرفة خبره ، فإن قلت : (رجل قائم) لم يستقم ؛ لأنه لا تخلص الدنيا من رجل قائم .

^(٢) .
((فلذلك كان لفائدة فيه))

فإن قلت : قائم زيد) فهو عند البصريين ((زيد)) مبتدأ و ^(٤) ((قائم)) خبره متقدم عليه اتساعاً ^(٥) .

والكوفيون يرفعون ((زيدا)) بقائم ((والتقدير عندهم ^(٧))) ((يقوم زيد ^(٨))) وهذا غير صحيح ؛ لأن اسم الفاعل لضعفه لا يعمل عمل الفعل ^(٩) .
((أو يعتمد ^(١٠) على كلام قبله (نحو أن يكون خبراً للمبتدأ نحو :)

١) أو نكرة مفيدة وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله في الألفية :
ولا يجوز الابتداء بالنكرة مالم تفد كعند زيد ثمرة .

وقد تتبع النحويون مواضع حصول الفائدة فوجدوها لا تكون إلا بمسوغ ،
والمسوغات كثيرة ولكنها ترجع إلى شيئين هما التخصيص والتعميم ،
انظر الكتاب ١ : ٣٢٩ ، ٣٤ ، وشروح الألفية عند البيت السابق / :

وشرح اللباب للخالى القسم الثاني ص ١٤٢

٢) في النسختين ((تخلصوا)) بألف بعد الواو وهو خطأ من الناسخ

٣) في ((.)) ولفائدة عنه : وفي ج ((فلذلك لفائدة فيه))

٤) في ج فعند البصريين جائز فريد مبتدأ ((

٥) في أ « تقدم عليه »

٦) ولا يجوز عندهم اعتبار قائم مبتدأ وزيد فاعل سد مسند الخبر لأنهم
يشترطون لذلك اعتماد الصفة على نفي أو استفهام .

٧) في أ وج ((كأنهم قالوا))

٨) لأنهم لا يشترطون الاعتماد على نفي أو استفهام

-
- == ووافقهم في ذلك الأخفش من البصريين ، وقال ابن مالك ، إنه جائز بقلّة . انظر الكتاب ١ : ٢٧٨ ، والملخص ١ : ١٦٢١ والتهيل ٤٤ والمساعد ١ : ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، وشرح عمدة الحافظ ١٥٦ - ١٥٧ والرضى ١ : ٨٦ ، والمقاصد النحوية ١ : ٥١٨ والفوائد الضيائية ١ : ٢٧٦ وابن عهيل ١ : ١٦٩ والقطر ٢٧٢ والتصريح ١ : ١٥٢ والشموني ١ : ١٩٩
- (٩) في الأصل وح : لضعفه عن الفعل لا يعمل أو يعتمد ،
- (١٠) في ب ((و يعتمد))
- (١١) من هنا بدأ السقط في ((ب وج :

زید قائم أبوه ، فأبوه مرتفع بقائم ارتفاع / الفاعل بفعله ، لما اعتمد على المبتدأ قبله ،

أو يكون صلة لموصول نحو قولك : قام الذي قائم غلامه ((

أو صفة لموصوف كقولك : مررت برجل قائم صاحبه ،

أو حالا لذي حال كقولك : جاءني زيد ضاحكاً غلامه ،

أو يعتمد على ((ما))^(١) النافية كقولك : ما قائم أبوك ،

أو على همزة الاستفهام كقولك : أقائم صاحبك ؟ (وهل تجرى مجرى همزة الاستفهام ؟)

فإن قلت : ((أقائم زید ؟)) فقله : ((أقائم)) مرفوع بالابتداء ، و

((زید)) فاعل ، وقد سدَّ ((زید)) مسدَّ خبر المبتدأ^(٤) .

فإن ثنيت على هذا أو جمعت قلت : أقائم ((الزيدان ؟)) وأقائم ((الزيدون ؟))^(٦)

لاثنى ((قائما))^(٧) ولا تجمععه ؛ لأنه قد رفع^(٨) فاعلا ظاهرا ، فكما لاثنى الفعل^(٩)

لاثنى اسم الفاعل .

فإن قلت : ((خَلَفَكَ زَيْدٌ)) وفي الدار زَيْدٌ)) رفعت ((زيدا))

عند سيبويه بالابتداء ، وجعلت الظرف قبله خبرا عنه^(١٠)

(١) وتنوب عن ما جميع أدوات النفي سواء كانت حروفاً أو أفعالا .

(٢) في هذا المكان انتهى السقط من ب وج

ومثل الهمزة وهل بظية أدوات الاستفهام .

(٣) في ج ((فأقائم مرتفع))

(٤) في ج ((مسد الخبر))

٥ في ج ((فإن ثنيت على هذا أو جمعته))

(٦) في ب وج ((وفي الجمع))

(٧) كلمة ((قائم)) ساقطة من ب وفي ج ((أقائم))

(٨) في جميع النسخ ((وقع)) وهو تحريف .

(٩) سمع جمع الفعل قليلا وهو ما يسمى بلغة يتعاقبون فيكم

ملائكة بالليل والنهار)) وأكلوني البراغيث)) وهي لغة ضعيفة .

(١٠) لم اهتمد إلى مكانه من كتابه ، وهو منسوب له في كثير من كتب النحو

كالإنصاف ٥١ ، ٥٥ والتبيين ٢٣٣ ، والرضى ١ : ٩٤ والمغنى ٤٩٤

والبسيط ٥٨٥ ، وابن عقيل ١ : ١٩٢ ، ١٩٤

وقال الأخفش: ((زَيْدٌ)) مرتفع بالظرف،^(١)

فَكَأَنَّكَ^(٢) قلت: استقر خلفك زيد، ((فالرافع لزيد خلفك))^(٣) وهذا غير صحيح،

لأنَّهُ لو كان هكذا لقلت: إِنَّ خَلْفَكَ زَيْدٌ. فترفع^(٤) ((زيدا)) بالظرف^(٥).

فإنَّ^(٦) قال الأخفش: قد اجتمع عاملان ((إِنَّ)) والظرف، فأُعملت^(٧) ((إِنَّ))

دون الظرف.

قيل له: هذا خطأ، لأنه لو كان هذا لسمع إعمال الظرف في بعض ((الأحوال))^(٨)

فلما لم يسمع هذا عُلِمَ أَنَّ الظرف لا يرفع شيئاً.

(١) تقدمت ترجمته في ص ٤٢

(٢) في ج ((كأَنَّكَ))

(٣) انظر رأيه في المراجع السابقه في الحاشيه ١٠ ص ٨٧

(٤) في ج ((فرقت))

(٥) كلمة ((الظرف)) ساقطه من ((أ))

(٦) كلمة ((فإن)) ساقطة من أ و ب ،

(٧) في ج ((فأعمل))

(٨) قوله: ((لأنه)) ساقط من ج

(٩) في أ ((الأقوال))

((باب خبر المبتدأ))

وهو على ضربين : مفرد وجملة ، فإذا كان مفردا فهو الأول في المعنى ،
 وذلك قولك :- زيد قائم^(١) ، فزيد مبتدأ وقائم خبره . / ١٢ أ
 وهذا المفرد على ضربين :- مشتق^(٢) ، وغير مشتق ، فالمشتق مثل :
 قائم ، وظريف ، فإذا كان ((هكفا)) فلا بدله من ضمير يكون فيه .
 وقد يكون غير مشتق مثل : زيد غلام عمرو^(٣) ، وزيد أخوك من النسب .
 فهذا كله لاضمير فيه عند البصريين ، وعند الكوفيين فيه ضمير كالأول^(٤) ،

-
- (١) وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله في الالفية
 ومفردا يأتي ويأتي جملة حاوية معنى الذي سيقت له
 انظر شروح الالفية عند الكلام على هذا البيت
 والرضى ١ : ٩٢ ، والمقتصد ١ : ٢٧٢ والمساعد ١ : ٢٢٦ وما بعدها
 (٢) في ب ج : « كذا »
 (٣) في أ ((مثل زيد وغلام ، عمرو وفي ج مثل زيد عمرو))
 (٤) وإلى مناهج البصريين أشار ابن مالك بقوله :-
 والمفرد الجامد فارغ وإن يُشتق فهو ذو ضمير مستكن
 انظر شراح الالفية عند الكلام على ذلك البيت :-
 وانظر المراجع السابق في الحاشية (١) من هذه الصفحة
 والانصاف ١ : ٥٥ - ٥٦ والتبيين ٢٣٦ وفيه نسبة قول الكوفيين أيضا
 إلى الرمانى .

وسواء كان فيه ضميراً أو لم يكن فيه^(١) ((فإذا كان مفرداً^(٢))) فهو كالمبتدأ ،
الضرب الثاني^(٣) : يكون الخبر جملة ، والجملة ثلاثة أقسام^(٤) :
الأول^(٥) : جملة من مبتدأ وخبر كقولك : زيد أبوه منطلق^(٦) .

الثاني^(٧) : جملة من فعل وفاعل كقولك : زيد ((قام أبوه))^(٨)
الثالث^(٩) : جملة من شرط وجزاء^(١٠) كقولك : زيد إن تكرمه يكرمك^(١١) .

١) كلمة ((فيه)) ساقطة من ج
٢) قوله ((فإذا كان مفرداً)) ساقط من ب
٣) لم يصرح الشارح برأيه في رافع الخبر كما فعل في المبتدأ ،
وقد يفهم من تشبيهه له بالمبتدأ أنه يرى رفعه بالابتداء .
ورافع الخبر محل خلاف بين النحويين :
فمنهم من يرى أنه مرفوع بالابتداء وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله :
ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذا كرفع خبر المبتدأ
ومنهم من يرى أنه مرفوع بالابتداء وبعضهم يرى أنه مرفوع بالمبتدأ
والإبتداء .

انظر في هذه الآراء الكتاب ٢ : ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٦٠ ، والمقتضب ٢ : ٤٩

٤ : ٩٢ ، ١٢٦ ، والايضاح العضدى ٢٩ ، والخصائص ٢ : ٣٨٥ ، والاصول ١ : ٥٨ .

والتبصرة ١ : ٩٩ والتبيين ٢٢٩ والانصاف ١ : ٤٤ وابن يعيش ١ : ٨٣

والرضى ١ : ٨٢ ، وابن عقيل ١ : ١٨٩ ، وشرح الجمل لابن هشام ١٣٢

والتصريح ١ : ١٥٨ ، والأشمونى ١ : ١٩٢ ،

(٤) في ج على ثلاثة اضرب :

وهذا التقسيم الذى ذكره الشارح هو المتعارف عليه

وقد زاد عليه أبو على الفارسي رابعاً فاعتبر الظرف من الخبر الجملة
فقال في الايضاح العضدى ص ((وأما الجملة التى تكون خبر المبتدأ =

== فعلى أربعة أضرب :-

الأول : أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل .

الثاني : أن تكون مركبة من ابتداء وخبر .

الثالث : أن تكون شرطاً وجزاء ،

الرابع : أن تكون ظرفاً ((

وقال الاسفرايينى فى اللباب وهو بصدد الحديث عن الخبر :

((ويكون إحدى الجمل الأربع)) ثم يعد ذلك بدأ يمثل للأنواع الأربعة

التي ذكرها أبو على ((انظر شرح اللباب للغالى القسم الثانى : ص ١٥٨

٥) كلمة ((الأول)) ساقطة من ب

٦) فى ب وج زيادة وهى (أوتكون صفة كقولك : مررت برجل قائم صاحبه أوحالا كقولك : جاء نى زيد ضاحكاً غلامه

٧) فى ب ((والثانى))

٨) فى ج ((أن تكون جملة))

٩) فى ب ((والثالث))

١٠) كلمة ((جملة)) ساقطة من أ وب

١١) قال ابن برهان ((وقد يكون خبر المبتدأ شرطاً وجزاء ، والشرط والجزاء

فى الأصل جملتان ، فلما أدخل عليهما حرف الشرط صاراً جملة واحدة -

تقول : زيدان أتانى أتيتيه ((

فزيد مبتدأ ، وبقية الكلام خبره)) شرح اللمع ق ٨

ولمّا كان الخبر جملة فلا بد له من عائد يعود من الثانى إلى الأول^(١)
ليربط الكلام الثانى بالأول .

فأمّا قولهم : ((السمنُ منوان بدرهم)) فالسمن مبتدأ ، ومنوان^(٢)
مبتدأ ثان ، وبدرهم خبر المبتدأ الثانى ، والجملة خبر المبتدأ الأول^(٣)
والعائد محذوف ، وجاز هنا ؛ لأنه سمر معلوم .^(٤)

- (١) هذا أحد شروط الجملة الواقعة خبرا ، فالنحاة يشترطون لها ثلاثة شروط .
أحدها : أن تكون مشتملة على رابط ، وهذا ما أشار إليه الشارح .
ثانيها : أن لاتكون ندائية ،
ثالثها : أن لاتكون مصدرة بأحد الحروف ((لكن ، حتى ، بل))
زاد ثعلب شرطا رابعا وهو أن لاتكون قسمية ،
وزاد ابن الأنبارى شرطا خامسا وهو أن لاتكون انشائية ،
والجمهور يرون صحة وقوع القسمية والانشائية خبرا .
انظر الرضى ١ : ٩١ والتسهيل ص ٤٨ ، والمساعد ١ : ٢٣ وأوضح المسالك
١ : ١٩٢ والشمونى وحاشية الصبان عليه ١ : ٢٠٤ وشرح اللباب للسيرافسى
الغالى القسم الثانى ص ١٦٨ وابن يعين ١ : ٩١
(٢) فى أ ((السمن)) بدون الفاء
(٣) فى ب ((وبدرهم خبر)) لأن المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول
وفى ج ((خبر المبتدأين)) اللذين هما المبتدأ الثانى
(٤) لحذف العائد حالتان :

- (أ) حالة يكون فيها حذفه قياسيا وهى فيما إذا كان مجرورا بمن
التيغضييه ، والجملة التى وقعت خبرا اسمية والمبتدأ فيها جزء من
المبتدأ الأول . ومثال ذلك هو ما ذكره الشارح .
(ب) الحالة الثانية : هى حذفه سماعا وهو فيما عدا الحالة السابقة ،
ومن ذلك أن يكون مجرورا بفى الظرفية كقول الشاعر :
ليوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر ، أى فيه وكذلك إذا
- كان مضافا إليه اسم فاعل نحو قول الشاعر الآخر :
=====

سبل المعالي بنو الاعلين سالكة : والإرث أجدر من يحظى به الولد
أى سالكتها .

وكذلك إذا نصب الفعل نحو قول الشاعر :

ثلاث كلهن قُلت عَمداً فأخزى الله رابعة تعسود
أى قُلتن

وكذلك إذا كان منصوباً مفعولاً به والمبتدأ ((كل)) نحو قول الشاعر :

قد أصبحت أم الخبيار تدعى على ذبنا كله لم اصنع
أى لم اصنعه .

ومن ذلك قراءة ابن عامر لقوله تعالى :

﴿ وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى ﴾ ٩٥ النساء : أى وعده والغراء يجعل الحذف
هنا قياساً .

انظر في هذا الموضوع : الكتاب ٢ : ١٠٧ ولأصول ١ : ٦٨ الإيضاح العضدى ٤٤ - ٤٥
الرضى ١ : ٩١ - ٩٢ ، ابن يعيش ١ : ٩١ شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٤٥ ،
والمساعد ١ : ٢٣٤ ، وشرح اللباب للغالى القسم الثانى ص ١٧٣

[حذف المبتدأ أو الخبر] ٩٤

واعلم أنَّ المبتدأ قد يحذف تارة^(١)، ويحذف الخبر أخرى^(٢) وقد تحذف الجملة بـ^(٣) بأسرها^(٣) :

فأما حذفهم الإبتداء فنحو قوله تعالى لا يَغْنَىٰكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ
مَتَاعٌ قَلِيلٌ^(٤)

تقديره : تقلبهم متاع قليل ، فحذف المبتدأ .

(١) لحذف المبتدأ حالتان :- حالة يكون فيها حذفه جائزا ، وهي التي أشار إليها ابن مالك بقوله :

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عند كما

وفى جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه إذ عرف

الحالة الثانية ؛ يكون فيها حذفه واجبا وقد حصر النحاة ذلك في أربعة مواضع :

الموضع الأول أن يكون المبتدأ نعتا مقطوعا عن التبعية ، والى الرفـع
فى مدح أو ذم أو ترجم ، نحو : قابلت عليا الكريم ومررت بزيد الخبيث^٢
وسلمت على محمد المسكين^٢ ، فالتقدير فى هذا كله : هو الكريم ، وهو الخبيث^٢
وهو المسكين^٢ .

الموضع الثانى : أن يكون الخبر مخصص ((نعم أو بئس)) نحو :

نعم الرجل محمد ، وبئست المرأة حمالة الحطب ،

محمد وحمالة الحطب خبران لمبتدأ محذوف تقديره : هو محمد وهى حمالة الحطب .

الموضع الثالث : أن يكون الخبر مصدرا نائبا عن الفعل نحو :

﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ ١٨ ، ٨٣ ، يوسف التقدير فصبرى صبر جميل .

الموضع الرابع : فى نحو ((فى ذمتى لأفعلن كذا)) فالمبتدأ محذوف

وقد سد مسده جواب القسم ، والخبر صريح فى القسم :

انظر فى حذف المبتدأ الكتاب ١ : ١٤١ ، ٢ : ١٣٠ ، والمقتضب ٤ : ١٢٩

والإيضاح فى شرح المفصل ١ : ١٩٣ ، وابن عقيل ١ : ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، والمساعد

١ : ٢١٤ - ٢١٦ والتصريح ١ : ١٧٦ ، ومغنى اللبيب ٢ : ٦٩٨

====

(٢) = الخبر مثل المبتدأ في كونه له حالتان : حالة يكون فيها حذفه جائزا وحالة يكون فيها حذفه واجبا .
 فيجوز حذفه إذا دل عليه دليل وقد مثل ابن مالك لذلك بقوله :-
 ((تقول زيد بعد من عندكما))

التقدير : زيد عندنا

أما حالة وجوب الحذف فقد لخص ابن مالك مواضعها بقوله :
 وبعد لولا غالبا حذف الخبر هم وفي نص يمين ذا استقرر
 وبعد واو عيقتا مفهوم مع كمثل : كل مانع وما من مع
 وقيل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد أضمر
 كضربى العبد ميثا وأنهم تبيين الحق منوطا بالحكم
 فهذه مواضع أربعة يجب فيها حذف الخبر وقد أشار الشارح إلى الموضوع الأول فيها .

(٣) انظر ابن عقيل ١ : ٢٤٦

(٤) الآية ((١٩٦)) من سورة آل عمران .

وَأَمَّا حذفهم الخبر ففى قولهم : لولا زيد لأكرمته.

فزيد مبتدأ ، ولأكرمته ، جواب «لولا» / والخبر محذوف سد مسده ((لأكرمته))
وتقديره لولا زيد عندك أو فى الوجود^(١) .

فإن قيل : ألا كان هو الخبر ؟

((قيل : له خبر المبتدأ)) إِمَّا أَنْ يَكُونَ مفرداً هو الأول ، أو جملة فيها

عائد إلى الأول^(٢) ((ولأكرمته)) لهُوَ مِنْ هَذَا وَلَا هَذَا^(٤) ،

وَأَمَّا حذفهم الجملة بأسرها فقولهم تعالى : وَاللَّائِي يَتُسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِمَّنْ نَسَأَكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ^(٥) أراد فعدتهن
ثلاثة أشهر ، فحذف جميع الجملة ،

« فَإِذَا كَانَ قَدْ جَازَ » حذف المبتدأ ، والخبر بأسرها ، فحذف العائد من «السن
منوان بدرهم» أجود .

(١) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب

(٢) فى ب ((قيل خبر المبتدأ لا يخلو إِمَّا أَنْ يَكُونَ))

(٣) فى ج ((إلى زيد))

(٤) فى ج ((ليس من هذا ولا هذا))

(٥) من الآية ((٤)) من سورة الطلاق

وانظر شرح اللباب للغالى القسم الثانى ص ١٧٣

(٦) فى ب و ج ((فإذا جاز))

(٧) فى ج ((جميعاً))

(١) فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٢) : ((فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)) فَجَائِزٌ
 أَنْ يَكُونَ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : (٦) أَمْرُنَا طَاعَةٌ (٧) ، يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَهُ
 ذَلِكَ إِيْظَاهَارُ الشَّاعِرِ لَهُ (٩) فِي قَوْلِهِ : (((١٠)
 فَقَالَتْ : عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ)) وَإِنْ كُنْتَ قَدْ كَلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَوِّدْ
 وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ ((قَدْ)) (١١) حَذْفُ الْخَبَرِ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : ((طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ
 أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا))

-
- (١) فِي أَوْ أَمَا ؟
 (٢) سَاقَطَ مِنْ أَوْ فِي جَ بَدَلًا مِنْهُ ((عَزَّ وَجَلَّ))
 (٣) مِنَ الْآيَةِ ٢١ مِنْ سُورَةِ مُحَمَّدٍ
 (٤) فِي جَ ((وَقَوْلُهُ تَعَالَى))
 (٥) مِنَ الْآيَةِ ١٨ فِي الْآيَةِ ٨٣ فِي سُورَةِ يُوسُفَ :
 (٦) فِي التَّقْدِيرِ
 (٧) فِي جَ زِيَادَةٍ ((أَوْ مِنْهُبِي طَاعَةً صَبْرٌ جَمِيلٌ))
 (٨) فِي ((يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ))
 (٩) هُوَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيُّ الْقُرَشِيُّ وَهُوَ مِنَ الْأَبْيَاتِ •
 الَّتِي لَا يَكَادُ يَخْلُو مِنْهَا كِتَابٌ نَحْوُ أَوَّلِ لَفَةٍ فِي حَاشِيَةِ جَ ((الشَّعْرُ لِعُمَرَ بْنِ
 أَبِي رَبِيعَةَ وَقِيلَ هَذَا الْبَيْتُ :
 وَنَاهِدَةُ الثَّدْيَيْنِ قَلَّتْ لَهَا أَتَكَى عَلَى الرَّمْلِ فِي دَيْمُومَةٍ لَمْ تَوْسِدْ
 وَانْظُرَ الْبَيْتَ الشَّاهِدَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ ص ٤٨٢
 وَالْخَصَائِصُ ٢ : ٣٦٢ ، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ وَمَحَاسِنُ الْجَاظِ ٢٦١ وَالْأَغَانِيُّ ١ : ٧٥
 وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى لِلْسَيُوطِيِّ ١ : ٣٢١ ، ٩٢٨ ، وَشَرْحُهَا لِلْبَغْدَادِيِّ ٢ : ٣١٧ ، ٣٢٠ ،
 وَالْخَزَانَةُ ٢ : ١٥٠ ، وَهُوَ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ :
 (١٠) قَوْلُهُ : ((فِي قَوْلِهِ : سَاقَطَ)) بَ وَجَ قَا :
 (١١) كَلِمَةٌ ((قَدْ)) سَاقِطَةٌ مِنْ أَوْ

وقد اختلف في أي الحذفين آجود ^(١) حذف المبتدأ ^(٢) أو حذف الخبر ،
 فقال قوم : حذف المبتدأ ^(٤) ((أولى ^(٥) لأن الخبرية تقع الفائدة
 وقال قوم : حذف الخبر أولى ^(٦) لأن المبتدأ هو الذي يخبر عنه فتبقيته أول ^(٧)
 وقد يخبر عن المبتدأ بالظرف تقول : زيد خلفك وعصروني الدار ^(٨)

(١) في أ و ب ((حذف الابتداء

(٢) كلمة ((حذف)) ساقطة من ج

(٣) في ج ((وقال :

(٤) كلمة ((حذف)) ساقطة من أ و ب :

(٥) كلمة ((أولى)) ساقطة من أ و ب

(٦) كلمة أولى ساقطة من أ و ب

(٧) وقع في ج عكس في ترتيب القولين :

ولم أعر في المراجع التي بين يدي على تسمية أصحاب هذين القولين

(٨) يجوز الإخبار بالظرف والجار والمجرور مع نية ((متعلقهما)) ،

والى ذلك أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة :-

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقـر

وقد اختلف النحاة في هذا الظرف هل هو من قبيل الخبر الجملة

أو الخبر المفرد

فذهب ابن السراج وابن جنى وابن عصفور وابن مالك :-

وقال : إنه وفاقا للأخفش تصريحاً ولسيبويه إيماءً ، إلى أنه من قبيل

الخبر المفرد ، لأن متعلقه ((كائن)) أو ((مستقر))

ونهب أبو عليّ وعبدالقاهر والسرّ قحشري - وقال الرضى وابن يعيش :

إنه اختيار جمهور البصريين - إلى أنه من قبيل الخبر الجملة ، لأن

تقديره ((حل)) أو ((استقر)) انظر الأصول ١ : ٦٣

والمسائل العسكرية ١٠٥ والمقتصد ١ : ٢٧٥ والرضى ١ : ٩٣ ، وابن يعيش

١ : ٨٩ ، ٩٠ والايضاح في شرح المفصل ١ : ١٨٨ ، والتسهيل ٤٩ ==

== والمساعد ١ : ٢٣٦ وشفا * العليل ١ : ٢٩٢ وشرح المجمل لابن عصفور ١ : ٣٥٠
والفصول الخمسون ص ٢٠١ وشرح اللباب للغالى القسم اثنى ١٥٩ والشمونى
١ : ٢١١ والصبيان ١ : ٢٠٩ .
وشرط فى الظرف الواقع خبرا أن يكون تاما تحصل به فائدة وهو المكانى
والزمانى الواقع خبرا عن غير الجثة ، أو عنها مع الفائدة
انظر المراجع السابقة .

() والمبتدأ على ضربين : جثة ((كزید^(١))) وحدث^(٢) كالعلم ، والظرف على ضربين :
 ظرف زمان كالיום وجميع ما ينقضى . وظرف مكان كخلف ومالم تكن له أقطار تحده ،
 فإذا كان المبتدأ حدثاً أُخبرت عنه بظرف الزمان والمكان ،
 تقول القتال قدامك ، والصلح يوم الجمعة ،
 وإذا كان المبتدأ جثة أُخبرت عنه بظرف المكان لا غير^(٣) تقول :
 زيد خلفك ، ولاتقول : زيد يوم الجمعة ، لأن ذلك لأفائدة فيه ، إذاً لا أحد^(٤)
 حياً أو ميتاً يخلو من ذلك .
 فأتما قولهم : الليلة الهلال ، فإنه يروى بنصب^(٥) « الليلة » ورفعها .

(١) كلمة ((كزید)) لاتوجد في المتن المحقق وفي ج ((جثة وحدث كزید والعلم))
 (٢) في ب ((والمبتدأ على ضربين حدث وغير حدث »
 (٣) أجاز ابن مالك وابن هشام الإخبار عن الحثة بالظرف الزماني ، إذا حصلت
 بذلك فائدة ، والقائدة تحصل بكون المبتدأ عاماً والخبر خاصاً بإضافة
 أو صفة نحو : نحن في شهر كذا . ونحن في زمان طيب ، وفي ذلك يقول ابن
 مالك :

ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن يفد فأخبراً
 انظر شروح الألفية عند الكلام على هذا البيت . والتسهيل ٤٩
 وانظر الفصول الخمسون ص ٢٠٠ ، والمساعد ١ : ٢٣٧ وفيه يقول ابن عقيل
 ((واستظهر بقوله : غالباً على ما جاء فيه الإخبار باسم الزمان عن العین
 وليس مما يذكره كقول امرئ القيس ((اليوم خمر وغداً أمر))
 (٤) في ج ((ولا ميتاً »
 (٥) قوله ((يروى)) ساقط من ج وفي ب ((فقد روى))

فمن رفعها قدر : اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ الْهِلَالِ ((
ومن نصبها قدر حذف ((مضاف ، كأنه قال : اللَّيْلَةُ حَدُوثُ الْهِلَالِ ، ثم حذف ^(١)
المضاف/الذى هو ((الحدث)) وأقام "الهيلال" مقامه ^(٢)
كما قال الله تعالى : ^(٣) ^(٤) وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ

وعلى هذا البيت :-

أَكَلَ عَامٌ نَعَمْ تَحْوُونَهُ ^(٥) ((يَلْقَاهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ)) ^(٦)
فنعم جثة وقد أخبر عنه بكل وهو ظرف ^(٦) ((زمان)) لإضافته ^(٧) إلى عام ،

- (١) ما بين الأقواس (()) ساقط ج
- (٢) انظر التيسرة والتذكرة ١ : ١٠٣ والمساعد ١ : ٢٣٧ وشفاء العليل ١ : ٢٩٤ والتصريح ١ : ١٦٨ ، وابن عقيل ١ : ٥١٤ والمقتصد ١ : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،
- (٣) في ج ((عز وجل))
- (٤) من الآية ٨٢ من سورة يوسف .
- (٥) هذا البيت من بحر الرجز وهو من شواهد سيبويه ولم ينسبه إلى قائله وكذلك لم ينسبه النحاس في شرحه لأبيات سيبويه ولكن السيرافي نسبته إلى قيس بن حصين بن زيد الحارثي . انظر الكتاب ١ : ١٢٩ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ : ٨٣ ، وشرحها للنحاس ٩٤ والانصاف ١ : ٦٢
- وشرح شواهد الكشف (٣١٧) وشرح التسهيل لابن مالك ق ٥٢ وفرحة الأديب ٩٨ ، وشفاء العليل ١ : ٢٩٤ والمساعد ١ : ٢٣٧ ، الخزانة ١ : ٣٦٢ ، والعيني ١ : ٥٢٩ واللسان ((أبل : نعم))
- والنعم هي الأبل ، وتحوونه من حوت الشيء إذا ضمته واستوليت عليه وملكته ،

وقد جعله النحاة على تقدير مضاف ، أي : أكل عام أخذ نعم أو تحصيلها أو إحرازها ، أو ما أشبه ذلك . وأجاز الأحقص نصب "نعم" بفعل محذوف يفسره بما بعده ، وأجاز أبو الفتح رفعه بفعل محذوف
(٦) كلمة "زمان" ساقطة من ج
(٧) في ب وجه "بإضافته"

وحروف الجر تجرى مجرى الظروف ^(١) ، والظروف ^(٢) ، وحروف الجر تجريان مجرى
المفرد إذا وقعا خبرين ، فإن وقعا صلتين قَدَرًا بالجملة ، لأن الذي لا يوصل
إلا بالجملة ، والظرف فيه مقدر ^(٣) ((مستقر)) ^(٤) وإنما قد در بذلك لشيئين :

أحدهما : ليكون هو الأول ، ومرفوعا مثله . ولا يجوز إظهار هذا ،
قال أبو علي : إظهار عامل الظرف شريعة ^(٥) منسوخة ،
فأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ ^(٥) فالعامل ((رآه)) لا مستقر .

(١) في ((أ)) ((الظرف :

(٢) في ج ((الظرف وحرف الجر :

(٣) عند من يقدره باسم الفاعل ، وانظر الآراء في متعلق الظرف

في الحاشية ((٥)) ص ١٠٨

(٤) لم استطع العثور عليه في المراجع التي بين يدي .

(٥) من الآية ٤٠ من سورة النحل ، وانظر في هذه المسألة البسيط في

شرح الجمل ١ : ٥٤٨ ، ٥٤٩ وشفا العليل ١ : ٢٩٣ والأصول ١ : ٦٣ .

ولا يخلو الإبتداء والخبر من أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو معرفة ونكرة،
 فإن كانا معرفتين، أو نكرتين كنت مغيراً^(٢) فيهما أيهما شئت جعلته المبتدأ
 أو الآخر الخبر،
 ((فإن كانا)) معرفة^(٣) ونكرة : جعلت المبتدأ المعرفة والخبر النكرة، لأن^(٤)
 بالنكرات تقع الفائدة ؛ لأنك تريد أن تخبر عن يعرف^(٤) بما لا يعرف^(٥).

(١) كلمة ((من)) ساقطة من ج

(٢) كلمة ((فيهما)) ساقطة من ب و ج

(٣) في ب ((وان كانا))

(٤) في ج من يعرف

(٥) انظر الأصول ١ : ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، والبسيط ١ : ٥٣٦ ، ٥٣٧

فأما العامل في الخبر ففيه ثلاثة ((أقوال))^(١) : قيل الابتداء عمل في المبتدأ^(٢) والخبر جميعاً كما تعمل ((إن)) و ((كان)) في اسمين تقتضيانهما^(٣) ،^(٤) ^(٥)

وقيل : لا ابتداء عمل في المبتدأ والعمل المبتدأ في الخبر^(٦) ^(٧) ^(٨) .

(١) في أ وج : « أقوال »

(٢) في ب ((في الخبر والمبتدأ »

(٣) في ج ((كما أن كان وإن تعملان في اسمين »

(٤) في ب لا تقتضيهما »

(٥) نسب العكري هذا القول إلى ابن السراج ، وهو مخالف لما في الأصول ١ : ٥٨

٦ فقد قال فيها : ((وهما مرفوعان أبداً ، فالمبتدأ رفع بالابتداء

والخبر رفع بهما)) وينسب هذا القول إلى الأخفش والريمانى والجزولى

والزمخشري .

(٦) في ج ((وقيل إن الابتداء »

(٧) هذا أحد قولين لابن جنى فقد قال في اللمع ص ١١٠ ((وهو مرفوع بالمبتدأ))

(٨) في أ وج زيادة في هذا المكان وقد تركتها المناقضة بعضها لما قبله :

والزيادة هي : ((لما تجرد المبتدأ من عامل ظاهر رفع ، فكذلك الخبر

لما لم يكن قبله عامل كان تجريده هو العامل .

- (٢) وقيل : الإبتداء ، والمبتدأ جميعاً ^(١) عملاً في الخبر بالشركة ؛
 لأنَّ كل واحد يقتضيه الآخر ، فأشرك بينهما في العمل ،
 فإن قيل : كيف يعمل في شيء واحد عاملان ؟
 قيل : كما كان الإبتداء ، لصورته له في اللفظ كان كلا عامل ^(٣) .

-
- (١) في أ وج ((وأيضاً فإنَّ الإبتداء والمبتدأ عملاً جميعاً))
 (٢) ممن قال بذلك المبرد في المقتضب ٢ : ٤٩ ، ٤ : ١٢ ، ١٢٦ وابن السراج
 في الأصول ١ : ٥٨ ، وهو القول الثاني لابن جنى فقد قال في الخصائص
 ٢ : ٣٨٥ ، ((فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ، لأنَّ رافعه
 ليس المبتدأ وحده ، وإنما رافعه الإبتداء والمبتدأ معاً))
 وانظر في هذه الآراء شرح اللمع لابن برهان ق ٨ والإنصاف ٤٤ ، ٥٠ وابن
 يعيش ١ : ٨٣ ، ٨٤ ، وشرح المقدمة المحببة ٢ : ٢٨٦ والرضي ١ : ٨٢ وأسرار
 العربيه ٦٧ والتبيين ٢٢٩ واللمع ٢ : ٩ ،
 وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :
 ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدأ
 (٣) انظر هذا الإعتراض والرد عليه في التبيين ص ٢٣٠

((باب الفاعل))

=====

(١) إعلم أَنَّ الفاعل رَفَعٌ أَبَدًا ، كما أَنَّ المفعول نَصَبٌ أَبَدًا ، فَعِلَ ذَلِكَ (٢) للفاعل بينهما ، تقول : - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فترتبة الفاعل بعد الفعل ولايجوز تقديمه عليه (٣) ، لَأَنَّكَ لَوَقَلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ((لم يكن رفع ((زيد)))) .
بأنه فاعل ، وإنَّما لم يكن فاعلا لجواز أَنْ يدخل عليه ما ينصبه وهو رفع أَبَدًا ، ولايد للفاعل من فاعل إِمَّا ظاهرا أو مضمرا (٤) ،
وإنَّما أَخْبَرَ عَنْهُ ((بَأَنَّهُ فاعل (٥))) . يريد أَنَّ الفاعل مسند إلى الاسم (٦)
مقدم عليه ، لا أَنَّهُ لايد ((له (٧))) مما يوقع فعلا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول :
« مَا قَامَ زَيْدٌ » فترفع وإن كُنت قد نفيت عنه القيام ، ويجوز أَنْ يكون
لَمَّا قُلْتَ فِي الْإِجَابِ : قَامَ زَيْدٌ ، حملت النفي على ضده (٨) .

-
- ١) بقية المتن هو ((إعلم أَنَّ الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل ، واسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وهو مرفوع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه)) المتن ص ٨٥
قال ابن برهان : ((الفاعل هو الاسم الذي كان يجب تقدم خبره عليه لمجرد كونه خبرا)) شرح اللمع ق ٩
وقال أبو البركات العلوي ((إعلم أَنَّ الفاعل عند أهل العربية هو كل اسم ذكرته بعد فعل وحدثت بالفعل عنه وبنيته له واسندته إليه فبهذه يصير فاعلا لا لاحداث شيء في الحقيقة)) شرح اللمع ق ٤٠
٢) في ب ((فعل ذلك أو لم يفعل))
٣) عند البصريين أمَّا الكوفيون فيقولون بجواز تقديمه ، انظر المساعد ٣٨٢:١ وشفاء العليل ٤١٢: ١ والأنصاف ٦١٦: ٢ ، اللمع ٢٥٥: ٢ ، والدرر ١٤١: ١
وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩: ١ ، المغنى ٣٥٢: ٢ التصريح ٢٧١: ١
٤) في ب ((إما مضمرا أو مظهرا))
٥) في ب : ((أَنَّهُ فاعل :
٦) في ((ب : مسند إليه ، يعنى إلى الاسم ، ومقدم عليه)) .
٧) كلمة ((له)) ساقة من ج
٨) قال ابن برهان ((والاستفهام والنفي فرعان على الإثبات ،
=====

فأما وجوب الرفع له فمن أوجه :-

أحدها : أنه لا يخلو أن يُرْفَعَ أو يُنْصَبَ أو يُجَرَّ ، فلا يجوز جره ، لأنَّه ليس قبله ما يجره ، ((ولا ينصبه))^(١) ، لأنَّ النصب لا يكون إلا بعد الرفع ، فبقى أن يُرْفَعَ .

الثاني : رفعه ، لأنه واحد والمفعولات كثيرة ، فأعطى القليل الأثقل وهي الضمة ، وأعطى الكثير الأَخَفَ وهي الفتحة .

الثالث : رفعه ، لأنه مع الفعل جملة مفيدة ، فأشبهت المبتدأ^(٤) ، والخبر ، وقد وجب لهما الرفع ، فرفع الفاعل تشبيهاً بذلك^(٥) .

==؛ لأنك تفرض الإثبات ثم تفرع عليه السلب والشك ، وذاك بأن الإيجاب حاشية والسلب الحاشية الأخرى المقابلة لها والشك قيام النفس في الوسط بين السلب والإيجاب ، فلذلك قلت هل قام زيد ؟ وما قام زيد ، كما قلت : أَقَامَ زَيْدٌ^(١) ، شرح اللمع ق ٩

(١) في ب و ((ولا ينصبه))

(٢) زائدة في ب ((أنه رفع))

(٣) في ب ((أنه))

(٤) في ((أ و ب)) ((الابتداء))

(٥) وجوب رفع الفاعل هو الرأي الذي عليه جمهور النحاة ،

وقال بعضهم بأنه قد يجيء منصوباً في ضرورة الشعر ،

وقال ابن الطراوة : إذا فهم الكلام فأرفع ما شئت وانصب ما شئت^(١) .

انظر البسيط في شرح المجلد ١ : ٢٦٢ والأمالى الشجرية ١ : ٢٦٢

واللمع ٣ : ٨ والتصريح ١ : ٢٧٠ ، وانظر ابن الطراوة النحوى ص ٢٦٨

وما بعدمها .

وقد يجوز تأخير الفاعل عن المفعول^(١) لما^(٢) في كلامهم من السجع والشعر
 ((فلو^(٣) لم يجوزوا ذلك لشق عليهم .
 ولا يثنى الفعل ولا يجمع إذا تقدم ، فإن تأخر ثنى وجمع ،
 ((لا يجوز)) أن تقول : قاما الزيدان^(٤) ولا ((قاموا الزيدون))
 الأعلى لغة من قال : ((أكلوني البراغيث))^(٥) فجاء بالواو ليُعلم أن ما
 بعدها مجموع ، وهي حرف لاسم .

(١) يشترط النحاة لجوار تقديم المفعول على الفاعل أمن اللبس ، وعدم حصر
 المفعول على الفاعل بالاولا وإنما فإن اختلف واحد من هذين الشرطين
 وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول وفي ذلك يقول ابن مالك فسي
 الخلاصة :

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا
 وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل
 وآخر المفعول إن لم يحذر أو أضر الفاعل غير منحصر
 وقد يجب تقديم المفعول على الفاعل وذلك فيما إذا حصر الفاعل
 على المفعول نحو : إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ^(٦)
 وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :-
 وما بالاولا أو بإنما انحصر آخر وقد يسبق إن قصد ظهره
 انظر شراح الألفية عند الكلام على هذه الأبيات .

(٢) في ب ((ولو))

(٣) في ج ((لشق ذلك عليهم))

(٤) في أ ((ولا))

(٥) تنسب هذه اللغة إلى طي وأزد شنوءه وبلحارث ، انظر توضيح المقاصد

٢ : ٧ والجنى الدائى ص ٤٩ ، والمساعد ١ : ٣٩٣ ، وابن عقيل ٦ : ٨٠

(٦) في ب ((فجاءوا))

(٧) هذا أحد الآراء فيها ، وهو اختيار سيبويه وجمهور النحاة ، وفيها إعرابان

آخران ، أحدهما : أنها فاعل ، وجملة الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدها
 مبتدأ مؤخر ، وقيل : إنها فاعل والاسم الظاهر بعدها بدل منها .

انظر في هذه المسألة الكتاب ١ : ١٩ ، ٢ : ٤٠ ، معاني القرآن للأخفش ١ : ٢٦٣

إعراب القرآن للنحاس ١ : ٥١١ ، شكل إعراب القرآن ١ : ٢٤١ ابن يعيش

٣ : ٨٧ ، رصف المباني ٤٣٤ ، الجنى الدائى ١٤٩ ، الأمالى الشجريه

١٣٢ البسيط في شرح الجمل ١ : ٢٦٨ ، المساعد ١ : ٣٩٣ وانظر شروح

الألفية عند قول ابن مالك .

وجرد الفعل إذا ما أسند

وقد يقال سَعِدَا وَسَعِدُوا

لثنيين أو جمع كفار الشهدا

والفعل للظاهر بَعُدَ مَسَدًا

والعامل في الفاعل ^(١) الفعل ، فإن كان الفاعل مؤنثا وكان حقيقيا - ويراد بالحقيقي ذو الفرج كناية وامرأة فهذا لابد من ذكر علامة التأنيث فيه - تقول : قامت هند .

وغير الحقيقي كنخلة ودار ((ونحو ذلك ^(٢))) ، فأنت بالخيار ^(٣) في إلحاق علامة التأنيث وتركها ^(٤) إن شئت ألحقها وهو الأحسن : ، وإن شئت حذفتهما ، وتأولت تذكير المؤنث ، فتكون الدار ((بمعنى المنزل ^(٥))) ، ((والنخلة بمعنى النبات ^(٦))) .

- (١) قال ابن برهان ((ومن حكمه أن يرتفع بالفعل)) شرح اللمع ق ٩ وقال أبو البركات العلوي ((والعامل فيه فعله المقدم عليه)) والقول بأن رافع الفاعل هو الفعل أو الاسم الذي يعمل عمله هو رأى الجمهور ونهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن رافعه هو معنى الفاعلية ، وقال هشام بن معاوية : إنه مرفوع بإسناد ، وينسب إلى الكسائي القول بأن رافعه كونه داخلا في الوصف . وقال قوم إنه مرفوع يشبهه بالمبتدأ حيث إنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بخبره)) انظر هذه الآراء في الانصاف ١ : ٧٨ ، ٨٣ والتبيين ٢٦٣ ، والرضى ١ : ٢٦٩ واللمع ١ : ١٥٩ والأشباه والنظائر ١ : ١٥٥
- (٢) ساقط من أ و ب
- (٣) وقعت في ج بعد قوله ((وتركها))
- (٤) انظر المراجع السابق في الحاشية (١) وانظر شروح الالفية عند قول ابن مالك :

وتاء تأنيث تلى الماضي إنا كان لأنثى كأبت هند الأذى

(٥) في أ وج ((وهو أحسن))

(٦) في أ : لا هي المنزل

(٧) ما بين الأقواس ((ساقط من أ وج

فإن تقدم المؤنث على الفعل لم يكن بُدُّ من إلحاق علامة التأنيث ،
 تقول : ^(١) هِنْدٌ قَامَتْ ، وَنَارٌ ^(٢) سَكَنْتَ ((وإنما لم يجر حذفها لعلتين :-
 إحداهما : أنَّ الفاعل مضمَر فلا صورة له ، وتحذف علامة التأنيث فيكون

إِجْهَادًا
 والثانية : ^(٤) أَنَّ الضمير يُشبه التثنية والجمع ((فكما لاتحذف علامة التثنية
 والجمع ^(٥))) فكذلك لاتحذف هذه .

(١) في ج ((نحو :))

(٢) قال ابن مالك في تحديد مكان لزوم تاء التأنيث :
 وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلٌ مَّضْمَرٌ مَتَمِلٌ أَوْ قَعْمُهُمْ ذَاتُ حَرٍّ
 ويستثنى من المؤنث المتمل فاعل نعم وبئس فائمه يجوز تذكيره وتأنيثه
 لدلالته على الجنس .

وفي ذلك يقول ابن مالك :-

وَالْحَذَفُ فِي نِعَمَ الْفَتَاةِ اسْتَحْصَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ .

انظر شروح الألفيه عند الكلام على هذين البيتين والبسيط ١ : ٢٦٥

(٣) كلمة ((به)) ساقطة من أ وب

(٤) في جميع النسخ ((والثاني)) والصواب مَا أَتَّخَذْنَاهُ ، لأنه عطف على

((إحداهما)) والمراد : العلة الثانية :-

(٥) ما بين الأقواس ((ساقط من ب ومضاف في)) أ : عند التصحيح //

فإن فصلت بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي بكلام حسن إسقاط علامة
التأنيث تقول : قام اليوم امرأة^(٢) ، ومنه قوله تعالى :^(١)
لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدِهَا^(٣) فقد قامت ((لك)) قَامَ تاء التأنيث ،
فإن كان الفاعل جمعاً نحو قوله ((تعالى)) :^(٤) وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ^(٥) ^(٦) ^(٧)
((كنت))^(٨) مخبراً إِنْ شئتَ أنثتَ الفعل، وإن شئتَ ذكرته ، فمن أنثته^(٩)
أراد الجماعة ، ومن ذكره أراد الجمع ، وليس هذا كالذي تقدم ولو كان
هكذا لمجاز : لَقَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا^(١٠) وواحدهم مذكر ، وإنما هذا تأنيث^(١١)
الجمع وتذكيره

(١) في ج ((جل وعز))

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٢٨ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٦ وابن يعيش

٥ : ٩٣ والبسيط ١ : ٢٦٥ ، وشروح الألفية عند قول ابن مالك
وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو «أتى القاضي بنت الواقف»
وهذا بشرط أن لا يكون الفصل ب ((إلا)) فإذا كان الفصل بها
فالجمهور يوجب الحذف وغيرهم يحيزه يرجحان ، قال ابن مالك :
والحذف مع فصل بـ لا فضلاً كما زكا إلفاتة ابن الملا

(٣) من الآية ٥٢ من سورة الأحزاب .

(٤) كلمة ((تعالى)) لا توجد في أ وج

(٥) في أ : ((وقالت)) وهو خطأ من الناسخ

(٦) كلمة ((في المدينة)) لم تذكر في أ وج .

(٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٨) في ج ((فكنت))

(٩) في ج ((لو كان)) بدون الواو .

(١٠) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(١١) قال ابن مالك في الألفية :

والتاء من جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللين
ومن هذا نعلم أن مراد الشارح جمع التكسير ، أما جمع التصحيح المذكور

فتمتص معه التاء ، انظر شروح الألفية

عند الكلام على هذا البيت ، وانظر البسيط ١ : ٢٦٢

((باب ما لم يسم فاعله ^(١)))
=====

((إذا ^(٢) أرئت أن لا تسمى الفاعل عملت ثلاثة أشياء : -))

أحدها أن تضم أول الفعل ، ((وإنما ^(٤) خص)) ، ليكون دالا على المحذوف الذى هو الفاعل .

والثانى : أنك تحذف الفاعل ، وإنما ^(٦) حذفته ، لأنَّ الفعل ههنا بنى ^(٥) للمفعول : لأنه جائز أن تجعل العنابية تارة بالفاعل ((كقام زيد ^(٧))) وتارة بالمفعول كقتل الخارجى ^(٨) .

(١) فى المتن المطبوع : ((باب المفعول الذى جعل الفعل حديثا عنه وهو ما لم يسم فاعله .)) المتن ص ١١٤ وترجمة هذا الباب بباب ما لم يسم فاعله هي الشارحة عند متقدمي النحاة ، أمّا المتأخرون فقد شاع عندهم ترجمته بباب نائب الفاعل ((انظر التصريح ١ : ٢٨٦

(٢) فى الأصل : ((وإذا))

(٣) يرجع النحاة سبب حذف الفاعل وإرنا به غيره عنه إلى أعراض لفظية وأخرى معنوية ، والأعراض اللفظية ثلاثة هي : -
(أ) قصد الإيجاز .

(ب) المحافظة على وزن الشعر فى الموزون .

(ج) المحافظة على السجعة فى الكلام المنثور .

أمّا الأعراض المعنوية فهي كثيرة منها :

(أ) علم المخاطب بالفاعل بحيث لا يحتاج إلى ذكره

(ب) جهل المتكلم بالفاعل وكونه لا يستطيع تبينه .

(ج) قصد المتكلم تحقير الفاعل بصوته لسانه من أن يجرى عليه اسمه .

(د) رغبة المتكلم فى تعظيم الفاعل باعتباره مشهورا معلوما عند الجميع .

(هـ) قصد المتكلم الإيهام على السامعين .

- (و) خوف المتكلم من ضرر يلحقه من الفاعل إذا كان جبارا .

==== (ز) خوف المتكلم على الفاعل من أن يناله مكروه .

انظر التسهيل ٢٢ ، والمساعد ١ : ٣٩٢ وشفاء العليل ١ : ٤١٢ وابن يعيش ٢ : ٧١
وأوضح المسالك وعدة السالك بحاشيته ٢ : ١٣٥ وقطر الندى ص ١٨٧ والتصريح
١ : ٢٨٦ والأشموني وحاشية الصبان ٢ : ٥٢ ،

(٤) في أ ((فخص بذلك)) وفي ج ((وخص))

(٥) في ج ((الثاني)) بدون الواو .

(١) في ب وج ((وإنما حذفنا الفعل))

(٢) قوله ((كقام زيد)) ساقط من ب

(٨) هذا أحد الأغراض التي يحذف لها الفاعل ، وانظر بقية الأغراض في

الحاشية ٣ ص (١١٢)

الثالث :- أنَّكَ تكسر ثانى الفعل ، وخص بذلك ؛
 لأنه لو ضم لكان مثله طُنِبَ ، ولو فتح ((لكان^(١) مثله نُفِرَ ،
 فكسر ليكون مخالفاً لغيره من الأسماء والأفعال ، وذلك نحو قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ^(٢) .
 فإن كان الفعل يتعدى إلى واحد فهذا حكمه ، وإن كان يتعدى إلى اثنين
 أقمت مقام الفاعل أيَّهما شئت فرفعتَه ، ونصبت الآخر ، إن لم يلتبس ،
 نحو : «أعطيت زيدا درهما» ، فإن التبس لزمك الترتيب ((مخافة أن يلتبس
 الآخذ بالمأخوذ^(٤))) ، وذلك قولك : «أعطيت زيدا عمراً» ((
 تقول فى بنائه للمفعول : أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا^(٥))) لاغير^(٥)))
 وهكذا إن تعدى إلى ثلاثة مفعولين تقيم واحداً منها مقامَ الفاعل وتنصب
 الباقيين هذا شأن الفعل المتعدى .

-
- (١) فى ب ((كان))
 (٢) أشار ابن مالك إلى ما يُفعل بالمفعول عند إرادة بنائه للنائب بقوله :
 فأول الفعل أَضْمَنَ والمتصل بالآخر اكسر فى مضى كَوَصَلَ
 واجعله من مضارع منفتحاً كينتهى المقول فيه يُنْتَحَى
 والثانى التالى تا المطاوعة كالأول اجعله بلامنازعة
 وثالث الذى بهمز الوصل كالأول اجعلنه كاستحلى .
 انظر شروح الألفية عند الكلام على هذه الأبيات ، والمساعد ١ : ٤٠٠ وشرح
 الجمل لابن عصفور ١ : ٥٤١ ، وشفاء العليل ١ : ٤٢٠ وشرح اللباب ص ٨٦ .
 (٣) هذا القول ليس على إطلاقه ، لأنَّ الفعل المتعدى إلى مفعولين إمَّا أن يكون
 مفعولاه ، ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، أو يكون أصلهما المبتدأ والخبر
 فإن كان أصلهما ليس المبتدأ والخبر ، فالبصريون يحيزون إقامة كل واحد
 منهما ، وهذا ما ذكره الشارح . ولله أشار ابن مالك فى الألفية بقوله :
 وباتفاق قد ينوب الثانى من باب كسا فيها القباية . أمِن
 أمَّا الكوفيون فيوجبون إنابة الأول إذا كان معرفة ، والثانى نكرة ،
 ويوافقون البصريين فيما عدا ذلك .
 - فإن كان أصل المفعولين مبتدأ وخبراً فالنحاة فيهما على ثلاث طوائف :==

== الطائفة الأولى؛ متقدمو النحاة وهؤلاء يمنعون إنبابة الثاني مطلقا ، سواء أَمِنَ اللبس أم لم يؤمن .

الطائفة الثانية : جمهور المتأخرين وعلى رأسهم ابن مالك وهؤلاء يحيزون إنبابته بشرط أَمِنَ اللبس ، وفي هذا الرأي وسابقه يقول ابن مالك : ((في باب ظن وأرى المنع اشتهر ولا أرى منعا إنا القصد ظهر)) الطائفة الثالثة : بعض المتأخرين وعلى رأسهم الرضى وهؤلاء يقولون بجواز إنبابته مطلقا سواء أَمِنَ اللبس أم لم يؤمن بشرط أن يلزم كل من المفعولين مركزه قبل أن يدخل عليه الفعل بأن يكون ما كان خبرا في الأصل بمعد ما كان مبتدأ .

انظر هذه الآراء في شروح الألفية عند الكلام على التبيين السابقين . وابن يعيش ٧ : ٧٦ ، والرضى ١ : ٨٣ ، ٨٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٥٦ وشرح الكافية الشافية ٢ : ٦١٠ ، ٦١١ ، والتسهيل ٧٧ ، والمساعد ١ : ٣٩٨ وشفاء العليل ١ : ٤١٨ وشرح المعجل لابن عصفور ١ : ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، وشرحها لابن هشام ١٦٥ وشرح اللآباب للسيرافي الغالى القسم الثاني ص ١١٢ والفوائد الصنيائية ١ : ٢٧١ ، والتصريح ١ : ٢٩٢ ، والشمونى ٢ : ٦٥ والنكت الحسان ص (٥٦) والفصول الخمسون ١٧٦ وشرح اللمع للكوفى ق ٤٦ :

- (٤) ما بين الأقواس (()) ساقط من ج
- (٥) قوله : ((لاغير)) ساقط من أ وج
- (٦) كلام الشارح يدل على أنه يرى جواز إقامة أي من المفاعيل الثلاثة وذلك غير مسلم ؛ لأن إقامة الثاني فيها الخلاف السابق وإقامة الثالث تمتنع عند الجمهور . انظر المراجع السابقه فى الحاشيه ٣

فإن لم يتعد الفعل إلى مفعول به كقام وجلس، لم يجر بناؤه للمفعول ((لـ)) إلا أن يتصل به الطرفان ((أو المصدر))^(٢)، أو حرف جر^(٣) فحينئذ تبنيه على أحد هذه،

وكل فعل/متعدٍ وغير متعد فإنه يتعدى إلى ما ذكرناه، وإلى الحال،^(٤) والغرض،^(٥) لأبد من ذلك.^(٦)
أما المصدر فإنه من لفظ الفعل، فإننا قلنا: قام زيد ^(٧) فقد أحدث شيء،^(٨) فبما

(١) كلمة ((به)) ساقة من ج

(٢) قوله ((أو المصدر ساقت من ب وفي ج)) والمصدر

(٣) منع ابن دريتويه والسهلي والرندى إنابة المجرور وقالوا: إن الفعل

مع مبنى الضمير المصدر، انظر التصريح ١ : ٢٨٢

(٤) المراد بالغرض ((المفعول لأجله))

(٥) في أ وب ((وأما))

(٦) في ب ((ولذا))

(٧) في ج ((القيام))

وَأَمَّا ((الطرفان ^(١))) فَإِنَّ الفعل لا يكون . إلا في مكان وزمان ،
وَأَمَّا الحال فَإِنَّكَ لا تفعل فعلاً إلا وَأَنْتَ على حال^(٢) ، وَأَمَّا الغرض فلا يُفْعَلُ
فِعْلٌ إلا لغرض إلا أَنْ يكون من عمله ساهياً ، أو مجنوناً ،
ولا يجوز بناء الفعل على الحال ؛ لأنها لا تكون ، إلا فكرة ،
((والفاعل قد يضمّر فيكون معرفة ، والحال لا تكون ، إلا فكرة))
(٣)

-
- (١) في ب ((وأما الطرف))
(٢) في ب ((إلا وَأَنْتَ حال على حال))
(٣) ما بين الأقواس (()) ساقط من ج
قال أبو البركات العلوي : ((واعلم أنه لا يجوز أَنْ يجعل الإخبار من
ثلاثة أشياء في هذا الباب .
أحدها : مفعول الغرض ، والثاني : الحال ، والثالث : التمييز :
وكذلك لا يصح أَنْ يكون الحال ؛ لأنَّ الحال لا تصح إلا بذي الحال فذو
الحال أولي بهذا الموضع من الحال ؛ لأنَّ الحال لا تصح إلا بذي الحال
فلم تقم الحال مقامَ الفاعل ،)) شرح اللمع ق ٤٧
وانظر الأصول ١ : ٨١ ، والبصريات ١ : ٢٢٤ وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٧٦
واللمع ١ : ١٦٤ ، والنحو الوافي ٢ : ١٢٣

والفعل لا يبنى للمفعول له^(١)، لأنه قد حُذِفَ منه وَغَيَّرَ فلا يجتمع ((عليه^(٢)))
 حذف وبنائه للمفعول^(٣) وما يتعدى إلى مفعول واحد، انا أثقلته بالهمزة^(٤)
 . فقلت: ((أضربت زيدا عمرا))^(٥) تعدى^(٦) إلى اثنين ثم تقول: ضربت زيدا^(٧) .

فإذا بنيت للمفعول قلت: ضَرَبَ زَيْدٌ، فقد صار^(٨) لا يتعدى .

-
- (١) في أ ((والمفعول له لا يبنى للمفعول)) (وفي ج) ((والمفعول له لا يبنى للمفعول له))
- (٢) كلمة ((عليه)) ماقطة من أ
- (٣) قال أبو البركات العلوي . ((فأثما الغرض فإنه لا يصح أن يكون مخبرا عنه ؛ لأنه جواب)) (لمه) و ((لمه)) إنما هو الاستفهام وما كان استفهاما لم يكن قائما مقام الفاعل)) شرح اللمع في ٤٧
- وانظر شرح اللباب للغالي القسم الثاني ص ١١٩ وانظر المراجع السابقه في الحاشية ٣ ص ١١٧
- (٤) في ب ((ومالم يسم فاعله مما يتعدى الى واحد))
- وفي ج ((ومالم يسم فاعله يعدى إلى مفعول واحد ثم تثقله بالهمزة))
- (٥) في ب وج ((تقول))
- (٦) في ج ((فتعدى))
- (٧) في ((وتقول))
- (٨) في ج ((فصار)) .

وأكثر ما يتعدى الفعل إلى ثمانية^(١) وأقله إلى خمسة^(٢) . فإن قلت : سرت بزید
فريجين يومين سيرا شديدا ، فإن أريت أن تبنيه للمفعول^(٣) فإنك مخير على
أيهما شئت فأبنه وانصب ما بقى ، لأنه ليس فيه مفعول صحيح^(٥) .
وقد قيل : إنَّ الأحسن أن تقيم ((بزید)) مقام الفاعل ، لأنه لو لم يكن
حرف جر ، لم يرفع^(٦) غيره^(٧) .

-
- (١) الثمانية هي : الطرف الزماني والمكاني ، والمصدر ، والحال ، والمفعول
لأجله ، والمجرور ، ثم المفاعيل الثلاثة التي تكون لمثل أعلم ، وزاد عليها
ابن بانشاذ المفعول معه ، فصارت تسعة وإذا زيد عليها الاستثناء تصبح
عشرة ، انظر شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٧٦ ، ٣٧٧ .
- (٢) جعلها ابن بانشاذ ستة وهي : المصدر ، والطرفان ، والمفعول لأجله ،
والمفعول معه والمجرور . انظر شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٧٦
- (٣) في ب وج ((فإذا بنيته للمفعول))
- (٤) في ج ((فإنك مخير في أن ترفع أيهما شئت))
- (٥) في ب وج ((ليس فيها))
- (٦) في ج ((يرتفع :
- (٧) أختلف النحاة في الأولى والأحسن إقامته من هذه الفضلات عند اجتماعها ،
فمنهم من يختار إنابة المجرور وهو ما أشار إليه الشارح ، وهو اختيار
ابن معط من المتأخرين وأختار ابن عصفور إنابة المصدر ورجح أبو حيان
إقامة ظرف المكان ووافقهم على ذلك السيوطي .
- انظر المقتصد ١ : ٣٥٢ وابن يعيش ٧ : ٣٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٣٩ .
والنكت الحسان ٥٤ والتصريح ١ : ٢٨٧ ، واللمع ١ : ١٦٢
والأشمونى ٣ : ٦٤ ، وشرح اللباب للغالى القسم الثانى ص ١٠٧

وقد يجوز أن لاتقيم أحد هذه المذكورات^(١)، مقام الفاعل وتضمير^(٢) ((المصدر)،
أو الطرف، وترفعه وتنصب ما بقى^(٣) .

(١) فى ج ((الأشياء المذكورة))

(٢) فى أ وب ((وتضمير السير))

(٣) القول بجواز بناء الفعل لضمير المصدر نسبة الزجاجي فى الجمل، الى
سيبويه ، ويوجد فى كتاب سيبويه ما يفهم منه ذلك .

انظر الكتاب ١ : ٢٢٩ والجمل ٧٢))

ونفى ابن السيد البطليوس صحة نسبة هذا القول إلى سيبويه فقال فى
الحلل فى إصلاح الجمل ص ١٩٦ ((والذى نسب إلى سيبويه من إجازته
ليس بمشهور عنه وقد أنكره أبو جعفر النحاس فى كتابه المقنع ،
وقال إنه غلط على سيبويه ، وذكر أن الكسائى والفراء وهنأما أجازوه))
وكذلك نفى نسبته إليه ابن أبى الربيع فقال فى البسيط ٢ : ٩٦٢ ، ٩٦٧ و
((وقوله : وهو من مذهب سيبويه ، لا يثبت ، وقد ذكرت أن كلام سيبويه يقتضى
بطلان ذلك ، لكن لمسيبويه كلام يقتضيه بظاهره ولا بد من تأويله ؛ لأن
الصنع تخالفه على حسب ما ذكرته)) وقال ابن الفخار فى شرح المجمل ،
وزعم أبو القاسم هاهنا أن مذهب سيبويه جواز إقامة المصدر المؤكد
بالفعل ، وقال الأستاذ أبو الحسين ليس ذلك مذهب سيبويه ، وإنما يظهر
ذلك منه بعض ظهور ، قال والصحيح امتناع ذلك .))

شرح المجمل لابن الفخار ص ١٢٦ ، ١٢٧ نقلا عن حاشية البسيط .

والقول ببناء الفعل لضمير المصدر ضعيف عند الجمهور انظر الرضى ١ : ٨٥
والمساعد ١ : ٣٩٧ ، والنكت الحسان ٥٣ ، والتصريح ١ : ٢٨٧ ، واللمع ١ : ١٦٢
وشرح اللباب للقالى ١١٠ ، والصبان بحاشية الأشمونى ٢ : ٦١ ، والشارح
فى قوله تابع لابن السراج ، فقد قال فى الأصول ١ : ٧٩

((واعلم أنه يجوز أن تقيم الصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة ، مقام
الفاعل فى هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة ...))

وقد يجوز نصبها على الموضح وإن كنت لم تقم المجرور مقام الفاعل
اعنى قولك : يزيد على أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل وتضميره ، وذلك
المحذوف على ضربين ، إما أن يكون الذى قام مقام الفعل مصدرا استغنى
عن ذكره بدلالة الفعل عليه .

وإما أن يكون مكانا دل الفعل عليه ، أيضا ، إذ كان الفعل لا يخلو من
أن يكون فى مكان كما أنه لا بد من أن يكون مشتقا من مصدره نحسو
قولك : سير يزيد فرسخا ، اضمريت ((السير)) ، لأن ((سير)) يدل على
السير فكانك قلت : سير السير يزيد فرسخا))

الأصول ١ : ٧٩ ..

فإن كان معك مفعول صحيح مع أحد هذه الأشياء لم ترفع غير الصحيح؛ لأنَّ (١٥)

المعنى عليه نحو : ضربت زيدا (١) ضربة (٢) : فترفع ((زيدا)) لا غير (٣) ،

فإن ((قلت)) : سَمِيتَ زيداَ عمراً (٤) ، وبنيته للمفعول لم يجر عند أبي (٥)

عليٍّ أن تقيم ((عمرا)) مقام الفاعل ؛ لأنه كان يتعدى إليه بحرف الجر (٦)

وقال أبو سعيد : يجوز أن يبنى الفعل على كل واحد من الاسمين (٧)

(۱) فی ب. ((وَأَحَدٌ)) // (۲) فی ج. «تَرْفَعُ»

(٢) هذا هو منبج جمهور البصريين وقد عللوا له بعدة علل يضيق المقام عن ذكرها .

أما الكوفيون فيجيزون إنابة غير المفعول به مع وجوده ووافقهم في ذلك ابن مالك في التسهيل وشرح عمدة الحافظ بينما ذكر في الخلاصة أنه نادر وقليل : حيث يقول :

«(ولإينوب بعض هذى إن وجسد فى اللفظ مفعول به وقد يرد «
وأجاز الأخص إنا بة غير المفعول به مع وجوده بشرط تقدم النائب
على غيره .

انظر في هذه المسألة المقتضب ٤ : ٥٠ ، ومعاني القرآن للفراف ٢ : ٢١ ، ٤٦ : ٣٦
والبصريات ١ : ٦٩٥ ، والخصائص ١ : ٣٩٧ ، والامالي الشجرية ٢ : ٢١٥ ، وابن يعيش
٧ : ٧٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٥٨ ، والتسهيل ٧٧ وشرح عمدة -
الحافظ ١٨٦ ، والإيضاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٩٣ وشرح الكافية
الشافية ٢ : ٦٠٩ ، والمساعد ١ : ٣٩٨ ، والبسيط ٢ : ٩٦٠ ، وابن عقيل ١ : ٤٣٢
وأوضح المسالك ٢ : ١٤٩ ، والذكت الحسان ٥٤

(٤) كلمة ((قلت)) ساقطة من ج

(۵) تقدیم ترجمه فی ص ۳۱

(٦) لم أعثر في كتب أبي عليّ التي تحت يدي على مانسبه إليه الشارح هنا ، ولم أجد نسبته له في الكتب التي اطلعت عليها وذكر الرضوي هذا الحكم ونسبه للجزولي (انظر شرح الكافية ١ : ٨٥ ونسبه ابن مالك للجمهور ، انظر التسهيل ٧٧ ، ٧٨ ، وانظر البسيط ٢ : ٩٦٨ ، واللمع ١ : ١٦٢ وشفاء العليل ١ : ٤١٩ والمساعد ١ : ٣٩٨)

(۷) فی ب وج ((بحرف جر))

(۸) أبو سعيد السیرافی تقدّم ترجمته فی ص ۵۷

(٩) وبقره قال الثراء وابن مالك، انظر المسعد ١ : ٣٩٨ وشفاء العليل
١ : ٤١٩ ، واللمع ١ : ١٦٢

((بَسَاب كَانَ وَأَخَوَاتِهَا))

=====

() وهى : كَانَ وَصَارَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَبَاتَ وَظَلَّ ، وَ((أَضْحَى^(٢))) وَمَا يَبْرَحُ^(١) وَمَا أَنْفَكَ ، وَمَا دَامَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا فَتَى^(٣) ، وَلَيْسَ ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا^(٤) وَ((مَا^(٥)))
تَصَرَّفَ مِنْ أَفْعَالِهَا^(٥) ((نحو : يَكُونُ وَيَصْبَحُ .

١) قوله ((صَارَ)) ساقط من ج وترتيب بقية الأفعال فيها مخالف لما هنا ((
٢) كلمة ((أَضْحَى)) ساقطة من ب وج وفى أ زيادة ((طَفَق)) بعدها .
٣) أنظر شرح الكافية الشافية عند قول ابن مالك :
واجعل كصار ما بمعناه ورد آضى رجع عاد استحال وقعد
وحار وارتد كذا تحولا وهكذا غدا وراح جمع لا
والحقوا بهن جاءت حاجتك من بعدما فاصرف لها عنايتك
وانظر البسيط ٢ : ٦٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٧٦ وانظر المساعد
١ : ٢٤٩ وما بعدها :

٤) كلمة ((مَا)) ساقطة من الاصل : وفى ج ((وما تصرف من أفعالها وكان
فى معناها .

٥) فى المتن المطبوع ((وما تصرف منهن)) . وترتيب الأفعال فيه يختلف
عن ترتيبها هنا . انظره ص ١١٩

وهذه الأفعال بعضها يعمل بدون شرط وبعضها الآخر لا يعمل إلا بشرط فالتى
تعمل بدون شرط ثمانية أفعال هى : كَانَ ، صَارَ ، أَمْسَى ، أَصْبَحَ ، بَاتَ ،
ظَلَّ ، أَضْحَى ، لَيْسَ ((

أَمَّا الباقى فأربعة منها يشترط فى عملها أن يتقدمها نفى أو شبهة
وهى : زَالَ ، أَنْفَكَ ، بَرَحَ ، فَتَى ، وهذه الأربعة معناها واحد ،

أَمَّا ((دَامَ)) فيشترط لعملها أن تكون صلة لـ ((مَا)) المصدرية

الظرفية . انظر التبصرة والتذكرة ١ : ١٨٨ وما بعدها ، والإشارة إلى تحسين

العبارة ٤٧٩ وشرح الكافية الشافية ١ : ٣٨٠ وما بعدها والمساعد ١ : ٢٤٨

وانظر شروح الألفية ، عند قول ابن مالك :

— كَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحَا —==

== فتى وانفك وهذى الأربعة
ومثل كان نام مسبوqa بما
لشبه نفى أول نفى متبعا
كأعط ماضى مصيبا درهما
وانظر اللمع ٢ : ٧٧

وهذه الأفعال تنقسم أيضا من حيث التصرف إلى أربعة أقسام :-
(أ) أفعال متصرفة تصرفا تاما وهى : كان ، أصبح ، أمسى ، ظل ، بات ، صار ،
أضحى ، فهذه الأفعال السبعة يأتى منها المضارع والأمر والمصدر والوصف .
(ب) أفعال متصرفة تصرفا ناقصا وهى زال ، نام انفك فتى () فهذه الأفعال
لا يأتى منها الأمر اتفاقا والمصدر عند من يرى أنها لا تدل على الحدث .
(ج) فعل واحد متفق على عدم تصرفه وهو ((ليس)) وسيتحدث عنه الشارح .
(د) فعل واحد مختلف فى تصرفه وهو ((نام)) فذهب أكثر البصريين إلى أنها
متصرفة ونهب الفراء ورجحه ابن النحاس وابن الخباز وابن مالك ، إلى
أنها غير متصرفة .

انظر تفصيل ما سبق فى الكتاب ١ : ٤٥ - ٥٦ والمقتضب ٨٤ والتهيصرة والتذكرو
١ : ١٨٩ ، والمقتصد ١ : ٣٩٧ ، والرضى ٢ : ٢٩٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٧٦
وشرح الكافية الشافية ١ : ٣٨٠ والمساعد ١ : ٢٤٨ وما بعدها وشرح ألفية
للمرادى ١ : ٢٩٥ وابن عقيل ١ : ٢٧١ ، ووضح المسالك ١ : ١٦٣ واللمع ٢ : ٦٤
وخالف الزجاجى الجمهور فأطلق على هذه الأفعال «الحروف»
قال ابن أبى الربيع فى البسيط ٢ : ٦٦١ ((وإنما سماها حروفا لأحد
أمرين : -

أحدهما أن يريد بالحروف الكلم فكأنه قال : باب الكلم التى ترفع
السم وتنصب الخبر

الثانى أن يكون سماها حروفا لضعفها من أمرين :

أحدهما أن كل فعل يستقل بمرفوعه وأنت بالخيار فى منصوبه .. إن شئت
جئت به وإن شئت لم تأت به ،
ولا يجوز أن تقول : كان زيد وسكت ، لابد أن تقول : كان زيد منطلقا ،
وتأتى بخبره

الثانى : أن المبتدأ هو المسند إليه الخبر ، والفاعل هو المسند إليه
الفعل .. ((وانظر الجمل ص (٤١) وشرحها لابن هشام ١٣٧ وشرحها
لابن عصفور ١ : ٣٧٦ والبسيط فى شرح الجمل ٢ : ٦٦١ ، وشرح ألفية ابن
معطّر لابن جمعه ٢ : ٨٥٧ وشرح اللمع للأصفهاني ١ : ٣٤١ .

(١) فهذه الأشياء كلها تدخل على ما أصله ابتداء^(٢) وخبره فترفع المبتدأ .
 وتنصب الخبر^(٣) إما في اللفظ أو في الموضع^(٤) ، وأخبارها تجري مجرى أخبار
 المبتدأ^(٥) ، وتسمى أفعال العبارة^(٦) .

- (١) قوله ((الأشياء)) ساقط من ب وفي المتن "الأفعال" .
- (٢) في المتن المطبوع ((المبتدأ)) والشارح عبر عن المبتدأ بالابتداء .
 في مواضع كثيرة من الكتاب .
- (٣) اختلف النحاة في الاسم المنصوب بعد هذه الأفعال الناسخة فنهب البصريون
 إلى أنه منصوب على الخبرية لها .
 ونهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الحالية . انظر في ذلك الانصاف ٢ : ٨٢١
 والتبيين ص ٢٩٥ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعه ٢ : ٨٥٨ والمساعد ١ : ٢٤٨
 واللمع ١ : ١١١ ، وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :
 ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر تنصبه ككان سيداً عمر
 والكوفيون يرون أن هذه الأفعال لاتعمل شيئاً في الاسم فهو مرفوع بالابتداء .
 انظر المراجع السابقة .
- (٤) في ب ((في الموضع أو في اللفظ)) وفي ج ((في اللفظ أو الموضع))
- (٥) أي في أقسامها وشرايطها وأحكامها . انظر الكتاب ١ : ٤٥ ، ٥٦ .
 والمقتضب ٤ : ٨٧ ، والمقتصد ١ : ٣٩٧ والرضى ١ : ٢٥١ والفوائد الضيائية ١ : ٤٣٢
 وشرح اللباب للسيرافي الغالي القسم الثاني ص ٦٧٧ ، وانظر المراجع السابقة .
- (٦) لأنها عبارة عن الزمان فقط ، قال ابن السراج : ((ما أشبه ذلك مما يجيء
 عبارة عن الزمان فقط)) الأصول ١ : ٨٢

وتنقص عن الأفعال ^(١) ، لأنها ليست أفعالا حقيقية ؛ لأنها لاتدل على المصدر ^(٢) كالأفعال فنقصت ^(٣) .

ومن أجل هذا لم يكن ^(٤) فاعلها ومفعولها حقيقيين ^(٥) ((وأيضاً فإنَّ الفاعل فـى غير هذا الباب غير المفعول ، وههنا هما ^(٦) واحد ^(٧))) وأيضاً لاتبنى ^(٨) لما لم يسم فاعله ^(٩) . ^(١١)

(١) فى ج ((من الأفعال))

(٢) قال ابن برهان ((وكان فى الأصل فعل تام لايتعدى بمعنى تجدد وحدث

ووقع ، ثم إن العرب خلعت من ((كان)) الدلالة على المصدر والزمته

الخبر جبرا لكسرها ورتقا لفتحها ، فصار ((كان . زيد قائما))

بمنزلة ((قام زيد)) وقام زيد بمنزلة وقع قيام زيد فى الزمن

الماضى ، فمن كان يعلم الزمان فقط ، ومن خبرها يعلم المصدر))

شرح اللمع ق ١٠

وقال أبو البركات العلوى :- اعلم أنَّ هذه الأفعال مجرئة للزمان دون الحدث

فاحتاجت إلى الجملة من المبتدأ أو الخبر)) شرح اللمع ق ٤٢

وانظر الأصول ١ : ٨٢ ، والايضاح والعضدى وحاشيته ١ : ٩٥ والبسيط فى

شرح الجمل ٢ : ٦٦٤

(٣) كلمة ((فنقصت)) ساقط من أ

(٤) فى ج ((من أجل)) بدون واو

(٥) فى ب ((فى ج)) ولم يكن ((

(٦) كلمة ((الباب)) ساقطة من ب وج

(٧) ما بين الأقواس (()) ساقط من ج

(٨) قال ابن السراج :- ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول فقالوا : كان

عبدالله أخاك ، كما قالوا ضرب عبدالله أخاك إلا أن المفعول فـى

((كان)) لابد من أن يكون هو الفاعل ، لأنه أصله المبتدأ أو الخبر .

((الأصول : ١ : ٨١ ، ٨٢ ،

(٩) فى ج ((فلا يبنى :

(١٠) قال ابن السراج : وقد أجاز قوم فى ((كان زيد قائما : أن يردوه

إلى ما لم يسم فاعله فيقولون : كين))

قال أبو بكر : وهذا عندى لايجوز من قبل أن ((كان)) فعل غير حقيقى

وإنما يدخل على المبتدأ والخبر فالفاعل فيه غير فاعل فى الحقيقة ،

والمفعول غير مفعول . فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل ، لأنها غير

متغايرين إذ كان إلى شيء واحد ، لأن الثانى هو الأول فى المعنى الأصول

١ : ٨١ ، وقال ابن مالك فى التسهيل ((ولايجوز : كين يقال ولاجعل يفعل

خلافاً للغراء)) انظر المساعد ١ : ٤٠٠ - والتسهيل ص ١٧٧

فَأَمَّا نصب خبرها ((فهو^(١))) عوض من دلالتها على المصدر^(٢) .

(١) في ب فانه ((

(٢) يرى جمهور النحاة أن خبر ((كان)) إنما نصب تشبيها له بالمفعول به
قال ابن السراج في الأصول ١ : ٨٢ : ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول
وقال الصيهرى في التذكرة ١ : ١٨٥ : ((وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول))
وقال أبو البركات العلوى ((وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول به))
شرح اللمع ق ٥٦ وانظر التبيين ص ٢٩٩ وما بعدها

(١)
أقسام «كان»

(٢)
وكان على خمسة أقسام :

(٣)
أحدها : المفتقرة إلى الخبر وقد ذكرت ،

(٤)
والثاني : التامة وهي فعل حقيقي لا يطالبك بخبر كقوله تعالى :- (٦)

(٧) (٨) (٩)
وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ - معناه : وإن حدث ذو عُسْرَةٍ .

(١) العنوان زدناه للتوضيح

(٢) في ب ((اضرب))

وأقسام ((كان)) ذكر منها ابن السراج والصيمري ثلاثة ،
يقال ابن السراج في الأصول ١ : ٩٢ ((ولكان ثلاثة مواضع :

الأول : التي يكون لها اسم وخبر ،

الثاني : أن تكون بمعنى «وقع وخلق» فتكتفى بالاسم وحده ولا تحتاج إلى خبر ،

وذلك قولك : أنا اعرفه مذ كان زيد ، أي : منذ خلق ، وقد كان

الامر ، أي وقع

الثالث : أن تكون توكيدا زائدة نحو : قولك : زيد كان منطلق (

وانظر هذه الأنواع الثلاثة في التبصرة ١ : ١٩١

وقد ذكر هذه الخمسة أبو البركات العلوي ، انظر شرح اللمع ق ٤٦ ،

٥٩ ، وانظر شرح اللمع للأصفهاني ٣٤٠ وما بعدها وتوجيه اللمع ق ٢٤

وأسرار العربي للأنباري ١٣٣ وما بعدها .

(٣) ذكرت في ص ١٢٢ وما بعدها .

(٤) في ج ((الثاني))

(٥) في أ ((فلا)) وفي ج ((ولا يطالبك))

(٦) كلمة ((تعالى)) ساقة من (أ)

(٧) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة ، وفي ((ب)) زيادة « فنظرة »

(٨) في ب ((معناها))

(٩) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٢١ : قد يكون ((لكان)) موضع آخر يقتصر

علي الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبدالله . أي : خلق عبدالله ، وقد كان

الامر . أي وقع)) وقال ابن النحاس في إعراب القرآن ١ : ٢٩٤ ، ٢٩٥

((كان بمعنى وقع))

فهذا أحسن ما قيل فيه ، لأنه يكون عاما لجميع الناس ، ويجوز أن يكون

خبر كان محذوفا ، أي وإن كان ذو عُسْرَةٍ في الحديث ((

وفي الآية قراءة بنصب ((نا)) وهي منسوبة لعثمان وأبي وعبدالله

وتقديرها بإضمار الاسم أي : وإن كان المقابل ذا عُسْرَةٍ .

الثالث: التي يضمّر فيها الشأن ((والقصة ^(٢) ولا يظهر ولا يكون خبرها إلا جملة ، ولا يعود من الجملة عائد إلى الأول ، لأنه هو هو ، وذلك قولك :
كان زيد ((قائم)) فاسمها مضمّر ، وزيد ((مبتدأ ، وقائم)) خبره ، والجملة في موضع نصب ، ((لأنها ^(٤) خبر ^(٥))) كان

== انظر معاني القرآن للزجاج ١ : ١٨٦ ، ومختصر ابن خالويه ١٢ وإعراب مشكل القرآن للقيسي ١ : ١٤٣ ، وانظر الأصول ١ : ٩١ وجمل الزجاجي ٤٨ ، والتبصرة ١ : ١٩١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٢ : ٨٦٥ والبسيط في شرح الجمل ٢ : ٣٣٩ .

(١) في أ ((أن يضمّر))

(٢) كلمة ((والقصة)) ساقطة من أ وب

وضمير الشأن والقصة هو الضمير الذي يذكره المتكلم لتفخيم الأمر وتعظيم شأنه لكي يسمعه المخاطب فيتشوف إلى ما بعده ، وهذا الضمير يقع في المبتدأ والخبر ، وفي العوامل الداخلة عليهما ، وله عدة شرائط: أحدها : أن يكون غير عائد إلى مذكور .

الثاني : أنه لا يجوز إظهاره بـة ،

الثالث : أنه لا يجوز أن يعطف عليه أو يبدل منه أو يؤكد ،

الرابع : أن يفسر بجملة إمّا من مبتدأ وخبر ، وإمّا من فعل وفاعل ،

الخامس : أنه يجوز أن تتقدم عليه الجملة .

السادس : أن لا يكون في الجملة عائد يعود على المبتدأ الذي هو ضمير الشأن .

ذكر هذه الشرائط الستة الأصفهاني في شرحه للمع ص ٣٥٤

(٣) في ب ((فزيد مبتدأ))

(٤) في ب ((لأنه))

(٥) انظر المراجع السابق في الحاشية ٩ ص ١٩٧

ومنه قراءة ابن عامر^(١) **لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ** **رَعْلَمَاءُ** **بَنِي إِسْرَائِيلَ** **فَإِنْ يَعْلَمَهُ** **مَبْتَدَأٌ** ، و **((آيَةٌ))** الخبر ، **وَالْجُمْلَةُ** فى موضع نصب ، **لِأَنَّهَا** خبر **«كَانَ»** واسمها مضمرة **((فِيهَا))**

- (١) فى ج ومنه قوله تعالى على قراءة من قرأ ، وابن عامر هو : أبو عمران عبدالله بن عامر بن زُرَيْد بن تميم شيخ القراء فى دمشق ، وإمام جامعها وأحد التابعين الأجل ، ولد سنة ٢١ وتوفى سنة ١١٨ هـ انظر غاية النهاية ١ : ٤٢٣ وتاريخ العلماء النحويين للمعري ٢٣٢ ، والإقناع ١ : ١٠٣
- (٢) الآية ١٩٢ من سورة الشعراء والمصور منها بين الأقواس **(())** لم يذكر فى **«أ و ب»** **غَيْرَاسِرٍ** عامر وقد قرأ جميع القراء بالياء فى **((يَكُنْ))** وبنصب **«آيَةٌ»** وقرأها ابن عامر بالتاء فى **«لَا تَكُنْ»** ورفع **«آيَةٌ»** انظر حجة القراءات ٥٢٠ والإقناع ١ : ١٠٣ والكشف ٢ : ١٥٢ ، والقراءات السبع ٢٤٤ والتيسير ١٦٦ وتحرير التيسير ١٥٤ ، وقد اختلف فى إعراب قراءة ابن عامر على آراء ثلاثة :-
الاول : أن **((آيَةٌ))** اسم **((يَكُنْ))** **«وَأَنْ يَعْلَمَهُ»** خبرها ، ورد هكى القيسى هذا رأى فقال : **((وفى هذا التقدير قبح بالمريية ، لأنه جعل اسم ((كان)) نكرة خبرها معرفة))** الكشف ٢ : ١٥٢ ،
الثانى : جعل اسم **«كَانَ»** ضمير الشأن ، وجعل **«آيَةٌ»** خبر مبتدأ مقدا ، **«وَأَنْ يَعْلَمَهُ»** مبتدأ مؤخر ، وهذا الوجه هو الذى ذكره الشارح هنا ، وهو تابع فيه لأبى على الفارسي كما فى الإيضاح المصدى ١٠٥ والحجة ٣ : ٢٥٢ وهو مذكور فى شرح اللمع لابن برهان ق ١١ وشرحه للأفهاى ص ٣٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤١١

وقد ضعفه ابن جمعه الموصلى فى شرحه لألفية ابن معط وعلى لذلك بأن **((لم تكن))** تدل على الماضى ، و **((يعلمه))** تدل على المستقبل ولا يصح معنى أن يأتى الماضى فى المستقبل .

انظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٦٥٠

الرأى الثالث : هو أن تكون ((آية)) اسم ((تكن)) و ((لهم)) خبرها وأن يعلمه ، خبراً لمبتدأ محذوف . هذا هو اختيار ابن جمعة كما فى شرحه لللفية ابن معط الصفحة السابقة .

(٣) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب .

(٤) قوله ((فيها)) ساقط من أ و ب ،

وانظر الحاشية ٢ ، ص ١٢٩

والرابع : أن تكون زائدة ، دخولها كخروجها كقولك : زيدٌ كان قائمًا ،
 لاتعمل ((كان)) شيئًا ، وهل يكون لها فاعل ((أم لا))^(٣)
 فمنهم من يقول : فيها إضمار فاعل ، إذ الفعل لا يخلو من ذلك ، ومنهم من^(٤)
 يقول : لما كانت زائدة لأعمل لها لم تحتج إلى فاعل ،^(٥)
 الخامس : أن تكون بمعنى صار وخو كقوله تعالى : ^(٦) كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ^(٧)
 بمعنى ((صار))^(٨)

١) كلمة ((أن)) ساقطة من ج

٢) يرى جمهور النحاة أنَّ ((كان)) لاتكون زائدة ، إلا بين الشئيين المتلازمين
 كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والصفة والموصوف . والجار والمجرور
 ونحو ذلك .

ونهب الكسائي وابن الطراوة إلى جواز زيادتها في أول الكلام فهما
 يقولان إن ((كان)) في مثل كان زيد ((قائم)) زائدة والجمهور يرى
 أن اسمها ضمير الشأن .

وأجاز الفراء وبعض النحاة زيادتها متأخرة نحو : مرتت برجل قائم كان ،
 وأشار ابن مالك إلى جواز زيادتها بقوله :-

وقد تزداد كان في حشو كما كان أصبح علم من تقدمنا
 انظر في رأى الكسائي وابن الطراوة الإيضاح ٥٦١ ، والبسيط ٢ : ٧٤٠ / ٧٥٩
 وابن الطراوة النحوى ١٧١ واللمع ٢ : ٥٦٥

وانظر في رأى الفراء توضيح المقاصد ١ : ٣٠٦ ، والمساعد ١ : ٢٦٨
 وانظر في كامل المبحث الكتاب ١ : ٧٣ ، ٢ : ١٥٣ والمقتضب ٤ : ١١٧

وشرح اللمع لأبى البركات العلوى في ٥٩ وشرحه للأصفهالى ص ٣٦٣ وتوجيه
 اللمع في ٣٥ وشرح العوامل المائة النحوية ص ٢٨٠ وذكر الجرجاني وابن
 الخباز أن أكثر النحاة يشترطون لزيادتها . أن تكون ماضية ، والصحيح
 عدم اشتراط المضي بدليل قول أم عقيل ابن ابى طالب .

أنت تكون ما جد تبينل إنا تهب شمال بلييل

- فتكون زائدة بين المبتدأ ((أنت)) وخبره ((ما جد))

== وهذه الزيادة شاذة عند الجمهور .

- انظر شرح ألفية لابن الناظم ٨٥ وشرحها لابن عقيل ١ : ٦٥ وضياء السلك
١ : ١٨٠ وتوضيح المقاصد والممالك ١ : ٣٠٦ والمساعد ١ : ١٦٨ ، وشرح ألفية
ابن معط ٢ : ٨٦٤ وشرحها للسيوطي ص ٣٣ والأشمونى ١ : ١١٨
(٣) فى جميع النسخ ((أم)) والصواب أو ، لأن أم لا يعطف بها بعد ((هل))
(٤) فى ب ((قال))
(٥) ممن قال بذلك السيرافى وأبو البركات العلوى والصيمرى ، وقال ابن الخباز
إنه حسن وموافق لكلام العرب : انظر شرح اللمع للعلوى ق ٦٠ وشرك الكتاب
للسيرافى ١ : ١٩٧ وتوجيه اللمع ق ٣٥ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٦٥
والمساعد ١ : ٢٧٠ واللباب فى علل البناء والأعراب ١٢١ ، والحلل ١٥٨ ،
والبسيط ٢ : ٢٤١ والتبصرة والتذكرة ١ : ١٩٢ والهمع ١ : ١٢٠ .
(٦) فى ج ((قال))
(٧) فى ج لا تعمل
(٨) قال بذلك المبرد وأبو على وابن السراج انظر المقتضب ٤ : ١١٦ والبصريات
٥١٠ ، ٥١١ ، وانظر المراجع السابقة فى الحاشية ((٥))
(٩) كلمة ((أن)) ساقطة من ج
(١٠) فى أ وج ((وهو قوله تعالى)) وفى ب ((وهو كقوله عز وجل))
(١١) ق الآية ٢٩ من سورة مريم
(١٢) انظر شرح اللمع للعلوى ق ٥٦ ، وشرحها للأصفهاني ٣٦٢ ، وابن يعيش
٧ : ١٠٢ وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨١٨ والمقتضب ٤ : ١١٧ والرضى ٢ : ٢٧٣
والبحر المحيط ٦ : ١٨٧ ، وكان فى الآية المستشهد بها تحتل أن تكون زائد
وصبها حال من الظرف ((انظر المراجع السابقة والروض الانف ١ : ٢٢٧

وجميعها يتقدم خبرها على اسمها ^(١) وعليها ^(٢) ، ((أنفها ^(٣))) ، لأنها أفعال ،
إلا ((مازال)) وما دام فإنه لا يتقدم عليها ، ((لأن ما في)) ما دام ((
مصدرية ^(٤) ، والمصدر لا يتقدم عليه ما بعده ، ولأن مازال : نفى والنفي له صدر
الـكـلام ^(٥) .

١) ينقسم خبر هذه الأفعال بالنظر إلى تقديمه على اسمها إلى ثلاثة أقسام :
أ) قسم يمتنع تقديمه على الاسم وذلك في عدة حالات منها :
الاولى : أن يكون الخبر مقترنا بالإنحو : ما كان على إلا في الدار ،
الثانية : أن يخشى من اللبس نحو : كان صاحبى عدوى .
الثالثة : أن يكون الخبر ضميرا متملا وكذلك الاسم نحو : كنبتك : أى
كنت مثلك .

الرابعة : أن يكون الخبر مضافا إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه اسم
"كان" نحو : كان غلام هند مبغضها ،

ب) قسم يلزم فيه تقديم الخبر على الاسم وذلك في المواضع التالية
الاول : أن يكون الخبر ضميرا مستقلا والاسم ظاهرا نحو : كانك زيد
الثانى : أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه الخبر
نحو : كان عند هند بعلمها .

الثالث : أن يكون الخبر ظرفا أو مجرورا والاسم نكرة لامسوخ للابتداء
بها إلا كون الخبر ظرفا أو مجرورا متقدمين عليها ،
الرابع : أن يكون الاسم مقرونا بالالفاظ أو معنى نحو : ما كان قائما
إلا زيد ، إنما كان قائما زيد .

ج) قسم يجوز فيه تقديم الخبر على الاسم والعكس وهو فيما عدا المواضع
السابقة : أنظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٩١ ، وشرح الكافية الشافية
١ : ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٦٠ ، ٨٦٢ .

وانظر في الجواز الكتاب ١ : ٢١ ، والمقتضب ٤ : ٨٧ ، والأصول ١ : ٨٦

والإيضاح العضدى ١ : ١٠٠ ، وتوجيه اللمع ق ٣٤ ، والتبصره ١ : ١٨٧

- وشرح اللمع للأصفهاني ص : ٢٤٩ ، والتصريح ١ : ١٨٨

====

(٢) تنقسم هذه الأفعال بالنسبة إلى تقديم خبرها عليها، إلى ثلاثة أقسام؛
 (أ) قسم يجوز تقديم خبرها عليها عند جمهور البصريين وهي سبعة أفعال
 ، كان ، صار ، أصبح ، أمس ، ظن ، ظل ، بات ، وقنع ذلك الكوفيون
 لأنهم يرون أنه الخبر هنا حال

(ب) قسم يمتنع تقديم خبره عليه واما كان في أوله ((ما)) وهذا
 القسم هو الذى مثل له الشارح بـ ((مازال)) ومادام ، هذا هو
 منذهب البصريين أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم أخبار هذه الأفعال
 عليها وواقفهم في ذلك ابن كيسان من البصريين .

(ج) قسم فيه اختلاف بين النحويين البصريين وهو ((ليس)) وسيأتى الكلام
 عليها، في ص ١٣٥

انظر المراجع السابقة في الحاشية (١) ص ١٣٣ وانظر الانصاف ١: ١٠٣
 ، ٩٩ ، واسترار العربية ص ١٤٠ والرضى ٢ : ٣٢٩ ، وارتشاف الضرب ٢ : ٨٦
 ، ٨٧ ، والفضول ١٨١ والمقرب ١ : ٩٥ والاشمونى ١ : ٢٣٤ وشرح ألفية ابن
 معط ٢ : ٨٦١ .

(٣) كلمة ((انفسها)) ماقطة من أ و ب

(٤) في ب ((لأن ماصدريه في مادام .

(٥) انظر شرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٦١

((وَأَمَّا ^(١) لَيْسَ)) فهي فعل ؛ لاتصال الضمير بها اتصاله بالأفعال ^(٢)
تقول : ((لست)) كما تقول : قمت ^(٣)؛

ولا تتصرف ؛ لأنها تنفى ما فى الحال ، فأشبهت ((ما)) ^(٤) . ووزنها ((فَعِل))
ولا تكون ((فَعِل)) ؛ لأنه ليس على هذا الوزن ما عينه معتلة .
ولا تكون ((فَعِل)) إذ لو كانت كذلك لم تُسَكَّن ^(٥) ؛ لخفة الفتح ^(٦) .

(١) فى ج ((فأما))

(٢) تقدم الكلام على الخلاف فى فعليتها فى ص ٩ الحاشية (٢)

وانظر فى ذلك المصنفات ص ٢١٠ ، ٢٢٠ ، والكتاب ١ : ٢٣٥ ، واللامات ٢٨

وشرح اللمع للأصفهاني ٣٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٧٨

(٣) فى أ : ((لأن لست كقمت)) فى ج : ((فلست كقمت))

(٤) قال الصيمرى فى التيسره ١ : ١٨٨ (فأما ليس فلا يستعمل لها مستقبل ؛

لأنها لا تستعمل إلا فى نفى الحال والمستقبل ، ولفظ الحال والمستقبل واحد .

فلما كان عملها فيما بعدها يُعَيَّر عنه بلفظ واحد اختير لها لفظ واحد .

وانظر شرح اللمع للأصفهاني ٣٤٢ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٥٩ وشرح الجمل

لابن عصفور ١ : ٣٨٣ .

(٥) بل تقلب ألفا ، انظر التيسره ١ : ١٩٩ ، واللسان ((ليس)) والبسيط

٢ : ٧٥٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٧٩ ، وشرح اللمع للأصفهاني ٣٤٣

والاشمونى ١ : ٣٣٠ .

(٦) قوله ((:لخفة الفتح)) ساقط من أ و ب

ويجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف^(١)، وهل ((يجوز أن)) يتقدم عليها أم لا؟^(٢)

فمنهم من يجيزه^(٤) ويحتج بأنه لا يخلوا^(٥) أن تكون من أخوات ((إن))^(٦) أو من أخوات «كان»^(٦)

فمحال أن تكون من أخوات ((إن))^(٧) لجواز تقديم خبرها على اسمها .
وهذا لا يجوز في ((إن)) .

(١) انظر الايضاح العضدي ١ : ١٠١ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ١٨٢ وشرح الجمل

لابن عصفور ١ : ٣٨٨ وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٦٠ والمساعد ١ : ٢٦٠

وشرح الكافية الشافية ١ : ٤٠٠ ،

(٢) قوله : يجوز أن : ساقط من ج

(٣) في جميع النسخ ((أم)) وهو خطأ ، لأن العطف بأم لا يجوز إلا بعد همزة

التسوية أو الهمزة المغنية عن لفظه ((أي/كما قال : ابن مالك :-

وأم بها أعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنية

(٤) أجاز ذلك قدام البصريين والقراء من الكوفيين وبعض متأخرى البصريين مثل

أبي على وابن برهان والزمخشري وابن عصفور والأصفهاني والشلوبين ،

انظر الايضاح العضدي ١ : ١٠١ والانصاف المسألة ١٨ والخصائص ١ : ١٨٨ وشرح

اللمع للأصفهاني ٣٤٣ ، وارتشاف الضرب ٢ : ٨٦ وانظر المراجع السابق

في الحاشية (١)

(٥) كلمة ((من)) ساقطة من ج

(٦) في ب ((من أخوات كان أو إن))

(٧) في ج زيادة ((لأنه فعل :

فبقى أن تكون من أخوات ((كان)) وكان يتقدم خبرها عليها تقول : قائما
 كان زيد ، ((وكذلك ليس ^(١)))
 ((فإن قيل : لا يمتنع أن تكون من أخوات «كان» ولا تعمل عمل «كان» ، بدليل
 أنها لا تتصرف ، ولأن ((كان)) قد تكون ناقصة وتكون تامة ، وليس لا تكون إلا
 ناقصة ، وإذا كان كذلك فلا يجوز تقديم خبرها عليها ، فأشبهت ((ما)) من
 جهة أنها تنفى مافى الحال ، وأشبهت ((كان)) من جهة أنها ترفع الاسم
 وتنصب الخبر ويتصل بها الضمير كاتصاله بـ ^(٢) كان))
 ومنهم من لا يجيزه ويقول ^(٤) : ^(٥) لما لم تتصرف فى نفسها لم تتصرف فى معمولها ^(٦) .

-
- ١) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب
 - ٢) من هنا بدأ السقط من أ و ب
 - ٣) هنا ينتهى السقط من أ و ب
 - ٤) كلمة ((لا)) ساقطة من ب
 - ٥) ها - الضميرة ساقطة من أ و ب
 - ٦) فى ب ((وقال))
 - ٧) أصحاب هذا القول هم جمهور الكوفيين والمبرد والسيرافى والزجاج وابن السراج والجرجانى وابن الأنبارى والسهميلى وابن مالك من البصريين .
 انظر المقتضب ٤ : ١٩٤ ، والإنصاف ١ : ١٠٣ والمفصل ٢٦٩ والرضى ٢ : ٣٢٩
 والمساعد ١ : ١٦٢ ، وابن الناظم وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٨٨ وشرح
 الألفية لابن معط وارتشاف الضرب ٢ : ٨٦٦ والتوطئة ١٢٤ واللمع ١ : ١١٧
 والأشمونى ١ : ٢٣٤ .

ولا يخلو اسم ((كان)) وخبرها من أن يكونا معرفتين أو نكرتين أو معرفة ونكرة .
فإن كانا معرفتين أو نكرتين كنت مخيرا أيَّهما شئت جعلته الاسم وجعلت^(١)
الآخر الخبر .

(٢) (٣) (٤) (٥)
تقول : كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيدا . ومثله قوله ((تعالى))
﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٦) ^(٧) نصب ((حجتهم)) أجود من وجهين :

(١) كلمة ((جعلت)) ساقطة من ب و ج

(٢) في أ و ج ((وكان زيدا أخوك))

(٣) قال المبرد في المقتضب ٤ : ٨٩ ((فإن كان الاسم والخبر معرفتين فأنت

فيها بالخيار . تقول : كان أخوك المنطلق ، وكان أخاك المنطلق)

وانظر الكتاب ١ : ٥٠ ، والاصول ١ : ٨٣ والايضاح ٩٩ ، والتبصرة ١ : ١٨٥ وشرح

اللمع لأبي البركات العلوي ق ٥٩ وتوجيه اللمع ق ٣٤ وشرح الجمل ١ : ٤٠٢

وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٧٧ والبسيط ٢ : ٧١٤ والارتشاف ٢ : ٨٩

(٤) في ج ((ومنه))

(٥) في ب ((عز وجل))

(٦) الآية ((٢٥)) من سورة الجاثية وقرأ الجمهور ((حجتهم)) بالنصب على أنها

خبر ((كان)) وقرأها الحسن ورواية عن أبي بكر وابن عاصم بالرفع وعلى قراءة

الرفع تكون هي اسم كان انظر النشر ٢ : ٢٧٢ وابن خالويه ١٣٨ وغيث النفع

٢٣٧ والإتحاف ٢٩٠ .

وانظر في إعرابها إعراب القرآن للنحاس ٣ : ١٣٤ وإعراب مشكل القرآن ٢ : ١٦٣

(٧) في ج ((والأجود أن تنصب ((حجتهم)) لأنها خبر كان))

و((أن قالوا)) الاسم وذلك لموجهين : ((

أحدهما : أَنَّ النفي يتناول الأخبار و((حجتهم)) نفي .
والثاني : أَنَّ^(١) ((أَنَّ قَالُوا)) تجرى مجرى المضمر ، من قبل أَنَّهُ لا يوصف^(٢)
والمضمر أعرف المعارف ، فلهذا جعل ((أَنَّ قَالُوا)) الاسم و((حجتهم)) الخبر^(٣)
الخبر^(٤) .

(١) في ((ب)) ((أَنَّ قوله تعالى : أَنَّ قَالُوا))

(٢) في ب زيادة ((فاشبه المضمر))

(٣) في ج ((المضمرات))

(٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ : ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ((وينبغي أن يعلم
أَنَّ ((أَنَّ ، وَلَنْ)) المصدريتين إذا تقدرتا بالمصدر عاملتهما العرب
معاملة المضمر ... وإنما حكمت لها العرب بحكم المضمر من المعارف
لشبهها به في أنهما لا ينفعتان كما أَنَّ المضمر كذلك .
ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ٢ - ٨٢ الاعراف .
و﴿ وَمَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ٢٥ الحاشية .
الأصح في ((جواب قومه)) و ((حجتهم)) لا نصب .

وقال ابن جمعة الموصلي في شرحه الألفية ابن معط ، ٢ : ٨٧٧ .
((فَأَنَّ والفعل أولى بالاسم أما أَوَّلًا فَلَنَّ الاسم الواقع بعد)) ((إِنْ))
أخص بما قبلها ؛ لأنه إثبات بعد النفي والأخص أحق بالاسم والأعم أحق بالخبر .
وأما ثانيا : فَلَنَّ ما قبل ((إِنْ)) لما كان منفيًا وما بعدها مثبتًا كان
المثبت أولى بالاسم والمنفي أولى بالخبر ؛ لأنَّ النفي يتناول الخبر .

فَأَمَّا أَنْ يَجْعَلَ اسْمُ نَكْرَةٍ وَالْخَبْرُ مَعْرِفَةٌ فَهَذَا عَكْسُ مَا يَجِبُ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ (١) (٢)
إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ الشَّعْرُ قَالَ الْقَطَامِيُّ (٣) :
قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَنَاعَا

(١) كلمة ((ذلك)) ساقطة من ج

(٢) قال المبرد في المقتضب ٤ : ٩١ واعلم أَنَّ الشعراء يضطرون فيجعلون
الاسم نكرة والخبر معرفة ، وإنَّما حملهم على ذلك معرفتهم أَنَّ الاسم والخبر
يرجعان إلى شيء واحد))

وانظر سيبويه ١ : ٤٨ : والأصول ١ : ٨٣ والإيضاح العضدي ١ : ٩٨ والتبصرة
١ : ١٨١ وتوجيه اللمع ق ٣٣ وشرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ٥٨ وشرح
اللمع للأصفهاني ص ٢٤٨ .

(٣) في الأصل ((قال الشاعر)) :

والقطامي بالفتح شاعر جاهلي من قبيلة تغلب واسمه عَمِير بن شَتَيْم
وهذا البيت مطلع قصيدة من بحر الوافر قالها في مدح زُفَر بن الحارث
وكان بنو أسد قد أحاطوا بالشاعر يوم الخابور فأسروه وأرادوا قتله
فحال زفر بينه وبينهم وحماه وحمله وكساه وأعطاه مائة ناقة فمدحه
الشاعر بهذه القصيدة ، انظر القصيدة في ديوانه ص ٣١ ، وانظر البيت
الشاهد في الكتاب ١ : ٤٢٨ والمقتضب ٤ : ٩٤ ، والأصول ١ : ٨٣ والإيضاح العضدي
١ : ٩٩ والتبصرة ١ : ١٨١ والمحتسب ١ : ٣٢٩ ، والأمالى الشجرية ١ : ١٢٤
وتوجيه اللمع ق ٣٣ وشرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ٥٨ وشرح ألفية
ابن معط ٢ : ٨٧٨ والانصاف ١ : ١٥٦ ، وابن يعيش ٢ : ١٠٦ ، والمغنى ٤٥٣ -
والبسيط ٢ : ٧٢١ ، والمقتصد ١ : ٤٠٣ ، وانظر الصحاح (قطم) وخالف ابن
مالك الجمهور فأجاز الأخبار بالمعرفة عن النكرة في بابي ((كان وإن :
واشْتَهَدَ عَلَى ذَلِكَ)) بالبيت السابق وقال : إنه لا توجد به ضرورة ، لأنه يصح أن
يقول : ولأني موقفي ، وهو في ذلك جارٍ على رأيه في تفسير الضرورة بما ليس
للشاعر عنه مُنْذُوحة)) انظر المساعد ١ : ٢٦٣ وشفاء العليل ١ : ٣١٦
وقد ذكر أبو النحاس أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة لغة لبنى نازم
وبنى نهشل) انظر شرح أبيات سيبويه ٤١ .

وَأَمَّا قول (١) ((حسان)) (٢) :-

كَأَنَّ سَلَاةً (٣) مِّنْ بَيْتِ رَأْسِي (٤) - يَكُونُ مِزَاجُهَا عَمَلٌ وَمَسَاءٌ

ففى ذلك خمسة أوجه (٥) :-

أحدها : أنه إنما جاز أن يجعل اسمها نكرة وخبرها معرفة ؛ لأن العمل والماء نوعان ولا فرق بين تعريف النوع وتنكيره فلذلك جاز (٦) :-

(١) فى أ ((فأما قوله)) وفى ج ((فأما قوله : هو حسان بن ثابت))

(٢) هو أبو عبد الرحمن حسان بن ثابت النخعي الخزرجي الأنصاري القطاني الصحابي الجليل

شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي مدحه ورد على أعدائه وهجاهم

وهذا البيت من قصيدة له قالها فى فتح مكة ومطلعها :

عفت ذات الأبايع فالجواء إلى عذراء منزلها خلا

وهى قصيدة طويلة من بحر الوافر . انظر الديوان ١ : ١٧ ، والكتاب ١ : ٤٩

والمقتضب ٤ : ٩٢ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٢ ، والإيضاح ٦٢ ، والمحتسب ١ : ٢٧٩

وشرح المفصل ٧ : ٩١ ، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٤٨ ، والانتخاب ١٦ ، ومعنى

اللبيب ٥٠٥ ، وشرح أبيات معنى اللبيب ٦ : ٣٩٦ ، والجمل ٥٦ ، والخزانة ٤ : ٤٠

والهمع ١ : ١١٩ والدرر ١ : ٨٨ والأصول ١ : ٦٧ وشرح أبيات سيبويه للسيرافى

١ : ٣٨ .

(٣) فى الكتاب والديوان وبعض المراجع الأخرى (سَبِيَّةٌ) وفى شرح أبيات الكتاب

للنحاس ، مَدَامَةٌ ((والكلمات الثلاث من أسماء الخمر . انظر المراجع السابقه

(٤) ((بَيْتِ رَأْسِي)) اسم موضع بالشام وقيل المراد بالراس رأس الخمارين .

انظر شرح أبيات الجمل لابن السيد ٤٨ ، وشرح أبيات معنى اللبيب للبغدادى

٦ : ٣٥٠ والخزانة ٤ : ٤٠ .

(٥) انظر هذه الأوجه الخمسة فى الإيضاح فى شرح أبيات مشكلة الاعراب ص (٦٤)

(٦) اتفقت المراجع التى ورد فيها البيت على ذكر هذا الوجه وورد التعليل الذى

ذكره الشارح فى شرح أبيات الجمل لابن السيد ٤٨ ، وفى شرح أبيات سيبويه للسيرافى

٢٨ : ١ وقد ذكر ابن السيد تاويلات أخرى فى رواية نصب (مزاجها) فقال :-

((وقيل أراد مزاجا لها ، فأراد بالإضافة الانفصال ، فأخبر فيه بذكره عن نكرة .

وقيل بنصب مزاجها على الطرف السادس مسد الخبر ، لأعلى الخبر نفسه كأنه قال :

يكون مستقرا فى مزاجها)) الصفحة السابقة .

الثاني: أنَّكَ تَضْمُرُ^(٢) فِي ((كَانَ)) ضَمِيرُ^(٣) الشَّأْنِ^(٤) وَالْقِصَّةَ ، وَيَكُونُ ((مَزَاجُهَا)) /مَبْتَدَأُ^(٥) /
و ((عِشَل)) الْخَبْرُ ، و ((مَا *)) عِطْفٌ عَلَى ((الْعِشَل))

الثالث: أنَّكَ تَضْمُرُ فِي ((كَانَ)) السَّلَاقَةَ ، وَتَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا مَضَى فِي إِضْمَارِ الشَّأْنِ^(٥) وَالْأَجُودَ أَنْ تَقُولَ: فِي ((تَكُونُ)) ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى السَّلَاقَةِ .

الرابع: أنَّكَ تَرْفَعُ ((مَزَاجُهَا)) وَتَنْصِبُ ((عِشَلَا)) عَلَى خَبْرٍ كَانَ . وَتَرْفَعُ ((مَا *))^(٦)
بِفِعْلِ آخِرٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَخَالَطَهَا مَا *

الخامس: أَنْ تَكُونَ ((كَانَ)) زَائِدَةً فَيَكُونُ ((مَزَاجُهَا)) مَبْتَدَأً . و ((عِشَلَا))^(٧) و ((عِشَلَا))^(٨)
خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ ، و ((مَا *)) عِطْفٌ عَلَى الْخَبْرِ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهَا خَبْرُ (كَأَنَّ)

(١) فِي أ ((وَالثَّانِي))

(٢) فِي ب لَا أَنْ ((تَضْمُرُ))

(٣) كَلِمَةُ (ضَمِيرُ) سَاقِطَةٌ مِنْ أ وَ ب

(٤) انْظُرْ فِي هَذَا التَّوْجِيهِ الْإِضْمَارِ ، ص ٦٢ وَالْإِنْتِخَابِ ص ١٢ ، وَالْخَزَانَةِ ٤ : ٤٠ ، وَشَرَحَ
أَبْيَاتَ سَيَبَوِيهِ لِلْسِّيْرَةِ فِي ١ : ٣٨

(٥) فِي أ وَ ب وَالْأَجُودَ أَنْ تَقُولَ ((يَكُونُ)) يَرْجِعُ إِلَى السَّلَاقَةِ *

وَانْظُرْ هَذَا التَّوْجِيهِ فِي الْإِضْمَارِ ص ٦٣ ، وَالْإِنْتِخَابِ ص ١٢ وَالْخَزَانَةِ ٤ : ٢٠

(٦) يَنْسَبُ هَذَا التَّوْجِيهِ إِلَى الْمَازِنِ كَمَا فِي الْمَقْتَضِبِ ٤ : ٩٢ وَالْإِضْمَارِ ص ٦٣ وَشَرَحَ أَبْيَاتَ
الْجَمَلِ لابْنِ السَّيْدِ ص ٤٩ وَشَرَحَ أَبْيَاتَ سَيَبَوِيهِ لِلْسِّيْرَةِ فِي ١ : ٣٨ وَالْإِنْتِخَابِ ص ١٢

وَفِي ج زِيَادَةٌ ((لَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمَزَاجِ))

(٧) فِي ب : «لَأَنَّهُ»

(٨) انْظُرْ هَذَا التَّوْجِيهِ فِي الْمَرَاجِعِ السَّابِقَةِ فِي الصَّفَحَاتِ نَفْسِهَا . وَمِنْ الْمُمْكِنِ
أَنْ يَكُونَ الشَّارِحُ تَابِعًا فِي هَذِهِ التَّوْجِيهَاتِ لِلْسِّيْرَةِ إِذْ أَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ
وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي شَرْحِهِ لِأَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ ١ : ٣٨ .

وجميع أخوات ((كان)) يجوز أن تجعل لها خبراً وأن تجعلها التامة ^(١) ،
إلا ((ليس)) فلا تكون إلا ناقصة ^(٢) ، فمما جاء ^(٤) من ذلك ناقصاً ؛ أمسى زيد
قائماً ، إذا أتى عليه المساء وهذه حاله .

فإن قلت : أمسينا وأصبحنا ، كانت تامة ، غير مفتقرة ^(٥) إلى خبر ، ومعنى الكلام
دخلنا في المساء والصباح ، فهذه جملة ما يحتمل هذا اليباب .

-
- (١) انظر الكتاب ١ : ٢١ ، والاصول ١ : ٩١ ، والتبصره ١ : ١٩١ ، والمساعد ١ : ٢٥٢
وشفاء العليل ١ : ٣٦ وابن عمفور ١ : ٤١٢ ، وهذا الذي ذكره الشارح من
جواز تمام جميع هذه الأفعال ماعدا ليس : هو رأى الجمهور وخالفهم ابن
مالك فمنع تمام زال وفتى . فقال في الألفية :
والنقص في : فتى ليس زال دائماً قفى .
- انظر في ذلك المراجع السابقة والتصريح ١ : ١٩٠ وتوضيح المقاصد ١ : ٣٠٤
والارتشاف ٢ : ٢٨ وما بعدها .
- (٢) في ب ((فإنها لا تكون))
- (٣) انظر المراجع السابقة في الصفحات نفسها
- (٤) في ب ((مما جاء))
- (٥) في ب ((ما يحتمل الباب))

بـباب مـا

وهي في الكلام على ضربين : اسم وحرف ، فكونها اسما على خمسة أقسام ^(١) :
 تعجبا ((كقولك)) ^(٢) ما أحسن زيدا ! واستفهاما : ما عندك ؟ ، وشرطا وجزاء :
 ما تفعل أفعل ، ونكرة موصوفة . كقوله تعالى : ^(٣) لَإِنَّ اللَّهَ لَآيَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا
 مَا بَعُوضَةٌ ^(٤) وَلَا هَذَا مَا لَدَى عَيْبٍ ^(٥) أَي : هذا شيء لدى عيب ،
 وبمعنى (الذي) ^(٥) لَإِنَّ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ .

(١) أوصلها المرادى إلى سبعة أقسام ، انظر الجنى الدانى ص ٣٣٥ ، وانظر معانى
 الحروف للزجاجي ٥٩ ، ومعانى الحروف للرماني ص ١٥٣ ، ومعنى اللبيب ١ : ٣٢٧
 والملخص ١ : ٦٠١

(٢) كلمة ((كقولك)) ساقطة من ج

(٣) من الآية ٢٦ من البقرة ، والموجود في أ وج منها إنما هو محل الشاهد
 لَإِنَّ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ .

وللنحاة في توجيه نصب ((بعوضة)) ثلاثة آراء :-

أ) أن تكون ((ما)) زائدة ، و ((بعوضة)) بدل من ((مثلا))

ب) أن تكون ((ما)) نكرة موصوفة ، و ((بعوضة)) نعتها . وهذا ما جاءت الآية
 بإهنا عليه هنا .

ج) أن يكون التقدير : أن يضرب مثلا ما بين بعوضة ، حذف ((بين : وأعربت
 بعوضة :

وهذا الوجه هو اختيار الكسائي والفراء .

وحكى أن رؤية قرأها برفع ((بعوضة)) على أنها خبر مبتدأ محذوف

تقديره ((هو)) انظر معانى القرآن للفراء ١ : ٢١ ومعانيه للأخفش ١ : ٥٢

وأعراب القرآن للنحاس ١ : ١٥٢ ومختصر ابن خالويه ٤ والبيان ١ : ٦٥ ومشكل

إعراب القرآن ١ : ٨٣ ومجاز القرآن ١ : ٣٥

(٤) من الآية ٢٣ من سورة ق ، وهذا المثال لا يوجد في أ و ب

(٥) من الآية ٩٦ من سورة النحل ، وانظر ضياء السالك ١ : ١٦٢

وكونها حرفا على أربعة أقسام :-
 (١) كَافَّةٌ ((عن العمل)) : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ (٣) و ﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٤)
 (٥) ((فقد)) كفت ((إِنَّ)) و ((رَبَّ)) عن العمل .
 (٦)
 (٧) ومصدرية : ﴿ يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (٨) أى : بكذبهم ، ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (٩) ، وما .
 في قولك : ما خلا وما عدا مصدرية . (١١)

(١) ما الكافة ثلاثة أنواع :

- (أ) كَافَّةٌ عن عمل الرفع ، ولا تدخل إلا على ثلاثة أفعال هي : قل ، كثر ، وطال .
 (ب) كَافَّةٌ عن عمل النصب والرفع معا ، وهي الداخلة على « إِنَّ » وأخواتها
 وهي التى مثل لها الشارح هنا بالآية : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ .
 وزعم ابن درستوية وبعض الكوفيين أنَّ ((ما)) مع هذه الحروف اسم
 مبهم بمنزلة ضمير الشأن .
 (ج) كَافَّةٌ عن عمل الجر وهي التى تتصل بـ ((رب)) فتكفيها عن العمل وقد
 مثل لها الشارح بآية الحجر .
 وكذلك تدخل ما على الكاف فتكفيها نحو ﴿ كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ وقد تدخل
 على الباء كقول الشاعر :-

لَبِئْسَ قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

وبعض النحاة يجعلها هنا مصدرية .

(٢) قولة عن العمل : ساقط من ب

(٣) الآية ١٧١ من سورة النساء

- (٤) من الآية (٢) من سورة الحجر قال الأخفش : ((وأدخل مع رب ما)) ليتكلم
 بالفعل بعدها ، وإن شئت جعلت ((ما)) بمنزلة ((شئ)) فكأنك قلت :
 ورب شئ يود ، أى رب ود يوده الذين كفروا : معانى القرآن ص ٣٧٨
 وهذه الآية قرأها نافع وعاصم بتخفيف الباء من رب : وقرأها بقية السبعة
 بالتشديد ، والتخفيف والتشديد لغتان فى ((رب)) فالحجازيون يخففونها
 وتميم تثقلها .

أما ((ما)) فتحتل فيها عدة أوجه من الإعراب :-

- == أ) أن تكون نائية عن اسم منكور في موضع جز' بمعنى ((شئ *))
- ب) أن تكون كافه' لاملح لها من الإعراب، وهذا هو محل الشاهد منها هنا .
- ج) أن تكون هي وماؤصلت به بمعنى مصدر هو مجرور ((رب))
- انظر الحجة لابن خالويه ص ٢٠٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ١٨٩ وحجة القرآن ٣٩٠ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢ : ٢٩ ، والتيسير ١٣٥ والنشر ٢ : ٢٨٩ ، ومشكل إعراب القرآن ١ : ٤٠٩ ومغنى اللبيب ١٣٨ ، والإقناع ٢ : ٦٧٩ ، وزاد المسير ٤ : ٣٧٩ ، وفي ب، زيادة ((لو كانوا))
- (٥) قوله (/ فقد) ساقطة من ج
- (٦) في ج ((فقد كفت)) ما ((إن))
- (٧) ما المصدرية نوعان : زمانية ، وغير زمانية ، فغير الزمانية هي التي تؤول مع ما بعدها بمصدر وهي التي مثل لها الشارح هنا .
- أما المصدرية الزمانية فهي التي تقدر مع ما بعدها بالمصدر وتنوب عن الظرف الزماني نحو : (مَا دُمْتُ حَيًّا) أي مدة دوامي حيا ،
- (٨) من الآية ١٠ من سورة البقرة
- (٩) في ج ((تكذيبهم))
- (١٠) من الآية ٣ من سورة البقرة
- (١١) انظر معاني الحروف للرماني ١٥٥ ، ١٥٦ ، ورف المبانى ١٨٠ والجنى الدانى ٣٣٠ - ٣٣٤ ، والمغنى ١ : ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، والمقتضب ٢ : ٥٤ ، ٥٥ ، ٣٦٣ ، وتوضيح المقاصد ٣ : ١٢٣ والبسيط ، ٢ : ٨٦٦ وضياء السالك ٢ : ٢٠٤

الثالث : أن تكون زائدة وهي على أربعة أقسام : عوض عن محذوف كقول^(٢)

الناس : إِمَّا لَا^(٣) وَكَانَ الْأَصْلُ : أَفْعَلَ هَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فَحُذِفَ ((كَانَ))^(٤) وما يتصل ((بها))^(٣) وعوض من الجميع ((ما))^(٤)

الثاني : أن تلزم بدخولها الفعل النون كقوله تعالى : إِنْ فِيمَا تَرَيْنَ^(٥)

الثالث : ((تدخل))^(٦) لِيَلِيَّ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ ((شَيْئًا))^(٧) لم يكن يليه قبل دخولها^(٨)

نحو : حيثما تكن أكن ، وإِذْ مَا تَنْهَبُ أَنْهَبُ .

فإِذْ وَحَيْثُ تَلِيهِمَا الْجُمْلُ وَيَكُونُ مَوْضِعُهَا جُزْءًا^(٩) «أَوَّلًا دَخَلَتْ مَا» صَارَ مَوْضِعُهَا جُزْءًا بِالْشَرْطِ وَلَوْلَا «مَا» لَمْ يَكُنْ دُخُلُهَا «وَالْتَقْدِيرُ حَيْثُ جُلُوسُكَ» .

(١) كلمة ((أن)) ساقطة من ج

(٢) في ج ((نحو))

(٣) في ج ((به))

(٤) انظر الكتاب ١ : ٢٩٣ ، وانظر كلام السيرافي في حاشيته ، وانظر المقتضب

١ : ٤٨ ، ٢ : ٣٦٣ ، ومعاني الحروف للرماني ١٥٧ ، وابن يعيش ٢ : ٩٨ ، والرضي

١ : ٢٥٣ والايضاح في شرح المفصل ١ : ٣٨٢ ، والجنى الداني ٣٣٣ ، ومغنى اللبيب

١ : ٣٤٥ ، وشرح لباب الاعراب للغالي ٢ : ٦٨٦

(٥) الآية ١٩ مريم ، وانظر مغنى اللبيب ١ : ٣٤٦

(٦) كلمة ((تدخل)) ساقطة من ج

(٧) في ج ((شَيْئًا))

(٨) في ج ((قبل ذلك))

(٩) رَغِبَ رِيَادًا وَهِيَ الْوَيْكُومَةُ مَوْضِعًا مَوْضِعُ الْحَمْدِ

إِذْ وَحَيْثُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَلْزِمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلِ انْظُرِ الْمُقْتَضَبَ ٢ : ٥٤

والمغنى ٨٨ ، ١٤١ ، والجنى الداني ٢١١ ، ٢١٥ ، واختلف النحاة في ((إذ))

بعد تركيبها مع ((ما)) هل هي اسم أو حرف ، فيذهب سيبويه ووجه ابن مالك

إلى أنها حرف شرط كأن الشرطية ونهب ابن السراج وأبو علي وينسب للمبرد

إلى أنها باقية على اسميتها . انظر الكتاب ١ : ٤٣٢ والاصول ٢ : ١٣٣ والرضي ٥٣٢

ومغنى اللبيب ١ : ٩٢ وشرح الكافية البيانية ٢ : ٣٨٣ وشرح الفية ابن معط ١ : ٣٢٥

وما نسب للمبرد مخالف لما في المقتضب فكلامه فيه موافق لرأي سيبويه فقد قال في

باب المجازاة وحروفها ((فمن عواملها من الظروف أين ، ومن الأسماء من وما وأي

ومهما وض الحروف التي جاءت لمعنى إِنْ وَإِذْ مَا)) المقتضب ٢ : ٤٦

(١٠) حاشية الأقواهر " وقع رَغِبَ بعد قوله " تَكَرَّرَ مَعْنَى الشَّرْمِ وَالْجِرَامِ " لِيُؤْتَى
- مَعْنَى هَذَا بِدَلَالَةِ الْفِعْلِ مِنْهُ " .

ولايَجُوزُ أَنْ تَجَازِيَ بِهِ ((إِذْ وَإِذَا ١)) إِلَّا أَنْ تَلْمُقَ إِلَيْهِمَا ((مَا ١)) إِلَّا فِى
 ضرورة الشعر قال :

تَرْفَعُ لِي خَيْفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَتِ سَرَاتِهِمْ تَقِيدُ^(٢)
 ومعنى هذا البيت أنها تحدث معنى الشرط والجزاء^(٣) :

الرابع : أن تدخل زائدة مؤكدة كقوله تعالى : ((فَبِمَا تَقْسِمْ مِثَاقَهُمْ^(٤)))
 ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ^(٥))) :

- (١) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ولا يكون الجزاء فى "حيث" ولا فى :
 ((إِذْ)) حتى يضم إلى كل واحد منهما ((مَا)) الخ وانظر المقتضب ٢ : ٤٧
 والكامل ٣ : ١٥٧
- (٢) هذا البيت من بحر البسيط وقائله هو الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة الدارمي
 التميمي شاعر إسلامي عاش فى العهد الأموي وكان النقاد يختلفون فيه وهو وجريه
 أيهما أشعر، وكانت بينه وبين جرير نقاش، وقد وضعه ابن سلام فى الطبعة الأولى
 من الإسلاميين ولقب بالفرزدق لغلظه وقصره . انظر طبقات الشعراء حتى ١١١
 والشعر والشعراء ٢٣٥ ، ومعجم الشعراء للمرزياني ١٦٦
 والبيت من ثمواهد سيبويه ١ : ٤٣٤ والمقتضب ٢ : ٥٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس
 ٢٢١ ، والأمالى الشجرية ١ : ٢٢١ وشرح ألفية ابن معط ١ / ٣٢٦ ، والخزانة ٢٣ : ١٦٢
 والأشعرونى ١٣٤ ، وديوان الفرزدق ص ٢١٦ .
 وخسلف اسم امرأة ينتسب لها بنو تميم . وخمت طفأت أو سكن لهبها .

(٣) فى هذا المكان انتهى من أوج^{السطح}

(٤) من الآية ١٥٥ من سورة النساء وكلمة ((ميثاقهم)) لا توجد فى ((أ ١))

(٥) من الآية ١٥٩ من آل عمران وهذا المثلان لا يوجد فى أ و ج

وانظر فى هذا القسم رصف المباني ٣٨٣ ، والمغنى ١ : ٣٤٦ . والمقتضب ١ : ٤٨

القسم الرابع من كونها حرفاً أن تكون نافية ، وهذا القسم هو الغرض . هذا الباب .
 وقد اختلفت العرب فيها ، فأهل الحجاز يعملونها عمل ((ليس)) إذا تقدم الاسم
 وتأخر الخبر ، ولم تدخل ((إلا)) بينهما ،^(٣) يَفْعَلُ . . .
 فإن تقدم الخبر رَفَعَتْ ، لأنها مشبهة بـ ((ليس)) فلم تقو على ما تقوى عليه ((ليس))^(٤)
 وقد جاء في لغة نصب الخبر إذا تقدم^(٥) .^(٦) ^(٧)

(١) قوله ((هذا القسم)) ساقط من أ

نحو ((ما))

- (٢) والتهاميون وبعض النحويين ، انظر رصف المباني ٣٧٧ ومغنى اللبيب ١ : ٣٢٥
 (٣) في حيز زيادة وهن . . . ولم يثقفن النفر
 (٤) انظر سيبويه ١ : ٥٢ والمقتضب ٤ : ١٨٨ ، واسرار العربية ٥٩ : وشرح اللمع
 لأبي البركات العلوي في ٦١ وشرحه لابن برهان في ١١ ، وتوجيه اللمع في ٣٦
 وشرح اللمع للأفغانى ص ٣٧١ والخصائص ١/١٢٥ ، والأمالى الشجرية ٢ : ٢٣٢ ،
 والمقرب ١ : ١٠٢ وابن يعيش ٨ : ١٠٢ والانصاف ١٠٧ ، ١١١ ، ومغنى اللبيب ٣٢٧
 ورصف المباني ٣٧٧ والجنى الداني ١٢٩ .
 ويزاد على ما ذكره الشارح من شروط إعمال ((ما)) : أن لا تدخل عليها
 ((أن)) الزائدة . وأن لا يفصل بينهما وبين الاسم بفاصل غير الظرف .
 وينسب إلى الرِّبَعِي القول بجواز إعمالها مع تقدم الخبر على الاسم .
 انظر الرضى ١ : ٢٦٧ ، وانظر المراجع السابقة .

(٥) كلمة ((في)) ساقطة من ب

(٦) في ج ((جاءت لغة بنصب))

- (٧) انظر التسهيل ٥٧ ، والمساعد ١ : ٢٨٠ ، وشفاة العليل ١ : ٣٣١ ، وشرح الكافية
 الشافية ١ : ٤٣٠ ، والجنى الداني ٣٢٥ ، والجمع ٢ : ١١٣ والاشموني ١ : ٢٥٩

وهكذا ترفع إن فعلت باللابين الاسم والخبر^(١) ، لأنها تصير حينئذ إيجاباً ، وهم
إنما أعملوها تشبيهاً بليس^(٢) لأنها تدخل على المبتدأ^(٣) والخبر ، ولأنها تنفي^(٤)

ما في الحال ، فإذا عاد الكلام ، إلى الإيجاب زال الشبه .

وعلى هذه اللغة لاثلي^(٥) ((ما)) الأفعال لأن فعلاً لا يلى فعلاً ، فإنها^(٦) تشبه بليس^(٧) .

فتقول : ((ما زيد)) قائماً ولا عمرو . منطلقاً . فتعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر .
وإن شئت رفعت ((منطلقاً)) فتعطف جملة على جملة^(٨) .

فإن قلت : « ما زيد قائماً عمرو » لم يجز حتى تقول : إليه ، ولهذا لم يجز ((ما
أبو زينب قائماً ولا هقيمة أمها)) ، لأنه لا عائد في الجملة إلى اسم « ما » وإنما العائد
فيها إلى المضاف إلى اسمها^(٩) .

(١) في ب و ج ((وهكذا ترفع بالإن فعلت بين الاسم والخبر))

(٢) في أ ((ولأنها))

(٣) في أ و ج ((الابتداء))

(٤) في ج ((وأنها))

(٥) قوله : ((الكلام)) ساقط من أ و ب

(٦) في ج زيادة ((إلا)) وهو خطأ

(٧) في ب ((عيشة))

(٨) انظر الكتاب ١ : ٥٩ ، ٦٠ ، والمقتضب ٤ : ١٩٠ ، ١٩١

(٩) في ج ((في المسألة))

(١٠) في أ و ب ((إلى الاسم))

(١١) في ب ((وإنما العائد فيها إلى المضاف إلى اسمها)) وانظر الكتاب ١ : ٩١

٩٣ ، والمقتضب ٤ : ١٩٣ ، ١٩٤ .

وَأَمَّا ^(١)قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ ^(٢):

إِنَّهُمْ قَرِيشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ ^(٣)

فَتَحْتَمِلُ ((مِثْلَهُمْ)) أَوْ جِهًا ^(٤) :
أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ نَصَبًا عَلَى الظَّرْفِ ^(٥) أَوْ يَكُونَ حَالًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا فِي الدُّنْيَا (مِثْلُهُ) ^(٥)
فَيَكُونُ الْعَاطِلُ فِيهِ ((الْخَبَرُ الْمَقْدَرُ ، وَيَجُوزُ ^(٦))) أَنْ يَكُونَ عَلَى تِلْكَ اللَّفْظَةِ ^(٧) ^(٨)

(١) فِي ج ((فَأَمَّا))

(٢) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي ص ١٤٨ الْحَاشِيَةِ ((٦))

(٣) هَذَا بَعْضُ بَيْتٍ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ وَالْبَيْتُ بِكَمَالِهِ : -

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِنَّهُمْ قَرِيشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ
وهذا البيت لا يكاد يخلو منه كتاب نحو ، فهو في الكتاب ١ : ٦٠ والمقتضب
٤ : ١٩١ ، والمسائل المشككة ٢٨٥ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨١ ، وتوجيه
اللمع ق ٣٢ ، وشرح اللمع للأصفهاني ٣٧٤ والرضي ١ : ٣٩٥ ، والفصول الخمسون
٢٠٨ ، والمساعد ١ : ٢٨١ ، وشرح الكافية الشافية ١ : ٤٣٣ والمقرب ١ : ١٠٢ ،
ورصف المبانى ٣٢٧ وشرح الجمل لابن عمفور ١ : ٥٩٣ والتصريح ١ : ١٩٨ والهمع
١ : ١٣٤ والأشمونى ١ : ٢٣٠ ، والخزانة ٢ : ١٣٠ ، والدرر اللوامع ١ : ٩٥
والديوان ١ : ٨٥ :

(٤) قَالَ بِذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو سَعِيدٍ ، انْظُرْ تَوْجِيهَ اللَّمْعِ ق ٣٢ وَالْأَصْفَهَانِي ٣٧٥ ،
وشرح الجمل ١ : ٥٩٣ وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٨٩

(٥) فِي ج ((مِثْلُهُ))

(٦) هَذَا رَأَى الْمَازِنِي وَالْمَبْرَدُ انْظُرِ الْمَقْتَضِبَ ٤ : ١٩٠ وَالْمَغْنَى ٤٠٢

(٧) مَا بَيْنَ الْأَقْوَاسِ (()) سَاقِطٌ مِنْ ب

(٨) فِي ج ((اللَّفْظَةِ))

أو يكون لما كان الشاعر تميميا سمع أن أهل الحجاز ، ينصبون الخبر ((فظن))^(١)
أنهم يفعلون ذلك مقدما أيضا فغلط على لغة غيره ، وهذا الغلط غير معتد على
الشاعر .^(٢)

وبنو تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر ، كهل ولولا ، وهي أقيس اللغتين^(٣)
لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان هذه صورته لم يعمل لأن عامل الاسم غير
عامل الفعل ، ومحال أن يكونا سوا^(٤) .

فمن نصب الخبر أجاز^(٥) أن يدخل الباء عليه فيقول : ((ما زيد بقائم)) وليس
((زيد بقائم لشئنين :))^(٦) أحدهما : أن الخبر بعد^(٧) عن النفى .

الثاني : لئلا يدخل داخل فلا يسمع النفى فإذا سمع الباء في ((بقائم))^(٨)
علم أن الكلام نفي^(٩) .

(١) في أ ((وظن))

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ : ٥٩٣ : ((وهذا باطل ، لأن العربي
إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته فيؤدي ذلك
إلى فساد لغته))

وانظر في هذا الرأي المراجع السابقة .

وقد زاد ابن عصفور في توجيه البيت أوجها أخرى فلانظرها في شرح الجمل
الصفحة السابقة وما بعدها .

(٣) أي : لقتا أهل الحجاز وتميم .

(٤) انظر المراجع السابقة في الحاشية ٣ ص ١٥١

(٥) في جميع النسخ (جواز) بدون ألف ، ولعل الصواب ما أثبتناه ،

(٦) ما بين الأقواس (()) ساقط من ج

(٧) في ج ((قد بعد))

(٨) في ج ((والثاني))

(٩) انظر المراجع السابقة في حاشية ص ١٥١

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾^(١) فَالْغَيْبُ لَغَيْرِهِ وَ ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ۖ ﴾^(٢)
بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ .

وَلَمَّا اخْتَلَفُوا فِي الثَّانِي وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي الْأَوَّلِ لثَلَاثِ خِلَافٍ فِي الْمَصْحَفِ ،
فَإِنَّهَا فِي الْمَصْحَفِ مَكْتُوبَةٌ ((بَشَرًا)) بِأَلْفٍ ، وَلَيْسَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الثَّانِي مُخَالَفَةً^(٣) ؛
لِئِنَّهَا حَرَكَةُ الصَّوْرَةِ لَهَا فِي الْكِتَابَةِ^(٤) .

((قَالَ سَيْبَوِيه : لَا يَقْرَأُ بِالرَّفْعِ ، إِلَّا مِنْ جَهْلٍ كَيْفَ هِيَ فِي الْمَصْحَفِ^(٥)))
١٨ /

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣١ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ وَقَدْ ذَكَرَ الْغُرَاءُ أَنَّ أَهْلَ نَجْدٍ يَقُولُونَ
(مَا هَذَا بَشَرًا) انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ ٣ : ١٣٩

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢ مِنْ سُورَةِ الْمَجَادِلَةِ ، قَرَأَهَا عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ الْمَفْضَلِ بِالرَّفْعِ
وَقَرَأَهَا الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ ، وَقَرَأَهَا عَبْدُ اللَّهِ (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ) ، انْظُرْ مَعَانِيَ
الْقُرْآنِ لِلْغُرَاءِ ٣ : ١٣٩ ، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٣ : ٣٧٢ ، وَحِجَّةُ الْقُرَاطِ
٧٠٣ ، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِلصُّفْهَانِيِّ ص ٣٧٢ .

(٣) فِي ب ((وَاخْتَلَفَ فِي الثَّانِي)) وَفِي ج وَلَيْسَ اخْتِلَافٌ فِي الثَّانِي مُخَالَفَةٌ .

(٤) فِي ج ((وَلَيْسَتْ لَهَا صُورَةٌ فِي الْكِتَابَةِ))

(٥) مَا بَيْنَ الْأَقْوَاسِ (()) سَاقِطٌ مِنْ ب .

قَالَ سَيْبَوِيه : ((فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَرْفَعُونَهَا ، إِلَّا مَنْ دَرَى
كَيْفَ هِيَ فِي الْمَصْحَفِ)) الْكِتَابُ ١ : ٥٩

بِسَابِ ((إِنْ)) وَأَخَوَاتِهَا

وهي : ((إِنْ)) ، وَلَكِنْ ، وهما يغيران اللفظ دون المعنى : وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ،
وهي تغير اللفظ والمعنى جميعاً^(١) وتجتمع الخمسة^(٢) في أنها تنصب الاسم وترفع^(٣)
الخبر^(٤) ،
وإنما عملت ذلك تشبيهاً بالفعل ، ووجه شبهها بالفعل من وجهين :-^(٥)

-
- (١) كلمة ((جميعاً)) ساقطة من أ و ج
 - (٢) جعلها بعض النحاة ستة ، وذلك بزيادة ((أَنْ)) بفتح الهمزة ، ومن هؤلاء ابن جنى في متن اللمع ص ٩٢
 - وبعضهم يجعل مفتوحة الهمزة فرعاً من مكسورتها .
 - (٣) خلافاً للكوفيين الذين يرون أنها لم تعمل في الخبر شيئاً ، بل هو باق على رفعه قبل دخولها .
 - انظر مجالس العلماء للزجاجي ١٠٣ ، والانصاف ١ : ١٧٦ .
 - (٤) كلمة ((ذلك)) ساقطة من أ و ب
 - (٥) في ج ((من جهتين))
 - وقد زاد بعض النحاة وجهين آخرين :-
 - أحدهما دخول نون الوقاية عليها .
 - الثاني : أنها تختص بالاسماء كما أَنَّ الفعل يختص بالاسماء . وهذين الوجهين كما هو واضح لا يخرجان عن الشبه اللفظي أو المعنوي ، انظر الكتاب ٢ : ١٣١ والمقتضب ٤ : ١٠٧ وشرح اللمع للثمانيني ق ٨٨ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ١٢ وشرحه للأصفهاني ص ٣٨٣ ، وتوجيه اللمع ق ٣٧ والتتمة في النحوص ٦٨/ ورصف المباني ١٢٣ والجنى الثاني ص ٣٧٩ والرضى ٢ : ٣٤٦ والجمل ٥١ وابن يعيش ١ : ١٠٢ وأسرار العربية ١٥٠ .

(١) أحدهما من طريق اللفظ ، والثاني^(٢) من طريق المعنى :-
 فاللفظ أنها على ثلاثة أحرف فما زاد ، ومبنى^(٣) ((آخرها)) : على الفتح ك ((ضرب))^(٤)
 والمعنى : أن معنى ((إنَّ)) حققت ، ومعنى ((لكن)) استدركت .
 ومعنى ((كأن)) شبهت ، ومعنى ((ليت)) تمنيت ، ومعنى ((لعل)) ترجيت ،

-
- ١) في ج ((احدهما))
 - ٢) في ج ((والأخرى))
 - ٣) كلمة آخرها ((ساقطة من أ
 - ٤) انظر الكتاب ٣ : ٢٦٠
 - ٥) كلمة ((معنى)) الموجود قبل كل حرف من هذه الحروف ساقطة من أ وج
 - ٦) في ب زيادة في هذا المكان وهي :
- ((حاشية من حق الحروف أن لاثنون ، فإذا نوتت خرجت من حد الحرفية إلى حد الاسمية ، وإذا لثنوين من علامات الاسماء قال الشاعر :-
 ليت شعري مسافر بن أبي عمرو وليت يقولها المحزون
 وقال الآخر :-
 ليت شعري وأين منى ليت وإن لواء عنا*
 فهذا قد جعل ((ليتا ولوا)) اسمين وليس هذا مما نحن فيه بشئ*))
 البيت الأول لأبي طالب انظر ديوانه ٧ والكتاب ٣ : ٢٦٠ والأعاني ٨ : ٤٨
 والخزانة ٤ : ٣٨٦ .
 والبيت الثاني لأبي زبيد انظر ديوانه ٢٤ والكتاب ٣ : ٢٦١ ، والمقتضب
 ١ : ٣٢٥ ، ٤ : ٣٢ ، وابن يعيش ٦ : ٣٠ ، ١٠ : ٥٧ .

ولا تخلوا^(١) ((هذه الحروف إذا دخلت المبتدأ والخبر^(٢))) من أن ترفع الاسمين جميعاً ، أو تنصبهما ، أو ترفع الأول وتنصب الثاني أو تنصب الأول وترفع الثاني ، فلم ترفعهما ؛ لأن الفعل لا يكون له فاعل^(٣) .
ولم تنصبهما ؛ لأن المنصوب لا يكون إلا بعد مرفوع ، ولم ترفع الأول ؛ لأنه مشبه بالفعل^(٤) ، والفاعل قد يضر في الفعل ، فكان يجىء من هنا أن يضر الفاعل في ((إِنَّ)) وهي حرف والحرف لا يضر فيه^(٥) .
فلم يبق إلا أن تنصب الأول وترفع الثاني . ف ((إِنَّ))^(٦) مشبهة^(٧) بفعل قدم مفعوله على فاعله . ك ((ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ))

- (١) في أ ((ولم تخل من أن ترفع)) وفي ج ((ولم تخل ، أن من أن ترفع))
- (٢) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ج
- (٣) قال ابن الخباز في توجيه اللمع ق ٢٧
- ((فإن قلت فهلا رفعتها)) قلت : لورفعتها لزانت على الفعل بشئ لا يكون فيه ، وذلك أن الفعل لا يكون له فاعل فكيف يكون لان مشبهان بالفاعل)) وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٣
- (٤) أجاز بعض الكوفيين نصب اسمها وخبرها معاً ، وخص الفراء ذلك ب ((ليت)) ونسب له القول بذلك في ((لعل)) وقال ابن سلام إن نصب هذه الحروف للاسم والخبر معا لئقة ((انظر في ذلك : معاني القرآن للفراء ١ : ٤١٠ ، وطبقات الشعراء لابن سلام ص ٦٥ ، وابن يعيش ٨ : ٨٤ والرضي ٢ : ٣٤٧ والتسهيل ٤١ والمساعد ١ : ٣٠٧ ٣٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٤ ، والجنى الداني ٢٧٩ وارتشاف الضرب ٢ : ١٣١ ، والمغنى ١ : ٣١٦
- (٥) في ((ب : لأنه مشبه بالفاعل نسبة بالفعل))
- (٦) قال ابن الخباز ((فإن قلت : فلم قدم المنصوب على المرفوع)) قلت لوجهين :- أحدهما أن الخبر قد يكون مضمرًا فلو قدم لا اتصل بـإن وتغيرت صيغتها ، تقول : إنا الكرام أنتم ، فلو قدمت المرفوع لقلت : أنتم الكرام ، والثاني : أن إن حرف وهي أضعف من الفعل فاعطيت أضعف أحواله وهو لزوم تقديم المنصوب ، لأن الأصل في الفعل تقديم المرفوع)) توجيه اللمع ق ٢٧ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٤ ، وشرح اللمع للعلوي ق ٦٣ وأسرار العربية ١٢٩ ، ٥٠ ،
- (٧) في ج ((وان مشبهة))
- (٨) في ب ((زيادة)) (قد)

والدليل على أنها مشبهة بالأفعال وليست أفعالا أن خبرها يكون جملة ((وهو

فاعلها^(١) و ((الفاعل^(٢))) لا يكون جملة ، لأنه قد يضرر والمضمرات كلها معارف

والجمل لا تكون إلا نكرات ، لأنَّ بها تقع الفائدة ، ولأنَّ الفاعل مثل الابتدا^(٣) .

((فكما أنَّ الابتدا^(٤) لا يكون جملة^(٥) فكذلك الفاعل .

وخبر هذه الحروف كخبر المبتدأ ، ويكون اسمها وخبرها معرفتين ونكرتين

((ومعرفة ونكرة^(٦))) كالمبتدأ^(٧) .

ولا يجوز تقديم اسمها ولا خبرها عليها ، لأنها حروف والحروف لا تنصرف : فأما^(٨)

خبرها فلا يجوز أن يتقدم على اسمها لما ذكرناه^(٩) ، إلا أن يكون ظرفا أو حرف جر .

((وإنما جاز تقديمه هناك ، لأنه مراد في المعنى وإن لم ينطق به فيجوز))^(١٠) (إنَّ

في الدار زيدا ، ولا يجوز ، إِنَّ قائمٌ زيدا^(١١))) على ماضى^(١٢) .

(١) كلمة فاعلها ((ساقطة من ب و مضافة عند التصحيح .

(٢) في ((ب : و فاعل : .

(٣) في ((ب : فكما لا يكون الابتدا جملة : .

(٤) في ج ((الابتدا .))

قال ابن جنى ((وأخبار ((إنَّ)) وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد

والجملة والظرف)) اللمع ص ٩٣ ، وانظر شرح اللمع للعلوى ق ٦٤

وجمل الزجاجة ص ٥٣ والملخص ص ٢٢٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٨

(٥) ما بين الأقواس (()) ساقطة من أ و ج

(٦) قال المبرد في المقتضب ٤ : ١٠٩ ((فإن اجتمعت في هذه الحروف معرفة

ونكرة فالذى يختار أن يكون اسمها المعرفة ، لأنها دخلت على الابتدا .

والخبر . وانظر المراجع السابقة في الحاشية (٤٤)

(٧) كلمة ((لا)) ساقطة من أ و ج

(٨) في ب ((وأما))

(٩) ها الضمير في ((ذكرناه)) ساقطة من أ و ج

(١٠) في أ ((وإنما جاز ذلك)) وفي ج ((وإنما جاز فيه ذلك))

(١١) في ب ((إن قائما زيدا : وهو خطأ

(١٢) انظر ص ((١٥٦)) الحاشية (٦)

وانظر الكتاب ٢ : ١٣١ والمقتضب ٤ : ١٠٩ ، والجمل ٥٢ ، والضوء الوهاج

لابن السراج ص ٦٨ ، والبيان العضوى ١ : ١٢٦

وقد قيل : وإنما جاز الفصل بالظرف ؛ لأن ((إنَّ)) لاتعمل فيه ، وإنما يعمل فيه
 الاستقرار^(١) ((فإن قيل^(٢) ؟) على هذا فافصل^(٣) بالفعل فقل^(٤) : ((وإنَّ قام زيد))
 ((قلت))^(٥) ؛ لايجوز ذلك ؛ لأنها ((مشبهة))^(٦) بالفعل فلا تليها ((الأفعال))^(٨)

(١) قال المبرد في المقتضب ٤ : ١١٠ ((وإنما جاز ذلك ؛ لأن الظروف ليس مما
 تعمل فيه إنَّ لوقوع غيرها فيه))

وانظر الكتاب ٣ : ١٣١ والضوء الوهاج ٦٨ ، والجمل ٥٢ والايضاح ١ : ١١٦

(٢) في أ ((فقالوا : وفي ج : قالوا))

(٣) في أ ((فلو فصل))

(٤) في أ ((فقل)) وفي ب ((قول : بدون)) فاء ، و

(٥) كلمة ((قلت)) ساقطة من أ و ج

(٦) في أ و ج ((فلا))

(٧) في ب مشبهة

(٨) في ((ب)) الفعل :

قال المبرد في المقتضب ٤ : ١١٠ ، وإن قال قائل : فقل : إنَّ يقوم زيدا ؛

لأنَّ يقوم ليس مما تعمل فيه ((إنَّ)) فإنَّ هذا محال من وجهين :-

أحدهما أن ((إنَّ)) مشبهة بالفعل ولايجوز أن تلي الفعل ، كما لايلي

فعل فعلا ، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة ((كاد يقوم زيد)) ؛ لأن مع

كاد ضميرا حائلا بينها وبين الفعل .

والجهة الأخرى : أنَّ ((يقوم)) في موضع ((قائم)) فلا يجوز أن يفصل بها

بين ((إن)) واسمها كما لايجوز أن يفصل بقائم ((

فإن قال قائل فقل : إنَّ قام زيدا .

فقل له هذا أبعد وذاك أنَّ موضع الإخبار ، إنما هو للاسماء ؛

لأنَّ الخبر إنما هو الابتداء في المعنى ، وإنما دخلت ((قام)) هاهنا

كما دخلت على الصفات في مثل قولك : مررت برجل قائم ومررت برجل صالح

فتقول : مررت برجل قام ، وبرجل صالح .

وقد تدخل اللام على خبر ((إن^(١))) ودخولها على ثلاثة أقسام :
أحدها : أن تدخل على الخبر كقولك : إنَّ زيدا قائمٌ .

أو على فضلة قبل الخبر ، كقولك : إنَّ زيدا لفي الدار قائمٌ ((ولوقلت :
قائمٌ ((لفي الدار)) لم يجر . إلا أن تجعله خبرا بعد خبر^(٢) .

والثالث^(٣) : أن تدخل على الاسم إذا فصلت بينه وبين ((إن^(٤))) كقولك :

إنَّ في الدار لزيدا ، وإنمّا لم تل ((إنَّ)) اللام

وقد كان يجب أن تليها من جهة أنّها لام الإبتداء ، فذكرها ذلك ؛ لأنهما حرفا
تأكيد فلا يجمع بين تأكيدين^(٥) .

فإن قيل : فقد قالوا : أتوني كلهم أجمعون . قلنا^(٦) : إنمّا^(٧) جاز ذلك ؛ لأن^(٨)

في قولك : ((أجمعون)) فائدة^(٩) ليست في ((كلهم)) ، لجواز أن تريد ب ((كلهم))

الأكثر كما قال الله تعالى^(١٠) : وَأَوْتَيْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ^(١١) .

ولم تؤت مملكة سليمان ، ولا مال للرجال ، فإن قال : « أجمعون »^(١٢) ((زال اللبس .

(١) انظر الكتاب ٢ : ١٣٢ ، ٣ : ١٠٩ ، ٣ : ١٤٦ ، والمقتضب ٣ : ٤٣٤ والمغنى ١ : ١٩٢

(٢) المراجع السابقة وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٩ وما بعدها والتوضيح ١ : ٩٢

والتبصرة ١ : ٢١٣ وشرح اللمع لأبي البركات العلوي ٢١ والمخلص ١ : ٢٣٠

والمساعد ١ : ٣١٩ ، ٣٢٠

(٣) في ج ((والثاني)) وهو خطأ ؛ لأن الثاني هو دخولها على فضلة قبل الخبر .

(٤) انظر المراجع السابقة

(٥) المراجع السابقة ، وارتشاف الضرب ٢ : ١٤٣

(٦) كلمة ((قلنا)) ساقطة من أ و ج

(٧) في أ و ج ((فانما))

(٨) في ج ((هذا))

(٩) في أ ((لأن في أجمعين فائدة))

(١٠) لفظ الجلالة لا يوجد في أ و ب

(١١) في ((ب)) : ((كقوله عز وجل))

(١٢) من الآية ٢٧ من سورة النمل

(١٣) في ج ((اجمعين))

((فإن قيل : أجمعون أكتعون أبصعون وقد زال اللبس بالثاني^(١)))
 ((قلنا^(٢))) معنى أكتعين أبصعين بمعنى ((كلهم)) ولكنها قُلُّ تأكيد .
 ولا يجوز دخول اللام على بقية أخوات ((إن)) ؛ لزوال معنى الابتداء بالتشبيه
 والتمنى والترجى^(٣) .

فأما ((لكن)) فلا تدخل اللام عليها ، وإن كانت لاتغير المعنى ؛ لأن اللام
 تقطع ما بعدها عما قبلها ، و ((لكن))^(٤) لا تكون إلا بعد كلام فلو أدخلت اللام
 لقطعت ؛ لأن النية في اللام أن تكون قبل ((إن))^(٥) .

(١) في ب وج ((فإن قيل فقد تقول أجمعين أكتعين أبصعين فقد زال
 اللبس بالثاني))

(٢) في الأصل : قيل ((

(٣) قال ابن أبي الربيع في الملخص ١ : ٢٣٢ ((ولاتقع هذه اللام في خبر ليت
 ولا في خبر ((لعل)) ولا في خبر كأن ؛ لأن هذه الحروف تصرف الخبر إلى
 غير الخبر فلعل ترد الجملة إلى الترجى أو التوقع ، وليت تصرفها إلى
 التمنى ، وكأن تقلبها إلى التشبيه وهذه اللام لاتدخل إلا على جملة خبرية))
 وانظر شرح اللمع للعثماني ق ٢٨ ، وشرحه لأبي البركات العلوي ق ٦٤
 وتوجيه اللمع ٢٨ والايضاح العضدي ١١٩

(٤) من هنا بدأ السقط من ((ب))

(٥) قال ابن الربيع ((وأما « لكن » فإنها لاتدخل اللام في خبرها ؛ لأنها لاتكون
 جواباً للقسم ، فلا تقول : والله لكن زيدا قائم ، وإن المكسورة تكون جواباً
 للقسم)) الملخص ١ : ٢٣٢

هذا هو منهب البصريين أما الكوفيون فقد أجازوا دخولها على خبر لكن
 انظر في ذلك الانصاف ٢٠٩ ، وابن يعيش ٨ : ٦٢ والجنى ٥٥٢ ، وشرح ألفية
 ابن معط ٢ : ٩١١ والتصريح ١ : ١١٢ والهمع ١ : ١٤٠ ، والشموني ١ : ٢٨٢
 والدرر ١ : ١١٦ .

فإن () عطفت على اسم ((إن)) وأخواتها قبل الخبر فقلت :
 ((إنَّ زيداً وعمراً قائمان)) فالنصب ^(١) جيد ، ولا بد على هذا من تثنية الخبر ^(٢)
 والرفع جائز ^(٣) من وجهين :-
 أحدهما أن يكون ((عمرو)) مبتدأ . و ((قائم)) خبره وقد حذف خبر ((إن))
 الثانى : أن يكون ((قائم)) خبر ((إن)) وعمره معطوف عليه ^(٤) مقدم ،
 ومثله : قوله تعالى : **لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ** ^(٥) فإن وصفت
 قبل الخبر لم يجر فيه ، إلا النصب ^(٦).

(١) منزه البصريين فى مثل هذا وجوب النصب وعدم جواز الرفع .
 قال أبو البركات العلوى (فأما إذا عطفت على اسم ((إن)) قبل الخبر
 لم يكن فيه غير النصب نحو قولك : **إنَّ زيدا وعمرا**) شرح اللمع ق ٦٧
 وقال الأصفهاني وهو يتحدث عن المعطوف على محل **إنَّ** واسمها ((
)) فأما إذا كان قبل الخبر فإنه لا يجوز لاتقول : **إنَّ زيدا وعمرو** قائمان
 شرح اللمع ص ٤٠٥

وانظر المساعد ١ : ٣٣٥ ، والتسهيل ص ٦٦ ، والمغنى ٢٧ ، وأسرار العربية
 ١٥٢ والارتشاف ٢ : ١٥٩

(٢) لم يسلم أبو البركات العلوى بذلك بل أجاز الأفراد فقال :-
 ((ويجوز أن يوحد الخبر فى هذا الموضع والاختيار مع الفاء وثم التوحيد
 نحو قولك : **إنَّ زيدا ثم عمراً قائم**)) ويجوز التثنية فأما مع ((أو))
 فالتوحيد : شرح اللمع ق ٦٧

(٣) عند الكسائى مطلقا ، وعند الفراء بشرط عدم تعيين عمل **إنَّ** فيه
 نحو : **إنَّ الذى عندك وزيد قائمان** ((

انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١)

(٤) فى **إنَّ** ((مقدم))

(٥) = الآية ٦٩ من سورة المائدة :

قال سيبويه فى إعراب هذه الآية ((وأما قوله عز وجل: ﴿وَالصَّابِرُونَ﴾) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء على قوله : ﴿وَالصَّابِرُونَ﴾ بعد ماضى الخبر ﴿الكتاب ٢ : ١٥٥ .

وقال الأنبارى: ((وما استدلل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرُونَ﴾) فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما أننا نقول فى الآية تقديم وتأخير والتقدير فيه :

إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ومن آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصائبون والنصارى كذلك .

والوجه الثانى : أن نجعل ((مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)) خبر ((الصَّابِرِينَ)) والنصارى وتضمير للذين آمنوا والذين هادوا مثل الذى أظهرت للصَّابِرِينَ والنصارى ((أسرار العربية ص ١٥٣ .

وانظر الوجهين المذكورين فى التسهيل ٦٧ والمساعد ١ : ٣٣٦ والتبصرة ١ : ٢١٠ والارتشاف ٢ : ١٥٩ والمغنى ٢ : ٥٢٧ ، والبحر المحيط ١ : ٢٤١ والبسيط ٢ : ٨٠٣ وانظر المحتسب ١ : ٢١٦ والبسيط ١٥٧ والنشر ١ : ٣٩٧ ، ٢ : ٢١٥

(٦) خالف الفراء الجمهور فأجاز الرفع بشرط عدم ظهور الإعراب وذلك بأن يكون مدخول ((إن)) مبنيا أو يكون إعرابه تقديرية ، وأجازه الكسائى بدون شرط ، وانظر التسهيل ٦٦ والمساعد ١ : ٣٣٨ والارتشاف ٢ : ١٥٩ والبسيط ٢ : ٨٠٩

فإن عطفت بعد الخبر فلك في المعطوف وجهان : - الرفع والنصب ،
 فأما الرفع في الخمسة فعلى المضمر في الخبر ، والأجود أن تؤكد .
 والنصب في الخمسة من وجه ((واحد على اسم إن وأخواتها ^(١) ١٩/ أ
 ويجوز الرفع ^(٢) في إن ولكن ^(٣))) من وجه آخر ، وهو أن يعطف / على موضع ((إن))
 واسمها ^(٤) لأنها لايزيلان معنى الابتداء ، والآخر قد زال معهن ((معنى ^(٥) الابتداء ^(٦)))
 بالتمنى والترجى والتشبيه .

(١) انظر جمل الزجاجي ٥٤ ، وشرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ٦٧ والتميزه

١ : ٢٠٨ ، وشرح الجمل لابن أبي الربيع ٢ : ٧٩٣ ، وشرح اللمع للأفهانى فى

ص ٤٠٣ ، وتوجيه اللمع ق ٤٠ ، والتسهيل ٦٧ والمساعد ١ : ٣٣٥ والارتشاف ٢ : ١٥٩

وشفاء العليل ١ : ٣٧٦ .

(٢) فى ج ((والرفع))

(٣) ما بين الاقواس ((ساقط من ب

(٤) ويجوز فيه وجه ثالث وهو رفعه على الابتداء ، ويقدر له خبر من جنس خبر

الأول ، انظر الجمل ٥٥ ، والبسيط ٢ : ٧٩٣ ، وارتشاف الضرب ٢ : ١٥٩

(٥) كلمة ((معنى)) مضافة فى ب عند التصحيح .

(٦) فى ج ((والآخر قد زال معنى الابتداء معهن))

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ ﴾ ^(١) يقرأ
 ((البحر)) رفعا ونصباً ^(٢) ، فمن نصبه عطفه على اسم ((إن)) ^(٣) ، ومن رفعه جعل
 ((البحر)) مبتدأ ، ويمده خبره ((يعنى : والبحر هذه حاله)) ^(٤)
 والجملة ^(٥) فى موضع الخال ^(٦) ، ولا يجوز أن يكون على موضع ((إن)) لزوال معنى الابتداء ^(٧)
 ولا على المضمر ((فى الخبر)) ^(٨) ، لأن الأعلام ليس فيها معنى الفعل .

- (١) من الآية ٢٢ من سورة لقمان ،
 وهذه الآية قرأها أبو عمرو ((وَالْبَحْرُ)) بفتح الراء وقرأها الباكون بالرفع
 وقرأها ابن مسعود ((وَبَحْرٌ يَمُدُّ)) وقرأها أبو جعفر بن محمد ((والبحر مداده)
 وقرأه آخرون بضم ياء ((يمد)) انظر المحتسب ٢ : ١٦٩ ، ومختصر شواذ القرآن
 ص ١١٥ ، ومعانى القرآن للقرائى ٢ : ٣٢٩ والحجة فى القراءات ٢٨٦ ، وإعراب
 القرآن للنحاس ٢ : ٦٠٦ ، وحجة القراءات ٥٦٦ والتيسرة فى القراءات ٦٣٢
 (٢) فى أ ((فَإِنَّهُ يقرأ بالرفع والنصب)) وفى ج ((يقرأ)) بدون ((فَإِنَّهُ))
 (٣) قال سيبويه : ((وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : ((إن زيدا منطلق
 وعمراً ظريف)) فحملته على قوله عز وجل : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ٥٠٠٠٠
 الآية الكتاب ٢ : ١٤٤ ،
 وقال ابن جنى فى المحتسب ٢ : ١٦٩ : ((والبحر يمد)) بالنصب فهذا عطف
 على ((ما)) لامحالة)) وانظر المراجع السابقة فى الحاشية : (١)
 (٤) قوله ((يعنى والبحر هذه حاله)) ساقط من أ
 (٥) فى أ « جملة ١٢
 (٦) انظر المراجع السابقة فى الحاشيتين (١) و (٢)
 (٧) أجاز ذلك ابن جنى فى المحتسب ٢ : ١٦٩ ، وابن زبجلة فى حجة القراءات ٥٦٢
 والنحاس فى إعراب القرآن ٢ : ٦٠٦ ، وقال ابن خالويه : إِنَّهُ رد على ((ما))
 قبل دخول إِنَّ عليها « الحجة ٢٨٦
 (٨) كلمة ((فى الخبر)) ساقطه من ب و ج
 وهذا الوجه الذى منعه الشارح ذكره سيبويه ووصفه بالضعف انظر الكتاب ٢ : ١٤٤

فأما الوصف بعد الخبر قللك فيه وجهان أيضا : الرفع والنصب^(١) ، فأما الرفع فعلى البدل من المضمرة في الخبر ، أو على خبر مبتدأ محذوف^(٢) .
وأما^(٤) النصب فعلى^(٥) وجهين أيضا : على اسم هذه الأحرف ، وعلى تقدير^(٦) ((أعنى))^(٧) .

(١) في بزيادة ((فمن نصبه عطفه على اسم)) (أن))

(٢) في أ وب ((خبر ابتداء))

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ١٤٧ : ((هذا باب ما تستوى فيه الحروف الخمسة ، وذلك قولك : ((إنَّ زيدا منطلق العاقل اللبيب ، فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين ، على الاسم المضمرة في)) منطلق ، كأنه بدل منه فيصير كقولك : مرت به زيد ، إذا أريت جواب ((بمن مرت)) فكانه قيل له : من منطلق فقال : زيد العاقل اللبيب .

وإن شاء رفعه على ((مرت به زيد)) ، إذا كان جواب من هو ؟

فتقول : زيد ، كأنه قيل له : من هو ؟ ، فقال : العاقل اللبيب .

وانظر المقتضب ٢ : ١١٤ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٢٠٩ ، وابن يعيش ٨ : ٦٨

وشرح اللمع للأصفهاني ص ٤٠٥

(٤) في ج ((فأما))

(٥) في ج ((فمن وجهين))

(٦) قال سيبويه ((وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب : وقال المبرد :

((والنصب من وجهين : أحدهما أن تتبعه زيدا والآخر أن تنصبه كفعل

مضمرة على جهة المدح)) المقتضب ٤ : ١١٤

(٧) في ب ((ويجوز في النصب أيضا أن تنصب على تقدير)) (أعنى))

وقد قرئت هذه الآية على وجهين أيضاً ^(١)، إِنَّ رَبِّي يَقْدِرُ بِالْحَقِّ عَلامُ الْغُيُوبِ ^(٢) وَعَلامُ الْغُيُوبِ رَفَعاً وَنَصَباً ^(٣)، والتأكيد مثل الصفة، إِلَّا أَنَّهُ يُنْقَضُ ^(٤) مِنْ ((وجهي)) ^(٥)، والنصب وجهها وهو ماضار ((أغنى))، لأن ((أجمعين)) لا تلي العوامل . ولا تكون إلتابعة وذلك قولك : إن إختك فيها أجمعين وأجمعون ^(٦)، فالرفع ^(٧) من الوجهين الماضيين ^(٨) والنصب على لفظ ((إختك)) ^(٩).

-
- ١) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب
 - ٢) من الآية ٤٨ من سورة سبأ ، وقد قرأها الجمهور برفع ((علام)) وقرأها عيسى وابن أبي إسحاق ، وزيد بن علي نصب ((علام)) قال سيبويه ((وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين :
 - لَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ عَلامُ الْغُيُوبِ)) وَعَلامُ الْغُيُوبِ" الكتاب ٢ : ١٤٧ ، وانظر الشواذ لابن خالويه ١٢٢ والبحر المحيط ٢ : ٢٩٢ والكامل ٣ : ٢٠٣ والمقتضب ٤ : ١١٤ والتبصرة والتذكرة ١ : ٢٠٩ ، والرضى ٢ : ٢٢٩ ، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٤٠٥
 - ٣) قوله ((رفعا ونصبا)) ساقط من أ و ج
 - ٤) في . . . حب ((أنك))
 - ٥) في ب ((من جهتين النصب)) وهو خطأ ؛ لأن النون والاضافة لا يجتمعان .
 - ٦) في ج ((اجمعون واجمعين))
 - ٧) في ج ((والرفع))
 - ٨) في ب ((المذكورين))
 - والوجهان الماضيان هما : الرفع على البدل من المضمرة في الخبر والرفع على خبر مبتدأ محذوف .
 - ٩) كلمة ((لفظ)) ساقطة من أ و ج

وقد تكون ((إِنْ)) بمعنى ((نعم)) فلا تحتاج إلى اسم ولا خبر^(١) كقوله تعالى^(٢) :
 ﴿ إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَٰنِ ﴾^(٣) فهذان مبتدأ و ((ساحران)) خبره^(٤) .
 ويجوز أن تقلب الياء ألفا من هذين^(٥) على لغة بلحرت بن كعب^(٦) ، ويجوز أن
 يكون اسمها مضمرًا وهذه الجملة خبرها^(٧) . قال الشاعر^(٨) :
 وَيَقْلُنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنْ نَفْسِي^(٩) / ٢٠ / ب
 بمعنى ((نعم)) والهاء للسكر .

- (١) انظر الكتاب ٣ : ١٥١ والصاح ٥ : ٢٠٧٤ والسان ١٣ : ٣١ والبحر المحيط
 ٦ : ٢٥٥ ، والمغنى ١ : ٣٧ ، والبرهان ٤ : ٢٢٩ ، والجنى الدانى ص ٣٨٣
 (٢) فى ب ((جل وعز))
 (٣) الآية ٦٣ من سورة طه ، وقد قرأها أبو عمرو ((إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَٰنِ)) بتشديد
 ((إِنْ)) ونصب ((هذين)) .
 وقرأها نافع وابن عامر وأبوبكر وحمة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب
 وخلف بتشديد ((إِنْ)) وهذان بالالف مع تخفيف النون .
 وقرأها حفص ((إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَٰنِ)) بتخفيف نون « إِنْ » وزيادة الألف فى
 « هذان » مع تخفيف نونه .
 وقرأها ابن كثير كذلك ، إلا أنه شدد نون ((هذان)) وفيها قراءات ،
 شاذة أخرى .
 انظر معانى القرآن للفراء ٢ : ١٨٣ ومعانى القرآن للأخفش ٢ : ٤٠٨ والحجة
 فى القرآت السبع لابن خالويه ٢٤٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣٤٤ وحجة
 القراءات ٤٥٤ ، وتفسير الكشاف ٢ : ٥٤٣ ، وتأويل شكل القرآن ٣٦ والكشف
 عن وجوه القراءات السبع ٢ : ٩٩ ، ١٠٠ والنشر ٢ : ٣٠٨ والخصائص ٣ : ٦٥
 والبحر المحيط ٦ : ٢٥٥ وتفسير ابن كثير ٣ : ١٥٧ ومجاز القرآن لأبى عبيدة
 ٢ : ٢١ .

- (٤) وكذلك فى حالة تخفيفها وإجمالها .
 (٥) فى ج تقلب الياء من هذين ألفا .
 (٦) إحدى القبائل العربية انظر نسبهم فى جمهرة انساب العرب ص ٤١٦ وهم
 يثبتون ألف المثنى فى حالتى النصب والجر انظر المراجع السابقة فى
 الحاشيتين (١) (٢) .

== وذكر القراء توجيهها آخر لإثبات الألف فقال : ((والوجه الآخر أن تقول وجدت الألف من ((هذا)) دعامة وليست بلام فعل فلما ثبت ، زدت عليها نونا ثم تركت الألف ثابتة على حالها لانزول على كل حال كما قالت العرب : ((الذى)) ثم زادوا نونا تدل على الجماع فقالوا : الذين فى رفعمهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا ((هذان)) فى رفعه ونصبه وخفضه)) معانى القرآن ٢ : ١٨٤ ،

(٧) فى ب ((خبر))

وانظر هذا الرأى وغيره من التوجيهات فى المراجع السابقة فى الحاشيتين (١) و (٢) ص (١٦٤)

(٨) هو عبيدالله بن قيس الزبقيات شاعر من بنى عامر بن لؤى والرقيات جدات له توالين مسمين رقية)) انظر طبقات الشعراء ص ١٨٢

(٩) هذا البيت من مجرى الكامل وهو من الشواهد التى لا يكاد يخلو منها مرجع فى اللغة والتفسير فانظره فى الكتاب ٣ : ١٥١ وشرح أبياته للنحاس ٢٣٤ ، ٢٥٣ وشرحها للسيرافى ٢ : ٣٢٣ والبغداديات ص ٤٢٩ والأصول ٢ : ٦٦ والبيان والتبيين ٢٧٩ وابن يعيش ٣ : ١٣٠ ، وتوجيه اللمع ق ٤٠ والمغنى ١ : ٣٦ ، ٢ : ١٧٥ ورف المبانى ص ٢٠٠ ، ٢٠٤ والآمالى الشجرية ١ : ٣٢٢ والجنى ، الدانى ٣٨٤ ، وهو فى ديوانه ص ٦٦ واللسان والتاج ((أنى)) والخزانة ٤ : ٤٨٥ ومعانى الحروف للرمانى ، والحجة لابن خالويه ٢٤٣ والرضى ٢ : ٣٨٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣٤٥ والمساعد ٢ : ٣٢٦ .

ويجوز أن تكون ((إنَّ)) فى البيت هى المؤكدة وخبرها محذوف ، وتقدير الكلام : إنه قد كان ذلك)) انظر المراجع السابقة .

والفرق بين ((إِنَّ)) المكسورة و ((أَنَّ)) المفتوحة أَنَّ ((إِنَّ)) وما بعدها
جملة لا والدليل عليه^(١) ((الذى)) بها^(٢) فى قوله تعالى: ^(٣) مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ
لَتَنْتُوهُ بِالْعُصْبَةِ^(٤) وصلة الذى^(٥) لا تكون مفردا .
وأما المفتوحة ((فهى))^(٦) وما بعدها فى تقدير مفرد تقول : ((بلغنى أنك
منطلق)) أى : بلغنى انطلاقك .^(٧)

-
- ١) فى ب ((بدليل وصلهم :
 - ٢) كلمة ((بها)) ساقطة من ب
 - ٣) قوله ((تعالى : لا يوجد فى أ وفى ب ((جل وعز))
 - ٤) من الآية ٧٦ من سورة القصص .
 - ومحل الشاهد من الآية هو مجىء ((إِنَّ)) ومعموليهها صلة لاسم الموصول
الذى هو ((ما))
 - ٥) المراد من ((الذى)) اسم الموصول مطلقا ،
 - ٦) كلمة ((فهى)) ساقطة من ج
 - ٧) فى الأصل وج أريد أن تقوم وتقديره أريد قيامك .
- وانظر فى الفرق بين إِنَّ وَأَنَّ ((الايضاح العضدى ١ : ١٢٩ والمقتصد ١ : ٤٧١
ورصف المباني ٢٠٥ ، والجنى الدانى ٣٧٩ ، ٣٩٣ ، والكتاب ٣ : ١١٩ والمقتضب
٤ : ١٠٧ والأصول ١ : ٢٦٢ .

وأما ^(١)الموضع الذى تكسر فيه ((إن)) وتفتح فتكسر فى ثلاثة مواضع :-
مبتدأ ، لأن المفتوحة لا يبتدأ بها : لجواز أن تدخل عليها ^(٢)((إن)) وهم
لا يجمعون بين حرفى تأكيد لاسيما واللفظ واحد .
وتكسر إذا وقع فى خبرها ^(٤)اللام أو دخلت على اسمها ^(٥)إذا فصل بينه وبينها فى
قولك : إن زيدا لقائم ((وإن فى الدار لزيدا ^(٦) .

(١) فى ج ((فأما))

- (٢) أو صلها النحاة إلى أحد عشر موضعا :-
(١) أن تكون فى الابتداء نحو : إن عمرا منطلق .
(٢) إذا دخلت على اسمها أو خبرها اللام كالمثالين اللذين ذكرهما الشارح ،
(٣) إذا وقعت بعد القول وقد مثل الشارح لذلك .
(٤) أن تقع بعد القسم نحو : والله إن زيدا قائم ^(٥) والعصر إن الإنسان لفي خسر
العصر ١ - ٢ .
(٥) أن تقع صلة الموصول نحو (وآتيناها من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة)
(٦) أن تقع موقع الحال صاحبة لواؤه نحو (وإن فريقا من المؤمنين لكأرهمون)
الإنفال (٥) .
(٧) أن تقع موقع خبر اسم عین نحو : زيد إنه قائم .
(٨) أن تقع بعد حيث نحو (من حيث إنه فاضل) اجلس حيث إن زيدا جالس .
(٩) أن تقع بعد ((ألا)) الاستقناحية نحو ((ألا إن زيدا قائم) لا إلا إنهم
هم السفهاء) .
(١٠) أن تقع بعد ((حتى)) نحو : قمت حتى إنك منطلق .
(١١) أن تقع بعد ((ثم)) نحو : قمت ثم إنك .
انظر فى هذه المواضع الأصول ١ : ٢٦٢ ، والكتاب ٣ : ١٢٠ ، ١٤٥ ، والايضاح
المعذى ١ : ١٢٩ والمقتصد ١ : ٤٧١ وجمل الزجاجى ص ٥٢ ، والتبصرة والتذكرة
١ : ٢٠٣ ورصف المبانى ٢٠٥ ، والجنى الدانى ٣٨٨ والمساعد ١ : ٣١٤ ، وانظر
شروح ألفية عند قول ابن مالك :-

فاكسر فى الابتداء وفى بدء الصلة وحيث إن ليمين مكملية
أو حكيت بالقول أو حلت محله حال كزرتة ولاني ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علقه باللام كأعلم إنه لذو تقى

- (٣) فى ب و ج ((قبلها))
(٤) فى أ ((فى آخرها))
(٥) فى ب ((أو على اسمها)) وفى ج ((وعلى اسمها))
(٦) فى ج ((بينها وبينه))
(٧) فى ب ((أو فى الدار لزيدا))

وتقول : ((ظننت إنَّ زيدا لقائمٌ)) ولولا اللام^(١) لفتحت ((إنَّ)) وتكسر إذا وقعت
 حكاية بعد القول ، تقول : ((قال زيد إنَّ عمرا منطلق)) قال الله تعالى :^(٢)
 ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ بِكِ﴾^(٤)
 وتفتح ((أن)) في كل موضع يقع ((فيه)) لما الاسم ، أو الفعل تقول :^(٦)
 لولا زيد لأكرمتك^(٧) (فهذا موضع^(٨) الاسم^(٩)) فتقول^(٩) فيه لولا أنك جئتني^(١٠) ((
 فتفتح ((أن)) وتقول : لوجئتني لأكرمتك^(١١) .

-
- (١) في ب ((ثم لولا اللام))
 (٢) في ب ((فتقول))
 (٣) في ب ((عز اسمه))
 (٤) الواو ساقطة من ((ب)) أوكل من الروايتين صحيحة .
 فهي بالواو الآية ٤٢ من سورة مريم . وبدون الواو الآية ٤٥ من السورة
 نفسها ، وانظر في هذه المواضع ص (١٦٧) الحاشية (٢)
 (٥) كلمة ((فيه)) ساقطة من الأصل
 (٦) في ب ((وأما الفعل))
 قال أبو علي في الإيضاح العضد ص ١٣٠ ((فإن اختص الموضع بالاسم دون
 الفعل والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة))
 وقال ابن برهان في شرح اللمع ق ١٤ لا وإذا رأيت الموضع يصلح فيه الاسم
 دون الفعل ، والفعل ، والفعل دون الاسم فليس ذلك من مواضع إنَّ المكسورة
 بل هو من المواضع التي يصلح أن تقع فيها أنَّ المفتوحة))
 وانظر سيبويه ٣ : ١١٩ ، وما بعدها والمقتضب ٢ : ٢٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٥٤ ، وشرح اللمع
 لأبي البركات الكوفي ق ٦٥ وتوجيه اللمع ق ٣٩ ، وشرح اللمع لأصفهاني
 ٣٩٢ وصف المباني ٢٠٥ ، والجنى الداني ٣٨٧ ، والجمل ٥٧ .
 (٧) في ب ((فهذا لوضع الاسم))
 (٨) لأن لولا لا ياتي بعدها إلا الجملة الاسمية ، انظر الكتاب ٣ : ١٣٩ ، ١٤٠
 ٤ : ٢٣٥ والمقتضب ٣ : ٧٦ والأمالى الشجرية ٢ : ٧٦ ، وصف المباني ص ٣٦٢
 والجنى الداني : ٥٤٢
 (٩) في الأصل وج ((ثم تقول :
 (١٠) كلمة ((ان)) ساقطة من ب و ج
 (١١) في ب جئتني لأكرمتك //

فهنا موضع الفعل ^(١) ، ثم تقول : لو أنَّك جئتني ^(٢) ((فتفتحها أيضا)) فكل موضع
 وقع ^(٣) ((فيه)) إمَّا الاسم أو الفعل فهي المفتوحة ^(٤) . وكل موضع ^(٥) ((جاز أن
 يقع فيه الأمران)) الاسم والفعل جميعا ، في «موضعها» ^(٦) كانت المكسورة
 «تقول» ^(٨) «لأنَّ زيدا قائم» ^(٩) بالكسر ، لأنك لو وصفتها لجاز أن تقول : زيد قائم
 وقام زيد ^(٩) .

- (١) لان لو لايليها (الا الفعل) انظر الكتاب ٣ : ١٣٩ والمقتضب ٣ : ٧٧
- (٢) ما بين الاقواس (()) ساقط من أ وج
- (٣) كلمة : فيه (()) ساقطة من أ
- (٤) في ب ((وأما الفعل))
- (٥) في ب و ج ((فهي مفتوحة))
- وهمزة ((أن)) تفتح في ثلاثة مواضع يضيق المقام عن ذكرها ، فانظرها
 في الكتاب ٣ : ١٢٠ ، ١٤٥ ، والمقتضب ٢ : ٣٤٠ ، ٣٥٧ ، والأصول ١ : ٢٦٢
- والايضاح العضد ١ : ١٢٩ والمقتصد ١ : ٤٧١ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٢٠٣
- وجمل الزجاجي ٥٧ . والجنى الداني ٣٨٧ ، ورف المبانى ص ٢٠٠ والمساعد
 ١ : ٣١٤ ، وأوضح المسالك ١ : ٣١٦ ، وانظر شروح الألفية . عند قول ابن مالك :
- وهمزتان افتح لسد مصدر مسددا وفي سوني ناك اكسر
- (٦) في أ ((وقع الأمران))
- (٧) كلمة ((موضعها)) ساقطة من ب
- (٨) في ب ((فتقول))
- (٩) في أ وج ((ثم تحذفها فتقول : زيد قائم ، وقام زيد)) وانظر في هذه
 المسألة الايضاح العضد ١ : ١٢٩ ، ورف المبانى ص ٢٠٠ ، والجنى الداني
 ص ٣٨٧ ، وقد أهمل الشارح ذكر المواضع التي يجوز فيها الكسر والفتح
 وهي تسعة مواضع انظرها في المراجع السابقة في الحاشية (٥)

وأما إنَّ المخففة المكسورة فتقع/ في أربعة مواضع :- تقع زائدة نحو قوله^(١) :-
 فما إنَّ طيِّسَنَا جُبْنٌ وَلَكِنَّ مَنَايَانَا وَدَوْلَةً آخِرِينَ^(٢)
 وبمعنى ((ما)) النافية تقول : إنَّ زيدٌ إلا قائمٌ^(٤) ، ومنه قوله تعالى^(٥) :-
 ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٦)

- (١) انظر الكتاب ٢ : ٤٢١ ، ٣ : ١٥٣ ، ٤ : ٢٢٠ ، ٢٢٢ والمقتضب ١ : ٥٩ : ٢ ، ٣٦٣ وحروف المعاني والصفات للزجاجي ٦٢ ، ومعاني الحروف للرماني ٧٥ ، ٧٦ ، ورف المبانى ١٩١ والجنى الدانى ٢٣١ .
- (٢) قائل هذا البيت هو فروة بن قسيل المرادى صحابى جليل من أشرف قومه وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح واسلم فولاه رسول الله على مراد ومنحج وزيد ثم استعمله عمر بعد ذلك على صدقات منحج توفى رضى الله عنه فى الكوفة انظر ترجمته فى الإصابة ((ترجمة ٦٩٨٣)) .
- والخزانة ٢ : ١٢٣ ، وقيل : إنَّ البيت لعمر بن قعاس أو الكمي والرأى الأول هو الراجح .
- (٣) هذا البيت من بحر الوافر وهو من الأبيات التى لا يكاد يخلو منها كتاب لغة ، فهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ١ : ١٥٣ وفى المقتضب ١ : ٥١ ، والأصول ١ : ٢٣٦ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ : ١٠٤ والمحتسب ١ : ٩٢ ، والخصائص ٣ : ١٠٨ والمنصف ٣ : ١٢٨ والتبصرة والتذكرة ١ : ٤٥٩ والمصاح طيب : ومعاني الحروف للرماني ٧٦ وسيرة ابن هشام ٢ : ٥٨٢ والبسيط ٢ : ٧٥٨ ، ورف المبانى ١٩٠ ، ومغنى اللبيب ١ : ٣١ ، وشرح أبياته للبغدادى ١ : ١٠٢ ، والملخص ١ : ٣٥٠ وابن يعيش ٨ : ١١٣ ، والرضى ١ : ٢٤٦ ، والهمع ١ : ١٢٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٩٢ والخزانة ٢ : ١٢٢ ، وفى بعض المراجع ((وما إن)) وفى سيرة ابن هشام ((وطعمة آخرينا)) والطيب بالكسر هو العلة والسبب ، ومعنى البيت كما ذكره البغدادى هو ((أى لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ماجرى به القدر من حضور المنية و انتقال الحال عناء والدولة)) .

-
- == وليس في الأصل من هذا البيت إلاقوله : فما إن طبنا جبن .
وتعامة من ب و ج وفيها ((وصايانا)) بدلا من منايانا . ولعلها خطأ من
الناسخ لأنى لم أجد هذه الرواية في المراجع التى ذكرته ، ومحل الشاهد
من البيت هو وقوع إن زائدة كافة لما))
٤) فى ب ((وبمعنى ما إن زيدا لقائم)) وفى ج (بمعنى ما نحو إن زيد الاقائم
٥) فى ((ب)) عز وجل))
٦) من الآية ٢٠ من سورة الملك ومحل الشاهد فيها هو مجئ ((إن)) بمعنى
((ما)) النافية وانظر فى ذلك : الكتاب ٣ : ١٥٢ ، والمقتضب ١ : ٥٠ .
٢ : ٣٦٢ ورصف المباني ١٩١ .

وللجزاء نحو: ^(١) ((إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ ^(٢)))
 ومخففه من الثقيلة نحو: ^(٣) ^(٤) إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ^(٥) . فإذا كانت مخففه
 فلك الإعمال و ((الإلغاء ^(٦))) تقول: إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ وَإِنْ زَيْدٌ، فإذا أعملتها
 لم يلزمك إدخال اللام ^(٧) في خبرها ((وإذا لم تعمل لزمك إدخال اللام للفرق
 بينها وبين النافية ^(٨) .

- ١) كلمة ((نحو)) ساقطة من الأصل
- ٢) قال سيبويه في الكتاب ١٣ ١٥٢٤ ((وأما ((إِنْ)) فتكون للمجازاة))
 وقال المبرد في المقتضب ١ : ٤٩ ((وكذلك المكسورة تقع على أربعة
 أوجه فمنهن الجزاء نحو ((إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ))
 وقال الزجاج في الجمل ٦٢ ((إِنْ المكسورة المخففة لها أربعة أوجه : تكون
 جزاء كقولك : ((إِنْ تَكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ))
 وانظر معاني الحروف للرماني ٧٤
- ٣) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٢) في الصفحات نفسها .
- ٤) كلمة نحو ساقطة من أ و ب
- ٥) الآية ٤ من سورة الطارق
 وهذه الآية فيها قرأتان سبعيتان إحداهما بتشديد الميم في ((لما))
 وعلى هذه القراءة يتعين أن تكون ((إِنْ)) نافية و ((لَمَّا)) بمعنى ((لا))
 أما قراءة تخفيف الميم من ((لما)) فتخرج على أن ((إِنْ)) مخففة و
 ((ما)) زائدة ، انظر الحجة في القراءات السبع ٣٦٨ ، وحجة القراءات ٧٥٨
 والكشف عن وجوه القراءات ٢ : ٢١٥ ، ٣٦٩ والإقناع في القراءات السبع ٢ : ٨٠٨
 وإعراب القرآن للمكبري ٢ : ١٥٢ ، والكشاف ٤ : ٢٠٢ ، والبحر المحيط ٧ : ٣٣٤ ،
 ٨ : ٤٥٤ .

- ٦) في ((ب)) و لا افما ((
- ٧) ما بين الأقواس (()) ساقط من : ب
- ٨) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ١٣٩ ، واعلم أنهم يقولون : إِنْ زَيْدٌ لَذَاهِبٌ ، وإن
 عمرو خير منك ، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها ،

== والزمها اللام لثلاث تلبس بان التي هي بمنزلة ما التي تنفى بها (٠٠٠٠) وقال المبرد في المقتضب ١: ٥٠ ((وتكون مخففة من الثقيلة فإذا كانت كذلك لزمها اللام في خبرها لثلاث تلبس بالنافية وذلك قولك: أن زيد لمنطلق)) وقال الله عز وجل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ فإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام نحو: أن زيدا منطلق ٠٠٠٠ الخ ، واللام الداخلة عليها تسمى اللام الفارقة . وقد أشار ابن مالك إلى حكمها بقوله :-
 وخفت إنَّ فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل))
 وانظر شروح الألفية عند الكلام على هذا البيت وانظر المساعد ١ : ٣٢٦ ، ٣٢٧ وحروف المعاني للزجاجي ٦٢ ومعاني الحروف للرماني ٧٥ ، ٧٦ ، والجنى الداني ٢٣١ والملخص ١ : ٢٣٧ .
 هذه هي المواضع الأربعة التي ذكرها الشارح لـ ((إن)) المكسورة المخففة وقد أوصلها بعض النحاة إلى سبعة مواضع فانظرها في الجنى الداني ص ٢٢٨ ، ٢٣٤ .

وَأَمَّا ^(١) ((أَنْ)) المفتوحة المخففة فلها أربعة مواضع : ^(٢) زائدة مع ((لما ،
 ولولا)) فى نحو قول الله عز وجل : ^(٣) لَمْ يَلْمَأْ أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ^(٤) وقوله تعالى :
 لَمْ يَلْمَأْ أَنْ جَاءَتْ ^(٥) ((فلولا أن كان)) ^(٦)
 وبمعنى ((أى)) فى قوله عز وجل : ^(٧) لَمْ يَنْطَلِقِ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ ^(٨) امشوا ^(٩)
 وناسبة للفعل نحو ! أريد أن تقوم .

- ١) فى ج ((فأما :
- ٢) فى ج زيادة ((تقع أيضا))
- وانظر هذه المواضع الأربعة فى الكتاب ٣ : ١٠٧ ، ١١٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٤ : ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، والمقتضب ١ : ٤٨ ، ٢ : ٣١ ، ٣٦١ ، ٣ : ١٠٧ ، ٦٥ ، وحروف المعانى للزجاجي ص ٦٣ ، ومعانى الحروف ص ٧١ ، ٣٢ ، والتبصرة والتذكر ١ : ٤٦٠ ، ورصف المباني ١٩٣ ومغنى اللبيب ٢٤ والمساعد ١ : ٣٣٠ ، وشفاء العليل ١ : ٣٧١ . وقد أوصلها المرادى إلى أكثر من العشرة ، بعضها تكون فيه اسما وبعضها تكون فيه حرفا ، انظر الجنى الدانى ٢٣٥ ، ٢٤٤
- ٣) فى ب ((نحو قوله)) وفى ج ((قوله تعالى))
- ٤) هذا المثال لا يوجد فى أ و ب وهو جزء من الآية (٩٦) من سورة يوسف
- ٥) من الآية ٣٣ سورة العنكبوت ، والآية بتعامها :
 لَمْ يَلْمَأْ أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيًّا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَأَنَّ مِنَ الْغَابِرِينَ .
- ٦) فى ب زيادة ((وقوله تعالى)) وهو خطأ ، لأنه المثال التالى ليس بآية حيث إنه لا توجد آية بهذه الصيغة .
- ٧) فى قوله : ((عز وجل)) ساقط من أ و فى ج ((تعالى))
- ٨) محل الشاهد من الآية الذى هو لَمْ أَنْ امشوا ساقط من ب
- ٩) الآية ٦ من سورة (ص)
- ١٠) كلمة ((نحو)) ساقط من أ

ومخففه من الثقيلة في قول الشاعر^(١):-

فِي فِتْيَةٍ كَهَيُوفٍ أَلْهَدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَغْفَى وَيَنْتَعِلُ^(٢)

فإذا كانت مخففة من الثقيلة فلا بد من إعمالها من قبل أنها تطالب بما بعدها من وجهين: من حيث يطلب العامل المعمول والصلة الموصولة.

((فأثما المكسورة فلا تطلب إلا طلب العامل المعمول، ومن طلب شيئاً أقوى مِمَّنْ طَلَبَ شَيْئاً واحداً^(٣))).

(١) في ب ((قال الشاعر :

(٢) هذا البيت من بحر البسيط وهو للأعشى ميمون بن قيس. الشاعر الجاهلي الذي أدرك الإسلام ولم يسلم خشية أن يمنع من شرب الخمر، وهذا البيت من قصيدته التي مطلعها .

ودع هريرة إنَّ الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيُّها الرجل

وهذا البيت في ديوانه ص ٥٩ وعجزه فيه :

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل :

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ : ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ٢ : ١٢٣ ، ١٣٧ والمقتضب

٣ : ٩ ومعاني الحروف للرماني ١٦٢ والخصائص ٢ : ٤٤١ ، والمنصف ٣ : ١٢٩

والانصاف ١٩٩ ، والأزهية ٥٦ ، والأمالى الشجرية ٢ : ٢ ، والتبصرة والتذكرة

١ : ٤٦١ ، وابن يعيش ٧ : ٨١ ، ورفف المباني ١٩٦ والهمع ١ : ١٤٢ والعيني

٢ : ٢٨٧ ، والخزانة ٢ : ٤٦٦ ،

(٣) ما بين الاقواس ((ساقط من أ

باب «لا» في النفي

(إعلم أَنَّ «لا») تعمل في الاسم النصب وفي الخبر الرفع ، ك ((إِنَّ^(١))) ،
 ووجه الشبه بينهما أَنَّ^(٢) «لا» تنفي ما تثبتته^(٣) ((إِنَّ)) فهي توافقها من وجه
 وتخالفها من وجه ، فوجه الموافقة أنَّهما ينصبان الاسم ، ويرفعان الخبر ،
 ووجه المخالفة : أَنَّ^(٤) ((إِنَّ)) تعمل في المعرفة والنكرة و«لا»^(٥) إنما^(٦) تعمل في
 النكرة دون المعرفة ، لأنها تنفي ما هو نكرة^(٧) .

-
- (١) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٧٤ ((هذا باب النفي بلا)) و«لا» تعمل
 فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب ((إِنَّ)) لما بعدها ((
 وقال المبرد في المقتضب ٤ : ٣٥٢ ((إعلم أَنَّ «لا» إذا وقعت على نكرة
 نصبته بغير تنوين)) وانظر جمل الزجاجي ص ٢٣٢ ، ومعاني الحروف للرماني
 ص ٨١ والأصول لابن السراج ١ : ٣٢٩ ، والعوامل المائة النحوية للجرجاني
 ص ٦٢١ وشرحها لخالد الأزهرى ص ٢٢٢ ورفيع المبانى ص ٣٣٣ وشرح الجمل لابن
 هشام ص ٣١٦ وابن يعيش ١ : ١٠٦ ، والرضى ١ : ٢٥٥ ، والمغنى ١ : ٢٦٣ ،
 والجنى الداني ص ٣٠٠ ، والمساعد ١ : ٣٣٩ ،
 (٢) كلمة ((بينهما)) ساقطة من أ و ب
 (٣) في ب و ج ((ما أثبتته))
 (٤) في ج «لأن لا تعمل»
 (٥) كلمة «إنما» ساقطة من أ
 (٦) ما بين الأقواس (()) ساقط من ج
 (٧) انظر المراجع السابقة في الحاشية ((١)) .

و((إنَّ)) تعمل بتنوين و لاتبني^(٢) ، و (لا) يبنى ما بعدها كخمسَ عشرَ ،
 وإنَّما^(٣) بنيت ؛ لأنها جواب من سألك هل من رجل ؟ فهذا سؤال عن جميع الجنس ،
 فبنيت على هذا الحد^(٥) .

وإذا فصل بين ((إنَّ)) واسمها^(٦) لم يبطل عملها ، وأما «لا» فإنها^(٧) ، إذا فصل^(٨)
 بينها وبين ما تعمل فيه بطل عملها ، لضعفها^(٩) .

-
- (١) فى ج ((فان))
 (٢) كلمة (ولاتبني) ساقط من أ وج
 (٣) فى ج (ولاإنما يبنى)
 (٤) فى ج (فبقيت على هذه الحال)
 (٥) هذا هو رأى جمهور البصريين ونهب الكوفيون والزجاج والسيوافي والجرمى
 إلى أنه ((معرب)) ونسب أبو حيان فى ارتشاف الضرب والسيوطى فى الهمع
 القول بإعرابه إلى الرماني ومانسب للرماني مخالف ، لما فى معاني الحروف
 ص ٨١ فقد نص فيه على بنائها مع اسمها .
 وانظر فى هذا المبحث المراجع السابقة فى الحاشية (١) فى ص (٢٢٤)
 والتبيين ص ٣٦٢ ، والانصاف ١ : ٣٣٦ وأسرار العربية ٢٤٦ وابن الشجرى ٢ : ٢٢٣
 وارتشاف الضرب ٢ : ١٦٤ ، والتصريح ١ : ٢٣٨ ، والهمع ٢ : ١٩٩ والصبان ٢ : ٦ ،
 (٦) فى الاصل وج وإذا فصل بين اسم ان وبينها .
 (٧) كلمة (إنها) ساقطة من ب وج
 (٨) فى ج ((فإذا))
 (٩) فى ي يسطل وفى ي فيبطل :

- (١٠) انظر الكتاب ٢ : ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٢٩٩ المقتضب ٤ : ٣٥٢ وما بعدها ، وجمل الزجاجى
 ص ٢٣٨ وشرح اللمع لابن برهان ق ٥ ، وشرحه لابی البركات العلوى ق ٥٦
 وشرحه للأصفهاني ص ٤١١ ، وتوجيه اللمع ق ٤١ ، ورف المبانى ٣٣٥ ، وشرح الجمل
 لابن هشام ٣١٦ والامالى الشجرية ٢ : ٢١٩ ، والانصاف ٢٦٣ ، وشرح المفصل
 ١ : ١٠٥ ، والرضى ١ : ٢٥٥ ، والمساعد ١ : ٣٣٩ ، والمغنى ١ : ٢٦٢ ، وابن
 عقيل ١ : ٣٣٥ والتصريح ١ : ٢٣٥ ، والأشمونى ٢ : ٢

وَأَمَّا ^(١) رَفَعَ خَبَرَهَا فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : يَرْتَفِعُ كَمَا يَرْتَفِعُ خَبَرُ ^(٢) ((إِنَّ)) وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : يَرْتَفِعُ كَمَا يَرْتَفِعُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ^(٣) .

فَإِنْ قُلْتُ : ((لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِي الدَّارِ)) فِي الصِّفَةِ ثَلَاثَةٌ : أَوَّلُهُ : النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالْفَتْحُ بِالتَّنْوِينِ عَلَى « لَا فَك » ^(٤) وَبِنَاءِ رَجُلٍ مَعَ ظَرِيفٍ ^(٥) .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ ((لَا)) وَرَجُلًا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَيَبْنِيهِ مَعَ ((ظَرِيفٍ)) ^(٦) ((وَالْأَوَّلُ أَجُودٌ)) لِأَنَّ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ لَا تَبْنِي شَيْئًا وَاحِدًا . وَقَدْ يَجُوزُ ^(٧) ((رَفَعَ)) مَعَ التَّنْوِينِ عَلَى مَوْضِعِ ((لَا وَرَجُلٍ)) ^(٨) .

(١) فِي ج ((وَإِنَّمَا))

(٢) هَذَا هُوَ اخْتِيَارُ الْأَخْفَشِ وَجُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، انْظُرِ التَّبْيِينَ لِلْعَكْبَرِيِّ ص ٣٦٨ ، وَمَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ١ : ٢٣ ، وَالْحِجَّةُ ١ : ١٤٠ ، ١٤١ ، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِلْأَصْفَهَانِيِّ ص ٤٠٨ ، وَتَوْجِيهِ اللَّعْمِ ق ٤١ ، وَالْمُسَاعَدُ ١ : ٣٤١ وَالْإِرْتِشَافُ ٢ : ١٦٥ ، وَمَعْنَى اللَّبِيبِ ص ٢٦٣ وَالْمُبَيَّانُ ٢ : ٦ .

(٣) قَالَ بِذَلِكَ سَيَبَوِيهِ وَالْكُوفِيُّونَ وَنَسَبَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَافِ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ انْظُرِ الْكِتَابَ ٢ : ٢٩٩ وَالرِّضَى ١ : ١١٠ وَابْنُ يَعْشَرَ ١ : ١٠٢ ، وَانْظُرِ الْمَرَاجِعَ السَّابِقَةَ فِي الْحَاشِيَةِ (٢) وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢ : ٢٧٣ وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ ١ : ٣٦٣ .

(٤) فِي ج ((وَفَتْح))

(٥) مَا بَيْنَ الْأَقْوَاسِ (()) سَاقِطٌ مِنْ ج

(٦) كَلِمَةٌ مَعَ سَاقِطَةٍ مِنْ ب .

(٧) ذَكَرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢ : ٢٨٨ وَانْظُرِ كَلَامَ السِّيرَافِيِّ فِي حَاشِيَتِهِ وَانْظُرِ الْمُقْتَضَبَ ٤ : ٣٦٢ ، وَمَا بَعْدَهَا . وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢ : ٢٧٤ وَالْمُلَخَّصُ ١ : ٥٠١ ، ٥٠٢ ، وَالتَّسْهِيلُ ٦٨ وَالْمُسَاعَدُ ١ : ٣٤٨ ، وَالْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ ١ : ٢٣٩ ، وَشَرْحَ الْأَفِيَةِ لِابْنِ مَعْطَى ٢ : ٩٤٥ وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ ١ : ٣٦٢ وَالْمُهَنْدِسُ ١ : ١١١

وَانْظُرِ شَرْحَ الْأَفِيَةِ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ :
وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِسِي فَافْتَحْ أَوْ انْصَبْنِ أَوْ ازْفَعْ تَعْدِلْ

(٨) مَا بَيْنَ الْأَقْوَاسِ (()) سَاقِطٌ مِنْ ج

(٩) فِي ج ((وَيَرْفَعُ ظَرِيفًا))

(١٠) انْظُرِ الْمَرَاجِعَ السَّابِقَةَ فِي الْمَفَاتِحِ انْفِسَافًا هَذَا هُوَ الرَّجُلُ الْوَاحِدُ .

فَإِنْ عَطَفْتَ وَكَرَرْتَ « لا » فَقُلْتُ : لَأَحُولَ وَلَا قُوَّةَ « إِلَّا بِاللَّهِ »^(١) فِي الْأَوَّلِ وَجِهَانِ :
الرفع بالتنوين على معنى « ليس »^(٢) ، « وعلى معنى الابتداء »^(٣) ،
وفتح بالتنوين على البناء .

وفي الثاني : ثلاثة أوجه : هذان اللذان في الأول ، ونصب بتنوين على لفظ « حول »^(٤) ،
فإن جعلت « لا » الثانية زائدة لم يجز أن تبني^(٥) « قوة » معها ؛ لأنك إنما تبني
معه إذا كانت نافية^(٥) .

وهكذا إذا قلت : لَا حُلَّ وَامْرَأَةٌ فِي الدَّارِ ، فيجوز في « امرأة » الرفع والنصب^(٦) /
على اللفظ ، وعلى الموضع ، ولا يجوز البناء ؛ لأنه ليس هنا « لا » فيبني معها^(٦)

(١) قوله « (إلا بالله) » لا يوجد في أ و ب وهي موجودة في متن اللمع .

(٢) في الأصل « (على الابتداء) » .

(٣) انظر الكتاب ٢ : ٢٩٢ والمقتضب ٤ : ٣٨٢ ، ٣٨٨ ، والايضاح العضدي ١ : ٢٤١ وشرح

اللمع لابن برهان ق ١٦ ، وجمل الزجاني ص ٢٣٩ ومعاني الحروف للريمانى ،

ص ٨٢ ، والملخص ١ : ٥٠٣ ، وشرح اللمع للأصفهاني ٤١١ ، وشرحه لابن البركات

العلوى ق ٧٠ وتوجيه اللمع ق ٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٢٧٥ ،

وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٩٤٧ والفوائد الضيائية ١ : ٤٤٠ ، والمقتصد ٢ : ٨٠٦

وابن يعين ٢ : ١١٢ والرضى ١ : ٢٣٩ ، والمغنى ١ : ١٩٦ وتوضيح المقاصد

١ : ٣٦٥ ،

(٤) كلمة « (تبني) » ساقطة من ب .

(٥) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٣)

(٦) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٣)

فإن ثنيت الاسم المنفى أو جمعته جمع السلامة فهو مبنى ، كما أن الواحد مبنى تقول : لا رجلين عندك ، ولا زيردين لك^(١) ، وإنما ثبتت النون وانحذف التنوين ، لأن النون أقوى منه من ثلاثة أوجه :-

أحدها : أنها متحركة والتنوين ساكن ،

وأنها تثبت في الوصل والوقف ، والتنوين يثبت في الوصل ويحذف في الوقف ، والنون بدل من شيئين « من الحركة والتنوين »^(٢)

وعند أبي العباس : أن^(٤) التثنية^(٥) والجمع معربان قال : لأنى لم أر اسما مبنيا مع اسم وأحدهما مثنى ولامجموع .

فإن قلت ((لا رجلين ظريفين لك)) لم يجر حذف النون من رجلين للفصل بينه وبين الكاف بالصفة ، ولا يجوز حذفها من ((ظريفين)) ، لأن هذا الاتساع كان في نفس النفي لافى صفته^(٧) .

(١) هذا هو منذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة . ومنع المبرد بناءه ، وقال : إن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا ، انظر الكتاب ٢ : ٢٩٠ ، ٢٩١ والمقتضب ٤ : ٣٦٦ ، والتميز والتذكير ١ : ٢٩١ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ١٥ ، والاصول ١ : ٣٨٣ ، وشرح اللمع للعلوى ق ٧١ ، وتوجيه اللمع ق ٤٣ ، والفوائد الضيائية ١ : ٤٣٨ ، والمغنى ١ : ٢٣٨ والتسهيل ٦٧ ، والمساعد ١ : ٢٤٢ ، والتبيين ٣٧٠ والملخص ١ : ٥٠١ ،

(٢) في ب (والتنوين)

(٣) ما بين الأقواس (()) ساقط من (ب)

(٤) هو : محمد ابن يزيد بن عبد الأكبر المبرد ينتهى نسبه إلى الأزدي ، إمام العربية والنحو بعد سيبويه له مؤلفات شاع صيتها منها (المقتضب) والكامل ، وغيرهما توفي سنة ٢٨٥ هـ ، وقيل سنة ٢٨٦ هـ انظر في ترجمته طبقات الزبيدي ص ١٠٨ ، معجم الأدباء ص ١٩ : ١١١ ، أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ ، نزهة الألباء ص ٢٧٩ ، وكنيته التي اشتهر بها هي (أبو العباس) وهذه الكنية يشتهر بها أيضا ثعلب ، والمراد هنا المبرد لورود هذا الكلام في كتبه .

(٥) كلمة (أن) ساقطة من ج .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٤ : ٣٦٦ (وليس القول عندي كذلك لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا . لم يوجد ذلك ، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد)

(٧) انظر الكتاب ٢ : ٢٩٠ ، والاصول ١ : ٣٨٢ ، والمقتضب ٤ : ٣٧٣ ، ٣٧٨ ، والإيضاح المعنى ١ : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، وانظر الحاشية (١) .

- والملخص ١ : ٥٠٠ ، ٥٠١ .

فإن قلت : ((لَا أَبَاكَ)) فاللام ههنا مراعاة من وجه ، وهو دخولها على المعرفة
 وغير مراعاة من وجه ، وهو ثبات الألف لأنها لو لم تكن لم يقل إلا ((لَا))^(٢) أباك^(٣)
 وتقول : لا زيد عندك ولا عمرو ، فإذا^(٤) أدخلت ((لا)) على المعرفة لزمك تكرير
 الاسم ، لأنها جواب لمن سأل^(٥)ك : هل زيد عندك أم عمرو ؟ ، فقلت : لا زيد عندي
 ولا عمرو^(٦) .

(١) في ج ((هنا))

(٢) كلمة ((لا)) ساقطة من أ و ج

(٣) انظر الكتاب ٢ : ٢٧٦ والمقتضب ٤ : ٣٧٣ ، ٣٧٨ ، والاصول ١ : ٣٨٨ ، والايضاح
 العضد ١ : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، وانظر الحاشية (١) من تلك الصفحة والملخص ١ : ٥٠
 (٥٠١)

(٤) في ب ((وإذا)) وفي ج ((إذا)) بدون الواو والفاء .

(٥) في ج ((من سأل))

(٦) انظر الكتاب ٢ : ٣٥٥ والمقتضب ٤ : ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، والرضى ١ : ٢٣٧ ، والخزانة ١ : ٢٢٤

(١) وقد تكون ((لا)) بمعنى ((ليس)) فَيَتَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهَا وَيَنْوَنُ وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ (٢) ٢٧/أ
فَإِنْ قُلْتَ : أَلَا رَجُلٌ ، فَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ لِلِاسْتِفْهَامِ فَدُخُولُهَا وَخُرُوجُهَا وَاحِدٌ (٤) ، وَإِنْ
كَانَتْ لِلتَّمْنَى / فَيُضَيِّقُهَا يَزِيلُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ فَلَا يَصِفُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَلَا يَعْطِفُ ،
وَلَا يَجْعَلُ لَهُ خَبْرًا ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا ، أُتَمْنَى (٥) رَجُلًا (٦) ، وَالْمَازِي فِي لَفْرِاقٍ عِنْدَهُ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ مَا هُوَ لِلِاسْتِفْهَامِ فَيَصِفُ وَلَا يَعْطِفُ عَلَى الْمَوْضِعِ وَيَجْعَلُ لَهَا خَبْرًا (٧) . (٨)

-
- (١) كلمة ((لا)) ساقطة من ج
(٢) في أ و ب (فترفع)
(٣) انظر الكتاب ١ : ٥٨ ، ٢ : ٢٠٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، والمقتضب ٤ : ٣٨٢ ، قال ابن مالك
في النكرات أعملت كليس لا وقد تلى لت ولن ذا العمل
(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٠٦ ((وأعلم أَنَّ ((لا)) في الاستفهام تعمل فيما
بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر))
وانظر المقتضب ٤ : ٣٨٢ ، والأصول ١ : ٣٩٦ ،
(٥) انظر رأيه في الكتاب ٢ : ٣٠٧ ، والمقتضب ٤ : ٨٣ ، والأصول ١ : ٣٩٧ ، والتسهيل
ص ٦٩ والمساعد ١ : ٣٥٠ ، ٣٥١
(٦) تقدمت ترجمته في ص ٥٦
(٧) قوله : ((على الموضع)) ساقط من أ و ج
(٨) انظر رأى المازني في المقتضب ٤ : ٣٨٣ ، والأصول ١ : ٣٩٧ ، والتسهيل ٦٩ ،
والمساعد ١ : ٣٥١ .

والنفي ينقسم أربعة أقسام^(١) : أقواء ما كان بـ ((ليس)) فهي تعمل على كل حال ، وتليها ((ما))^(٢) فتنقص عنها ، فلا تعمل إلا أن يليها الاسم ويتأخر الخبر . ولم يفصل بينهما ، وتليها ((لا))^(٣) فتنقص عن ((ما))^(٤) فلا تدخل إلا على نكرة وتبنى مع ما بعدها .^(٥)

وتليها ((لات)) فتنقص عن ((لا))^(٦) فلا بد أن يكون اسمها أو خبرها محذوفاً ، ويكون اسمها وخبرها ((حين))^(٧)

والحروف لا تؤنث إلا ((لا)) و ((رَبِّ)) و ((ثُمَّ))^(٨) ، تقول لات ، و ربّت^(٩) ، و ثمت^(١٠) ، و ثمت^(١١)

١) في ج ((والنفي ينقسم على أربعة أقسام))

٢) في ج ((ويليهما ما))

٣) في أ ((ولا يفصل))

٤) في ج ((ولم يفصل إلا بينهما))

٥) عمل (ما) هذا العمل خاص بلغة الحجازيين أما التميميون فلا يعملونها

انظر الكتاب ، ١ : ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٩ ، ١٢٢ ، ١٤٦ ، والمقتضب ٤ : ١٨٨

١٨٩ ، ١٩٣ ، والأصول ١ : ٩٢ ، ٩٣ .

٦) تقدمت الإشارة إلى مراجعتها في الحاشية ٣ ص ١٨٢

٧) في ب ((فيكون))

٨) انظر الكتاب : ١ : ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٢ : ٢٧٥ ، والأصول ١ : ٩٥ والتسهيل ٥٧

٩) في ج ((لا و ، ثم ، ورب))

١٠) في ب ((فيقال))

١١) تمت ورتب ،

بَابُ مَعْرِفَةِ الْأَسْمَاءِ الْمَنْصُوبَةِ

- وهي خمسة : (مفعول مطلق) وهو المصدر (ومفعول به ، و مفعول فيه ^(١))
 وهو الظرف من الزمان والمكان والحال ، و (مفعول له) وهو العنصر ^(٢)
 مثل : لا جئتكَ مخافةَ الشرِّ))
 (ومفعول معه) مثل : (استوى الماءُ والخشبَةُ)) ، وزاد أبو سعيد ^(٣) ((فقال)) ^(٤) ؛
 ومفعول منه)) مثل قوله جل وعزَّ : ^(٥) ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ ^(٦) .

-
- ١) في أ (وهو الظرفان))
 - ٢) قوله : (وهو العذر)) ساقط من أ و في ج (وهو الغرض والعذر))
 - ٣) تقدمت ترجمته في ص ٥٧
 - ٤) كلمة ((فقال)) ساقطة من أ و ج
 - ٥) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ج
 - ٦) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف ، وما بين الأقواس (()) لا يوجد في أ و ج و (قومه) و (سبعين) في الآية يعربان مفعولين لاختياره على تقدير حرف الجر (مِنْ) قبل ((قومه)) هذا هو الرأي الراجح عند أكثر المفسرين والنحاة ، ويجوز في (سبعين) وجه آخر وهو إعرابها بدلا من (قومه) ولكن هذا الرأي ضعفه أكثر النحاة انظر مجاز القرآن ١ : ٢٢٩ ، تفسير غريب القرآن ١٣٣ ، البيان ١ : ٣٧٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ : ٦٤٢ ، مشكل إعراب القرآن ١ : ٣٠٣ ، وإعراب القرآن للعسكري بحاشية الجمل ٣ : ٦٨ والجمل ٢ : ١٩٥ وانظر الكتاب ١ : ٣٩ ، والمقتضب ٤ : ٣٣٠ ، والكامل ١ : ٣٣ ومجالس العلماء ١٩٣ والإيضاح للفارقي ص ٢٨٨ وقد زاد فيه وجهها ثالثا فقال (ونهب بعض أصحابنا إلى أن هذا مفعول فيه) وما نسبته الشارح لأبي سعيد وريت نسبته له أيضا في شرح ألفية ابن معط ١ : ٥٢٤ ، وذكر ابن الخباز في توجيه اللمع هذا القول ولكنه لم ينسبه بل أكتفى بقوله : وزاد بعض النحويين مفعولا منه (والقول بأن المفاعيل خمسة هو رأي البصريين ، أما الكوفيون فيقولون : إنه ليس للفعل إلا مفعول واحد وهو المفعول به أما البقية فهي مشبهة به . انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٢٠١

(١) (٢)

فكل هذه مفعولات وهي منصوبات .

فإن قال قائل : ما العامل في المفعول المنصب ؟
 فلا يخلو إما أن يكون العامل فيه الفعل وحده^(٣) أو الفعل والفاعل بمجموعهما^(٥)
 أو الفاعل وحده^(٦) . وكل قد قال به قائل^(٧) .

(١) في أ ((وهن))

(٢) لأنها فضلات فالنحاة يقولون : إنَّ الرفع للعمد والنصب للفضلات .

(٣) قوله ((الفعل وحده)) ساقط من جاء وهذا هو رأى البصريين .

(٤) في ج ((العامل فيه الفعل والفاعل))

(٥) نسب بعض النحاة هذا القول إلى الكوفيين عموماً ونسبه بعضهم .
 الآخر إلى ((الفراء)) خاصة .

(٦) في ج ((أو الفاعل وحده . أو الفعل وحده))

(٧) قال بذلك هشام بن معاوية الكوفى ، وقال خلف الأحمر : إن العامل فيه هو

مفسى المفعوليه ، ونسب ابن جمعة في شرحه لألفية ابن معط إلى الكوفيين
 قولاً آخر وهو أنه منصوب على الخلاف . وقد رد الأنبارى وابن عصفور وأكثر

نحاة البصرة آراء الكوفيين ورجحوا انتصابه بالفعل وحده ، انظر هذه

الآراء والرد عليها في (الانصاف) ١ : ٧٨ وما بعدها ، وأسرار العربية ٨٥ ،

وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٦٦ والرضي ١ : ١١٥ وشرح ألفية ابن معط

١ : ٤٨٩ والتصريح ١ : ٣٠٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ : ٤٩ والهمع ١ : ١٦٥ ،

والتسهيل ٨٣ والمساعد ١ : ٤٢٦ ، وتوجيه اللمع ق ٤٨ وأئتلاف النصرة ص ٣٤

المسألة ٩

ولا يجوز أن يكونا عملاً بمجموعهما ؛ لأن/ما كان العامل فيه جملة لا يجوز^(١) /١٨٣ تقديمه على الجملة كقولك :

هو زيد معروفنا ، فلا يجوز تقديم ((معروفنا)) على الجملة ، وأنت تقول :
عمراً ضَرَبَ زَيْدٌ ، ولا يجوز أن يكون الفاعل وحده ؛ لأنه لو كان كذلك لجاز ،
أن يعمل من غير فعل ، وفاعل لا يكون بلا فعل .

فإذا بطل هذان ثبت أن العامل الفعل^(٢) . فإن قيل : لو كان كذلك لجاز أن
يعمل الفعل بلا فاعل .

قيل له : الفعل له من التصرف والإمالة وغير ذلك ما ليس لغيره ومن جملة
ماله الفاعل . فكما يعمل وإن كان مُمَالاً أو مَعَالاً ، يجب أن يعمل وإن كان ،
لابد له من فاعل^(٣) .

(١) في أ ((لم يجز))

(٢) انظر هذين الردين في المراجع السابقة في الحاشية ٨ ص ١٨٥

(٣) انظر المراجع السابقة في الحاشية ٨ ص ١٨٥

بَابُ الْمَصْدَرِ

المصدر أصل الفعل ، أخذ الفعل منه عند البصريين^(١) وعند الكوفيين أن المصدر مأخوذ من الفعل ، واستدلوا على ذلك : بأنه يجى * بعده تقول : قام قياما وبأن الفعل عامل فيه ، وبأنه^(٢) يعتل باعتلاله .

واستدل البصريون بأن الاسم يفيد مع مثله ، والفعل لا يفيد مع مثله ، وأيضا تسميتهم له بالمصدر دليل أنه^(٣) قد صدر عنه كل شيء^(٤) . كما تقول : - مصدر الإبل ، وأيضا فإن الواجب أن يكون فى الفرع ما فى الأصل وزيادة ، فالفعل^(٥) يدل على زمان مخصوص ، والمصدر يدل على زمان مبهم فالفعل^(٦) أشد تخصيصا فكان الفرع .

(١) انظر رأيهم فى شرح اللمع لابن برهان ق ١٧ ، والانصاف ٣٣٥ ، وأسرار العربية ١٧١ - ١٧٦ والتبيين ص ١٤٣ ولإيضاح الزجاجي ٥٦ والخصائص ١ : ١٦٣ ١٢١٥ ، والأصول ١ : ١٦٢ ، وتوجيه اللمع ق ٤٤ ، ٤٥ ، وإيضاح العضد ١٦٧ والتصريح ١ : ٣٢٣ والرضى ٢ : ١٧٨ وتوضيح المقاصد ٢ : ٧٦ و الأشمونى ٢ : ٣٤١ ، والمساعد ١ : ٤٦٤ ، وكوف المشكل ١ : ٤٣١ وفى ذلك يقول سيبويه فى الكتاب ١ : ١٢ : « وأما الفعل فأ مثله » أخذت من لفظ أحداث الاسماء * (٢) انظر رأيهم فى المراجع السابقة فى الحاشية (١) فى الصفحات نفسها ونسب لابن طلحة رأى ثالث وهو أن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقا من الآخر . انظر توضيح المقاصد ١ : ٧٦ والتصريح ١ : ٣٢٥ .

(٣) فى أ و ب ((وأنه))

(٤) فى ج ((على دليل أنه))

(٥) فى ج ((صدر عنه شيء))

(٦) فى ج ((والفعل))

(٧) فى ج ((والفعل))

وَأَمَّا مَا قَالُوهُ : مَنْ أَنَّهُ يَجِيءُ* بعد الفعل فلا دليل فيه فقد يجيء الاسم ^{٢٣} بعد الحرف وليس بأصل له .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ ، يَعْتَلُ بِاعْتِلَالِ الْفِعْلِ ، فَقَدْ نَرَى الْمُسْتَقْبَلَ يَعْتَلُ بِاعْتِلَالِ الْمَاضِي وَلَيْسَ هَذَا أَصْلًا لِهَذَا^(٢) .

وَأَمَّا يَذْكُرُ الْمَصْدَرُ ، لِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ :-

بيان النوع كقولك : قمت قِيَامًا حَسَنًا ، ((وجلست جُلُوسًا طَوِيلًا))^(٣) .
أَوْ عَدَدَ الْمَرَّاتِ كقولك : قمت قومَتَيْنِ وُضِرَتْ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ . أَوْ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ^(٥) كقولك : قمت قِيَامًا ((وجلست جُلُوسًا))^(٦) .

(١) كلمة ((من)) ساقطة من ج

(٢) انظر حجج كل فريق ورد الفريق الآخر عليه في إيضاح الزجاجي ص ٥٦ والانصاف

١ : ٢٣٥ ، وأسرار العربية ١٧١ ، والتبيين ص ١٤٣ .

(٣) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب .

(٤) في ب ((و عدد المرات))

(٥) في أ و ب ((أو تأكيداً للفعل))

(٦) ما بين الأقواس (()) ساقط من ج

وانظر في أقسام المصدر الكتاب ١ : ٣٥ ، والأصول ١ : ١٦٠ ، والتبصرة والتذكرة

١ : ٢٥٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ١٧ ، وشرحه للعلوي ق ٧٣ والرضي

١ : ١١٩ ، وأسرار العربية ١٧٥ والكافية ٨٤ والفوائد الضائية ١ : ٣٤٣ ،

والمقرب ١ : ١٤٤ ، وكشف المشكل ١ : ٤٣٢ وتوجيه اللمع ق ٤٥ ، والتسهيل

٨٧ ، والمساعد ١ : ٤٦٥ وانظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٥٢٨ ، وشرح الخلاصة

عند قول ابن مالك :

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد كسرت سيرتين سيرذى رشـد

ويقول الأتاري في كفاية الغلام في أعراب الكلام :

أكدوين عد أو بالوصف أو آلة تنوب عند الحذف

والمصدر لا يثنى ولا يجمع^(١) من قبل أنه بلفظه يدل على قليله وكثيره فأشبهه من هذا اسماً^(٢) الأجناس كالما والزيت فكما لا يثنى ولا تجمع اسماً الأجناس فكذلك المصدر.

فإن اختلفت أنواعه جاز تثنيته وجمعه بأن يكون ضرب أشد من ضرب^(٣) وكذلك الماء إذا كان بعضه أصفر وبعضه أسود جميع.

(١) المصدر الذى لا يثنى ولا يجمع هو ما كان مؤكداً لفعله، أما المبين للنوع والعدد فيثنى ويجمع وقد نص ابن مالك على ذلك بقوله فى الخلاصة :
ومالتوكيد فوجد أبداً وثن واجمع غيره وأفردا
انظر شروح الألفيه عند الكلام على البيت.

واللمع ص ١٣٢ والرضى ١ : ١١٤ والتسهيل ٨٧ ، والمساعد ١ : ٤٦٥ وشرح اللباب للقالى ٣٠٣ ، والهمع ١ : ١٨٦ .

(٢) اسم الجنس هو : ما وضع للحقيقه من حيث هى ، فهو من حيث وضعه صالح للواحد والاثنين وللأكثر . وهو نوعان اسم جنس لإفرادى ، وهو ما يدل على القليل والكثير للفظ واحد ولا يفرق بينه وبين واحده بالتاء^(١) كالما والعسل واللبن .

واسم جنس جمعى وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء^(٢) وهى فى المفرد غالباً كعنب وعنية وكلم وكلمة^(٣) وقد تلحق الجمع نحو كم وكماة .
انظر التصريح ١ : ٢٤ وما بعدها والشمونى وحاشية الصبان ١ : ٢٦ وما بعدها
وضياء السالك الى اوضح المسالك ١ : ٢٩

(٣) فى ج ((فكذلك :

والمصدر على ضربين : ضرب يكون من لفظ الفعل الذى يعمل فيه وضرب يكون من معناه .

فمن لفظه ك (/ ضرب ضرباً) ومن معناه : (١) (جلس القرفصاً *) ، والقرفصاً * ضرب من الجلوس على صفة (٢) ، فجلس عامل فيه ، و (٣) (أبو العباس) (٤) يجعله صفة لمصدر محذوف كأنه قال : جلس الجلسة القرفصاً * ثم حذف (٥) (الجلسة) .

(١) فى ج () فالذى من لفظه كضربت ضرباً ، فهذا يعمل فى المصدر ، لأنه من لفظه و ما كان معناه جلس القرفصاً * .

(٢) فى ج () فالقرفصاً * بضم القاف والفاء * هى جلسة المحتبى بيديه دون ثوبه ، انظر الصحاح (قرفص) .

(٣) هذه المسألة للنحاة فيها عدة آراء * هى :-

أولها :- القول بأن العامل فى المصدر هو الفعل المذكور ، وبذلك قال سيبويه والمازنى وأبو على وابن جنى وجمهور النحاة .

ثانيها :- القول بأن العامل فيه فعل مضمَر من لفظه ونسب هذا القول إلى سيبويه وكلام سيبويه فى الكتاب يحتمله .

ثالثها :- التفصيل وهو أنه إذا قصد به التأكيد عمل فيه المضمَر الذى من لفظه ، لأنه التأكيد اللفظى لابد فيه من اشتراكه مع عامله فى اللفظ ، وإن أريد به بيان النوع عجل فيه الظاهر ، وينسب هذا الرأى إلى ابن جنى . انظر المراجع التالية فى الحاشية (٥)

(٤) تقدمت ترجمته فى ص (١٨٣)

(٥) وافقه على ذلك ابن السراج والسيرافى .

وانظر فى هذا المبحث الكتاب ١ : ٣٥ ، الاصول ١ : ١٦١ ، الايضاح العضدى

١٦٨ شرح اللمع لابن برهان ق (١٢) متن اللمع ص ٤٩ ، شرح اللمع لابى

البركات العلوى ق ٧٤ شرح اللمع للاصفهائى ص ٤٤٨ ، توجيه اللمع لابن ،

الخباز ق ٤٦ ، الرضى ١ : ١١٥ ابن يعيش ١ : ١١٢ ، الايضاح شرح المفصل ١ : ٢٢٣

توضيح المقاصد ٢ : ٧٨ شرح الألفية لابن الناظم ٦٤ شرح عمدة الحافظ ٦٩١

شرح اللباب للغالى ٣٠٣ ، الفوائد الضيائية ١ : ٣١١ ، شرح الألفية لابن

جماعه ١٠٧ ، الهمع ١ : ١٨٦ .

وكل اسم أضفته إلى المصدر صار مصدرا بإضافته إليه، كما يكتسب الأول من الثاني التعريف^(١) والاستفهام .

وإنما سرى من الثاني إلى الأول، لأنه واقع موقع التنوين وبالتنوين يتبين انصراف الاسم وتمكنه .

فالاسم الذى يضاف إلى المصدر يصير^(٢) مصدرا كقولك : قمت أحسن القيام ، وما يكتسب منه التعريف : غَلامٌ زيدٌ / ٢٤ أ ، وما يكتسب منه الاستفهام نحو : ^{٨٤/} غَلامٌ مَنْ يَضْرِبُ؟^(٣) وسمى هذا مفعولا مطلقا ، لأنه لم يقرب به حرف جر^(٤)

(١) اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه سيأتى الكلام عليه فى مباحث المعرفة .

(٢) فى أ و ب ((يعتبر))

(٣) فى ج ((تضرب))

(٤) فى ج ((يقترب))

(٥) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢ : ٤٤٩ ((واختلف النحويون فى تسمية المصدر مفعولا مطلقا فمنهم من قال : إنما سمي مفعولا مطلقا ، لأنه يطلق عليه لفظ مفعول ولا يقيد بصفة ، بخلاف باقى المفعولات فإنه لا يطلق عليهما لفظ مفعول إلا بتقييد فيقال : مفعول به أو فيه أوله أو من أجله أو معه ، وقيل إنما سمي مفعولا مطلقا ، لأنه يصل إليه بنفسه وماعدا ذلك من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير (فى))

- وانظر الرضى ١ : ١١٣ والشمونى ٢ : ١١٠ ، والفوائد الضيائية ١ : ٢٠٩

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

الأفعال على خمسة أضرب :- فعل لا يتعدى كقام وجلس ، وما كان من أفعال الذات^(١) .
 فإذا أريت تعديته^(٢) عريته بأحد ثلاثة أشياء* : بالهمزة^(٣) ((كأد قمت زيدا
 وبالتضعيف كقَوِّمتَ زيدا ، وبحرف الجر^(٤) ((كقولك : قام^(٥) زيد بعمر ، . فموضع
 ((بعمر)) نصب^(٦) . يدل على ذلك عطفك عليه المنصوب . تقول : قمت بزيد و عمرا ،^(٧)

(١) أى : الأفعال التى لا تتجاوز ذات الفاعل إلى غيرها .

(٢) فى ج ((فإذا أريت تعدية هذا ،

(٣) فى أ و ب ((الهمزة)) بدون الياء .

(٤) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب

وفى الأشياء التى تعدى الفعل يقول الثمانينى فى شرحه للمع ق ١٠٠ ((فإذا

أريت أن تعدى هذا الفعل الذى لا يتعدى عديته بأحد ثلاثة أشياء* ، إمّا ،

بالهمزة وهو أكثرها نحوه : أقمت زيدا ، وأجلست عمرا وأقعدت خالدًا ، وإمّا

بتضعيف المين تقول : قَرَّجَ زَيْدٌ وَفَرَّجْتُ زَيْدًا ، وَخَرَجَ الْمَتَاعُ وَخَرَّجْتُ الْمَتَاعَ

ويجوز أن يُعَدَّى الفعل إلى المفعول بحرف جر تقول : مررت بزيد وجلست

إلى عمر .)) وانظر شرح اللمع لأبى البركات الكوفى ، ٢٦ ، وشرحه

للأصفهاني ص ٤٤٠ ، وانظر الخصائص ٢ : ٢١٤ والبسيط فى شرح الجمل ١ : ٤١٦

(٥) فى ج ((كقام زيد :

(٦) اختلف النحاة فى المنصوب المحل هل هو الجار والمجرور معا أو هو

المجرور فقط ، فنهب بعضهم إلى أَنَّ المنصوب المحل هو المجرور فقط ،

أَمَّا الجار فهو الْمُعْدَى لِلْفِعْلِ ، ونهب آخرون إلى أَنَّهما معا فى محل

نصب . انظر المقتصد ١ : ٣٥٣ ، وشرح اللباب للفايى القسم الثانى ص ٣٢١

والشُمونى وحاشية الصبان عليه ٢ : ٢٤١ .

(٧) فى ج ((يدلّك))

ولست الباء في ((مررت بزید)) زائدة فلا يجوز حذفها ^(١) إلا في الشعر ^(٢)
قال ^(٣) -

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

(١) في ج ((حذفه))

(٢) نسب أبو البركات العلوي إلى سيبويه منع حذف حرف الجر في الضرورة وفي غيرها ، فقال في شرحه للمع ق ٧٦ ((وعند سيبويه لايجوز حذف حرف الجر فتقول : ((مررت زيدا)) لا في ضرورة ولا في غيرها ، وعند أبي الحسن الأخفش يجوز ذلك في ضرورة الشعر)) ومانسب لسيبويه من منع حذف الجار للضرورة مخالف لما في ((الكتاب)) فقد ذكر فيه عدة أمثلة حذف منها الجار لضرورة الشعر .

انظر الكتاب ٣٧٠١ ، وانظر شرح اللمع للأصفهاني ١ : ٤٤١ وتوجيه اللمع للخباز ق ٤٧ .

(٣) القائل هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي وهو شاعر معروف وفارس مشهور في الجاهلية وقد أدركه الاسلام فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم على يديه ثم ارتد بعد وفاته فيمن ارتد باليمن ثم هاجر إلى العراق وأسلم وشهد القاسية ، معجم الشعراء ص ١٥٦ والشعر والشعراء ص ١٧٧ . وقيل إن قائل هذا البيت هو . أعشى طرود وقيل العباس بن مرداس وقيل زرعة بن السائب وهذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ١ : ٣٧ والمبرد في المقتضب ٢ : ٣٦ وانظر جمل الزجاجي ص ٤٠ والبسيط ص ٤٢٦ ، ٩٣١ ، والمحتسب ١ : ٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٠٥ وشرح أبيات الجمل لابن سيده ق ١١٢ والحلل ص ٣٤ والاقصاح للفارسي ١٢٧ ، والفصول ٧٥ ، والأمالى الشجريه ١ : ٣٦٥ ، وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ٨ : ٥٠ ومغنى اللبيب ٤١٥ وشرح أبياته للبغدادى ٥ : ٢٩٩ وشرح شواهد للسيوطي ٢ : ٧٢٧ والهمع ٥ : ١٨ والخزانة ١ : ١٦٤ .

والمال : الابل وقد يكون عاما والنشَب هو المال الثابت كالضياع ونحوها ، - ومحل الشاهد من البيت هو حذف الباء من ((أمرتك الخير)) وهذا البيت من بحر البسيط .

والباء تزداد في أربعة مواضع : في المبتدأ تقول : بحسبك درهم وفي الخبر :
حَسْبُكَ بَزِيدٌ ، وفي الفاعل في ((كَفَى بِاللَّهِ)) ((تقديره : كَفَى اللَّهُ)) يدرك
على ذلك أنَّ معناهما واحد ، وأنه ليس في الكلام فاعل سواه .^(٣)
و الرابع : زيادتهم لها في المفعول كقوله : تعالى : ^(٥) وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ
إِلَى التَّهْلُكَةِ ^(٦)

-
- ١) أوصلها المألقي في رصف المباني إلى ستة مواضع وفعل ذلك أيضا المرادى
في الجنى الدانى ، انظر رصف المباني ص ٢٢٥ والجنى الدانى ١١٠ ،
وانظر معانى الحروف للرماني ص ٣٦ ومغنى اللبيب ص ١١٢
٢) قوله ((تقديره : كفى الله)) ساقط من ج .
٣) ما ذكره الشارح هنا هو رأى سيبويه وجمهور النحاة واختار فيها ابن ،
السراج رأيا آخر وهو أن يكون فاعل ((كفى)) ضمير المصدر المفهوم ، كفى
قال ابن السراج في الاصول ١ : ٣٣٠ ((وقولهم : « كَفَى بِاللَّهِ » قال سيبويه :
إنما هو كَفَى اللَّهُ ، والباء زائدة ، والقياس يوجب أن يكون التأويل ،
كفى كفايتي بالله ، فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه ، وهذا في العربية
موجود)) وذكر ابن جنى في سر الصناعة ١ : ١٥٨ رأى ابن السراج ثم قال :
((وهذا يضعف عندي ، لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف ، وهو
الاكتفاء ومحال حذف الموصول وتبقيته صلته . وإنما حسن عندي قليلا أنك قد
ذكرت كفى فدل على الاكتفاء ، لأنه من لفظه كما تقول : من الكذب كان
شرا له ، أي : كان الكذب شرا له ، فأضرته ، لدلالة الفعل عليه فهاهنا
أضر اسما كاملا وهو الكذب ، وثم أضر اسما وبقي صلته التي هي بعضه ،
فكان بعض الاسم مضرا وبعضه مظهرا فلذلك ضعف عندي)) وانظر معانى
الحروف للرماني ص ٣٦ ورصف المباني ٢٢٥ والجنى الدانى ١١٠ ومغنى
اللبيب ١١٢ .

- ٤) الواو ساقطة من ج
٥) كلمة ((تعالى)) غير موجودة في أ و ب
٦) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

فإن أدخلت الهمزة أو التضعيف أو حرف الجر على ما يتعدى إلى ((واحد^(١))) تعدى إلى اثنين كقولك : ((أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وكان قبل الهمزة يتعدى إلى واحد^(٢))) فأن أدخلت على ما يتعدى إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة^(٣) تقول : أَطْنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَالِمًا ، وإنما قيل الهمزة كان يتعدى إلى / اثنين ٠ / ٢٤ ب

الثاني : ما يتعدى إلى واحد تقول : ضرب زيد عمرا ، وقد ذكرت علة رفع الفاعل ونصب المفعول^(٥).

ويجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل ورتبته أن يكون بعدهما^(٦).

-
- (١) في ج ((ما يتعدى إلى الواحد))
 (٢) في أ و ب ((يتعدى الواحد))
 (٣) ما بين الأقواس ((ساقط من أ و ب))
 (٤) في أ و ب ((وتقول))
 (٥) انظر باب الفاعل ص ١٠٦
 (٦) انظر في هذه المسألة الكتاب ١ : ٣٤ ، والمقتصد ١ : ٣٣٤ ، والرضى ١ : ١٢٨ والمقتضب ٤ : ١٠٢ وشرح اللباب للغالى ص ٣٧٢ والارتشاف ٢ : ٢٧٣ وانظر شروح الألفية عند قولك ابن مالك :-

وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل
 وآخر المفعول إن ليس حذر أو أضر الفاعل غير منحصر

الثالث : (ما يتعدى إلى اثنين ولك الاقتصار على أحدهما)^(١) . هذا الضرب يخالف باب ((ظننت)) من جهة أنَّ هذا يدخل على ما ليس أصله ابتداءً وخبراً وأنَّ الاقتصار ((فيه)^(٢)) على أحد المفعولين جائز ، وأنَّ الأول ليس الثانى ، وذلك نحو : قولك أعطيت زيدا درهما ، ويجوز أن تقول أعطيت زيدا درهما وتسكت ، وأعطيت زيدا وتسكت فإن التباس لزمك أن تبين ، وذلك قولك : أعطيت زيدا عمرا ، وهكذا فيما يتعدى إلى واحد إذا قلت : ضرب موسى عيسى ، فلا بد من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ؛ لأجل الالتباس^(٣) .

(١) فى المتن ((ومتعد إلى مفعولين ولك الاقتصار على أحدهما))
 (٢) قال الزجاج فى جملة : ص ٢٧ ((وفعل يتعدى إلى مفعولين ، وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر))
 وقال ابن أبى الربيع فى البسيط ١ : ٤٢١ ((ومتى كان المفعول الأول ، غير الثانى والثانى غير الأول فيجوز الاقتصار ، ومتى كان المفعول الأول هو الثانى والثانى هو الأول فلا يجوز الاقتصار))
 وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٢٤ ، ٤٨٣ ،
 وقال الثمانينى فى شرحه للمع ((ضرب يتعدى إلى مفعولين لا يكون الفعل فيه من أفعال الشك واليقين ولا يدخل على مبتدأ وخبر ولا يكون المفعول المفعول الثانى فيه هو الأول ولا ينعقد من المفعولين مبتدأ وخبر ، إذا اسقطت الفعل والفاعل نحو ، أعطيت وكسوت ، تقول : كسوت زيدا وأعطيت أباك درهما ، شرح اللمع ق ١٠٠ ، وانظر شرح اللمع لابن برهان ق ١٨ وشرحه لآبى البركات الكوفى ق ٧٦ وشرحه للأصفهانى ص ٤٤٣ وتوجيه اللمع ق ٤٨ وأسرار العربية ٨٦

(٣) كلمة ((فيه)) ماقطة من ج

(٤) فى ج «أن تبين ذلك نحو قولك »

(٥) انظر الأصول ١ : ١٧٢ وانظر بقية المراجع السابقة فى الحاشية ٢

(٦) قال أبو البركات العلوى ((ولهذا إذا اتفق الاسماء من مقصورين قدم الفاعل على المفعول ، ولا يجوز تأخير الفاعل عن المفعول ، لأنه كان يشتبه فلا يعلم أيُّهما المفعول وذلك نحو : ضرب عيسى موسى ، فالمذكور فى اللفظ المقدم هو الفاعل وما بعده مفعول به)) شرح اللمع ق ٧٦ وانظر المراجع السابقة فى الحاشية ٢

فإن وصفت أحدهما جاز أن تقدم أيَّهما شئت، لأنه قد بان بالصفة^(١).
وهكذا إن قلت^(٢) كسر زيد العطاء، جاز أن تقدم المفعول^(٣).
الرابع : ما يتعدى إلى اثنين وليس لك الاختصار على أحدهما^(٤)، وهو باب ظننت^(٥)
وهي سبعة أفعال : ظننت، وحسبت، وخلت ووجدت، وعلمت وزعمت، ورأيت،
منها ثلاثة للعلم، وثلاثة للشك، وواحد يتكرر بينهما، فالذى للعلم :
رأيت، وعلمت، ووجدت.
والذى للشك : ظننت وحسبت وخلت، والمتكرر بينهما : زعمت^(٦) ٢٥ / أ

-
- (١) انظر شرح ألفية ابن معط لابن جمعه ١ : ٤٨٩، والرضى ١ : ١٢٨، والهمع ١ : ١٦٦
 - (٢) فى ج ((اذا قلت))
 - (٣) لوجود القرينة المعنوية، انظر المراجع السابقة.
 - (٤) أ و ب ((وهى))
 - (٥) فى ج ((ظننت واخواتها))
 - (٦) انظر فى هذا المبحث الكتاب ١ : ٣٩، ٤١، ٤٦، ١٢١، ٦٣ : ٣، والمقتضب ١٠ : ١٠، ١١، ٣٠٠، ٩٤ : ٣، ١١٣، ١٨٩، ٢٩٧، ٦٢ : ٤، ٧٨، ٤٠٤، والاصول ١ : ١٨٠، والايضاح العضدى ١ : ١٣٣، والتبصره ١ : ١١٣، والمفصل ص ٢٥٩ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٠٤

وشروح الألفية عند قول ابن مالك :
انصب بفعل القلب جزأى ابتدا أعنى رأى حال علمت وجدا
ظن حسبت..... الخ.

وهذه الأفعال على ضربين : منها ما يتعدى إلى مفعولين لاغير ، وهو ^(١) ثلاثة : زعمت ، وخلت ، وحسبت . ^(٢) ، والباقي لها معان .

فأما ((وجدت)) فإن كان من وجدان الضالة تعدى إلى واحد وإن كان من وجود القلب تعدى إلى اثنين . ^(٣)

وأما : ((رأيت)) فإن كان بمعنى أبصرت تعدى إلى واحد ، وإن كان من رؤية القلب تعدى إلى اثنين ^(٤) .

وأما ظننت فإن كان بمعنى ((اتهمت)) تعدى إلى واحد ، وإن كان بمعنى ((حسبت تعدى إلى اثنين)) ^(٥) .

وأما علمت فإن كان بمعنى عرفت تعدى إلى واحد كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ ^(٦) .

وإن كان من علم القلب تعدى إلى اثنين كقوله تعالى : ﴿ فَأَنْ عَلِمْتُمُوهُمْ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ ^(٧) .

(١) في ج ((وهي))

(٢) انظر الكتاب ١ : ٣٩ ، ٤٠ ، وبقيّة المراجع المثبتة في الحاشية ٢٣ ص ٢٥٥ والصاح واللسان والقاموس ((حسب ، وخال ، وزعم))

(٣) انظر في معاني ((وجد)) والصاح ((والقاموس)) ((وجد)) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٤٠ ((وإن قلت : رأيت فأريت رؤية العين أو وجدت فأريت وجدان الضالة فهو بمنزلة ((ضربت)) ولكنك إنما تريد بوجودت علمت ، ويرأيت كذلك أيضا ، ألا ترى أنه يجوز للمؤخر أن يقول : رأيت زبرا أصاحا)) انظر الصاح واللسان والقاموس ((رأى)) وسيبويه ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٦ ، والاصول ١ : ١٨٠ والتبصرة ١ : ١١٣ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥١٠ .

(٥) انظر في معانيها الصاح واللسان والقاموس ((ظن)) وانظر في أحكامها المراجع المثبتة في الحاشية (٣) ص ٢٠١ .

(٦) الآية ٦٥ من سورة البقرة

(٧) كلمة ((تعالى)) غير موجوبة و أ و ب .

(٨) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة .

وانظر في أحكام ((علم)) المراجع المثبتة في الحاشية (٣) ص ٢٠١ .

وهذه الأفعال إذا تقدمت على المفعولين عملت لاغير، لأنها وقعت في أقوى مراتبها^(١).

ألا ترى أنك تقول: «لزيد ضربت» فتدخل اللام على المفعول لما تقدم على الفعل، ولو قلت: ضربت لزيدا لم يجز.

وإن توسطت استوى الإعمال والإلغاء^(٢)، وإن تأخرت جاز الإعمال والإلغاء، وأجود لبعدها. ومن أعملها قدرها مقدمة^(٣).

(١) هذا هو رأى جمهور البصريين وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة، والأخفش من البصريين فأجازوا الإلغاء مع ترجيح الإعمال، وأجازه ابن مالك بقبح انظر التسهيل ص ٧١ والمساعد ١ : ٣٦٤ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٠٥ وشفاء العليل ١ : ٣٩٢ وشرح الألفية للمرادى ١ : ٣٧٦ والهمع ١ : ١٥٣،

(٢) قوله ((والإلغاء)) ساقط من ج.

(٣) انظر الكتاب ١ : ١١٨، ١١٩ وانظر المراجع السابقة، وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك:

وجوز الإلغاء لافى الابتداء :

وجواز الإلغاء مختص بالأفعال القلبية وماتصرف منها، وقد بقى على الشارح حكم من أحكام هذه الأفعال وهو تعليقها والتعليق هو ترك إعمالها لفظا لامحلا، والمعلق لها عن العمل أحد ثلاثة أشياء : لام الابتداء نحو : علمت لزيد منطلق، أو حرف النفي نحو : علمت ما زيد قائم^١.

أو الاستفهام نحو : علمت من ترى أبوك

انظر المراجع السابقة في الحاشية (١) والاصول ١ : ١٨٢.

وإنما جاز في هذه الأفعال أن تلغى ولم يجر في ((ضربت)) ونحوه ؛
لأنَّ باب ((ظننت^(١))) أفعال غير مؤثره ، فجاز أن تلغى و ((ضربت))
ونحوه فعل مؤثر^(٢) فلم يجر أن يلغى^(٣) /
فإن قلت : ((ظننت أن زيدا قائم)) فعند سيبويه أن ((أن)) واسمها
وخبيرها قد سدت مسد المفعولين^(٤) .
وعند الأخفش هي واسمها وخبيرها قد قامت مقام اسم واحد فتحتاج إلى اسم ثان^(٥) .

-
- ١) في ج ((لأن ظننت ولخواتها))
 - ٢) في أ و ب ((وضربت ونحوه مؤثرة ١٤
 - ٣) انظر الأصول ١ : ١٨٠ وشرح لابن برهان ق ١٨
 - ٤) انظر الكتاب ٣ : ١١٩ ، ١٢٠ ، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٤٥٩ .
 - ٥) انظر شرح اللمع للأصفهاني ٤٥٩ والهمع ١ : ١٥١ والصبان ١ : ٣٦٢ ،
وقد نسب هذا القول إلى المبرد كما في الهمع والصبان .
وهذه النسبة مخالفة لما في المقتضب الذي صرح فيه بعدم الحاجة إلى
مفعول ثان فقال :
((فإن قلت : ظننت أن زيدا منطلقاً لم تحتج إلى مفعول ثان ؛ لأنك قد
أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى : ((ظننت انطلاقاً من زيد ، فلذلك
استغنيت)) المقتضب ٢ : ٣٤١ .
فكلام المبرد هنا صريح في أنه يوافق سيبويه في كون ((أن)) ومفعولها
يسدان مسد مفعولي ((ظن))

فإن قلت: «ظننت زيدا، إنه قائم» ((لم يجر في إن إلا الكسر وتكون ،
 ((إن)) واسمها وخبرها جملة في موضع نصب مفعولا ثانيا ، ولم يجر فتح
 ((إن)) ؛ لأنها وما بعدها^(١) في تأويل اسم مفرد^(٢) ، وإذا كان المفعول الثاني
 مفردا كان هو الأول وزيد ليس هو^(٣) القيام .

فإن قلت : ظننت أمورك أنك منطلق جاز ؛ لأن الأمور قد تكون الانطلاق .
 فإن قلت : زيد ظننته منطلق ، فزيد مبتدأ ، ومنطلق خبره ، وظننت ملغاء
 والهاء عائدة إلى المصدر^(٤) .

وهكذا إن نصبتها جعلت الهاء عائدة إلى المصدر وقد عملت ((ظننت))^(٥)

(١) في ج ((لأن أن وما بعدها))

(٢) أي المفتوحة الهمزة فهي التي تؤول مع ما بعدها بالمصدر .

(٣) كلمة ((هو)) ساقة من أ و ب

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١ : ١١٩ ((فإن ألغيت قلت : عبدالله أظن
 ذاهب ، وهذا أخاك أخوك)) وقال السيوطي في الهمع ١ : ١٥١ وبقبح
 تأكيد الملغى بمصدر نحو : زيد ظننت ظنا منطلق ، لأن العرب تقيم
 المصدر إذا توسط مقام الفعل وتحذفه فكان كالجمع ، ولا يجوز الجمع
 بين المعوض والمعوض ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو : ظننت ظني
 قائم وبضمير أقل ضعفا نحو : زيد ظننته منطلق))

وانظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٥١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣١٦ ،

(٥) انظر المراجع السابقة .

ويجوز ((زيد ظننته منطلقا)) فالحاء المفعول الأول ومنطلقا الثاني والجملة خبر ((زيد)) والهاء عائدة إليه ..

فإن قلت : ^(١)زيدا ظننته منطلقا ((فزيذا)) منصوب بظننت أخرى تقديره ،
((ظننت زيدا ظننته منطلقا))^(٢)

فإن قلت : ((زيد ظننت ظنا منطلق)) لم يجز الالفاء ؛ لأن الفعل إذا ،
أُكِّدَ ضَعُفُ الفاء^(٤) .

فإن جئت مكان ((ظنا)) ب ((ذاك)) حسن الالفاء قليلا وذلك قولك :
ظننت ذاك منطلق ، فلا يخلو أن يكون ذاك إشارة إلى المصدر أو إلى أحد^(٦) / ٢٦ أ
الاسمين أو إلى الجملة^(٧) . فلا يجوز أن يكون إشارة إلى المفرد ؛ لأنه
كان يلزمك أن تأتي بالثاني كما لو أثبت بالمشار إليه ، ولا يكون إشارة
إلى الجملة ؛ لأنه لو كان كذلك لجاز أن يوصل ب ((الذى)) فلما^(٨) لم يجز
هذا ثبت أن الإشارة إلى المصدر .

(١) فى أ و ب ((وان قلت))

(٢) لأن العامل اشتغل عنه بضميره

(٣) فى ج ((ظننته))

(٤) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ١ : ٣١٢ ((فإن أكت هذه الأفعال بالمصدر
فالأعمال ليس إلا ، تقدمت أو تأخرت نحو ((ظننت ظنا زيدا قائما
وزيدا قائما ظننت ظنا . وإنما لم يجز الالفاء مع التأكيد بالمصدر لما فى
ذلك من التناقض وذلك أنك لو الغيتها عن المفعول مع إعمالك لها فى ،
المصدر لكنت مُعَمِّلا لها ملغيا لها فى حين واحد)) وانظر شرح ألفية
ابن معط ١ : ٥١٠ ،

(٥) قال ابن عصفور ((فإن أكت بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر
فالأعمال ولايجوز الالفاء إلا قليلا جدا إلا مع التوسط والتأخر ، والالفاء
مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الالفاء مع ضمير المصدر)) المرجع
السابق فى الحاشية (٢) ص ٢٠٤ ، وانظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٥١

(٦) فى ج ((احدى))

(٧) فى أ و ب ((أو الجملة)) باسقاط ((الى))

(٨) فى ج ((فاذا لم))

فإننا قلت : ظننت ظناً ((أو ظننت)) ذاك : لم يلزمك أن تأتي بمفعول آخر^(٢)
وكذلك إن قلت : ظننت في الدار^(٣) فإن قلت : ظننته زيدا منطلقاً لم
يجز الإلغاء ، وكانت الهاء عائدة إلى المصدر لاغير^(٤)

الخامس : ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين وهي أربعة أفعال : أعلم ، وأرى ،
وأنبأ ، ونبأ^(٥)

وكان أصلها أن تتعدى إلى اثنين^(٦) اثنين ثم ((عدت))^(٧) إلى ثالث بالهمزة
والتضعيف : تقول : أعلم الله زيدا عمراً خيراً الناس .

ولا يجوز الاختصار على المفعول الثاني بلا خلاف ؛ لأنه المبتدأ في باب (ظننت)^(٨)

(١) في ج ((و ظننت))

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٤٠ ((وأما ظننت ذلك فإنما جاز السكوت
عليه ؛ لأنك قد تقول ظننت فتقتصر كما تقول : نهبت ثم عملته في الظن
كما تعمل نهبت في الزهَاب فذاك ههنا هو الظن كأنك قلت : ظننت
ذاك الظن ٠٠)) وانظر الأصول ١ : ١٨١

(٣) المرجعين السابقين

(٤) انظر في ج ((لاغيره))

قال الأصهباني في شرحه للمع ص ٤٥٣ ((وتقول : ظننته زيدا قائماً وظننت
ذاك زيدا منطلقاً ، وظننت الظن زيدا قائماً ، فالهاء وذاك جميعاً كناية
عن المصدر الذي هو الظن .

ويجوز أن تقول : ظننته زيد ((قائم)) فيكون الهاء للشأن والحديث
وزيد قائم . مبتدأ وخبر تفسير لذلك المضمرة))

وانظر الأصول ١ : ١٩٢ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥١٠

(٥) زاد عليها بعض النحاة ((خَبَّرَ وأُخْبِرَ وَحَدَّثَ)) انظر التبصرة ١ : ١١٩ وشرح
ألفية ابن معط ١ : ٥١٩

(٦) ما بين الأقواس (()) ساقط من ج

(٧) في أ و ب ((ثم تعدى))

(٨) قال الصيمري في التبصرة ١ : ١٢١ ((ولا يجوز أن تحذف الثالث وتأتي

بالأول والثاني ؛ لأن المفعول الثالث خبر عن الثاني فلا بد منهما)) وانظر

شرح ألفية ابن معط ١ : ٥٢٠ .

(١) وأما المفعول الأول فمنهم من يجيز الاقتصار عليه ، ومنهم من لا يجيز ذلك ،
 (٢) قال : لما كان فاعلا كانت فائدته فيه ، فلما انتقل إلى المفعول لم تبق
 فيه فائدة .

(١) في ج ((فأما))

(٢) في ج حاشية وهي ((لأنه الفاعل في الباب الأول والفاعل يجوز الاقتصار
 عليه))

(٣) في شرح اللمع لابن برهان ق ١٨ ((وفي الاقتصار على المفعول الأول من
 الثلاثة خلاف بين النحويين)) وفي التبصرة ١ : ١٢١ ((ويجوز أن تقتصر
 في هذا الباب على الأول ، لأنه بمنزلة الفاعل في الباب الذي قبله
 فتقول : أعلمت زيدا وأريته ، ولأتذكر ما الذي أعلمته وأريته ، كما تقول :
 أعطيت زيدا ، ولأتذكر ما الذي أعطيته)) وقال ابن مالك في التسهيل :
 ((ويجوز حذفه والاقتصار عليه)) قال ابن عقيل ((وهذا مذهب الأكثرين
 ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه)) المساعد ١ : ٣٨١
 والقول بجواز الاقتصار عليه ينسب إلى المبريد وابن كيسان والقول بمنعه
 ينسب إلى سيبويه وابن البانسي وابن طاهر وابن خروف . انظر الهمع
 ١ : ١٥٨ والاقتصار يطلق عند النحاة على الحذف لغير دليل . الهمع
 الصفحة السابقة .

(٤) في ج زياده ((لأنه المفعول))

(٥) في ج ((ولما))

وكل منصوب فلك ((الاقتصار عليه ؛ لأنه فضلة إلاباب ظننت)) وهذا الباب .
 فلا يجوز^(١) الاقتصار علي المفعول الأول^(٢) ؛ لأن^(٣) الفائدة في الثاني .
 ولا يجوز الاقتصار على الثاني دون الأول ؛ لأنه يبقى غير مسند إلى شيء .
 وكل فعل لك أن تعديه / إلى المفعول على السعة ؛ لأنه إذا كان / ٢٦ ب
 يتعدى إلى اثنين ثم عدى إلى المفعول على السعة كان له مثال ،
 وإذا كان يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فليس له مثال .
 وأيضا فليس في الأفعال ما يتعدى إلى أربعة فيشبه هذا^(٤) به .

-
- (١) ما بين الأقواس (/) ساقط من ج .
 (٢) هذا الكلام مخالف لما سبق أن ذكره من أن بعض النحاة أجاز الاقتصار
 عليه انظر ص ٢٧٧
 (٣) في أ زيادة وهي : ((والاقتصار على الثاني دون الأول)) وهي زيادة
 الناسخ .
 (٤) انظر سيبويه ١ : ٣٩ وشرح اللمع للأصفهاني ١ : ٤٤٠ وتوجيه اللمع ق ٥٠
 والتبصرة ١ : ١٢٣ .

بَاب ((المفعول فيه))^(١)

الضرب الثالث من القسم الأول من المفعولات هو المفعول فيه ، وهو الظرف^(٢)
وهو على ضربين :-^(٤)
ظرف يلزم الظرفية^(٥) ولا يخرج إلى حد السماء نحو ((بَعِيدَاتٌ بَيْنَ وَبَكْرٍ وَسَحَرٍ

- (١) هذا العنوان من المتن المحقق وشرح اللمع لأبى البركات العلوى .
- (٢) فى ج ((وهو))
- (٣) تسمية المفعول فيه بالظرف تسمية بصرية وقد اعترض عليها الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهى الأطراف وليس كذلك الظرف ، وأجاب البصريون بأنه اصطلاح ولا مشاحة فى الاصطلاح ، أما الكوفيون فمنهم من يسمي الظروف صفات كالكسائي ومنهم من يسميها محال كالفراء . قال أبو البركات العلوى فى شرح اللمع ق ٤٠ ((وإنما سميت الظروف ظروفاء لأنها اشتملت على الأشياء وحلت الأشياء فيها ، فشبهت بظروف الأواني التى تحل فيها الأشياء . فالخليل يسميها (ظروفاء) والفراء يسميها ((محالاً)) لحلول الأشياء فيها والكسائي يسميها ((أوصافاً)) لأنها تكون أوصافاً للذكرات ، وانظر التصريح ١ : ٢٣٢ والأشموني وحاشية الصبان ٢ : ١٢٦ .
- (٤) فى ج ((والظرف على ضربين))
- (٥) الواو ساكنة من أ و ب .
- (٦) انظر الكتاب ١ : ٢٢٥ ، ٢٢٦ والمقتضب ٢ : ٢٢٨ ، ٣ : ١٠٣ والمقتصد ١ : ٦٣٥ والأصول ١ : ١٩ وشرح اللمع للأصفهاني ص ٤٦٧ والتبصرة ١ : ٣٠٦ والأمالى الشجرية ٢ : ٢٥٠ والرضي ٢ : ٤٨ وشرح اللباب للغالي القسم الثاني ٣٤٧

وظرف يكون تارة اسما وتارة ظرفا نحو :- خَلَفَ . تقول فيه إذا كان ظرفا :
 ((زيد خَلَفَكَ ، وتقول فيه إذا كان اسما : خَلَفَكَ ^(٢) واسع ، فترفعه كما ترفع
 زيدا ^(٣) ، (والظرف ^(٤)) بعد هذا (على ضربين . ظرف زمان ، وظرف مكان ^(٥))

-
- (١) في أ ((وتقول انا))
 - (٢) في أ و ب ((خلفنا))
 - (٣) انظر المراجع السابقة في ص (٢٩٩) في الحاشية (٦)
 - (٤) في ج ((والظروف))
 - (٥) في أ ب ((ظرف مكان وظرف زمان))
- وما في ج موافق لمتن اللمع فلذلك اخترناه ،

(١) بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ =====

(٢) (وهو مرور الليل والنهار نحو : اليوم واليلة) ويوم الجمعة ، وشهر كذا ،
والغاصب له فعل أو معنى فعل ، فالفعل : قام زيد يوم الجمعة .
ومعنى الفعل ((زيد خَلَفَكَ)) تقديره : مستقر خلفك^(٣) ، والفعل يتعدى إلى
جميع ظروف الزمان ، المبهم ، والمختص ، فالمختص : يوم الجمعة ، والمبهم^(٤)
يوم من الأيام^(٥) ، وإنما تعدى إلى الجميع ؛ لأن الفعل يدل عليه من طريق
اللفظ والمعنى .

وظرف الزمان على أربعة أقسام :

قسم / يَنْصَرِفُ وَيَنْصَرِفُ^(٦) ، وهو : ماتقدم^(٧) مثل : خلف ويوم الجمعة^(٨) .

١٢٧

-
- (١) هذا العنوان لا يوجد في ج وفيها ((فالزمان))
 - (٢) في متن اللمع ((اعلم أن الزمان مرور اليل والنهار نحو اليوم واليلة
والساعة والشهر والسنة)) اللمع ص ١٣٨
 - (٣) قوله ((خلفك)) ساقط من ج
 - (٤) انظر المقتضب ٤ : ٣٢٨ وما بعدها والمقتصد ١ : ٦٣٢ والاصول ١ : ١٩٠ والتبصره
١ : ٣٠٥ والأمالى الشجرية ٢ : ٢٤٧ وابن يعيش ٢ : ٤٢ والايضاح في شرح ،
المفصل ١ : ٣١٦
 - (٥) الظرف المبهم هو ما يدل على زمن غير محدد ولامقدر بابتداء معين
ونهاية معروفة ولا يقع جوابا لمعنى وكم ، أما المختص فهو ما يدل على زمن
مقدر ويقع جوابا لكم)) ضياء السالك ٣ : ١٦٣
 - (٦) فسر الشارح الظرف الذى لا ينصرف بأنه هو الذى لا يجر ولا ينون وفسر الذى
لا ينصرف بأنه هو الذى لا يرفع ولا يجر انظر ص ٢١٤
 - (٧) في ج ((نحو))
 - (٨) انظر المقتضب ٣ : ١٠٢

والقسم الثانى : ما لا ينصرف ولا يتصرف وهو : سَحَرٌ ^(١) ، وَبَكَرٌ ^(٢) إذا أرنت سحر يومك
فلا ينصرف للعدل والتعريف ^(٣) .
ولا يتصرف ؛ لأنه عرف من غير جهة التعريف ^(٤) ؛ لأن المعارف خمسة ليس هذا منها .
(٥) (٦)

(١) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ٢٢٥ (وما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم : -
سير عليه سحر ، لا يكون منه إلا أن يكون ظرفا ؛ لأنهم إنما يتكلمون به فى
الرفع والنصب والجـر بالالف واللام يقولون : هذا السحر وبأعلى السحر
ولأن السحر خير لك من أول الليل ، إلا أن تجعله نكرة فتقول : -
سير عليه سحر ((من السحار ؛ لأنه يتمكن فى الموضع))
وانظر المقتضب ٣ : ١٠٣ والاصول ١ : ١٩٢ والرى ٢ : ٤٥ والبسيط ١ : ٤٨٢
وشرح اللباب للغالى القسم الثانى ص ٣٤٢ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٤٠ والتبصرة
٣١٤ : ١

(٢) انظر المراجع السابقة فى الصفحات نفسها .

(٣) قال ابن جمعه فى شرحه " لألفية ابن معط ((وأما عدم صرفه فلهللممية والعدل
عن لام العهد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : -
معرفة عديل أعني سَحَرًا

وقيل امتناعه من الصرف للتانيث والعلمية ؛ لأنه عبارة عن قطعة من الزمان
... فإن قيل : كيف يمكن دعوى العدل فى سحر وصيغة المعدول والمعدول
عنه واحدة ويجب اختلاقيهما ؟
أجيب بأن اللام لما كانت لازمة له قبل العدل تنزلت منزلة الجزء من
الكلمة فلما عدل بها عن اللام اختلفت الصفتان ((شرح الألفية ١ : ٥٤١)
وهذا الذى ذكره الشارح هو رأى الجمهور ونهب السهلي والفلوبين الصغير
إلى أنه معرب مصروف ومنع تنوينه عند السهلي أنه معرف بنية اللام أو
الإضافة ، أما الشلوبين فالمانع لتنوينه عنده هو نية الالف واللام فقط .
ونهب ابن الطراوة وصدر الأفاضل إلى أنه مبنى وعلة بنائه عند ابن الطراوة
هى اضطرابه وكونه لا يقع فى كل موضع على صورة واحدة ، أما عند الخوارزمى
فعلة بنائه هى تضمنه معنى الالف واللام كما بنى ((أمسى)) لتضمنه معناها ((
انظر هذه الآراء والرد عليها فى التصريح ٢ : ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، وانظر الأمالى
الشجرية ٢ : ٢٥٠ وابن يعيش ٢ : ٤١ والرى ١ : ١٨٨ ، والهمع ١ : ٨٧ ،
وابن الطراوة النحوى ص ٣١٥ والفصول الخمسون ١٨٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨

(٤) فى ج ((من غير وجه التعريف))

(٥) فى ج ((وليس ذلك))

(٦) انظر المراجع السابقة فى الحاشيتين (٤ ، و ٣)

الثالث : ما يتصرف ولا ينصرف ((نحو^(١))) : غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ ، لا ينصرف للتعريف والتأنيث^(٢).

والرابع : ما لا يتصرف وينصرف نحو : عتمة ليلتك وعشاء يومك^(٣).

ومعنى لا ينصرف : لا يجر ولا ينون ،

ومعنى لا يتصرف : لا يرفع ولا يجر .

—

(١) فى ج ((وهو))

(٢) انظر الكتاب ٣ : ٢٩٣ ، والمقتضب ٤ : ٣٥٤ والاصول ١ : ١٩٠ والتبصرة ١ : ٣١٤ ، والبسيط ١ : ٤٨٦ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٤٢ والمساعد على التسهيل ١ : ٤٩١ وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٩٨ والفصول الخمسون ١٨٥ (٣) المراجع السابقة .

(١) باب ظرف المكان =====

وظرف المكان^(٢) على ضربين متمكن وغير متمكن ، فغير المتمكن :

(٣) سَوَى ، وَعِنْدَ ، (٤) وَهَمَّ ، (٥) وَحَيْثُ ، (٦) وَلَدُنْ ، (٧) .

وكان الأصل في هذا كله أن يبنى^(٨) إلا أن ((مع)) تمكنت من جهة أنك تقول : لا معنى مال)) وإن كان بعيدا منك فأعربت لهذا^(٩) .

وكذلك عند ((تقول : عندي مال ، وإن كان بعيدا فأعربت لهذا ، ولا يدخل عليها من حروف الجر إلا ((مِنْ)) وحدها ، لكثرة تصرفها ، وأما ((لَدُنْ وَسَوَى ، وَحَيْثُ)) فبقيت على أصلها في البناء ،

(١) في ج ((باب ظروف المكان))

(٢) في ج ((وظروف المكان))

(٣) للنحاة في سوى ثلاثة أراء :

الرأى الأول لسيبويه وجمهور النحاة وهو أنها ملازمة للظرفية ، الثانى للزجاجى وابن مالك وهو أنها اسم مثل ((غير))

الثالث : وهو للرماني والعكبري وابن هشام والشموني وهو أنها تقع ظرفا في الكثير وتقع اسما قليلا ، انظر الكتاب ١ : ٢٢١ ، وانظر المقتضب ٣ : ١٠٣ والمقتصد ١ : ٦٥٢ وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، وشرح الجمل ٢ : ٢٥٢ ، والتصريح ١ : ٣٦٢ ، والهمع ١ : ٢٠ والشموني ٢ : ١٦٣ .

(٤) قال المبرد في المقتضب ٤ : ٣٣٩ ((فأما عند فالذى منعها من التمكن أنها لاتخص موضعا ولا تكون إلا مضافة))

والأصل في ((عند)) أن تكون للمكان وقد تستعمل للزمان كما في قول خالد ابن الوليد :

عند الصباح يحمد القوم السرى :

انظر الأمالي الشجرية ٢ : ٢٠٨ ، وشرح اللباب للغالي القسم الثاني ص ٣٥٣ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٤٤ .

((ويجوز في عينها الضم والفتح والكسر وهو أفصحها)) شرح ألفية ابن معط

(٥) لَمَعَ حالتان : أحدهما ((مَعَ)) يسكون العين وقد اختلف فيها النحاة ==

== هل هي حرف أو اسم فنذهب بعضهم إلى أنها حرف وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على ذلك ورجحه المالكى ، ونهب فريق آخر إلى أنها اسم ورجحه المرادى وابن هشام .

الحالة الثانية : تمّ بفتح العين وهذه أيضا فيها الخلاف السابق واختلاف النحاة فى حركتها إذا نونت فنهب الخليل وسيبويه وكثير من النحاة إلى أنها حركة إعراب والكلمة ثنائية . ونهب يونس والأخفش إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء ((فتى)) لأنها حين أفرت رت إليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا ، انظر الكتاب ١ : ٤٢٠ ، ٣ : ٢٨٧ ، والأمالى الشجرية ١ : ١٤٥ ورصف المبانى ٣٩٤ ، وابن يعيش ٢ : ١٢٨ ، وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٤٥ والتسهيل ٩٨ ، والمغنى ١ : ٣٠٧ والتصريح ٢ : ٤٨ والشمونى وحاشية الصبان ٢ : ٢٧٠ ، واللسان ((مع))

(٦) تقدم الحديث عن اللغات المسموعة فيها فى ص ٢٧٠ .
وانظر فى احكامها سيبويه ١ : ١٠٦ ، ٢ : ٤١٨ ، ٣ : ٥٨ ، ٤ : ٢٩٢ ، ٤ : ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، والمقتضب ٣ : ١٧٣ ، ١٧٥ ، ٤ : ٣٤٦ ، وابن يعيش ٤ : ٩٠ ، والتبصرة ١ : ٢١١ وشرح اللباب للغالى القسم الاول ص ٦٠٨ والعباب حاشيته ق ٣٥ ومغنى اللبيب ١ : ١١٦ والهمع ١ : ٢١٢ والرضى ٢ : ١٠٨ والشمونى ٢ : ٢٦١ والتسهيل ٩٧ .

(٧) فيها عدة لغات هي : لَدَن بضم الدال وسكون لنون .

وَلَدَن بفتح الدال وسكون النون

وَلَدَن : بكون الدال وكسر النون

وَلَد : بكون الدال وحذف النون

وَلَد : بضم الدال وحذف النون

وَلَدَن : بضم اللام وسكون الدال وكسر النون

وَلَد : بضم اللام وسكون الدال وحذف النون

وَلَدَى : بفتح الدال وإبدال النون ألفا مقصورة .

وابن مالك يرجح أن ((لَدَى)) ليست بمعنى ((لدن)) بل معناها «عند»

انظر ابن يعيش ٤ : ١٠٠ ، وشرح اللباب للغالى القسم الاول ص ٦٣٥ ،

واللباب ٣٦ والرضى ٢ : ١٤٣ والتسهيل ٩٧ وشرح الثريد ٤٣٦ ، والمقتضب

١ : ٢٥١ ، ٤ : ٣٤٠ ، وأوصل ابن مالك فى التسهيل اللغات فيها إلى عشر لغات

(٨) فى جـ فى هذه كلها أن تبنى «

(٩) فى جـ ((فلهذا أعربت))

(١٠) فى جـ ((وحيث سوى))

والقسم الثانى من الظروف وهو المتمكن نحو : ^دخَلَفَ ^دوَقْدَامَ ، والجهات الست مما ليس له حد يحيط به . /

٢٧ ج

فإن جعلته ظرفا نصبتَه تقول : « قمتَ خَلْفَكَ » والعامل فيه ((قمت)) وكذلك زيد ((خَلْفَكَ)) والعامل فيه ^(١) الاستقرار بتقدير ((فى)) ^(٢) ولا بد للظرف من ((فى)) ^(٣) ولا تظهر إلى اللفظ ، فإن أظهرتها صارت هى الظرف وصار ما بعدها اسما صريحا . ^(٤)
نحو : « خَلْفَكَ وَاسِعٌ » ^(٥) لما اخبرت عنه رفعته فخرج عن الظرفية . ^(٦)

(١) الواو ساقط من ج

(٢) انظر الكتاب ١ : ٤٠٤ ، والمقتضب ٤ : ٣٣٠ ، ٣٤١ ، والاصول ١ : ١٩٧ والتبصره ٣٠٦ : ١ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٤٣ والتسهيل ٩٦

(٣) يقول الناظم فى ذلك :

الظرف منصوب على إضمار فى زمانيا مكانيا أيضا يفى

وانظر المقتضب ٤ : ٣٢٨ والمقتصد ١ : ٦٣٢ ، والامالى الشجرية ٢ : ٢٤٧ ،

وابن يعيش ٢ : ٤١ ، والأيضاح فى شرح المفصل ١ : ٣١٦ وشرح الكافية

للجافى ١ : ٢٤٥ وشرح الفريد ٢٦٥ والاشمونى ٢ : ١٢٨

(٤) فى المتن ص ١١٠ ((فإن ظهرت إلى اللفظ كان ما بعدها اسما صريحا وصار

التضمن لفى تقول : سرت فى يوم الجمعة وجلست فى البصرة))

(٥) يبدو أن فى هذا المكان سقطا لأن الكلام كان عن وقوع ((فى)) ظرفا إذا

ظهرت فى الكلام ، والمثال المذكور مثال للظرف المنصرف الذى لا يلزم

الظرفية .

(٦) فى ((وخرج))

والفعل يعمل في المبهم من ظروف المكان دون المختص تقول (١) (قمت خلفك)
فتنصبه على الظرف، ولاتقول : قمت الدار ، لأنه مختص ، (٢)
ومعنى المختص أنه محدود محصور القدر، والظرف ليس كذلك .
فأما قولهم : مَنَاطُ الثَّرِيَا (٣) وَمَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ، وَمَقْعَدُ الْإِزَارِ وَمَزْجَرُ الْكَلْبِ (٤) ،
وما أشبه هذا فهو شاذ (٥) ، لأنه مخصوص ، فكان (٦) يجب أن لا يتعدى الفعل إليه إلا
كما يتعدى إلى الدار (٧) .

(١) قال ابن الربيع ((فإن كان ظاهراً فإنه ينقسم ثلاثة أقسام : قسم ينصبه كل
فعل وهو المبهم والمقدر نحو : جلست أمّك ، وسرت مميلاً ، وقسم ينصبه فعل دون
فعل وهو المشتق فإنه ينصبه فعله المشتق هو من مصدره نحو : جلست مجلساً حسناً
ولا تقول : ضربت زيدا مجلساً ، وتقول : ضربت زيدا في مجلس سيء ، وقسم لا ينصبه فعل
وهو ما عدا ما ذكرته تقول : جلست في الحانوت)) الملخص ١ : ٣٧٠ ، وانظر الكتاب
١ : ١٢٤ والمقتضب ٤ : ٣٣٦ . وانظر الأصول ١ : ١٩٧ والتهيصرة ١ : ٣٠٤ والبسيط
١ : ٤٩١ والتسهيل ص ٧٣ والمساعد ١ : ٣٧٥ ، والهمع ٢ : ٢٤٥ ، ٣ : ١٥٠ وشرح
اللمع للأصفهاني ص ٤٧٢ وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٠ وشرحه لأبي البركات
ق ٨٢ وتوجيه اللمع ق ٥٣ .

(٢) انظر المراجع السابقة

(٣) قال المبرد في المقتضب ٤ : ٣٤٣ : ((وإذا قال هو مَنَاطُ الثَّرِيَا فإنما معنى هذا
أبعد البعد //

وقال ابن الشجري في الأملح ٢ : ٢٥٤ ، ومما استعملوه من الاسماء المخصوصة استعمال
الظروف قولهم : زيدٌ ، مَنَاطُ الثَّرِيَا ، المَنَاطُ موضع الخوط مصدر نطت الشيء بالشيء
إذا علقته به ، أي هو بالمكان الذي ينط به الثريا ، شبهوا ارتفاع منزلتهم
بارتفاع مكان الثريا)) وانظر الكتاب ١ : ٤١٣ ، ٤١٤ .

(٤) وقال سيبويه (فصار كقولك منزلي مكان كذا وكذا) وهو فسي مزجر الكلبه وأنت فنسي ،
مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك ...

وقال هو منى مَقْعَدُ الْإِزَارِ ، فأجرى هذا مجرى قولك هو منى مكان السارية ، وذلك لأنها
أماكن ، ومعناها هو منى في المكان الذي يقعد فيه الغرباء وفي المكان الذي
ينط به الثريا وبالمكان الذي ينزل به الولد ، وأنت منى في المكان الذي تقعد
فيه القابلة وبالمكان الذي يعقد عليه الإزار فإنما أراد هذا المعنى ولكنه حذف
الكلام .

وجاز ذلك كما جاز : دخلت البيت ونهبت الشام ، لأنها أماكن وإن لم تكن كالمكان
الكتاب ١ : ٤١٣ .

وانظر المقتضب ٤ : ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، والأملح الشجرية ٢٥٤ والرضى ١ : ١٢٠ والأصول ،
١ : ٢٠١ والتهيصرة ١ : ٣٠٩

(٥) في أ ((فهذا))

(٦) في ج ((وكان))

(٧) في ج ((كما لا يتعدى إلى الدار))

إذا قلت: «أقمت في الدار» (١) فتعدى الفعل بحرف الجر ومع شذونه فلا بد من تقدير: «لَمَكَانٍ مَنَاطِ الثَّرَيَا» ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه ، كما قالوا : مَقْدَمُ الْحَاجِ ، والمراد وقت مَقْدَمِ الْحَاجِ ونحوه (٢) .
فَأَمَّا ((دخلت البيت)) (٣) فمنهم من ينصب على تحذف بحرف الجر ، ويحتج بالنظير (٤) .
والنقيض (٥) ، أما النظير فخرجت (٦) .
وأما النقيض فخرجت وكلاهما لا يتعدى الفعل إليه ، إلا بحرف الجر نقول : دخلت البيت ، وغرت فيه (٧) .

-
- (١) في ج ((أقمت الدار فإذا قلت : أقمت في الدار تعدى الفعل))
(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٢٢ ((هذا باب ما يكون فيه المصدر حينئذ لسعة الكلام والاختصار ، وذلك قولك : متى سيرَ عليه ؟ فيقول : مَقْدَمُ الْحَاجِ وَخُفُوقُ النِّجْمِ ، وحين خُفُوقِ النجم ، ولكنه على سعة الكلام))
وانظر المقتضب ٤ : ٣٤٣ .
(٣) في ج ((فإذا قلت دخلت))
(٤) ممن رجع هذا الرأي ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢ : والرضى في شرحه للكافية ١ : ١٨٦ وابن جمعة في شرحه لالفيه ابن معط ١ : ٥٥١ ،
وانظر شرح اللمع للخبار ق ٥٥ وشرح اللباب للغالي القسم الثاني ص ٣٤٥ والملخص ١ : ٣٧٦ والهمع ١ : ٢٠٠
(٥) في ج ((ويحتج بالنقيض والنظير))
(٦) قال سيبويه ((غُرَّتْ في الشيء غَوْرًا وَغِيَارًا ، إذا دخلت فيه)) الكتاب ، ٤ : ٥٠ وانظر اللسان ((غور))
(٧) انظر المراجع السابقة .

ومنهم من ينصبه نصب الظرف^(١) ويكون قد جاء شاذاً كَمَنَاطَ الثريا^(٢)، وأما : نَهَبَتْ
الشَّامَ، فعلى وجهين : من نهبت إلى الجهة المخالفة لليمنة فنصبه عنده
على الظرف .

ومنهم من يجعله على حذف حرف الجر ويكون عنده^(٣) هذا البلد بعينه^(٤) . وأما
(فرسخين وميلين)^(٥) فنصبه على الظرف وجاز ذلك وإن كان معروف القدرانه
مجهول العين^(٦) .

(١) في ج ((الظروف))

(٢) نهب إلى ذلك سيبويه وخالفه فيه الجرمي والمبرد وأبو علي وقالوا : إنَّ
((دخل)) فعل متعد والبيت مفعول به ،

وقد تعرض المبرد لنقد كلام سيبويه في هذه المسألة فقال :

((ومن ذلك قوله في : « دخلت البيت » ، فإنه حذف منه حرف الجر ، وإنما
البيت هاهنا مفعول ضحيح كما قال الله جل شأنه (لَا تَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ
الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ)) نقد المبرد لسيبويه حاشية المقتضب ٤ : ٣٣٧
وانظر كلام المبرد في المقتضب في نفس الصفحة فوق ، وانظر رأى سيبويه
في الكتاب ١ : ١٣٥ ، ٤١٤ .

وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه ورد على المبرد فانظر كلامه في حاشية المقتضب
وانظر في هذه المسألة التبصرة ١ : ٣٠٥ ، والرضى ١ : ١٨١ ، وابن يعبر ،
٢ : ٤٤ ، والملخص ١ : ٣٧٦ وشرح ألفية ابن معط والمساعد ١ : ٥٢٢ والامالي
الشجرية ١ : ٣٦٢ وشرح الكافية لابن جماعة ص ١٤٦ وشرح اللباب
للغالي : القسم الثاني ص ٣٤٥ والهمع ١ : ٢٠٠ ، ومغنى اللبيب ٢ : ١٤٢ ،

(٣) في ج ((يكون عند هذا))

(٤) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٢)

(٥) في أ و ب ((فرسخان ، وميلان))

(٦) انظر الأصول ١ : ٢٠١ وشرح الفريد ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، والأشمونى ٢ : ١٢٩ ، وانظر
المراجع السابقة في الحاشية (٢)

والعلة في أنَّ الفعل لا يعمل في ظروف المكان المختمة ، ويعمل في المبهم منها . أنَّ المختمة منها لها خلقٌ و جثثٌ كالأناسي ، فكما لا يتعدى الفعل إلى الأناسي إلا بحرف الجر فكذلك الظروف المختمة .

وأيضا فإنَّ الفعل يدل على أنه وقع في مكان مبهم فعمل فيه .
يدل^(٢) عليه أنك إذا قلت : قمت فهذا لا يدل على مكان معين .^(٣)

(١) الواو ساقطة من ج

(٢) في ج ((فَعِيلٌ فِيمَا يَدُلُّ))

(٣) انظر هذه المسألة الأصول ١ : ١٩٧ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٣٠٤ والبسيط ١ : ٤٩١ ، والسهيل ٧٣ ، والمساعد ١ : ٣٧٥ ، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٤٧٢ وشرحه لابن برهان ق ٢٠ ، وشرحه لأبي البركات العلوي ق ٨٢ ، وتوجيه اللمع ق ٥٣ ، والهمع ٢ : ٢٤٥ ، ٣ : ١٥٠ .

باب المفعول له^(١)

((وهو قولك^(٢) : جئتكَ مخافة الشر ، «وكرهية»^(٣) المأثم ، تقديره^(٤) : لمخافة الشر
ولكرهية المأثم . ولهذا سمي المفعول له^(٥) ثم حذفوا اللام^(٦) استخفافاً^(٧) .

١) هذا العنوان ساقط هو وأبواب المنصوبات التي قبله من ((ب))

٢) في ((كقولك))

٣) في ب ((كراهية))

٤) في ج ((وتقديره))

٥) قال الثمانيني في شرحه للمع ق ١١٣ : ((هذا المفعول إنما وقع قسى الكلام ؛ لأنه جواب لسؤال سائل في اللفظ أو التقدير ، وعذر للمجيب عند السائل وعلّة في حصول الفعل وغرض للفاعل .)) وقال أبو البركات العلوي : ((اعلم أنّ المفعول في هذا الباب يسمى الغرض ومفعولا له ، وهو جواب لمه))

شرح المع ق ٤٢ ، وانظر شرح المع لابن برهان ق ٢١ والرضي ١ : ١٩١ ،

وينسب إلى الزجاج القول بأنّه يسميه مفعولا مطلقا ، وما نسب له مخالف

لما في كتابه معاني القرآن وإعرابه ، فقد قال فيه عند قوله تعالى :

﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾ .

((إنّما نصبت ((حذر الموت)) ، لأنه مفعول له)) معاني القرآن ١ : ٩٧ ،

فأنت تراه هنا يصرح بتسميته المفعول له ، ولعل الذي أدى إلى نسبة

فانصب له هو أنّه يقدره تقدير المصدر فقد قال في تقديره له :

((والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنّما ،

نصبه أنّه في تأويل المصدر كأنه قال : يحذرون حذرا ، لأن جعلهم أصابعهم

في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت)) المعاني الصفحة السابقة

وانظر في مانصب له رضي ١ : ١٩١ والفوائد الضيائية ١ : ٣٧٤ والذكت

الحسان ١٠٣ والتصريح ١ : ٣٣٧ والشموني والصبان ٢ : ١٢٢

=====

== والشارح هنا لم يذكر الآية والبیت اللذين مثل بهما المصنف ،
والآية هي قوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر
الموت ﴾ ١٩ البقرة .

ومحل الشاهد منها هو ((حَذَرَ الموت))

والبيت هو قول حاتم الطائي :-

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ اَوْ خَارَهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللَّثِيمِ تَكْرِمًا

ومحل الشاهد منه هو قوله : ((اِنْخَارَهُ)) و ((تَكْرِمًا))

وانظر هذا البيت في الكتاب ١ : ٣٦٨ وشرح أبياته للسيرافي ١ : ٣٤ وديوان

حاتم ٨١ ، والمقتضب ٢ : ٣٤٨ واللمع ١٥١ وشرحه للعلوي ق ٤٢ وشرحه لابن

برهان ٢١ ،

(٦) في ب ((حذفت))

(٧) النص كما في المتن هو ((فلما حذف اللام نصبه بالفعل الذي قبله))

المتن ١٤١ .

والقول بنصب المفعول له بالفعل الذي قبله هو رأى جمهور البصريين

قال سيبويه : في الكتاب ١ : ٣٦٩ « فهذا كله ينصب ، لأنه مفعول له

كأنه قال له : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ولكنه لما طرح

اللام عمل فيه ما قبله)) .

وانظر الايضاح العضدي ١ : ١٩٢ وشرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ٤٢

وشفاء العليل ١ : ٤٦٢ .

أما الكوفيون فيقولون : إنه مفعول مطلق والناصب له الفعل الذي قبله ،

لأنه ملاق له في المعنى ، وإن لم يوافقه في اللفظ . انظر المراجع

السابقة في نفس الصفحات .

ويكون معرفة ، ونكرة ^(١)

ولإيقام مقام ما لم يسم فاعله ، لما قد لحقه من التغيير الذى قد حصل فيه ^(٢)

من الحذف ، وأيضا فإنه ((عرض للفعل ^(٣))) فإذا رفع زال عن ذلك المعنى .

ويحتاج إلى أربعة شرائط :-

أن يكون مصدرا ^(٤) ، وأن يكون / فعله الذى عمله فيه من غير لفظه ^(٥) وأن يكون كـ
عذرا ((لوقوع ^(٦))) الفعل ^(٧) ، وجوابا لمن سأل ^(٨) لم فعلت ^(٩)

(١) ما ذكره الشارح من جواز وقوع المفعول له معرفة ونكرة هو من ذهب جمهور البصريين .

قال أبو عليّ الفارسي : لا يجوز أن يكون هذا المصدر معرفة ونكرة ، وما انشدته :
قد جاء فيه الأمران جميعا ، الإيضاح العضدى ١٩٧

وقال الثمانيني : ((وهذا المفعول له يجوز أن يكون معرفة ونكرة)) شرح
اللمع ق ٣٣ ، وقال ابن برهان : ((ولا فرق بين تنكير المصدر وتعريفه)) شرح
اللمع ق ٢١ . ونهب الجرمي والمبرد والرياشي إلى أن من شرطه التنكير
وقالوا إنه إذا وجدت فيه اللام فهي زائدة لأن المراد ذكر ذات السبب
العامل فتكفى فيه النكرة فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها .

انظر الكتاب ١ : ٣٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٤٥١ ، وشفاء العليل في
شرح التسهيل ١ : ٤٦٣ ، والهمع ١ : ١٩٤ ، والاشموني وحاشية الصبان
٢ : ١٢٤ وشرح اللباب في علم الاعراب للغالى القسم الثانى ج ٢ : ٣٣٦ ،
رسالة ماجستير .

(٢) هذا هو رأى جمهور النحاة ، وخالفهم الأخفش فأجاز إنابته ، وأجازها
أيضا الجامي بشرط كونه مجرورا باللام . انظر شرح اللمع لأبى البركات
ق ٤٢ ، وشرح الكافية للرضى ١ : ٨٣ ، والفوائد الضيائية ١ : ٢٧١ ، وابن
يعيش ٧ : ٧٦ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢ : ٥٧ والهمع ١ : ١٦٣ ، والتصريح
١ : ٢٩ وشرح اللباب للسيرافى الغالى : القسم الثانى ج ١ : ١١٩ .

(٣) فى ((عرض الفعل)) ولعل الصواب عرض له للصلح .

(٤) اشتراط كونه مصدرا هو من ذهب جمهور النحاة ، وزعم يونس أن ((العبيد))
- من قولهم : أَمَا الْعَبِيدَ فَذَوَّعَبِيدَ ((مفعول له ،

== قال سيبويه ((وهو قليل خبيث)) الكتاب ١ : ٣٨٩ ، وقال السيرافي ((وكان المبرد لا يجيز النصب ، ولا يرى له وجهاً ، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه ، إلا أن يكون العبيد ، بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة وكان الزجاج يتأول في نصب ((العبيد)) ، تقدير الملك ، والملك مصدر كأنه قال :

((أَمَّا ملك العبيد)) كما تقول أَمَّا ضرب زيد فأنا ضارب)) حاشية الكتاب ١ : ٣٨٩ ، وانظر اللمع ١٤٠ ، وقال الثمانيني ((ولابد أن يكون هذا المفعول مصدراً ليصح حدوثه)) شرح اللمع ق ١١٣ ، وقال ابن برهان ((ومن شرطه أن يكون حدثاً ، لأن الداعي إنما يكون حدثاً دون أن يكون عينا)) شرح اللمع ق ٢١ .

وانظر المقدمة في النحو لابن فضالة ص ٣٥ وشرح الكافية للرضي ١ : ١٩٢ وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ١ : ٤٦١ ، وشرح اللباب للغالي القسم الثاني ج ٢ : ٣٣٥ ، والهمع ١ : ١٩٤ والشموني وحاشية الصبان عليه ٢ : ١٢٤ والنكت الحسان في شرح عناية الأحسان ١٠٣ .

(٥) قال ابن برهان : ((وينبغي أن لا يكون العامل فيه فعلاً من لفظه ، لأن الشيء لا يتوصل به إليه ، وإنما يتوصل به إلى غيره)) شرح المع ق ٢١ وقال ابن يعيش : ((وإنما يجب أن يكون العامل فيه غير لفظه لأن المفعول به علة لوجود الشيء والشيء لا يكون علة لنفسه وإنما يتوصل به إلى غيره)) شرح المفصل ٢ : ٥٣ ، وانظر الأصول ١ : ٢٠٦ .

(٦) في ب ((للوقوع الفعل))

(٧) قال سيبويه ((هذا باب ما ينتصب من المصادر ، لأنه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب ، لأنه موقع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان وليس بصفة كما قبله ولأنه ، فانتصب كما انتصب ((الدرهم)) في قولك : عشرون درهماً ، وذلك قولك : فعلت ذلك حذات الشر ، وفعلت ذلك مخافة فلان ، وانحاز فلان الكتاب ١ : ٣٦٧ ، وانظر الأصول ١ : ٢٠٦ والإيضاح العضدي ١٩٧ وكشف المفصل ١ : ٤٤٢ وشفاء العليل ١ : ٤٦١ ، والمساعد ١ : ٤٨٤ وشرح عمدة الحافظ ، ص ٣٩٥ .

(٨) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٧)

(٩) زاد بعض النحاة شروطاً أخرى منها :-

(أ) أن يكون قلبياً نحو : خوفاً ، وحذراً ، ورغبة ، وأجاز الفارس ((جئتك ضرب زيد)) أي : لنضرب زيداً ،

(ب) اتفاقه مع الفعل في الفاعل والزمان .

باب المفعول معه

و ((هو قولك ^(١) : « استوى الماء والخشبة » تقديره : مع الخشبة ، ثم حذفوا
 (٢) « استوى الماء الخشبة » بالنصب ثم لم يَقَوْ الفعل على أن
 ينصب ، فأبدل ^(٣) مكانها الواو ، لأنها تشبهها من حيث ^(٤) كان معنى « مع »
 المصاحبة ، ومعنى الواو الجمع ، والجمع والمصاحبة يتقاربان ^(٥) .

(١) فى الأصل ((وذلك قولك))

ونص اللمع هو كما يلى : ((وهو كل ما فعلت معه فعلا وجاز أن يكون
 معطوفا ، وذلك قولك : قمت وزيدا ، أى : مع زيد ، واستوى الماء والخشبة
 أى : مع الخشبة)) اللمع ص ١٤٢ .

(٢) فى ب استوى الماء والخشبة .

(٣) فى ب ((فأبدلوا))

(٤) فى ب ((من حيث أن معنى))

(٥) قال السيرافى : ((فمنه ب سبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل ، لأنها

بمعنى ((مع)) وهى الواو يتقاربان ، فإنهما جميعا يفيتان الانضمام

حاشية الكتاب ١ : ٢٩٧

والفعل ينصب الاسم بتقوية الواو^(١)، لأنها قوته فأوصلته إلى المفعول كما^(٢)
قوت^(٣) ((إلا)) الفعل في الاستثناء .

(١) ج ((والاسم ينصب بالفعل بتقوية الواو))

(٢) هذه المسألة محل خلاف بين النحاة ونلخص آراءهم فيما يلي :-

أولا : سيبويه وأبو عليّ وابن السراج وابن جنى وجمهور البصريين يرون أنَّ المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبل الواو بواسطتها وهذا ، ما ذكره الشارح هنا .

ثانيا : الزجاج ويرى أن النصب في هذا الباب بإضمار فعل كأنه قال :

ما صنعت ولقيت زيدا ، والسبب عنده في ذلك أنَّ الفعل لا

يعمل في المفعول وبينهما الواو .

وقد رد الأنباري والمراد قوله هذا .

ثالثا : ذهب الأخفش إلى أن المفعول معه منصوب انتصاب ((مع)) وعلى

ذلك يكون ظرفا ، لأن مع ظرف . وقد رد الأنباري هذا القول أيضا .

رابعا : ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف أي : أنَّ الثاني خالف الأول

وقد رد الأنباري والمرادى هذا القول وببنا بطلانه .

خامسا : اضطربت أقوال عبد القاهر الجرجاني فيه فقال مرة إنه منصوب ،

بإلواو وذكر ذلك في العوامل المائة بينما صرح في المقتصد

بأن الواو مجرد واسطة أوصلت الفعل إلى المفعول معه .

أنظر هذه الآراء وحججها والرد عليها في : الكتاب ١ : ٢٩٧ والإيضاح العضدى

١ : ١٩٣ والأصول ١ : ٢٠٩ ، ومتن اللمع ١٤٣ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٢٤٠ ،

وشرح اللمع لأبى البركات العلوى ق ٤٢ ، والإنصاف ١ : ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، والمقتصد

١ : ٦٥٩ ، ٦٦ وشرح العوامل المائة ٢٣١ ، وابن يعيش ٢ : ٤٩ ، والرضى

١ : ١٩٥ وشرح اللباب للغالى ٣٥٨ ، والجنى الدانى ١٨٦ والتصريح ١ : ٣٤٣

(٣) هذه إشارة إلى رأى الجمهور وهو أنَّ العامل في المستثنى هو الفعل

الذى قبل ((إلا)) يتوسطها . وهى مسألة خلاف وسيذكرها الشارح في باب

الاستثناء ص (٢٦٦)

فإن قلت : ((مازلت وزيداً)) احتملت الواو أن تكون بمعنى ((مع))
وبمعنى الياء^(١) ، وليس كذلك استوى الماء والخشب ((

فإن كان أول الكلام اسماً كقولك : ما أنت وزيد ، وكيف أنت وزيد^(٢)
فما مبتدأة و ((أنت)) خبرها ، و ((زيد)) عطف على الخبر هذا هو الأجود^(٣)

- (١) قال سيبويه : ومثل ذلك مازلت وزيداً حتى فعل ، أى : مازلت بزيد حتى فعل هو مفعول به ، ومازلت اسير والنيل ، أى : مع النيل ، واستوى الماء والخشب ((الكتاب ١ : ٢٩٨ وانظر الاصول ١ : ٢١٠
(٢) فى أ ((وهذا)) وكلمة ((هو)) ساقط من أ و ب
(٣) لأنه هو الأكثر فى الأساليب العربية ، ولعدم وجود فعل نصب الاسم الذى بعد الواو .

قال سيبويه ((هذا باب معنى الواو فيه كمعناها فى الباب الأول ،
لأنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون بعده إلا رفعاً على كل حال ، وذلك
قولك : أنت وشأنك ، وكل رجل وضيعته ، وما أنت وعبد الله ، وكيف أنست
وقصة من تريد)) وأنها فرق بين هذا وبين الباب الأول ، لأنه اسم
والأول فعل ((الكتاب ١ : ٢٩٩ ، وانظر ابن يعيش ٢ : ٥١ والهمع ١ : ٢٢١
والتصريح ١ : ٣٤٣ والشمونى ٢ : ١٤٠ ،

والنصب جائز على تقدير: « كيف » يكون وما تكون^(١)

والفرق بين هذا الفصل وبين المفعول له حيث عوضت من نهاب ((مع)) الواو ولم تعوض في المفعول له أنَّ المفعول له أكثر في الكلام من المفعول معه فُخفف بإسقاط العوض، لأنَّ ما كان في الكلام^(٢) أكثر كان تخفيفه أولى^(٣) ، ٢٩ / ١

(١) ذكر ذلك سيبويه ونسبه لأناس فقال : ((وزعموا أنَّ أناسا يقولون : كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيدا وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا ، الكلام على ((ما)) ولا ((كيف)) ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقص ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ((ما وكيف)) كأنه قال : كيف تكون وقصة من تريد ، وما كنت وزيدا لأنَّ ((كنت)) ((وتكون)) يقعان هاهنا كثيرا ، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث ، فمضى صدر الكلام وكأنَّه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها هاهنا كثيرا .

— وفي ((كيف)) معنى ((يكون)) فجرى ((ما أنت)) مجرى ((ما كنت)) كما أنَّ ((كيف)) على معنى ((يكون)) الكتاب ١ : ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، وقد أشار ابن مالك في الخلاصة إلى هذه اللغة فقال

وبعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمرب بعض العرب

وانظر ابن يعيش ٢ : ٥١ ، والتصريح ١ : ٣٤٣ ، والهمع ١ : ٢٢١ ، والشموني ٢ : ١٤٠

(٢) في ((ب)) في كلامهم ((وفي ج)) لأن ما كان أكثر في كلامهم ((
(٣) قال ابن السراج في الاصول : لا يجوز حذف الواو في ((ما صنعت وأباك)) ، كما جاز حذف اللام في قولك : فقلت ذاك حذار الشر ، تريد لحذار الشر لأنَّ حذف اللام لا يلبس وحذف الواو يلبس ، ألا ترى أنَّك لو قلت :
ما صنعت أباك ، صار الأب مفعولا به ؟ الاصول ١ : ٢١٢

وهذه الواو ليست عاطفة ؛ لأنها لو كانت هي لجعلت إعراب الثانى كإعراب الأول^(١) .
والواوات على أربعة اقسام :-

بمعنى ((مع)) وقد ذكرت ، وعاطفة نحو : « جا * زيد وعمرو » ، وواو القسم ؛
((والله)) ، وواو الحال : ((جاني^(٢) زيد^(٣) : وأبوه قائم^(٤))) والأصل فيها كلها
الجمع ؛ لأنها قد تكون للجمع فلا تكون^(٥) عاطفة ، وإذا كانت عاطفة فهي للجمع^(٦) .

١) يريد الشارح أن ما قبل واو المعية أحيانا يكون مجرورا وأحيانا يكون مرفوعا ، أما ما بعدها فيكون منصوبا ، دائما فلو كانت لمجرد العطف لاتبع ما بعدها لما قبلها في الإعراب بحيث يرفع إذا وقع ما قبلها مرفوعا ويجر إذا وقع ما قبلها مجرورا وينصب إذا وقع ما قبلها منصوبا .

٢) كلمة ((نحو)) ساقطة من ((ب)) وج

٣) فى ب ((جاء))

٤) فى ب ((وأبوه منطلق))

٥) فى ج ((ولا تكون))

٦) الشارح فى حصره لأنواع الواو فى هذه الأقسام الأربعة تابع لابن جنى :
فقد قال ابن جنى فى صناعة الإعراب ((فأما إذا لم تكن ممزوجة بانفس
الامثلة ، فتأتى على أربعة أضرب وهى : واو العطف ، والواو التى بمعنى
مع وواو الحال ، وواو القسم)) سر صناعة الإعراب ٢ : ٦٣٢ ، وزاد المالقى
على هذه الأنواع نوعين آخرين هما :

أ) واو الابتداء أو الاستئناف ، وهى التى تكون فى أول الجملة ، سواء

كانت الجملة اسميه أو فعليه ، فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها نحو :

قام زيد ، وأنتم اخرجوا ، وقام زيد^(١) (وضرب عبدالله خالدا)

ب) الواو التى ينتصب بعدها الفعل نحو : قم وأكرمك ، ولا تقم وأكرمك

انظر رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ص ٤٧٩ ، ٤٨٤ .

وهنا نقول إن الواو التى ينتصب بعدها الفعل تدخل فى قسم الواو

العاطفة ؛ لأن الفعل الذى بعدها منصوب بأن مقدرة على رأى الجمهور ،

فالواو مجرد عاطفة لما بعدها على ما قبلها خلافا للكوفيين الذين ،

يرون أنها هى الناصبة للفعل)) انظر فى ذلك الانصاف ٢ : ٥٥٥ .

والجنى الدانى ١٨٧ .

== يزداد على الأنواع المتقدمة أنواع أخرى ذكرها النحاة وهي :-

(أ) واو رب نحو : قول امرئ القيس :-

((وليل)) كموج البحر ارضى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى

فالواو في ((وليل)) واو ((رب))

(ب) الواو التي بمعنى ((أو)) فقد نهب بعض النحاة إلى أن الواو قد تأتي بمعنى ((أو)) .

كقول الشاعر : عمر وبن بركة الهمداني :

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم .

(ج) الواو الزائدة وهي التي دخولها كخروجها وهذه الواو أثبتتها الأخفش وابن مالك ومثالها هو قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ السمر ٣٠ . وقول الشاعر أبي كبير الهذلي :-

فإذا وذلك ليس إلا ذكره وإذا مضى شيء كان لم يفعل

وجمهور البصريين يجعلون الواو هنا عاطفة ويقولون إنَّ الجواب محذوف .

(د) واو الثمانية، فقد ذكر بعض النحاة والأدباء أن العرب كانوا إذا بدأوا في العد ذكروا الأعداد بدون واو إلى أن يصلوا إلى الثمانية فيأتون قبلها بالواو إشاراً بأن السبعة عندهم عدد كامل .

ومن أمثلة هذه الواو عند من ذكرها قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾

التوبة ١١٢ وقد نهب أكثر النحاة إلى ذكران واو الثمانية، وقالوا إن الواو في الامثلة المذكورة لا تخرج عن كونها واو عطف أو حال . انظر الانصاف ، ٢ : ٤٦٢ ، ٥٥ والخصائص ٢ : ٤٦٢ والجنى الداني ١٨٥ ، ١٩٤ ورف المبانى ٤٧٣ .

(هـ) الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن إيضافاً بها أمر ثابت، قال ابن هشام في الغنى ((وهذه الواو أثبتتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ البقرة ٢١٦ ،

انظر في هذا المبحث : سر صناعة الاعراب ٢ : ٦٣٢ ، والخصائص ٢ : ٤٦٢ ، والانصاف ٢ : ٤٦٢ ، ٥٥٥ ، ورف المبانى ٤٧٣ ، ٤٨٨ ، والجنى الداني ١٨٥ ، ١٩٤ ، وابن يعيش ٨ : ٩٣ ، ٩٤ ، والرضى ٢ : ٣٦٨ ، والبحر المحيط ٥ : ٢٨٧ ومغنى اللبيب ١ : ٣٩١ ، ٤٠٣ ، والاشمونى ٣ : ١٠٨ .

بَابُ الْحَالِ^(١)

والحال : ^(٢)صفة الفاعل أو المفعول على أي حال وقع ^(٣) (تقول^(٤) جاء زيد راكباً^(٥))
 ((فراكباً)) حال من ((زيد)) الذي هو الفاعل ، ((وضربت زيدا مشدوداً)
 فمشدوداً حال من ((زيد)) الذي هو المفعول .
 ونحو : ((لقيت زيدا مُصْعِداً مُنْحَدِراً)) ففي الكلام حالان من الفاعل ،
 والمفعول ، كأنه ^(٦) قال : كنت ^(٧) مُصْعِداً وزيدٌ ^(٨) ((مُنْحَدِراً))^(٩)

١) الحال في اللغة يطلق على الوقت الذي فيه الشخص وعلى ما هو عليه من
 خير أو شر ، والحال يؤنث ويذكر ، والأشهر في لظه التذكير ، تقول : حال
 بلاتاء ، أما غير لظه فالأشهر فيه التأنيث فيقال في ضمير هاهي ((
 انظر التصريح ١ : ٣٦٥ ، والاشموني بحاشية الصبان ٢ : ١٦٩ ، وقال أبو
 البركات العلوي : ((ولنما سميت حالا ، لأنه لايجوز أن يكون اسم الفاعل
 فيها إلا لما أنت فيه ، ولايجوز أن يكون قد مضى وانقطع ، ولما لم يقع
 من الأفعال)) شرح اللمع ق ٤٣ .
 ٣) في باب ((و المفعول)) في باب "الحال" بدون الواو .

٤) نص اللمع هنا هو ((الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به)) اللمع
 ١٤٥ ، فكلام ابن جنى هنا يفهم منه أنه يقصر الحال على ما بين هيئة
 الفاعل أو المفعول به ، وهذا هو رأى الجمهور فإنهم يقولون إن الحال
 لاتأتى إلا من الفاعل أو المفعول به . والشارح هنا قال ((والمفعول))
 بدون أن يقيد بكونه مفعولا به إلا أن المثال الذي ذكره مثال للحال
 من المفعول به . وقد ذكر بعض النحاة أن الحال قد تأتى من غير
 الفاعل والمفعول به ، فقد شيعت من المفعول المطلق نحو : ((وأبت وجه
 هند ضاحكة)) وذكر النقره كار في العباب أن الحال الجملة قد تأتى
 ولا صاحب لها ، ومن ذلك قول امرئ القيس :
 وقد اغتدى والطير فى وكناتها ...

انظر فى هذه المسألة الكتاب وحاشية ١ : ٤٤ وابن يعيش ٢ : ٥٧ والرضى
 ١ : ١٩٨ ، والفوائد الضيائية ١ : ٣٨١ والعباب ق ٩٢ والتصريح ١ : ٣٦٦

== واعراب القرآن للنحاس ١ : ٢١٨ ، والكشاف ١ : ٣١٤ والبحر المحيط ١ : ٤٠٦
 ٤٠٧ ، وشرح اللباب للغالى ٢ : ٥٠٤ ، وخالف المبرد النحاة وقال : ان الحال
 مفعول فيها ، فقد قال فى المقتضب ٤ : ١٦٦ ((هذا باي من المفعول ، ولكننا
 عزلناه مما قبله ، لأنه مفعول فيه وهو الذى يسميه النحويون ((الحال))
 وقال أيضا ((اعلم أنه لا تنصب شئ الا على أنه مفعول أو مبدئ بالمفعول
 فى لفظ أو معنى والمفعول أنواع ، ...)) الى أن قال : ((كذلك الحال هى
 مفعول فيها)) المرجع السابق ٤ : ٢٩٩ ، وقال أيضا : ((فاذا قلت : جائئنى
 زيد ماشيا لم ترد أنه يعرف بأنه ماشى ، ولكن خبرت بأن مجيئه وقع فى
 هذه الحال ، ولم يدلك كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحال أو بعدها ، فالحال
 مفعول فيها ، انما خبرت أن مجيئه وقع فى حال مشى)) المرجع السابق
 ٣٠٠ وابن عيش ٢ : ٥٧٢ ، // ٥ - كلمة « تقول » ساقطة من « ١ » .

٦ قوله ((راكبا)) ساقط من ج

٧ فى ج ((وتقول))

٨ فى ج ((بننه))

٩ فى « كُنت أنا » :

١٧ قال المبرد ((ومن كلام العرب)) رأيت زيدا مصعدا منحدرًا ، ورأيت
 زيدا راكبا ماشيا ((اذا كان أحدكما راكبا والآخر ماشيا وأحدكما مصعدا
 وأحدكما منحدرًا)) المقتضب ٤ : ١٦٩ ، وقال ابن الشجرى فى أماليه (وتقول :
 لقيت زيدا مصعدا منحدرًا ، فتجعل ((مصعدا)) حالا من زيد ، لأنه ملاصق
 له ، ومنحدرًا ، حالا من ضميرك ، ليكون فى الكلام فصل واحد ، وهو فصلك
 بزيد وحاله بين التاء وحالها ، ولو جعلت ((مصعدا)) حالا من التاء
 ((ومنحدرًا)) حالا من زيد كان فى الكلام فصلان ، فصلك بزيد بين التاء
 وحالها وهو مصعدا ، وفصلك بمصعدا بين زيد وحاله التى هى منحدرًا)) .

الامالى الشجرى ٣ : ٣٨٢ .

وتقول : ((أخذته بدرهم فصاعدا)) ، ((فصاعدا ^(١))) نصب على الحال ، ودخلت
 الفاء كأنه كان بين يديه صبرة من الطعام ^(٢) فأخذ بعضهم درهم وبعضهم درهمين ^(٣) فكأنه
 قال : نهب الثمن صاعدا ^(٤)

(١) كلمة ((فصاعدا)) ساقطة من ب و ج / ٢ في ب وج « من طعام »
 (٣) الفاء من ((فكأنه)) ساقطة من ب :

(٤) قال سيبويه ((هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في
 غير الأمر والنهي)) وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعدا . وأخذته بدرهم
 فزائدا ((حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم آمنوا أن يكون على
 الباء لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم
 كأنه قال : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أو فنهب صاعدا .
 ولا يجوز أن تقول : وصاعد ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن
 الشيء ، كقولك بدرهم وزياده ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أولا
 ثم قروت شيئا بعد شيء لاثمان شتى ، فالواو لم ترد فيها هذا المعنى
 ولم تلزم الواو الشيثين أن يكون أحدهما بعد الآخر ... وصاعد بدل
 من زاد ويزيد)) الكتاب ١ : ٢٩٠ ، ٢٨١ .

وقال السيرافي : لا يحسن أن تقول : أخذته بدرهم فصاعد لأن صاعدا نعت ،
 ولا يحسن أن تعطف على الدرهم إلا المنعوت ، ولأن الثمن لا يعطف بعضه على
 بعض بالفاء لا تقول : أخذت الثوب بدرهم قدائق ، لأن الثمن يقع جملة
 عوضا عن المبيع فلا يتقدم بعضه على بعض ، وإنما يعطف بالواو لأنها
 للجمع . حاشية الكتاب ١ : ٢٩٠ .

ولا يجوز أن تكون الحال إلا نكرة ، لأنها فضلة في الخبر ، والخبر لا يكون
إلا نكرة ، فمأزاد عليه أولى بالذكرة^(١) ، ولاتكون بالانصوبة^(٢) ، لأنها أحد المفعولات
والفرق بينها وبين المفعول به أن العامل في الحال يكون فعلا ومعنى فعل^(٣)
وما هو معنى الفعل ثلاثة أشياء .^(٤)
اسماء الإشارة ، نحو : ((هذا^(٥) وذاك ، وتثنييتهما وجمعهما^(٦)) والظرف نحو :
زيد عندك قائما ، وعبدالله خلفك جالسا .

(١) قال سيبويه ((ولايجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة ، فتلتبس
بالنكرة ، ولوجاز ذلك لقلت : هذا أخوك عبدالله ، إذا كان عبدالله اسما
الذى يعرف به ، وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه) الكتاب ٢ : ١٤ ،
وانظر ٢ : ٥٢ ، ١١٢٤ وانظر المقتضب ٤ : ١٥٠ و ١٦٨ .
وقال ابن السراج ((ولاتكون الحال إلا نكرة ، لأنها زيادة في الخبر والفائدة
وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف)) الأصول ١ : ٢١٤ ، وقال ابن
برهان ((فلتشبهها بالتمييز لزم كونها نكرة كما يجب كون التمييز نكرة
شرح اللمع ق ٢٢ ، وانظر شرح اللمع لأبي البركات ق ٤٣ وشرح عمدة الحافظ
٤١٢ والفوائد الضيائية ١ : ٣٨٤

(٢) قال الصبان (وقد يجر لفظه بالياء و ((مِنْ)) بعد النفي لكن ذلك ليس
مقيما على الأصح نحو : قول القحيف العقبلي :-

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رَكَابٌ حَكِيمٌ بْنُ الْمُسَيَّبِ مِنْتَاهَا
ونحو قراءة زيد بن ثابت ((مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ))
١٨ الفرقان بضم النون وفتح الحاء و ((من أوليا)) جال بزيادة (من)

حاشية الصبان على الاشموني ٤ : ١٧٤ وانظر شفاء العليل ٢ : ٥٢١

(٣) قصر الشارح العامل في الحال على الفعل ومعناه ، ولم يذكر شبهه بينما
ذكره غيره من النحاة ، وشبه الفعل هو كل ما عمل عمله ، وكان فيه حروفه
فعلى ذلك يكون يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
===

=== والمصدر وأفعل التفضيل . ومن أمثلة هذا النوع قولهم :
 عهدى بزيد قائما ، وعجبت من المكرم أباه شيئا ، ومن المضروب أخاه مبطوحا ،
 وقد يكون الشارح يريد بالفعل الفعل وشبهه ، لأنه مأخوذ منه ، إلا أن عدم
 تمثيله لهذا النوع بشكل في ذلك :

(٤) من هذا المكان بدأ السقط من أ و ج

(٥) نعب بعض النحاة إلى أَنَّ التنبيه قسم بذاته قال الرضى فى شرحه للكافية
 ((وحرف التنبيه نحو : ((ها أنا زيد) قائم)) عند من جوزها التنبيه
 من دون الإشارة) شرح الكافية ١ : ٢٠١ ، وقال أيضا وما حكى الزمخشري من
 قولهم : ((ها إنَّ زيدا منطلق ، وها افعل كذا)) مما لم أعثر له على
 شاهد ، فالأولى أن نقول إنَّ ها التنبيه مختص باسم الإشارة) شرح الكافية
 للرضى ٢ : ٣٨١ ، وانظر مانسب للزمخشري فى شرح المفصل لابن يعيش ٨ : ١١٣
 (٦) انظر الكتاب ٢ : ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، والمقتضب ٤ : ٣٠٧ واصل ابن السراج ١ : ٢١٨ .

والمجرورات نحو قولك : ((زيد في الدار قائما ، ومرتت بزيد راكبا))^(١) والمفعول به لا يكون العامل فيه إلا الفعل . وأيضا فإن المفعول به يكون معرفة ونكرة والحال لا يكون إلا نكرة^(٢) . وأيضا فإنَّ المفعول به غير الفاعل والحال هي ذو الحال ،

(١) في هذا المكان ينتهي السقط من أ وج

الشارح هنا فرق بين الظرف والمجرور ولكن أكثر النحاة يجعلونها قسما واحدا فيعيرون بأحدهما عن الآخر ، ونصب الحال بالظرف والمجرور امر مسلم به عند النحاة قال المبرد في المقتضب ٤ : ٢٠٧ ((هذا باب تبين الحال في العوامل التي في معنى الأفعال ، وليست بأفعال . وما يمتنع أن يجرى معه الحال ، تقول : هذا لك كافيا ، فت نصب الحال لما في الكلام من معنى الفعل لأن معنى ((لك)) معنى ((تملكه))

وقال ابن السراج في الأصول ١ : ٢١٦ ((تقول : زيد في الدار قائما ، فت نصب ((قائما)) بمعنى الفعل الذي وقع في الدار ، لأن المعنى استقرار زيد في الدار . وانظر سيبويه ٢ : ٨٨ وما بعدها والإيضاح العضدي ١٩٩ ، ٢٠٠ .

وقد بقي على الشارح من العوامل المعنوية حروف اتفق جمهور النحاة على إعمالها في الحال وهي : ((ليت ، ولعل ، وكأن)) .

قال سيبويه في الكتاب ٢ : ١٤٨ ((وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائما ، ولعل هذا زيد ناهيا ، وكأن هذا بشر منطلقا ، وأنت في ليت تمناء في الحال ، وفي كأن تشبه إنسانا في حال نهايه ، كما تمنيته إنسانا في حال قيام ، ولما قلت : لعل فأنت ترجوه أو تخافه في حال نهاب))

وقال ابن الشجري في أماليه ٢ : ٢٧٧ ((وقد أعملوا في الحال من حروف المعاني ثلاثة : كأن وليت ولعل ، وذلك لقوة شبههن بالفعل)) وانظر الخصائص ٢ : ٢٧٥ ، ٢٩٢ والبحر المحيط ١ : ٤٧٣

(٢) عند جمهور البصريين خلافا للكوفيين الذين أجازوا تعريفها مطلقا وبعض

البصريين الذي أجازوه في بعض الصور . انظر النكت الحسان شرح غايقة ، الاحسان ٩٩ ، وشفاء العليل ، في إيضاح التسهيل ٢ : ٥٢٣ والسجاعي على ابن

عقيل ١٩١ ، وحاشية عبادة على الشذور ٥٦/٢ .

[الفرق بين الحال والتمييز]

والفرق بين الحال والتمييز أن الحال يحسن فيها ((فى))^(١) والتمييز يحسن فيه من^(٢).

والحال يأتي بعد تمام الكلام ، والتمييز يأتي بعد تمام الكلام^(٣) ((أو بعد تمام الاسم))^(٤).

والحال إذا كان عاملها متصرفا جاز تقديمها عليه ، وليس كذلك التمييز .^(٥)

(١) من أجل ذلك اعتبرها بعض النحاة مفعولا فيه ، انظر كلام المبرد فى الحاشية (٣) ص ٢٣١ ، ٢٣٢

وقال أبو على الفارسي ((الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك) الايضاح العضدى ١٩٩ ، وقال ابن عصفور ((وهو كل اسم منصوب على معنى ((فى)) مفسر لما أبهم من الهيئات نحو جا * زيد ضاحكا)) شرح الجمل ١ : ٢٢٦

(٢) قال أبو البركات العلوى ((والفرق بين الحال والتمييز أن الحال لا تكون الا مشتقة من فعل والتمييز لا تكون الا اسما جامدا ، والحال يحسن دخول فى عليها والتمييز يحسن دخول ((من)) عليها)) شرح اللمع ق ٤٢ وانظر شفا * العليل فى ايضاح التسهيل ٢ : ٥٢١ .

(٣) سيأتى تفصيل هذه المسألة

(٤) فى أ و ب ((وتام الاسم))

(٥) سيأتى تفصيل هذه المسألة فى ص ٢٤ وما بعدها .

والحال تكون بالصفات^(١)، والتمييز يكون بالاسماء^(٢) الجامدة، وقد يعكس هذا^(٣) .
 فيقال : الحال التي تجمع بينهما أنها لا يكونان إلا نكرتين ومنصوبتين ،
 وأنها يأتيان بعد كلام محتمل لأشياء^(٤) فيبينانها ؛ لأن قولك : ((جاءني زيد))
 يحتمل أن يكون راكبا أو ماشيا^(٥) وعلى غير ذلك ، فإذا قلت : ماشيا . بينته على
 أي حال جاء^(٥) ، وكذلك التمييز إذا قلت : ((عندى عشرون)) احتمل أن
 يكون درهما ، ودينارا ، فإذا قلت : درهما ، بينت المحتمل .

(١) قال ابن مالك في باب الحال ((واشتقاقه وانتقاله غالبان)) التسهيل ١٠٨
 وقال في الخلاصة :-

الحال ((وصف)) فضلة منتصب مفهم في حال كفرها انهب .
 وقال الاسفرا يبين في اللباب ((وهي في الأمر العام اسم مشتق) شرح
 اللباب للغالي ٢ : ٥٣٠ .

(٢) قال ابن السراج ((واعلم أن الاسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا
 نكرات تدل على الأجناس)) الأصول ١ : ٢٢٣ ، وقال الثمانيني ((لا وهذا .
 المفسر لابد أن يكون اسما نكرة غير مشتق من فعل)) شرح اللمع ق ١١٢
 (٣) بأن يأتي الحال غير صفة نحو قوله تعالى ﴿ فانفروا ثبات ﴾ النساء ٧١ ،
 ثبات ليست صفة ، ومثلها قولهم هذا بصرأ أطيب منه رطباً ، فبصرأ حال ،
 وهي اسم جامد)) انظر في ذلك الكتاب ١ : ٤٠٠ والايضاح في شرح المفصل
 ١ : ٣٣٥ ، وشفا العليل في ايضاح التسهيل ٢ : ٥٢٢ وشرح اللباب للغالي
 ٢ : ٥٣٢ وانظر شروح ألفيه عند قول ابن مالك :-

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبفتة زيد طلوع .

ومن مجي التمييز صفة قولهم : الله دره فارساء . ففارسا تمييز وهو صفة
 وأجاز بعض النحاة كونها حالا انظر شرح الكافية للري ١ : ٢٢٢ ، وشرح
 اللباب للغالي ٢ : ٦٠٢ والعباب اللوحه : ١٠٢

(٤) في بوجز ... لا ماشيا وعلى

(٥) في ج ((يكون دراهم ودينانير))

فأما قولهم :

أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ (١)....

ونحوه ، فهذا واقع موقع ((تعترك)) وتعترك هي الحال ، وقد ناب ((العراك
منابها ، وقام مقامها .

الدليل على ذلك أنهم لم يقولوا ((أرسلها اياها)) فيأتوا بالضرر ، لأنه
ليس فيه لفظ ((تعترك)) وفي / العراك ((لفظ تعترك .

٢٠٠/أ

(١) هذا جزء من بيت من بحر الوافر وتتمام البيت هو :
فأرسلها العراك ولم يذنها : ولم يشفق على تبخ الدخال
وفي رواية ((فأوربها)) ويروى نفض بالضاد المعجمة ، وقائل البيت
هو لبيد بن ربيعة أبو عقيل الشاعر المضمم والصحابي الجليل الذي ،
قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبايعه ، انظر ترجمته في
طبقات الشعراء ص ٥٦ والشعر والشعراء ١٢٣ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ١٧٤
وانظر البيت في ديوان لبيد ص ٨٦ ، والكتاب ١ : ٣٣٣ ، والمقتضب ٣ : ٢٣٢
والأمالي الشجرية ٢ : ١٦٤ وهو من الأبيات التي لا يكاد يخلو منها كتاب نحو
والنفض بالضاد المهملة عدم تمام الأمر تقول نفض الرجل اذا لم يتم
أمره ، وكذلك البعير اذا لم يتم شربه ،

أما النفض بالضاد المعجمة فهو تحريك الرأس ، انظر الصحاح (ن غ ض)
(٢) هذا أحد تأويلين للبصريين في مثل هذه المسألة ، والتأويل الثاني هو
أن العراك بمعنى معتركة واللام زائدة ، فالصورة وان كانت معرفة فهي
في التقدير نكرة انظر ابن يعيش ٢ : ٦٢ والنكت الحسان ٩٩ ، وشرح ،
اللباب ٢ : ٥٢٢ ، وشفاء العليل ٢ : ٥٢٣ والهمع ١ : ٢٣٩ .

(١) (والعامل في الحال على ضربين) : - فعل ومعنى فعل ، فالفعل قولك : جاء (١)
 زيد ماشيا فيجوز تقديم الحال على الفعل (٢) لأن الفعل متصرف ،
 قال الله تعالى : خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ - يَخْرُجُونَ (٣) فقدم : خَشَعُوا (٤) على يخرجون .

- (١) في أ و ب ((فالفعل جاء زيد))
 (٢) قال المير : ((ولذا كان العامل في الحال فعلا صلح تعديما وتأخيرها ،
 لتصريف العامل فيها ، فقلت : جاء زيد راكبا ، وراكبا جاء زيد ،
 وجاء راكبا زيد)) المقتضب ٤ : ٣٠٠ وانظره ٤ : ١٦٨ .
 وقال ابن السراج : ((والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل
 والمفعول والكنى والظاهر إذا كان العامل فعلا)) الأصول ١ : ٢١٥ ، وقال أبو
 البركات العلوي : لا أعلم أن الحال من حقها أن تكون بجانب ذي الحال ،
 ملاصقة له كما أن المفعول به من حقه أن يكون بعد الفاعل ، إلا أن لما
 كان يعمل مقدما ومؤخرا ومتوسلا لقوته على العمل قدمت الحال والذية
 بها التأخير ، كما قدموا المفعول فيه والذية به التأخير هذا منهي
 البصريين)) شرح اللمع ق ٤٣ ، واشتراط الكوفيون لجواز تقديم الحال على
 عاملها أن يكون صاحبها الذي هو فاعل الفعل ضميرا ، نحو : ((راكبا جئت))
 أما إذا كان اسما ظاهرا نحو : راكبا جاء زيد فلا يجوز وعلتهم في
 ذلك أنه في مثل هذا المثال يحصل تقديم المضمرة في راكبا على الاسم
 الظاهر الذي هو زيد ، وتقديم المضمرة على المظهر لا يجوز ، ومنع الأخفش
 تقديم الحال على عاملها في مثل راكبا زيد جاء ، لبعدها عن العامل
 فيها ومنع الجرمي تقديم الحال على عاملها مطلقا .
 ومثل الفعل في ذلك شبهه ، وهو ما تضمن معناه وحروفه وقبل علاماته
 الفرعية من تأنيث وتثنية وجمع انظر المراجع السابقة والانصاف ١ : ٢٥٠
 والخصائص ٢ : ٣٨٥ وابن يعيش ٢ : ٥٦ ومغنى اللبيب ٢ : ٤٦٢ ، والتصريح ،
 ١ : ٤٥٨ والرضى ١ : ٢٠١ والتسهيل ١١٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٣١ ، ٤٣٢ ==

== وقول الشارح هنا ((لأن الفعل منصرف ، احتراز عن الفعل الجامد فإنه لا تتقدم عليه الحال .

واشتراطنا في الصفة أن تكون تقبل علامات الفعل الفرعية لتخرج بذلك ،
 ما لا يقبل تلك العلامات وهو أفعل التفضيل فإنه لا يجوز أن يتقدم عليها الحال ،
 (٣) الآية ٢ من سورة القمر))

قال أبو حيان : انتصب ((خشعا)) على الحال من ضمير ((يخرجون)) ،
 والعامل فيه ((يخرجون)) لأنه فعل متصرف ، وفي هذا دليل على بطلان
 منهب الجرمي ؛ لأنه لا يميز تقديم الحال على الفعل وإن كان متصرفا ،
 وقد قالت العرب ((شتى تؤب الحليقة)) وقيل هو حال من الضمير ،
 المجرورة ((عنهم)) من قوله تعالى (فتول عنهم) وقيل مفعول ب (يدع)
 وفيه بعد البحر ٨ : ١٢٥ ورواية ((خشعا)) التي وردت في نسختي أ و ب
 قرأ بها أبو عمرو وحمة والكسائي أما بقية السبعة فقرأوها ب
 ((خشعا)) وهي رواية ج وقراءة ابن مسعود ((خاشعة)) انظر الكشف
 عن وجوه القراءات السبع ٢ : ٢٩٧ وحجة القرآت لابن زنجلة ٦٨٨ والتيسير ٢٠٥
 والحجة في القراءات السبع ٣١٠ والنشوء ٢ : ٢٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس
 ٣ : ٢٨٣ ومعاني القرآن للفراء ٣ : ١٠٥ ، وتفسير الطبري ٢٧ : ٤٨

(٤) في أ و ب « خاشعاً »

والثانى من العاملين فى الحال : المعنى تقول : هذا زيد قائما .
 وزيد فى الدار واقفا ، فالعامل فى الحال ((ها)) التى للتنبيه ، أو (ذا)
 التى للإشارة^(١) ولايجوز تقديم الحال على العامل إذا كان معنى ، لأنه لايتصرف
 وليس بفعل^(٢)

(١) قال المبرد ((وتقول : هذا عبدالله قائما فتنصب ((قائما)) لأن
 قولك : ها للتنبيه ، فالمبنى انتبه له قائما)) المقتضب ٤ : ٣٠٧ ،
 وقال ابن برهان ((العامل فيها إگاما فى ((ها)) من معنى التنبيه
 وإگاما فى ((ذا)) من معنى الإشارة)) شرح اللمع ق ٢٢
 وانظر سيبويه ٢ : ٧٧ ، ٧٨ ، والأصول لا من السراج ١ : ٢١٩ ، والرضى ١ : ٢٠١
 ٢ : ٣٨١ ، وابن يعيش ٨ : ١١٣ ، ١١٤ .

(٢) هذا هو رأى جمهور النحاة ، قال سيبويه ((واعلم أنه لايقال : قائما ،
 فيها رجل ، فإن قال قائل : اجعله بمنزلة ((راكبا مرزیدا)) وراكبا ،
 من الرجل قيل له : فإنه مثله فى القياس ، لأن ((فيها)) بمنزلة ((مر))
 ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن ((فيها)) وأخواتها
 لايتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهم انزلن منزلة ما يستقنى به
 الاسم من الفعل ، فاجره كما أجرته العرب واستحسننت ، ومن ثم صار ((مررت
 قائما ترجل)) لايجوز ، لأنه صار قبل العامل فى الاسم وليس بفعل ، والعامل
 (البا) ((الكتاب ٢ : ١٣٤ .

وقال ابن برهان ((والمعنى أضعف من الفعل فلم يصح لذلك أن يتقدم
 عليه الحال ، لأن ذلك يزيد ضعفا)) شرح اللمع ق ٢٢
 وقال ابن مالك ((ولايجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان متضمنا
 معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة ، وحرف التنبيه ، وحرف التمنى ، وحرف
 التشبيه ، أو معناه ، والاستفهام المقصود به التعظيم ... ومن جملتها الظرف
 المضمن استقرارا وعديله من حروف الجر نحو : زيد عندك مقيما ، والمال
 لك خالما ، وأكثر النحاة على إجراء هذين مجرى ما تقدم من العوامل ،
 القاصرة عن نصب الحال المتقدمة)) شرح عمدة الحافظ وعمدة الحافظ ==

==== وانظر المقتضب ٤ : ٣٠٢ ، ٣٠٣ ومتن اللمع ١٤٦ ، ١٤٧ . وخالف الأخفش الجمهور ورجحه ابن مالك فأجاز تقدم الحال على المجرور بشرط تقدم صاحبها عليها نحو : زيد قائما في الدار ((وذلك بناء على منهب الأخفش في قوة الظرف والمجرور حتى جاز عنده أن يعمل بلا اعتماد على الظاهر)) انظر الامالي الشجرية ٢ : ٢٨٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ : ٢٠٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٦ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢ : ٥٢٢ ، واستثنى ابن برهان من ذلك الحال الواقعة ظرفا أو مجرورا فأجاز تقدمها على عاملها معنى الفعل فقال : ((ولو كانت الحال ظرفا أو حرف جر لصح تقدمها على معنى الفعل العامل فيها)) لأن الظرف والجار إنما يعتبر فيها في باب العمل لفظهما فقط دون اعتبار مانابا منابه وقاما مقامه ، ألا ترى أنه تعالى قال : ﴿ إِنَّ لَكَ أَنْ لَآتَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴾ وقال : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ فهما خبران وقد تقدمتا على اسمها ، ولو اعتبر فيهما ماقاما مقامه أو نابا منابه لما صح ذلك فيهما كما لا يصح في ((مستقر)) الذي خلفاه ، فكما اعتبرت في صحة التقديم في باب ان لفظهما دون مانابا عنه كذلك تعتبر في التقديم على المعنى العامل فيه لفظهما دون مانابا عنه من الحال ((شرح اللمع لابن برهان ٢٣٠))

ويجوز أن يأتي بعد ((هذا)) فتقول : هذا قائما زيد^(١)، وتقول : هذا
زيد قائم ، فترفع ((قائما))^(٢) من أربعة أوجه :- أحدها : على أن تكون
خبر ابتداء^(٣) محذوف^(٤)، والثاني : أن يكون خبرا بعد خبر كقولهم :
(هذا "حلو حامي") أي : قد جمع الطعمين ، قال الشاعر :
من يك ثابت فهذا بغي مقيظ مصيف مشتقى^(٥)
فجاء بأخبار كثيرة لمبتدأ واحد .

(١) انظر معلق في الحاشية (٢) ص ٢٤٢

(٢) في ب ((فترفع)) زيدا ((وفي ج)) فيرتفع ((قائم))

(٣) في الأصل : أن يكون على ابتداء محذوف (وفي ب)) أحدها على خبر ابتداء*
وقال أبو البركات العلوي ((ولو رفعت)) قائما ((لكان خبرا لمبتدأ))
شرح اللمع ق ٤٣

(٤) هذا الرجز ينسب لرؤية ابن العجاج التميمي أحد رجاز المسلمين وفصحاءهم
وهو من منصرفي الدولتين العباسية والأموية مات في خلافة المنصور

سنة ١٤٥ انظر ترجمته في المؤلف والمختلف ص ١٢١ ، والأغاني ٢ : ٢٢٥

وشرح شواهد المفتي للسيوطي ١ : ٤٩ ، ٥٠ وهذان البيتان أوردهما
سيبويه ٢ : ٨٤ ولم ينسبها إلى قائل ، ولا يكاد يخلو منهما كتاب نحو
وانظرهما في مجاز القرآن ٢ : ٢٤٧ والأصون ١ : ١٠٥ والصاح واللسان ،
(ق ي ظ)) والانصاف ٧٢٥ ، وكشف المشكل ١ : ٢٢٠ وابن يعيش ١ : ٩٩ ،

وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٦٠ ، والعنى ١ : ٥٦١ ، وديوان رؤية ١٨٩

(٥) الرواية في الأصل : « مصيف مقيظ » وفي ب ((مقيظ مصيف)) وهو ما

اشتبه .

« والبت كسا » غليظ ومقيظ أي يكفيني لقيظ

وكذلك مشتق والمراد أنه يقيظ فيه ويتشقى

والثالث : أن يكو زيد بدلا من ((هذا))

والرابع : أن يكون ((قائم)) بدلا من زيد ، ففي الرفع هذه الوجوه الأربعة^(١) والنصب على الحال لاغير^(٢) فإن قلت ((زيد في الدار قائما)) جاز في ((قائم)) الرفع والنصب فالنصب على الحال ، والرفع من وجهين^(٣) :
 على خبر ابتداء محذوف ، و علي خبر يعد^(٤) خبر^(٥) خبر^(٦) .

(١) في بـ ((هذه الأربعة الأوجه))

وهذا المثال أورد سيبويه في كتابه مثالا قريبا منه وذكر فيه وجهين من الاعراب وزاد السيرافي عليه وجهين آخرين ، والأوجه الأربعة التي ذكرها هي الأوجه التي ذكرها الشارح هنا ، والمثال اذى أورده سيبويه هو :
 ((هذا عبدالله منطلق))

ذكر فيه سيبويه نقلا عن الخليل أنه يجوز فيه :-

(أ) تقدير ((هذا أوهو)) على أنها مبتدأ ومنطلق خبره

(ب) أن يكون ما بعد ((هذا)) إخبارا عنها .
 زاد السيرافي

(ج) أن يكون عبدالله معطوفا عطف بيان على ((هذا)) أو بدلا منها .

(د) أن يكون ((منطلق)) بدلا من ((زيد)) فيكون التقدير ((هذا زيد رجل منطلق)) انظر الكتاب وحاشيته ٢ : ٨٧ .

وزاد ابن الخباز في توجيه اللمع وجهها خامسا وهو : أن يكون هذا مبتدأ وزيد مبتدأ ثانيا وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول ((توجيه اللمع ق ٥٨

(٢) كلمة ((لاغير)) ماقطة من ب

قال سيبويه : ((وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقا جعلت الرجل

مبنيا على ((هذا)) وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها (الكتاب ٢ : ٨٧

(٣) في أ و ب ((النصب)) بدون فاء

(٤) في ب ((والرفع على وجهين))

(٥) في ب ((وخبر بعد خبر))

(٦) انظر في مثله هذه المسألة سيبويه ٢ : ٨٨ وما بعدها ، وانظر توجيه اللمع ق ٥٨ .

ولايجوز تقديم الحال على المجرور^(١) عند أكثر النحويين^(٢) وقد أجاز ابن كيسان^(٣) فمن أجازهم فلأن العامل متصرف ، ومن لم يجرهم فلأن العامل في الحال أبدا هو العامل في ذى الحال وهو هنا حرف الخبر ، وهو غير فعل ، وذلك قولك : مررت بزيد جالسا ، فهذا يجوز بلا خلاف . فإن قلت : ((مررت جالسا بزيد فقد)) ذكرنا^(٤) أنه لايجوز إلا عند ابن كيسان^(٥) .

(١) في ج ((الحال من المجرور))

(٢) انظر الحاشية (٣) ص ٢٤٤ وشرح اللمع للأصفهاني ٤٨٨ والامالي الشجرية ،

٢ : ٢٨١ ، وشرح اللباب للغالى القسم الثانى ص ٥١٥ .

(٣) في ب ((وقد أجاز ابن كيسان ذلك))

وابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن احمد بن كيسان النحوى ، أخذ النحو

عن المبرد وثعلب من مؤلفاته المهنى والحقائق والبرهان والمختار ،

ومصابيح الكتاب توفى سنة ٢٩٩ أو ٣٢٠ هـ على خلاف فى سنة وفاته

انظر ترجمته ، فى طبقات النحويين ١٥٣ وال ١٢٠ وتاريخ العلماء ،

النحويين ٥١ ونزهة الألباء وتاريخ بغداد ١ : ٣٣٥ ، وانباء الرواة ٣ : ٥٧

ومعجم الادباء ١٢ : ١٣٧ ، والوافى بالوفيات ٢ : ٣١ ومفتاح السعادة ١٦٩ :

وكشف الظنون ١ : ٤٨٠ ، وهديى العارفين ٢ : ٢٣ . وهذا القول منسوب لـ

فى شرح اللمع لابن برهان ق ٢٣ . ومن قال به أيضا الأخفش والفراس ،

وأبن مالك ، إلا أن الأخفش وابن مالك اشترطا لجوازه تقدم صاحب الحال

انظر فى ذلك : معانى القرآن ٢ : ٤٢٥ ، وتوجيه اللمع ق ٥٩ ، وشرح ،

اللمع للأصفهاني ص ٤٨٢ والامالي الشجرية ٢ : ٢٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور

١ : ٣٣٥ ، والرضى ١ : ٨٩ او البسيط ١ : ٥٢٦ ، وشرح اللباب للغالى القسم

الثانى ٥١٥ والتسهيل ص ١١١ وشرح عمدة الحافظ ٤٣٦ ، وأوضح المسالك .

٢ : ٢٣٧ والتصريح ١ : ٣٨٥ والهمع ٤ : ٣٢ ، ٣٣ .

(٤) فى ب ((ذكر)) وانظر ما ذكره فى ص ٢٢٠

(٥) ما بين الاقواس (()) ساقط من أ و ج

واعلم أنَّ ((إِنَّ كَانَ وَلَكِنْ))^(١) لا يعملن في الحال ، أما إِنَّ وَلَكِنْ فلأنهما ليس
فيهما معنى الفعل ، وأما ((كَانَ)) فلأنها فعل غير حقيقي ، هذا عند أكثر
النحويين . وأبو عليٍّ يجيز انتصاب الحال عن ((كَانَ))^(٢)

(١) في ب و ج ((ان ولكن وكان))

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ١٤٨ ، وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائما
ولعل هذا زيد ذاهبا وكان هذا بشر منطلقا ، إلا أن معنى ((إِنَّ كَانَ وَلَكِنْ))
لأنهما واجبتان بمعنى هذا عبدالله منطلقا ، وأنت في البيت تمناء في
الحال وفي كأن تشبهه انسانا في حال نهايه كما عينته انسانا في حال
قيام)) وقال ابن السجري في أماليه ٢ : ٢٨٦ ((ولا يجوز في إِنَّ مَا جاز
فيهن ؛ لأنهما لم يغيرا معنى الكلام بل أكداه))

وفي حاشية الصبان ٢ : ١٨٩ ، وكليت وكأن لعل كما سيذكره الخارج ويظهر
أن ((إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنْ كَذَلِكَ)) وانظر شرح ألفية ابن معط للموصلى ١ : ٥٦١
(٣) انظر الحلبيات ١٧٦ ، ١٨٠ والايضاح العضدى ١ : ٢٠١ والمقتصد ١ : ٦٨١ ،
والمساعد ٢ : ٣٠ ، وانظر ابن يعيش ١ : ٦٠ ، والايضاح في شرح المفصل

وأما لا ليت ولعل ، وكأن ^(١) فيعملن ^(٢) في الحان ؛ لأن فيهن ^(٣) معنى الفعل وهو التشبيه ^(٤) ، والتمنى ، والترجى ^(٥) .

فإن قلت : ضربى زيدا قائما ، فرضبى مصدر ((ضربت)) وهو مبتدأ ، والياء فاعلته ، وزيدا مفعول به « وقائما » نصب على الحال ، تقديره ^(٦) : إن كان قائما ، فإذا ظرف من الزمان ، وهى ^(٧) خبر المبتدأ ، وكان هى العاملة فى الحال وهى التامة .

-
- (١) فى ب ((ليت وكأن))
 (٢) فى أ ((فتعمل))
 (٣) فى أ و ج ((فيها))
 (٤) فى أ ((بالتشبيه والتمنى والترجى))
 (٥) هذا هو اختيار جمهور البصريين كما فى الكتاب ٢ : ١٤٨ والمقتضب ٤ : ٣٠١ والخصائص ٢ : ٢٧٥ والأمالى الشجرية ٢ : ٢٧٢ والرضى ١ : ٢٠١ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٦١ وشرح عمدة الحفاظ ٤٢٩ وابن الناظم ١٢٨ وابن عقيل ١ : ٥٤٢ .

وخالف الرضى الجمهور فقال : « وأما حرفا التمنى والترجى نحو : ليتك قائما فى الدار ولعلك جالسا عندنا » فالظاهر أنها ليسا بعاملين ، لأن التمنى والترجى ليسا بمقيدين بالحالين ، بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو منزه الأخفش لكونه هو المقيد ((الرضى ١ : ٢ وفى ارتشاف ، الضرب ٢ : ٣٥٢)) وأما حرف التمنى والترجى وهما ((ليت ولعل)) فنصن الزمخشري على أنهما و ((كأن)) فنصبن الحال ، والصحيح أن ليت ولعل ، لا يعملان فى الحال ، وفى كأن خلاف والصحيح أنها تعمل فى الحال ((

(٦) كلمة ((ضربت)) ساقطة من أ و ج

(٧) فى ج ((وتقديره))

(٨) فى ب ((وهو))

فإن قيل : ألا كانت الناقصة جعلت ((قائما)) خبرها ؟ قيل له : لو كانت
الناقصة لجاء خبرها مرة معرفة ، ومرة نكرة ((كما)) تكون في كان^(٣) الناقصة^(٤) ،
فلما لم يسمع من هذا^(٥) إلا الذكرة ، علم أنه منصوب على الحال لا غير^(٦) ،
فإن قلت بدل ((قائما)) : يوم الجمعة أو شديد كان هو خبر المبتدأ^(٧) ، لأن
الشديد هو الضرب ، ويوم الجمعة ظرف زمان ، وظرف الزمان يكون خبرا عن المصدر^(٨) .

(١) في ج ((هلا))

(٢) كلمة ((له)) ساقطة من ب و ج

(٣) كلمة ((كان)) ساقطة من أ و ب

(٤) في ب ((كما تكون الناقصة))

(٥) في ج ((في هذا))

(٦) قال عبدالقاهر الجرجاني ((فإن قلت : فماذا دعاكم إلى أن جعلهم
((قائما)) في قولهم : ((ضربي زيدا قائما)) حالا ولم تقولوا : إنه
خبر كان ؟ فالجواب : أن ((كان)) في قولك : إذا كان زيد ((قائما))
بمعنى ((وجد)) فلا يتعدى إلى مفعول ، أي : فلا يكون له الخبر الذي
يجرى مجرى المفعول في وقوعه معرفة ونكرة ، فكأنك قلت : ضربي زيدا ،
إذا وُجد قائما ، والذي دعاكم إلى ذلك أنهم لم يستعملوا هنا إلا الذكرة
ولو كان خبر ((كان)) لجاء في شيء من هذا النحو المعرفة)) المقتصد ،

١ : ٦٨١ .

(٧) في أ ((الخبر المبتدأ)) وهو خطأ من الناسخ

(٨) في أ ((ويوم الجمعة ظرف والظرف تكون اخبار المضار)) وفي ب ((هو

الظرف والظرف تكون اخبارا عن المصادر

فإن قلت : هذا بـ «أطيب منه رطباً» ((فهذا مبتدأ ، و ((أطيب منه^(١) خبره
تقديره / هذا إذا كان بـ «رطباً» ، وإذا كان رطباً ، والظرفان متعلقان بأطيب^(٢) ؛ / ٣١
لأن ((أفعل^(٣))) يعمل في الظرف متقدماً ومتأخراً ، فأما «بـ «رطباً» فلا يخلو أن يكون
العامل فيه ((أطيب^(٤))) أو هذا^(٥) ((أو إذا كان^(٦))) فلا يجوز أن يعمل فيه
((أطيب^(٧))) لأن «بـ «رطباً» قبله ، ولا يتقدم على أفعل ما يعمل فيه^(٨) ، ولا يجوز أن
يعمل فيه ((إذا كان^(٩))) لأنه بعده .

(١) كلمة ((منه)) ساقطة من ج

(٢) في ج ((لأنه أفعل وهو يعمل))

(٣) ممن رجع هذا الراي ابن الحاجب في شرحه للمفصل ١ : ٣٢٦ ، وينسب لنمازتي

وابن كيسان وابن جنى وابن خروف وابن مالك) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٣٥٣

والأشياء ١ : ٢٦٦ وانظر الرضى ١ : ٢٠٩ ، والمساعد ٢ : ٢٩ ، ٣٠ ، والهمع ،

١ : ٢٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ : ٣٣٢ وشرح اللباب للغالى ٢ ص ٥٣٦ ،

(٤) ممن رجع هذا الراي أبو على في الحلبيات ص ١٢٨ ، وانظر ابن يعيش ٢ : ٦٠

٦١ ، والرضى ١ : ٢٠٩ وسيصرح الشارح بنسبته له في ص ٥١ والنفاة ،

اختلفوا في العامل هل هو حرف التنبيه أو اسم الإشارة ، انظر الأراء ،

في ذلك في المساعد ٢ : ٢٩ والرضى وابن يعيش ، الصفحات السابقة والارتشاف

٢ : ٣٥١ ،

(٥) في ب و ج ((وإذا كان))

وهذا الراي هو ما يدل عليه كلام سيبويه في الكتاب ١ : ٤٠٠ ، وكلام المبرد

في المقتضب ٣ : ٢٥١ ورجحه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢ : ٦٠ ، ونسبه ابن

عقيل في المساعد إلى الزجاجي والسيرافي وأبي على وابن عصفور في أحد

قوليهما ((انظر المساعد ٢ : ٣٠ وانظر الحلبيات ١٢٩ ، ١٨٠ والفوائد ،

الضليانيه ١ : ٣٩٠ ، والهمع ١ : ٢٤٢ ، والأشياء والنظائر ١ : ٢٦٦

(٦) في أ و ج ((لأنه قبله))

(٧) انظر رد هذه الحجة في الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٣٣٨

(٨) في قوله ((إذا كان)) ساقط من أ ومضاف في الحاشية ، وفي ب ((إذا كان))

قال أبو علي: العامل فيه «هذا»^(١) فأما تقدير سيبويه: ((إذا كان)) فهو تفسير المعنى، وقد يجوز أن يكون عاملاً في الرطب. ويجوز: هذا بسر^(٢) أطيب منه رطب. على أن يجعل ((هذا)) مبتدأ وبسر خبره وما بعده جملة صفة للبسر.^(٣)

فإن قلت: هذا بسر أطيب منه رطب، على أن تجعل الجملة صفة للبسر^(٤) لم يجز، لأن «إذا» ((لا تكون خبراً لهذا)) لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجث.^(٥)

فإن قلت: «هذا بسر أطيب منه عنب» ((لم يجز فيه)) إلا الرفع من قبل أنه غيره.^(٦)

(١) في أ و ج ((فالعامل))

(٢) في ج ((فهو تفسير للمعنى))

قال أبو علي في الحلبيات ص ١٧٨ ((فإذا عملت)) ((هذا)) وتأولت ما ذكره من قوله: ((إنما قال الناس هذا منصوب على إضمار)) ((إذا كان)) على معنى إرادتهم معنى هذا الكلام (لحقيقة لفظه) ((وانظر الحاشية ص ٢٥٠)) وأبو علي وسيبويه تقدمت ترجمة كل منهما.

(٣) في الارتشاف ٢ : ٣٥٤ ولو اشترك المختلفان في وصف هوالأحدهما أكثر على كل حال ارتفع السماء اللذان كانا انتصباً حالين فتقول: هذا بسر^(٢) أطيب منه عنب بسر^(٣) خبر المبتدأ وأطيب وما بعده جملة من مبتدأ، وخبر في موضع الصفة لبسر.

ولم يوافق أبو علي على هذا الإعراب بل جعل الكلام لا يستقيم به، فقال في الحلبيات ص ١٧٩، ولم يستقم أن يكون ((بسر خبراً لـ)) ((هذا)) مستقلاً به، ويكون ((أطيب منه رطب)) جملة في موضع الوصف ((بسر)) النكرة، لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجث و ((إذ)) و ((إذا)) جميعاً من أسماء الزمان وانظر تحفة النجباء في قولهم: هذا بسر أطيب منه رطباً، ضمن الأشباه والنظائر ٤ : ٢٦٥.

(٤) في ب ((صفة البسر))

(٥) هذا نص تعليل أبي علي في الحلبيات ص ١٧٩، والأخبار بظرف الزمان عن الجثة تقدم الكلام عليه (انظر ص ١٠٠ الحاشية (٣))

(٦) كلمة ((قبل)) ساقطة من ب

وقد تقع الجمل حالاً^(١)، تقول : جاءني زيد وأبوه قائم^(٢)، فإذا كان كذلك فلا بد من معلق يعلق الجملة الثانية بالأولى ، فإما أن تأتي بهاء أو واو^(٣) ، ((وليست هذه الواو للعطف ؛ لأنه لا يجوز دخولها في المفرد^(٤) ، لاتقول : جاءني وزيد)) قائماً)) على الحال ؛ لأن الواو توجب أن يدخل الثاني في إعراب الأول ، فلما لم يجر دخولها في المفرد لم يجر دخولها على الجملة ؛ لأنها^(٥) فرع عليه .

-
- (١) يشترط البصريون في الجملة ، الحالية أن تكون خبرية ، وأجاز الأئمة المطلق وقوع جملة النهي حالا مستدلاً بقول الشاعر :-
أطلب ولا تنجر من مطلب ...
وأجاز الفراء كونها غير خبرية ،
انظر مغنى اللبيب ٢ : ٦٤٩ ، وأوضح المسالك ٢ : ٢٤٦ ، والتصريح ١ : ٣٨٩ ،
والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢ : ١٩٣ ،
- (٢) في ب ((جاءني زيد أبوه قائم))
- (٣) في ب ((بواو وهاء))
- وانظر في أقسام الرابط الكتاب ١ : ٣٩١ ، والرضى ١ : ٢١١ ، وابن يعيش ،
١ : ٣٩٣ والإيضاح في شرح المفصل ١ : ٣٤٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٥٤
والفوائد الضيائية ١ : ٣٩٣ والهمع ١ : ٢٤٦ وانظر المراجع السابقة في
الحاشية (١)
- (٤) وتسمى أيضا واو الابتداء نص على ذلك ابن مالك في التسهيل ص ١١٢ ،
وانظر معاني الحروف للرماني ص ٦٠ ورصف المباني ٤٨٠ ، والمساعد ٢ : ٤٥
وشفاة المليل ٥٣٢ ، والجنى الداني ١٩٢
- (٥) في الأصل ((لأنه فرع عليه)) والصواب ما في بقية النسخ لأن الضمير
يرجع إلى الجملة .

فإذا ثبت هذا فالجملة على ضربين :- ((جملة ^(١))) من ابتداء وخبر وفعل ،
وفاعله فالابتداء والخبر قد ذكرنا ^(٢).

وأما الفعل والفاعل فعلى ثلاثة أقسام :- ماض ، وحاضر ، ومستقبل
((ولا يقع من هذه الثلاثة حالا إلا فعل الحال ، لأنك تخبر عن حاله التي
جا عليها ، وأما المستقبل ^(٤) فلا يقع حالا لما في ذلك من البعد ^(٥) .
فإن قلت : فقد ^(٦) قال سيبويه : ((مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ^(٧)))
فهذا قليل وأيضا فإنه يجوز في السماء فلا يجوز في الأفعال ، لأنها الأصول
للأفعال .

- (١) كلمة ((جملة)) ساقطة من ب و ج
- (٢) ذكره في الصفحة (٢٥٢) عندما قال : جاءني زيد وأبوه قائم .
- (٣) في ب ((فلا يقع))
- (٤) في ب و ج ((فأما المستقبل))
- (٥) انظر تقسيم ابن هشام لأزمته الحال في المغنى ٥١٧ وانظر الهمع ١ : ٢٤٥
والاشموني ٢ : ٢٠٠ ،
- (٦) في أ ب ((قد))
- (٧) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٤٩ ((هذا بابُ إجراء الصفة فيه على الاسم
في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوى فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله
خبرا فتنصبه ، فأما ما استويا فيه فقلوه : مررت برجل معه صقر ، صائدٌ
به ، إن جعلته وصفا ، وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمَر
المعروف نصبتَه فقلت : مررت برجل معه صقرٌ صائدا به كأنه قال :
معه بازٌ صائدا به ، حين لم يردان يحمله على الأول)) قال السيرافي ،
ما ملخصه ((معه صقرٌ . جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، صفة لرجل وصائد به
صفة أخرى إذا حملته على رجل ، فإن حملته على الهاء في معه وهو الاسم
المضمَر المعروف الذي عناه سيبويه نصبتَه على الحال وهذا معنى قوله .))
حاشية الكتاب الصفحة السابقة .

وأما الماضي فلا يقع حالا لبعده من فعل الحان ، فإذا أدخلت عليه (قد)
 جاز أن تجعله حالا ، وعند الأخفش يجوز أن تقدرها ولا تنطق بها ؛ لأنهم
 تقرب الماضي إلى الحال (٢) .

-
- (١) هذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون لا يجيزون مجيء
 الماضي حالا إلا إذا اقترن بقد كما سيذكره الشارح .
 وأما الكوفيون فيجيزون مجيئه حالا وإن لم يقترن بقد ، وقد أيد ابن مالك
 وأبو حيان رأي الكوفيين وذكر له كثيرا من الشواهد القرآنية والشعرية .
 وينسب هذا الرأي للأخفش .
 انظر في ذلك معاني القرآن للأخفش ٣٩٢ ، والانصاف ١ : ٢٥٢ والرضى ١ : ٢١٢
 وشرح عمدة الحافظ ٤٥٠ والمساعد ٢ : ٤٧ وشرح اللباب للغالى القسم
 الثانى ٥٤٩ ، والبحر المحيط ٣ : ٣٠٧ ، ٦ : ٣٥٥ ، ٧ : ٤٩٣ ، ٨ : ٤٢٣
 والهمع ١ : ٢٤٧ .
 (٢) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرٌ صُدُّوهُمْ ﴾ (١)
 فتقديره ((قَوْماً حَصْرَتْ صُدُّوهُمْ)) (٢) فحصر صفة لقوم ، وقد حذف ، قوم ، وعند (٤)
 الأخفش أنها حال على تقدير قد (٥)

وعند أبي العباس أن هذا دعاء عليهم (٦) ، وأبو علي يرد ذلك لفساد المعنى
 فيما بعد (٧) من قوله تعالى (٨) ﴿ أَوْ يَفْقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ (٩)
 ونحن لاندعو عليهم أن تضيق قلوبهم عن قتال قومهم .

(١) الآية ٩٠ من سورة النساء .

وللنحاة في إعراب هذه الآية عدة آراء منها ما ذكره الشارح ومنها ما لم يذكره وملخصها هو :-

الاول : الكوفيون غير الغراء والأخفش وابن مالك وأبو حيان من البصريين يرون أن جملة (حَصْرَتْ صُدُّوهُمْ) حال وللتلزمها (قد) وشواهد ذلك كثيرة في اللغة العربية .

الثاني : جمهور البصريين يرون أنها حال على تقدير (قد) وهذا هو الذي نسبته الشارح هنا إلى الأخفش بينما الرأي الأول منسوب له في أكثر كتب النحو .

الثالث : أنها صفة لموصوف محذوف حال ، أي : قوما حَصْرَتْ صُدُّوهُمْ ، وينسب هذا الرأي لسيبويه ، وقال أبو حيان إنه أحد قولين عن المبرد ، وهو أحد قولين أجازهما أبو علي الفارسي ، وذكر أبو علي في البغداديات أن الأخفش ذكر هذا الرأي في كتابه الكبير .

الرابع : أنها صفة لـ ((قوم)) في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَطْلُونِ إِلَى قَوْمٍ ﴾

الخامس : أنها دعاء وهو اختيار المبرد في المقتضب وهذا ما ذكره الشارح .

السادس : أنها خبر بعد خبر أي كأنه قال : (أَوْ جَاءُواكُمْ) ثم قال : (حَصْرَتْ صُدُّوهُمْ)

==== السابع : أنها بدل اشتغال من ((جاؤكم)) لأن المحبى* مشتمل على الحصر وغيره .

انظر فى هذه الأراء* المقتضب ٤ : ١٢٤ ، ١٢٥ ، معانى القرآن
للغرا* ١ : ٢٤ ، ٢٨٢ ، معانى القرآن للاخفش ١ : ٢٤٤ معانى
القرآن ولأعرابه للزجاج ٢ : ٨٩ إعراب القرآن للنحاس ١ : ٤٤٢
إملاء ما من به الرحمن ١ : ١١٠ ، البغداديات ٢٤٥ المقتصد ،
٢ : ٩١٣ ، ٩١٦ الانصاف ١ : ٢٥٢ الرضى ١ : ٢١٢ ، شرح عمدة
الحافظ ٤٥٠ المساعد ٢ : ٤٧ ابن يعيش ٢ : ٦٦ ، كشف المشكل
١ : ٤٨٣ ، شرح اللباب للغالى القسم الثانى ٥٥٣ ، الفوائد
الضياييه ١ : ٣٩٤ البحر المحيط ٣ : ٣١٧ ، ٦ : ٣٥٥ ، ٧ : ٤٩٣
٨ : ٤٢٣ النشر فى القراءات العشر ١ : ٢٥١ ، والأشمونى ٢ : ١٩٧
الخزانة ١ : ٥٥٢

(٢) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ.

(٣) فى ب ((فصرت صفة القوم))

(٤) فى ب ((وقد حذف القوم))

(٥) انظر الحاشية (١) ص ٢٥٥

(٦) انظر الحاشية (١) ص ٢٥٥

(٧) انظر المقتصد ٢ : ٩١٥ ، وشرح اللباب للغالى ٥٥٤ ، ٥٥٥

(٨) كلمة ((تعالى)) ساقطة من أ.

(٩) الآية السابقه .

فإن قلت: هو زيد حقاً فهذا مصدر تقديره: أحقه حقاً، وأما قوله تعالى: ^(١)
 ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ ^(٢) ((وقول الناس: هو زيد معروفاً فهذه حال مؤكدة، لأن ^(٣)
 الحق لا يكون إلا مصدقاً . ، وزيد لا يكون إلا معروفاً ^(٤) . فإن قالوا: هو زيد ^(٥)
 قائماً لم يجز؟ لجواز أن يكون قائماً أو غير قائم، والعامل في الحال، ^(٦)
 المؤكدة معنى الجملة ^(٧) ولا يجوز تقديمها على الجملة . لاتقول معروفاً هو زيد ^(٨)؟
 فافهم ذلك ^(٩) .

- (١) في ج ((فاما))
 - (٢) جز* من الآية ٩١ البقرة
 - (٣) في ب ((وقوله))
 - (٤) في ب و ج ((الكتاب))
 - (٥) انظر في هذه المسألة الكتاب ٢ : ٨٧ ، ٨٨ ، والبغداديات ٥٤٥ ، وشرح اللباب للغالي القسم الثاني ص ٥٦٢ ، والرضى ١ : ٢١٥ ، والفوائد الضيائية ١ : ٣٩٦ والتصريح ١ : ٣٨٨
 - (٦) في ب : قيل : وفي ج ((فان قلت))
 - (٧) في ب و ج وغير قائم ((
 - (٨) اختلف النحاة في العامل في حال المؤكدة لضمون الجملة الاسمية فنهب الجمهور إلى أن العامل فيها فعل مضمرة . وقال الزجاج : إن العامل فيها هو الخبر لكونه مؤملاً بسمى ، وقال ابن خروف إن العامل فيها هو المبتدأ متضمناً معنى التنبيه انظر في ذلك ابن يعيش ٢ : ٦٥ والمساعد ٢ : ٤٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٤٠ ، وشرح اللباب للغالي ٥٦٣ ، والفوائد الضيائية ١ : ٣٩٦ ، والتصريح ١ : ٣٨٨ والهمع ١ : ٢٤٥
 - (٩) في ب لايجوز (/ قائماً هو زيد فافهم))
- لايجوز تقديم الحال المؤكدة على الجملة لان رتبة المؤكد تالية لرتبة المؤكد والعامل في الحال هو ما في الجملة من المعنى وهو ضعيف في العمل فلا يسبقه معموله . انظر الكتاب ٢ : ١٢٤ والمقتضب ٤ : ٣٠٢ ، واللمع ١٤٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٢ وشفاء المليل ٢ : ٥٣٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٦ .

(١٠) قوله ((ذلك)) ساقط من أ

بَابُ التَّمْيِيزِ

ويقال ((له ^(١))) التفسير ، والتبيين ^(٢) ، والتمييز ^(٣) هو الثاني والمميز هو الأول وهو العشرون وما أشبهه ، والتمييز لا يكون إلا نكرة منصوبة بتقدير ((من ^(٤))) وهو على ضربين :-

ما كان من الثلاثة إلى العشرة فسر بالجمع القليل ^(٦) ((تقول : ثلاثة أثواب ، بالجمع والجر)) ^(٧) .

(١) كلمة ((له)) ساقطة من ب

(٢) قال أبو البركات العلوي ((اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين بمعنى واحد))

شرح اللمع ق ٤٤ .

وهذا هو تعريف التمييز اللغوي . أما في اصطلاح النحويين فهو : اسم صريح نكرة بمعنى ((من)) مبين لأبهاً اسم أو شبهه)) .

انظر كشف المشكل ١ : ٤٨٤ ، ووضح المسالك ٢ : ٣٦٠ ، والاشموني والصبان ٢ : ٢٠٠

(٣) في ج ((المميز هو الثاني))

(٤) قال ابن مالك في الخلاصة :

((اسم بمعنى ((من)) مبين نكرة : بنصب تمييزاً بما قد فسر))

وقال الثاوري في ألفيته :-

وشرطه اسم ظاهر منكـر جنس بمن في جنسه مقـدر

وفي توجيه اللمع ((وإنما كان نكرة لأن الغرض بيان الجنس والفكرة

أخف من المعرفة)) توجيه اللمع ق ٥٩ .

هذا هو مناهج البصريين ، أما الكوفيون فيجوز عندهم مجيء التمييز معرفة ،

انظر البسيط ٢ : ١٠٨٣ ، وتوضيح المقاصد ٢ : ١٧٥ ، وانظر في تفكيره المقتضب

٣ : ٣٢ ، والاصول ١ : ٢٦٩ ، والتبصرة ١ : ٣١٦ وشرح عيون الأعراب ١٦١ .

(٥) أي تمييز العدد

(٦) في ج بالجمع المجرور ((

(٧) ما بين الأقواس)) ساقط من ج .

وما زاد على العشرة ^(١)فسر بالواحد المنصوب ^(٢)، وإنما ^(٣)فسر بالواحد المنصوب ^(٤) اختصاراً ، وكان الأصل فيه : عشرون من الدراهم ، فحذف لفظ الجمع وجعل التمييز ^(٥) واحداً منكرًا منصوباً ، لأنه أخف .

والدليل على أن الأصل فيه الجمع أنه قبل العشرة لا يفسر إلا بالجمع .
وأما كونه منصوباً ، فلأنه فصلة في الكلام ^(٦) .

(١) في ج ((يفسر))

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٠٧ ((ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً)) وفي المقتضب ، ٢ : ١٦٥ ((فإن قال : فهلا جعل ما تبين به النوع جمعاً فتقول : خمسة عشر رجلاً ، كما تقول : زيد أفره الناس عبداً وأفره الناس عبيداً . قيل : الفصل بينهما أنك إذا قلت : زيد أفره الناس عبداً (جاز أن تكون تعنى عبداً واحداً ، وأن تكون تعنى جماعة ، فإذا قلت عبيداً بيّنت الجماعة وأنت إذا قلت : خمسة عشر ونحوه فقد بيّنت العدد فلم تحتج إلى النوع فجئت بواحد منكر يدل على جنسه ، لأنك قد استغنيت عن ذكر الجماعة .))
وقال ابن الخباز في توجيه اللمع ق ٦٠ ((الأول مميز العدد وذلك ، من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ٠٠٠ والإفراد فيه لازم ، لأن العدد قد يبين الكمية فهو جمع في المعنى وإن كان مفرداً في اللفظ)) وقال القالي في شرح اللباب ص ٥٧٧ ((يفرد المميز في العدد وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، لأن الغرض في التمييز رفع الإبهام وإذا حصل بمفرد استغنى به))
وانظر التبصرة ١ : ٣١٧ وابن يعيش ٦ : ٢٠ والرضي ٢ : ١٥٢

(٣) كلمة ((إنما)) ساقطة من أ و ج

(٤) كلمة ((المنصوب)) ساقطة من أ و ج

(٥) في ج التمييز ((

(٦) انظر التبصرة ١ : ٣١٦ ، وتوجيه اللمع ق ٦٠ ، وشرح ألفية ابن معط لأن

جمعه ١ : ٥٧٣ ، وشرح عيون الإعراب ١٦٠ .

والعامل ((فيه ^(١))) عشرون ^(٢) ؛ لأنه يشبه ((ضاريون)) لفظا ^(٣) .
وقد قيل إنه منصوب بفعله دل عليه ((عشرون ^(٤))) .

(١) ساقط من ج

(٢) كلمة ((عشرون)) ساقطة من ج

(٣) قال المبرد في المقتضب ٣ : ٢٢ : « فإما النصب فإنما كان فيه ؛ لأن النون منعت الإضافة كما تمنعها إذا قلت : هو «لا» ضاريون زيدا ، ولولا النون لأضفت فقلت : هو «لا» ضاريو زيدا ، كما تقول : هذه عشرو زيدا ، إلا أن «الضاريين» وما أشبهه اسما مأخوذة من الفعل تضاف كما تضاف الاسماء ، فإذا منعت النون الإضافة عملت هذه الاسماء فيما بعدها من معنى الفعل وكان المنصوب مفعولا صحيحا ؛ لأنها اسما الفاعلين في الحقيقة ، وفيها كناية عنهم ، فإن قلت : عشرون رجلا ، فإنما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيها بذلك »

والتشبيه يكون للفظ وللتصرف والمعنى « وانظر الكتاب ١ : ٢٠٢ ، والتبصره ١ : ٣١٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٥ ، وشرحه للأصفهاني ٤٩٥ وشرحه لابي البركات العلوي ق ٨٨ ، ٨٩ ، »

(٤) هذا القول لم أعثر على نسبه في المراجع التي تحت يدي .

وهو في الأكثر على أربعة أقسام : مَكِيل ، وَمُوزُون ، وَمَسُوح ، وَمَعْدُون (١) ؛
فأما قولهم (٢) ((لِي مِثْلُهُ / رَجُلًا ، فليس من هذه الأربعة إلا أنه «لَمَّا» كان
فيه الإيهام (٣) حمله على التمييز (٤) ؛

(١) بعض النحاة يجعل هذه الأنواع الأربعة داخلة تحت قسم واحد هو ((المقادير))
وبعضهم الآخر يجعل الثلاثة الأولى داخلة تحت المقادير، ويجعل المعدود
قسما مستقلا، ويلحق بالمقادير والعدد قسما آخران ؛
أولهما : ما يشبه المقادير مما أجرته العرب مجراها لشبه بها في مطلق
المقدار وإن لم يكن منها لعدم دلالة على مقدار معين محدود.
كقولك : صبت عليه ذنوبا ماء* ، وعلى التمرة مثله زيدا .
ثانيهما : ما كان فرعا للتمييز نحو : خاتم «حديدا» ، فَإِنَّ الخاتم فرع عن
الحديد ، انظر التبصرة ١ : ٤١٦ وشرح ألفية ابن معط لابن جهم
١ : ٥٧٤ ، وأوضح المسالك ٢ : ٢٥٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٨٧
و منحة الجليل بحاشيته وشرح اللباب للخالى ٥٧٧ ، وتوضيح المقاصد
٢ : ١٧٧ .

(٢) في ب ((قوله))

(٣) في الأصل ((لما كان الإيهام)) وفي ب ((لما فيه من الإيهام))

(٤) هذا النوع هو المراد بما يشبه المقادير (انظر المراجع السابقة في الحاشية ١)

والمميز يجرى بعد ((أحد^(١) خمسة أشياء^(٢) : بعد النون ، «عِشْرُونَ رَجُلًا»))
وبعد التنوين : ((رَاقِدٌ خَلَا ، وَرَطِبَ زَيْتًا)) وبعد تقدير التنوين :
((هو أَفْضَلُ مِنْكَ أَبَا^(٦)))

وبعد المضاف : «وَيْلَهُ^(٧) فَارِسًا» وقد قالوا : وَيْلَهُ من فارس ، وإنما ثبتت ((من))
هنا ، لأنه يمكن أن يكون ((فارسا)) نصب^(٨) على الحال وعلى التمييز ،
فأقروا ((من)) لِیَعْلَمُوا أَنَّهُ تَمِيزٌ لِحَالٍ^(٩) ،

-
- (١) كلمة ((أحد)) ساقطة من أ و ج
(٢) قال أبو البركات العلوى فى شرحه للمع ق ١٩٠ ، ((والتمييز لا يخلو أن
يكون الفاصل بينه وبين المميز أحد خمسة أشياء : -
أحدها الفاعل نحو قولك : طَبَّتْ بِهِ نَفْسًا ، وَقَرَّتْ بِهِ عَيْنًا ،
والثانى : النون نحو : عشرين وثلاثين وأشباه ذلك ،
والثالث : التنوين فى اللفظ نحو قولك : رَاقِدٌ خَلَا ومائة درهمًا وأشباه ذلك ،
والرابع : التنوين فى التقدير نحو قولك : خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا ؛ لأن التقدير :
«خمسٌ وعشرة»))
الخامس : الإضافة ، وذلك أن الإضافة فصلت بين المميز والمتميز ولولاها لكان
مجروراً بالإضافة ، فلما أضفت إلى غير المميز خرج المتميز منصوباً
وعلى هذا فقس)) وانظر المفصل ص ٦٥ والمساعد ٢ : ٥٦ وشفاء
العليل ٢ : ٢٥٤

- (٣) كلمة ((بعد)) ساقطة من أ و ج / وشرح اللباب للغالى ص ٥٦٢
(٤) الرَّاقِدُ كَنُّ طَوِيلِ الْأَسْفَلِ يُطْلَى بِالْقَارِ الصَّاحِ وَاللِّسَانِ ((رقد))
(٥) كلمة ((بعد)) ساقطة من أ و ج
(٦) انظر فى هذا الأصول ١ : ٢٢٥ وشرح اللباب للغالى القسم ص ٥٦٨ ، وانظر
أيضاً الكتاب ٢ : ١٥٢
(٧) انظر أساس البلاغة ٦٩٢ والقاموس ((ويل))
(٨) فى ج ((نصبا))
(٩) انظر التيسره ١ : ٣١٨ ،

ويأتى بعد الفاعل كقولك : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا ^(١) ، وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ^(٢) .

وقد اختلف النحويون فى تقديم هذا المميز على الفعل فمنهم من يجيز ، لانه فعل متصرف ^(٣) ، ومنهم من لا يجيزه ^(٤) لعلتين :-

((احدهما)) ^(٥) أنه كان الأصل : لا تَفَقَّأَ شَحْمِي ^(٦) فلما نقل من الفاعل إلى المفعول

ضعف .

والثانية أنه كان فاعلا فى الأصل والفاعل لا يتقدم ^(٧) على الفعل .

فهذه الخمسة الأشياء ^(٨) التى تفصل بين التمييز والمميز ^(٩) ، ولولا هى لجرت فكنت

تقول : راقودٌ خلٍ ، ولى مثل رجلٍ .

(١) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٢) ص ٢٦٢

(٢) الآية ٤ من سورة مريم .
وللنحاة فى إعراب ((شيبا)) فى الآية رأيان :
أحدهما : أنها تمييز وهو ما أورد الشارح الآية مثالا له وبهذا قال
الزجاج والقرطبي وابن مالك .

الثانى : أنها مصدر من اشتغل ، لأنه بمعنى ((شاب)) وبهذا قال
الأخفش ورجحه النحاس .

انظر الرأى معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣ : ٣١٩ ، ومعانى القرآن للأخفش
٢ : ٤٠١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣٠١ ، والصاح ((شيب)) ومشكل إعراب
القرآن لمكي ٢ : ٤٤٩ ، وتفسير لقرطبي ١١ : ٧٧ وشرح عمدة الحافظ ٤٦٦ ،
٤٦٨ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١ : ٥٧٦ .

(٣) قال بذلك الكوفيون ، والمازنى والمبرد وابن مالك من البصريين انظر
المقتضب ٣ : ٣٦ ، والأصول ١ : ٢٢٣ والخصائص ٢ : ٣٨٤ ، والانصاف ٢ : ٨٢٨
واسرار العربية ١٩٦ والمتصد ٢ : ٦٩٤ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ،
٢ : ٢٨٤ و شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١ : ٥٧٨ ، والتسهيل ٣٦ وشرح
عمدة الحافظ ٤٧٦ وهو مذكور فى اغلب كتب النحو .

(٤) قال بذلك سيبويه وجمهور البصريين انظر الكتاب ١ : ٢٠٥ ، وانظر المراجع
السابقة فى الحاشية (٦)

(٥) فى ب ((أحدهما))

(٦) فى ب ((والثانى))

(٧) فى الأصل ((يقدم))

(٨) فى ب ((الخمسة أشياء))

(٩) فى ج ((بين المميز والتمييز))

(١) فإن تقدم ذكر جمع كَثُرَ في المميّز بالخيار إن شئت أفردته ، وإن شئت جمعته ، وذلك قوله تعالى ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ (٢) فطبن ، لفظ الجمع و ((نفسا)) تمييز ، ويجوز ((أنفسا)) فمن جمع حمل على الجمع الذي قبله (٣) ومن وحده فلائه لا يلتبس .
 فأما قوله تعالى ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ (٤) فلا يجوز في هذا التوحيد وإن كان قد تقدم لفظ الجمع ، لأنه كان يلتبس (٦) لوقال : عملاً : (٧) كان الكل قد خسروا في عمل واحد ، فجمع لرفع اللبس (٩) .
 وأما قوله تعالى ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ (١٠) فوحده ، لأن الميم قبله قد دلت ((على الجمع فلم تحتج أن تقول)) أطفالا .

- (١) في ب ((جميع))
- (٢) الآية (٤) من سورة النساء .
 وقد استشهد بها سيبويه في الكتاب ١ : ٢١٠ على وقوع الواحد موقع الجمع وانظرها في المقتضب ٢ : ١٧٣ ، والأصول ١ : ٢٢٣ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٢٥٦ ومعاني القرآن للأخفش ١ : ٢٢٧ ومعاني القرآن وأعرابه للزجاج ٣ : ١٢ وانظر شرح عمدة الحافظ ٤٧٥ وشرح الفية ابن معط ١ : ٥٧٦ .
- (٣) في ب ((الذي ذكرناه))
- (٤) كلمة ((قل)) لا توجد في أ و ب .
- (٥) الآية ١٠٣ من سورة الكهف ، وقد أوردها ابن السراج في الأصول مثالا لما يجوز فيه التوحيد والجمع . انظر الأصول ٢٢٣ وانظر أعرابه في معاني القرآن للأخفش ٢ : ٤٠٠ ، وانظر الكلام على هذه المسألة في التبصرة ١ : ٣١٨ ، وشرح اللمع لأبي البركات الكوفي ص ٨٨ والرضي ١ : ٢٢٢ ، وشرح اللباب للغالي القسم الثاني ص ٦١٦ .
- (٦) في ج ((يلبس))
- (٧) في ح « كَانْ كَانْ »
- (٨) كلمة ((قد)) ساقطة من ج .
- (٩) ما بين الأقواس (()) ساقطة من ج .
- (١٠) كلمة ((تعالى)) ساقطة من أ و ج .

- (١١) من الآية ٥ من سورة الحج .
- (١٢) ما بين الأقواس (()) ساقطة من ب وفي ج ((يقول))

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ (١)

وهو على ضربين :-

أحدهما : ((أَنْ يُخْرِجَ شَيْئًا مِمَّا أُدْخِلْتُ فِيهِ غَيْرَهُ)) (٢) نحو : ((جَاءَ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا))
فَقَدْ أَخْرَجْتَ ((زَيْدًا)) مِمَّا أُدْخِلْتُ فِيهِ الْقَوْمَ ، (أَوْ تَدْخِلُهُ فِيهَا أُخْرِجَ مِنْهُ)
غَيْرُهُ) تقول : ((مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا)) أُدْخِلْتُ ((زَيْدًا)) فِيهَا خَرَجَ مِنْهُ ((أَحَدٌ))
وَالْمُسْتَثْنَى عَلَى ضَرْبَيْنِ : مِنْ إِيْجَابٍ وَنَفْيٍ (٧) ، فَإِذَا كَانَ إِيْجَابًا قُلْتُ : ((قَامَ الْقَوْمَ
إِلَّا زَيْدًا)) فَالْنَّصْبُ فِي ((زَيْدٍ)) لِغَيْرِهِ (٨)

(١) قَالَ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْمَع (١) قُلْتُ : الِاسْتِثْنَاءُ مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ : ثَنَيْتُ
فُلَانًا عَنِ الْأَمْرِ ، وَثَانِيَتُهُ عَنْهُ إِذَا صَرَفْتَهُ عَنْهُ قَالَ الْعَجَّاجُ يَصِفُ مَرْكَبًا مِنْ
مَرَائِبِ الْبَحْرِ :-

لَا يَأْتِي ثَانِيَهُ عَنِ الْجَسُورِ كَحَذَبِ الصَّارِيَيْنِ بِالْكُورِ
فَسَمِيَ الِاسْتِثْنَاءُ اسْتِثْنَاءً ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ الْمُسْتَثْنَى مَصْرُوفٌ عَنْ حَيْزِ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ
وَوَجْهٌ ثَانٍ وَهُوَ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ ثَنَيْتُ الشَّيْءَ إِذَا ضَاعَفْتَهُ فَسَمِيَ اسْتِثْنَاءً ،
لأنه ضَوْعِفَ بِهِ الْخَبَرُ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مُثَبَّتًا ضَوْعِفَ بِالنَّفْيِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ
نَفْيًا ضَوْعِفَ بِالْإِثْبَاتِ ((شَرْحُ الْمَع ق ٥٠٣

(٢) فِي ج ((دَخَلَ فِيهِ))

(٣) انْظُرِ الْمَع ص ١٢١

(٤) فِي الْأَصْلِ ج ((خَرَجَ)) وَفِي مَتْنِ الْمَع ((أَخْرَجْتَ)) الْمَع ص ١٢١

(٥) فِي ج ((نَحْوِ))

(٦) فِي ب ((مَا قَامَ))

(٧) فِي أَوْ ب ((وَمَنْفَى))

(٨) قَالَ الثَّمَانِينِيُّ ((وَلَوْ اسْتِثْنَيْتُ مِنْ مُوجِبٍ لَمْ يَجْزِ فِي الْمُسْتَثْنَى إِلَّا النَّصْبُ

سِوَاكَ كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِهِ ، تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمَ إِلَّا
حَمَارًا ، كَمَا تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا ، لِاخْتِلَافِ مِنَ الْعَرَبِ فِي هَذَا
شَرْحُ الْمَع ق ١٢٠ ، وَانْظُرِ الْكِتَابَ ٢ : ٣٣٠ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٤ : ٣٨٩ ، وَالْإِيضَاحَ
الْعُضْدَى ٢٠٥ ، وَالْمَقْتَصِدَ ٢ : ٦٩٩ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢ : ٢٥٤ ، وَالْإِيضَاحَ
فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١ : ٣٦٢ ، وَشَرْحَ اللَّبَابِ لِلْغَالِي الْقِسْمِ الثَّانِي ص ٦١٩ ،

وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الذِّكْرِ الْحَسَنِ ص ١٠٥ ((وَلَنْ لَمْ يَفْرَغْ ، وَالْكَلَامُ مُوجِبٌ
نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا ، فَالْأَفْصَحُ النَّصْبُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ ، قَالُوا : عَلَى ،
الْنَعْتِ إِذَا لَاصَحَ فِيهِ الْبَدَلُ إِذَا لَاصَحَ تَكَرَّرَ الْعَامِلُ هَاهُنَا لَوْ قُلْتُ : قَامَ إِلَّا
زَيْدٌ لَمْ يَصَحْ .

والعامل فيه على قول المبرد ^(١) ((إلا)) بتقدير ^(٢) ((استثنى)) قال أبو علي ^(٣) :
^(٤) وهذا خطأ من وجوه ^(٥) :

أحدها : أنَّ معانى الحروف لاتعمل ، إذ لو عملت لقلت : ((ما زيدا)) على تقدير ((أنفى زيدا)) .

والوجه الثانى ^(٦) : أنَّ الكلام إذا كان جملة واحدة كان أجود من كونه جملتين ،
 وعند أبي العباس الكلام جملتان ((قام القوم)) جملة ^(٧) ((أستثنى زيدا))
 جملة ^(٨) أخرى .

(١) فى ج ((على معنى قول المبرد

(٢) فى ج ((استثنى زيدا))

(٣) قال المبرد فى المقتضب ٤ : ٣٩٠ { وذلك ، لأنك لما قلت : جئنى القوم وقع
 عند السامع أنَّ زيدا فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك
 أعنى زيدا ، واستثنى فيمن جئنى زيدا فكانت بدلا من الفعل } وانظر
 الكامل ٢ : ٨٩ ، وانظر رأى المبرد فى شرح اللمع للأصفهاني ص ٥٠٣ ، والخصائص
 ٢ : ٢٧٦ ، وسر صناعة الاعراب ١ : ١٤٦ ، وتوجيه اللمع ق ٦٢ ، وشرح الجمل
 لابن عصفور ٢ : ٢٥٤ ، والمقتصد ٢ : ٦٩٩ ، وابن عقيل ٢ : ٢١١ ، وتبع المبرر
 فى رأيه الزجاج وابن مالك وبه قال : جمهور الكوفيين انظر أسرار العربية
 ٢٠١ ، والانصاف ١ : ٢٦٠ ، وشرح عيون الاعراب ١٧٦ والتبيين ٣٩٩ ، والجنى ،
 الدانى ٥١٦ ،

(٤) فى ب ((وقال))

(٥) فى ب ((هذا)) بدون الواو

(٦) لم أعثر فى كتب أبي علي التى تحت يدي على هذه الأوجه التى نسبها له
 الشارح كما أننى لم أجد نسبتها له فى كتب النحو الأخرى مع أن أكثر
 كتب الخلافات النحوية ذكرتها ، فقد أوردها الأنبارى فى الانصاف ١ : ٢٦٠ ،
 وأسرار العربية ٢٠١ ، وابن فصال فى عيون الاعراب والعكبرى فى التبيين
 ص ٤١١ .

(٧) قوله ((والوجه)) ساقط من ج

(٨) فى ج ((فعند))

(٩) قوله ((جملة)) ساقط من أ و ب

(١٠) قوله ((جملة أخرى)) ساقط من أ و ب

والثالث يبطل أن العامل ((استثنى)) إذا قلت : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ : فرفعت
فلو كان ب استثنى منصوبا لكان النصب لاغير ،
والوجه الرابع (١) أنك تقول (٢) قام القوم غير زيد ، فلو (٣) قدرت ههنا (٤) ((استثنى)) (٥)
لكان الكلام على غير ما وضع له .
ووجه خامس : قوله تعالى ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ (٦) ،
فلو كان استثنى هاهنا (٧) مقدرا لكان حرف العطف قد ثبت مع المفعول ، وأنت تقول :
لأنقول : ((ضربت وزيدا)) فقد ثبت أن ما قاله أبو العباس ليس بصحيح ،
والعامل عند البصريين الفعل بتوسط ((إلا)) ، لأنها قوته فأوصلته إلى المفعول (٩)

(١) في ((ب)) ووجه رابع :

(٢) في أ ((إذا قلت))

(٣) في أ ((لو قدرت))

(٤) في أ ((ههنا))

(٥) في ج ((استثنى زيدا))

(٦) الآية ٤ من سورة الحج ،

(٧) كلمة ((ههنا)) ساقطة من ب

(٨) كلمة ((لا)) ساقطة من ب وفيها ((فأنت تقول))

(٩) هذا هو منهب سيبويه وجمهور البصريين .

قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٣٠ ((هذا باب لا يكون فيه إلتصبا ، لأنه مخرج
مما أخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين

قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل ، رحمه الله ، وذلك قولك :

أتانى القوم إلا أباك ومررت بالقوم إلا أباك والقوم فيها إلا أباك ،

وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما قبله ، فمما قبله ولم يكن صفة ، والعامل فيه

ما قبله من الكلام ، وانظر المراجع السابقة في الحاشيتين (٢) و (٦) ص ٢٦٦

وهناك رأيان آخران أحدهما للفراء وهو أن ((إلا)) مركبة من ((إن))

و ((لا)) فإن نصبت نصبت ب ((إن)) وإذا رفعت كانت ((لا)) للعطف ،

الثاني للكسائي : وهو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالتمييز ((

انظر الأصول ١ : ٧ : ٢٦ ، والانصاف ١ : ٢٦١ ، وأسرار العربية ٢٠١ والتبيين

ص ٤٠٠ ، وتوجيه اللمع ق ٦٢ وابن يعيش ٢ : ٧٧ والرضى ١ : ٢٠٧ ، و

الجنى الدانى ٥١٧ ، والهمع ١ : ٢٢٤ .

وقد يجوز أن ترفع ((زيدا)) في هذا الباب ^(١) ((وتجعل «إلا» صفة بمعنى
 «غير» فيكون ما بعد)) ^(٢) إلا على حسب ما قبلها إن كان رفعاً فرفعاً ، وإن
 كان نصباً فنصباً ، وإن جراً فجراً ^(٣) والفرق بين أن تكون صفة ^(٤) وبين أن تكون
 استثناءً ^(٥) أنها في الاستثناء خارجة عن حكم الأول .
 وإذا كانت صفة فالحكم فيها وفيما بعدها واحد ، لأن الصفة والموصوف لا يختلفان
 تقول : في ((إلا)) إذا كانت صفة لمقام القوم إلا زيد ^(٦) ، وكان يجب أن ،
 ترفع ((إلا)) لأنها هي الصفة ، إلا أنها حرف فتثقل الإعراب منها إلى ما بعدها ،
 لأنه اسم ^(٧) كما أعربت ((غير)) بإعراب الاسم الواقع بعدها ، لأنها اسم فامكن ،
 فيها ذلك ^(٨) .

-
- ١) في ب ((في هذا الكتاب))
 ٢) ما بين الأقواس (()) ساقط من ب
 ٣) في ب ((ان رفعاً فرفعاً ، وان نصباً ، فنصباً وان جراً فجراً)) وفي ج ((فان جراً))
 والنحاة يشترطون لصحة تعاقب ((إلا)) مع غير شروطاً وهي :-
 الشرط الأول : أن تكون قد تقدمها ذكر موصوف ملفوظ به ،
 الثاني : أن يكون الموصوف بها جمعاً ،
 الثالث : أن يكون ما بعدها اسماً مفرداً لجملة .
 الرابع : أن يكون منكوراً غير محصور .
 انظر في هذه المسألة : الكتاب ٢ : ٣٣١ ، المقتضب ٤ : ٤٠٨ ، ٤١١ ، المقتصد .
 ٢ : ٢٠٨ الاستغناء : ٢٤٨ ، ابن يعيش ٢ : ٨٨ الايضاح في شرح المفصل ١ : ٣٦٩ ،
 القرطبي ١ : ١٠٣ ، ١١ : ٢٧٨ ، الكافي ٣٨ ، مغنى اللبيب ١ : ٧٤ التصريح ١ : ٣٥٠
 معنى لا إله إلا الله للزركشي ص ٨٢ ، الشموني ٢ : ٣٠٥ ،

٤) ما بين الأقواس ساقط من ج

٥) في ب وج والفرق بين ((غير إذا كانت صفة وبين أن تكون استثناء))

٦) في ج ((فكان))

٧) في ج ((لأنها))

٨) انظر المراجع السابقة في الحاشية رقم ٣ .

(١) فإن ((كان)) الاستثناء* من منفي قلت : ما قام أحدٌ إلا زيد فالبديل
أجود ، والنصب جائز على الاستثناء* ، لأن الكلام قد تم في النفي كما تم
في الإيجاب^(٢) .
وقد تكون ((إلا)) غير عاملة وهو أن يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها نحو :
((ما قام إلا زيد)) وما ضربت إلا زيدا : وما مررت إلا بزيد ، فالألم تعمل
شيئاً ، وإنما الاسم عمل فيه ما قبله من قام ، وضربت ، والباء^(٣) .

(١) كلمة ((كان)) ساقطة من ب

(٢) أشار الى ذلك ابن مالك بقوله :-

وبعد نفي أو كني اختب

لرتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع
هذا هو رأى البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن ما بعدها عطف نسق واحتجوا
لرأيهم بأن ما بعد ((إلا)) مثبت فكيف يبدل ما قبلها الذي هو منفي
انظر الاشموني ١ : ٣٩٢ ، وانظر في هذه المسألة : الكتاب ٢ : ٣١١ ، ٣٣٤
والمقتضب ٤ : ٣٩٠ والمقتصد ٢ : ٧٠٠ ، ٧٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٢٥٦
والمغنى ١ : ٧٣ ، وشرح اللمع لابی البركات العلوى ق ٩١ ، وتوجيه اللمع
ق ٦٢ ، وشرح اللباب للغالى القسم الثانى ٦٢٨ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٢٤

١. في قوله

(٣) انظر المراجع السابقة في الصفحات نفسها وما بعدها ، وانظر الايضاح العضدى
٢٠٦ ، والرضى ١ : ٣٣٦ .

وينسب الى الفراء القول بجواز نصبه على الاستثناء نظراً الى المقدر ولم
اهتد الى ما نسب اليه فى كتابه معانى القرآن .

(فإن قدمت المستثنى لم يكن فيه ^(٢) إلا النصب ^(٣) وذلك قولك : مالى إلا أباك ^(٤) صديق فتنصبه على ^(٥) الاستثنا ، ويبطل البديل لأنه تابع فلا يكون قبل المتبوع .
وتقول : لا إله إلا الله ، وإلا الله ، فالرفع على موضع ((لا)) ((لا مع إله)) ^(٦)
((والله بديل من إله)) لأن تقدير البديل على أن يقع موقع البديل منه ^(٧) .
ولو أوليت "لا" اسم الله ^(٩) تعالى لم يجز ، لأنها لا تلى المعارف ^(١٠) والنصب على الاستثنا .

(١) فى اللمع ((تقدم
(٢) كلمة ((فيه)) ساقطة من أ
(٣) المتن ص ١٥٢

وقال سيبويه فى الكتاب ٢ : ٣٣٥ ((هذا باب ما يقدم فيه المستثنى وذلك ما فيها إلا أباك صديق ومالى إلا أباك صديق ، وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن تكون بدلا ولا يكون مبدلا منه ، لأن الاستثنا إنما حده أن تداركه بعد ما تنفى ، فتبدله فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه يجوز إذا أخرجت المستثنى الخ

وقال أيضا ((وخدمنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالى إلا أبوك أحد فيجعلون ((أحدا)) بدلا كما قالوا : ما مررت بمثله أحد فجعلوه بدلا وان شئت قلت : مالى إلا أبوك صديقا ... الكتاب ٢ : ٣٣٧ ، وانظر المقتضب ٤ : ٣٩٧ وابن يعيش ٢ : ٧٩ ، وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :-

ودون تفريع مع التقديم نصب الجميع احكم به والتزم وهذا ما أشار إليه ابن معط فى الفيته بقوله :

والنصب فى التكرير والتقديم والانقطاع واجب للـ

انظر شرح الفية ابن معط للموصلى ١ : ٦٠٠ ،

(٤) فى ب و ج ((أخاك))

(٥) فى ب ((فتنصبه))

(٦) قوله ((مع إله)) ساقطة من أ و ب

(٧) من هنا بدأ السقط من ج

(٨) انظر فى إعراب كلمة التوحيد ((معنى لا إله إلا الله)) للزركشى ص ٦٥ ، ٨١

والكتاب ٢ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ وابن عقيل ١ : ٣٩٩ ، والتصريح ١ : ٢٤٠ ، والمساعد

١ : ٥٦٢ .

(٩) فى ((ب)) الاسم الله ((

(١٠) هنا ينتهى السقط من ج .

فإن قال^(١) : ما جاعني من أحد إلا زيد^(٢) فلا يجوز أن تبدل^(٣) ((زيدا)) من
 ((أحد)) من قبل أن ((من)) لاتزاد في الأعلام لاشتغراق الجنس .
 وأيضا لا يجوز^(٤) أن تزداد في الواجب ولكن تنصب ((زيدا)) على الاستثناء ،
 وترفعه على البدل من موضع ((أحد^(٥))) فإن قلت : ماضيت أحدا^(٦) يقول ذلك
 إلا زيدا ((لم يجر^(٧))) ((في زيد إلا نصب^(٨))) .

(١) في ب ((قلت))

(٢) في ب ((زيدا))

(٣) في أ ((فلا يخلو بأن)) وفي ج ((لم يجر))

(٤) في ج ((فلا يجوز))

(٥) في ب ((وترفعه على موضع من أحد)) وفي ج ((على البدل من موضع

من أحد)) وما ذكره من عدم جواز الإبدال من ((أحد)) هو منهج جمهور
 البصريين وخالف في ذلك الكوفيون والأخفش من البصريين فأجازوا : الإبدال ،

منه (انظر المساعد ١ : ٥٦٢ شرح اللباب للغالي القسم الثاني ٦٣١

(٦) في ب ((مارأيت)) وقد أثبت ما في ب وج لموافقة لعبارة سيبويه في
 الكتاب والمبرد في المقتضب .

(٧) في ج ((لم يجر))

(٨) في ب ((لم يجر في زيد الرفع)) وما بين الأقواس (()) ساقط من ج

وقال سيبويه في الكتاب ٢ : ٣١٣ وتقول : ماضيت أحدا يقول ذاك ،

إلا زيدا لا يكون في ذا إلا نصب ، وذلك ؛ لأنك أريت في هذا الموضع

أن تجيز وقوع فعلك ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيد ،

ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدا (وانظر المقتضب ٤ : ٤٠٣

ولو قلت : ما ظننت أحدا يقول ذلك إلا زيذاً^(١) لجاز الرفع على أن تبدله من المضمر^(٢) ((وإنما جاز ذلك في ((ظننت)) لأن من راعى اللفظ نصب ، ومن راعى المعنى ألغى «ظننت» فرفع وأبدل من المضمر في ((يقول)) كأنه قال : ما أحد يقول ذلك إلا زيذاً^(٤) .
وأما «رأيت» فإنهم راعوا فيها اللفظ دون المعنى ، لأنها ليس مما يلغى فنصبوا^(٥) لاغير .

-
- ١) في أ وجه ((الازيد))
 - ٢) ما بين الأقواس (()) زيادة من ((ب))
 - ٣) من هنا بدأ السقط من ((ب : و ج))
 - ٤) قال سيبويه ((وتقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبداً لله ، وما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيذاً . هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت : ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيذاً^(٢) فعرى))
الكتاب ١ : ٣٦٠ بولاق وقال المبرد في المقتضب ٤ : ٤٠٢ ((تقول : ما ظننت أحداً يقول ذاك إلا زيذاً ، وإن شئت قلت : إلا زيذاً^(٢)
أما النصب فعلى البدل من أحد وإن شئت فعلى أصل الاستثناء ، وأما الرفع فعلى أن تبدله من المضمر في ((يقول)) ، لأن معناه ، ما أظنه يقول ذاك أحد ، إلا زيذاً فالذي أضمره في «يقول» منفي عنه القول ،
٥) في هذا المكان انتهى السقط من ب و ج
وانظر في إلغاء الأفعال ص ٢١٩ وما بعدها .

فإن قلت ((ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا^(١))) لم يجوز فيه إلا النصيب^(٢) لأن النفي قد عاد إلى الإيجاب ، فكأنك قلت : ((كل^(٣) الناس أكلوا الخبز إلا زيدا^(٤))) .

وقد يستثنى من المستثنى منه ((فيقولون : لى عنده عشرة^(٥) إلا خمسة^(٦) إلا أربعة^(٧) إلا ثلاثة^(٨))) .

وأصل هذا أن يكون المستثنى نقصانا من الأول^(٩) ، ((والاستثناء^(١٠) الثاني ٣٥/أ زيادة على الأول)) .

فإذا قلت : « له على عشرة^(١١) الاخسة^(١٢) » فقد اعترفت^(١٣) بخمسة ، فإذا قلت : « إلا أربعة^(١٤) » زدتها على الخمسة فصار تسعة ، فإذا قلت : « إلا ثلاثة^(١٥) » نقصتها من التسعة فبقيت ستة^(١٦) ، فإذا قلت : « إلا اثنين^(١٧) » زدتها على الستة ، وهكذا ، تفعل في أشياء هذا ، يكون الاستثناء الأول نقصانا مما معك والثاني زيادة عليه^(١٨) .

الاستثناء الثاني زيادة على الأول

(١) كلمة ((كل)) ساقطة من أ

(٢) انظر المقتصد ٢ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ والاصول ١ : ٢٩٩

(٣) في ب ((يقول))

(٤) في الاصل ((والاستثناء بعده))

(٥) في أ ((له عندي))

(٦) في الاصل ((فقد اعترف))

(٧) في ب ((فتصير))

(٨) في ب ((الا اثنان))

(٩) انظر في هذه المسألة منشور الفوائد للانبازي ص ٥٠ ، ٥١ ، والرضى ١ : ٢٤١

وشرح اللباب للغالى القسم الثاني ص ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، وليس على التصريح ١ : ٣٥٧

وحاشية الصبان على الاشعوني ١ : ٢٤١ والاستغناء في الاستغناء ص ٤٧٨ .

(١) فإن قلت : وما جاء في إلازيدا إلامرا « تنصبتهما : أو ترفعهما »
 لم يجز ، أما النصب فلئلا يبقى الفعل بلا فاعل ،
 وأما الرفع ففعل واحد لا يكون له فاعلان من غير عطف ولا تثنية .
 فإن جئت بالواو جاز رفعهما ، وإن لم تجيء بالواو رفعت أحدهما ونصبت
 الآخر ، فالذى ترفعه هو الفاعل ، والآخر المستثنى ^(٢) . ((فإن)) قدمت المستثنى
 فقلت : ما جاء في « إلاما أباك أحد » لم يجز فيه إلا النصب من قبل أنه كان
 قبل ^(٤) التقديم يجوز رفعه على البديل ، من « أحد » ويجوز النصب على الاستثناء
 فإذا تقدم بطل البديل ، لأنه تابع والتابع لا يكون قبل المتبوع ^(٥) .

-
- (١) في « ب » ((تنصبهما . و ترفعهما)) وفي « ر » رُفِعَتَا جَمِيعًا أَوْ رُفِعَتَا جَمِيعًا ،
 (٢) في ج ((والاول المستثنى)) وانظر التبصرة ١ : ٣٧٧ والمساعد ١ : ٥٧٤
 والاصول ١ : ٢٨٣ والمقتصد ٢ : ٧٠٦
 (٣) كلمة ((فإن)) ساقطة من ((ب))
 (٤) في الاصل ((من قبل))
 (٥) هذا هو منهب جمهور البصريين كما في الكتاب ٢ : ٣٣٥ والمقتضب ٤ : ٣٩٧
 والتبصرة ١ : ٣٧٧ والملخص ١ : ٤٠٧ والمساعد ١ : ٥٥٧
 وقال سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٣٧ : ((وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق
 بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحد . فيجعلون أحدا بدلا كما قالوا : ما مررت
 بمثله أحد فجعلوه بدلا ، وإن شئت قلت : مالي إلا أبوك صديقا كأنك قلت :
 لي أبوك صديقا . »

فإن كان المستثنى من غير الجنس فالأجود النصب، ويجوز رفعه على لغة بنى
 تميم^(١)، وذلك قولك، ماجأتني أحد^(٢)، إلا حمارا، وماله ابن الانبتا، ويجوز
 رفع هذا، فحجة من نصب أن البدل لا يصلح في هذا إلا على الغلط، فأشبهه
 الموجب^(٣)، فكما لا يجوز أن تبدل في الموجب، لأنه لا معنى له، فكذلك لا تبدل
 مما كان من غير الجنس ((وحجة من أجاز البدل فيما كان من غير جنسه^(٤)))
 من ثلاثة أوجه^(٥)، أحدها : أنه لما كانت هذه الأشياء مما يؤنس بها
 كما يؤنس^(٦) بالإنسان^(٧) أبدل منه .

(١) نص على ذلك سيبويه في الكتاب ٢ : ٣١٩ وانظر المقتضب ٤ : ٤١٢ ، ٤١٤ ،
 وفيه يقول ابن مالك في الخلاصة ، وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال
 وقع ، انظر شروح الألفيه عند الكلام على هذا البيت :-
 وانظر ابن يعيش ٢ : ٧٩ ، ٨٠ والاصول ١ : ٢٩٠ ، وشرح اللباب ٦٢١ ، ورجح
 ابن الحاجب في شرحه للمفصل أن العامل في المنقطع هو ((الا)) فقال :
 فأما المنقطع فالعامل فيه ((الا)) لأنها تعمل عمل ((لكن)) ولها
 خبر مقدر على حسب المعنى المراد ومنهم من يقول انه يظهر ((الايضاح
 في شرح المفصل ١ : ٣٦٣ ،

(٢) في ج ((الواجب))

(٣) في ب ((فيما))

(٤) ما بين الأقواس (()) ساقط من ب وفي ج ((من غير الجنس))

(٥) في ب ((وأما الرفع فمن ثلاثة أوجه))

(٦) في ب ((أن يكون لما كانت))

(٧) قوله ((بها كما يؤنس)) ساقط من ج

والثاني^(١) أن يكون معناه ما جاءنى شئ* فيدخل فيه الناس وغيرهم ثم استثنى
بعض ما كان يحتمله الكلام^(٢) .

والثالث : أن يكون جاء* هذا على السعة كما قالوا : عتابك السيف ومعاتبتك
الشم ((أى هذا يقوم مقام عتابك ، وأما قوله تعالى لا لعاصم اليوم من
أمر الله إلا من رحم^(٤) . فيحتمل أربعة أوجه^(٥) :
أحدها : أن يكون ((عاصم^(٦)) فاعلا ، و ((من رحم)) فاعلا أيضا^(٧) ، فيكون قد
استثنى من الجنس^(٨)

(١) فى ج ((الثانى)) بدون واو

(٢) فى أ و ب ((يحتمل))

(٣) انظر فيما تقدم التبيصرة ١ : ٣٨٠ ، وتوجيه اللمع ق ٦٣ ، والملخص ١ : ٤١٠
وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٥ .

(٤) الآية ٤٣ من سورة هود .

قال سيبويه ((هذا باب ما يكون ((الا ، على معنى ((ولكن)) فمن ذلك

قوله عز وجل لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم^(٤) أى : ولكن

من رحم)) الكتاب ٢ : ٣٢٥ ، وانظر المقتضب ٤ : ٤١٢ ، والأصول ١ : ٢٩١ ،

وشرح اللمع للعلوى ق ٩٢ ، واعراب القرآن للنحاس ٢ : ٩٣ والملخص ١ : ٤٠٩

وشرح اللباب للغالى القسم الثانى ص ٦٢١ وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٥ .

(٥) فى ج ((يحتمل))

(٦) فى ب ((عاصما))

(٧) فى ج ((فاعل))

(٨) ويكون التقدير : لعاصم اليوم من أمر الله إلا الراحم وهو الله .

وتقول: لى عليه درهم غير قيراط ، وغير قيراط^(١)) فمن رفع فعلى الوصف
معناه درهم تام ، ومن نصب فعلى الاستثناء ، فإن قلت : غير زائف لم يجر
فيه ، إلا الرفع^(٢) ، لأن الاستثناء لا معنى له ، فلا يجوز إلا زائفا^(٣)) ((كما جاز
فى غير)) ولو قلت : لى عليه عشرة^(٤) إلا ثلاثة^(٥) جاز .
ولو قلت : إلا تسعة لم يجر ، لأنك قد استثنيت كثيرا ، وأثبت القليل^(٦) ، وكذلك
لا يجوز ((جاتى زيد إلا عمرا ، لأن الاستثناء لا يكون إلا بعضا من كل ،
وعمره لا يكون بعضا لزيد .

وقد استثنى بالكلم الثلاث : الاسم والفعل والحرف :-

فالاسم ((غير سوى)) ، والحرف ((إلا وحاشا وخلا)) والفعل ((ليس ، ولا يكو
ولا يكون ، وحاشا وخلا وعدا ، فذلك عشرة^(٧) ، وأصلها كلها ((إلا)) ، لأنها تلزم
الاستثناء^(٨) ، ولاتفارقه ، وغيرها تكون له^(٩) معان غير الاستثناء .

(١) قوله ((وغير قيراط)) ساقط من أ

(٢) كلمة ((فيه)) ساقطة من أ و ج

(٣) فى ب ((غير الرفع))

(٤) قوله ((كما جاز فى غير)) ساقط من أ و ب

(٥) فى أ ((له على))

(٦) فى أ ((وثبت)) وفى ب ((ونفيت))

(٧) قال سيبويه فى الكتاب ٢ : ٣٠٩ ((هذا باب الاستثناء فحرف الاستثناء ،

((إلا)) وما جاء من الاسماء فيه معنى ((إلا)) فغير سوى ، وما جاء من

الافعال فيه معنى ((إلا)) فلا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا ، وما فيه المعنى

من حروف الاضافة ، وليس باسم محاشا ، وخلا فى بعض اللغات .

وانظر المقتضب ٤ : ٣٨٣ ، وما بعدها والمقتصد ٢ : ٦٩٩ ، وابن يعيش ٢ : ٧٥

وما بعدها والايضاح فى شرح المفصل ١ : ٣٥٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ،

٢ : ٢٤٨ ، والتبصر ١ : ٣٧٥ ، وما بعدها ، والتسهيل ١٠١ ، وشرح عمد الحافظ

٣٧٧ . وتعين هذه الأشياء للفعلية اذا سبقتها ((ما)) المصدرية)) انظر

المراجع السابقة

(٨) فى أ و ب ((لاتفارقه)) بدون الواو .

(٩) فى ب ((له معنى))

فوجه مشابهة ((غير سوى)) بإلا من جهة أنَّ ما بعد ((غير)) يخالف ،
 ما قبلها كما أن ما بعد ((إلا كذلك))^(١)
 وإعراب ((غير)) في نفسها إعراب الاسم الواقع بعد ((إلا)) تقول : جاء
 القوم إلا زيدا ((فتنصب • فإذا جئت بغير قلت : جاء القوم غير زيد))
 فتنصب ((غيرا)) كما تنصب ((زيدا)) بعد ((إلا))^(٢)
 وكان القياس في ((سوى)) أن يكون كغير إلا أنهم لو أعربوها كما أعربوا
 ((غيرا)) لتمكنت في الاسمية ، وهي لم تستعمل إلا ظرفا^(٣)
 ((وأما^(٥) حاشا فهي عند سيبويه حرف ، ودليله أنها تعلق الفعل ، كما تعلقه^(٦)
 حروف الجر إذا قلت : قمت إلى زيدة وغيره يجعلها / فعلا^(٧) / ٣٦ أ^(٨)

- (١) في أ ((كما إلا كذلك))
- (٢) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٤٢ ((وأعلم أن غيرا أبدا سوى المضاف إليه ولكنه يكون فيه معنى ((إلا)) فيجرى مجرى الاسم الذي بعد ((إلا)) وهو الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج منه غيره وخارجا مما يدخل فيه غيره وانظر المقتضب ٤ : ٤٣٣ والمقتصد ٢ : ٧٠٩ ، ٧١٣ ، والقيصرة ١ : ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، وتوجيه اللمع ق ٦٤ ، ٦٥ ،
- (٣) في ج ((فكان))
- (٤) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٢)
- (٥) في ب و ج ((فأما))
- (٦) في ج ((دليله)) بدون الواو .
- (٧) في ج ((حرف الجر))
- (٨) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٠٩ ((وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة فحاشا وخلا في بعض اللغات .
- وقال في ٢ : ٣٤٩ وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما ،
- تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثنا)) وقد قال بقول سيبويه جمهور
- البصريين ، ويرى المبرد أنها تأتي حرفا فتجر ما بعد وتأتي فعلا فتنصبه
- وسار على رأى المبرد ابن جنى ، انظر المقتضب ٤ : ٣٩١ ، واللمع ٢٣٢ ،
- وشرح اللمع للعلوى ق ٩٣ وتوجيه اللمع ق ٦٥ والتبيين ٤١٠ ، وانظر في
- رأى البصريين في الأصول ١ : ٣٠٣ ، والجنى الدانى ٥١٢ ، وشرح اللباب ،
- للغالى القسم الثانى ص ٦٤٥ والإنصاف ١ : ٢٧٨ ، والهمع ١ : ٢٣٢ ، والتصريح
- ١ : ٣٦٥ ، وحاشية الصبان ٢ : ١٦٦ .
- (٩) وهم الكوفيون في جميع الحالات والمبرد في بعضها . انظر المراجع السابقة في الحاشية (٤) .

وحجته أن العرب قالت: (١)

(٢) وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ (٣)

فجعلوا لها مستقبلا ، وأنهم حذفوا ياءها (٤) والحذف إنما يكون في الأفعال .
وأنهم أولوها حرف الجر في قولهم : (٦) أحاشي لله ،

فأما ((أحاشي)) فليس فيه دليل ، لأنه ليس هذا مستقبلا ، لحاشا ، وإنما هو كقولك : حَوَّلَ الرجل (٧) ((وحَوَّلَ)) إذا قال : لآحول ولاقوة إلا بالله (٨) .

وأما حذفهم منها فقد حذف من الحروف يقال :
((رَبِّ رَجُلٍ وَرَبِّ رَجُلٍ)) (٩) بتخفيف الباء وتشديدها (١٠) .

(١) القائل هو النابغة الذبياني أحد شعراء المملكات السبع وهذا البيت من قصيدة بسيطية قالها للنعمان بن المنزل يعتذر له فيها عما اتهم به عنده ، وهي صدر البيت هو :-

ولا أرى أحدا في الدار يشبهه ..

وفي بعض رواياته ((ولا أحاشي :

وانظر هذا البيت في ديوان النابغة ٢٠ والاصول ١ : ٢٨٩ والتيسره ١ : ٣٨٥

ومجالس ثعلب ٥٠٤ ، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٥٢٢ ، وتوجيه اللمع ق ٦٦

والامالي الشجرية ٢ : ٨٥ ، والمقتصد ٢ : ٢١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٢٤٩

والمغنى ١ : ١٣٠ ، والهمع ١ : ٢٣٣ والصبان ٢ : ١٦٢ ، والخزانة ٢ : ٤٤ ،

(٢) قوله ((منبر أحد)) ساقط من أ و ج

(٣) في ب و ج ((فجعلوها مستقبلا))

(٤) في أ و ج ((حذفوا منها))

(٥) قوله ((إنما)) ساقط من أ و ج

(٦) في أ ((قوله))

(٧) قوله ((وحوَّل)) ساقط من أ و ب

(٨) قوله ((إلا بالله)) ساقط من أ

(٩) كلمة ((رجل)) زيادة من (ب)

(١٠) انظر هذه الردود في المراجع السابقة في الحاشية (٨) ، وأسرار العربية

وأما «خلا» فقد حكى سيبويه فيه الفعلية والحرفية^(١)، ((وأما «عدا»^(٢) فهي عند سيبويه فعل لا غير^(٤)، وغيره^(٥) يجوز فيها الحرفية أيضا^(٦))). فمن يجعل^(٨) «حاشا» و«خلا» و«عدا» أفعالا ينصب ما بعدهن ومن جعلها حروفا يجر ما بعدهن^(٩)، فإذا أدخلت ((ما)) فقلت: ما خلا وما عدا نصبت؛ لأن «ما» مصدرية فلا توصل إلا بفعل. ((وقد حكى الأخفش فيها الحرفية^(١٠))) فجعل^(١١) ((ما)) زائدة فيجوز فيها النصب والجر.

- (١) في ب و ج ((فقد حكى فيها الفعلية والحرفية))
- (٢) في الكتاب ٢ : ٣٤٩ ((وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزله حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس إلا النصب ، لأن ما اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل)) وقال في ص ٣٠٩ « وما فيه ذلك المعنى من حروف الاضافة فحاشا وخلا في بعض اللغات »
- وانظر المقتضب ٤ : ٣٩١ ، ٤٢٦ ، والاصول ١ : ٢٨٨ ، والمقتصد ٢ : ٢١٦
- (٣) من هنا بدأ السقط من أ
- (٤) في ب ((فعلا))
- (٥) انظر الكتاب ٢ : ٣٤٨
- (٦) وهو الاخفش ومن معه كما في المساعد ١ : ٥٨٥ ، وانظر شفاء العليل ، ١ : ٥١٠ ، واسرار العربية ٢١٣ ومغنى اللبيب ١ : ١٤٢ ، ورفيع المباني ١٨٥ والرضى ١ : ٢٢٩ وابن يعيش ٨ : ٤٩ ، والجنى الدانى ٤٣٣ .
- (٧) هنا انتهى السقط من أ وكلمة ((أيضا)) ساقطة من ج
- (٨) في ج ((جعل))
- (٩) في ب ((حرفا بعد هن))
- (١٠) في ب ((وقد حكى فيها الاخفش الفعلية)) وهو خطأ لعله من الناسخ لأن الاخفش هو الذى حكى فيها الحرفية كما سبقت الإشارة الى ذلك فى الحاشية ٦ ، وقد اختلف النحاة فى فاعل هذه الافعال ، فذهب جمهورهم الى أنه ضمير ==

وأما ((ليس ولا يكون)) ففعالان لاغير ، تقول : جاءنى القوم ليس زيدا ، ^(٢)
ولا يكون عمرا ، والمعنى : ليس بعضهم زيدا ، ^(٣)

ولا يجوز إظهار الاسم فى الاستثناء من وجهين :-
أحدهما : أن ((بعضهم)) واقع موقع ((إلا)) ولا لا لتصرف بأن تضر وتظهر ،
والثانى : أنا لو أظهرنا بعضهم لكنا قد أقمنا ((ليس)) واسمها ^(٥) مقام ،
((إلا)) التى هى حرف فلم تقو وهى حرف أن يقوم مقامها شيان :- ^(٨)
فأما قوله ((تعالى)) : ^(١١) لَئِىَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِى الضَّرَفِ ^(٩)
((قرئ)) بالرفع والنصب والجر ، فمن رفع فعلى الوصف للمقاعدين ، ومن ^(١٣)
نصب فعلى الاستثناء ، ومن جر فعلى الوصف للمؤمنين ^(١٦)

-
- ١ فى ب ((فعلا)) بدون الغاء الثانية
 - ٢ كلمة ((القوم)) ساقطة من أ
 - ٣ كلمة ((زيدا)) ساقطة من أ و ب
 - ٤ فى ج ((الثانى)) بدون واو
 - ٥ انظر الكتاب ٢ : ٣٤٧ ، والاصول ١ : ٢٨٧ وشرح اللمع للاصفهاني ص ٥٢٢
 - والمقتضب ٤ : ٣٩١ ، والمقتصد ٢ : ٧١٣ ، ٧١٤ ، والتيصرة ١ : ٣٨٤ .
 - ٦ فى ج ((وأما))
 - ٧ كلمة ((تعالى)) ساقطة من أ
 - ٨ الآية ٩٥ من سورة النساء وآخرها ساقط من الأصل .
 - ٩ فى ج ((فهى))
 - ١٠ قرأ به ابن كثير وأبو عمر وعاصم وحمة ((
 - انظر الحجة للفراف السبعة ٣ : ١٧٨ وكتاب التيسرة فى القراءات السبع
 - ٤٨١ ، ومشكل اعراب القرآن ١ : ٢٠٦ ، وحجة القراءات ٢١٠ والنثر ٢ : ٢٥١
 - ١١ قرأ به نافع وابن عامر والكسائي انظر المراجع السابقة . والعنوان فى
 - القراءات السبع ٨٥ والاقنا ٢ : ٦٣١
 - ١٢ قرأ بها الاعشى وابن حيوة وهذه القراءة ليست بسبعية ولا عشرية انظر ،
 - مشكل اعراب القرآن ١ : ٢٠٦ والبحر المحيط ٣ : ٣٣٠ ،
 - ١٣ أو البدلية منها المراجع السابقة
 - ١٤ أو الحالية . المراجع السابقة
 - ١٥ فى ج ((فعلى الصفة))
 - ١٦ أو البدلية منها (انظر مشكل اعراب القرآن ١ : ٢٠٦ ، والبحر المحيط

وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٣) يقرأ بالرفع^(٤) والنصب^(٥) والجزم^(٦) ،
فمن رفع فعلى موضع ﴿مِنْ إِلَهٍ﴾ ومن جر فعلى أنه وصف له^(٧) ، ومن نصب
فعلى الاستثنا^(٨) .

(١) فى ب و ج ((وأما قوله))

(٢) كلمة (تعالى) ساقطة من أ

(٣) جزء من الآيات ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، من سورة الأعراف ، ومن الآيات ٥٠ ،

٦١ ، ٨٤ ، من سورة هود ، ومن الإِثْنَيْنِ ٢٣ ، ٣٢ المؤمنون

(٤) قرأها بالرفع أبو عمرو وشيخه ونافع وعاصم وحمزة ، وهى قراءة سبعية

انظر إعراب القرآن للنحاس ١ : ٦٢١ تحبير التيسير ١١٤ ، والكشف ١ : ٤٦٧

والتصيرة فى القراءات السبع ٥١١ التيسير ١١٠ ، النشر ٢ : ٢٧٠ وحجة

القراءات ٢٨٦ .

(٥) قرأها بالنصب عيسى ابن عمر وهى قراءة شاذة ، وهى لغة لتميم وقضاعة

وبنى أسد ، انظر المراجع السابقه ومعانى القرآن للفراء ١ : ٣٨٣ ،

ومختصر الشواذ لابن خالويه ٤٤ والبحر المحيط ٤ : ٣٢٠ ،

(٦) قراءة الكسائى وأبو جعفر انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٤)

والغاية فى القراءات العشر ١٥٥ ، والعنوان فى القراءات السبع ٦٥ ،

والانجاف ٢٢٦ وغيث النفع ١٠٤ .

(٧) فى ج وصف لأنه

(٨) انظر المراجع السابقه

وقوله تعالى: ﴿ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) يَقْرَأُ بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ (٥) ، فَالْجَرُّ مِنْ وَجْهَيْنِ: (٦)
 أَحَدُهُمَا بَدَلُ مِنَ «الَّذِينَ» أَوْ وَصَفَ لَهُ (٧) ، فَالنَّصْبُ مِنْ وَجْهَيْنِ: حَالٌ أَوْ اسْتِثْنَاءٌ (٨) ، (٩)
 وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ (١١) فَالنَّصْبُ هُوَ الْوَجْهُ (١٢)
 وَقَدْ رَوَى عَنِ الْخَلِيلِ الرِّفْعَ وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْمَضْمَرَاتِ لَا تُوصَفُ (١٤)

(١) فِي ج ((فَأُ مَاقَوْلُهُ))

(٢) كَلِمَةُ ((تَعَالَى)) سَاقِطَةٌ مِنْ أَوْ ج

(٣) الْآيَةُ ٧ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ .

(٤) فَرَأَيْتَ السَّبْعَةَ عَدَا ابْنَ كَثِيرٍ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْجَرُّ وَالنَّصْبُ ، أَنْظِرْ إِعْرَابَ ،
 الْقُرْآنَ لِلنَّحَاسِ ١ : ١٢٥ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ١ : ١٨ ، وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ
 ١ : ٢٩ وَالْحِجَةَ فِي عِلَلِ الْقُرْآنِ السَّبْعِ ١ : ١١٩ ،

(٥) فِي ج ((بِالنَّصْبِ وَالْجَرِّ))

وَقَرَأْتُ: النَّصْبَ رَوَاهَا الْخَلِيلُ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ ، وَتَنْسِبُ لِعَمْرِ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَلَى

وَالزَّبِيرِ ((أَنْظِرِ الْمَرَاجِعَ السَّابِقَةَ فِي الْحَاشِيَةِ: (٤) وَأَنْظِرِ الشَّوَازِصَ (٦)

وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١ : ٧ ، وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ : ٢٢ ، وَإِعْرَابُ ثَلَاثِينَ

سُورَةٍ ٣٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَاجِ ١ : ٥٢

(٦) الْفَاءُ سَاقِطَةٌ مِنْ أَوْ فِي ب ((وَالْجَرِّ))

(٧) كَلِمَةُ ((لَهُ)) سَاقِطَةٌ مِنْ ج

(٨) فِي ج ((وَاسْتِثْنَاءٌ))

(٩) أَنْظِرِ الْمَرَاجِعَ السَّابِقَةَ فِي الْحَاشِيَتَيْنِ ٤ ، ٥

(١٠) كَلِمَةُ ((تَعَالَى)) سَاقِطَةٌ مِنْ أ

(١١) الْآيَةُ ٢٤٩ مِنَ الْبَقَرَةِ

(١٢) فِي ج ((فَالنَّصْبُ ، الْوَجْهُ)) وَبِالنَّصْبِ قَرَأَ الْجُمْهُورُ .

(١٣) وَبِهِ قَرَأَ عَبْدَاللَّهُ وَأَبِي ، وَالْأَعْمَشُ ، أَنْظِرِ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١ : ١٦٦ ،
 وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٢ : ٢٦٦

(١٤) فِي ب ((لِأَنَّ الْمَضْمَرَ لَا يُوصَفُ))

وَيُزَوَّلُ ضَعْفُ الرِّفْعِ بِجَعْلِهِ بَدَلًا .

وأما قوله تعالى : ﴿لَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾^(٢) فمن رفع فلأن قبله فعلا منفيا ، وهو قوله : ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾^(٣) وامرأتك^(٤) بدل منه^(٥) .

ومن نصب فلأن قبله فعلا موجبا^(٦) وهو قوله عز وجل : ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ﴾^(٧) .

(١) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ج

(٢) الآية ٨١ من سورة هود

وقد قرأها ابن كثير وأبو عمر برفع ((امرأتك)) وقرأها الباقر بنصيبها النشر ٢ : ٢٩٠ ، الشاطبي ٢٤٤ ، وغيث النفع ١٣٠ ، وحجة القراءات ص ٣٤٧ ، وانظر المقتضب ٤ : ٣٩٥ وابن يعين ١ : ١٩٢ ، والكشاف ٢ : ٢٢٧ والبحر المحيط ٥ : ٢٤٨ ، والمغنى ٢ : ١٥٣ ، وشواهد التصحيح ٤٢ ، وبدائع الفوائد ٣ : ٦٥ ،

(٣) ما بين الأقواس (()) ساقط من ب

(٤) قوله ((امرأتك)) ساقط من أ

(٥) خرج ابن مالك قراءة الرفع على أن امرأتك ، مبتدأ والجملة بعده خبره وتبعه على ذلك ابن هشام وابن القيم . انظر شواهد التصحيح ٤٢ ، والمغنى ٢ : ١٥٣ ، وبدائع الفوائد ٣ : ٦٥

(٦) وعلى ذلك يكون منصوبا على الاستثناء

(٧) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب

بَابُ الْجَرِّ

والجر يكون بشيئين أحدهما : انضمام حرف إلى اسم ،
والثاني : إضافة اسم^(١) إلى اسم^(٢) . والحروف التي يجربها معروفة^(٣) ومعدودة^(٤) .
(وهي : من وإلى وعن وعلى وفي ومع ورب^(٥)) وحتى^(٦) إذا كانت غاية (والباء^(٧) والكاف واللام الزوائد^(٨) ، والواو والتاء في القسم ، ومنذ ومنذ^(٩))

(١) في ج ((والآخر))

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٤١٩ . ((والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه واعلم أن المضاف إليه يجر بثلاثة أشياء : بشئ ليس باسم ولا ظرف وشئ يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا ... الخ وانظر المقتضب ٤ : ١٣٦ ، واللمع ص ١٥٥ والمقتصد ٢ : ٨٢٢ والتبصرة والتذكرة ١ : ٢٨٢ وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٧ ، وشرحه للأصفهاني ص ٥٢٧ وشرحه لأبي البركات العلوي ق ٩٣ وشرحه لابن الخباز ق ٦٦ .

(٣) قوله ((معروفة)) ساقط من أ و ب .

(٤) ذكر ابن مالك هذه الحروف في الخلاصة فقال :

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاش عدا في عن على
مذ منذ رب اللام كي وأورتا والكاف والباء ولعل ومتى

(٥) في ج ((وفي ومع ورب والباء الزائدة))

وفي اللمع ص ١٥٥ ((وهي : من وإلى وفي وعن وعلى ورب))

(٦) وقعت في المتن هي الأخيرة من حروف الجر (٧) انظر ص ١٧٥/١

(٨) في ج ((واللام والكاف الزائدتان والواو والتاء في القسم ومنذ ومنذ))

وفي متن اللمع ((والباء واللام والكاف الزائدتان ، والواو والتاء

ويذكران في القسم ، ومنذ ومنذ ولهما باب مفرد ، وحتى ولها باب))

تقول^(١) : ما جاءنى من أحد ، ولا يجوز عنده : جاءنى من أحد^(٢) ، والأخفش يجيزه^(٣) ،
 وقوله تعالى : ﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(٤) ((من)) ههنا للتبعيض
 عند سيبويه ؛ لأن المكفر بعض السيئات ههنا ، وعند الأخفش هي زائدة^(٥) ،
 زيد أفضل من عمرو^(٦) وهى ، لا ابتداء ، الغاية ، والمعنى : ابتداء فضله من هذا المكان .

(١) فى ج ((كقولك))

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٣١٤ ، ٣١٥ ، وانظر حاشية السيرافى عليه فى التعليقه (٣)

(٣) ووافقه فيه الكوفيون : انظر معانى القرآن للأخفش . ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٠٩ ، ٢٢٣ ،

ورصف المبانى ٣٩١ ، والبيان ١ : ٣٢٠ ، وإملاء ما من به الرحمن ١ : ٢٤٠ ، ٢٥٠

وابن يعيش ٨ : ١٣ ، ومفتاح العلوم ٤٨ ، والتسهيل ١٤٤ ، وابن الناطم

١٤١ ،

(٤) الآية ٢٧١ من البقرة

(٥) انظر معانى القرآن للأخفش ص ٩٩

(٦) قوله ((وهى)) ساقط من أ و ب

وقوله تعالى: ﴿وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِثْرًا مِثْرًا فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ (٢) فمن الأولى
 لابتداء الغاية لا غير (٣)، والثانية تحتل وجهين: التبعية وابتداء الغاية (٤)
 ومن برد على وجهين: التبعية (٥) ومبينة (٦) تبين الصفة (٦) قل للمؤمنين يغضوا
 من أبصارهم (٧) عند الأخفش هي زائدة (٨) وغيره يجعلها مبعضة (٩) فإن قيل: كيف
 يبعض ذلك والواجب أن يغضوا جميع الأبصار؟ وإنما جاز ذلك من حيث (١٠) أنهم
 نهوا أن ينظروا إلى ما حرم الله عليهم (١٢) دون ما أحل (١٣) لهم .

-
- (١) كلمة ((تعالى)) ساقطة من أ
 (٢) الآية ٤٣ من سورة النور .
 (٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢ : ١٤١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٤ ، ومعاني
 القرآن وإعرابه للزجاج ٤ : ٤٩ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٤٤٧ ، والبيان
 ٢ : ١٩٩ ، والكشاف ٣ : ٧١ والبرهان ٤ : ٤١٧ والمسائل المشككة ٢٤٢ والبحر
 المحيط ٦ : ٤٦٤ ، والجروف العاملة في القرآن ص ٢٩٣ ، وشرح اللمع للأصفهاني
 ص ٥٢٨ والمغنى ١ : ٣٥٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٢ : ٢٨٩
 (٤) وقيل إنها زائدة ، صرح بذلك مكي وابن الأنباري ، انظر المراجع السابقة
 وروح المعاني ١٨ : ١٩٠
 (٥) في ج ((على وجهين أيضا للتبعية))
 (٦) وقيل إنها زائدة ، انظر المراجع السابقة وروصف المباني ص ٢٨٨
 (٧) من الآية ٣٠ من سورة النور .
 (٨) انظر مانسب للأخفش في البيان ٢ : ١٩٤ والكشاف ٣ : ٦٠
 (٩) يرجح ابن الأنباري والنحاس ومكي أنها لتبيين الجنس ، انظر البيان ٢ : ١٩٤
 وإعراب القرآن ٢ : ٤٣٨ ومشكل إعراب القرآن ٢ : ٥١١ .
 (١٠) في ج ((فانما))
 (١١) في ب و ج ((من قبل))
 (١٢) في ب و ج ((إلى ما حرم عليهم))
 (١٣) في ب ((ما حله))

((إلى)) وهي لانتهاء الغاية^(١) كقولك : خرجت من بغداد إلى البصرة ، فابتداء سيرك بغداد وانتهاءه البصرة ((وجائز أن تكون نخلت البصرة^(٢))) وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها ، فمما جاء في التنزيل وقد دخل الحد في المحدود قوله تعالى : ^(٣) وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى ^(٤) الْمَرَافِقِ فَاَلْمَرَافِقُ داخله في الغسل .
ومما لم يدخل فيه قوله تعالى : ^(٥) ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ ^(٦) إِلَى ^(٧) اللَّيْلِ ((فالليل)) غير داخل في الصيام^(٨) .

(١) انظر الكتاب ٢ : ٢٣١ ، والمقتضب ٤ : ١٣٩ ، وحروف المعاني والصفات للزجاجي ص ٦٩ ومعاني الحروف للرماني ص ١١٥ ، وشرح اللمع للأصفهاني ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، وشرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ٩٥ ، ووصف المباني ١٦٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٧ ، والحروف العاملة في القرآن ص ٣١٣ ، ٣١٤ ،

(٢) ما بين الاقواس (()) ساقط من ج

(٣) كلمة ((تعالى)) ساقطة من أ

(٤) من الآية ٦ من سورة المائدة .

ودخول ما بعد إلى في حكم ما قبلها محل خلاف بين النحاة والمفسرين : والمفقهة ، فمنهم من يقول إن ما بعدها داخل في حكم ما قبلها مطلقا وعلى ذلك يكون غسل المرافق واجب ، ومنهم من قال : إنه غير داخل فيهما مطلقا ، وعلى ذلك يكون غسل المرافق غير واجب .

ومنهم من فصل فقال : إن كان من جنس الأول دخل في حكمه وإلا فلا . وهذا ما قصده الشارح هنا .

انظر الطبري ٦ : ١٢٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٧ ، وشرحه للأصفهاني ص ٥٣٠ وشرح لأبي البركات العلوي ق ٩٥ والبرهان ٤ : ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، وصرف العناية ٢٦٦ ، ووصف المباني ١٦٧ ، والبحر المحيط ٣ : ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، والكشاف ٢ : ٣٢٥ والجنى الداني ٣٧٣ ، والمحرم الوجيز ٥ : ٤٥ ، ومغنى اللبيب ٧٨ ومعاني القرآن وإعرابه ٢ : ١٥٣ ، وإعراب القرآن ٨ : ٤٨٥ .

(٥) كلمة ((فيه)) ساقطة من ج

(٦) كلمة ((تعالى)) ساقطة من أ

(٧) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة

(٨) في ب ((واليل))

(٩) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٤)

ومنها ((عن)) وهي على ضربين : اسم وحرف فإذا دخلت عليها ^(١) من كانت اسما ^(٢) ، وإذا لم تدخل عليها ((من)) فهي حرف ^(٣) ، ومعناها المجاوزة ^(٤) ، تقول : رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٥) أي جاوز منه إلى الخبر ^(٦) .
ومنها مع وهي على ضربين أيضا إذا دخلتها ^(٧) ((من)) كانت اسما ، وإذا لم تدخلها ^(٨) ((من)) كانت حرفا ^(٩) ، وهذا منهي أبي على ^(١٠) .

(١) في ب و ج ((دخل))

(٢) في أ و ب فهي اسم (وانظر الكتاب ١ : ٤٢٠ ، ٤ : ٢٢٨ ، والتبصرة .
والتذكرة ١ : ٢٨٣ ، ومعاني الحروف للرماني ٩٤ ، وشرح اللمع للثمانيني
ق ١٢٦ ، وشرحه للأصفهاني ص ٥٣١ ، وشرحه لابن برهان ق ٢٨ ، ورفص المبانى
٤٢٩ ، والجنى الدانى ص ٢٦٠ والمغنى ١ : ١٥٢ ،

ونهي القراء وبعض الكوفيين إلى أنها تظل على حرفيتها بعد دخول من
عليها انظر الجنى الدانى الصفحة السابقة ومنهج السالك ٢٣٢

(٣) في أ و ب ((مابقي حرفا))

(٤) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٢)

(٥) في أ ((النبي عليه السلام)) وفي ب ((رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٦) في ج ((جاوز منه الخبر الى))

(٧) في ب ((دخلها))

(٨) في ب ((يدخلها))

(٩) تقدم الحديث عنها في الحاشية (٥) ص ٢١٤ ، ٢١٥ . فارجع إليه .

(١٠) لم اعثر على مانسب اليه في كتبه التي تحت يدي وهو منسوب له في أكثر

كتب النحو انظر المراجع المذكورة في الحاشية (٥) ص ٢١٤ ، ٢١٥

وأما غيره فيجعلها اسما على كل حال ، ويستبدل بفتح آخرها ولو كان حرفا لم تبين على الفتح ^(١) إلا لعل ^(٢) وليس هاهنا علة توجب ذلك واستدل أبو علي بسكونها في قول الشاعر ^(٣) :-

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَلَوْ كَانَتْ زِيَارَتَكُمْ لِمَا ^(٤)
((قليل)) ومعنى مع المصاحبة ^(٥)

ومنها ((على)) وهي على ثلاثة أضرب ^(٦) ، إذا كانت من ((علا يعلو)) فهي فعل ، فإذا ^(٧) نخل عليها ((من)) فهي اسم ، وما بقي حرف وهي التي توصل معنى الفعل إلى الاسم بتوسطها ^(٨) .

ومنها ((في)) وهي للوعاء تقول : زيد في الدار ، والمال في الكيس ،
أى : هو وعاءه ^(٩) .

وقد يتسع ((فيها)) فيقال : فلان ينظر في العلم ^(١٠) .

(١) في ب ((بفتح))

(٢) في ((معلقة))

(٣) القائل هو جرير بن عبد الله كما في ديوانه ١ : ٢٢٥ ، والامالي الشجرية ١ : ٢٤٥ وانظره في ابن يعيش ٢ : ١٢٨ ، واللسان ((مع)) وابن عقيل ، ٣ : ٥٢ ، والجنى الداني ٣١١ ، ورفف المباني ٣٩٤ ونسبه سيبويه في الكتاب ٢ : ٤٥ ، الى الراعي ، وليس في ديوانه ورواية الديوان ((وهواي فيكم)) ولا شاهد فيه .

(٤) هذا البيت من بحر الوافر ، والرئيس ما يستعمل في الباب الفاخر أو المال «وليتاما» وقتا قصيرا ، أو قليلا كما فسرهُ الشارح .

(٥) كلمة ((قليل)) لا توجد في ب و ج

(٦) في أ ((أوجه))

(٧) في ج ((وإذا))

(٨) انظر الكتاب ١ : ٤٢٠ ، ٣ : ٢٦٨ ، ٤١٢ ، ٤ : ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ومعاني الحروف للرماني ١٠٢ ، ١٠٨ ، وحروف المعاني والصفات ص ٣٧ ، والبرهان ٢ : ٨١ ، والأزهية ، ٢١٢ ، ورفف المباني ٤٣٣ ، والمغنى ١ : ١٥٢ ، وابن يعيش ٨ : ٣٧ ، والجنى ، الداني ١٩٠ ، والهمع ٢ : ٢٨ ، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٥٣٢ ، وشرحه للثمانيني ١٣ ، ١٢٦ / وشرحه لابن برهان ق ٢٨ والايضاح العضدي ١ : ٢٥٩ والمقتصد ٢ : ٢ : ٨٤٥

(٩) انظر الكتاب ٤ : ٢٢ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٩٦ ، وحروف المعاني ص ٢٧ وشرح اللمع للأصفهاني ص ٥٣١ ، ورفف المباني ٤٥١ ، والجنى الداني ٢٦٦ ، والمغنى ص ١٨٣ ، وقد ذكر بعض النحاة نفى عشرة معان فانظرها في هذه المراجع

(١٠) في الأصل ((بها)) وهي ساقطة من ج

(١١) انظر المراجع السابقة في الحاشيتين (٨) و (٩)

ومنها ((رِب))^(١) وهي على ثلاثة أقسام :-

قسم يدخل على النكرة كقولك : رَبَّ رَجُلٍ أَكْرَمْتَهُ ، ولا يدخل على المعرفة من قبل أن تقلل الشيء يقارب نفيه ، وأنت لا تنفى المعارف بلا^(٢)

والثاني من أقسام ((رِب)) أن تقول : رَبَّ رَجُلًا^(٣) افتضرت قبل الذكر ، على شريطة التفسير^(٤) ، وإنما دخلت على الضمير ، وهي لا تدخل / على المعارف / ٢٨ أ من قبل أنه لا يرجع إلى الذكور فأشبه النكرة .

وعود الضمير على ثلاثة أقسام هذا أحدها ، والثاني^(٥) أن يعود إلى مذكور : زيد ضربته ، الثالث : أن يعود إلى مذكور^(٦) وإن لم يكن قبله ما يعود إليه للعلم بذلك كقوله تعالى : إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ^(٧) ، يعني القرآن . وقوله تعالى : إِنْ حَتَّى تَوَارَتْ ((بِالْحِجَابِ))^(٨) يعني الشمس .

- (١) انظر فيها الكتاب ١ : ٤٢٧ ، ٢ : ٥٤ ، ٥٦ ، ١٧٦ ، ٢٧٤ ، ٨١ ، والمقتضب ٢ : ٤٨ ، ٣ : ١٥ ، ٥٧ ، ٤ : ١٣٩ ، ١٥٠ ، ١٦٤ ، ٢١٣ ، ٢٨٩ ، والاصول ١ : ٤١٦ ، ٤٢٣ ، والمقتصد ٢ : ٨٣١ ، ٨٣٩ ، وشرح اللمع للاصفهاني ٥٣٣ وحروف المعاني ٢٨ ، والملخص ١ : ٥١٦ ، ومعاني الحروف للرماني ١٠٦ وكشف المشكل ١ : ٥٥٧ ، وشرح السجل لابن عصفور ١ : ٤٧٧ ، والانصاف ٢ : ٨٣٢ ورصف المباني ٢٦٦ والجنى الدانى ٤١٧ ، ومعنى اللبيب ١ : ١٤٣ ، وشرح الفريد ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ ،
- (٢) انظر المراجع السابقة
- (٣) كلمة ((رجلا)) زيادة من ب
- (٤) انظر الكتاب ٢ : ١٧٦ ، ومعاني الحروف للرماني ص ١٠٧ وشرح اللمع للاصفهاني للاصفهاني ٥٣٤ ، وارتشاف الضرب ٢ : ٤٥٥ ورصف المباني ص ٢٦٨
- (٥) فى ب ((الثانى)) بدون واو
- (٦) رِب . ((الى معلوم))
- (٧) الآية (١) من سورة القدر وما بين الأقواس (()) لا يوجد فى أ و ج
- (٨) من الآية ٣٢ من (ص) وما بين الأقواس (()) لا يوجد فى أ

الثالث : من أقسام رُبِّ (١) أن تكف بـ (٢) ((ما)) كقولك : ربما (٣) قام زيد (٤) ، وإنما أدخلوا عليها ((ما)) ليلبيها ما لم يكن يليها وهو الفعل ، ولا يكون هذا الفحل إلا ماضيا ، لأنك إنما تقلل ما قد ثبت دون ما لم يثبت ؟ إذ لفائدة في تقليل ما لم يقع (٦)

(١) قوله : ((من أقسام رُبِّ)) ساقط من أ و ب

(٢) في أ و ب ((أن تكف رب))

(٣) في ج ((فتقول))

(٤) انظر الكتاب ٣ : ١١٥ ، ١٥٦ ، ومعاني الحروف للرماني ص ١٠٧ ، والمقتصد ٢ : ٨٣٣ ،

وقد تكون ((ما)) الداخلة عليها زائدة غير كافة . كقول عدى بن رِعْلَة :
رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ دُونَ بَصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَةٍ

انظر الأمالي الشجرية ٢ : ٢٤٤ ورف المبانى ٢٧١ ، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٥٣٤ ، ومغنى اللبيب ١ : ١٤٦ ، والعينى ٣ : ٣٤٧ ، والخزانة ٤ : ١٨٧

(٥) كلمة : ((قد)) ساقطة من أ و ج

(٦) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٤)

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ رَبِّمَا يَؤُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾^(٢) فَأُولَٰهَا
المستقبل ففيه ثلاثة أوجه :-

أحدها ما قاله ابن السراج : يقدر ((كان)) فيكون المعنى : ربما كان
يؤد الذين كفروا .^(٣)

والثاني : ما قاله الرماني : لما كان الله تعالى^(٤) صادقا فيما وعد ، جرى ذلك
مجرى الماضي .^{(٥) (٦)}

والثالث : ما قاله أبو علي^(٧) على حكاية الحال ، كأنه^(٨) حكى كما قال الله تعالى :
﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾^(٩) فنحن نشير الساعة إلى شيء قد مضى ، وقيل
هذا كان مشارا إليه .

(١) كلمة ((تعالى)) ساقط من أ

(٢) الآية (٢) سورة الحجر وما بين الأقواس ((لا يوجد في أ و ج

(٣) قال ابن السراج في الأصول ١ : ٤١٩ ((ولما كانت ((رب)) إنما تأتي لما مضى
فكذلك ((ربما)) لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيا فاذا رأيت الفعل

المضارع بعدها فثم إضمار كان)) ، وانظر اعراب القرآن للنحاس ٢ : ١٩٠ ،

ومشكل اعراب القرآن ٣٠٢ ، والبرهان ٤ : ٢٨٠

(٤) قوله ((تعالى)) ساقط من أ

(٥) لم أجد ما ينسبه له في كتابه معاني الحروف فلعله ذكر ذلك في كتاب آخر وقد

أشار القراء إلى هذا المعنى في معاني القرآن ٢ : ٨٢ ، وانظر المقتصد

٨٣٤٢ ، والارتشاف ٢ : ٤٥٨ ، والمعنى ١ : ١٤٦ ،

(٦) في ((ب)) المعنى

(٧) كلمة ((ما)) ساقطة من ج

(٨) كأنه

(٩) في ب ((فانه))

(٩) من الآية ١٥ القصص .

وانظر ما نسب لأبي علي في الإيضاح العضدي ٢٥٤ ، وانظر المقتصد ٢ : ٨٣٤

٨٣٦ ، والملخص ١ : ٥١٩ ، والارتشاف ٢ : ٤٥٩ .

ورب عند الأكثر حرف جر ويبتدأ بها^(١) ، لأنها تشبه ((لا)) فجعل لها صدر الكلام لذلك^(٢)

وقد تحذف إحدى الباءين^(٣) وليس يحذف من الحروف إلا أن تكون مضاعفة في الأكثر ، وقد حكى عن الأخفش أن رب اسم^(٤)

ويلزم المجرور بعد ((رب)) اللفة عوضاً من حذف الجواب^(٥) ، تقول : رب رجل أكرمه^(٦) ، وتقديره : رب رجل جائى فأكرمته ، فأكرمته بذلك من جاءني ٢٩ ب /

وأكثر ما يجى الجواب محذوفاً فيستغنى عنه باللفة^(٧) .

٢١ في ب وجـ « حرف جر مبتدأ بـ »

(٣) انظر المراجع السابقة في الحاشية (١) ص ٢٩٤

(٣) في جـ ((فقد تخفف بحذف الباء))

ذكر أبو حيان في ((رب)) ثلاث عشرة لفة . انظر الارتشاف ٢ : ٤٥٦ ،

وانظر المراجع السابقة الحاشية (١) ص ٢٩٤

(٤) وهو في ذلك موافق للكوفيين ، وقد أيد الرضى وابن الطراوة منذهبهم ،

بينما أيد ابن مالك والانبأري مذهب البصريين ، انظر الانصاف ٢ : ٨٣٢ ،

والرضى ٢ : ٣٣٠ ، والتسهيل ١٤٧ ، وأمالى السهلمى ص ٧٠ ، وارتشاف الضرب

٢ : ٤٥٥ ، وانظر بقية المراجع المتقدمة في الحاشية (١) ص ٢٩٤

(٥) هذا هو رأى الجمهور ، وخالفهم فيه جماعة منهم الأخفش والقراء والزجاج

وأبو الوليد وابن طاهر وابن خروف انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٤٥٧ ،

وانظر أيضاً الاصول ١ : ٤١٧ والايضاح العضدى ١ : ٢٥١ والملخص ١ : ٥١٧ ،

وابن يعيش ٨ : ٢٨ ، ٢٩ ، ومغنى اللبيب ١ : ١٤٤ ، والصباب ص ٤٦٥ ،

والجنى الدانى ص ٤٢٥ ،

(٦) هذا المقال متكرر في ب // ٧ - في ٢ - رب رجل ، جاءني فأكرمته بدل ،

(٧) في أ و جـ ((يستغنى))

(٨) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٤)

ومنها ((الباء)) وهي للالصاق^(١) تقول : كتبت بالقلم ، أى الصقت كتابتى
 بالقلم ، وهي مكسورة ، وإنما كسرت للزومها الحرفية والجري^(٢) .
 ومنها اللام ، وهي على ضربين للملك فيما يصح فيه الملك نحو : المال لزيد ،
 والتخصيص والتحقيق فيما لا يصح فيه الملك^(٣) نحو : المسجد لزيد^(٤) ، وهي مكسورة^(٥) .
 إذا دخلت على الظاهر ، فإن أدخلتها على مضمحل فتحتها فقلت : لك مال ،
 وله ثوب .

(١) قال سيبويه : « ويا » الجر إنما هي للالزاق والاختلاط وذلك كقولك :
 خرجت بزيد ودخلت به وضربت بالسوط ، الزقت ضربك إياه بالسوط ، الكتاب ٤ : ٢١٧
 وقال العصام الأسفر ابين في شرح الفريد ص ٢٢٦ .
 ((اليا)) وهي تكون للالصاق ولم يكشف أحد إلى الآن عن حقيقة الإلصاق
 إلا بأن الباء تلتصق الفعل وتوصله بمجروره ، ولا يخفى أنه لا يخرج اليا ،
 بل حرف من حروف الجر من هذه الصفة ، فإن شئت الكشف عنه ، فاسمع
 فتقول : اليا في معانيها الآخر لبيان أن ارتباط الفعل وما في معناه
 بمجروره متصل كقبيبان أن المجرور آلة له كما في يا الاستعانة أو سبب
 له كما في اليا السببية ، أو صاحب لمعموله كما في يا المصاحبة أو ظرف
 له كما في اليا الظرفية أو بدل عن معموله كما في يا البدل أو مقابل له
 كما في المقابلة نحو : اشتريت هذا بهذا أو بعض تعلق به من كل نحو
 قوله تعالى : لا يمشوا برؤوسكم (٦) المائدة ، أى بعض رؤوسكم وقوله
 تعالى : لا يشرب بها عباد الله (٦) الانسان ، أى يشرب بعضها .
 بخلاف باء اللصاق فإن الارتباط لم يلحظه المتكلم بل نظره إلى مجرد ربط
 الفعل بالمجرور ففي قولك : مررت بزيد مجرد اتصال المرور بزيد ، وفي
 ((به دا)) تفيد اتصال حصول الداء به ، ...))

وانظر المفصل ص ٢٨٥ ، وابن يعيش ٨ : ٢٢ ، والرضي ٢ : ٣٢٧ ، ورفض المباني
 ١٤٣ ، والمغنى ١ : ١٠٦ ، والإيضاح العضدى ٢٥١ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٢٨٥

(٢) كلمة ((والجر)) ساقطة من أ

(٣) في ج ((أن يملك))

(٤) في ج ((أن يملك))

(٥) يذكر لها النحاة عدة معان أخرى انظر الكتاب ٢ : ٣٧٦ ، ٤ : ٢١٧ ، ومعاني

الحروف للرماني ٥٥ ، والمقتضب ١ : ٢٥٤ ، والرضي ٢ : ٣٢٨ ، والتسهيل ١٤٥ ،

١٨٤ ، والجنى الدانى ٩٦ ، والمقتصد ٢ : ٨٢٧ ، والمغنى ١ : ٢٣٤ ، والشموني

٢ : ٢١٥ وشرح الفريد ٢٣٩

(٦) في أ وان أدخلتها .

فالكاف هنا اسم، لأنك قد جئت بالفعل ولابد^(١) من الفاعل، وتقديرها على هذا^(٢) : مثل الطعن^(٣) ، وقال الأخفش : هي حرف هاهنا تقديره : شيء كالطعن^(٤) ، فحذف الموصوف الذي هو الفاعل وأقام الصفة مقامه^(٥) ، كما قال الله تعالى :^(٦) ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُبْرِكُ الْبَرَقَ ﴾ ((خَوْفًا وَطَمَعًا))^(٧) ((فتقديره))^(٨) ((آية يريكموها)) فحذف ((آية)) والعائد وأقام الصفة مقامها .

=== والقصيدة من بحر البسيط والبيت في ديوانه ص ٦٣ ، وفي المقتضب .
 ٤ : ١٤١ والأصول ١ : ٤٣٩ ، والإيضاح العضدى ٢٦٠ ، وسر صناعة الاعراب ١ : ٢٨٣ ، والبغداديات ٣٩٦ ، ٥٦٢ ، والخصائص ٢ : ٣٦٨ ، والبصريات ص ٥٣٢ ، والبسيط ٢ : ٨٤٤ ، والإيضاح ١٨٩ ، والامالي الشجرية ٢ : ٢٢٩ ، وابن يعيش ٨ : ٤٣ ، وشرح الجمل ، لابن عصفور ١ : ٤٧٨ ، وتوجيه اعراب بيات ملفزة ١١٥ ، والخزانة ٤ : ١٣٢ ، والدرر ٢ : ٢٩ ، ويروى ((هل تنتهون)) فكان ((اتنهون : كما يروى)) (لاينهى) مكان ، ((لن ينهى)) و ((ينهب)) مكان ((يهلك)) .
 وانظر البيت أيضا في كتاب الشعر ١ : ٢٥٦ ، والمغنى ١٨٠ ، والجنى الدانى ٨٩ ،

(١) فى ج ((فلا بد))
 (٢) فى ب ((وعلى مثل هذا))
 (٣) هذا هو منهب جمهور البصريين .
 وأورد أبو علي البيت السابق فى الإيضاح وقال : إن الكاف فاعلة ، لأن الفاعل لا يحذف وأورده أيضا فى البصريات وذكر أنه لا يجوز أن يكون حرفا ، لأن الفاعل لا يحذف وأورده فى البغداديات وقال بعده : (ولو قال قائل فيها إنها التى بمعنى الحرف الجار لم يكن عندى مخطئا .. الخ
 انظر الإيضاح ٢٦٠ ، والبصريات ص ٥٣٢ ، والبغداديات ٣٩٦ ، ٥٦٢ ، وأجاز فيها ابن جنى الوجهين انظر سر صناعة الاعراب ١ : ٢٨٣ .

(٤) فى ب ((هي حروف تقديره))
 (٥) انظر ما نسب له فى البسيط ٢ : ٨٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٧٢ ، والجنى الدانى ٨٩ ، ورف المبانى ٢٧٢ ، وأمالى السهيلي ٤٠ ، ومغنى اللبيب ١٩٢ ،
 (٦) فى ج ((الله عز وجل))
 (٧) الآية ٤٤ من سورة الروم ، وما بين الأقواس (()) لا يوجد فى أ
 (٨) فى ب ((قديره)) وفى ج ((وتقديره))

وقسم يكون اسما وحرفا وهو قولك : زيد كمروء ، يحتمل الأمرين^(٢) .

وقد تكون زائدة كقول السراج^(٤) .

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ^(٥) :

ومعناه : فيها طول ((فالكاف)) زائدة ، ومثله قوله تعالى : ^(٧) لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ^(٨) .

فهذه لا تكون للتشبيه لشيئين أحدهما أنك لو قدرتها للتشبيه ((لكان^(٩))) المعنى

ليس مثله^(١٠) شيء ((فتثبت له مثلا ولا مثل له سبحانه وتعالى^(١٢) .

(١) في ج ((تكون فيه اسما))

(٢) انظر الكتاب ١ : ٦٩ المقتضب ٤ : ١٤٠ ، وقد أطال ابن جنى الحديث هذه المسألة

في سر صناعة الاعراب ١ : ٢٩٢ ، وما بعدها وانظر الاصول ١ : ٤٣٢ ،

(٣) كلمة ((وقد)) ساقطة من ب

(٤) في ج ((الشاعر))

والقائل هو رؤية بن العجاج السراج المشهور وهو في ديوانه ص ١١٠٦ وسر

صناعة الاعراب ١ : ٢٩٢ ، ومتن اللمع ص ١٥٨ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٥٠

(٥) لواحق : أي ضوامر ، والأقرب الخواصر ، والممقق الطول .

(٦) في ب و ج ((والكاف))

(٧) كلمة ((تعالى زيادة من ب))

(٨) من الآية (١١) من سورة الشورى وكلمة ((شيء)) لا توحيد في أ

وانظر الكلام على هذه الآية في المقتضب ٤ : ١٤٠ ومعاني الحروف للرماني ص ٤٨

والاصول ١ : ٤٣٨ ، ومعاني القرآن للاخفش ١ : ١٨٢ ، ٣٠٣ ، ومعاني القرآن ،

واعرابه للزجاج ٤ : ٣٩٥ ، والبيان في غريب القرآن ٢ : ٣٢٥ ، ومشكل إعراب

القرآن ٢ : ٦٤٥ ، وتفسير غريب القرآن ص ٣٩١ وإعراب القرآن للنحاس ،

٣ : ٥٢ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ : ٦٧٣ ، وسر صناعة الإعراب ١ : ٢٩١

والبسيط ٢ : ٨٥٣ ومفردات الراغب ٤٧٨ ، والرضى ٢ : ٣١٩ ، والمعنى ١ : ١٥٣ ،

والبحر المحيط ٢ : ٥١٠ .

(٩) في أ و ب ((كان المعنى))

(١٠) كلمة مثل ساقطة من ب

(١١) في أ و ب ((فكنت قد أثبت لها مثلا ولا مثله له))

(١٢) قوله ((سبحانه وتعالى)) ساقط من أ و ب

((والثاني : أنه كَانَ يكون المعنى : ليس مثل مثله شيء^(٢))) فتثبت مثلا

وتنفى الشبه عن مثله وهذا محال ؛ ((لأن الشيء إذا أشبه الشيء فذلك الشيء يشبه أيضا^(٣))) فإذا بطل كونها للتشبيه كانت زائدة^(٤) .

والكاف في ((كَأَيُّ وَكَأَنَّ)) للتشبيه^(٥) جعلت مع ما بعدها كالشيء الواحد ،

ومنها : «مَنْذٌ وَمَنْذٌ»^(٧) ((إذا جرنا))^(٨) ((فإذا كانتا حرفا))^(٩) فمعناها ؛

((مِنْ)) لقول : مارأيت من يومين ، ولهما باب يأتي فيما^(١٠) بعد^(١١) ان شاء الله تعالى^(١٢) ؛

ومنها ؛ ((حاشا وخلا وعدا)) وقد مضى ذكر ذلك في باب الاستثناء^(١٣) :

ومنها : حتى ، واليا والتاء في القسم^(١٤) وستذكر في مواضعها .

(١) كلمة ((أنه)) ساقطة من ب

(٢) ما بين الأقواس (()) ساقط من ج

(٣) في ب ((ولأن الشيء إذا أشبه مثل الشيء يشبه))

(٤) انظر سر صناعة الاعراب ١ : ٢٩١ وانظر بقية المراجع المتقدمة في الحاشية ٢ ص ٣٦٨

(٥) في ج والكاف في كاي وكان وكذا للتشبيه :

(٦) في أ ((ثم جعلت))

(٧) تقدم ذكر الخلاف في اسميتها وحرفيتها في الحاشية (٣) ص ٢٧

(٨) قوله ((إذا جرنا)) ساقط من ب

(٩) قوله ((فإذا كانتا حرفا)) ساقط من أ و ج

(١٠) قوله ((فيما بعد)) ساقط من أ و ج

(١١) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ وكلمة ((تعالى ساقطة من ب))

(١٢) في ج ((ذكرها في باب)) وكلمة باب ساقطة من أ و ب

(١٣) قوله ((في باب الاستثناء)) ساقط من أ

(١٤) انظر باب حتى ص ٣١٥

(١٥) في أ ((والياء في القسم والتاء))

(١٦) في أ و ج ((وتذكر))

((فهذه ^(١))) حروف الجر ، وإنما وجب لها أن تعمل الجر دون غيره ، لأنهم فرقوا بين ما يتعدى الفعل إليه بنفسه وبين ما يتعدى ^(٢) ((إليه)) بتوسط حرف آخر فأعطوا الأولَ النصبَ ؛ لأنه قوى ، وأعطوا هذا دون تلك الحركة ^(٣) وهي الجرُ ، لضعفه عن الأول ^(٤) .

(١) في ب ((هذه))

(٢) كلمة ((إليه)) ساقطة من الأصل وج

(٣) في ب و ج ((وهو))

(٤) في متن ج ((عن تلك الحركة)) وبين الاسطر ((عن الأول))

القسم الثانى مايجر بإضافة اسم إلى اسم

باب الإضافة^(١)
=====

والإضافة على ضربين : إضافة بمعنى اللام تقول : ثوبٌ زيدٍ ودارٌ عمرو ،
والتقدير : ثوبٌ لزيدٍ ، ودارٌ لعمرو . أى : ((يملكانهما))^(٢) وقد يكون بمعنى
اللام مالم يس بملك لكن يختص به كقولك : مسجدٌ زيدٍ وسرجٌ الدابة ، ((فالمسجد))^(٤)
لا يملك والدابة لا تملك السرج .^(٥)

والضرب الثانى من الإضافة : ما قدر ب ((مِنْ)) كقولك : ((ثوبٌ خِرٍ ، وقميصٌ كنانٍ
وتلخيص هذا أن يكون^(٦) الأول بعض الثانى ، ويوصف الأول بالثانى ، فأما يد زيد
((فمن))^(٧) إضافة اللام ، لأنه لا يوصف الأول بالثانى^(٨) .

(١) العنوان ساقط من ب و ج

(٢) فى الاصل ((يملكان ذلك وج يملكانها .

(٣) انظر المقتضب ٤ : ١٤٣ ، والاصول ٣ : ٥ ، والايضاح العضدى ١ : ٣٦٢ والمقتصد
٢ : ٨٧٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ٣١ ، وشرحه للصفهاني ص ٥٥١ ، وشرحه
لابى البركات الكوفي ق ١٠١ وتوجيه اللمع ق ٧٤ ، والخصائص ٣ : ٢٦ ، وشرح
المقدمة المحببة ٢ : ٣٣٠ ، والتبصره ١ : ٢٨٧ والمساعد ٢ : ٣٣ وشرح الأذبة
لابن عقيل ٣ : ٤٢ وتوضيح المقاصد ٢ : ٢٩٧ ، وفى أنواع الإضافة يقول ابن ،
مالك :-

والثانى اجرر وانو (مِنْ) أو فى إذا لم يصلح إلا ذاك واللام هذا
لما سوى ذينك واخصص أو لا أو اعطه التعريف بالذى تلا

وقال الأثرى فى كفاية الكلام فى إعراب الكلام

وجر ثانيا على ثبوت مِنْ أو فى أو اللام بلائى قمت

(٤) فى أ و ب ((والمسجد))

(٥) فى ب ((والمسجد والدابة لا يملكان))

(٦) فى ب «ويقتضى هذا أن يكون الأول» وفى ج «ويخص هذا الباب أن يكون»

(٧) فى ي ((فهى))

(٨) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٣)

وكلمة ما أضفته إلى شيء اكتسب من الثاني ، معرفة ، كان أو نكرة ^(١) تقول :
 غلام زيد ، فبإضافتك الغلام إلى ((زيد)) صار معرفة وقد كان نكرة ،
 وتقول : زيد رجل ((فقد صار ((زيد)) نكرة بإضافته إلى النكرة وقد كان
 معرفة ^(٢) .
 وقد تجيء أشياء نكرات ^(٤) لا تتعرف بما أضيف إليها ^(٦) ، وهي : مثل وغير ، واسم
 الفاعل إذا كان الحال والاستقبال كضارب ، وشاتم وباب حسن الوجه ^(٨) ومسجد ٤١ /
 الجامع . فأما مثلك وضربك وشبهك ^(٩) فلا تتعرف وإن أضيفت إلى معارف ، لأن التقدير :
 مثل لك ، ولأنها لا تخص شيئاً بعينه ، لأنك إذا قلت : « مثلك » لا يعلم في أي
 شيء يشابهه ^(١٣) .

-
- (١) انظر المقتضب ٤ : ١٤٣ ، والإيضاح العضدي ١ : ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، والاصول ٢ : ٥ ،
 والخصائص ٣٥٣ ، والمقتصد ٢ : ٨٧٣ ، والمساعد ٢ : ٣٣١ ، وانظر شروح ألفية
 عند قولك ابن مالك
 لما سوى ذينك واخص أولاً أو اعطه التعريف بالذي ثلث
 (٢) كلمة ((زيد)) ساقطة من ب
 (٣) انظر المراجع السابقة :
 (٤) كلمة ((قد)) ساقطة من ب وفي ج « اسما »
 (٥) في متن ب ((معارف)) ولكنها مصححة في حاشيته :
 (٦) في ب ((فلا))
 (٧) قوله « إليها » ساقطة من ب وفي ج ((إليه))
 وإفادة التعريف أو التنكير خاصة بالاضافة المضافة ، انظر المقتضب ٣ : ٢٢٧ ،
 ٤ : ١٤٩ ،
 (٨) أي باب الصفة المشبهة باسم الفاعل .
 (٩) يقول النحاة إن هذه الكلمات لا تتعرف بالاضافة لشدة توغلها في الإبهام
 وعدم دلالتها على شيء معين ، ولذلك وصفت بها النكرة نحو مررت برجل
 مثلك ومررت برجل ضريك ، وشبهك انظر الكتاب ١ : ٤٢٣ ، والمقتضب ٤ : ٢٨٩ ،
 والإيضاح العضدي ١ : ٢٦٨ ، والمقتصد ٢ : ٨٧٣ ، والمساعد ٢ : ٣٣١ ، والبسيط
 في شرح الجمل ١ : ٣١٢ ، ٢ : ١٠٤٣ ، ١٠٤٥ ،
 (١٠) في أرب ((أضيف))
 (١١) في ب ((لأنها)) بدون الواو
 (١٢) كلمة ((لأنك)) ساقطة من أ وفي ج « فإن قلت »
 (١٣) هذا التعليل الذي علل به الشارح لعدم تعرف ((مثل)) وما أشبهها

وأما ((غير)) : فلا تتعرف في الأكثر إلا أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها ،
 فإنها ^(١) إذ ذاك تتعرف ^(٢) إذ اقلت : مررت بالقائم غير القاعد ، وقد يجوز ^(٣)
 من ((مثل)) : أن تتعرف ^(٤) إذا كثرت الأشياء ^(٥) .

=== هو اختيار أبي علي الفارسي وابن السراج ، أما سيبويه والمبرد فمذهبهما
 أن سبب تعرفها هو كونها في معنى اسم الفاعل الذي لا يتعرف بالاضافة والمعنى
 رجل "مغاير" أو "مماثل" ، انظر الكتاب ١ : ٤٢٣ ، وما بعدها والمقتضب ٤ : ٢٨٩
 والايضاح العضدي ١ : ٢٦٨ ، والمقتصد ٢ : ٨٧٣ ، والبسيط في شرح الجمل ٢ : ١٠٤٣
 والمساعد ٢ : ٣٣١ والضوء الوهاج ٩٨ .

(١) في متن ب ((لانها)) وأضيفت لها عند التصحيح ((فما))

(٢) في ب ((يتعرف))

(٣) قال بذلك ابن السراج وأبو علي الفارسي ووافقهم عليه جمهور النحاة ،
 وجعلوا منه ^(١) غير المفضوب عليهم ونسب إلى السيرافي القول بأنها
 تتعرف بالاضافة بدون شرط وجعل منه الآية السابقة ، وينسب إلى المبرد
 القول بأنها لا تتعرف بحال من الاحوال ، انظر الايضاح العضدي ١ : ٢٦٨ ،
 والمقتصد ٢ : ٨٧٣ ، وارتشاف الضرب ٢ : ٥٠٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢ : ٩١٦
 والاشمونى ١ : ٤٩٥ والضوء الوهاج ٩٨ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٤٢٨ ((وزعم يونس أنه يقول : مررت بزيد مثلك ،
 إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بمشبهك فتجعل ((مثلك)) معرفة ويدلك على
 ذلك قوله : هذا مثلك قائما كأنه قال : هذا أخوك قائما)) وانظر المراجع
 السابقة في الحاشية (٣)

(٥) في ج ((إذا لم تكثر الأشياء)) وهو خطأ

وأما اسم الفاعل فإن^(١) كان لما مضى تعرف ((بها بعده تقول : هذا ضارب^٣
 زيد^(٢) أمس)) وإن كان للحال أو الاستقبال لم يتعرف ((وإنما جاز هذا في
 الماضي دون غيره ، لأن الماضي واقع ، وما وقع ثبتت عينه ، فإذا ثبتت العين
 صارت الإضافة إلى موجود ، وأما غيره فلم يقع وإذا لم يقع لم تثبت العين ،
 وإذا كان كذلك كانت الإضافة إلى غير معروف فلم يتعرف^(٤))) لتقدير^(٥) فيه
 الانفصال . تقول : هذا ضارب^(٦) زيداً غداً . الدليل على أنه نكرة وصفك بالذكر
 به . تقول : مررت برجلٍ ضاربٍ زيد^(٧) ،

-
- ١) في ج ((اذا))
 - ٢) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب
 - ٣) من هنا بدأ السقط من أ و ج
 - ٤) هنا انتهى السقط من ب و ج
 - ٥) في ب صل. ((فيهن))
 - ٦) في ب ((ضارب زيد غدا))
 - ٧) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٤٢٥ ((وما يكون مضافاً إلى معرفة ويكون
 نعتاً للنكرة الأسماء التي أخذت من الفعل فأريد بها معنى التنوين ،
 من ذلك مرةً رَجُلٌ ضاربٌ ، فهو نعت على أنه سيضربه)) وانظر كلام
 السيرافي في حاشية الكتاب رقم (١) الصفحة نفسها وانظر المقتضب ٤ : ٢٨٩
 وانظر بقية المراجع السابقة في الحاشية (٢) ص ٣٠٦ وقال الاصفهاني في
 شرحه للمع ص ٥٤ ((والعلة في امتناع إعمال «فاعلٍ» ، إذا كان ماضياً وجوازه
 إذا كان مستقبلاً أو حالاً علة معلومة . وهو أَنَّ الفعل لما أشبه الفاعل
 أعرب ، فالفاعل أيضاً أعمل إذا كان بمعنى المضارع ، وهذا المعنى معدوم
 في الماضي ، ولأن يَضْرِبَ وضارب سياتي في الحركات والسكنات فجاز إعماله
 كما جاز إعراب يضرب))

ومنه قوله ((تعالى^(١)) هَذَا عَارِضٌ مُّطَرَّنًا^(٢))) فلولاً أَنَّهُ نكرة لما وصفت به،
النكرة .

فَأَمَّا بَاب ((حسن الوجه)) فلا يتعرف وإن أُضيف إلى معرفة ؛ لأجل الفعل^(٣)
أيضاً^(٤) ((ولأنه قد يدخل عليه الألف واللام فتقول : الحسن الوجه)) فلو كان^(٥)
معرفاً بالاضافة لم تدخل عليه الألف واللام^(٦) ((

(١) كلمة ((تعالى)) ساقطة من ج

(٢) من الآية ٢٤ من سورة الاحقاف

وانظر الكتاب ١ : ٤٢٥ ، وشرح اللمع للاصفهاني ص ٥٥٣ ، والضوء الوهاج ٩٨
والبسيط ٢ : ١٠٣٨

وقد أشار ابن مالك إلى هذا النوع في الكافية الشافية فقال :
ولن يضاف وصف كفعل في العمل فهو مضاف اللفظ رفعاً للثقل
وكون ذا المضاف مقروناً بال مفتفر إن كان شرطه حصل
اعنى دخول ال على الجزأين كالمكثر الخير القرير العين
انظر شرح الكافية الشافية ٢ : ٩٠٩

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٤٢٤ ، ومنه مرتت برجل حسن الوجه

ومثل ذلك مرتت بامرأة حسنة الوجه

وحسن الوجه مضاف إلى معرفة صفة للنكرة ، فلما كانت صفة ، للنكرة
أجريت مجراها كما جرت مجراها أخوانها ((مثل)) وما أشبهها // وقال في
ص ٤٢٩ ((الأحسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لا يكون معرفة ، وذاك أنه يجوز لك
أن تقول : هذا الحسن الوجه فيصير معرفة باللام كما يصير الرجل معرفة
باللف واللام ولا يكون معرفة إلا بهما // وقال الاصفهاني في شرحه للمع
ص ٥٥٥ ((فإضافة حسن : إلى الوجه غير محضة ، لأن حسناً أشبه الفاعل ،
فكما أن الفاعل الذي معناه المضارع إضافته غير محضة فكذا هاهنا //
والكلام في هذه المسألة طويل فقد ذكر فيها الاصفهاني عشرة أوجه .

فأنظرها فيه .

وانظر المقتصد ٢ : ٨٨٣ والبسيط ٢ : ١٠٤٤ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، وشرح عيون
الاعراب ص ٢١٤ ، والضوء الوهاج ص ٩٨

(٤) الواو ساقطة من ب

(٥) في أ ((ولو))

(٦) ما بين الأقواس ((ساقط من ب

فأما مسجد الجامع، وحية الخضراء، ودار الآخرة، وصلاة الأولى فكل هذا قد حذف الموصوف فيه وأُقيمت^(١) هذه الأشياء التي هي صفات^(٢) مقامه، فتقديره: مسجد الوقت الجامع، ودار الساعة الآخرة، وحية الشجرة الخضراء^(٣).

وانما لم يكن هذا مضافا إلى مامعنا وقد رنا حذف الموصوف، لأن الشيء لا يضاف إلى صفته^(٤) وانما استحق المضاف إليه^(٥)، الجر دون الرفع والنصب، لأن الرفع إنما يكون للابتداء وللفاعل^(٦) ((أو بحمل عليهما^(٧))) والنصب لا يكون إلا بعدهما وبعد تمام الكلام، فلما كان المجرور ليس من هذين الضربين خَصَّ بحركة بين هذين وهي الجر^(٨).

(١) في ج ((وقد أُقيمت))

(٢) في أ و ب ((الصفات))

(٣) انظر في هذه المسألة الأصول ٢ : ٨ ، والضوء الوهاج ٩٩ ، والإيضاح المعزى ١ : ٢٧١ وشرح اللمع للأصفهاني ص ٥٥٩ ، وشرح عيون الأعراب ص ٢١٥ والمقتصد ٢ : ٨٩٣ ، والرضى ٢ : ٢٨٥ ، والتصريح ٢ : ٣٣ ، والشموني ٢ : ٢٤٩ ،

(٤) منع إضافة الشيء إلى نفسه أو مرادفه أو صفته منهي بصرى أما الكوفيون فيجزون إضافة جميع ذلك إذ اختلف اللفظان ، انظر الانصاف ٢ : ٤٣١ ، والرضى ٢ : ٢٨٥ ، والتصريح ٢ : ٣٣ ، والشموني والصبان ٢ : ٢٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ : ٩٢٣ ،

(٥) كلمة إليه ((ساقطة من أ و ب))

(٦) في أ و ب بالابتداء وبالفاعل

(٧) في ب ((أو مما يحمل عليهما)) وفي ج أو ما حمل

(٨) اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه فنهب سيبويه إلى أنه مجرور بالمضاف ، ورجح هذا الرأي عبدالقاهر الجرجاني وقال آخرون إنه مجرور بحرف مقدر بين اليمين ، ونهب الزجاج وابن الحاجب إلى أنه مجرور بمعنى اللام ، وقال الأخفش إن العامل فيه هو الإضافة المعنوية . انظر الكتاب ١ : ٤١٩ ، والضوء الوهاج ٩٧ والأصول ٢ : ٥ ، وشرح اللمع لابن الخباز ، ق ٧٥ ، والبسيط ٢ : ٨٨٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣ : ٩٠٢ ، ٩٥ والمساعد ٢ : ٣٢٩ ، والارتشاف ٢ : ٥٠١ ، والهمع ٢ : ٤٦

بَابُ مُنْذٍ وَمُنْذٍ^(١)

وهما على ضربين : اسم وحرف^(٢)، فإذا كانا حرفين جراً^(٣) ما بعدهما على معنى ((مِنْ))، ولابد من تقدير الزمان مع ((منذ)) إذا كان ((معها))^(٤) فعل كما لابد من تقدير ((مِنْ)) مع المكان^(٥).

(١) في ب و ج ((مذ ومنذ))

وهذا الباب وباب ((حتى)) وقع في المتن المطبوع وشرح اللمع لابن برهان وشرحه لأبي البركات العلوي وشرحه للأصمعي وابن الخباز قبل باب الأضافة ولعل ذلك الموقع أنسب لهما لكي تتصل مباحث حروف الجر ولايفصل بينها فاصل . كما حصل مع الشارح هنا .

(٢) الكلام على ((منذ)) تقدم ص ٢٧ الحاشية (٣) وما قيل في منذ يقال في مذ .

(٣) في ج ((كانتا حرفين جرّاً)) وقد اختلف البصريون والكوفيون في منذ هل هي بسيطة أو مركبة ، فذهب البصريون إلى أنها بسيطة وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة لكنهم اختلفوا في الذي تركبت منه فزعم بعضهم أنها مركبة من ((مِنْ)) الجارة و ((ذو)) الطائيه وقال فريق آخر إنها مركبة من ((مِنْ)) الجاره و ((إذ)) الطرفية ، وقال فريق ثالث إنها مركبة من ((مِنْ)) الجاره و ((ذا)) اسم اشارة .

انظر الانصاف ١ : ٣٨٢ ، وابن يعيش ٤ : ٩٥ ، ٨ : ٤٥ ، والرضى ٢ : ١١٨ ، والجنى الدانى ٤٦٤ ، والهمع ١ : ٢١٦ ، والأشباه والنظائر ٢ : ١٦٠ ،

(٤) في ب ((معها))

(٥) قال ابن مالك في الكافية الشافية ٢ : ٧٨٩ ، واخص ب مذ ومنذ وقتاً ...

وانظر المقتصد ٢ : ٨٥٣ ، وما بعدها ، وجمل الزجاجي ١٥٠ ، وشرح عيون الاعراب

٢٠٣ ، وما بعدها وتوجيه اللمع ق ٧٠ ، والبسيط في شرح الجمل ١٦١ ، ٨٥٤

٨٧٢ ، والمقتضب ٣ : ٣٠ ، وأنظر بقية المراجع في الحاشية ٣ .

والضرب^(١) الثاني : . تكون اسما ، فإذا كانت كذلك رفعت مابعدهما بتقدير خبر المبتدأ ، ولاتقع ((مَـذ)) إذا كانت اسما ، إلا مبتدأ ((ومعناها إذا رفعت أَمَـذ))^(٢) تقول : مارأيت مَـذ يومان ، فمذ مبتدأ ويومان خبرها ،^(٥) وعلى هذا الكلام جملتان : « مارأيت » جملة ومذ يومان جملة أخرى فإذا قلت^(٦) مارأيت مذ يومين فجرت فالللام جملة واحدة ، لأن حرف الجر لا يقوم بنفسه ولابدله من فعل يتعلق به^(٧) .

(١) الواو ساقطة من أ و ج

(٢) في ص : ((أن تكون اسما))

(٣) مابين الأقواس (()) ساقط من ج

(٤) في ج ((فمذ ابتداء))

(٥) هذا الرأي أحد أربعة أراء في اعراب مذ ومنذ اذا وقع بعدهما اسم مرفوع وبهذا الرأي قال المبرد وابن السراج وأبو على الفارسي ونقله ابن مالك عن البصريين انظر المقتضب ٣ : ٢٣٠ ، والضوء الوهاج ص ٩٩ ، والايضاح العضدى ١ : ٢٦١ والتسهيل ٩٤ ، ومغنى اللبيب ١ : ٢٧٣ والجنى الدانى ٤٦٥ ،

أما الاراء الثلاثة الأخرى :

فأحدها : أنهما طرفان في محل رفع خبر مقدم ، والمرفوع بعدهما مبتدأ

مؤخر ، وبهذا القول قال الاخفش والزجاج وطائفة من البصريين .

الثانى : أن المرفوع بعدهما فاعل لفعل محذوف تقديره : مذ مضى أو كان

يومان ، وبهذا قال : ابن مضاء والتسهيل وابن مالك .

الثالث : أنه خبر المبتدأ محذوف وبهذا قال بعض الكوفيين انظر في

هذه الاراء التسهيل ومغنى اللبيب والجنى الدانى الصفحات السابقة ،

وانظر الانصاف ١ : ٣٨٢ ، وابن يعين ٨ : ٤٥ وارتشاف الضرب ٢ : ٢٤٣ ،

والرضى ٢ : ١١٧ ، والمطامع السعيدة ٥٦٢ ، والهمع ١ : ٢١٦ والمساعد ١ : ٥١٢

(٦) في ب و ج وانا ((

(٧) انظر الايضاح العضدى ١ : ٢٦٢ والمقتصد ٢ : ٨٦١ ، وانظر بقية المراجع

السابقة في الحاشية (٥)

فإذا كان الفعل لما مضى فالرفع فيما بعد ((مُنْذُ وَمُذُّ)) أجود ويجوز
 الجر ، وإذا كان^(١) لما أنت فيه فالجر أجود/ فيما بعدهما^(٢) ويجوز الرفع / أ^(٣) ٤١
 وَمُذُّ ، مبنية على السكون ، وَمُنْذُ على الضم^(٤) ، وإنما بنيتا ؛ لأنهما لا تخلوان
 من أن تكونا حرفين أو اسمين ، فإن كانتا حرفين فالحروف كلها مبنية ،
 وإن كانتا اسمين فإنهما لما لزمنا^(٥) طريقة واحدة - وهى أنهما لا يقعان
 إلا مبتدأتين فاختمتا بالابتداء ، من جملة ما يقع فيه الاسماء^(٦) ، قل تصرفهما
 فبنيتا^(٧) .

-
- (١) فى أ و ب ((فاذا))
 (٢) فى ج ((فالجر فيما بعدهما أجود))
 (٣) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٥) ص ٤٢٣
 (٤) فى اللمع ص ٧٦ « ومنذ مبنية على الضم ومذ مبنية على الوقف »
 (٥) كلمة ((فانهما)) ساقطة من ج وفيها ((فلما لزمنا))
 (٦) فى ب ((الأسم))
 (٧) انظر شرح اللمع للأصفهاني ص ٥٤١ ، ٥٤٣ وشرحه لأبى البركات العلوى
 ق ٩٩ وتوجيه اللمع ق ٧١ .

وبذبت ((مُذ)) على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، وإنما بذبت ((مُنْذ)) على الضم إتباعاً لحركة الميم ، ولم يعتد بالنون حجازاً ، لأنها ساكنة والساكن كالمبييت فلا يعتد به .

((والأصل^(١) في ((مُذ)) ((مُنْذ)) و^(٢) الدليل عليه أنك لو سميت ب ((مذ))^(٣) ثم صغرت قلته : مُنْذ : فرجع النون التي كانت في الأصل ، ومذ أشبه بالاسمية ، ومنذ أشبه بالحرفية^(٤) ، لأن^(٥) مذ قد تصرف بحذفهم النون منها ، والحرف لا يحذف منه في الأمر العام^(٦) .

(١) في ب و ج ((واصل)) ((مذ منذ))

(٢) الوا ساقطه من أ و ج

(٣) في الأصل ((فر جوع النون كان الأصل ، وفي ج كان الأصل منذ)) وهذا الذي ذكره الشارح من أن أصل ((مذ : منذ)) هو منذهب الجمهور واستدلوا على ذلك بعدة أدلة ، وخالف ابن ملكون الجمهور فقال : إن مذ ليس أصلها منذ ، لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف .

انظر في ذلك سر صناعة الاعراب ٢ : ٥٤٧ وتوجيه اللمع ق ٧١ والجنسي الداني ص ٣٠٩ ، والمساعد ١ : ٥١٢ ، ورفض المباني ٣٨٧ ، والمغنى ٣٧٤ والاشموني مع الصبيان ٢ : ٢٩ ، والتصريح ٢ : ٢١ ،

(٤) في ج ((بالحرف))

(٥) في ج ((تصريف فيها))

(٦) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٣)

وإذا لقي ((مُنْذ)) ساكنٌ بنيتها على الضم ، لأنه الأصل لها ، لأن
 أصلها : ((مُنْذٌ))^(١) فرددتها إلى حركة تستحقها فقلت : مذ اليوم^(٢) ، ويجوز أن
 تبنيها على الكسر على أصل الحركة ، لالتقاء الساكنين^(٣) .

-
- (١) في أ ((لأنه الأصل وأصلها)) وفي ب ((الأصل لها الأثر))
 (٢) قال الأصمعي في شرح اللمع ص ٥٤٣ ، ((ومذ إن لقيها ساكن ضمت
 الذال ، لأن أصله منذ والحرف إذا كان له أصل في الحركة ثم سكن
 ثم احتيج إلى تحريكه رجع الأصل ورد إليه ما كان في الأصل))
 وقال الثمانيني في شرحه للمع ق ١٢٩ ، ((وإنما اختاروا الضم في الذال
 لوجهين أحدهما إتباعا لحركة الميم ، والآخر أن الضمة قد ألقت في الذال
 فهي أولى من حركة الخفية .
 وانظر شرح اللمع للأصمعي ق ٩٩ وتوجيه اللمع ق ٧١ والضوء الوهاج ٩٩
 (٣) انظر المراجع السابقة
 نضيف هنا أن النحاة ذكروا في مذ ثلاث لغات وفي منذ لغتين ، قال ابن
 الخباز في توجيه اللمع ق ٧٠ ((أما « مذ » ففيها ثلاث لغات يقال مُنْذ بضم
 الميم وسكون الذال ، ومِنْذ بكسر الميم وسكون الذال أيضا ، وَمِنْذ بضمها ،
 واللغة الأولى هي الشائعة ، وأما « منذ » ففيها لغتان مُنْذ بضم الميم
 والذال ، ومِنْذ بكسر الميم وضم الذال والأولى هي الكثيرة ، وانظر المساعد
 ١ : ٥١٢ ، والجنى الداني ٣٠٩ والارتشاف ٢ : ٢٤١ ،

بَابُ حَتَّى

وهي على أربعة أقسام ^(١) :-

قسم تكون فيه بمعنى ((إلى)) (فتجر الاسم بعدها على معنى إلى) (٢)
تقول : قام القوم حتى زيد ، وقوله تعالى : ﴿ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ^(٣)
هذا مذ هب سيبويه ^(٤)

ومن الكوفيين من يجر الاسم بعدها ب ((إلى)) التي هي نائية عنها ^(٥) ، ومنهم
من يجر بحتى على طريق الخلف ل ((إلى)) ويكون ما بعدها جزءاً مما قبلها ^(٦) .

(١) انظر في حتى واقسامها الكتاب ١ : ٩٦ ، ٣ : ٢٠ ، ٤٥ ، ٤ : ٢٣١ ، والمقتضب
٢ : ٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٣٤ ، ومعاني الحروف للرماني ١١٩ ،
والانصاف ٢ : ٥٩٧ ، وأسرار العربية ٢٦٥ ، وشرح عيون الأعراب ٢٠٨ ، وشرح
اللمع للأصفهاني ٥٤٥ ، وابن يعيش ٨ : ١٥ ، والمقتصد ٢ : ٨٤٠ ، وجمل
الزجاجي ٦٦ ، ١٩١ ، وشرحها لابن هشام ١٥٦ ، ٢٧٣ ، والفريد ٢٣٥ ، وأمالى
السهيلي ٤٢ ، والمضرب ١ : ١٩٨ ، والملخص ١ : ٥٢٢ ، والتسهيل ١٤٦ ،
والمساعد ٢ : ٢٧١ ، ووصف المباني ٢٥٧ ، والجنى الداني ٤٩٨ ، والمفنى
١ : ٢٣١ ، .

(٢) في المتن المطبوع ((فتجر الاسماء))

(٣) من الآية (٥) من سورة القدر وأولها لا يوجد في ج

(٤) انظر الكتاب ١ : ٩٦ ، ٤ : ٢٣١ ،

(٥) قال بذلك الكسائي انظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٣٨٠ ، والهمع ٢ : ٨

(٦) قال بذلك الفراء انظر معاني القرآن ١ : ١٣٤ ، ١٣٨ ، والجنى الداني
٤٩٨ وأسرار العربية ٢٦٤ ،

والثانى : أن تكون عاطفة تقول^(١) : قدم الحاج حتى المشاء^(٢) ((فمعناها^(٣)))
 والمشاء ، فتأتى بحتى لأحد معنيين : إمّا لتعظيم أو لتحقير ، فالتعظيم
 مات الناس حتى الأنبياء^(٤) ، والتحقير اجتراً على^(٥) الناس حتى الصبيان .
 وإننا^(٦) كانت عاطفة فهي كالواو إلا فى شيئين :- أحدهما لا يعطف إلا على
 الجنس تقول^(٧) : نهب القوم حتى عمرو ، ولوقلت : حتى حمار^(٨))) لم
 يجز ، وعلى هذا لا يجوز صت الأيام حتى يوم العيد ، لأنه ليس مما يجوز ،
 فيه الصيام^(٩) .
 الثانى : تعطف بعضاً من كل ((فتقول^(١٠))) رأيت القوم حتى زيدا ، ولوقلت :
 ضربت زيدا حتى عمرا ، لم يجز ، لأنه ليس عمرو بعضاً لزيد ، وتقول : ركبت
 الخيل حتى البراذين ، لأن البراذين من الخيل^(١١) ولوقلت : ركبت الخيل حتى ،
 الحمر^(١٢) ، لم يجز ، لأنهما جنسان .
 وإنما نقصت عن الواو ، لأن الواو هى أم^(١٣) الباب وهذه مشبهة^(١٤) بها^(١٥) فنقصت عن
 حكمها^(١٦) .

(١) فى ج ((كقولك))

(٢) فى أ ((معناه))

(٣) قوله : ((على)) ساقط من ج

(٤) فى ج ((فاذا))

(٥) لا تعطف إلا على الاسم المذكر

(٦) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١) ص ٢١٥

(٧) فى ب و ج ((تقول))

(٨) فى ج لأن البراذين بعض الخيل

(٩) فى ب ((الحمر))

(١٠) كلمة هى : ساقطة من ب // (١١) كلمة « يلا » ساقطة من ب

(١٢) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١) ص ٢١٥

وأما قول الشاعر^(١):

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِيهِ الْقَاهَا^(٢)

((فيروى برفع النعل، ونصبها وجرها، فمن رفعها احتمل الرفع وجهين: ^(٤) أحدهما: أن تجعل ((حتى)) حرفاً من حروف الابتداء وترفع النعل بالابتداء، وتكون ((ألقاها)) خبره ^(٥)))

والوجه الثاني: أن تكون على منتهى^(٦) من قال: ضربت زيداً وعمرو^(٧) / ٤٢ أ كلمته، بالرفع فيكون قد عطفه على ((ألقى الصحيفة)) ويكون ^(٧) قد عطف جملة من مبتدأ وخبر على جملة^(٨) من فعل وفاعل ولم يشاكل.

(١) هو مروان بن سعيد بن عياد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة أحد أصحاب الخليل بن أحمد المبرزين في النحو، وقيل ابن مروان، انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٩ : ١٤٦، وبغية الوعاة ٢٩٠، وخزانة الأدب ١ : ٤٤٥. وهو في ديوان المتلمس - ص ٣٢٧.

(٢) هذا البيت من بحر الكامل وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ : ٩٧، والضوء الوهاج لابن السراج ص ٩٤، ومعاني الحروف للرماني ص ١٢٠، وأسرار العربية ص ٢٦٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ : ٢٧١، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٥٤٦، وشرحها لابن برهان ق ٣٠، وتوجيه اللمع ق ٧٢، وشرحه للثمانيني ١٢٩، والجمل ٨١، والتبصرة والذكرة ١ : ٤٢٣، والاصول ١ : ٣٣٩، وأعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ : ٣٨٤، وابن يعيش ٨ : ٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥١٩، والمساعد ٥٧، والرضي ١ : ١٧١، ٢ : ٣٢٥، والمخصص ١٤ : ٦١، والحصان الداني ٥٠١، والمعنى ١٢٤، والتصريح ٢ : ٤١، والهمع ٢ : ٢٤، والصبان ٣ : ٩٧، والخزانة ١ : ٤٤٥، ٤ : ١٤٠، ووصف المباني ٢٥٨.

والبيت يروى قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند فألقى الصحيفة التي كان فيها الأمر بقتله.

ويروى ((الحقيبة)) ويروى ((ألقى الحمية)) وهي ما يركب عليه الراكب.

(٣) في الأصل ((يروى))

(٤) في ب ((من وجهين))

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٩٧، والرفع جائز كما جاز في الواو وثم

وهذا الوجه ذكره ابن السراج في الاصول ١ : ٤٢٥، وابن السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه

١ : ٢٧١، وانظر في المراجع السابقة في الحاشية ٢ ص ٣٩٧، والخليل في شرح أبيات الجمل ٨٩

(٦) كلمة (منتهى) ساقطة بين ب وفي ج على قولك ضربت زيداً وعمرو كلمته

(٧) كلمة (ويكون) ساقطة من أ وفي ب ((فيكون))

(٨) في ج ((من ابتداء)) على جملة ((

والنصب من وجهين أيضا :-

أحدهما : أنه يعطفها على ((الزاد)) ويكون «ألقاها» ، توكيدا ،
والثاني^(١) : أن يكون نصبها بفعل دل عليه ((ألقاها)) وتقديره : ألقى
نَعْلَهُ ألقاها)) ولا يظهر هذا المضمرة لدلالة ((ألقاها)) عليه ، ولا يجوز حذف
«ألقاها» في هذا الوجه ، كما جاز في الوجه الذي قبله ، لأن ذلك تأكيد^(٢)
وفضلة فجاز أن يحذف ، وفي هذا الوجه هو مفسر للفعل الناصب فلم يجر حذفه^(٣) ؛
والجر من وجه واحد وهو على معنى «إلى» فتكون ((ألقاها)) تفسيرا أو تأكيدا^(٤) ،
ولو قلت : قمت حتى زيد^(٥) لم يجر ؛ لأنه ليس ما بعدها بعضا من كل^(٦) ، ولو قلت :
قمت حتى يوم الجمعة لجاز ، وإن لم يكن من جنس ما قبلها ؛ لأن الزمان يدل
عليه الفعل . ولو كان موضعه ظرف مكان لم يجر ؛ لأن الفعل لا يدل على ظرف
المكان كما يدل على ظرف الزمان^(٧) .

(١) حرف الواو ساقط من ((ب))

(٢) في ج ((تفسير للفعل))

(٣) انظر في هذين الوجهين المراجع السابقة في الحاشية ٢ ص ٣١٧

(٤) كلمة ((تفسيرا)) ساقطة من ج وكلمة ((وتأکید)) ساقطة من ب

وانظر في هذا الوجه المراجع السابقة في الحاشية (٢) ص ٣١٧

(٥) في أب. ط. ((حتى زيدا)) والصواب ما في ب و ج لأن المعطوف عليه في محل رفع .

(٦) في ج بعضا لما قبلها ((

(٧) انظر الاصول ١ : ٤٢٤ ، ورفض المبانى ٢٥٨ ، وشرح اللمع للاصفهاني ص ٥٤٦ ،

والجنى الدانى ٤٩٩ .

(١) فلا يجوز أن تكون عاطفة ، لفساد المعنى ، لأنك لا تعطف على عجباً^(٢) ، إذ لا معنى لذلك^(٤) ، وأيضاً فإنه قد يقع فعل الحال بعدها ، ولا تكون الجارة ، لأن حروف الجر لاتعلق ، لأنها تعمل بحق الأصل ، ولو جررت كليلاً لبقى «يسبنى» بغير شيء يتعلق به ، ولبقى ((أشكل)) مرفوعاً لرافع له . فإذا بطل أن تكون عاطفة لفساد المعنى وأن تكون جارة ، لأن حروف الجر لاتعلق ثبت أنها بمنزلة «أما»^(٦) ، وتقول : أكلت السمكة حتى رأسها ((فيكون رأسها غير مأكول . وحتى رأسها ، فيكون مأكولاً ، وحتى رأسها ، فتضمر خبراً تقديره : حتى رأسها مأكولاً^(٧) .

(١) في أ ((ولا يجوز))

(٢) كلمة ((لا)) ساقطة من أ

(٣) في أ ((على عجبى))

(٤) في ب ((له))

(٥) كلمة ((قد)) ساقطة من ج

(٦) انظر في هذه المسألة البصريات ص ٦٨٣ فقد ناقش فيها أبو علي هذه المسألة مناقشة وافية .

(٧) قال الرماني في معاني الحروف ص ١١٩ : «وعلى هذا تقول : أكلت السمكة حتى رأسها وإن جعلتها بمعنى مع كان الرأس مأكولاً ، وإن جعلتها بمعنى إلى كان الرأس غير مأكول ، ولكن الأكل انتهى إليه .» وانظر في هذه المسألة توجيه اللمع في ٣ وأسرار العربية ٢٦٦ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جهم ١ : ٣٨٠ ،

القسم^(١) الرابع من أقسام ، حتى أنها تدخل على الفعل^(٢) ، ودخولها فيه على ضربين : ((عاملة وغير عاملة ، والعاملة على ضربين :
ضرب^(٤) ؛ يكون الفعل الأول سببا للثاني فتكون حتى ((فيه^(٥))) بمنزلة ((كي)) وذلك قولك : صليت حتى ادخل الجنة ، وكلمته حتى يأمر لي بشئ ، فالصلاة والكلام سببان لدخول الجنة ، والأمر بالشئ^(٦) والثاني : أن لا يكون الأول سببا للثاني فيكون التقدير ((إلى أن)) وذلك قولك : لانتظره حتى تطلع الشمس ، فالمعنى^(٧) إلى أن تطلع الشمس ، وليس الفعل الأول سببا للثاني ففى هذا لأن النوع الشمس ليس سببه انتظارك ، والفعل ينتصب فى الموضعين بإضمار^(٨) ((أن)) ولا يكون الفعل إلا مستقبلا .^(٩)
^(١٠)

-
- ١ فى ب ((والقسم))
 - ٢ كلمة ((أنها)) ساقطة من أ و ب
 - ٣ اختلف النحاة فى ((حتى)) الداخلة على الفعل ، فذهب البصريون الى أنها حرف جر والفعل بعدها منصوب بأن مقدرة والمصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه مجرور ب ((حتى)) ونهى الكوفيون الى أنها حرف ينصب الفعل ، فالفعل بعدها منصوب بها ، وأجازوا لإظهار أن بعدها توكيدا لها . انظر فى هذا الكتاب ٣ : ١٧ ، ومعانى القرآن للغر ١ : ٣٤ ، والانصاف ٢ : ٥٧٩ ، ورف المبانى ٢٥٨ ، والمعنى ١ : ١٢٢ ، والجنى الدانى ٥٠٦ والهمع ٢ : ٨ ، وشرح الفية ابن معط لابن جهمه ١ : ٣٤٥ .
 - ٤ ما بين الأقواس (()) ساقط من الأصل .
 - ٥ ساقطه من ب
 - ٦ انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٣)
 - ٧ فى أ و ب ((والمعنى))
 - ٨ فى ج ((وليس الفعل الأول فى هذا سببا للثاني))
 - ٩ عند البصريين ويحتى نفسها عند الكوفيين .
 - ١٠ انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٣)

وحتى الناصبة للفعل هي الجارة للاسم ، والدليل على أن العمل لأن دون
 « حتى » هو أن ((حتى)) تدخل على الاسم والفعل / ولا تختص بأحدهما / ٤٢ /
 وما كان هكذا فلا يعمل ، الدليل عليه هل^(١) ، وأما امتناع هذا الفعل المنصوب
 من أن يكون فعل الحال هو أن فعل الحال يشبه الأسماء ، وعوامل الأفعال ،
 لاتعمل في الأسماء .

وأما إذا كانت غير عاملة فهي حرف من حروف الابتداء ويرتفع الفعل بعدها
 ويحتاج إلى شرائط :
 أحدها : أن يكون بعدها فعل الحال ..

والثاني : أن يكون الفعل الأول سببا للثاني ، ويجوز أن يكون السبب
 قد وقع ، والسبب لم يقع^(٢) بعد .
 ويجوز أن يقعا جميعا وذلك قولك : شربت الإبل حتى يجي البعير يجر بطنه ،
 فيجي^(٤) هو فعل الحال وشربت سببه^(٥) .

-
- (١) هذه هي حجة البصريين كما في المراجع السابقة في الحاشية (٣) ٣٢١
 (٢) كلمة ((من)) ساقطة من أ و ج
 (٣) كلمة ((بعد)) ساقطة من أ و ب
 (٤) كلمة هو ((ساقطة من أ و ج
 (٥) انظر في هذه المسألة المقرَّب ١ : ٢٦٩ ، ورفض المباني ٢٦٠ والمفنى ١ : ١٣٤
 والجنى الدانى ص ٥٠٤ ، ٥٠٢ .

فإن قلت : ما سرت حتى أدخلها ، أو سرت حتى تدخلها لم يجز الرفع ؛ لأنك لم تجعل الفعل الأول سببا للثاني^(١) ، فإن قلت : ربما سرت أو قلما سرت حتى أدخلها ، جاز الرفع ؛ لأنك قد أثبت سيرا وإن كان قليلا^(٢) . وهكذا إن قلت : أيهم سار حتى يدخلها جاز فيه^(٣) الرفع ؛ لأنك استفهمت عن السائر ولم تستفهم عن السير^(٤) . وكل موضع جاز فيه الرفع فالنصب جائز فيه^(٥) وليس كل موضع جاز فيه النصيب الرفع جائزا^(٦) .
 ألا ترى أنك لو قلت : صليت حتى أدخل الجنة لم يجز الرفع ؛ لأن الثاني مستقبل ، ولو قلت : أيهم سار حتى يدخلها جاز^(٧) . فأما قوله عز وجل^(٨) حَتَّى يَقُولَ ، الرسول^(٩) فالنصب لإشكال فيه ، وأما الرفع فهي حكاية حال كأننا نحكي الساعة ما قاله الرسول في ذلك الوقت^(١٠) .

-
- (١) قال ابن عصفور في المقرب ١ : ٢٦٩ ((وإن نفيته فإن قدرت النفسى دخل بعد دخول ((حتى)) فالأمر على ما كان عليه قبل النفي من جواز النصيب على معنى ((إلى ، أو)) ((كى)) والرفع على المعنيين المنقضى الذكر .
 وانظر مغنى اللبيب ١ : ١٣٥ ، ورف المبانى ص ٢٦١ ، والجنى الدانى ٥٠٧ والبسيط ٩٠٤٠٢١ .
 (٢) انظر المراجع السابقة .
 (٣) فى ب ((لو))
 (٤) كلمة فيه ساقطة من أ و ب
 (٥) فى ب ((عن السير))
 (٦) كلمة ((فيه ساقطة من أ و ب))
 (٧) فى ب ((يجوز فيه الرفع وكلمة فيه ساقطة من أ))
 (٨) انظر المراجع السابقة ، فى الحاشية (١)
 (٩) قوله ((عز وجل)) ساقطة من أ و فى ج ((وأما قوله تعالى))
 (١٠) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة ، وقد قرأها السبعة الا نافعاً بنصب ((يقول)) وقرأها نافع برفع ((يقول)) انظر حجة القراءات ص ١٣ ، السبعة ١٨١ والكشف عن وجوه القراءات السبع ١ : ٢٨٩
 (١١) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ

فإن قلت : كان سيرى أُمس حتى أُدخلها ، فكان هاهنا تحتل أن تكون تامه
 فيجوز الرفع والنصب في ((أُدخلها ^(١))) وتحتل أن تكون ناقصه فيكون خبرها
 أحد شيئين : أُمس وحتى ^(٢) وما بعدها ، فإن جعلت : خبرها أُمس جاز فـ في
 ((أُدخلها)) الرفع والنصب .

وإن جعلت ((أُمس)) متعلقا بالخبر الذي هو : حتى أُدخلها لم يجز فيه
 إلا النصب ^(٣) .

-
- (١) ما بين الأقواس (()) سقط من ب عند كنايتها وأضيف لها عند التصحيح .
 (٢) في ج (أُمس أو حتى))
 (٣) انظر مغنى اللبيب ١ : ١٣٥ .

ولئنما كان الوصف لا يكون إلا بالفعل أو بما كان مشتقا منه ، لأن الأصل أن
توصف الفكرات دون المعارف ، لأن المعارف لا تحتاج إلى وصف^(١) ، لأنها لا
إلباس فيها ، وأما الفكرات فهي تحتاج إلى الصفة لما فيها من الشياخ ،
والفعل فكرة فتوصف الفكرة به ، وكذلك ما أخذ منه ، وأما المعارف
فحكمها في الأصل أن لا توصف ، إلا أنه لما كان قريركا^(٢) التسمية بهذه الاسماء أعنى
((زيدا وعمرا)) حصل فيها لبس فاحتاجوا إلى تفسيره بالصفة فقالوا :
زيدٌ البزاز وعمرو الظريف ، لتمييزه^(٣) بلبس بزاز ولا ظريف / ٤٣ / ٤٤ أ

(١) في ب ((الوصف))

٤٤ في ب وحده « لما كُرِّت » بدور « قد كان »

(٢) في ب ((للتمييز من لبس)) وفي ج « لتمييز معنى »

انظر المراجع السابقة في الحاشية (٦) ص ٣٢٥ ، والاصول ٢ : ٢٤ وشرح
الجمال لابن عصفور ١ : ١٩٣ والمساعد ٢ : ٤٠١ ، وما ذكره الشارح من اشتراط
كون الوصف فعلا أو مشتقا من الفعل هو رأى جمهور النحاة وخالف
في ذلك ابن الحاجب فأجاز الوصف بغير المشتق بدون تأويله بالمشتق فقال
في الكافية : ص ١٢٩ ولا فصل بين أن يكون مشتقا أو غيره إذا كان
وصفه لغرض المعنى عموما مثل ((تميمي)) وذى مال ، أو خصوصا مثل :
مررت برجل أى رجل ، ومررت بهذا الرجل ويزيد هذا ((

وقال في شرحه للكافية ((إن معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى
في متبوعه ، فإذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه نعتا فلا فرق بين أن
يكون مشتقا وغيره ، ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق
توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق (٠٠)
شرح الكافية ص ٥٢ ، وانظر ابن يعيش ٢ : ٤٨ والايضاح في شرح المفصل

١ : ٤٤٢ والرضى ١ : ٣٠٣ ، والفوائد ٢ : ٣٤ .

وصفة المعرفة معرفة مثلها^(١)، وصفة النكرة نكرة مثلها ، ولا توصف نكرة بمعرفة ولا معرفة بنكرة ، وإنَّما كان كذلك ، لأنَّ الصفة والمصوف بمنزلة اسم واحد^(٢) ، والدليل^(٣) على ذلك أنَّك تقول : مررت بزيد ، فإذا عرفت^(٤) من هو زيد أغنى عن صفته ، وإذا لم يُعرف احتجت إلى بيانه فقلت : زيد الطويل ، فقد صار زيد و الطويل بمنزلة : زيد الذى عرف أولا فهذا وجه ، ووجه ثان أنَّه لما كان إعرابهما واحدا أشبهما الاسم الواحد^(٥) .

(١) كلمة ((مثلها)) ساقطة من أ

(٢) أشار ابن مالك إلى وجوب مطابقة النعت للمنعوت فى التعريف والتذكير فقال فى الخلاصة :-

وليعط فى التعريف والتذكير ما
وقال ابن معط فى الفية :

والنعت كالمنعوت فى التذكير وضده كذاك فى التنكير
وضده والجمع والافراد والضد اعنائى عن التعداد

وانظر الكتاب ١ : ٤٢٢ ، ٢٢٩ ، والمقتضب ٤ : ٢٩٨ ، ٤٩٤ ، والاصول ٢ : ٢٣ ،
والايضاح العضدى ١ : ٢٧٦ ، والضوء الوهاج ص ١٠٠ ، وشرح عيون الاعراب ٢٢٧
والكافيه ١٣٠ ، والمساعد ٢ : ٤٠٦ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ : ٤٤٥ ،
وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ : ١٣٣ وشرح الفية ابن معط ١ : ٧٤٧ .
هذا هو رأى جمهور النحاة ونسب الرضى إلى بعض الكوفيين القول بجواز
وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم . انظر شرح الكافية
للرضى ١ : ٣١٠ .

وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا اختصت المعرفة وجعل الأوليان : صفـة
((آخران)) فى قوله لا فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمَا
الأُولَيَانِ نسب له ذلك فى شرح الألفيه للمرادى ٣ : ١٣٥ ، والذى فى
معانى القرآن للأخفش أنها بدل ((انظر معانى القرآن ص ٢٦٦ ، وانظر
مانسب له أيضا فى الهمع ٢ : ١١٦ .

(٣) الواو ساقطة من ج

(٤) فى ب ((عرف))

(٥) انظر المراجع السابقة

ووجهٌ ثالث : أنه لما وقعت علامة الندبة على الصفة على قول من ندب
 بالصفة^(١) وقالوا^(٢) : ((وازيد الظريفاه)) علم أنهما كالشي الواحد .
 فإذا ثبت أنهما كالشي* الواحد فالمعرفة تدل على واحد مخصوص والفكرة^(٤) تدل
 على أكثر من الواحد، فلو وصفوا المعرفة بذكره لكان بعض الاسم واحدا
 وبعضه جمعا^(٥) .

-
- (١) قوله ((على قول من يُدب بالصفة ساقط من أ
 (٢) في أ (وقالوا ((
 (٣) في ج ((واذا ((
 (٤) في أ ((الندبة ((
 (٥) في ج ((لكان بعض واحد وبعضه جمعا))

فصل

والموصوف على ضربين : اسم تكون الصلة له في نفسه واسم تكون الصفة لشيء من سببه^(٢).
 فالأول كقولك : مرتت برجل طريف، فالظرف للرجل.
 والثاني : مرتت برجل طريف أبوه، فالظرف للأب، وجرى على الأول، لأنه من سببه^(٥)،
 والنفرة توصف بخمسة أشياء : بالمفرد كطريف، وبالفعل : كقام ، ويقوم ويبنى :
 كقولك : مرتت برجل ذى مال ، والرابع^(٦) النسبة^(٧) ((كقولك))^(٨) مرتت برجل هاشمي^(٩).
 الخامس : ما كان كالخلقة فيه كقولك : مرتت برجل أزرق^(١٠)، ويجوز أن تصف^(١١) النفرة
 بالابتداء^(١٢) والخبر ، كما تصفها بالفعل والفاعل^(١٣).

- (١) في ج ((أن يكون الوصف))
- (٢) هذا النوع هو الذى يسميه النحاة النعت الحقيقي
- (٣) هذا النوع يسمى النعت السببى
- انظر الكتاب ١ : ٤٢٤ ، ٢ : ١٩ ، ٢٢ ، والاصول ٢ : ٢٤ ، والضوء الوهاج ((
- وشرح عمدة الحفاظ ٥٣٢ ، وشرح الفية ابن معط للموصلى ١ : ٢٤٢ ، وشرح
- الافيه للمرادى ٣ : ١٣٧ ، والهمع ٢ : ١١٦ ، والتصريح وحاشية والأشمونى ،
- وحاشية الصبان عليه ٣ : ٤٤
- (٤) فى أ و ب ((الأول)) بدون الفاء
- (٥) أى : تعلق به بسبب الضمير العائد اليه فى ((أبوه))
- (٦) فى أ و ب ((الرابع))
- (٧) فى ب ((النسب))
- (٨) قوله ((كقولك : ساقط من أ
- (٩) قوله ((مرتت ساقط من أ و ب وفى أ)) بدون الياء ..
- (١٠) انظر فى هذه المسألة الضوء الوهاج لابن السراج ص ٢٠٠ ، ١٠١ ، والإيضاح المضى
- ٢٢٥ ، وشرح عيون الأعراب ٢٣٠ ، والمقتصد ٢ : ٩٠٢ ، وشرح اللمع للعلوى ق ١٠٥ ،
- والبسيط ١ : ٢٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٩٣ ، والترشاف ٢ : ٥٧٩ ، والملخص
- ١ : ٥٥٤ ، والمساعد ٣ : ٤٠٥ .
- (١١) أى : المبتدأ
- (١٢) فى ب ((توصف))
- (١٣) قال ابن السراج فى الضوء الوهاج ص ١٠١ ، والنفكرات توصف بالفعل والابتداء .
- والخبر تقول : مرتت برجل قام ورجل هذا أبوه ورأيت رجلا عمرو أخوه (
- وانظر المراجع السابقه)) والمراد من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل
- هو الجملة الاسمية والجملة الفعلية .

وقد جاءت أسماء مضافة إلى معارف ولم تتعرف لتقديرها فيهن الانفصال^(١) . وأنهن^(٢) لا ((تخصص^(٣) شيئاً بعينه ، وذلك^(٤) نحو : هذا رجل ضارب زيد غدا ، أو الساعة ، فهذا نكرة ، وإن أضيف إلى معرفة^(٥) .

ومثله : حسن الوجه ونظيف الثوب^(٦) ، ومثله : شبك ، وغيرك ، ومثلك^(٧) ، فكل هذا توصف به^(٨) النكرات تقول : مررت بـ رجل ((مثلك فتجربه على النكرة لتقديره الانفصال) وتقول : هذا رجل ضارب زيد غدا ، لأن تقديره : ضارب زيداً^(٩) ؛ قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ^(١١) عَارِضاً^(١٢) وَهُوَ نَكْرَةٌ بـ ((مستقبل أوديتهم وهو مضاف^(١٣) ، ولولا أنه فكرة لم توصف به الفكرة .

(١) في أ ((لتقديره فيها))

(٢) في ب ((وأنها))

(٣) في أ ((تخصص))

(٤) في أ ((وذاك قولك))

(٥) تقدم الكلام عليه في ص ٣٥٥

(٦) تقدم الكلام عليه في ص ٢١٥

(٧) تقدم الكلام على هذه الأسماء في ص ٣٧٨ ، ٣٨٠ ،

(٨) في ب فكل هذه توصف بها وفي ج ((وكل هذه توصف بها))

(٩) ما بين الأقواس (()) ساقط من أبي وج

(١٠) كلمة ((زيدا)) ساقطة من ب وج

(١١) من الآية ٢٤ من سورة الاحقاف

(١٢) في قوله ((وهو مضاف)) ساقط من ج

(١٣) في ((أ)) ولولا :

(١٤) في ب ((لم يوصف بالنكرة))

فأما ((شبيه)) فيجوز أن تصف به المعرفة لما فيه من المبالغة تقول :

مررت بزيدٍ شبيهٍ عمرو .

فإن قلت : مررت بزيدٍ ظريفٍ على الوصف لم يجزء ويجوز على البدل . وجميع المعارف يجوز وصفها إلا المضمرة^(١) لأنه لا يضمن حتى يعرف فاستغنى عن وصفه لذلك^(٢) ، فإن قلت : مررت بزيدٍ مثلك وشبهك^(٣) ، وكان قد كثرت المماثلة والمثابته جاز أن تصف به زيدا لكوته حينئذ معرفة^(٤) ((^(٥)

(١) لأنه ظريفا فكرة و ((زيد)) معرفة .

(٢) في ج ((ولكنه يجوز))

(٣) في أ ((فانه))

(٤) انظر الكتاب ٢ : ١١ ، ٨٨ المقتضب ٤ : ٢٨١ ، وشرح عيون الاعراب ٣٢٧ ،

وابن يعيش ٣ : ٥٦ وهذا هو المنهية الراجح المشهور ، وأجاز الكاشي

نعت ضمير الغيبة نحو : اللهم صلى عليه الرؤوف الرحيم ((انظر الرضى

١ : ٣١١ ، والمساعد ٢ : ٤٢٠ ،

(٥) في الكتاب ١ : ٤٢٣ ((ويونس يقول : هذا مثلك مقبلا وهذا زيد مثلك

إذا قدمه جعله معرفة وإذا أخره جعله نكرة ، ومن العرب من يوافقه

على ذلك)) .

(٦) ما بين الاقواس ((ساقط من أ و ب

بـباب التوكيد^(١)

ولنَّما جىء بالتوكيد لرفع اللبس؛ لأنَّ العرب تطلق على الأكثر لفظ الكل فتقول : مررت بالقوم وهى قد مرت على أكثرهم فجاءوا بالتأكيد ليزول هذا الإلباس .

والتأكيد على ضربين : ضرب تكرر فيه لفظ الأول بعينه تقول : مررت بزيد بزيد^(٢) وقام قام^(٤) ، وزيد منطلق زيد منطلق^(٥) فهذا^(٦) الضرب يجوز أن تؤكد المعرفة فيه والنكرة^(٧) والجمل والأفعال^(٨) ، والضرب الثانى الاسماء^(٩) على ثلاثة أقسام : اسم يوصف ويؤكد ، وهى المعارف سوى المضمرات^(١٠) ، تقول : مررت بالقوم كلهم وبالقوم الظراف .

-
- (١) التوكيد فى اللغة إحكام الشئ يقال : وكَّتَ الحبلَ والسرَّج وأكدته أى أحكمته وفى الاصطلاح : هو لفظ يراد به تمكين المعنى فى النفس وإزالة الشك عن الحديث أو المحدث عنه (انظر المطَّرب ١ : ٢٣٨ ، وشرح اللمع لابن الخباز وشرح ألفية ابن معط ١ : ٧٥٥)
- (٢) فى أ ((وقد مرت))
- (٣) فى فى ب و ج ((يكون))
- (٤) فى ج قام زيد قام زيد هـ
- (٥) انظر الكتاب ٢ : ١٢٥ ، والضوء الوهاج ٩٩ والأصول ٢ : ١٩ ، وجمل الزجاجى وانظر المراجع السابقة فى الحاشية (١) وشفاء العليل ٢ : ٧٣٥ ، وهذا النوع يسمى التوكيد اللفظى
- (٦) فى أ ((وهذا))
- (٧) فى ب ((تؤكد النكرة فيه والمعرفة))
- (٨) انظر المراجع السابقة فى الحاشيتين (١) (٥)
- (٩) الواو ساقطة من ج
- (١٠) كلمة ((الاسماء)) ساقطة من ب
- (١١) انظر فى امتناع وصف المضمرات المراجع السابقة فى الحاشية هـ وانظر فى جواز توكيدها الكتاب ١ : ٢٧٧ ، ٢ : ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٧٩ ، ٣ : ٣٨٥ والمقتضب ٣ : ٢١١ ، ٢١٢

الثانى : اسم يوصف ولا يؤكد ، وهى النكرات تقول : ^(١)مررت برجالٍ قيامٍ ^(٢)،
 ولاتقول : ^(٣)مررت برجال كلهم ، لأن التأكيد ضرب من الوصف والنكرة لاتوصف بالمعرفة .
 والثالث : اسم يؤكد ولايوصف وهى المضمرات تقول : ^(٤)مررت بهم كلهم ((ولاتقول :
^(٥)مررت بهم الظراف . والاسم المفرد لايجوز تأكيده ، لاتقول : ^(٦)مررت بالرجل كله ^(٧)،
 والكوفيون يجيزون من ذلك ماجاز أن يتبعض نحو : أكلت رغيفاً كله ،
 والبصريون لايجوزونه ^(٨).

-
- (١) انظر شرح عيون الاعراب ٢٢٢ والبسيط ٣٧١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، والمضرب ١ : ٢٤٠
 وشرح اللمع للاصفهاني ص ٥٧٩ وشرحه للعلوى من ٥٩ ، وماذكره الشارح
 هو رأى الجمهور وخالف فى ذلك الأخفش والكوفيون وابن مالك فأجازوا
 تأكيد النكرة إذا أفادت : انظر المساعد ٢ : ٣٩٢ ، وشفاء العليل ٢ : ٣٣٩
 (٢) فى ب ((برجل قيام)) وهو خطأ من الناسخ
 (٣) فى ج ((الثالث)) بدون واو
 (٤) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١١) ص ٢٢٢
 (٥) كلمة ((مرت)) ساقة من ب
 (٦) قال المبريد فى المقتضب ٣ : ٢٤١ ((ولايجوز مررت بزیدٍ كله ، لأن كلا لايقوم
 فى هذا الموضع))
 وفى ابن يعيش ٣ : ٤٤ ((ولوقلت : جاء زيدٌ أو أقبل محمدٌ كله أو أجمع
 يفتح ، لأن المجئ والإقبال لايصح فى أجزائهما فإن أردت أنه جاء سالم
 الاعضاء لم يفقد منها شيئاً نحو اليدين والرجلين لم يعد جوازه)) وانظر
 الرضى ١ : ٣٠٩ ، والمساعد ٢ : ٣٨٦ ، وشفاء العليل ٢ : ٣٣٦ ، والبسيط
 ١ : ٣٧٢ .

- (٧) انظر فى ذلك شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٦٧
 (٨) ووافقهم الاخفش وابن مالك وابن هشام .
 انظر مجالس ثعلب ٩٨ ، والانصاف ٢ : ٤٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٦٧
 الهمع ٢ : ١٢٤ ، وأسرار العربية ص ٣٨٩ .

(والاسماء التي يؤكد^(١) بها تسعة) ((كل^(٢))) وهي أم التسعة ؛ لأنها تكون تأكيداً وغير تأكيد ، ومبتدأً بها وفاعله ، ومفعوله فلها كانت أم الباب ، ولم يتقدم عليها من حروف التأكيد شيء . وأَجْمَعُونَ ، وَنَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَأَجْمَعُ وَجَمْعًا ، وَجَمَعَ ، وَكَلَّا ، وَكَلَّتَا ، تقول : مررت بهم كَلِّهم أَجْمَعِينَ ، ومررت بزيد نفسه ورأيتُه عَيْنَهُ ، وتتبع ((أَجْمَعُ)) أَكْتَعُ ، أَبْصَعُ ، ويتبع ((أَجْمَعِينَ^(٣))) أَكْتَعُونَ ، أَبْصَعُونَ . ويتبع ((جَمْعًا)) كَتَمًا ، بَصَمًا)) ويتبع ((جَمَعَ)) كَتَعَ ، بَصَعَ^(٤) .
 وأجمع^(٥) وأخواتها مما يؤكد به معارف^(٦) تؤكد بها المعارف^(٧) .

(١) في المتن المطبوع ص ١٤١ ((المؤكد بها))

(٢) قال ابن الخباز في توجيه اللمع ق ٨٣ ((وأما كل فمعناها الشمول والإحاطة ، وتؤكد بها كل ما يجوز وقوع الحكم ببعض أجزائه تقول : جاء الحَيْثُ كُلُّهُ)) وانظر شرح اللمع للأصفهاني ص ٥٨٠ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤١٠ ،

(٣) في الاصل ((اجمعون))

(٤) انظر شرح اللمع للثمانيني ق ١٣٦ ، وشرح الأصفهاني ص ٥٨٠ ، وشرحه للعلوي ص ٥٩ ، وتوجيه اللمع ق ٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٦٤ ، والضوء الوهاج ص ١٠٠ ، والاصول ٢ : ٢١ والبسيط ١ : ٣٦٤ والمساعد ٢ : ٣٨٤ ، وشفاء العليل ٢ : ٣٥٠ ، والتسهيل ١٦٤ والارتشاف ٢ : ٦٠٨ .

(٥) قوله ((وأجمع)) ساقط من ب و فـ *مُكَاثِبُ* « وَأَهْمَحُونَ »

(٦) في ج ((خبر عن قوله)) (وأجمع))

(٧) في ج ((لوصفهم بها المعارف))

وانظر الكتاب ١ : ٢٩٧ ، والاصول ٢ : ٢٣ وشرح اللمع للعلوي ق ٥٤ ، وشرحه للأصفهاني ص ٥٨٠ .

وَأَمَّا جَمْعًا * فهي معرفة أيضا ، ولم تنصرف ؛ لأنها ^(١) ((مَثَلُ)) حَمْرًا * . فَأَمَّا ^(٢) ((جَمْعُ)) فلا ينصرف أيضا للتعريف والعدل . وقد اختلف عن أي شيء ^(٣) عدلت ، فقال أبو سعيد : عدلت عن ^(٤) ((جَمْعُ)) ((كَحْمَرًا * وَحُمْرًا)) فلما عدل عن فعل ^(٥) إلى ^(٦) ((فَعَلَ)) لم ينصرف .

وقال أبو علي : لم ينصرف ^(٧) ((جَمْعُ)) ؛ لأنها معرفة و معدولة ^(٨) عن جماع ^(٩) كصحرًا * وَصَحَارَى * .

-
- (١) مضاف في ((ب)) عند التصحيح
 - (٢) في ب ((وأما))
 - (٣) في ج ((لأى شيء))
 - (٤) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ
 - (٥) في ج ((عدل بها عن فعل))
 - (٦) وهو منزه الاخفش وابن عصفور وأبى البركات العلوى وابن الخباز انظر كلام السيرافى فى حاشية الكتاب ٣ : ٢٢٤
 - وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٤٠ وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤٠٩
 - وشرح اللمع للعلوى ق ٩٩ وشرحه لابن الخباز ق ٨٣ ، والمخصص ١٧ : ١٣٢ ،
 - وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٢٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٦٨ ، وتوضيح المقاصد
 - ٤ : ١٥٤ ، والتصريح ٢ : ٢٢٢ ، والهمع ١ : ٢٨ ، ٢٩ ، والاشمونى ٣ : ٢٦٤
 - (٦) في ج ((معرفة معدولة))
 - (٨) في أ ((عن جماع))
 - (٩) في ب ((كصحرى وصحارى))

ولم أعثر على مانسب لأى على فى كتبه التى تحت يدى

والمراد بالمرجع السابق فى الحاشية (٦)

وذكر ابن مالك فى شرح عمدة الحافظ ٨٦ أنه معدول عن جماعات ؛ لأنه جمع فعلا مؤنث أفعلا ، وقد جمع مذكره بالالف والنون فكان حق المؤنث أن

- يجمع بالالف والتاء -

وأما ((كَلَا)) فهي اسم مفرد كما أَنَّ كَلَاً اسم مفرد يؤكد به الجمع وكذلك
 كِلَا اسم مفرد تؤكد به التثنية^(١) والدليل^(٢) على أنه اسم مفرد إخبارهم عنه
 بالمفرد وهو عند الكوفيين اسم مثنى واحد لكل^(٣)
 فإن قيل : كَلَا . معتله و ((كل)) صحيح ، ((قيل))^(٤) لا يمتنع هذا ويكون
 مثل ((أَمَلَيْتَ ، وَأَمَلَّتْ)) واستدلوا على أنه مثنى بما جاء في الشعر من
 تثنية خبرها فإنه^(٥) يجوز ((كلا الرجلين قاما))^(٦)

(١) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب

(٢) الواو ساقطة من أ

(٣) هذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين فانظر الأثر فيها في
 الانصاف ٢ : ٤٣٩ وما بعدها وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والصير
 ص ٥٥ ، وشرح اللمع للثمانيني ق ١٣٢ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤١٠
 وابن يعيش ١ : ٥٤

(٤) في ب و ج قالوا ((وفي أ و ب)) ما يمتنع ((

(٥) في أ و ب ((وأنه))

(٦) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٣)

فَأَمَّا «كَلْتَا» : فهو ^(٢) عند البصريين مفرد ، والدليل عليه قوله تعالى : (كَلْتَا
 الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ^(٤)) ولو كان مثني لقال : آتتا كما يقال : الرجلان قاما .
 وَأَمَّا ما استدلوا به من تثنية الخبر فلا دليل فيه ، لأنه اسم بدل على التثنية
 ومعناه ^(٥) فحمل على معناه كقوله تعالى : (وَكُلُّ أُنثَى ^(٦)) فحمل على معنى
 «كل» دون لفظها وأما قوله عز وجل ^(٨) : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ ^(٩)) فمحمول على اللفظ ^(١٠)

-
- (١) ما بين الأقواس (()) ساقط من ب و ج
 (٢) في ب و ج وهو ،
 (٣) انظر المراجع السابقة في الحاشية ٢ ص
 (٤) من الآية ٣٣ من سورة الكهف
 زاد ابن باشاذ في شرحه للمقدمة المحسبة دليلا آخر على افراد كلا وكلها
 فقال فيها ((ومن أدل الدليل على كونهما مفردين اضافتهما الى خبر
 الاثنين فلو كانا مثنيين وقد أضفتها الى ضمير الاثنيين لكنت قد أضفت
 الشيء الى نفسه ، وإضافة الشيء الى نفسه لايجوز كما لايجوز اثناهما ،
 وإثناهما)) شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤١١ ، وانظر المقتضب ٣ : ٢٤١ ،
 وحاشية الصبان ١ : ٧٨ والتصريح ١ : ٦٨
 (٥) قوله ((ومعناه معناها)) ساقط من أ
 (٦) من هنا بدأ السقط من ب
 (٧) من الآية ٨٧ من سورة النحل والآية بتمامها في يوم ينفخ في الصور
 فنفزع من في السماوات والأرض الا من شاء الله وكل أتوه ناخرين
 (٨) هنا ينتهي السقط من ب
 (٩) من الآية ٩٥ من سورة مريم ((وتتمامها في يوم القيامة فردا وهذا
 المثال لايجوز في أ
 (١٠) في ب فحمل على معنى كل دون لفظها وهو خطأ

وأما ((كلتا)) فعند الجرمي ((وزنها ^(١))) ففتل ، والتاء زائدة ^(٢) وعند غيره من البصريين لتخلو ((كلتا)) أن تكون ((فعتل)) والتاء زائدة أو تكون التاء منقلبة عن واو ^(٣) ، أو تكون للتأنيث ، ^(٤) فلا يجوز أن تكون فعتلا ^(٥) ، لأنه لامثال له في الاسماء ، ولاتكون التاء للتأنيث ، لأن ((حرف)) التأنيث لا يقع ^(٦) حثوا فبقى أن تكون التاء منقلبة عن واو ^(٨) فيكون أصلها ((كلوا)) انقلبت الواو تاء كتراث ، وحكم ((كلتا)) حكم ((كلا)) في الأفراد . واعلم أن «كلا وكلتا» كان يجب أن يكونا بألف على كل حال ^(١١) في الرفع والنصب والجر كأحدى ، إلا أنهما لما لزمتهما الإضافة لم تفارقهما ^(١٢) ، وإحدى تكون مضافة وغير مضافة ، فاشبهت من هذا الوجه إلى فكما أن إلى مع الظاهر بألف ومع المضمرة بياء ^(١٣) تقول : بعثت إلى زيد وإليه . فكذا جعلت ((كلا وكلتا)) مع الظاهر بألف في الأحوال الثلاث ، تقول : جاعني كلا الرجلين ، ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين .

-
- (١) كلمة ((وزنها)) ساقطة من ج
(٢) قوله ((والتاء زائدة)) ساقط من أ و ب ((
وانظر رأي الجرمي في الخصائص ١ : ٢٠٣ ، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٥٨٣
وابن يعيش ١ : ٥٤ ، ٥٥ والرضي ١ : ٣٢ ،
(٣) ينسب القول بذلك لسبويه انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٥٤ ، وشرح
الكافية للرضي ١ : ٣٢ ، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٥٨٣ ،
وينسب إلى السيرافي القول بأن التاء منقلبة عن ياء انظر المراجع السابقة
(٤) في أ ((ولا))
(٥) في أ ((فعتل))
(٦) في أ ((حرف))
(٧) في أ ((لا يكون))
(٨) انظر المراجع السابقة من الحاشيتين (٢) (٣) في ب ((وانقلبت))
(٩) في ج ((ويكون أصلها))
(١٠) في ب ((وانقلبت))
(١١) في ج ((على حال))
(١٢) في ب ((ولم تفارقهما))
(١٣) في أ ((ومع المضمرة))

فإننا صرت إلى المضمَر^(١) كان بألف في الرفع وبياء^(٢) في النصب والجاء تقول
 في الرفع جاعتي الرجلان كلاهما وفي النصب^(٤) رأيت الرجلين كليهما^(٥) ،
 ومررت بالرجلين كليهما^(٦) .
 والألف من ((كلا)) منقلبة عن واو ؛ لأن أكثر ما تقع اللامات إذا كانت
 حروف علة واوات كبنت وأخت ، ويجوز أن تكون منقلبة عن الياء^(٩) لايمالتهن ألفها^(١٠))

-
- (١) في أ ((مضمَر))
 - (٢) في ج ((بألف))
 - (٣) في الاصل ((ويا))
 - (٤) قوله في الرفع ((ساقط من أ و ب))
 - (٥) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ج
 - (٦) في الاصل ((ومررت بهما كليهما)) وهذا المثال متقدم في ج على ما قبله .
 - (٧) انظر في إعراب «كلا وكلتا» المقتضب ٣ : ٢٤١ ، والانصاف ٢١٠ ، والأمالى الشجريه ١ : ١٨٨ ، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٥٨١ ، وابن يمين ١ : ٥٤ ، والرضى ١ : ٢٩ ، والمفنى ١ : ١٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٧٥ ، والارتشاف ٢ : ٦٠٩ ، وشرح ألفية ابن معط للموصلى ١ : ٣٧١ ، وانظر شرح الألفية عند قول ابن مالك :

كلتا كذاك اثنان واثنان كابنين وابنتين يجريان

والملخص ١ : ١٠٨ ، والتسهيل ص ١٢

- (٨) في الاصل ((فالألف))
- (٩) في ب ((يا))
- (١٠) في هـ ((إياها))

وانظر الكلام عليها في ص ٢٣٨ الحاشيتين (٢) (٣)

(١)
بِسَابِ الْبَدَلِ
=====

(٢) (البدل يجرى مجرى التأكيد فى التحقيق والتشديد ، ومجرى الصفة فى الإيضاح والتخصيص) وعبرته : ^(٤) أَنْ تُسْقَطَ ^(٥) الْأَوَّلُ وَتُقِيمَ ^(٣) الثَّانِى مَقَامَهُ فَيَصِحَّ الْكَلَامُ ، وهذا عند بعض النحويين شرط فى البدل لابد منه ^(٦) وهذا غلط ، لأنك تقول : الذى مررت به أبى محمد قائم .

(١) قال ابن الخباز فى توجيه اللمع ق ٨٤ : (يقال بَدَلُ وَبَدَلُ ، وَبَدِيلُ كَبَدَّلَ وَجَمَلَ وَقَتَّلَ ، والبدل فى اللغة كل شئ قام مقام غيره ، وهو عند النحويين عبارة عن كل اسم يعتمد الحديث) وانظر فى البدل الكتاب ١ : ١٥٠ ، والمقتضب ٤ : ٢١١ ، والأصول ٢ : ٤٦ والإيضاح العضدى ٢٨٣ ، وفى البدل يقول ابن مالك :

التابع المقصود بـ واسطة هو المسمى بـ

(٢) قال ابن الخباز فى توجيه اللمع ق ٨٤ ((وأما جريه مجرى التوكيد فى التحقيق والتشديد فلأنك إذا قلت : قام أخوك زيد ، فالبدل والمبدل منه عبارتان عن معنى واحد فكأنك قلت : قام أخوك قام أخوك))
(٣) كلمة ((التخصيص)) زيادة من ب

وفى توجيه اللمع ق ٨٤ ((وأما جريه مجرى الصفة فى الإيضاح والتخصيص فلأنك إذا قلت : قام أخوك زيد لم يخل بعض من يسمع ذلك من أن يكون غير عارف بالمذكور من كلتا جهتيه : اسمه وقرابته ، فإذا قلت : قام أخوك وهو لا يعرف أن اسمه زيد ، وقام زيد وهو لا يعرف أنه أخوك ثم جمعت بين الاسمين أفدت بمجموعهما بيانا لا يحصل بأحدهما))

(٤) أى : بيانه وتفسيره .

(٥) أن تنحى

(٦) ممن قال بذلك الميرد كما فى المقتضب ٤ : ٢١١ ، وذكر ابن عقيل فى المساعد المساعد ٢ : ٤٢٨ ، أن هذا هو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وابن مالك ، وقال الأصفهاني فى شرح اللمع ص ٥٨٧ (هذا فيه نظر وقد اعتمده أكثر الحذاق) .

فلو كان يصح بطرح الأول لم تصح هذه المسألة وكان يجىء لفظهما: الذى
مررت بأبي محمد قائم^(١)، فلا يرجع إلى الذى عائد^(٢) ويدل على قساد ذلك قول^(٣)

الشاعر^(٤) **وَكَأَنَّهُ لَهَقَ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ** **مَا حَاجِبُهُ مَعَيْنٌ بِسَوَادٍ**^(٥)

فألفها اسم كأن وما زائدة ((و حاجبيه)) يدل من الهاء بدل البعض ،
و ((معين)) خبر ((كأن))^(٦) فقله : معين يبدلك على أن الأول ليس فى
نية الطرح ، إذ لو كان كذلك لقال معينان لكونه خبرا عن الحاجبين وهما
مثنيان وخبر المثنيين مثلهما^(٨) .

(١) كلمة ((قائم)) ساقطة من أ و ب

(٢) انظر فى تحليل الشارح المراجع السابقة فى الحاشية (٦) ص ٣٤١

(٣) كلمة ((فساد)) ساقطة من أ

(٤) وهو الأعشى ميمون قيس كما فى الصبح المنير فى شعر أبى بصير ص ٢٤٠ ، والكتاب
والامير ١ : ٨٠ ، وقد اسقط عبدالسلام نسبته من نسخته حيث لم تصح عنده الكتاب
١ : ١٦١ ، وقد جاء فى اعراب القرآن المنسوب للزجاج خطأ فى موضعين
فى ص ٥٧٩ ، وص ٧٠٨ ، وهو فى الموضع الأول ملفق من بيتين منسوبين لأبى
حبة النميرى وهما :

وَكأَنهَا ذُو جَدَتَيْنِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبُهُ مَعَيْنٌ بِسَوَادٍ

لَهَقَ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ فِى قَهْرِهِ مَخْطُوطَةٌ يَمُوقُ مِنَ السَّنَادِ

أما الموضع الثانى فقد ورد فيه البيت وحده بدون نسبه وقد ورد غير

منسوب فى كتاب الشعر لأبى على ص ٧٧ ، وص ٥١٧ ، وفى البغداديات ص ٣٤٣

والشيرازيات لوحه ١١٥ ب ١٣٥ أ ، وورد أيضا فى شرح اللمع لابن برهان ق ٣٧

وشرحه للأصفهاني ص ٣٢٢ و ٥٨٢ ، وشرح المفصل ٣ : ٦٧ ، والأفصاح ١٦١ ، والانتخاب ٣٥

واللسان ((عين)) والهمع ٢ : ١٥٨ ، وتذكرة النحاة ٢٤٧ ، والخزانة ٥ : ١٩٧

والروض الأنف ٣ : ١٦٥ وشرح ألفية ابن معط للموصلى ١ : ٨٠٠ ، والدرر اللوامع

٢ : ٢٢١ وهو من بحر الكامل

(٥) ما بين الأقواس ساقط من ب و الروائية فى الأصل :

((لهق السراب : والتصحيح من المراجع السابقة التى أوردته فقد جاء فيها جميعا

لهق السراه)) واللهق هو البياض والسراة أعلى الظهر .

(٦) المعين هو النور الذى بين عينيه سواد

قال الشاعر يشبه جملة فى نشاط وحدته بثور الوحش

(٧) انظر فى اعراب البيت المراجع السابقة فى الحاشية (٤)

(٨) فى الأصل ((وخبرهما مثنى مثلهما))

والبدال أقسام^(١) : - بدل الشيء من الشيء وهو كقولك :-
 مررت بأخيك زيد ، ومثله قوله تعالى^(٢) : ﴿ اٰمَدٰنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ صِرَاطَ الَّذِيْنَ ﴾^(٣)
 وبدل البعض كقولك^(٤) : ضربت زيدا رأسه ، وصرفت وجوهها أو لَهَا . ومنه قوله
 تعالى^(٥) : ﴿ وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا ﴾^(٦) فمن بدل من
 الناس بدل البعض من الكل^(٧) لِأَنَّ الْمُسْتَطِيْعَ بعض الناس لآلِهِمْ^(٨)

-
- (١) ذكر ابن مالك أقسام البديل فقال في الخلاصة
 مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل عليه يلفي أو لمعطوف ببيل
 وذاك للاضراب لأن قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب
 (٢) قوله ((قوله تعالى :)) ساقط من أ و ب
 (٣) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الفاتحة والشاهد فيها ، هو أن ((صراط الذين))
 بديل من الصراط المستقيم ((
 (٤) كلمة ((قولك)) ساقطة من ج
 (٥) في ج ((ومثله)) وكلمة ((تعالى)) لا توجد في أ
 (٦) الآية ٩٧ من آل عمران
 (٧) ما بين الأقواس (()) ساقط من ب و ج
 (٨) لم يحدد البصريون في بدل البعض قدرا معيناً ، فأجازوا أن يكون النصف
 أو أقل أو أكثر ، ولكن الكسائي وهنأما الكوفيين اشترطوا أن يكون دون
 النصف ، انظر المساعد ٢ : ٤٣٣ .

وبدل الاشتمال كقولك : سُلِبَ زَيْدٌ عَقْلُهُ ، أَوْ ثَوْبُهُ ^(١) ، ومثله قوله تعالى ^(٢) !
 لَمْ يَكُنِ لَهُ كَلِمَةٌ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ^(٣) وقوله لَمْ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ
 الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ^(٤) . ومعنى الاشتمال أن يكون معنى الكلام الأول دالا على الثاني ^(٥).

(١) قوله : ((أَوْ ثَوْبُهُ)) ساقط من ج

(٢) كلمة تعالى لا توجد في أ

(٣) سورة البروج الآيتان ٤ ، ٥ ، وقوله ((ذات الوقود)) لا يوجد في أ و ب

(٤) سورة البقرة الآية ٢١٧

وقد اختلف النحاة في خفض ((قتال)) فقال البصريون على بدل الاشتمال ، وقال
 الكسائي على التكرير أي عن قتال فيه .

وقال الفراء على نية ((عين)) ، وقال أبو عبيدة على الجوار .
 انظر معاني القرآن للقراء ١ : ١٤١ ، ومجاز القرآن ١ : ٧٢ ، وأعراب القرآن
 للنحاس ١ : ٢٥٨ ، والبحر المحيط ٢ : ١٤٥

وقراها ابن عباس والربيع والاعمش ((عن قتال فيه)) بإظهار ((عن))
 وقرئ شأنا قتال فيه)) بالرفع ،

قال النحاس ((فأما قتال فيه بالرفع مفاض في العربية ، والمعنى :
 يسألونك عن الشهر الحرام أجائز قتال فيه)) أعراب القرآن الصفحة السابقة
 انظر البحر المحيط الصفحة السابقة وشرح اللمع للأصفهاني ص ٥٨٨ ،

(٥) قال ابن أبي الربيع في البسيط ١ : ٣٩١ ، واختلف النحويون في تسميته بدل

اشتمال فمنهم من قال : سمي بدلا اشتمال ، لأن المعنى علق بالأول وهو طالب

في المعنى للثاني فهو مشتمل على الثاني ، وهذا هو ظاهر كلام أبي اسحاق

ومنقول عن المبرد وينكر هذا عليهم ببطل البعض من الكل ، لأن بدل البعض

من الكل علق فيه الفعل وهو في المعنى طالب بالثاني ..

ومنهم من قال سمي بدل اشتمال لاشتمال الأول على الثاني ..

وهذا ظاهر كلام أبي علي في الإيضاح

ومنهم من قال : سمي بدلا اشتمال لاشتمال الثاني على الأول ...

ومنهم من قال سمي بدل اشتمال لأن كل واحد من اليمين مشتمل على صاحبه

وانظر المقتضب ٤ : ٢٩٧ ، والأصول ٢ : ٤٧ ، والإيضاح ٢٨٤ ، والارتشاف ٢ : ٦٤٢

وشرح المقدمة المحببة ١ : ٤٢٨ ، والتصريح ٢ : ١٥٧ ، ١٥٨ ، الهمع ٢ : ١٢٧

وبدل الغلط كقولك : مررت برجلٍ حمار ، إما أن تكون أريت : مررت بحمار
فغلطت بالرجل ، أو تكون نسيت ((ذلك ^(١))) فأبدلت .

ومثل هذا البديل لا يكون في القرآن ولا في الشعر ، لأن القرآن أنزله ((من
لايجوز عليه النسيان والغلط ^(٢))) والشاعر لا يعمل قصيدته حتى ينظر فيها ^(٣)))
والبديل يجوز فيه بدل المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة ، والمظهر من
المضمر ، والمضمر من المظهر . والكوفيون لا يجيزون بدل النكرة من المعرفة
حتى توصف ، كقوله تعالى ^(٤) لَنَسْفَعًا ^(٥) بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ^(٦) وهو عند
البصريين جائز .

(١) كلمة ((ذلك)) ساقطة من أ و ب
(٢) في ب ((من لايجوز الغلط عليه والنسيان سبحانه وتعالى))
وانظر في هذه المسألة الجمل ص ٣٥ ، والبسيط ١ : ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، والمساعد
٢ : ٤٣٤ .

وهذه هي الأنواع الأربعة المتعارف عليها وزاد السيوطي نوعا خامسا وهو
بدل الكل من البعض فقال : ((والمختار خلافا للجمهور بإثبات بدل الكل
من البعض لوروده في الفصح نحو : قوله تعالى . لَنَسْفَعًا ^(١) بِالنَّاصِيَةِ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ وَلَا يَظْلَمُونَ
شَيْئًا جَنَاتٍ عَنَّا ^(٢) مريم ٦٠ ، ٦١ ، فجنات أعربت بدلا من الجنة وهو بدل
كل من بعض وفأثدته تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة)) الهمع ٣ : ١٢٧
(٣) ما بين الاقواس (()) لا يوجد في ب وفيها بدلا منه
(٤) ((والشاعر فلا يستمر عليه مثل هذا الغلط))

(٤) في أ ((قال الله تعالى))

(٥) سورة العلق الآية ١٥ ، ١٦

(٦) في الاصل ((وعند البصريين جائز))

وانظر رأي الفريقين في شرح اللمع للاصفهاني ص ٥٩٠ ، وشرح الجمل لابن
عصفور ١ : ٢٨٦ ، وشرح ألفية ابن معط للموصلى ٢ : ٨٠٥ ، وارتشاف الضرب
٢ : ٦٢٠ ، وفي جواز التخالف بين البديل والمبدل منه يقول الآثاري في
كفاية الغلام :-

أظهرهما واعكس وخالف اجمع
والفعل من فعل يجوز في البديل ونحو : ما هذا أكل أم غسل

بَابُ عَطْفِ الْبَيَانِ (١)

(٢) وهو أن تُقِيمَ الاسماءُ (٣) غير المأخوذة من الأفعال (٤) مقام الأوصاف المأخوذة (٥) من الأفعال (٥) وذلك قولك : هذا أخوك زيد ، ورأيت أخاك زيدا ومررت بأخيك زيد ، فتبين الأول بالثاني ، كما تبين بالصفة ، ((فهذا)) (٦) يُسمى عطف البيان ، وتقدير هذا أن رجلاه أخوان : زيد ، وبكر ، ولا يعرف أحدهما ، فاذا قلت : مررت بأخيك زيد أختص من بكر .

(١) انظر في هذا الباب الكتاب ٢ : ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، والمقتضب ٤ : ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، والاصول ٢ : ٤٥ ، ٤٦ ، وفيها يقول ابن السراج معللا لهذه التسمية ((وسموه عطف البيان ، لأنه للبيان جى به وهو مفرق بين الاسم الذى يجرى عليه وبين ما ليس له مثل اسمه نحو : رأيت زيدا أبا عمرو ولقيت أخاك بكرا)) وانظر الضوء الوهاج ١٠١ ، والايضاح ، العضدى ١ : ٢٨٣ ، وشرح عيون الاعراب ٢٣٤ ، والكافية ١٤٠ ، وشرحها للمصنف ٦٣ ، وشرحها للرضى ١ : ٣٣٧ ، والفوائد الضيائية ٢ : ٦٨ ، وابن يعيش ٣ : ٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣ : ١١٩١ ، والتسهيل ١٧١ ، والمقرب ٢٤٨ ، وفي المساعد ٢ : ٤٢٣ سمي بذلك لتكرير الأول زيادة في البيان ، فكأنك رددته على نفسه ، وقيل : لأن أصله العطف فجاء أخوك زيد أصله : ((وهو زيد)) فحذف الحرف والضمير وأقيم زيد مقامه ، ويسمى الكوفيون عطف البيان الترجمة . وانظر شرح اللمع للاصفهاني ص ٥٩٥ ،

(٢) في المتن ص ١٧٨ ومعنى عطف البيان أن تقيم الاسماء الصريحة

(٣) في المتن ((الاسماء الصريحة))

(٤) في المتن الفعل ((

(٥) في المتن ((الفعل))

(٦) في ب و ج ((وهذا))

والفرق بين البذل والصفة أن العامل يعمل في الصفة وهو في موضعه ، ويعمل في البذل وهو في موضع الثاني ، تقول : في الصفة : مرت بزید الظريف ، فالباء قد عملت في ((الظريف)) وهي في موضعها ، وتقول في البذل : ضربت زیداً رأسه ، فـضربت عامل في الرأس وتقديره (١) : ضربت رأس زید (٢) .

(١) في ب و ج والتقدير

(٢) قال ابن السراج في الاصول ٢ : ٤٦ ((والفرق بين عطف البيان والبذل أن عطف البيان تقديره التابع للاسم الأول والبذل تقديره أن يوضع موضع الأول)) وانظر شرح اللمع للأصفهاني ص ٥٨٦ ، وشرحه لأبي البركات العلوي ق ١١٢ وتوجيه اللمع ق ٨٧ .

فصل من الصفة

=====

تقول : مررت برجلين : مسلم ، وكافر^(١) ، ومسلم^(٢) وكافر^(٣) ، فالجر على البدل ،
((وإن شئت على الصفة^(٤))) .

والرفع على القطع من الأول كأنك قلت : أحدهما مسلم والآخر كافر^(٥) ، وإن قلت^(٦)

مررت بثلاثة رجال : مسلم وكافر^(٧) ، وعاقلي^(٨) ((فإن استوفيت عدة الموصوفين^(٩)))
جاز الرفع والجر^(١٠) كما مضى وإن قلت^(١١) مسلم وكافر^(١٢) ، ولم تستوف^(١٣) العدة^(١٤) لم
تجز^(١٥) الصفة^(١٦) ، لأن الصفة^(١٧) أبداً وفق الموصوف^(١٨) ، وإن كان مثنى أو مجموعاً كانت
كذلك^(١٩) ((فلا يجوز^(٢٠) الآن إلا الرفع على القطع^(٢١))) .

(١) ما بين الأقواس (()) ساقط من ب

(٢) في ب و ج فإن قلت

(٣) في ب ((فإن استوفيت هذه العدة)) وفي ج ((عدة الصفة))

(٤) في ب ((فيجوز)) وهو خطأ

(٥) زيادة من ب

(٦) في ج ((جاز الجر والرفع))

(٧) في ج ((فإن قلت))

(٨) في ج ((ولم تستوف عدة الصفة))

(٩) في ج ((توافق الموصوف))

(١٠) في ب و ج ((فجوز الآن الرفع))

(١١) قوله ((على القطع)) ساقطة من أ

فتقول^(١) : مسلمٌ وكافرٌ على القطع من الأول ، وتقول مررت بزيدٍ الظريفِ
 على الصفة ، والظريف على المدح ، كأنك قلت : أعنى الظريف ، ويجوز الظريفُ
 بالرفع^(٢) ، فالرفع والنصب في الظريف على المدح ، وكذلك تقول^(٣) : مررت بزيدٍ
 ألفايقٍ ، وألفايق على الذم ، ومثله قوله تعالى^(٤) : وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ^(٥)
 ((برقع حمالة ونصبها^(٦) قرأ القراء^(٧))) .
 وتقول : إِنِّي لَأَمْرٌ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ^(٨) ، ففي هذا خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب إلى أن
 أن تجعل ألف واللام في الرجل زائدة وتصفه بمثلك^(٩) ، لأن النية فيه الانفصال^(١٠) .

-
- (١) في أ و ب ((تقول :
 (٢) كلمة بالرفع ، ساقطة من ج
 (٣) كلمة ((تقول)) ساقطة من ج
 (٤) كلمة ((تعالى)) ساقطة من أ
 (٥) الآية ٤ من سورة المدد
 (٦) وهي قراءة السبعة ماعدا عاصم ، وفي رفعها توجيهان أحدهما على أنها
 صفة لامراته ، التي هي معطوفة على فاعل ((يطلى))
 والثاني : أن امرأته مبتدأ وحالة صفة لها ،
 (٧) قراءة عاصم ، وهي منصوبة على الذم عند الجمهور ، وأجاز الفراء في النصب
 وجها آخر فارجع إليه في معاني القرآن ٣ : ٢٩٨ ، وانظر إعراب القرآن
 للزجاج ٥ : ٣٧٥ ، وحجة القراءات ص ٧٦ والتميز في القراءات السبع ٣٤
 (٨) ما بين الأقواس ساقط من أ و ب
 (٩) في ب ((وفي هذا))
 (١٠) كلمة ((أن)) ساقطة من ب
 (١١) انظر رأيه في شرح الألفية للمرادي ٣ : ١٣٥ والهمع ٢ : ٨٠

- والألف واللام في الكلام على أربعة أقسام : - زائدة كقولهم : أم عمرو^(١) ،
والثاني : أن تكون للجنس كقولهم : كثر الدينار^(٢) و الدرهم^(٣) ،
والثالث : العهد كقولهم : مررت بالرجل^(٤) ، تقول ذلك لمن بينك ، وبينه عهد .
والرابع : للحضور كقولك : هذا الرجل^(٥) ، ويا أيها الرجل^(٦) في هذين الموضعين^(٧) فقط^(٨)

(١) لأن عمرا معرفة بالعلمية فال لم تغد فيه تعريفاً وأل الزائدة نوعان :
زائدة زيادة لازمة وهي التي تكون في بعض الأعلام وضعا كالعزى واللات
وتكون في بعض أسماء الموصولات كالذى والتي وفروعها .
النوع الثاني : زائدة زيادة غير لازمة وهي نوعان :
زائدة زيادة ليس سببها الضرورة وهي الداخلة على بعض الصفات التي
صارت أعلاما للمح اصليها .

الثانية الزائدة زياده سببها الضرورة وهي التي توجد في الشعر داخلة
على الأسماء التي حكمها التذكير كالتميز والحال .
وقد ذكر ابن مالك هذه الأنواع في الخلاصة فقال :

وقد تزايد لازماً كاللات والآن واللذين ثم اللاتى
وفى اضطرار كنيات الأوير كذا وطبت النفس يا قيس السرى
وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلاً

انظر شروح الألفية عند الكلام على هذه الأبيات

- (٢) في ب و ج ((والثاني تكون للجنس))
(٣) في ب و ج كثر الدرهم والدينار ((وانظر التصريح ١ : ١٤٨ والهمع ١ : ٧٨
(٤) في ب و ج الثالث ((بدون الواو))
(٥) في ب ((كقولك))
(٦) في ب ((الرابع)) بدون الواو
(٧) في ب ((تكون للحضور))

(٨) انظر في أل الجنسية والحضورية والعهدية البسيط ١ : ٣١٠ ، ٣١١ ، وشرح
الجميل لابن عصفور ٢ : ١٣٧ ، والارتشاف ١ : ٤٦٠ ، والهمع ١ : ٧٩ ، وشرح الألفية
- لابن الناظم ٣٨ ، ٣٩ ، وشرح ألفية ابن معط للموصلى ٢ : ٧٢٣

ومنهب الخليل أنَّ الألف واللام مقدرة في ((مثلك فتقديره عنده بالرجل
المثلك ^(١)))

ومنهب الأخفش أجود من وجهين ^(٢) :-
أحدهما : أنَّ زيادة حرف ملفوظ به ^(٣) أولى من زيادة حرف غير ملفوظ به ،
والثاني : أنَّ الألف واللام لايجوز ((دخولهما على مثلك في اللفظ ، لأجل
الإضافة ، فما لايجوز زيادته في اللفظ أولى أن لايجوز ^(٤))) زيادته في التقدير ،
لأن اللفظ حكما ليس هو ^(٥) للمعنى ^(٦) .

(١) في أ و ج (ومنهب الخليل زيادة الألف واللام في ((مثلك)) فتقديره
عنده بالرجل المثلك))

ورأى الخليل صرح به سيبويه في الكتاب فقال ((وزعم الخليل رحمه الله
أنَّه إنما جر هذا على نية الألف واللام ، ولكنه موضع لاندخله الألف واللام))
الكتاب ٢ : ١٣ .

وأورد المرادى المنهين في شرحه للألفية ٣ : ١٣٥ ، ثم قال ((قال
المصنف وعندى أنَّه أسهل مما نهب إليه الحكم بالبدلية وتقدير التابع
والمتبوع على ظاهرهما))

(٢) في ج ((أجود وهو من وجهين))

(٣) كلمة ((به)) ساقطة من أ

(٤) ما بين الأقواس (()) ساقطة من أ

(٥) كلمة ((هو)) ساقطة من آ و ب

(٦) في ب ((المعنى))

باب حروف النسق

(وهي عشرة :^(٢) الواو ، والفاء ، وثمَّ وأو ، ولا ، ويل ، ولكن ، وإيما ،
وحتى ، وأم) فهذه الحروف كلها^(٣) تعطف اسما على اسم ، وفعلًا على فعل ،
وتشرك الثاني في إعراب الأول ،
وأما معانيها فمختلفة فأولها : الواو^(٤) وهي على أربعة أقسام :^(٥)

٤٨ /

واو العطف : ((جاء زيدٌ وعمرو ، واو القسم : والله لأفعلنَّ ، واو الحال :
((جاء زيدٌ وأبوه منطلقٌ ، وواو بمعنى ((مع)) استوى الماءُ والخشبَةُ ،
وهذه هي الأصل أي :^(٦) واو الجمع ؛ لأن كل واو عاطفة فهي للجمع^(٨) ، وليس كل^(٩)
ما كان للجمع ((عاطفا)) ، ألا ترى أن الخشبَةَ لو كانت معطوفة على الماء^(١٠)
لكانت مرفوعة^(١١) .

(١) في ب ((حرف النسق))

(٢) عند جمهور النحاة وأوصلها بعضهم إلى أكثر من ذلك فقد زاد عليها
الأخفش والفراء ((إلا)) وجعل الأخفش من ذلك قوله تعالى :
﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ ﴾ ١٥٠ البقرة ((وجعل الفراء منها
قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبِّكَ ﴾ هود ١٠٢ ، قال ابن عقيل في المساعد^(٣)
((وخرجت الأولى على أن الذين مبتدأ خبره ((فلا تخشَوْهم)) وإلا بمعنى لكنَّ
وإلا ما شاء)) على الاستثناء . فلهل النار أنواع من العذاب غير
النار ، ولهل الجنة أنواع من النعيم غير الجنة .

انظر رأى الفراء في معاني القرآن ٢ : ٢٨ ، وانظر الرأيين في التسهيل
ص ١٢٤ ، والمساعد ٢ : ٤٤٢ ، ولم أعثر على رأى الأخفش في كتابه معاني
القرآن وانظر الانصاف ١ : ١٦٦ ، ومعنى اللبيب ١ : ٧٣ تحقيق معنى الدين
والرضى ١ : ٢١٣ ، وزاد الكوفيون وقيل البغداديون ((ليس)) انظر شرح ،
الجميل لابن عصفور ١ : ٢٢٥ والتسهيل والمساعد الصفحات السابقة وشفاء
العليل ٢ : ٧٧٨ والتصريح ٢ : ١٣٥ والهمع ٢ : ١٣٨ ،

وزاد الكوفيون أيضا ((أى ، وكيف واين وَهَلَّا ووافقهم فى ((أى)) صاحب
المستوفى : أبو سعيد على بن مسعود الفرغانى)) انظر المراجع السابقه فى ص ٣٥٥
وقد ضعف ابن عصفور وابن مالك القول بان هذه الاشياء من أدوات العطف
انظر المراجع السابقه .

(٣) كلمة ((كلها)) ساقطة من ج

(٤) فى ج ((فهى))

(٥) أوصلها ابن هشام فى المغنى إلى خمسة عشر نوعا)) انظره ص ٣٩١
وانظر فى الأنواع التى ذكرها الشارح شرح العوامل المائة ص ١٩٤
والجنى الدانى ص ١٨٥ ،

(٦) فى ج ((جاءتى))

(٧) فى ج ((اعنى))

(٨) فى أ ((وار الجمع))

(٩) كلمة ((كل)) ساقطة من ب

(١٠) فى الاصل ((عطفاً))

(١١) فى الاصل ((كانت))

واعلم أنَّ النحويين قد اختلفوا هل العامل مقدر مع هذه الحروف أو قد حذف^(٢) فبعضهم يقول : هو^(٣) مقدر ، والدليل عليه نصبه للفعل بعد ((حَتَّى)) إذا قال : حتى يقوم ، فلولا أنَّ ((أَنْ)) مقدرة بعد ((حَتَّى)) مآجاز النصب^(٤) وبعضهم لا يقدر العامل بعد هذه الأحرف^(٥) ودليله أنه يقول : لو كان العامل مقدرا بعد هذه الأحرف لوجب النصب في قولك : ما زيد قائما ، لأن معنى (ما) أنفى ، وإنما حذف اختصارا واجتزا^(٦) بحرف العطف عنه ،

(١) في ب و ج ((الأحرف))

(٢) قال ابن الخباز في توجيه اللمع ق ٨٨ ((وقيل تفسير الحروف نذكر العامل في المعطوف وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنَّ العامل الأول لتوسط الحرف وحجة هذا القائل أنك تقول : اختصم زيد وعمرو ، ولا يجوز تكرير العامل .

الثاني : أنَّ العامل حرف العطف وحجته أنه لو سقط لاختل الكلام والعامل لا يقتضيه .

الثالث : أن العامل محذوف دل عليه العامل المذكور ، وحجته تكرير العامل كقولك : مرتت بزيد وعمرو .

وفي شرح اللمع لابن برهان ق ٢٨ ((ومنهنا أن العامل في الثاني هو العامل في الأول فضربت نصب)) زيدا وعمرا ، جميعا في قولك : ضربت زيدا وعمرا ، وقال أبو علي وأبو الفتح والرَّبَعي نصب زيدا وضربت ، ونصب عمرا ، الواو بحق النيابة عن ضربت ، وقال آخرون : عمرا ، انتصب بفعل مقدر بعد الواو وكان الأصل : ضربت زيدا وضربت عمرا فحذفت ضربت الثانية لدلالة ضربت الأولى عليها وبقي عملها في ((عمرا)) وانظر شرح الألفية للمرادي

٢ : ٢٣٧ ،

(٣) كلمة ((هو)) ساقطة من أ

(٤) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٢) والانصاف ٢ : ٥٥٥ والجنى الدانى ١٨٢

(٥) انظر المراجع السابقة

(٦) في أ ((لو كان مقدرا بعدها لوجب النصب))

(٧) في أ ((اقتصارا))

والواو توجب الجمع بين الشيئين ^(١) ولا توجب الترتيب، وهذا من مذهب الأكثر ^(٢) .
 ودليله من طريق القياس والسمع ^(٣) ، فمن طريق القياس أنها نظير التثنية ،
 فكما أن التثنية لا ترتب فكذلك العطف لا يترتب ^(٤) ، وإنما كان العطف نظير التثنية
 من قبل أن الاسمين إذا اتفقا لم يجر ^(٥) إلا التثنية كقولك : جلوسى الزيدان ^(٦) ،
 ((ولا تقل : جاءنى زيد وزيد))
 فإن اختلف الاسمان قلت : جاءنى زيد ^(٨) وعمرو ^(٩) ، ولم يجر ^(١٠) إلا العطف ، ((لاختلف
 الاسمين)) فهذا دليله من طريق القياس ((

-
- (١) فى ج ((فلا توجب))
 (٢) فمن قال بذلك سيبويه وابن السراج وينسب لأبى على والسيرافى والسهلى
 القول باجتماع النحاة عليه انظر الكتاب ١ : ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، والأصول ٢ : ٥٥
 والايضاح العضدى ١ : ٢٨٥ ، واسرار العربية ٣٠٢ ، والتبصره والتذكرة ١ : ١٣١
 وشرح اللمع لابن برهان ق ٣٨ ، وشرح اللمع للأصفهائى ص ٥٩٦ ، وشرحه لأبى
 البركات العلوى ق ١١٣ ، وتوجيه اللمع ق ٨٨ والمقتصد ٢ : ٩٣٧ ، ٩٣٨ .
 (٣) فى ب ((من طريق السماع والقياس))
 (٤) فى ب ((فكذلك الواو))
 (٥) قوله ((لا ترتب)) ساقط من أ و ب
 (٦) فى ((ب)) جاء الزيدان :
 (٧) فى ب ((ولا تقول جاء زيد وزيد))
 (٨) فى ب ((جاء زيد وعمرو))
 (٩) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ
 (١٠) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و ب

وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ السَّمْعِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَانْخَلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حُطَّةً ﴾ (١)
 وَقَالَ ((عَزَّ وَجَلَّ)) (٢) فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿ وَقُولُوا حُطَّةً وَانْخَلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ (٣) وَالْقِصَّةُ
 وَاحِدَةٌ ، فَلَوْلَا أَنَّ الْوَاوَ (٥) لَأَثَرْتَبَ لَمْ يَجْزِ هَذَا (٦) .
 يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
 وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغَرَابُ مَيَّسٌ سَقَبْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقْبَيْتُ (٩)

وَالسَّقْبِيُّ بَعْدَ الْإِسْقَا .

وَأَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي ﴾ (١٢) وَالرُّكُوعُ قَبْلَ
 السُّجُودِ ، فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ لَأَثَرْتَبَ .

- (١) الْآيَةُ ٥٨ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ
- (٢) قَوْلُهُ ((عَزَّ وَجَلَّ)) لَا يُوْجَدُ فِي أَوْ ب
- (٣) الْآيَةُ ١٦١ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ
- (٤) قَالَ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْمَعْنَى ص ٥٩٦ ((وَالِدَّلِيلُ)) عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَانْخَلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حُطَّةً ﴾ ثُمَّ ذَكَرَ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ ﴿ وَقُولُوا حُطَّةً وَانْخَلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ ،
- (٥) كَلِمَةٌ ﴿ أَنَّ ﴾ سَاقِطَةٌ مِنْ ب
- (٦) فِي ب ((لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ))
- (٧) فِي ج ((وَيَدُلُّكَ))
- (٨) أَهْمُ الْيَوْمِ مُحَمَّدٌ النَّفَقُ حَسْبِي كَلَامٌ فِي الْبَابِ الزَّائِرِ مِنَ الْعَادَةِ
- (٩) هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ مِنْ بَحْرِ الرِّجْزِ وَأَوَّلُهُمَا غَيْرُ مُوجُودٍ فِي أَوْ ب وَقَدْ وَرَدَ فِي اللِّسَانِ ((عَف)) ٩ : ٢٧١ ، وَمَعْنَاهُمَا بَيْتٌ آخَرٌ وَاقِعٌ بَيْنَهُمَا هُوَ : كَانَهُ مِنَ اللُّجُونِ زَيْتٌ : وَوَرَدَ الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فِي الصَّحَاحِ ((عَف)) ٤ : ١٤١٢ ، وَوَرَدَ الْأَوَّلُ وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ فِي شَرْحِ الْفِيَةِ ابْنِ مَعْتِ ١ : ٧٧٧ .
- (١٠) كَلِمَةٌ ((أَيْضًا)) سَاقِطَةٌ مِنْ أ
- (١١) قَوْلُهُ ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي ﴾ لَا يُوْجَدُ فِي أ
- (١٢) الْآيَةُ ٤٣ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .
- (١٣) فِي أ ((وَكُلُّ هَذَا))

(١) (٢)

ومن النحويين من يجوز فيها الترتيب ويستدل بقول سيبويه :

((مرت^(٢) برجل وحمار^(٤) إن شئت جعلته مرورا واحدا ، وإن شئت جعلت المرور بالرجل^(٥) ثم بالحمار^(٦) ، أو بالحمار ثم بالرجل^(٦))) فقد جوز في أحد أقسامها أن تكون مرت بالرجل ثم بالحمار بعده ، وأيضا فإن الظاهر^(٨) في قولك^(٩) : ((مرت برجل وحمار^(٩))) أن تكون ، مرت بالرجل أولا ثم بالحمار ((بعده مطابقة بين اللفظ والمعنى^(١٠)))

(١) في ج (/ يجيز فيها)

(٢) ينسب هذا الرأي إلى قطرب وثلعب والفراء وأبى عمر الزاهد غلام ثعلب والرّبعي وهشام وأبى جعفر الدينوري والشافعي والكسائي ، وذكر ابن مالك في التسهيل أنها تحتل المعية برحجان بكثرة والتأخر بقلّة ، بينما قال في شرحه للكافية الشافعية ((فأما الواو فإنها تعطف ما بعدها على ما قبلها جامعة بينهما في الحكم دون تعرض لتقدم أو تأخر أو صحابة)) وبدأ بعد ذلك بمثل لما ذكره ثم قال بعد ذلك ((وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب وليس بمصيب لما تقدم من الدلائل ، وأئمة الكوفيين يראؤن من هذا القول كنه مقول)) انظر في هذه المسألة معاني القرآن ، للفراء ١ : ٣٩٦ ، ومجالس ثعلب ٢ : ٣٨٦ ، والتسهيل ١٧٤ ، وشرح الكافية الشافعية ٣ : ١٢٠٤ ، ١٢٠٦ ، والبسيط ١ : ٣٣٤ وشرح ألفية ابن معط للموصل ١ : ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، وابن يعيش ٨ : ٨٨٨ ، وأسرار العربية ٣٠٢ ، وشرح اللمع للأصفهاني ٥٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٢٧ وابن عقيل ٢ : ٢٢٥ وشرح المفصل ٨ : ٨٨ ، والتصريح ٢ : ١٣٥ ، والمغنى ١ : ٣٩٢ ، والمغنى ١ : ٣٩٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ : ١٩٥ ، والجنى الداني ١٨٨ ، ١٨٩ ، والصبان ٣ : ٩١ ، والهمع ٢ : ١٢٩ ، وشرح اللمع لأبى البركات العلوي ق ١١٣ ،

(٣) في ب ((تقول مرت))

(٤) في ج ((فان شئت))

(٥) في أ و ج ((وان شئت مرت بالرجل))

=====

١

(٦) === الكلام بهذه الصيغة لم اعثر عليه في كتاب سيبويه فالذى وجدته من كلام سيبويه في هذا الموضوع هو قوله :- ((وذلك قولك : مررت برجل وحمار قبل ، فالواو اشركت بينهما في الباء فجرثا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار ، كأنك قلت : مررت بهما ، فالنفي في هذا أن تقول : ما مررت برجل وحمار ، أى : ما مررت بهما ، وليس في هذا دليل ، على أنه بدأ بشئ قيل شئ ، ولا شئ مع شئ ، لأنه يجوز أن تقول مررت بزيد وعمرو والمبذوء به في المرور عمرو ويجوز أن يكون زيدا ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حاله واحدة الكتاب ١ : ٤٣٧ ، ٤٣٨ ،

(٧) في ب ((بعض))

(٦) في ب ((فان الظاهر في قولك : مررت برجل وحمار أن تكون .

(٨) في أ ((الظاهر فيه))

(٩) ما بين الاقواس ((ساقط من أ

(١٠) ما بين الأقواس ((لا يوجد في أ و ب ، وفيهما بدلا منه)) اتباعا

للفظ ((.

ويدل على ذلك أيضا ^(١) ما روى أن عمر رضى الله عنه ^(٢) لما سمع قول الشاعر ^(٣) :
 كَفَى الشَّيْبَ وَالْإِسْلَامَ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا ^(٤)
 قال ^(٥) ! لوبدأت بالإسلام ^(٦) لأجزتك ^(٧) .
 فلو أنها ترتب ((لما قال : لوبدأت بالإسلام)) ^(٨) ولا استوى عنده الأمران .

(١) قوله أيضا : ساقط من أ

(٢) فى ب و ج ((ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سمع))
 (٣) القائل هو سحيم عبد بن الحساس الشاعر المخضرم المشهور (أنظر الإصابه
 ٣ : ١٦٣ ،

(٤) هذا الشطر عجز بيت هو مطلع قصيدته الطويلة المشهورة ، والشطر الأول
 هو :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا ..

والبيت فى ديوانه ص ١٦ ، والكامل ٥٨٥ وطبقات الشعراء ١٥٦ ، والكتاب ،
 ٢ : ٢٦ ، وابن عيش ٢ : ١١٥ ، ٢ : ٨٤ ، ٨ : ٢٤ ، والخصائص ٢ : ٤٨٨ ، والانصاف
 ١٦٨ ، والاصابه ٣ : ١٦٣ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١ : ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، والخزانة
 ١ : ٢٣٣ والمغنى ٣ : ٦٦٥ ،

(٥) فى ب و ج ((قال عمر رضى الله عنه))

(٦) فى الاصل زيادة ((اولا))

(٧) وردت القصة فى أكثر المراجع السابقة فانظرها فى الكامل والاصابه وشرح
 شواهد المغنى والخزانة الصفحات السابقة .

(٨) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ

وبدل على ذلك قوله تعالى ^(١) إِنَّ الصَّافِيَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ^(٢) فقالوا : يا رسول الله بم نبداً ^(٤) فقال صلى الله عليه وسلم ^(٥) ، ابدأوا ^(٦) بما بدأ الله ^(٧) ((عز وجل به ^(٨))) .

قال : وليس في قوله :

^(١٠) ((سقيت منه القوم ، واستقيت))

دليله ، لأنه جائز أن يكون أخبر بسقيه الناس على حدة ، وباستقائه على حدة ^(١١) فهذا على كلامين ، وليس في قوله تعالى ^(١٢) وَأَسْجُدْ وَارْكَعْ ^(١٣) دليله ^(١٤) بجواز ^(١٥) أن يكون قد تعبدوا في تلك الشريعة بجواز السجود قبل الركوع ^(١٦) فلا يكون فيه دليل .

(١) في الأصل ((وبدل عليه))

(٢) ساقطة من ب

(٣) سورة البقرة الآية ١٥٨

(٤) في أ و ب ((بما نبداً)) والقواعد الإجمالية تقتضي حذف الألف .

(٥) ساقط من أ

(٦) في ب ((أبداً بما بدأ الله به))

(٧) عز وجل ساقط من أ و ب

(٨) انظر هذا الحديث في سنن الدار قطنى ٢ : ٢٥٤ ، وفيض القدير ١ : ٧٦ ،

وذكر محقق البسيط أنه في صحيح مسلم وسنن النسائي وموطأ مالك ومسند

أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان ، انظر البسيط في

شرح الجمل ١ : ٣٣٥ الحاشية (٧) . وقد استشهد به ابن أبى الربيع في

البسيط الصفحة السابقة وابن جمعه في شرحه لألفية ابن معط ١ : ٧٧٧ ،

(٩) في ب ((قالوا))

(١٠) كلمة (١) واستقيت ((ساقطة من أ وفي ج)) سقيت منه الناس ((

والبيت تقدم تخريجه في الحاشية (٩) ص ٣٥٥

(١١) في ب ((للناس))

(١٢) ساقط من أ

(١٣) ساقط من ب

(١٤) سورة آل عمران الآية ٤٣

(١٥) في ج ((يجوز))

(١٦) في ج ((بالسجود قبل الركوع))

وَأَمَّا الْفَاءُ فتوجب الترتيب بلا مهلة ^(١) ، تقول : جَاءَتْنِي زَيْدُ فَعَمَرُو ^(٢) ((فَعَمَرُو / ٤٩
 جَاءَ بعد زيد بلا مهلة ، والدليل على أَنَّهَا ^(٣) توجب الترتيب بلا مهلة ^(٤))) وقوعها
 في الجزاء جوابا ((إِذَا قُلْتَ)) ^(٥) إِنَّ تَكْرَمَنِي فَإِنَّكَ كَرِيمٌ ^(٦) ((فكما أَنَّ جواب
 الجزاء لايجوز تأخيرُه عن الشرط فكذلك الْفَاءُ في العطف .
 والفاء على ثلاثة أقسام :-

عاطفة ^(٩) ، وللجزاء ^(١١) ، وزائدة في قول الأخفش إِذَا قُلْتَ : ((زيد فقام ^(١١))) وَأَمَّا
 قوله : بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ ^(١٢)

فَالْفَاءُ هَاهُنَا يجوز أن تكون زائدة ، ويجوز أن تكون الدخول اسما لموضع
 فيكون التقدير ، بين هذا وهذا ^(١٤) ، وقد روى بالواو ^(١٥) .

١) انظر في ((الفاء)) الأصول ٢ : ٥٥ ، والايضاح العضدي ١ : ٢٨٦ ، والتيسره
 والتذكيره ١ : ١٣١ ، ومعاني الحروف للرماني ٤٦ ، والجمل ص ١٧ ، وشرح اللمع
 للاصفهاني ص ٥٩٨ ، والمساعد ٢ : ١ : ٤٤١ ، ٤٤٧ ، وشرح اللمع للعلوي ق ١١٤
 وشرح ألفية ابن معط للموصلى ١ : ٧٧٦ ، ٧٧٨ ، والبسيط ١ : ٣٣٦ ،
 وهذا الذي ذكره الشارح هو منهب الجمهور وخالفهم بعض الكوفيين فذهبوا إلى
 أَنَّهَا لا ترتب ، وقال الفراء : إِنَّهَا للترتيب إلا في الفعلين ، اللذين أحدهما
 سبب الآخر ، ونهب الجرمي إلى أَنَّهَا للترتيب إلا في الأماكن والمطر فهي
 فيها ليست للترتيب) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٢٨ ، ٢٣٩ ،
 والتصريح ٢ : ١٣٨ ، والهمع ٢ : ١٣١ ، والجنى الداني ١٢١ والرصف ٤٤٠ ،

٢) في ب ((جاء))

٣) في أ ((على ذلك))

٤) ما بين الأقواس ((ساقط من أ))

٥) في أ ((تقول))

٦) في ب و ج ((ان تكرمني فأنت كريم))

٧) في الأصل ((كما أن))

٨) في الأصل ((كذلك))

- (٩) == انظر فيها المراجع السابقه فى الحاشيه (١) ص ٢٦٠
- (١٠) انظر فيها شرح اللمع للأصفهاني ص ٥٩٨ ، والجنى الداني ١٢٤ ، ومعاني الحروف للزجاجي ص ٤٨ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٤٣ ، وسر صناعة الاعراب ١ : ٢٥١ ، ورف المبانى ص ٤٤٢ ،
- (١١) انظر فى زيادة الفاء معانى القرآن للأخفش ١ : ٣٤ ، وكذلك المراجع السابقة فى الحاشية (٩)
- (١٢) هذا جزء من مطلع معلقة امرئ القيس وأول البيت هو :
 قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
 والدخول وحومل موضعان . انظر البيت فى شرح القوائد المشهورة للنحاس ١ : ٣ وشرح القوائد العشر للتبريزي ص ١١ ، ١٣ ، وشرح المعلقات العشر لاحمد بن الامين الشنقيطى ص ٥٨ ،
- (١٣) كلمة ((التقدير)) ساقطة من أ و ج
- (١٤) قال النحاس فى شرحه للقوائد المشهورات ص ٤ ((وأما الاحتجاج لمن رواه بالفاء ، فإنه هذا ليس بمنزلة قولك : المال بين زيد وعمرو ، لأن الدخول موضع يشتمل على مواضع فلو قلت : عبدالله بين الدخول تريد بين مواضع الدخول لثم الكلام كما تقول : دربنا بين مصر تريد بين أهل مصر ، فعلى هذا قوله : «بين الدخول» ، ثم عطف بالفاء ، وأراد بين مواضع الدخول ، وبين مواضع حومل ، ولم يرد موضعا بين الدخول فحومل)) وانظر شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ١٣ ، ٢ ، وشرحها للشنقيطى ص ٥٨
- (١٥) رواها بالواو الأصمى . كما فى المراجع السابقة فى الحاشية ١٣

وفى الفعل ما لا يستغنى عن اثنين كقولهم : اختتم^(١) زيد وعمرو ، والمال بين^(٢) زيد وعمرو ، فلا يجوز مكان الواو غيرها من حروف العطف ، لأنها أم الباب ، وبذلك أيضا على أنها كذلك^(٣) أن كل حرف فيه معنى العطف ومعنى آخر كالفا .
 هي عاطفة وتكون لعمان آخر^(٤) ، والواو تدل على العطف مجردا ، والواحد قبل الاثنين فلذلك كانت أم الباب . ومنها : ثم^(٥) وهي توجب أن الثانى بعد الأول^(٦) كالفا . إلا أن فيها مهلة^(٧) ، بذلك على ذلك أنهم لم يجازوا بها كما جازوا بالفا .

والحروف على ضروب : على حرف واحد كواو القسم ، وبائه ، فإذا كان هكذا^(٨) .
 كان مفتوحا لاغير ، إلا أنهم كسروا من ذلك باء الإضافة^(٩) ، ولأمها ، وقد مضى ذكر ذلك ، واللام تفتح مع المضمر على الأصل تقول : له مال وتكسر مع الظاهر تقول : لزيد^(١٠) ، فعل ذلك للفرق بينهما^(١١) وبين لام الابتداء^(١٢) ، فى قولك : كزيد ، أفضل من عمرو^(١٣) .

(١) لأن الخصومة لا تحصل الا من اثنين فأكثر .

(٢) لأن البينية لا تكون إلا بين اثنين .

(٣) فى ب ((ويدلك على أنها أم الباب))

(٤) فى ج ((بمعنى آخر))

(٥) فى ب و ج ((ومن حروف العطف ثم))

(٦) وقوع الثانى بعد الأول قد يكون فى الفعل والخبر معا وقد يكون فى الخبر فقط .

وبعض العرب يقول : ثم فيبدل الثا * فاء على حد قولهم : حديث وحديث

ومنهم من يقول : شمت) انظر معانى الحروف للرماني ص ١٠٥ ، وانظر حروف

المعاني ص ٣٠ ، وشرح اللمع للاصفهاني ص ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، والاصول ٢ : ٥٥ ،

والايضاح العضدي ١ : ٢٨٦ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ١٣١ ، والجمل ١٢ ، ووصف

المباني ص ٨٤٩ ، وابن يعيش ٨ : ٩٤ ، والجنى الداني ١٧٢ ، والمغنى ص ١٣٤ ،

(٧) انظر المراجع السابقة

(٨) فى ب ((منها على حرف واحد))

(٩) تقدم فى ص ٢٩٨

(١٠) فى ج ((له ذلك))

(١١) فى أ ((ومع الظاهر تقول لزيد بالكسر))

(١٢) فى ج ((بينهما))

(١٣) فى ج ((وبين الابتداء))

(١٤) قوله ، أفضل من عمرو ، ساقط من أ و ب

فإن قيل : فبالحركات يتبين الفرق ^(١) وكان يستغنى عن كسر اللام قيل : في
الاسماء ما لا يتبين فيه الإعراب كموسى وعصا ^(٢) ، وأيضا فالوقف لا يكون على الحركة ^(٣)
وأما اللام في قوله : لا يَغْفِرُ لَكَ اللَّهُ ^(٤) فَإِنَّمَا كَسَرَتْ ؛ لِأَنَّهَا فِي حَيْزِ الظَّاهِرِ
إِذَا التَّقْدِيرُ : لَأَنَّهُ يَغْفِرُ لَكَ ^(٥) فَإِنَّ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الْغَفْرَانِ ، وَهُوَ جَرُّ بِاللَّامِ ،
وَقَدْ بَنِيَ مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ^(٦))) عَلَى السَّكُونِ ، وَذَلِكَ لَامُ التَّعْرِيفِ ^(٧) .

وقد اختلف النحويون في التعريف بم يكون فالخليل يقول بالالف والسلام ،
كهل وبيل ^(٨) ، ومنهم من يجعله باللام وحدها ويقول : إِنَّمَا جِيءَ ^(٩) بِالْهَمْزَةِ ^(١٠) لثَلَا
ثِيَّتًا ^(١١) بِالسَّاكِنِ ، وَدَلِيلُ هَذَا الْقَوْلِ هُوَ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِاللَّامِ يَعَاقِبُ التَّنْوِينَ
فَلَا يَجْتَمِعَانِ ^(١٢))) فَكَمَا أَنَّ ^(١٣) التَّنْوِينَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَكَذَلِكَ مَعَارِبُهُ .
فإن قيل : لَمْ تُخَصَّصَ اللَّامُ بِذَلِكَ وَلَمْ كَانَ التَّعْرِيفَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ وَجَعَلَ سَاكِنًا
وَجَعَلَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ^(١٤) دُونَ وَسْطِهَا وَآخِرِهَا ^(١٥) ؟

- (١) في ج ((فكان))
- (٢) في ب و ج ((كعصا))
- (٣) في ب ((لا يكون بالحركات وفي ج على الحركات))
- (٤) في ج ((فاما اللام)) وكلمة قوله ساقطة من أ و ب
- (٥) سورة الفتح من الآية (٣) وفي ج (يغفر لك الله من ذنبك) وليس ذلك بأية
- (٦) ساقط من أ
- (٧) في الاصل ((ما هو حرف واحد))
- (٨) عند سيبويه الذي يرى أن أداة التعريف هي اللام وحدها انظر الخلاف في (أل)
- (٩) ص ٢٥٠ الحاشية ((٨))
- (٩) انظر الكتاب ٣ : ٣٢٤ ، اللامات ١٨ ، والخصائص ٢ : ٢٥٥ ، ومعاني الحروف للرماني ٦٩ ، وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :
- أل حرف تعريف أو اللام فقط فسمط عرفت قل فيه النمط
- وانظر رصف كمباني ص ١٥٨ ، المنصف ١ : ٦٥ ، والجنى الداني ٢١٦
- (١٠) في أ ((ومنهم من يجعل التعريف باللام ويقول جى))
- (١١) في ج ((بالهمز)) وصاحب هذا القول هو سيبويه انظر كتابه ٤ : ١٤٢ ،
- وانظر المراجع السابقة في الحاشية (٩)
- (١٢) في ج ((بدليل أن التعريف باللام))
- (١٣) في ب ((ولا))
- (١٤) في الاصل ((وكما))
- (١٥) في ((وجعل ساكنا في أول الكلمة))
- (١٦) انظر في ذلك كله المراجع السابقة في الحاشية (٩)

فالجواب أَنَّ اللام أولى مازيد، لكثرة ما يدغم فيها من الحروف، ألا تراها
تدغم عند السين والصاد، والضاد، والشين، والراء، والطاء، والدال، والثاء
والظاء، والذال، والتاء، والزاي، واللام، والنون^(٢)
وزيدت ساكنة، لأن الساكن كالميت ولهذا لم يعتد به فصلا في ((أقتل)) فاتبعت
الألف التاء وإن حذرت القاف بينهما . وزيدت على حرف واحد لتختلط بما
بعدها وتكون كالجزء منه، لأن للحرف الواحد حكما ليس للثنين .
ألا ترى أنهم حذفوا في النسب ألف التانيث، وتاء التانيث فقالوا في حَبْلِي
حَبْلِي^(٣)، وفي طَلْحَةٍ^(٤) طَلْحِي . ولم يحذفوا حرفين وإن كانا للتانيث، / ٥٠ أ
فابدلوا واوا في قولهم : حَمْرَاوِي ولم يقولوا حَمْرِي كما قالوا : حَبْلِي^(٥) .
فابدلوا واوا في قولهم : حَمْرَاوِي ولم يقولوا حَمْرِي كما قالوا : حَبْلِي^(٦) .

(١) في ب و ج ((عند حروف طرف اللسان التسعة)) والقول بأن حروف طرف
اللسان تسعة خطأ، فقد صرح سيبويه بأنها أحد عشر حرفا، انظر الكتاب
٤ : ٤٥٢ .

(٢) ترتيب هذه الحروف في ب و ج متقارب، وهو مخالف لترتيبها في أ
وسقط من ب الذال والراء، وزالت فيها الجيم وزيادتها خطأ، لأنها
لا تدغم في اللام . وسقطت من ج الدال والطاء، وتكررت فيه الثاء .
(٣) تجوز فيها ثلاثة أوجه ((حَبْلِي كما ذكر الشارح وَحَبْلَوِي بقلب الألف
واوا، وَحَبْلَوِي بالفصل، وإلى الحذف والقلب أشار ابن مالك بقوله :
ولن تكن قريع ذا ثان سكن فقلبها واوا وحذفها حسن
وانظر شروح الألفية عند الكلام على هذا البيت :-

وانظر ارتشاف الضرب ١ : ٢٨٢، وشرح ألفية ابن معط للموصلى ٢ : ١٢٥٤ ،
(٤) قال ابن مالك في الألفية :

ومثله مما حواه احذف وتا تانيث أو مدته لا تثبتا
(٥) في الاصل ((بأن كانا))
(٦) في ج ((في قولك))

(٧) لخص ابن معط هذه المسألة بقوله :

ولن يكن تانيثه بالألف
الفه كالحاء قل حَبْلِي
مقصورة فإن نسبت فاحذف
وان مددت قلت مَحْرَاوِي

فلهذا زادوا اللام مفردة ، وجعلوها أولاء ، ((لئلا يتطرق عليها الحذف ^(١) فلو زادوا
 أخيراً لتطرق عليها الحذف ، وعمدوها بالالف دون غيرها معاوضة من اعتماد الالف
 عليها ^(٢))) كما جعلوها ^(٣) في قولهم ((لا)) فاللام في ((لا)) ^(٤) زادوها ، لأن الابتداء
 بالالف لا يمكن وهي ساكنة ، فكذلك زادوا الالف لما لم يمكن الابتداء باللام .
 ((وقد بُنِيَ ^(٥) ماهو على حرف واحد على الضم في قولهم : «مُ اللّهُ» فالميم وحدها
 حرف))

((ومن الحروف ^(٦))) ماهو على حرفين نحو : «مِنْ وَهَلْ وَيَلْ» ^(٧) وعلى ثلاثة أحرف
 نحو ^(٨) ((إِنْ)) وعلى أربعة أحرف ^(٩) ، نحو : «حَتَّى» وعلى خمسة نحو : ^(١٠) لَكِنْ ^(١١)
 وأصل الحروف أن تُبْنَى كلها على السكون ، لأنها كبعض الاسم أو الفعل ، وما حرك ^(١٢)
 منها ^(١٣) فالتقاء الساكنين .

-
- (١) في ج ولو ((
 - (٢) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ
 - (٣) قوله ((كما جعلوها)) ساقط من ب و ج
 - (٤) في ب ((زادوا هنا)) وفي ج فاللام في لا هاهنا زادوها ((
 - (٥) في ج ((كذلك))
 - (٦) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ
 - (٧) قوله ((ومن الحروف)) ساقط من أ
 - (٨) كلمة ((ويل)) ساقطة من ب
 - (٩) قوله ((أحرف نحو)) ساقط من أ وكلمة ((أحرف)) ساقطة من ج
 - (١٠) كلمة ((أحرف ساقطة من أ و ب
 - (١١) في ج ((نحو كأن ولكن)) وكأن ليست على خمسة أحرف ((
 - (١٢) في ج ((كبعض الاسم أو بعض الفعل
 - (١٣) في أ ((فما))
 - (١٤) كلمة ((منها)) ساقطة من ج

ومنها : «أو» وهي أبدا لأحد الشئيين تقول : قام زيد أو عمرو ، وهي على أربعة
 أقسام : للشك : تقول : أكلت خبزا أو تمرا ، وللتخيير ، تقول : خذ درهما أو
 دينارا ((أى : خذ أحدهما ، وللإباحة تقول جالس الحسن أو ابن سيرين ((أى
 أنت ، مباح فى مجالسة هذا الضرب من الناس . والأصل فى الفرق بين الإباحة
 والتخيير أن فى الإباحة أى الشئيين شاء فعد وله فعلهما جميعا .
 وفى التخيير له فعد أحدهما ، لأن الأصل فى الأموال الحظر فإذا خيرك بعض
 ماله لم يجز أخذ غيره ، وليس كذلك الجلوس .^(١٠)

-
- (١) انظر فيها الكتاب ٣ : ١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ٢٦١ ، ٤ : ٢٢٠ ، والاصول ٢ : ٥٥ ،
 ٥٦ ، والايضاح العضدى ٢٨٢ ، وجمل الزجاجى ص ١٨ ، والتيسرة والتذكرة
 ١ : ١٣٢ ، ومعانى الحروف للرماني ص ٧٧ ، ٧٨ ، وحروف المعانى للزجاجى
 ص ٥٧ ، ورف المبانى ص ٢١٠ ، والجنى الدانى ٢٤٥ ،
 (٢) أوصلها الملقى فى رف المبانى إلى خمسة أقسام ، وأوصلها المرادى
 فى الجنى الدانى الى ثمانية أقسام . الصفحات السابقة .
 (٣) كلمة ((تقول)) ساقطة من أ و ج
 (٤) كلمة ((تقول)) ساقطة من أ و ج
 (٥) كلمة ((خذ)) ساقطة من أ و ج
 (٦) كلمة ((تقول)) ساقطة من ج
 (٧) فى ج ((أى لك مباح فجالسة))
 (٨) فى ب و ج ((والفصل فى بين الإباحة والتخيير))
 (٩) فى أ ((فله))
 (١٠) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١)

وتكون للإبهام كقوله تعالى : ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(١) ومعنى الإبهام هو أن يكون غرضك أن تلبس على السامع ، فإذا قال : عندى زيد أو عمرو ، فهو يعلم من عنده ، وإنما يريد ((أن لا يعلم السامع))^(٢) فإن قيل : البارى جلت قدرته لا يريد أن يلبس علينا^(٤) وإنما يريد البيان ، قيل : قد تكون المصلحة تارة فى الإلباس ، وتارة فى البيان كقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾^(٦) ولم يبين بهذا الكلام .

(١) سورة الصافات الآية ١٤٢ ، والشارح فى جعله ((أو)) فى هذه الآية للإبهام تابع للصيمرى فإنه قال بذلك فى التيسرة والتذكرة ١ : ١٣٢ ، ونسبه له الرماني فى معانى الحروف ص ٢٨ ، وانظر القول بمحيى (أو) فى هذه الآية للإبهام فى رصف المبانى ص ٢١١ ، ومعنى اللبيب ١ : ٦٤ والجنى الدانى ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وفى الآية أرا* أخرى سيذكر الشارح بعضها وانظرها فى معانى القرآن للفرا* ٢ : ٢٩٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه ٤ : ٣١٤ ، ومجاز القرآن ٢ : ١٧٥ ، والبيان فى إعراب القرآن ٢ : ٣٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ : ٦١٩ والمحتسب ٢ : ٢٢٦ .

(٢) فى الأصل ((الغرض // وفى ج)) هو أن الغرض ((

(٣) فى ب (أو) وإنما يريد الإبهام للسامع ((

(٤) فى الأصل ((لا يريد الإلباس // وفى ب)) لا يلبس علينا ((

(٥) فى ج ((قيل له))

(٦) الآية ٨٥ من سورة الاسراء .

وقد قال قوم معنى ((أو)) ههنا معنى الواو^(١) ، وقال قوم معناها معنى
 ((بل))^(٢) وهذا لايجوز ؛ لأن الحرف إذا أمكن حمله على لفظه لم يحمل على
 غيره^(٣) .
 ((فأما قوله تعالى : ^(٤) لَا تَطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا ^(٥) أَوْ كَفُورًا ^(٦) فَأَوْ ههنا للإباحة ،
 لأنك لو قلت : اطع زيدا أو عمرا كنت مبيحا له ذلك ، فإذا دخل النفي كان^(٧)
 كذلك ؛ لأن النفي على حد الإيجاب .
 وقوله تعالى : ^(٨) لَا أَوْ كَصِيبٍ مِنَ السَّمَاءِ ^(٩) فَأَوْ فيه للإباحة^(١٠)) أى : وإن
 مثلتموهم بالموقدِ نارا^(١١) ، فهو مثلهم ، أو بالصيب فهو مثلهم^(١٢) .^(١٣)

-
- (١) ينسب هذا القول إلى الكوفيين والأخفش والجرمى ، انظر المراجع السابقة
 فى الحاشية (١) ص ٣٦٧ ، والانصاف ٢ : ٤٧٨ ، والأمالى الشجرية ٢ : ٣١٢ ،
 ٣١٨ ، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٦٠٠١ ،
 (٢) ممن قال بذلك الخراء وأبو عبيده انظر معانى القرآن ٢ : ٣٩٣ ، ومجاز
 القرآن ٢ : ١٧٥ وانظر المراجع السابقه فى الحاشيه (١)
 (٣) فى الاصل ((على اللفظ))
 (٤) فى ((وأما))
 (٥) كلمة ((تعالى)) ساقطة من أ
 (٦) الآية ٢٤ ، من سورة الانسان وانظر مناقشة هذا المثال فى شرح اللمع
 للأصفهاني ص ٦٠١
 (٧) فى ج ((النهي))
 (٨) فى ج ((وكذلك النفي))
 (٩) فى ج ((فقله))
 (١٠) سورة البقرة الآية ١٩ وما بين الأقواس (()) لا يوجد فى أ
 (١١) فى ب ((الاباحة)) وكون ((أو)) هنا للإباحة نص عليه الثبارى فى البيان
 ١ : ٦٠ ، وقال أبو حيان إنها للتفصيل انظر البحر المحيط ١ : ٨٣ ،
 (١٢) كلمة ((نارا)) ساقطة من أ
 (١٣) فى الاصل ((فهو مثله))

((وقوله تعالى ^(١) لَمْ أَكْ أَوْ أَشَدُّ قُوَّةً ^(٢))) يحتتمل أن تكون ((أو)) فيه للإباحة
 أى : إنَّ مثلهم قلوبهم فى القسوة بالحجارة فهى مثلها ^(٣) ، وإنَّ مثلتموها بما
 هو أشد من الحجارة فهى مثله ^(٤) ^(٥) ^(٦))) وتحتتمل أن تكون للابها ^(٧) .
 ومنها : ((لا)) ^(٨) وهى فى الكلام على أربعة أقسام ^(٩) :
 زائدة ^(١٠) كقولك : ما قام زيد ولا عمرو ، فالواو هى العاطفة ولا دخلت لمعنى النفى ،
 فإن كان الكلام بإيجابا لم يجز ، لاتقول : قام زيد ولا عمرو
 والثانى : من أقسام ((لا)) : النهى نحو : لَتَنْهَبْ))
 الثالث : من أقسامها النفى نحو : لا رجل فى الدار .
 الرابع : العطف ومعناها أن تنفى عن الثانى ما وجب وثبت للأول تقول : ضربت
 زيدا لا عمرا ، فالضرب واقع بزيد وقد نفيت عن عمرو . ولهذا لا يجوز :
 ما ضربت زيدا لا عمرا ، لأنك لم تثبت للأول شيئا فتنفية . عن الثانى ^(١٢) .

-
- (١) ما بين الأقواس (()) ساقط من أ و فى ب ((فأما قوله تعالى : وكلمة
 تعالى ساقطة من ج
 (٢) سورة البقرة الآية ((٧٤))
 (٣) فى ب ((فهو)) مثلها ((وفى ج فهو مثلهم :
 (٤) ما بين الأقواس (()) ساقط من ب
 (٥) فى الاصل ((فهو))
 (٦) فى ب ((مثلهم))
 (٧) انظر فى ذلك معنى اللبيب ١ : ٦٧ ، والجنى الدانى ص ٢٤٦
 (٨) انظر فيها حروف المعانى ص ٤٣ ، ومعانى الحروف ٨٣ ، ٨٤ ، ورف المبانى
 ٣٢٩ ، والجنى الدانى ٣٠٠ ، والآلى الشجرية ٢ : ٢١٩ ، والمقتضب ١ : ١١ ،
 ٤ : ٩٨ ، ٣٥٧ ، وابن يعيش ٢ : ١٠٠ ، ٨ : ١٠٧ ، والمضرب ١ : ١٠٤ ، ومعنى
 اللبيب ٢٦٢ والأصول ٢ : ٥٦ ،
 (٩) انظر فى هذه الأقسام المراجع السابقه
 (١٠) فى ج ((زائد))
 (١١) فى ب ((تكون للعطف)) وفى ج ((أن تكون للعطف وتكون معناها أنها
 تنفى .
 (١٢) انظر المراجع السابقة والتبصرة والتذكرة ١ : ١٣٧ ، وشرح اللمع للأصقهانى
 - ٦٠٢ ، والتصريح ٢ : ١٤٩ .

ومنها : ((بل))^(١) وهى للإضراب / كَأَنَّكَ إِذَا قلت : ضربت زيدا بل عمرا ((/ ٥١ أ
أضربت عن ذكر زيد وأرجبت الضرب لعمرو ، وتكون فى الإيجاب والنفى^(٢) فإن
قلت : ما زيد قائماً بل قاعدٌ لم يجر فى «قاعد» إلا الرفع ، لأنك لو نصبت
فسد المعنى^(٣).

(١) انظر فى ((بل)) الكتاب ١ : ٤٣٥ ، وحروف المعانى ٢٩ ، والمقتضب ١ : ١٢
والتيصرة والتذكرة ١ : ١٣٦ ، والجمل ١٧ ، ١٨ ، والاصول ٢ : ٥٧ ، ومعانى
الحروف ٩٤ ، ووصف المباني ٢٣٠ ، والمضرب ١ : ٢٣٢ ، وابن يعيش ٨ : ١٠٤ ،
ومغنى اللبيب ١ : ١١٩ ، وشرح اللمع للأصفهاني ٦٠٢ ، والجنى الدانى ٢٥٣ ،
(٢) هذا هو منهج البصريين واختلف النقل عن الكوفيين فقد نسب إليهم ابن
الأنبارى فى الانصاف ٢ : ٤٨٤ ، موافقة البصريين ونسبه إليهم أيضا الرضى
فى شرحه للكافية ٢ : ٣٢٨ ، بينما صرح ابن فارس فى الماحبى ص ١٢٥ ،
والرمانى فى معانى الحروف ص ٩٤ ، وابن هشام فى المغنى ١ : ١٢٠ ،
والسليلى فى شفاء العليل ٢ : ٧٩٠ ، والمرادى فى الجنى الدانى ص ٢٥٤ ،
صرح هؤلاء كلهم بأن الكوفيين يجيزون أن تقع بعد الإيجاب ، وانظر ،
الهشع ٢ : ١٣٦ .

(٣) لأن النصب يكون بتقدير ((ما)) النافية فيكون القعود منغياً ، وهذا عكس
المراد من إثبات القعود .

وذكر بعض النحاة أن بل قد تأتى جارة مثل ((رب)) واستشهدوا على

ذلك بقوله روية :
بَلِّ بَلْدِمَلْ الْفَجَاجَ قَتْمَهُ لَا يَشْتَرِي كَثَانَهُ وَجْهَرْمَهُ

انظر حروف المعانى ٢٩ ، والانصاف ٥٢٦ ، ووصف المباني ٢٣٢ ،

ومنها ((لَكِنْ))^(١) وهى للاستدراك تقول : ما قام زيدٌ ، لَكِنْ عمروٌ ، ولا تكون إلا بعد
 النفس^(٢) إلا أن يخرج من قصة إلى قصة كقولك : جاءنى عمرو لكن زيدٌ لم
 يأت ، ومنها ((أَمْ))^(٣) وهى على ضربين : منقطعة ومتصلة ، فالمتصلة لها شرائط :^(٤)
 أحدها : أن تكون مع الهمزة وحدها من حروف الاستفهام كقولك : أقام زيد
 أم عمرو ؟^(٥) ،^(٦) وتكون مستدعى مثل أن تعلم أن شخصا في الدار فتقول : أزيد في الدار
 أم عمرو ؟^(٧) ويكون الكلام جملة واحدة ، فإذا وجبت هذه الشرائط كان جوابها
 كجواب ((أى))^(٨) فيكون بالتمييز وإن اختلف شرط من هذه الشرائط فهى المنقطعة^(٩) .^(١٠)
^(١١) ^(١٢) ^(١٣)

(١) انظر فى لكن الكتاب ١ : ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٢ : ٨ ، ٣ : ٧٨ ، ٤ : ٢٣٢ ، والتبصرة
 والتذكرة ١ : ١٣٧ ، وحروف المعانى ٤٤ ، ورف المبانى ٣٤٥ ، والمضرب ١ : ٢٣٣ ،
 ومغنى اللبيب ٣٢٣ ، والجنى الدانى ٢٣٦ ،

(٢) فى ب ((زيادة)) فإن جاءت بعد إثبات خرجت //

(٣) انظر فى ذلك المراجع السابق فى الحاشية (١)

(٤) انظر فى ((أَمْ)) الكتاب ٢ : ١٦٩ ، ٣ : ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ،
 والمقتضب ٣ : ٢٨٦ ، والأصول ٢ : ٥٧ ، وحروف المعانى والصفات ص ٥٥ ،
 ومعانى الحروف للرمانى ٧٠ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ١٣٥ ، والأمالى الشجرية
 ٢ : ٣٢٣ ، والمضرب ١ : ٢٣٠ ، وابن يعيش ٨ : ٩٧ ، ورف المبانى ١٧٨ ،
 والمخصص ١٤ : ٥٤ ، والجنى الدانى ٨١ ، والمغنى ٤٠

(٥) بقى على الشارح ضرب ثالث وهو ((أَمْ)) المعرفة كما فى قوله :
 صلى الله عليه وسلم : ((ليس من أعبأ مصيام فى امسفر)) فى إحدى
 روايته ، وقد يكون الشارح قصد عدم ذكر ((أَمْ)) هذه ، لأن حديثه عن
 العاطفة وهذه ليست عاطفة انظر فيها المراجع السابقة فى الحاشية (١)

(٦) المتصلة هى التى تكون معادلة لهمزة الاستفهام بمعنى أيهما وأيهما ((

(٧) فى ب (لامدعى) ((وفى ج (لامدعى) مثل أى شخص فى الدار))

(٨) قوله : ((أن تعلم)) ساقط من ب

(٩) فى أ ((أزيد أم عمرو))

(١٠) فى ج ((فيكون))

(١١) فى الأصل ((دخلت))

(١٢) فى أ ((فان))

(١٣) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١)

وجواب المنقطة ((نعم)) أو ((لا)) كجواب ((أو))^(١) فإن أجبت فيها^(٢)
 بالتعيين كجواب المتصلة كان محالاً ، فأما^(٣) قول الشاعر :
 كَذَبْتَكَ عَيْنَكَ أُمَّ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ غَلَسِ الظَّلَامِ مِنَ الرِّيَابِ خَيْسَالًا^(٤)
 فتحتمل وجهين : أحدهما أن تكون المعادلة وقد حذفت الهمزة من كذبتك للضرورة ،
 والثاني أن تكون المنقطة كقولهم : إِنَّهَا ذَبُّ أُمِّ شَاءُ .
 وأما قوله تعالى^(٥) : أُمَّ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا^(٦) فيحتمل ثلاثة أوجه :

-
- (١) انظر المراجع السابق في الحاشية (١) ص ٧٤.
 - (٢) في ب' فإن أوجبت ((وهو خطأ من النسخ))
 - (٣) الشاعر هو الأطل غياث بن غوث التغلبي أحد الشعراء البارزين في العصر الأموي انظر ترجمته في الشعر والشعراء ص ٤٨٣
 - (٤) الشطر الأخير من البيت ساقط من ب .
 وهذا البيت مطلع قصيدة من بحر الكامل قالها الأطل في هجاء حرير
 وهي في ديوانه ص ٤١ ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣ : ١٧٤ ، وهو
 في المقتضب ٣ : ٢٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ٧٨ ، والأمالى
 الشجريه ٢ : ٣٣٥ ومغنى اللبيب ١ : ٤٥ ، واللسان ((أم)) والخزانة
 ٤ : ٤٥٢ ، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ١ : ٢٥
 - (٥) نص على الوجهين سيبويه في الكتاب ٣ : ١٧٤ ، والمبرد في المقتضب ٣ : ٢٩٥
 - (٦) في ج ((فأما))
 - (٧) في ب ((عز وجل))
 - (٨) سورة الزخرف الآية ٥٢ ، وكلمة ((هذان)) لا توجد في ج

أحدهما : أن تكون زائدة^(١) ، أو تكون معادلة^(٢) فيكون حملا على المعنى كأنه
لما قال : **لَا أَفَلَا تَبْصُرُونَ** قال : أم أنتم بصراء^(٣) والتقدير^(٤) ٥١ ب /
أى هذين كائن منكم^(٥) ؟^(٦)
والثالث : أن تكون منقطعة . فأما قوله تعالى : **لَا كَرِيبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ**
أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ فهذه منقطعة والتقدير : بل يقولون افتراه^(٨) ((
قبل الاضراب عن ماتقدم ، والهمزة للاستفهام كما كان في قوله : **إِنَّهَا لَبَلٌ**
أَمْ شَاءَ ((بل أهي شاء^(١٠)))

- (١) قال المبرد في المقتضب ٣ : ٢٩٦ ((فأما أبو زيد فكان ينهب إلى خلاف
مذاهبهم فيقول : (أم) زائدة ومعناه : أفلا يبصرون ..
وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون لا يعرفون ((أم)) زائدة ،
- (٢) ((أم)) المعادلة هي التي يعبر عنها النحاة بالمتصلة ،
- (٣) ممن صرح بأنها متصلة الزمخشري في الكشاف ٣ : ٤٩٢ ، ونسب أبو حيان القول
باتصالها إلى سيبويه وتابعه علي بن سبته له ابن هشام في المغنى انظر
البحر المحيط ٨ : ٢٢ ومغنى اللبيب ١ : ٤٣ وانظر الهمع ٢ : ١٣٢ ، والخزانة
٢٢ : ٤
- (٤) في ج ((فالتقدير))
- (٥) في ج ((كان منكم))
- (٦) هذا هو رأى سيبويه والمبرد والزجاج والانبأرى وجمهور البصريين ، انظر
الكتاب ٣ : ١٧٣ ، والمقتضب ٤ : ٩٥ ، ومعانى القرآن للزجاج ٤ : ٤١٥ ، والبيان
٢ : ٣٥٤ ، والكشاف ٣ : ٤٩٢ .
- (٧) سورة يونس الآية ٢٨ ، وسورة السجدة الآية ٣
- (٨) ساقط من ب
- (٩) في ب ((وبلى))
- (١٠) قوله (بل أهي شاء) ساقط من ب وفي ج (أى بل أهي شاء) تشير هنا إلى
أن النحاة اختلفوا في معنى أم المنقطعة فنهب جمهور البصريين إلى أنها
تقدر ب ((بل)) والهمزة مطلقا ، ونهب الكوفيون إلى أنها بمعنى ((بل))
مطلقا ، وذكر ابن مالك أن الأكثر فيها أن تقدر ببل والهمزة وقد تدل
على الاضراب فقط .
- ونهب بعضهم إلى أن أم قد تأتي بمعنى الهمزة وحدها وجعلوا منه قوله
تعالى **لَا آمُ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ أُولَئِكَ** الشورى (٩) انظر الكتاب ٣ : ١٧٢ ،
وابن يعيش ٨ : ٩٢ ، ورفيع المبانى ١٨٠ ، والتسهيل ١٧٦ ، والمساعد ٢ : ٤٥٥ ،
٥٥٦ ، وحروف المعانى ٥٥ ، ٥٦ ، ومعانى الحروف ٧٠ ، والجنى الدانى ٢٢٥ ،
٢٢٦ ، ومغنى اللبيب ٤٤ ، ٤٥ ،

وأما ((إِذَا)) فهي^(١) مكسورة ومفتوحة ، فَإِذَا كانت مفتوحة ففيها معنى الشرط وتلزمها الفاء^(٢) ((تقول))^(٣) : أَمَّا زَيْدٌ ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ^(٤) ، والتقدير : مهما يكن من شيء فغفر الله لزيد ، ثم قدم بعض ما كان بعد الفاء ، وهو زيد ، فيجعل^(٥) قبلها عوضاً من الحذف^(٦) .

وأما المكسورة فلا تكون إلا مكررة^(٧) وأقسامها^(٨) كاقسام ((أو)) لافرق بينهما إلا أن ((أو)) يعضى صدر كلامك على اليقين ثم يدركك الشك فيرجع الشك إلى أول الكلام^(٩) نقول : ((قام زيد أو عمرو ، فقيام زيد لم يكن^(١٠) وإنما صار شكاً للشك في عمرو^(١١) .

-
- (١) في ج ((هي))
 - (٢) في الأصل ((يلزومها الفاء))
 - (٣) زيادة من ((ب))
 - (٤) في ج فيغفر ((
 - (٥) كلمة فجعل ساقة من أ و ب
 - (٦) انظر الكتاب ٤ : ٢٣٥ ، وحروف المعاني ٦٨ والمقتضب ٣ : ٢٧ ، والامالي الشجرية ٢ : ٣٤٣ ، ورف المبانى ١٨١ ، والجنى الدانى ٢١١ ، ومغنى اللبيب ٥٧ ((في ج
 - (٧) انظر فيها المقتضب ٣ : ٢٨ ، والأصول ٢ : ٥٦ ، والإيضاح المعنى ٢٨٩ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ١٣٤ ، والامالي الشجرية ٢ : ٣٤٣ وحروف المعاني ٦٧ ، وابن يعيش ٨ : ٩٧ ، والمضرب ١ : ٢٣١ ، ورف المبانى ١٨٣ ، والمغنى ٦١ ، والجنى الدانى ٢١٣ ، والمساعد ٢ : ٤٦٠ ، ٤٨١ .
 - (٨) هذا هو مذهب البصريين ، ونسب إلى الفراء وثعلب القول بجواز الاستغناء بالثانية عن الاولى ووافقهما على ذلك ابن مالك فقال في التسهيل ص ١٧٦ « وقد يستغنى عن الاولى بالثانية » وانظر المساعد ٢ : ٤٦١ ، وشفاء العليل ، ٢ : ٢٨٨ ورف المبانى ١٨٥ ، وقد تبدل فيهما الاولى يا فيقال : ((ايما)) انظر المراجع السابقة ، وانظر معاني القرآن للفراء ١ : ٣٩٠ ،
 - (٩) في ج الكلام .
 - (١٠) في ج ((ساريا من آخر الاسم الى أوله ،
 - (١١) في ب ((للشك في غيره)) وفيه « عسر حيل »

وَأَمَّا وَإِمَّا فَيَبْتَدِئُ بِهَا شَاكَ^(١) تقول : ضريت إِمَّا زيدا وَإِمَّا عمرا ، وقد اختلف فيها هل هي من حروف العطف أم لا ، فأبو علي^(٢) لا يجعلها من حروف العطف لشيئين :

أحدهما : الابتداء^(٣) بها وحروف العطف لا يبتدأ بها ،

والثاني : دخول حروف العطف^(٤) عليها ، وحروف العطف لا يدخل عليها مثلها^(٥) .

ومنهم من يجعلها من حروف العطف^(٦) كما^(٧) رأى ما بعدها تابعا لما قبلها^(٨) حملها على حروف العطف .

(١) عبارة الخارج هنا تكاد تكون مطابقة لعبارة ابن السراج في الاصول ٢ : ٥٦ وانظر المراجع السابقة في الحاشية ٧ ص ٣٧٤ .

(٢) تعدمت ترجمته في ص ٣١

(٣) في أ و ج ((للابتداء بها))

(٤) في الاصل ((دخول الحروف للعطف)) وفي ج « دخول حرف العطف »

(٥) في ب ((وحرف العطف لا يدخل عليه مثله)) .

وقال أبو علي في الايضاح ١ : ٢٨٩ « وليست إِمَّا بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة وأنت تقول :

ضريت إِمَّا زيدا وَإِمَّا عمرا فتجدها عارية من هذين القسمين وتقول : ((وإما عمرا)) فتدخل عليه الواو ، ولا يجتمع حرفان لمعنى)) ونسب هذا القول

أيضا ليونس وابن كيسان انظر الجنى الثاني ص ٤٨٧ ، ومغنى اللبيب ١ : ٦٢

ومعاني الحروف للرماني ص ١٣١ .

(٦) ينسب هذا الرأي إلى الجمهور انظر ١ : ٢٦٦ ، ٢ : ٨ وانظر المراجع السابقة

في الحاشية (٧) ص ٣٧٤

(٧) في أ « إِمَّا » وفي ب إذا ((

(٨) في ج « ((فلذلك حملها))

وقد جاءت في الشعر بلا ((ما)) في قوله /:

كَسَفَتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا^(٢)

أراد ((وإِذَا))

((ومنها)) حتى ((وهي كالواو)) إِلَّا أَنَّهَا تَفَارِقُهَا فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا يَكُونُ مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلُهَا وَقَدْ مَضَى ذَلِكَ ((^(٣)

(واعلم أَنَّكَ تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في الحال نحو^(٥) : قام زيد وعمرو ، لِأَنَّ الْقِيَامَ يَصِحُّ مِنْهُمَا^(٦) ولانقول : مات زيد والشمس ، لِأَنَّهَا لَا تُوصَفُ بِالْمَوْتِ^(٧))

(١) صرح بذلك سيبويه في الكتاب ١ : ٢٦٣ ، فقال : ((ولا يجوز طرح)) ((ما)) من ((اما)) لا في الشعر قال الثمريين تولب^(١) :
كَسَفَتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا
ولنما يريد : وإِذَا مِنْ خَرِيفٍ^(٢)))

(٢) القائل هو النمر بن تولب الشاعر المخضرم الذي كان يسمى الكيس لحسن شعره ، انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٦٢ ، والشعر والشعراء ١٤١

(٣) هذا بيت من بحر المتقارب وصدريه فكيف يحيط معطير للبحر^(١)
ع (الاصل وهو ساقط من النص)

وهو من شواهد سيبويه كما سبق ذكره ، وانظره في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١١٤ ومجاز القرآن ٢ : ٢٣١ ، والخصائص ٢ : ٤٤١ ، وابن يعيش ٨ : ١٠٢ ، والرضى ٣ : ٣٧٢ ، وابن الناطم ٢٠٩ ، الجنى الثاني ٣٣٢ ، وديون البحر ص ١٠٤ ومختارات ابن الشجري ٦٩ ، المقتضب ٣ : ١١٥ ، والبحر المحيط ١ : ٢١٠ وشفا^(٢) العليل ٢ : ٧٩٠ ، والمعنى ٥ : ١٥١ والخزانة ٤ : ٣٣٤ وانظر ديوانه ص ٤٤١

(٤) ما بين الأقواس (()) مضاف في ((ب)) عند التصحيح^(١) وانظر الكلام على حتى والفرق بينها وبين الواو ص ٣١٥ وما بعدها .

(٥) في متن اللمع ((تقول)) الهمع ص ١٨٣ ، وهذه الأمثلة جاءت فيه متأخرة عن قوله : ((والفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان))

(٦) في المتن ((من كل واحد منها)) اللمع ص ١٨٣ تحقيق حسن محمد شرف

(٧) في المتن ص ١٨٣ ، لابن الشمس لا يصح موتها ((

وقال الثماني في شرحه لللمع واعلم أَنَّكَ تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في المعنى تقول : قام زيد وعمرو فتعطف عمرا على زيد ، لِأَنَّ الْقِيَامَ يَصِحُّ مِنْ ((عمرو)) كما يصح من زيد الأثرى أَنَّكَ لو قلت : قام عمرو لصح فإذا صح بانفراده صح مع اشتراكه ، ولانقل : مات زيد والشمس ، لِأَنَّ الشَّمْسَ لَا يَصِحُّ مَوْتُهَا الْأَثَرِ أَنَّكَ لو قلت ماتت الشمس لم يجز فإذا لم يجز بانفراده لم يجز باشتراكه

٠٠٠ ، ٢٠ ق ١٤٤ ، نقلا حاشية المتن تحقيق حامد المومق ص ١٧٥٥ وانظر شرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ١١٩

- (١) وتعطف الفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان نحو : قام زيد ، وقعد ،
 ولا تقول : قام زيد ويقعد (٣) ، فأما ما جاء من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٥) فيجوز أن يكون معناه كفروا فيما مضى وهم الآن يصدون ، ولا يكون معطوفاً على الأول (٦) .
 ويجوز أن يكون أراد يكفرون ثم اسقط حرف المضارعة تخفيفاً ، وجاز هذا ؛ لأن (٧)
 الذي فيها معنى الجزاء ، والجزاء يقرب الماضي إلى الاستقبال (٨) .

- (١) في متن اللمع ص ١٨٣ ((تقول)) وكذلك ج
 (٢) في ب ((وقعد عمرو)) وفي المتن زيادة ((لاتفاق ، ما بينهما))
 (٣) في ب ((ويقعد عمرو)) وفي المتن ((يقوم زيد وقعد ، اللمع ق ١٨٣ ، وفي شرح اللمع لابن اللغات ق ٤٦٧ « فأما عطف الفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان فحسن فأما إذا اختلفا في الزمان فإنه لم يجز عطف أحدهما على الآخر لتباين وجوههما فيصير بذلك بمنزلة عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم)) نقلاً عن حاشية المتن تحقيق حامد المؤمن ص ١٥٥ ،
 (٤) في ج ((في قوله))
 (٥) سورة الحجر الآية ٢٥ وقوله ((عن سبيل الله)) لا يوجد في أ و ب
 (٦) في ب ((وتكون مقطوعاً عن الأول))
 .. وانظر في هذا التوجيه اعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣٩٢ ، ومشكل اعراب القرآن ٢ : ٤٨٩ ، وأمثلاً ما من به الرحمن حاشية على حاشية الجمل ٤ : ٣٤ والبيان في اعراب القرآن ٢ : ١٧٣ ، والبحر المحيط ٦ : ٣٦١ ، ٣٦٢ ، وشرح اللمع للاصفهاني ص ٦١٠ .
 (٧) لم اعثر على هذا التوجيه في المراجع التي اطلعت عليها فلعله مما انفرد به الشارح ، وفي الآية توجيهات أخرى منها :
 أ) أنه من العطف على المعنى ، فيكون تقدير الكلام ((إِنَّ الْكَافِرِينَ وَالصَّادِقِينَ)) ذكر هذا الوجه الزجاج في معاني القرآن و اعرابه ٣ : ٤٢٠
 ب) أنه من عطف الجملة على الجملة (انظر اعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣٢٢
 ج) أنه من باب عدم ملاحظة زمان معين في المضارع ، وإنما يراد به الاستمرار انظر النهر والبحر المحيط ٦ : ٣٦١ ، ٣٦٢ ، وحاشية الجمل ٣ : ١٦٢
 د) أنه المضارع مسؤول بالماضي لعطفه عليه (البحر المحيط وحاشية الجمل الصفحات السابقة .
 هـ) أن الواو زائدة ، وبذلك قال الكوفيون (انظر مشكل اعراب القرآن ٣ : ٤٨٩ ، والبيان في اعراب القرآن ٢ : ١٧١ ، والبحر المحيط وحاشية الجمل الصفحات السابقة .
 (٨) في الأصل لأن المعنى الذي فيها ((
 (٩) في ب ((يقرب الماضي منه))

ولا يجوز في الأكثر عطف الفعل على الاسم ، وقد جاء في قوله تعالى : ﴿إِلَى الطَّيْرِ
فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ (١) فعطف ((يقبضن)) على ((صافات)) وهو اسم ولزمنا جاز ذلك
لأن قوله تعالى : ﴿لَا يَقْبِضْنَ﴾ في معنى ((قابضات))
ولا يعطف اسم على فعل وقد جاء في قوله :

يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِزٌ (٨)

فعطف ((جائرا)) وهو اسم على " يقصد " وهو فعل (٩)

(١) اشترط النحاة لجواز عطف الفعل على الاسم شرطا وهو أن يقع الفعل موقع الاسم
وذلك بأن يقع خبرا لذي خبر ((المبتدأ والأفعال والحروف الناسخة))
أو حالا أو صفة لموصوف .
وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله في الخلاصة :
واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا
وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، والمساعد ٢ : ٤٧٧ ، وشفاء العليل
٢ : ٧٩٧ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ : ٢٤٣ ، ووضح المسالك ٣ : ٢١٥ ، وشرح الكافية
الشافعية ٣ : ١٢٧١ .

(٢) كلمة ((تعالى)) ساقطة من أ

(٣) سورة الملك الآية ١٩ ((

(٤) في ج ((وهو فعل على اسم))

(٥) كلمة ((تعالى)) ساقطة من أ

(٦) في ب ((باسم))

(٧) أجاز النحاة ذلك إذا كان الاسم المعطوف شبيها بالفعل بأن يكون اسم
فاعل أو اسم مفعول ، ومن أمثلته قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ
وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ ٩٥ الانعام ، فمخرج وتابعه معطوف على ((يخرج))
هذا هو رأي جمهور النحاة في أعراب الآية ونهب الزمخشري وأبو حيان إلى أن
مخرج معطوفة على ((فالحق الحب)) وعلى ذلك لا يكون فيها شاهد . انظر الكشاف
٢ : ٣٧ ، والبحر المحيط ٤ : ١٨٥ ، وانظر المراجع السابق في الحاشية (١)
(٨) هذا البيت من بحر الرجز ولم اعثر على من نسبته إلى قائله وهو في الأمل
الشجري ٢ : ١٦٧ ، وشرح الكافية الشافعية ٣ : ١٢٧٢ ، وشفاء العليل ٢ : ٧٩٨ ،
والعينى ٤ : ١٧٤ ، والاشمونى ٣ : ١٢٠ ، والخزانة ٢ : ٣٤٥ ، وقبله في هذه المراجع :
بات يعيشها بعض باتر

وانظر البيت الشاهد في معاني القرآن للغرا ١ : ٢١٣ ، ٢ : ١٩٨ وكتاب
الشعر لأبي علي ٢ : ٤٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٤٩ ، والمحكم ٣ : ٢٠٧ ،
وفي شرح الكافية الشافعية أسواقها ((

ويقصد من القصد وهو التوسط وعدم مجاوزة الحد ، والأسواق ((جمع قلة لساقي
وجائر من جاز يجوز إذا مال عن القصد))

(٩) في زيادة لعل كائن غائبة وهو « يعني جائر يؤول إلى يجوز »

فصل

(١) ويعطف المظهر على المظهر (كقولك : (قام زيدٌ وعمرٌ) (والمضمر على المضمر)
 كقولك : (رأيتك وإيتاء) (٢) (والمظهر على المضمر) كقولك : (رأيتك وزيداً) (٣)
 (والمضمر على المظهر) كقولك : (قام زيدٌ و/ أنت) (كل ذلك جائز) / ٥٢ ب
 (فإذا كان المضمر متصلاً مرفوعاً) (٤) لم يجز أن تعطف حتى توكدّه) (٥)
 فتقول : ((قم أنت وزيدٌ ، وإِنَّمَا وجب التأكيد ؛ لأنَّ الفعل مع الفاعل بمنزلة
 الشيء الواحد ، فإذا قلت ((قم وزيدٌ)) من غير تأكيد توهم أنَّكَ عطفت الاسماً
 على فعلٍ وهذا لا يجوز) (٦) ، وإِنَّمَا لم يجز أن تعطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل) (٧)

(١) في ج ((ويعطف المظهر على المضمر))

(٢) في ب ((رأيتك إيتاء))

(٣) في ج ((تقديم وتأخير لبعض هذه الأشياء))

(٤) في المتن المطبوع : ((رأيتك وزيداً)) والمقصود هنا المضمر المنصوب وسيأتي

الكلام على غيره (وانظر في ذلك شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٤١ وابن يعيش

٣ : ٧٨ ، والتسهيل ١٧٢ والمساعد ٢ : ٤٦٨ وشفا العليل ٢ : ٧٩٢ . والرضى

١ : ٢٢٠ والتوضيح ٣ : ٢١٠ ، والتصريح ٢ : ١٥١ والصبان ٣ : ١١٤ والهمع ٢ : ١٣٩

(٥) في ب ((الضمير))

(٦) في المتن ((فإن كان المضمر مرفوعاً متصلاً)) اللمع ص ١٥٦ ، تحقيق حامد المؤمن .

(٧) أشار ابن مالك إلى هذه المسألة فقال في الكافية الشافية

وإن على مضمر رفع متصل تعطف فقبل العطف جى بالمنفصل

أو بسواه أفصل وربَّما ورد عطف بلا فصل كسرنا والممدد

وقال في الخلاصة :-

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فالشيء وضعفة اعتقد

انظر شرح الكافية الشافية ٣ : ١٢٣٦ ، وشرح الألفية للمرادى ٣ : ٢٢٧

وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٤١ ، والمساعد ٢ : ٤٦٨ وانظر بقية المراجع

السابقة في الحاشية (٤)

(٨) في الأصل ((تقول))

(٩) انظر الكلام على عطف الاسم على الفعل ص ٣٧٨ ، الحاشية (٧)

(١٠) في ج ((أن تعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم))

لأنَّ العطف نظير التثنية ، فكما لاثنتي أسماً مع فعل^(١) ، ولا فعلاً مع اسم^(٢) ولا اسمين مختلفين^(٣) ، فكذلك لاتعطف اسماً على فعل^(٤) ولا فعلاً على اسم^(٥) ، ويدلك على أنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد أنَّهم^(٦) سَكَنُوا له ما قبله^(٧) في قولهم : (قَمَتَ وَضَرَبَتِ)^(٨) لثلاثا يجمعوا بين أربع متحركات ، لأنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد^(٩) ((وقالوا : ضَرَبَتْنِي ، فجمعوا بين أربع متحركات)) ، لأنَّ الفعل والمفعول ليسا كالشيء الواحد ، يدلك على ذلك مجيء النون التي هي إعراب في الفعل بعد الفاعل في قولك : يضربان^(١١) ، وأيضاً قولهم^(١٢) في النسب إلى «كنت» : ((كنتي^(١٣)) ويدل على أنهما كالشيء الواحد ((أيضاً^(١٥)) قولهم : حبذا زيدٌ : فَحَبَّ فعل وذا فاعله ، وقد جُعِلَا كالشيء الواحد ، ألا ترى أنَّه لا يجوز الفصل بينهما لاتقول : حَبَّ في الدار ذا^(١٦) .

-
- (١) في ب ((يثني اسم))
 - (٢) في ب ((ولا فعل))
 - (٣) في ب ((واسمان ومختلفان))
 - (٤) في ب لا ولا يعطف اسم ((
 - (٥) في ب ((ولا فعل))
 - (٦) في أ ((وانهم))
 - (٧) في ج ((سَكَنُوا له لام الفعل قبله))
 - (٨) ما بين الأقواس ((ساقط من ب و ج))
 - (٩) ما بين الأقواس ((ساقط من ج))
 - (١٠) في ب و ج ويدلك على أنَّ الفعل والمفعول ليسا كالشيء الواحد مجيء النون التي هي في الفعل إعراب بعد الفاعل ((
 - (١١) كلمة ((قولك)) ساقطة من ب
 - (١٢) في ج ((قوله))
 - (١٣) البكثني هو الذي يردد ماضيه فيقول : كنت كذا وكذا . وفيه يقول الشاعر :
فاصبحت كنتيا وأمسيت عاجبنا وشرخال المرء كنت وعاجبن
والعاجن هو الذي يصعب عليه القيام .
 - (١٤) في ج ((ويدلك))
 - (١٥) كلمة ((أيضاً)) ساقطة من ج
 - (١٦) الكلام على ((حبذا)) له مبحث مستقل سيأتي ص ٥١٨

وقد يجوز في الشعر العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا تأكيد قال الشاعر:^(٢)
 قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ زَهْرَتَهَا دَى كِنَعَاكِ الْمَلَا تَعْسَفُنَ رَمَلَا^(٣)
 فعطف^(٤) «زهرها»^(٥) على الضمير في ((اقبلت)) ولم يؤكد^(٦) ، ((وتعسفن))^(٧) وتعطف على الضمير المتصل المنصوب ولا يلزمك التأكيد^(٨) تقول : ((لضربتك وزيدا))^(٩) لأن الفعل والمفعول ليسا كالشيء الواحد ، فلا يلتبس بعطف الفعل على الاسم^(٩).

(١) ساقط من ب

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة الشاعر القرشي المشهور . انظر ديوانه ص ٣٤٠
 وسيبويه ٢ : ٣٧٩ ، والكامل ١ : ٣٢٢ ، والخصائص ٢ : ٣٨٦ ، وشرح مشكلات الحماسة ٢٢٠ ، والانصاف ١ : ٢٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣ : ١٢٤٥ ، وابن يعيش ٣ : ٧٦ ، وابن عقيل ٢ : ١٧٦ ، والمرادى ٣ : ٢٢٩ ، والكودي ١٢٢ ، والاشمونى ٢ : ٤٢٩ ، والعينى ٤ : ١٦١ ،

(٣) هذا البيت من بحر الخفيف وبعده في الديوان :
 قَدْ تَنَقَّبْنَا بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْسَنَ عَيُونَا حُورَ الْمَدَامِجِ نُجْلَا
 وَزَهْرُ جَمْعِ زَهْرَاءَ* وَهِيَ الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ* وَالْبَيْضَاءُ* ، وتهادى تتمايل وتتبختر
 والنعاج جمع نَعَجَةٍ والمراد بها هنا الهواة من الوحش والتملاء الغلاة
 والصحراء* ، وفي البيت رواية ب ((الغلا)) وتعسفن ، ملن عن الطريق .

(٤) في أ و ب ((يزهر))

(٥) في ج ((المضمير))

(٦) في ب و ج ((ولم يؤكد))

(٧) في ب و ج ((وإذا عطف على الضمير المتصل المنصوب لم يلزمك التأكيد))

(٨) في ب و ج ((ضربتك وزيدا))

(٩) انظر في هذه المسألة شرح الكافية الشافية ٣ : ١٢٣ ، ١٢٥٦ ، والمساعد ٢ : ٤٧٠

وشفا* العليل ٢ : ٧٩٣ .

فَأَمَّا الْمَضْمَرُ الْمَجْرُورُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مُتَمَلًّا ^(١) وَلَا يَجُوزُ أَنَّهُ يَعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ ^(٢)
 الْجَارِ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَ وَبَزِيدٍ ، وَلَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ ، قَالَ أَبُو عَثْمَانَ ^(٣)
 الْمَازَنِيُّ : إِنَّمَا لَمْ يَجْزِ هَذَا ، لِأَنَّهُ لَا يَنْعَكِسُ كَمَا يَنْعَكِسُ ^(٤) ^(٥)
 الظَّاهِرُ . إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ ^(٦) بِعَمْرٍو وَزَيْدٍ . وَلَا يَجُوزُ ^(٧)
 فِي الْمَضْمَرِ أَنْ تَعْكُسَهُ ، فَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ ((وَأَيْضًا لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ ^(٨)
 عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْمَجْرُورَ يَقَعُ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ مِنَ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ الْمُضَافِ ، وَلَا يَجُوزُ
 أَنْ يَعْطَفَ عَلَى التَّنْوِينِ ، لِأَنَّهُ حَرْفٌ .

(١) فِي ب ((فَلَا يَكُونُ مُتَمَلًّا))

(٢) هَذَا هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ ، وَأَجَازُ الْجَرْمِيِّ وَالزِّيَادِيِّ الْعَطْفَ بِدُونِ إِعَادَةِ
 الْجَارِ بِشَرْطِ تَأْكِيدِ الضَّمِيرِ ، وَأَجَازَهُ يُونُسُ وَالْأَخْفَشُ وَالشُّدُوبِيُّنَ وَابْنُ مَالِكٍ
 وَالْكُوفِيُّونَ غَيْرَ الْغَرَاءِ* مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، وَالْجَمِيعُ مُتَّفِقُونَ عَلَى اخْتِيَارِ إِعَادَةِ
 الْجَارِ (انْظُرْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْكِتَابُ ٢ : ٣٨٢ ، ٢٨٣ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ
 لِلْغَرَاءِ* ١ : ٢٥٢ ، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ١ : ٣٢٤) وَأَعْرَابُ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ لِلزَّجَاجِ ٢ : ٣٠٢
 وَالْأَنْصَافِ ٢ : ٤٦٣ ، وَالتَّيْصِرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ١ : ١٤٠ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ،
 ١ : ٢٤٣ ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ ١ : ٣٤٥ ، وَابْنُ يَمِيشٍ ٣ : ٧٨ ، وَالْقُرْطُبِيُّ
 ٥ : ٦٠٢ ، وَأَعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ١ : ٣٩١ ، وَاللُّمَعُ ١٨٥ ، وَوَشْرَحُ الْكَافِيَةِ
 الشَّافِيَةِ ٣ : ١٢٤٦ ، وَالْمُسَاعَدُ ٢ : ٤٧٠ ، وَشَفَا* الْعَلِيلِ ٢ : ٧٩٣ ، وَشَوَاهِدُ
 التَّوْضِيحِ ٥٥ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ٦٥٩ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢ : ١٤٧ ، ٣ : ١٥٩
 وَالتَّوْضِيحُ ٢ : ١٠٤ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢ : ١٥١ ، وَائْتِلَافُ التَّيْصِرَةِ ٦٢ ، وَالْهَمْعُ ٥ : ٢٦٨٨
 وَالصَّبَانُ ٣ : ١٩٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٢ : ٢٣٩

(٣) لَفْظَةُ الْمَازَنِيِّ سَاقِطَةٌ مِنْ أَوْ أَبُو عَثْمَانَ الْمَازَنِيُّ تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ص ٥٦

(٤) سَاقِطٌ مِنْ ب

(٥) سَاقِطٌ مِنْ ب

(٦) فِي ب مَنقُولٌ ((

(٧) فِي ج فَكَمَا لَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ فَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ .

(٨) فِي ج ((الْمُضَافُ إِلَيْهِ))

فإن قيل: فالظاهر يقع موقع التنوين أيضا وأنت تعطف عليه فتقول: جاتني
 غلامٌ زَيْدٌ وعمرو ((فتعطف على زيد وهو مجرور واقع موقع التنوين .
 فالجواب أن للمضمر حكما ليس للمظهر^(٢) وهو أشبه بالتنوين ، ألا ترى أنهم يحذفونه^(٣)
 في النداء من قولهم^(٤): ((يا غلامُ أقبل)) ولا يجوز مثل هذا في الظاهر^(٥)
 إذا قلت: ((يا غلام زيد)) لا يجوز حذف زيد كما حذفت اليا من ((غلامى)) .
 وقال أبو علي^(٦): إنما لم يجر أن تعطف على المضمر المجرور، لأنهما كالشيء
 الواحد، لأنه لا يجوز أن يفصل بينهما بغير الظرف في الشعر^(٨) .

-
- (١) في ب ((والجواب))
 (٢) في ب و ج ((للظاهر))
 (٣) كلمة ((ترى)) ساقطة من ب
 (٤) في الأصل ((يقولون))
 (٥) ما بين الأقواس (()) ساقط من ب وفي ج ((لا يجوز))
 (٦) انظر شرح اللمع لابن برهان ق ٤٢ ، وشرحه للأصفهاني ص ٦١٤ ، ٦١٥ .
 (٧) أبو علي الفارسي وقد تقدمت ترجمته في ص ٣٣ ، وهذا القول منسوب له
 في شرح اللمع للأصفهاني ص ٦١٤ ، وتوجيه اللمع للخبار ق ٩١ ولم أعثر
 عليه في كتبه التي كتبت يدى .
 (٨) في ب ((من غير أن تفصل بينهما بغير الظرف في الشعر)) وكلمة ((لأنه))
 ساقطة من ب

وأما قراءة من قرأ ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٢) فيمن قرأ بالكسر^(٣)
 فعطفه على ((به)) فقد رده قوم لما مضى من الحجة ، ووجه جوازه أَنَّ السَّوَاءَ
 للقسم ، وجواب القسم ﴿ إِنْ أَلَّهَ كَانَ ﴾^(٤)
 ويجوز أن يكون أَعْمَلُ حرف الجر وهو محذوف كقولهم : ((أَلَّهَ لَا تُهْبِنُ^(٥) فاعمل حرف
 القسم وهو محذوف)) ويضعف إعمال حرف الجر وهو محذوف^(٦).

- (١) في الأصل ((وأما قول من قرأ)) وفي ج ((فأما))
- (٢) سورة النساء الآية الأولى ، وقد قرأها ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة
 والنخعي وحمزة والاعمش وابن وثاب وأبو رزين بالخفض ، وقرأها الباقر
 بالفتح ، انظر التيسير ص ٩٣ ، والسبعة ص ٢٢٦ ، والكشف ١ : ٣٧٥ ، والحجة
 ٨٨ ، والنشر ٢ : ٢٤٧ ، والاتحاف ٢٢٠ ، وفي المحرر الوجيز أن عبد الله ابن
 يزيد قرأها بالرفع وذلك على الابتداء والخبر مقدر انظره ٤ : ٨ .
 وقد وجه النحاة قراءة النصب بتوجيهين :-
 التوجيه الأول : أنها معطوفة على لفظ الجلالة أي : اتقول الله والارحام
 أن تقطعوها .
 الثاني : أنه محمول على موضع الجار والمجرور كما يقال : مرتت بزيد
 وعمرا أي : الذي تعظمونه والارحام ، انظر البيان في اعراب القرآن ١ : ٣٢٧
 أما قراءة الجر فقد كثر فيها الحديث بين النحاة فمنهم من ردها وقال
 بعدم جواز القراءة بها وينسب هذا القول الى رؤساء نحو البصرة وعلتها
 عندهم أنه لا يجوز أن يعطف ظاهر على مضمير مخفوض من ، لأن المعطوف ،
 والمعطوف عليه شريكان يحل كل واحد منهما محل صاحبه فكما لا يجوز مرتت
 بزيد وك . فكذا لا يجوز مرتت بك وزيد)) انظر معاني القرآن واعرابه
 للزجاج ، ٦١٢ ، والمحرر الوجيز ٤ : ٩٠٨ والبيان ١ : ٢٤٠ ، واعراب القرآن
 للنحاس ١ : ٣٩٠ ، وأجازها الكوفيون بقبح ، انظر المراجع السابق .
 وقد نافع عن هذه القراءة أبو حيان وشنع على من ردها حيث إنهم عمدوا
 إلى قراءة متواترة خرجت من بين شفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 وتلقاها منه كثير من الصحابة فردوها (انظر البحر المحيط ٣ : ١٥٧)
 ونهت بعض النحاة إلى أن الارحام ليست معطوفة بل هي قسم ، قال النحاس
 في اعراب القرآن ١ : ٣٩١ لا وقال بعضهم ((والارحام)) قسم وهذا خطأ فمن
 المعنى والاعراب الخ) وانظر البيان ١ : ٢٤١ ، والبيان في اعراب
 القرآن ١ : ٣٢٧ ، انظر المراجع السابقة في الحاشية ١٢٠ ، ص ٤٩٥ ،
 (٣) قوله ((فيمن قرأ بالكسر)) ساقط من أ و ب
 (٤) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٢) ص ٥٢٩
 (٥) في ب ((لا تملن))
 (٦) ما بين الأقواس (()) ساقط من ب

وقد جاء في الشعر عطف الظاهر على المضمَر ((المجرور))^(١) ولم يعد الجار^(٢)
قال الشاعر :-^(٤)

فَالْيَوْمَ قَرِبتَ تَهْوَنَا وَتَشْتَمُنَا
فَانْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٥)
((يريد وبالأيام))^(٦)

-
- (١) قوله : ((المجرور)) ساقط من أ و ج
(٢) في ب ((الخافض))
(٣) في أ و ج ((فقا))
(٤) كلمة ((الشاعر)) ساقطة من أ و ج
(٥) هذا البيت من بحر البسيط وهو من شواهد سيبويه التي اشتهرت بأنه لا يعلم لها قائل وقد قال الدكتور عبدالجليل شلبي في حاشية معاني القرآن واعرابه للزجاج ٢ : ٧ . إنه للأعشى ، ونسب لعمر بن معد يكرب ، والخفاف ابن نلبة ، ولغيرهم ثم ذكر مرجعين هما ابن يعيش والكامل ، وبعد الرجوع لهما لم أجد فيهما نسبه إلى قائله والبيت في سيبويه ٢ : ٣٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ١٩١ ، وابن يعيش ٣ : ٧٨ ، ومتن اللمع ١٨٥ ، والكامل ٢ : ١٦٨ ، والرضي ٢ : ٣٢٠ ، والتبصره والتذكرة ١ : ١٤١ ، وشرح شواهد التوضيح ص ٥٥ ، والانصاف ٤٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣ : ١٢٥ ، والبحر المحيط ٢ : ١٤٨ ، ٣ : ١٥٨ ، والهمع ١ : ١٢٠ ، والمعنى ٤ : ١٦٣ ، والصبان ٣ : ١٩٢ ، والخزانة ٢ : ٣٣٨ ،
(٦) ما بين الاقواس (()) ساقط من أ